الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعــة غردايــة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

الاستعمار الفرنسي وحركات التّحرّر الوطني في تونس والمغرب الأقصى – دراسة مقارنة –

أُطْروحَة مُقدَّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة

نصيرة نواصر

إشراف الأستاذ:

أ.د /صالح بوسليم

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
د/ أحمد جعفـري	أستاذ محاضـر أ	رئيساً	جامعة غرداية
أ.د/ صالـح بوسَليم	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة غرداية
د/ محمّد بنـدارة	أستاذ محاضـر أ	مشرفاً مساعداً	جامعة أدرار
أ.د/ محمد مجـاود	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة بشار
أ.د/ بن يوسف تلمساني	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة البليدة02
د/ الشيخ لكحـل	أستاذ محاضـر أ	عضواً مناقشاً	جامعة غرداية

السنة الجامعية: 1443–1444هـ/2021– 2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعــة غردايــة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

الاستعمار الفرنسي وحركات التّحرّر الوطني في تونس والمغرب الأقصى – دراسة مقارنة –

أُطْروحَة مُقدَّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة

نصيرة نواصر

إشراف الأستاذ:

أ.د /صالح بوسليم

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
د/ أحمد جعفـري	أستاذ محاضـر أ	رئيساً	جامعة غرداية
أ.د/ صالـح بوسَليم	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة غرداية
د/ محمّد بنـدارة	أستاذ محاضـر أ	مشرفاً مساعداً	جامعة أدرار
أ.د/ محمد مجـاود	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة بشار
أ.د/ بن يوسف تلمساني	أستاذ التعليم العالي	عضواً مناقشاً	جامعة البليدة02
د/ الشيخ لكحـل	أستاذ محاضـر أ	عضواً مناقشاً	جامعة غرداية

السنة الجامعية:1443–1444هـ/2021– 2022م

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أمي الغالية حفظها الله ورعاها .

روح أبي الطاهرة صدقة جارية تغمّده الله برحمته .

زوجي العزيز على مُساندته ودعمه .

ابنتي الحبيبتين إسراء وسيرين حفظهما الله .

كل إخوتي وأخواتي وعائلاتهم كل بإسمه، وعائلتي الكبرى كل بمقامه،

وعائلة زوجي الكريمة .

كل أساتذتي ومعلمي ومشايخي الأحياء منهم والأموات رحمة الله عليهم.

أصدقائي وزملائي وأحبّتي الخاصة ورفقتي بالدراسة وكل من عرفني وتمنّى لي الخير.

إلى كل من علمني حرفا عربون محبة ووفاء.

نصيرة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمه العديدة وأنار لنا دروب المعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب.

الحمد لله الذي أمدّنا بالتوفيق والصبر على إتمام هذا العمل.

أتقدّم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذين المشرفين

الأستاذ الدكتور "صالح بوسَليم"؛ وكذا الدكتور "محمد بندارة" على نصائحهما وتوجيهاتهما القيّمة فلهما منّي كل الشكر والثناء والتقدير لما قدّماه لي من جُهد ونصح ومعرفة لإنجاز هذه الأطروحة والشكر موصول لكل من ساعدني من قريب كان أو من بعيد .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لهذه الأطروحة.

...إلى كل أساتذتنا ومعلّمينا ومن زرع التفاؤل في دربنا وقدّم لي التسهيلات والمعلومات، فلهم منّي كل الشكر والتقدير.

كما أشكر كل الذين كانوا عوناً لي في مشواري في إنجاز هذه الأطروحة.

إلى كل هؤلاء جميعاً حَميد ذكري وجَميل شُكري.

قائمة المختصرات

1-باللغة العربية:

تح:	تحقيق
تر:	ترجمة.
تع:	تعليق
تق:	تقديم.
ج:	جزء.
د ت ن:	دون تاريخ النشر
د د ن:	دون دار النشر
ص:	صفحة
ع:	عدد.
مج:	مجلد.

2-باللغة الأجنبية.

A	Archives
op- cit	Reference précédemment citée
lbid	Même référence
A	Ar
A.N.O.M	Archives Nationale d'Outre-Mer
A.N.T	Archives Nationale Tunisien
B	Boite
Cart	Carton
ED	Editions
ENAL	Entreprise Nationale du Livres
Imp	Imprimerie
I.S.H.M.N	Institut Supérieure d'Histoire du Mouvement National
N°	Numéro
O.P.U	Office des publications universitaires
P	Page
P P	De la page à la page
S.D	Sans Date
T	Tome
S.H.D	Service Histourique de la defenc

مقدّمة

شهدت البلاد المغاربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، اشتداد التنافس الاستعماري الأوربي على تونس والمغرب بين انجلترا وألمانيا واسبانيا وإيطاليا لتعارض المصالح الاستعمارية.

ولم يكن استعمار بلاد المغرب العربي وليد الصدفة، بل يُعدُّ مظهرا من مظاهر تزايد أطماع القوى الاستعمارية الأوروبية الذي تزامن مع تطور الرأسمالية الأوروبية وما وفرته لها الثورة الصناعية من تطور اقتصادي وعسكري وسياسي وفكري، في حين لم تواكب دول المغرب العربي تلك التطورات الخاصة بأوروبا، فأصبح من غير الممكن التصدّي لقوتها الاقتصادية.

وبعد مرور فترة التطور وانتشاره بأوروبا بأكملها،جاءت فترة تكدس الأموال وانكماش الأسواق الداخلية والخارجية، وإشتد التنافس الاستعماري، حيث تعرضت تونس والمغرب الأقصى للظاهرة الاستعمارية الأوروبية الحديثة، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، وفرضت فرنسا حمايتها على تونس(1881-1956م) ، ثم على المغرب الأقصى (1912-1956م)، ولم يقف أمر الاستعمار الفرنسي في حدود الإستيلاء السياسي والاقتصادي، بل إنه مارس هجوما واعتداء لايقل خطورة عن ذلك؛ ألا وهو استهداف الانسان التونسي والمغربي في هويته ومقوّماته الشخصية، محاولا استبدالها بثقافته وتقاليده.

ومن هذا المنطلق كان اختياري لموضوع الأطروحة الموسوم بـ:" **الاستعمار الفرنسي وحركات التّحرّر الوطني في تونس والمغرب الأقصى - دراسة مقارنة -**".

وسنحاول من خلال هذه الدّراسة تتبّع أوجه التماثل (التشابه) والاختلاف بين الظاهرة الاستعمارية وحركات التحرر الوطني في البلدين .

- **أسباب ودواعي إختيار الموضوع:**

هناك أسباب عديدة دفعتني لإختيار هذا الموضوع، نذكر منها:

– تعود بداية اهتمامي بالموضوع إلى مرحلة إعداد مذكرة الماجستير؛ كوني تطرقت لدراسة البلدين تونس والمغرب وموقفهما من الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث لاحظت نقصاً واضحاً في الدراسات المقارنة للظاهرة الاستعمارية وحركات التحرر الوطني بين البلدين، فأغلب الدراسات المقارنة تتناول الجزائر أولا والبلد الثاني، إما تونس وإما المغرب إلى جانبها، وكان هذا دافعا موضوعيا لإختياري لهذا الموضوع.

– يندرج موضوع البحث ضمن الدراسات المغاربية الشاملة التي تحتاج إلى التحليل والتفكير والمقارنة، وهو على قدر كبير من الأهمية العلمية.

– الرغبة في الكشف عن جوانب من تاريخ النضال السياسي والعسكري لبلدان المغرب العربي، وإيجاد قواسم مشتركة بينها، في محاولة لتعميقها وتقويتها.

– محاولة معرفة انعكاسات السياسة الاستعمارية على تونس والمغرب الأقصى، وكيف واجه الشعبان التونسي والمغربي سياسة القهر والإضطهاد الاستعماري، وكيف استطاع المجتمعان أن يحافظا على مقوّماتهما وهويتهما، على الرغم من لجوء الاستعمار الفرنسي إلى كل الوسائل القمعية (المادية والمعنوية) لإزالة المجتمعين من الوجود.

– الكشف عن السياسة الاستعمارية الفرنسية وأساليبها في التغلغل بالدول المغاربية، وكيفية تطويرها لمناهجها وأشكال وأساليب الاستعمار من بلد لآخر .

– بالرغم من أن الدراسات التاريخية التي تطرقت لموضوع الاستعمار في المغرب العربي وحركات التّحرّر بتونس والمغرب الأقصى بشكل عام كثيرة ومتعدّدة، إلا أن المتخصّص منها قليل مقارنة مع مواضيع تاريخية أخرى، وإن وجدت فأغلبها يدرس كل بلد على حدى وأغلبها – حسب اطلاعي– دراسات عامة، ولم نعثر على دراسات متخصّصة في مقارنة الاستعمار الفرنسي (الحماية الفرنسية) في تونس والمغرب الأقصى وحركات التحرر الوطني، ولعل هذا السبب شكّل لي حافزاً ذاتيا لاقتحام غمار البحث في هذا الموضوع.

– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى إيجاد مناهج جديدة في الطرح والتقديم وتحليل الظواهر والأحداث والمقاربات التاريخية المتعلقة بالاستعمار والتحرر في البلاد المغاربية.

– الكشف عن الأساليب الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا من أجل الإيقاع بكل من تونس والمغرب الأقصى في شباك الحماية، حسب ما اقتضته الحاجة والظروف ومدى تحقيق تلك الأهداف.

– إن الظاهرة الاستعمارية في البلاد المغاربية هي بحاجة إلى دراسة وبحث عميقين لإبراز مخازي الإستعمار الأوروبي ومساوئه ومفاسده؛ حتى تحافظ الأجيال الصاعدة على استقلالها الوطني وتدرك ضخامة التضحيات التي قدّمها الأجداد في سبيل استعادة هذا الاستقلال الوطني.

– إيجاد القواسم المشتركة التي جعلت البلدان المغاربية تثور من أجل الحرية والإنعتاق .

–كما أن البحث في موضوع الاستعمار الفرنسي وحركات التحرر في البلدين؛ جاء بسبب جدّة الموضوع، حيث أن أغلب الدراسات التاريخية الأكاديمية في الجامعة الجزائرية تتطرق لموضوع الجزائر بالدرجة الأولى، وإن وجدت دراسات لدول أخرى؛ فنادرا ما تجمع بين البلدين موضوع الدراسة بشكل المقارنة .

– المجال المكاني والزماني للدراسة :

يشمل المجال المكاني للدراسة حيّزا جغرافيا واسعا ضمن الفضاء المغاربي، ويشكّل وحدة جغرافية ودينية وعرقية، لكن البلدين يحتفظان في الوقت ذاته بهوامش خاصة . فالبلاد التونسية كانت قبل فرض الحماية الفرنسية أيالة عثمانية يحكمها الباي. والمغرب الأقصى الذي كان يُحكم من قبل العلويين وعاصمته مراكش, وكان المغاربة يطلقون على الحاكم لقب السلطان؛ والذي كان مستقلا آنذاك عن الدولة العثمانية.

وينحصر المجال الزمني للدراسة في الفترة مابين سنة 1881–1956م، والتي تعتبر فترة طويلة تخللتها مجموعة من الأحداث والمواقف بداية من سنة 1881م؛ وهو تاريخ فرض الحماية على تونس،

وتبعتها سنة 1912م؛ وهي تاريخ فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى. أما سنة 1956م، فهي تشكّل تاريخ استقلال البلدين تونس والمغرب الأقصى.

- **إشكالية الدراسة :**

خضعت كلا من البلاد التونسية والمغرب الأقصى لنفس النمط الاستعماري للمستعمر ذاته؛ وهو "الحماية الفرنسية ". وقد حاولنا في هذه الدراسة معالجة الموضوع من خلال الإشكالية الآتية : هل يمكن القول بأن البلدين تونس والمغرب الأقصى خضعتا لنفس تجربة الظاهرة الاستعمارية ، وأن ما انطبق على تونس انطبق على المغرب الأقصى إلى غاية تحرّرهما ونيلهما الاستقلال؟.

وتتفرع عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية، ومن أهمها:

- ماهي الظروف الدولية والداخلية التي سبقت أو تزامنت مع فرض الحماية على تونس والمغرب الأقصى؟ وماهي أبرز مظاهر المقاومة المسلحة في البلدين؟ وما وجه المقارنة بينها؟.
- ماهي آليات الاستغلال الاستعماري في البلدين؟ وهي أوجه التماثل والاختلاف ؟.
- ماهي ردود الفعل الشعبية والسياسية الوطنية التي واجهت سياسية الاستعمار بالبلدين ؟ .
- وماهي أوجه التماثل والاختلاف في ردود الفعل للتحرر الوطني بالبلدين؟ .
- وكيف تطورت الأحداث عقب الحرب العالمية الثانية؟ وكيف حصل كلا البلدين على إستقلالهما؟ وما جوانب التشابه والتقارب والإختلاف من كل ذلك ؟ .

– منهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي؛ بإعتباره لايقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية ، بل إنه يُحللها ويفسرّها في واقعها التاريخي؛ قصد الوصول إلى معرفة الحاضر،على إعتبار أن الواقع نتائج تراكمات سابقة. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن دراسة الظاهرة الاستعمارية وحركات التحرر في تونس والمغرب الأقصى قادتنا إلى دراسة أشكال الكفاح السياسي والمسلح عموما لفهم نشاط ودور هاتين الحركتين الوطنيتين،كما ساعدني هذا المنهج على تتبع المسار التاريخي التطوري للظاهرة الاستعمارية وحركات التحرر الوطني في البلدين .

كما استعنت بالمنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها.

كما ساعدني المنهج المقارن الذي يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع ببعضها البعض،من حيث أوجه الشبه والإختلاف؛ بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ أنّ تشابه الظروف قد يؤدّي إلى نفس النتيجة ،واستعنت به في دراستي لتطور الظاهرة الاستعمارية ونضال هاته الحركات التحررية في تونس والمغرب.

ويُعدُّ المنهج المقارن من أصعب مناهج الدراسة، ولعل اعتمادي على هذا المنهج في البحث يهدف بالأساس إلى التأكيد عن إمكانية استغلال هذا المنهج في الدراسات التاريخية الشاملة ومسارات تاريخ الدول، كما يمكن استعماله في القضايا والجوانب الدقيقة من المواضيع التاريخية ومقاربتها.

- **الدراسات السابقة :**

تجدر الإشارة إلى أني قد عثرت على بعض الدراسات الهامة التي لها صلة ببعض جوانب موضوع الدراسة ؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- كتاب:" **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر،تونس، المغرب)**"، للأستاذ أحمد عبيد. وهو من الدراسات الهامة والجادة في نفس الوقت؛ ولها ارتباط مباشر بموضوع الأطروحة ، فقد حاول المؤلف إبراز أوجه التماثل والاختلاف بين حركات التحرر الوطني في البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر،تونس،المغرب) ، من حيث المنطلقات والمفاهيم والنتائج لكن الدراسة كانت شاملة لبلدان المغرب دون مقارنة.
- كتاب:" **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا**"، للدكتور عبد الحميد زوزو. ويشتمل هذا العمل الجاد على سلسلة من المحاضرات في وحدة الاستعمار وقضايا التحرر في إفريقيا وآسيا، التي ألقاها على طلبة معهد التاريخ بجامعة الجزائر مشفوعة بنصوص

جديدة ووثائق أصلية، راعى فيها صاحبها الدلالة في الأولى والجدّة في الثانية، بحيث يشعر القارئ والطالب معا وحتى المتخصّص أنهم أمام مادة متجدّدة، وتناول لموضوع جديد، فينجذبون إلى هذا الجديد ويقبلون عليه بشغف الاستزادة وحب الاستفادة لكنها كانت عامة .

- كتاب:" **الاستعمار الأوربي الحديث في افريقيا وآسيا وجزر المحيطات**"، للمؤرخ يحي بوعزيز. وهو من الدراسات الجادة التي تروي قصة الاستعمار الأوروبي في قارتي إفريقيا، وآسيا ، وجزر وأرخبيلات المحيطات: الهادي، والهندي، والأطلسي، وما نتج عنها من كوارث في مختلف المجالات. وقد كتب بأسلوب شيّق وبسيط، يسهل على القارئ والباحث المتخصّص الاستفادة من مضامينه غيرأنه لم يكن متخصصا بالمقارنة .
- كتاب:" **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881–1936م**"، للأستاذ الباحث التليلي العجيلي، وهو في الأصل رسالة دكتوراه وهو من الدراسات الهامة والجادّة، تناول بالدرس والتحليل لكتابة تاريخ الفئات الدينية (الطرق الصوفية) وخاصة ما يتعلق بعلاقاتها ومواقفها من الاستعمار، سواء عند انتصاب الحماية الفرنسية على البلاد التونسية، أو خلال الثلث الأول من القرن العشرين بكل موضوعية مع توظيف جملة من الوثائق الأصلية والمخطوطة الموجودة في خزائن فرنسا وتونس.
- كتاب:" **تاريخ تونس المعاصر 1881 1956م**"، لأحمد القصاب يمثل هذا الكتاب مرجعًا قيمًا لباحثي العلوم التاريخية بصورة خاصة والآثار والجغرافيا ومعظم تخصصات العلوم الإنسانية على نحو عام، حيث يركز هذا الكتاب على بعض الموضوعات التاريخية الهامة والتي تشغل اهتمام المؤرخين وباحثي التاريخ من مختلف الاتجاهات الفكرية.
- كتاب: "**دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**"، للأستاذ الباحث محمد علي داهش، وقد تضمن مجموعة أبحاث حول حركات التحرر الوطني في أقطار المغرب العربي، ليؤكّد على ضرورة الوحدة للتخلص من ربقة التبعية للاستعمار الأوروبي.

- أطروحة الأستاذ الباحث شايب قدادرة،والموسومة بـ:" **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954م؛ دراسة مقارنة**"،وهي رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، وقد أكّد الباحث بأن للحزبين تقريبا نفس النظرة تجاه الاستعمار الفرنسي، ومن ثمّ كان لهما نفس الاستراتيجية ونفس الأسلوب في الكفاح والنضال.
- كتاب: " **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954م**"، للأستاذ الباحث محمد بلقاسم، وهو من الدراسات القيّمة التي اهتمت بالموضوع، وهو في الأصل رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، وقد قام الباحث برصد أهم الاتجاهات الوحدوية في الحركات التحررية المغاربية في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى.
- أطروحة الأستاذ الباحث مقلاتي عبدالله، والموسومة بـ:" **العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م**"، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية2007-2008م. أكّد الباحث أن العلاقات الجزائرية المغاربية جمعت بين إظهار التوافق والتضامن حينا والاختلاف والتصادم أحيانا أخرى، وأنها أثرت تجارب التضامن المغاربية، وتركت بصماتها واضحة على صراع الوطنيات في المغرب العربي المعاصر .
- كتاب:" **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**"، لمؤلفه المالكي امحمد ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان1994م، وهو يضم مجموعة أبحاث تتعلق بأقطار المغرب العربي في ما يتعلق بقضايا الاستعمار والتحرر الوطني.
- كتاب:" **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب** "، لمؤلفه عبد الكريم غلاب. تناول الكتاب عمل الحركة الوطنية لتدويل قضية المغرب مع الإشارة الى جملة الاتصالات بالمنظمة الأممية وبوفود الدول الأعضاء تمهيدا لتدويل القضية .هكذا تم عرض للأدوار التي مرت بها قضية المغرب أمام الأمم المتحدة تبين من خلاله إلا أن الصراع كان حول موضوع جوهري، يتمثل في تأكيد الدول التي تبنت القضية أن المغرب لم يفقد سيادته بمعاهدة الحماية وأن المعاهدة من الناحية القانونية لم تفقده هذه السيادة. كما عرض الكتاب باختصار تفاصيل مناقشة

القضية في الأمم المتحدة كصفحة مهمة من صفحات تاريخ الحركة الوطنية مع عرض لأهم القضايا التي أثارها أنصار المغرب وهم المجموعة العربية والمجموعة الآسيوية وفرنسا. ولم يغفل الإشارة في نهاية الكتاب إلى تم تقديم خصوصيات الحركة الوطنية المغربية التي تأتي بعضها من طبيعة المغرب وكيانه وهياكله المجتمعية، والبعض الآخر أتى من طبيعة الاستعمار وخصوصيات سيطرته على المغرب. وأشار الباحث إلى أن هذه الخصوصيات صاحبت تحركات المغرب في تاريخه وكانت أكثر وضوحا في تاريخه الإسلامي.

مذكرة ماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، للباحث بلقاسم بولغيتي، والموسومة بـ:" **لجنة تحرير المغرب العربي وإسهاماتها في وحدة الكفاح المغاربي 1948-1956م**"، ناقش الباحث تطور فكرة النضال المغاربي المشترك قبل سنة 1948م، وركّز على إبراز جهود عبد الكريم الخطابي في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي .

– الخطة المعتمدة:

أما بالنسبة لتصميم البحث، وبالنظر إلى ما أتيح لي من معلومات واستنادا إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، ارتيت إلى تقسيم الموضوع إلى مقدمة، ثم مدخل تمهيدي تضمن التعريف بالاستعمار وأشكاله ودوافعه، وتطرقت فيه تحديدا للحماية الفرنسية، ثم أربعة أبواب: تضمّن كل باب مجموعة فصول، وخصّصت الفصل الثالث من كل باب للمقارنة التي تضمنت أوجه التماثل والإختلاف والمقاربات التاريخية المتاحة بين تلك الأحداث ، وكان ذلك كالآتي :

وجاء الباب الأول بعنوان: " دوافع الاستعمار الفرنسي على تونس والمغرب الأقصى"، وقد قسّمته إلى مقدمة وثلاثة فصول، عنونت الفصل الأول بـ:ظروف ودوافع الحماية الفرنسية على تونس. وحاولت من خلاله التطرق إلى الظّروف الداخلية التي سبقت فرض الحماية على تونس،وأبرزت الظروف الخارجية وعلاقات تونس بالدول الأوربية عامة وفرنسا خاصة وأهمّ المعاهدات التي كانت سببا في التنافس الأوروبي من أجل عملية فرض الحماية.

أما الفصل الثاني؛ فعنونته بـ:ظروف ودوافع الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى، وتطرّقت فيه إلى الظروف الداخلية للمغرب الأقصى من جوانب مختلفة قبيل فرض الحماية، وكيف استطاعت فرنسا استغلالها من أجل التغلغل وفرض الحماية، وكذا الظروف الخارجية وأسباب فرض الحماية على المغرب الأقصى، وتناولت في الفصل الثالث الذي عنونته بـ:المقارنة بين ظروف ودوافع الحماية الفرنسية على البلدين مقارنة الظروف الداخلية التي ثم الأوضاع الخارجية التي سبقت فرض الحماية على البلدين وأبرزت أوجه الشبه والإختلاف منها، وختمت الباب بخاتمة .

وأما الباب الثاني وعنوانه بـ: "فرض الحماية والسياسة الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى" فقمت بالتطرق للتدخل الفرنسي وفرض الحماية بالبلدين، من خلال مقدمة وثلاثة فصول، حيث تطرّقت بالفصل الأول المعنون بـ:" فرض الحماية والسياسة الاستعمارية في تونس"، وتناولت فيه فرض الحماية الفرنسية على تونس وسياسة فرنسا في فرض الحماية والتسيير في مجالات مختلفة،اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

أما الفصل الثاني؛ فعنونته بـ: "فرض الحماية والسياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى " وتطرقت فيه لفرض الحماية الفرنسية والتدخل على المغرب الأقصى وسياسة فرنسا في فرض الحماية والتسيير في مجالات مختلفة،اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا أيضا. وخصّصت الفصل الثالث المعنون بـ"المقارنة بين الحماية الفرنسية على البلدين"، ثم للمقارنة بين السياسة الفرنسية بالبلدين تونس والمغرب الأقصى بينها، وختمت الباب بخاتمة .

وتطرّقت في الباب الثالث المعنون بـ:"المقاومة وإرهاصات الحركة الوطنية بالبلدين"، وقد تضمن الفصل الأول المعنون بـ:"المقاومة وإرهاصات الحركة الوطنية في تونس" وتعرضت فيه إلى المقاومة التونسية ورد فعل الاحتلال، ثم عرّجت على بوادر الحركة وأبرز تطورات الحركة الوطنية في ظلّ تحولات الحرب العالمية الأولى، وعنونت الفصل الثاني بـ:"المقاومة وارهاصات الحركة الوطنية في المغرب" تطرقت فيه إلى المقاومة المغربية ثم بوادر الحركة الوطنية وتحول المقاومة ثم تطوراتها .

أما الفصل الثالث الذي عنونته بـ:"المقارنة بين المقاومة وإرهاصات الحركة الوطنية بالبلدين "، وتطرقت فيه إلى أوجه التماثل والإختلاف في المقاومة الشعبية بالبلدين، وتطورات الحركة الوطنية بالبلدين وأبرز محطّات النضال المشتركة إلى غاية نيل الاستقلال، وختمت الباب بخاتمة .

أما الباب الرابع؛ فخصّصته لـ :تطور الحركة الوطنية والمد التحرري بالبلدين بين سنتي 1945-1956م. ويتكوّن الباب من ثلاث فصول،وخاتمة. أما عنوان الفصل الأول فهو: "تطور الحركة الوطنية والمد التحرري بتونس". وتعرضت فيه لوضع تونس عشية الحرب العالمية الثانية وتصاعد المد التحرري وأخيرا نيل الاستقلال. أما الفصل الثاني من هذا الباب فعنونته بـ"تطور الحركة الوطنية والمد التحرري بالمغرب الأقصى".وتناولت فيه وضع المغرب عشية الحرب العالمية الثانية، ثم نشاط المغاربة ما بعدالحرب العالمية وحتى استقلال وتحرر المغرب الأقصى.

أما الفصل الثالث؛ فعنونته بـ:"مقارنة تطورات الحركة الوطنية والمد التحرري بالبلدين"، وتطرقت فيه إلى أوجه التماثل والاختلاف في تطورات الحركة الوطنية بالبلدين، ثم أوجه التماثل والاختلاف في النضال المغاربي المشترك إلى غاية تحرر واستقلال البلدين، وختمت الباب بخاتمة .

أما خاتمة الدراسة، فكانت عبارة عن خلاصة لمجمل النتائج والاستنتاجات التي توصّل إليها البحث.

وذيّلت الأطروحة بملاحق توضيحية، وفهرس للأعلام والشخصيات الفاعلة، وفهرس للأماكن والمدن.

– عرض نقدي لأهم المصادر والمراجع:

تنوعت مظان البحث بين المصادر والمراجع، فاعتمدت في هذا البحث على مجموعة من المصادر، منها الوثائق الأرشيفية، والمصادر والمراجع المطبوعة العربية والمعرّبة والأجنبية، والرسائل الجامعية والدوريات المتخصّصة التي تناولت بعض جوانب الموضوع، ومن أهمّها:

أولا: الوثائق الأرشيفية :

وهي المصدر الأساسي لأيّ بحث تاريخي، وقد تنوعت مصادرها كالآتي :

1)- **من أرشيف وزارة الدفاع فانسان بباريس** (SHD) : الذي حصلت منه على بعض الوثائق الهامة والمراسلات التي كانت تحفظ نسخ منها بالإقامة العامة للجزائر، ومجموعة من الوثائق الخاصة تتعلق بفترة الحربين العالميتين خاصة السلسة الثانية والثالثة 2H -3H.

2)- **مركز أرشيف ما وراء البحار بفرنسا**(ANOM): حصلت منه على وثائق هامة تتعلق بتاريخ بالرصيد الوثائقي لتاريخ تونس والمغرب من وجهة فرنسية كالسلسلة 32 H .

- 3)- **الأرشيف الوطني التونسي**(ANT): حيث تمكّنت من الحصول على وثائق هامة من تاريخ تونس، تعرف بسلاسل عهد الحماية الفرنسية على تونس. وهو ينقسم إلى السلاسل التالية : A B C D E F، وقد اشتغلت على بعض وثائق السلسلتين(ج-هـ) وأيضا السلسلة SG2.
- السلسلة ج: تهم الأوقاف وشؤون الأحباس خلال فترة الحماية ؛
- السلسلة هـ :نشاط المؤسسات والهياكل الإدارية والوزارات التي عملت خلال عهد الحماية الفرنسية على تونس .

4)- **الأرشيف الوطني المغربي بمدينة الرباط بالمملكة المغربية** (ANM): يضم أرشيف عمومي تاريخي يتعلق أساسا بفترة الحماية الفرنسية في المغرب، والذي استطعت الحصول منه على مادة أرشيفية هامة تخدم الموضوع .

5)- **مديرية الوثائق الملكية بالرباط** : وقد تمكنت من الحصول على المخطوطات غير المنشورة، خاصة ماتعلق بما قبل الحماية من معاهدات كالمخطوط رق798 وايضا رقم 788 ومنها المنشورة ضمن مجلة الوثائق التي تصدر عنها. ويمكن للباحث التواصل معها أيضا عبر منصة رقمية للوثائق (Portail documentaire) من خلال الرابط الالكتروني:
http://mail.ires.ma:9090/ires/opac_css/index.php?lvl=show_cart

6)- **المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية بمنوبة تونس:** يملك رصيدا وثائقيا في شكل أشرطة مصغّرة مستنسخة من الأرشيف الفرنسي ذات الصلة بتاريخ تونس خلال الفترة الاستعمارية، و يمكن الاطلاع على هذه الوثائق بمكتبة المعهد ، حيث اطلعت فيها على وثائق عدّة عبر الميكروفيلم مثل . Bobine. 319- A18

- **ثانيا) المصادر والمراجع العربية ماتعلق بالبلاد التونسية :**

وبالنسبة للمصادر العربية، فقد اعتمدت على مجموعة من الكتب التي تناولت الحقب الزمنية المختلفة، منها ما تطرق لفترة ماقبل فترة الحماية، ومنها ما تطرق لفترة الحماية، وأخرى زامنت المقاومة، ومنها ما واكبت الحركة الوطنية وحتى الاستقلال. ومن أهمها نذكر سبيل الذكر لا الحصر: ماتعلق **بتونس** مثلا :

- **كتاب:" أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"** لخير الدين التونسي، الذي يعتبر أهم المصادر لما قبل الحماية خاصة فترة الاصلاحات، يصرح معاصريه بأن قضية الاصلاح لم تعد قضية اختيارية. ورغم مُضي كل تلك السنين على تأليف الكتاب، فقد بقي له أثرا خالدا، تتداوله الأجيال، وتستفيد من أرائه ومقترحاته، فكأن خير الدين قد خلق ليشحذ عزائم الاصلاح في حياته وبعد مماته.

- كتاب :" **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**"، لأحمد ابن أبي الضياف الذي فصّل في ذكر الاحتلال وسياسة فرنسا في كتابه ،كما اعتمدت على مراجع هامّة من تاريخ البلدين.

– كتاب:" **انتصاب الحماية على تونس** " لمؤلفه علي المحجوبي، الذي تحدّث في بداية هذا الكتاب عن تونس قبل الحماية، عن موقعها وحدودها السياسية والنظام التي كان يحكمها في تلك الفترة، ثم تحدث عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكيف بدأت فرنسا تخطط لاحتلال تونس واستغلال كل امكانياتها لفائدة مصالحها.

كما يحتوي هذا الكتاب في طياته على معلومات وحقائق تخص تاريخ تونس في فترة انتصاب الحماية الفرنسية عليها، يمكننا أن نقول أن الكتاب مهم جدا، حيث وضّح علي المحجوبي وبالتفصيل الأسباب الحقيقة التي كانت وراء انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، مبينًا تفاصيل هذه الحماية

ونتائجها على فرنسا وعلى البلاد التونسية، وهذا بتقديم دلائل من مراسلات ومعاهدات من الشخصيات الفرنسية سواءً كانت هذه الشخصيات مدنية أوعسكرية أو حتى دينية، والتي كشفت عن النوايا الحقيقية الاستعمار.

– كتاب: "**خلاصة تاريخ تونس**"، لمؤلفه حسن حُسني عبد الوهاب، فتناول بكتابه الذي يدخل في دائرة اهتمام الباحثين والطلاب المهتمين بالدراسات التاريخية مراحل هامة من تاريخ تونس، والذي إعتمدت عليه كثيرا.

– كتاب: **معركة الزلاج**، هو كتاب من تأليف كل من محمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحي، وقد اعتمدت على الطبعة الثانية التي صدرت عن الشركة التونسية للنشر تونس 1974م. وقد أرخا فيه للأحداث التي شهدتها العاصمة التونسية في نوفمبر1911م بين التونسيين والقوات الاستعمارية حول مقبرة الزلاج، بسبب مقبرة الجلاز أو الزلاج. ومن المصادر التي اعتمدها المؤلفان الصحافة العربية والفرنسية الصادرة خلال الأحداث، كما اعتمدا على الرواية الشفوية عن بعض شهود العيان. وقد أفدت منه كثيرا في معرفة أسباب المعركة ومجرياتها ونتائجها.

- كتاب :" **أضواء على التاريخ العسكري في تونس من 1837 إلى 1917م**" لمؤلفه الشيباني بنبلغيث، منشورات مكتبة علاء الدين، صفاقس 2003م. الذي ركّز فيه بالوقوف على أهم الانتصارات العسكرية للبلاد التونسية من أواخر العهد الحسيني مرورا ببداية فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م إلى غاية عشية نهاية الحرب العالمية الأولى.

– كتاب : "**المقاومة المسلحة في تونس**"، للمؤلفين عميرة عليّة الصغير، وعدنان منصر. وكان اعتمادي في البداية على الجزء الأول الذي يغطي الفترة من (1881-1938م)، ثم تلاه الجزء الثاني الذي يغطي الفترة من(1939-1956م) ، والذي صدر عن المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بجامعة منوبة سنة 2005م. وهذا الكتاب ليس دراسة تأليفية في هذا المبحث، بل هو منتخب من الوثائق المصدرية حولها، دون أن يغفل وثائق الأرشيف الفرنسي ورصيد معهد تاريخ الحركة الوطنية التونسية بجامعة منوبة.

– كتاب:" **المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات، انتفاضة المدن– الفلاقة– اليوسفية– صفاقس**"، لمؤلفه الأستاذ عميرة علية الصغيّر؛ وهو مؤرخ بالمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنيّة (جامعة منوبة بتونس)، وله العديد من الإسهامات العلمية في ذات الصلة بالموضوع. وقد أفدت من هذا الكتاب في معرفة بعض التفاصيل عن مقاومة مختلف فئات الشعب التونسي خلال فترة الخمسينيات من القرن الـ20م.

– كتاب: تونس الشهيدة للزعيم عبد العزيز الثعالبي ، الذي يعتبر من اهم المصادر الشاهدة على الادانة الاستعمارية والجرائم قامت بها فرنسا في تونس، منذ بداية غزوه واحتلاله للبلاد، كما أنه من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في دراسة تأسيس الحزب الدستوري التونسي، وفقا للتسلسل التاريخي للأحداث .

بالإضافة إلى كتاب "**تونس الثائرة**" لعلي البهلوان"، وكتاب:" **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**" لمحمد الهادي الشريف، وكتاب: "**تاريخ تونس المعاصر**" لأحمد القصاب، الذي استخلصت منه نظام الحكم والإدارة، وكتاب:" **المغرب الحديث**" لجميل بيضون ، الذي استفدت منه في معرفة مميزات الإدارة الفرنسية في تونس، ورسائل في شأن الحرب الريفية الإسبانية مابين سنتي (1327هـ- 1328هـ).

كما تمّ توظيف أعمال بعض الملتقيات العلمية، نذكر منها على سبيل المثال:

– أعمال الملتقى الدولي الأول لتاريخ الحركة الوطنية حول :"ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية في سنة 1881م"، سيدي بوسعيد 29 – 30 ماي 1981م؛
– أعمال الملتقى الدولي التاسع حول: " تصفية الاستعمار بتونس الأطوار والأبعاد 1952–1964م"، سيدي بوسعيد ماي 1996م، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998م؛
– أعمال الندوة الدولية السادسة حول: "البلاد التونسية سنتي 1950–1951م"، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، ديسمبر 1993م.

- **ثالثا) المصادر والمراجع العربية ماتعلق بالمغرب الأقصى:**

أما لدراسة المغرب الأقصى، فقد استندت لإنجاز هذا العمل على مجموعة من المصادر والمراجع التي تضاهي قيمتها العلمية قيمة المصادر، ونذكر منها:

كتـــاب:"**تـــاريخ ثـــورة أحمدالهيبـــة**"،لمؤلفـــه عيســـى إبـــراهيم التعـــارجي المراكشي(ت.1378هـ/1959م). كان رحمه الله عالماً علامة، مشاركاً حافظاً، مؤرخا مطلعا، كما يستحضر الوقائع التاريخية.

- كتاب: "**الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**"، لمؤلّفه علال الفاسي، وهو من أهم الكتب التي تناولت تاريخ حركات التحرر في البلاد المغاربية معا، كما أوضح الكتاب أن المغرب العربي لم يوافق على الحكم الفرنسي لبلاده ، أو الإسباني ، ومنذ أن وطئت أقدام الاستعمار الفرنسي البلاد وهو يواجه بشتى أنواع المقاومة وأساليب مختلفة تمرّدية تعبر عن مدى رفض شعب المغرب العربي لهذا الاستعمار بشتى أنواعه .

ويكمن هدف هذا الكتاب في التعريف بالعمل النضالي الذي قامت به الحركات الاستقلالية في المغرب العربي التي رفضت الاستعمار. ويُعتبر من أهم المصادر التاريخية التي يمكن الاعتماد عليها في الدراسات المتعلقة بتاريخ المغرب العربي، وذلك راجع إلى المعلومات الجوهرية التي يحملها الكتاب في طياته عن تواريخ وأحداث البلدان المغاربية.

- كتاب: "**الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**": لمؤلّفه أحمد بن خالد الناصري (ت.1314هـ/1897م)، ويعتبر هذا الكتاب موسوعة في تاريخ المغرب الأقصى، حيث جاء في سبعة أجزاء، وهو ذو قيمة وأهمية بالغة في موضوع العلاقات الدبلوماسية. وفي الجزء الخامس والأخير تناول فيه المؤلف تاريخ الدولة العلوية، منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.

- كتاب: " **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**"، الذي ألّفه عبد الهادي التازي(ت.2015م) في عشرة مجلدات، لكنّني اقتصرت على المجلد العاشر، الذي خصّصه للعلويين، وقد ضمّ كتابه معلومات هامة عن تاريخ المغرب الأقصى في علائقه الخارجية خلال هذه الفترة.

- كتاب: "**مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م**"، لمؤلفه عبد الوهاب ابن منصور، استقيت منه معلومات عدّة ، التي تتعلق بمفهوم الحماية القنصلية، وكذا أهم المعاهدات التي ربطت المغرب الأقصى مع دول غرب أوربا المتوسطية من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م.

- كتاب: "**مذكرات محمد بن الحسن الوزاني(حياة وجهاد التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية)** "، لمؤلفه محمد حسن الوزاني ، منشورات مؤسسة محمد حسن الوزاني.

يعتبر هذا الكتاب من أحد أهم المؤلفات التاريخية التي سعت إلى التوثيق لـ"التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية"، منذ تبلورها قبل وأثناء فترة الحماية وإلى حين استكمالها للمشروع التحرري الذي توج بحصول البلاد على استقلالها السياسي سنة 1956م. وقد اعتمد في هذا الكتاب على مخطوطة لبعض رجال الريف المجاهدين، وكذلك بعض المصادر الأجنبية المهمة في الموضوع، وما اشتملت عليه سجلاته الخاصة من وثائق ومعلومات.

- كتاب:" **الحماية والإستيطان الأجنبي بالمغرب في القرن التاسع عشر**"، من تأليف الأستاذ مصطفى أبوشعراء، تقديم عبد الوهاب بنمنصور. وهو من الأبحاث الهامة ذاتالصلة بموضوع الأطروحة. وقد كُتب بأسلوب عصري سهّل على قارئه، وتناول فيه موضوعاً هاما من مواضيع تاريخ المغرب الذي كتب عنه الأجانب كثيرا. واللافت للانتباه أن المؤلف قام بتوظيف مجموعة من الوثائق، مما هو محفوظ بمديرية الوثائق الملكية، والخزانة الحسنية، والمكتبة العامة بالرباط، ومكتبتي آل الصبيحي

وآل ابن سعيد بسلا، كما تمكّن بحكم ثقافته المزدوجة المتينة من توظيف الكتابات الأجنبية حول الموضوع ضمن هذا الكتاب.

بالإضافة إلى ذلك ، نجد عدد لابأس به من المقالات المتنوعة، نذكر منها على سبيل المثال:" **الحماية الفرنسية على تونس والموقف العثماني والأوربي منها**"، للباحث محمد سلمان عصفور ، وغيره من الأبحاث التي نشرت في العديد من الدوريات والمجلات المتخصّصة،مثل: La Revue Africaine، وجريدة الزهرة ...الخ.

رابعا: باللغة الأجنبية :نذكر منها على سبيل المثال :

1. Jacques BERQUE; Jean-Paul CHARNAY et autres : Grands documents ; De l'impérialisme à la décolonisation. Les éditions de Minuit, Paris, 1965.
2. Jules Harmand : Domination et colonisation. E. Flammarion éditeur, Paris, 1910.
3. Rounard do Card, La Turquie et le protectorat francais en Tunisice , 1881-1913 , Paris, 1916 .
4. Hafidi, lakbir : Evolutions des doctrines et de la pensée pédagogique dans l`enseignement traditionnel au Maroc, Thèse de doctorat, Université de Montaigne, Bordeaux3, année universitaire, 2003-2004 .
5. Renaud, (H.P) : l'enseignement des sciences exactes et d'éditeurs d'ouvrage scientifiques au Maroc avant l'occupation européenne, in Hespéris, Tome XIV, S.D.
6. Mahjoubi Ammar,les origines du mouvement national en Tunisie(1904 à1934),Tunis,Université de Tunis,1982.
7. Nousch A,"la cirse de 1930 en Tunisie et les débuts du Néo-Destour",Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée,no8,1970.
8. Hassan II, la mémoire d'un roi, librairie plon .Paris.1993 .
9. Robert Rézette, Les Partis politiques marocains, A.colin, Paris, 1955 .

و إذ لم أذكر بعض المصادر و المراجع الأخرى، فهذا ليس معناه لعدم أهميتها، و إنما كي لا أطيل وأسترسل في ذكرها هنا، لأنها موجودة في قائمة المصادر والمراجع، وبالتالي حتى لا يصبح الموضوع روتينيا مملا.

– الصعوبات التي اعترضتني أثناء إنجاز الدراسة:

لايكاد يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ولا العقبات التي تواجه أي باحث، ولكنها تختلف باختلاف طبيعة وموضوع البحث، ومن جملة الصعوبات التي واجهتني؛ نذكر:

طبيعة الموضوع المتشعب والطويل ؛ الأمر الذي زاد من صعوبة الموضوع، كما واجهتني عدّة صعوبات في سبيل الحصول على كافة الوثائق المتعلقة بمراحل الموضوع،سواء بالأرشيف الفرنسي أوغيره، نظرا لضيق مدة الزيارة وعدم إستطاعتي الحصول على أكثر من أربع علب أرشيفية في اليوم.

– تشتت الوثائق الخاصة بموضوع البحث و وجودها في عدّة أماكن، مثل فرنسا وتونس والمغرب.

– عدم التفرغ الكامل للبحث؛ الأمر الذي أخّر نوعا ما إنجاز هذا الموضوع،خاصة وأن ظروف الحياة وأعباءها أصبحت تتثاقل من يوم لآخر.

–إلى جانب الصعوبات التي يثيرها التعامل مع الوثيقة بكل أصنافها، بالإضافة إلى ما تطرحه العديد من المصادر والمراجع من القضايا النظرية والعلمية التي قد تقلل من إمكانية التحصيل، وتعقّد فرضية الانتفاع في حصر خلافاتها واستنتاجاتها، ففي موضوع الدراسة الذي يتواصل فيه التاريخ العميق بالأزمنة الحديثة والمعاصرة، ويتداخل بفعل عنصر الاستمرارية الحاضر بالماضي والمستقبل،كثيرا مايطرح التساؤل حول مدى إمكانية إعتماد مصادر حديثة لمقاربة حقبة تاريخية؟. وحدود توظيف مفاهيم العلم المعاصر للنظر في أوضاع عامة لم تكن قد وصلت بدرجات التطور التي شهدتها حقول المعرفة الاجتماعية .

كما أن العمل على المنهج المقارن لا يخلو من الصعوبات البحثية، لاختلاف أدوات البحث الأكاديمية من مدرسة لأخرى،كما أن اختلاف البلدين وتطوراتهما في الفترة الزمنية الطويلة (1881-1956م) ، يُضاف إلى ما تضمنته من مواقف وأحداث بأسبابها ونتائجها.

وقبل الختام،لايسعني إلا أن أتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور بوسَليم صالح، والمشرف المساعد الدكتور بندارة محمد،اللذين أفاداني بتوجيهاتهما القيّمة ولم يبخلا عليّ بنصائحهما السديدة في ما يخدم موضوع البحث. والشكر موصول إلى السّادة أعضاء لجنة المناقشة، جزاهم الله جمعيا عنّا أحسن الجزاء.

وبالرغم من الجُهد الذي أشعر أنني بذلته في سبيل إنجاز هذا العمل و وضعه في الصورة التي هو عليها الآن، فإني على يقين بأن هناك ثغرات مازالت لم تعالج، إذ لا يمكن لأي عمل فردي أن يسدها، لكن الباب يبقى مفتوحا للدارسين والباحثين على حد سواء؛ لتناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة ولما لا لسد هذه الثغرات.

فإن أصبت فبتوفيق من الله تعالى، وإن أخطأت فحسبي أن حاولت على أمل الاستفادة، وعلى أن يكون هذا العمل بصمة جديدة تُضاف إلى المكتبة الوطنية والمغاربية ، وعلى الله قصد السبيل.

متليلي الشعانبة في يوم: 2021/11/06

مدخل

الاستعمار وحركات التحرر:

بين المفهومية والتعريف

– توطئة :

تجدد تيار النزعة الاستعمارية الأوروبية الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، واشتد التيار الاستعماري الأوروبي بدرجة واسعة؛ بغرض السيطرة والاستعمار، كنتيجة حتمية للاستعمار الصناعي، وما صاحبه من تطور في النواحي السياسية والاقتصادية.

فماذا يقصد بالاستعمار أو ما يُعرف بالحركة الاستعمارية ؟ وماهي أبرز أشكاله وأساليبه؟.

وماذا نقصد بالتحرر أو حركات التحرر الوطني؟.

1–مفهوم الاستعمار:

تُشير الدراسات التاريخية إلى أن الاستعمار الأوروبي الحديث، ابتدأ في العالم منذ عصر الكشوف الجغرافية. لكن الحركة الاستعمارية تحدّدت بصورة واسعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي؛ كنتيجة حتمية للثورة الصناعية والتركيز الرأسمالي. فاندفعت الدول الأوروبية الاستعمارية تتغلغل اقتصاديا واستعماريا في قارات العالم، حتى شمل نفوذها مع مطلع القرن العشرين حوالي ثلاثة أخماس المعمورة.

والأصل اللغوي للاستعمار؛ يفيد معنى طلب التعمير والسعي لتحقيق العمران[1]، لكن الواقع لا علاقة له بالمعنى اللغوي[2]. فالاستعمار لفظة مشتقة من عَمَّر، واستعمره في المكان؛ أي جعله يعمره[3]، ومنه قوله تعالى:﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[4] .

ويرافق الاستعمار إتخاذ مخططات لتحويل هذا الشعب عن دينه ومفاهيمه ومبادئه وأخلاقه إلى جانب سلوكه الفردي والاجتماعي[5].

---

1 ينظر : مجمع اللغة العربية بالقاهرة: **المعجم الوسيط**، ط2، مكتبة الشروق الدولية، 1392هـ، 1972، ص627.

[2]– منقذ بن محمود السقار: **الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية**،مكة المكرمة، محرم 1427هـ، ص 4.

[3]– عبد الرحمان حبنكة الميداني:**أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها التبشير، الاستشراق، الاستعمار**)، دار القلم، سورية، دمشق ،2000، ص 54.

[4]- سور هود، الآية رقم 61.

[5]– عبد الرحمان حبنكة: المرجع السابق، ص 54.

وقد تعدّدت تعريفات الاستعمار، حيث يعرفه حبنكة أنه:" هو استيلاء دولة أو شعب على دولة أخرى وشعب آخر لنهب ثرواته وتسخير طاقات أفراده والعمل على استثمار مرافقه المختلفة "[1].

ويرجع أصل هذه الكلمة؛ أي المستعمر إلى الأصول الفرنسية، وهي علاقة بين مجموعتين أحدهما حاكم والآخر محكوم، فالأول يكون أكثر قوة من الثاني ويطمح إلى إستغلاله[2].

كما يذكر الدكتور زاهر رياض في تعريفه للاستعمار على أنه: " امتداد نفوذ لدولة ما إلى دولة أخرى،على أن يصحب هذا النفوذ استغلال للأرض والسكان لصالح الدولة صاحبة النفوذ"[3]، ويستدل بذلك استيلاء الصهيونيين على أرض فلسطين لم يتم بواسطة دولة قائمة فعلا، بل قام بهذا العمل جماعة من الناس، استغلوا الأرض لصالحهم بعد أن طردوا أهل البلاد منها، فهو إغتصاب وليس استعمار[4].

وعرّفه الدكتور كوامى نكروما:" على أنه سيطرة دولة على دولة أخرى واستغلالها اقتصاديا من أجل تحقيق مصالحها الخاصة ،ويُموّن ذلك إما عن طريق إستخدام القوة الحربية أو الضغط عليها"[5].

فالاستعمار من وجهة نظر "نكروما"، هو السياسة التي بها ترتبط وتعتبر الدولة الأم مستعمراتها وتوجيهها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة. وهذا التعريف وغيره من التعريفات المتعددة التي ذكرت للاستعمار ليست وافية بحيث تشمل جميع أشكال الاستعمار الحديث ووسائله وأهدافه.

---

[1]- الميداني: **المرجع السابق** ، ص54.

[2]- عاطف عيد: **قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم تونس الجزائر**، (د. ط)،بيروت، 1998-199،ج21-22،ص55.

[3]- زاهر رياض،أحمد محمد: **استعمار إفريقيا، الدراسات الإفريقية** ، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص ص 6-7.

[4]- زاهر رياض،المرجع نفسه، ص ص 6-7.

[5]- شوقي عطاالله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم : **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض، 2002، ص 45.

كما يعرفه الأستاذ الدكتور (محمد عوض محمد) في أكثر التعريفات شمولا عرف الاستعمار بأنه: " عمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة، أو جماعة منظمة من الناس؛ على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم أو على سكان تلك الأرض؛ أو على الأرض والسكان في آن واحد"[1].

ورغم تعدّد تعريفات الاستعمار؛ إلا أن جلّها تصب في قالب واحد؛ وهو أن الاستعمار حركة توسعية من جانب الدول القوية على حساب دول أخرى، تقوم باحتلالها واخضاعها بالقوة بهدف نهب ثرواتها الطبيعية، وتسخير طاقاتها البشرية في خدمة مصالحها.

فالاستعمار هو محاولة فرض رؤية استعمارية وتفكير مغاير واستئصال المقومات الأساسية للشعب المستعمر[2]، كما يُعرف أيضا على أنه:" التوسع والإستيطان وتغيير ثقافة شعب ودينه ونهب الثروات وطمس الهوية"[3].

وحسب "جاك بارك"، و"شارل أندري جوليان "، وغيرهما فإن الاستعمار هو: " حركة توسع تاريخية للحضارة الصناعية، نبعت من بعض الأوطان، المحددة تاريخيا وجغرافيا، بداية من القرن التاسع عشر. والتخلص من الاستعمار هو الحالة التي ينتقل خلالها أكبر قدر من المبادرات إلى الأوطان المتلقية، وتجنح في خضمها الحضارة الصناعية، وكذا عدد من أنماط التفكير والقيم السائدة فيها إلى العولمة"[4].

وهذا التعريف، يشمل أنواع مختلفة من الاستعمار، لاتختلف عن بعضها إلا بالأسماء وبعض الأشكال. فمن أشكال الاستعمار؛ أن تضع دولة ما أخرى تحت حمايتها وإشرافها وتسلبها من حريتها بقدر ما يتناسب مع قوة هذه الدولة وضعف تلك، وفي الأغلب يكون للدولة المحمية شبه سيادة داخلية يمارسها حكام وطنيون تديرهم الدولة المستعمرة من خلف ستار.

---

[1]– محمد عوض محمد: **الاستعمار والمذاهب الاستعمارية**،ط4، دار المعارف، القاهرة،1957م، ص ص 38-39 .

[2]– صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر الحديث**، دار العلوم ، الجزائر، 2003م، ص 208.

[3]– العربي منور: **تاريخ المقاومة الجزائرية**، دار المعرفة ، الجزائر ، 2005م، ص 146.

[4] Jacques Berque; Jean-Paul CHARNAY et autres : Grands documents ; De l'impérialisme à la décolonisation. Les éditions de Minuit., Paris., 1965, p. *27*

ومن أمثلة هذا الشكل للاستعمار؛ ما فعلته فرنسا في تونس،حيث وقعتا معا معاهدة حماية في 1881/05/12م، ثم جددت في 1883/06/08م، وبموجب بنود هذه الحماية، فقدت تونس سيّادتها الخارجية وحقها في التمثيل الدبلوماسي المستقل، كما سلبت حق إبرام المعاهدات الخارجية، وعينت فرنسا آلاف الموظفين يرعون مصالحها يرأسهم المقيم العام. وما حصل في تونس كررته فرنسا في مراكش بموجب معاهدة 1912/03/30م، وفعله الإنجليز في مصر خلال احتلالهم لها في سنة 1882م[1].

2- طرق تغلغل الاستعمار الحديث :

استخدم الأوروبيون أساليب متنوعة للوصول إلى أهدافهم وتحقيق أغراضهم في الاحتلال والسيطرة وتفكيك المجتمعات، وامتدت آلة التفكيك لمناطق جغرافية أخرى؛ مُحدثةً آثارا تبدو في الظاهر مماثلة للتي أحدثتها في أروبا، ولكنها في الحقيقة ذات طبيعة مختلفة ،كما أن الوسائل التي استخدمتها لاحتلال المجتمعات المحيطة بها عديدة وتتغير بتغير الزمان والمكان، فقد استخدمت منها عدّة تركيبات وفق خصوصيات كل وضع، وسنعرض أهم الوسائل الأساسية التي إستخدمتها فرنسا لاحتلال البلاد المغاربية ، غير أنه لابد لنا قبل ذلك أن نتساءل عما إذا كان التبادل التجاري وحده بين بلدان المغرب العربي وأوروبا هو مصدر الضعف في السياق التاريخي للقرن التاسع عشر؟ .

هناك ثلاث دلائل تسمح لنا بالإجابة، وهي : أولا أن هذا التبادل كانت له مرام أخرى تخرج عن نطاق التجارة، فكان يعتبر وسيلة للتوغل متعدّد الأشكال. وثانيا كان طرفاه غير متساوين، وأخيرا كانت أوروبا ترى نفسها فوق الآخرين، وبالتالي تنكر أشكال الوجود الأخرى أو تسعى للهيمنة عليها من خلال مستلزمات اقتصادية مرتبطة بطبيعة الرأس مالية[2].

---

[1]- يحي بوعزيز: **الاستعمار الأوربي الحديث في افريقيا وآسيا وجزر المحيطات**، ط2,دار البصائر، الجزائر2009م، ص ص 21-22.

[2]- لمعرفة أهم أسباب الاستعمار الحديث، ينظر: يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص ص 10-13.

3- دوافع الاستعمار:

أ- الدوافع الدينية(النزعة الصليبية):

ارتبط العامل الديني بالحركات الدينية التي شهدتها أوروبا إثر النهضة الأوربية، وأدّت حركة الاصلاح الديني والدعوة لتخليص المسيحية من الشوائب التي ارتبطت بالكنيسة ورجال الدين في العصور السالفة، والتي أدّت إلى تحطيم الوحدة الدينية في أوروبا،وظهرت مذاهب دينية وحروب في أوروبا أدّت لهجرة الكثيرين من بلادهم ،ولم تلبث موجه الصراع وهذا النشاط الديني حتى اتجهت إلى ناحية التبشير بالمسيحية بين القبائل في المناطق خارج أوربا التي كانت تسود فيها الوثنية في مستعمراتها الجديدة[1].

وانتهى الصراع بين العرب والإمارات المسيحية في شبه جزيرة إيبيريا" الأندلس" بخروج العرب نهائيا سنة 1492م،عبّر عنها بعض الكتاب العرب بفردوس العرب المفقود، وحمل البرتغال لواء حركة دينية جديدة وذلك بهدف تعقب القوى الإسلامية والإتصال بملك الحبشة المسيحي، والذي لم تكن بلاده معروفة على وجه الدقة، من أجل تطويق الدول الإسلامية ودول المماليك، والقضاء على مصر وقوتها التي تتمثل في احتكار تجارة الشرق والسيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هذه التجارة[2].

كما ينبّه الغزالي أن ثمّة أمرا مهما يحتم على النصارى الإتجاه إلى الاستعمار،وهو فقد النصرانية لوسائل الإقناع،كذلك عجز الكنيسة عن شرح العقائد النصرانية في ضوء المعطيات العقلية،حيث أن النصارى لم يجدوا سوى السيف بديلا يستجيب الناس من خلاله لمنطق القوة الغالبة وكان الاستعمار حلا ناجعا لقصور العقائد والعبادات والنصرانية[3].

---

[1] - جلال يحي: مرجع سابق **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، ص 49.

[2] - جلال يحي: المرجع نفسه، ص 48.

[3] - منقذ بن محمود السقار: المرجع السابق ، ص7.

والدليل على أنّ الدافع الديني وراء الحركات الاستعمارية، هو أن البابوية باركت لهذه الحركات وبادرت بالتدخل لفض النزاع بين الدولتين الاستعماريتين البرتغال وإسبانيا[1].

كما ارتبط الاستعمار بقوتين أساسيتين، هما: التبشير والإستشراق، وكان الهدف هو دعم الوجود الاستعماري بخلق عقلية موالية للغرب،إذ أن هذه القوى الفكرية عملت على السيطرة على التعليم والثقافة والصحافة من أجل تزييف المفهوم الاسلامي وتخليصه وحجب أبعاده الحقيقية[2].

وقد جاء هذا الدافع كرد فعل على توسعات المسلمين في أوروبا،واتجه نشاط المبشرين في شكل بعثات دينية لنشر الديانات المسيحية في إفريقا[3]. وهدفها الحقيقي هو التمهيد للاستعمار من الناحيتين الدينية والثقافية،وقد نشطت البعثات بصفة خاصة في الشمال الإفريقي خاصة بعد الكشوفات الجغرافية ،وقد ساعد ذلك على معرفة مناطق كانت تجهلها الدول الأوروبية وخصوصا فرنسا، والأمر الذي نتج أيضا هو سهولة في التعامل نتيجة الإحتكاك مع أبناء المناطق التي لم يتم إستغلالها[4].

كما ساهمت حركة الاصلاح الديني خلال القرنين 18-19م، التي عرفتها أوروبا وما نتج عنها من منافسة بين مختلف المذاهب الدينية المسيحية في إنشاء الجمعيات التبشيرية التي عملت على مد نشاطها خارج أوربا ، وخاصة في إفريقيا، مثل «جمعية سنة لندن التبشيرية» 1795م، و« جمعية باريس التبشيرية» سنة 1828م.وقد شكّلت هذه الجمعيات غطاء للحركة الاستعمارية في غالب الأحيان، فكان المبشرون يسيرون عادة في ركاب المستكشفين سعيًا إلى خدمة الأهداف الاستعمارية. فالجمعيات التبشيرية التي بدأت نشاطها بالعمل على نشر المسيحية والحضارة بين الأفارقة انغمست

[1]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 49.

[2]- أنور الجندي: **الإستعمار والإسلام**، دار الأنصار، ص5.

[3]- يحي محمد نبهان :**معجم مصطلحات التاريخ** ، دار يافا العلمية، الأردن، (د ط) ، 2005، ص 18.

[4]- عاطف عيد: مرجع سابق، ص56.

في ميدان الاستعمار،وأصبح الهدف الديني يتخذ وسيلة لتبرير الاستعمار، وكان الكثيرين من رجال الدين دعاة للاستعمار واشتهرت منهم أسماء متعددة نذكر منهم الكاردينال لافيجري[1].

ج- الدوافع الاقتصادية:

هدفت الحملات التي قام بها الأمير هنري الذي اشتهر بإسم هنري الملاح ورحلات الرحالة البرتغال إلى توجيه ضربة قوية للقوى العربية، وذلك بالقضاء على إحتكار العرب لتجارة الشرق[2]. وبظهور طبقة من الرأسماليين الكبار الذين رأو أن يستثمروا أموالهم في البلاد المتأخرة التي تحتاج إلى مد السكك الحديدية فيها، وانشاء المصارف والبيوت المالية،والبحث عن المعادن والمناجم، إضافة إلى ازدياد عدد السكان في بعض الدول، مما جعل الحكومات والأفراد يعتقدون أن المخرج الوحيد لتفريج الأزمة الاقتصادية هو الإقدام على الاستعمار خارج البلاد لإيجاد مهجر للفائض من السكان واستغلال الأراضي المستعمرة[3].

لقد أدّت الثورة الصناعية إلى تركيز الصناعات في المدن ،مما أدّى إلى هجرة الفلاحين وحدوث نقص في المواد الغذائية لسكان المدن الصناعية والذيين تزايد عددهم[4]. وقد كان أقوى الأسباب وأهمّها الثورة الصناعية وما أنتجته من تحولات اقتصادية في أوروبا انعكست نتائجها على الدول المستعمرة بعد الثورة الصناعية. يُضاف إلى ذلك تراكم الإنتاج، ولم تستطع الأسواق المحلية استيعاب المنتجات ولا فرض الضرائب الجمركية أن تقمع تراكم الانتاج المحلي،ولذلك عمدت لكسب أسواق جديدة خارج أوروبا. وتصارعت بشكل مخيف وحالفها الحظ بسبب قوتها الحربية والصناعية، فتراكم رؤوس الأموال الأوروبية .

ونظرا للتطور الذي بلغته الثورة الصناعية؛ زاد الطلب على المعادن والمواد الخام الزراعية لتشغيل المصانع،وهذا ما أدّى إلى التنافس الأوروبي على افريقيا رغبة في استثمارها وتصريف منتوجاتها

---

[1]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 50. يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص13.

[2] - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص10.

[3]- عبد الحميد البطريق: **التيارات السياسية المعاصرة 1815- 1960م**، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 69.

[4]- فيصل محمد موسى : **موجز تاريخ افريقيا**، منشورات الجامعة المفتوحة، بغازي،1997، ص 160.

واستغلال مواردها بأثمان بخسة[1]؛حيث قامت الشركات التي تأسّست في العصور الحديثة،مثل الشركات الاستعمارية الألمانية التي أسّسها كارل بيترز ،وكذا شركة الهند الشرقية البريطانية وغيرها من الشركات العديدة التي كثرت في هذا العصر، وقامت بأعمال استعمارية عميقة في شرق أفريقيا التي مهّدت لحكوماتها لبسط نفوذها على الأماكن التي كانت قد ارتبطت بهذه الشركات.

د- الدوافع السياسية:

أحدث التسلط الاستعماري على الأراضي الجديدة تنافسًا بين الدول الأوربية على توسيع ممتلكاتها وراء البحار لتدعيم نفوذها الدولي وانشاء إمبراطوريات ترضي النزعات الاستعمارية والعزة القومية ،لاسيما الدول القومية الجديدة التي ظهرت في أوربا كإيطاليا وألمانيا .

كما أنّ ظهور طائفة من رؤساء الحكومات الذين وجّهوا سياسة بلادهم نحو استعمار أراضي جديدة و إنشاء مناطق نفوذ لسد حاجات بلادهم الاقتصادية ورفع مهابة الدولة وزيادة نفوذها.

وفي ظل التنافس أخذت الدول الكبرى تتزاحم على الأراضي التي يمكن استعمارها خارج القارة الأروبية وطمعت كل دولة قوية في نصيب الأخرى، مما أدى ذلك إلى قيام حروب الاستعمار بينها[2].

إن تفوّق الدولة المعمّرة اقتصاديا وعسكريا محاولة بذلك تطبيق قوتها عل الدولة المستعمرة واستغلال المستعمرة كبلاد منتجة للمواد الأولية وأسواق لتصريف الإنتاج كما هو الحال في تونس[3]، ما أدى بصناعتها للدمار على عكس المصنوعات الأوروبية التي أصبحت أكثر رواجًا وإغراقًا للأسواق المحلية بالمنتجات نفسها، كالشاشيات التونسية بأسعار متدنية، مما أدّى إلى تذمر العمال وإنتشار البطالة[4].

---

[1]- عبد الحميد البطريق: مرجع سابق، ص 68.

[2]- نفسه: ص ص 69- 70.

[3]- عاطف عيد: مرجع سابق، ص57.

[4]- خليفة الشاطر وآخرون: **تونس عبر التاريخ" الحركة الوطنية ودولة الاستقلال"**، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، (د ط)، 2005 ، ج3، ص 08.

ومن أجل تفسير فرض الحماية والاستعمار، لابد من معرفة الدوافع التي تسببت في خلق الظاهرة الاستعمارية ، فإستثمار رؤوس الأموال في بلاد ما أو إنشاء معاهدة أجنبية للثقيف؛ يعني تسلطا أجنبي لتلك الدولة، وقد يترتب عنه التحكّم بتلك الدولة والإعتماد على الذريعة للتسلط أو كبداية لاحتلالها فهذا بالطبع عمل استعماري[1]؛ والسيطرة تقع على السكان دون الأرض فيكون ذلك بتركها ومرافقها للسكان الأصليين لإستغلال أراضيهم، وهذا عكس ما حدث في شرق القارة، حيث تسلط المستعمرون على الأرض والسكان، إضافة لما حدث أيضا في القرن الخامس عشر؛حين قامت الدول الأوربية بالاستيلاء على مناطق السواحل الإفريقية وأقامت فيها الحصون والمراكز التجارية من أجل تجارة الرقيق[2].

هـ– الدوافع العلمية:

الرغبة في سد حاجتها من الرقيق، وذلك لزيادة الطلب على اليد العاملة الرخيصة للعمل في مزارع القطن والدخان وقصب السكر في العالم الجديد[3].

أهم ما قام به الغرب من الحملات الاستعمارية نذكر حملة نابليون[4] على مصر وهي أحد أهم الأحداث التي تعتبر انطلاقة نحو النهضة[5].

و– الدوافع استراتيجية:

ويعتمد هذا الدافع على عوامل عسكرية اقتصادية بمناطق معينة من القارة؛ بسبب موقعها الهام ، كاحتلال دول شمال إفريقا نسبة لموقعها في قارة أوروبا وذلك لتقابلها في البحر الأبيض المتوسط[6].

---

[1]– شوقي عطاء الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، الرياض ، ص 47.

[2]– شوقي عطاء الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: نفسه ، ص 47.

[3]– جلال يحي: المرجع السابق، ص ص 51-52.

[4]- نابليون بونابرت : ولد في 15 أوت 1769 بجزيرة كورسيكا ببلدة جاكسيو ، دخل مدرسة برين الحربية في العاشرة من عمره وكان متفوقا وفي سنة 1784 دخل مدرسة باريس الحربية ونال رتبة ملازم ثاني في المدفعة الفرنسية ...للمزيد ينظر: إبراهيم رمزي : **كلمات نابليون** ، ط1 ، 2014، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2014، ص12

[5]– منقذ محمود السقار: المرجع السابق، ص 8.

[6]– محمد علي القوزي: **في تاريخ إفريقا الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت ،ط1، 2006 ، ص 14.

بالإضافة إلى التنافس بين الدول الاستعمارية مثل بريطانيا فرنسا أواخر القرن الثامن عشر في مستعمرات الأراضي الجديدة وفي البحر المتوسط وتقسيم الدولة العثمانية بين الدول الأروبية[1]؛ والتطاحن بين الدول الاستعمارية على مناطق معينة من القارة نظرا لمركزها وموقعها الممتاز في الملاحة أو غيرها[2]، فالجزائر مثلا كانت نقطة تنافس بين فرنسا وانجلترا لأن هذه الأخيرة كان لها نفوذ في تركيا ومصر ومنطقة شرق البحر المتوسط[3].

كما أن موقع الجزائر المواجهة للساحل الفرنسي، كان من أهم الدوافع وراء الاستعمار الفرنسي للجزائر مثلا[4]، وكذلك الأمر على تونس القريبة من إيطاليا، إذ إشتد التنافس بين إيطاليا وفرنسا عليها من جهة ، وبين فرنسا وإسبانيا على المغرب الأقصى لقرب اسبانيا منه من جهة أخرى ، إضافة إلى موقع القارة الإفريقية الذي يربط بين أوروبا والأمريكيتين ببقية أنحاء العالم الطرق البحرية عبر إفريقيا التي أصبحت معلومة لدى الأوروبيين. والذين أصبحت مستعمرات لهم، وتجارة في الهند وشرق آسيا، ولكي تستمر تجارتهم في تلك الأجزاء، كان عليهم السيطرة على الطرق التي تؤدي إلى هذه المناطق، مثل طريق البحر الأحمر[5].

كما كان لموقع الدول شرق القارة ذات الأهمية ؛ فموقع مصر الهام على البحرين المتوسط والأحمر وأهميته بعد إفتتاح قناه السويس كان وراء الاستعمار البريطاني لمصر، وموقع المغرب الأقصى وتحكمها في المدخل الغربي للبحر المتوسط خاصة منطقة رأس الرجاء الصالح وأهميتها في الملاحة بين غرب القارة وشرقها [6].

---

[1]- فيصل محمد موسى: المرجع السابق ، ص 161.

[2]- جلال يحي: **تاريخ افريقيا** المرجع السابق ، ص 55.

[3]- فيصل محمد موسى: المرجع السابق ، ص 161.

[4]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 55.

[5]- فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص 161.

[6]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 55.

4- أشكال الاستعمار:

للاستعمار أشكال عديدة، منها الاستعمار المباشر ،كالاستعمار الإستيطاني ، والغير المباشر، مثل الحماية والإنتداب والوصاية.

أ- الهجرة والإستيطان:

شجّعت الدول الاستعمارية رعاياها على الهجرة إلى البلاد التي تمّ اكتشافها، والتي ترغب في استعمارها وعملت على استيطانهم فيها لاستغلال ثرواتها،كما لجأت في بعض الأحيان إلى قتل السكان الأصليين وتشريدهم ومصادرة أرضيهم وتوزيعها على المستوطنين.

والإستيطان هو عبارة عن قيام الدول الاستعمارية القوية باحتلال أراضي الدول الضعيفة وإخضاع شعوبها بقوة السلاح، ومن الأمثلة على ذلك: احتلال فرنسا للجزائر.

ب- الحماية:

ويكون ذلك بفرض الحماية : وهو النوع الذي تناولناه في الأطروحة، وهي احتلال بلد معين وإجبار حكّامه على توقيع معاهدة حماية، توضع بموجبها الشؤون الخارجية والعسكرية والمالية لهذا البلد تحت تصرف الدولة التي قامت بالاحتلال . ومن الأمثلة على ذلك: معاهدات الحماية التي فرضتها بريطانيا على حكام منطقة الخليج العربي والجنوب العربي في أوائل القرن التاسع العشر الميلادي[1].

ويقصد بالاستعمار عن طريق الحماية إحكام السيطرة لدولة بالقوة وإستغلال المنطقة المستعمرة وسكانها ما يؤدي إلى فقد سيادتها الداخلية والخارجية[2]. وتتمثل أيضا في السيطرة على بلد ما وحكمه حكما غير مباشر، بواسطة السلطة التقليدية بإبقائها في وظائفها ،ولكن مراقبتها عن قرب بمراقبين من الدولة المستعمرة إلى جانبها، كالمقيم العام والكاتب والمراقبين المدنيين، الذين يشرفون على

[1]- زاهر رياض : **استعمار افريقيا** ،مرجع سابق،ص 9.

[2]- فيصل محمد الموسى: **موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة ، (د ط)، 1997، ص 157.

القيادة وممثلي السلطة؛أما شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية فهي التي تنتقل إلى سلطات الحماية، وهذا بمقتضى المعاهدات. وفي غالب الأحيان يكون دافع الحماية اقتصادي[1].

فالحماية؛ هي صيغة قانونية وسياسية تحدد علاقات المستعمر بالمستعمر، وقد استمد هذا المفهوم أصوله الاصطلاحية من الواقع والظروف التي طبعت وضع تونس قبل الحماية، وهي ظروفها المالية عن طريق تطور الأيالة في دوامة أزمة المديونية الأوروبية اتجاه الدولة الأوروبية[2].

وفي ظل هذه الظروف التي أدّت إلى استغلال الحامي للدولة المحمية، ومنها في آخر المطاف، ومن هذا المنظور تظهر الحماية كصيغة استعمارية يظفر بها الحامي تركة المحمي، وبالتالي تصطبغ بصبغة شرعية تجعلها حلاً محتومًا؛ ليس فقط من قبل الطرفين المتعاقدين. ولكن كذلك من قبل القانون الدولي، فكل ذلك مبني عل أساس واحد، وهو منطق القوي إتجاه الضعيف، وينجرّ عن نظام الحماية إشراف الحامي على المحمي عن تطبيق إدارة البلاد، لكي يصبح هذا الوجود صوريا تحت المراقبة من قبل الحامي.

وفي دراسة الحالات التي خضعت لنظام الحماية كأسلوب استعماري، مثل:حالتي تونس والمغرب الأقصى[3]. والتي تعتبر أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، ومبتدع هذا النظام"هو جول فيري[4]، وذلك من أجل تحقيق هدفين هامين، وهما :

إسكات المعارضة الدولية؛ بحجة أن فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضّم ،وإقناع جول فيري المعارضة الداخلية أن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة[5] ،حيث أن نظام الحماية

---

[1]- اليكيا مبو وآخرون، تر: محمد صبح: المرجع السابق، ص 46.

[2] Pierre Ghaleb:**protectorat religieux de la France en orient**,lib-Aubanel fréres ,(sd),p111.

[3]- أحمد عبيد **الثماثل والإختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر – تونس – المغرب)**، ابن النديم، (ن وت)، الجزائر، ط1، 2010، ص ص 165- 166.

[4]- جول فيري :رئيس الوزراء الفرنسي الذي أخذ على عاتقه إستعمار تونس، ينظر: زاهية قدورة : **تاريخ العرب الحديث** ، دار النهضة العربية، بيروت، (د ط)، (د س) ، ص 464.

[5]- قدادرة الشايب: **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934– 1954) دراسة مقارنة**، إشراف أ.عبد الرحيم سكفالي، أطروحة دكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ وعلم الآثار ،كلية العلوم الانسانية ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 28.

يتماشى مع أهداف جول فيري العامة من الاستعمار، فقد طبقت فرنسا هذا النظام في العديد من الدول، مثل الهند االصينية، مدغشقر، مراكش، حيث تبرز معاهدة الحماية على أن فكرة الحماية عند نشأتها كانت تقوم على مبدأ أن الدولة المستعمرة؛ أي الحامية تشرف إشرافا فنيا على الإدراة الوطنية وتوجهها عن بعد دون أن تحل مكانها، بل وإن المعاهدة تنص على الاحتلال العسكري المؤقت[1].

كما أن من مميزات الحماية أن يهتم الحامي بظرف المحمي ومعالجة مشاكله المالية، ويتحمل كل نفقات الاحتلال وجميع مايترتب على الاصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تنفقها على الدولة المحمية[2].

تمتاز الحماية بشكلين ، إما أن تكون حماية إختيارية وتعرف بالحماية العامة، وهذا بعد إتفاق الدولة الحامية مع الدولة المحمية بحيث تضع الأولى نفسها تحت حماية الثانية لتتولى الدفاع عنه وتقوم بحماية ورعاية مصالحها الخارجية، ويقوم هذا النظام على أساس معاهدة تحدد حقوق الدولة الحامية وماعليها من التزامات.

أما الشكل الآخر؛ فهو حماية قهرية، ويطلق عليها مصطلح **الحماية الاستعمارية** "Protectorat Colinial"، والتي تقضي على الدولة المحمية، والغرض منها هو التمهيد لاستعمار الدولة المحمية ،حيث أنّ فقهاء القانون الدولي لايعترفون بهذا النوع من الحمايات، ولهذا فإن الدولة الحامية تعتمد على معاهدات لإثبات تسلطها على دولة ما، ويتم انتزاع تلك المعاهدة من الدولة المحمية بالإكراه لكي تبرر موقفها وتكسب بصفة قانونية تمكنها من مواصلة أعمالها مع الدول الأخرى[3].

---

[1]- قدادرة الشايب:مرجع سابق، ص ص 28-29.

[2]- رأفت الشيخ :**تاريخ العرب المعاصر**، الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، (د ط) ، (د س) ، 1996، ص 142.

[3]- يونس درمونة: **تونس بين الحماية والإحتلال**، مطبعة الرسالة، (د ط)، (د س)، ص 20.

وقد كتب ديسباني[1] في كتابه الشهير "الحمايات"، فقال:" إن الواجب الأساسي على الدولة الحامية أن لاتخرج عن شروط المعاهدة ،وأن تقوم بواجباتها وأن تتعدى حدود الحقوق الممنوحة إليها عند ممارسة السيادة الخارجية أو الداخلية للدولة المحمية "[2].

فلابد لها من تنفيذ وعودها مقابل إكتسابها خيرات البلاد إذ يمكن التوصل إلى نقطة هامة، ألا وهي أن الأمة الفرنسية لا تستطيع بدون نظام حماية الحفاظ على أمنها ومركزها بين بين الأمم في آن واحد ،وبدون مبالغة يمكن أن مشرروع لافيجري[3]، الذي يسعى أن يضم تونس لفرنسا[4]، سيؤدي حتما إلى الرفض الأجنبي في البلاد الأجنبية، وفي البلاد الإسلامية، وينجر عنه ثورات ستكلف الأمة الفرنسية غاليا ، ويضيف لافيجري أنه من خلال الحماية تستطيع فرنسا إستغلال الأيالة وتهجير الفرنسيين إليها دون أن تكلفها شيئا، ويهدد روسطان هو الصانع الحقيقي للحماية والذي عمل كل مابوسعه لتفوق فرنسا في تونس ونجاح مشروعه[5].

ت- الإنتداب:

أوجدت الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى شكلا جديدا من أشكال الاستعمار، أطلقت عليه (الإنتداب)، وهو عبارة عن وضع ممتلكات الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى تحت سيطرتها بحجة النهوض بشعوبها، ولكن الهدف الحقيقي هو نهب ثروات هذه الشعوب، وجعل بلدانها سوقا رائجة لمنتوجاتها. ومن الأمثلة على ذلك: وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى ووضع فلسطين تحت الانتداب الإنجليزي[6].

---

[1] وهو أستاذ بكلية الحقوق بمدينة بوردو وعضو بمجمع الحقوق الدولية العامة .

[2]-يونس درمونة: المرجع نفسه، ص ص 20- 21.

[3] -Baurand (m) : **Le cardinel Lavigerie** , Librairie Paussieligue, Paris 1896, pp 2-6-7.

[4]- علي المحجوبي : إنتصاب الحماية الفرنسية بتوس ، المرجع السابق ، ص75.

[5]- يحي بوعزيز: لمرجع السابق ص 18.

[6]- المرجع نفسه.

ث- الوصاية:

أقرّت هيئة الأمم المتحدة نظام الوصاية بعد الحرب العالمية الثانية؛ كبديل لنظام الإنتداب وبموجبه وضعت بعض الدول التي كانت تحت الإنتداب تحت وصاية الدول الكبرى للوصول بشعوبها إلى الاستقلال الكامل. ومن الأمثلة على ذلك: الوصاية الدولية على كل من ليبيا والصومال[1].

عُرف الاستعمار منذ القديم ،إلا أن الاستعمار الأوروبي كان استعبادا[2]، ثم إن أول أهداف الاستعمار الفرنسي على العموم احتلال دولة ما هو السيطرة عليها عسكريا والتحكم في شعوبها، ثم جلب أبناء وطنه إلى تلك البلاد التي أحتلها كجنود مسلحة لحمايته، فاستغلال يكون على عدة أشكال من استغلال الموارد الاقتصادي أو نشر ثقافة الدولة المعمرة واحتلال الأدمغة[3].

5- أساليب الاستعمار:

أولا: الوكالات؛ التي قام المستعر بإنشائها في المراكز التجارية الإفريقية والآسيوية ،بهدف تسهيل عملية التجارة (الصادر والوارد) وغالبا ما يطلق عليها بالوكالات القنصلية يعين لها وكلاء وقناصا من الدول التابعة لها. هذه الوكالات وهي كثيرة على مستوى قارة إفريقيا وآسيا وتعمل في جميع أنواع التجارات التي تهم المستعمر وتجلب له الثروة، خاصة مجال المواد الخام المنتجة أو المتوفرة في إفريقيا وحماية أعضاء البعثات الدينية[4].

ثانيا:المعاهدات والإتفاقيات، مثل الإتفاقيات التي تمت مع رؤساء القبائل بعد اكتساب ثقتهم والسيطرة عليهم بواسطة الهدايا.أما المعاهدات كانت تفرض عن طريق الضغط التهديد مثلا: فرض فرنسا على تونس عقد معاهدة باردو سنة 1881م،وإجبار بريطانيا دول الخليج على إعطائها امتيازات خاصة.

---

[1]- الطيب شنتوف: **العالم المعاصر**، المرجع السابق ص 88 .

[2]- محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب، المرجع السابق، ص 61.

[3]- يونس درمونة: **تونس بين الإتجاهات**، دار الكتاب العربي، مصر، (د ط)، (د س)، ص ص 25- 26.

[4]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 16 .

ثالثا: باستثمار رؤوس الأموال (الشركات): عندما انفتحت الطريق أمام الدول الاستعمارية الأوروبية ،مثل هولندا وفرنسا وإنجلترا عملت على أخذ محل البرتغال التي أصابها الوهن ،خاصة بعد أن تأسّست الشركات التجارية الاستعمارية التي أطلقت على نفسها اسم (شركات الهند الشرقية)، وتنافست في نشاطها التجاري والاستعماري، وأدّت كلا منها دورا استعماريا بارزا في الطريق المؤدي للهند والاستيلاء على المواقع الإستراتيجيةفي العالم . ويكون أحيانا أخرى بمنح قروض مالية لبعض البلدان، بفوائد وأرباح فاحشة تفوق المنطق والمعقول، وإغراق أسواقها بالبضائع الأجنبية، ثم يقومون بالتدخل العسكري بعد ذلك بحجة حماية ديونهم وقروضهم،وضمان استخلاصها . وقد حدث ذلك في تونس عام 1877م، وفي مصر بعد حفر قناة السويس، وفي المغرب الأقصى[1].

رابعا: الاحتلال العسكري (الضـم)؛ ويُعد من الأساليب التي لجأت إليها الدول الاستعمارية، حيث أصبحت المستعمرة جزء من الدولة المستعمرة حتى يسهل لها استغلال جميع الموارد البشرية والغير بشرية[2].

خامسا: الغزو الديني والثقافي؛ الذي ارتبط بالتبشير الديني والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية بالولاء للمستعمر ،تمهيدا للغزو العسكري في إفريقيا وآسيا، وقد اتخذت الدول الاستعمارية سلاح الثقافة لتثبيت دعائم استعمارها السياسي. ومثلت هذا الدور: فرنسا في الجزائر، والمغرب العربي، وبعض بلدان غرب افريقيا [3].

سادسا: الهجرة والإستيطان عندما يستولي المعمورين على أخصب الأراضي، يقومون بطرد السكان الأصلين إلى بيئات منعزلة فقيرة أو إلى المناطق الوعرة ليعيشوا حياة البؤس والشقاء والفاقة. وفي المقابل يقومون بوضع أيديهم على كل أملاكهم العقارية وثرواتهم الحيوانية[4].

---

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 16 .

[2]- المرجع نفسه، ص15.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص17. هريدي فرغلي علي تسن: **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف، الاستعمار، الاستقلال)** ، دار العلم والايمان، الإسكندرية، 2008، ص ص 251- 266.

[4]- يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص14.

سابعا: عن طريق الإمتيازات الأجنبية: حيث حصلت الجاليات الأوروبية على إمتيازات: قضائية وقنصلية واقتصادية ودينية، فأصبح أفرادها يكونون دولة داخل دولة، في تلك البلدان، مثل ما حصل في (مصر، تونس، الجزائر، الهند، الصين،...إلخ).كما ابتكرت أساليب جديدة، تمثلت في الإنتداب والوصاية والحماية، بالإضافة إلى اتباعها للأسلوب العسكري والدخول المباشر للمستعمرات[1].

1- حركات التحرر :

رافق الاستعمار الحديث ظهور حركات تحررية ومقاومة وطنية، امتدّت لتشمل جميع الشّعوب المستعمَرة وانتهجت في مقاومتها أساليب ووسائل مختلفة، تفاوتت ما بين المقاومة السّلمية، والمقاومة العسكرية المسلّحة، وتزايد نشاط هذه الحركات بعد الحرب العالمية الثّانية، حتّى تمكّنت في النهاية من تحقيق الاستقلال، وانحسار الاستعمار المباشر وتراجعه، ولكن الدّول الاستعمارية استمرّت في محاولاتها لفرض هيمنتها الاستعمارية على الشّعوب، بحجة حماية مصالحها؛ لذا استحدثت أساليب عديدة؛ لتكريس سيطرتها، ومناهضة الحركات التّحرّرية النّاشئة.

1- مفهوم حركات التحرر:

جاءت حركات التحرر الوطني؛ كرد فعل مقابل لما طبقته السياسات الاستعمارية بالبلدان المستعمر، ولم يكن ذلك إلا بعد خطوات ومراحل عبرت فيها الشعوب المستعمرة عن رفضها ثم تمخض عنها هذا المد . "وقد بدأت فكرة التحرر تظهر لدى مجتمعات العالم الثالث خلال القرن العشرين في كل من آسيا وافريقيا بفضل عدّة عوامل داخلية وخارجية"[2].

حركات التّحرّر الوطني هي تنظيمات جماهيرية أو شعبية معادية ورافضة للاستعمار بأشكاله المباشرة وغير المباشرة،وتضم تنظيمات سياسية وفكرية، تمارس المقاومة الشّعبية بأشكالها المختلفة، كالمقاومة

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص17.

[2]- عبد الحميد زوزو: **تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا**،ط1،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1997، ص 11.

السّلمية،أوالمقاومة العسكريةالمسلّحة؛ بهدف التّحرّر، وبناء الدّولة الوطنية، وتحقيق السيّادة والاستقلال السيّاسي، والاقتصادي والاجتماعي[1].

يعرفها الكاتب صباح نوري علوان العجيلي كالآتي :"هي الحركات التي تسند إلى حق الشعب في استعادة إقليمه المغتصب وتستمد كيانها من تأييد الجماهير الغاضبة على المغتصب، وتتخذ عادة من أقاليم البلاد المحيطة حرمًا لها، تستمد منها تموينها، وتقوم فيه بتدريب قواتها، ثم أنها بسبب إمكانياتها تركّز مجهودها على تحدي الإرادة الغاضبة لا على هزيمة الجيوش المحتلة في حرب منظمة".

2- أهداف حركات التحرر :

أي الهدف الذي برزت من أجله، وهو المشروعية في القانون الدولي: إذ أنها تتسم بالعالمية من حيث أهدافها، وتظهر هذه الصفة في إهتمام القانون الدولي بالحركات من تنظيمها والإعتراف بها ومنحها امتيازات وصلاحيات معيّنة.

10. **توفر المجال الداخلي والخارجي**: الذي يسمح للحركات أن تباشر بأعمالها، ولا سيما العسكرية منها، وتهيئة الأرضية الداخلية تعني وجود مناطق محررة تقيم عليها حركات التحرر مؤسساتها. أما في المجال الخارجي؛ تعني حصول الحركة على قواعد خلفية في البلدان المجاورة تمكنها من تنظيم قواتها وتدريبها وتنطلق منها فعاليتها[2].

ومما تقدّم يمكن القول:

بأن الاستعمار الحديث، هو شكل جديد للاستعمار؛ حل محل الاستعمار القديم، وهو يعني أيضا فرض السيطرة الأجنبية بشتى أنواعها،سياسية ،عسكرية،سياسية ،اقتصادية، ثقافية و إيديولوجية على دولة ما مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها (التي تصبح بالتالي سيادة رسمية أو شكلية).

[1]- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص11 ومايليها.

[2] - هريدي فرغلي علي تسن: المرجع السابق ،ص ص 118- 119.

ولا يعتمد هذا الاستعمار الجديد بالتالي على أساليب الاستعمار التقليدي المباشر، بل يستخدم وسائل جديدة خفية وغير مباشرة للوصول لنفس الأهداف مع تحاشي المعارضة الشعبية الصريحة لهذه الدولة المستقلة أو معارضة الرأي العام العالمي.

كما برزت بعد الحرب العالمية الثانية حركات التحرر الوطني؛ بهدف القضاء على هذا الاستعمار، وبالتالي الحصول على الاستقلال السياسي. وقد تنوعت أساليب هذه الحركات التحررية؛ بحسب أساليب الدول الاستعمارية، وبحسب الظروف الداخلية للبلدان المستعمرة، ففي البلدان التي غلب عليها طابع العنف والقهر السياسي والعسكري،كانت ردة الفعل التحررية عنيفة وقوية، لأنها اعتمدت في المقام الأول على القوة والثورة المسلحة، كما حدث في الجزائر و كينيا وأنغولا، وكما يحدث اليوم في فلسطين وجنوب إفريقيا.

أما البلدان التي حظيت ببعض الاستقرار السياسي، فإن حركاتها التحررية قد اعتمدت في المقام الأول على الأسلوب السلمي السياسي، إلا أن الكثير من هذه الحركات اضطرت في أكثر من الأحيان إلى استخدام وسائل متنوعة، جمعت بين العمل السياسي والعسكري والدبلوماسي، وهذا الجانب الأخير كان الغرض منه كسب تأييد الرأي العام العالمي، من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، وكان لذلك دور هام في حصول هذه البلدان على استقلالها، خاصة تلك التي كانت تحت نظام الحماية أو الانتداب أو الوصاية،كما حدث مثلا في تونس والمغرب.

الباب الأول:

ظروف الإستعمار الفرنسي على تونس والمغرب الأقصى

- مقدمة
- الفصل الأول: ظروف ودوافع الحماية الفرنسية في تونس
- الفصل الثاني: ظروف ودوافع الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى
- الفصل الثالث: المقارنة بين ظروف ودوافع الحماية على البلدين
- خاتمة الباب.

- **مقدمة الباب :**

كان التنافس الاستعماري الأوروبي شديدا على البلاد المغاربية عامة خلال القرن التاسع عشر خاصة، وذلك بعدما إستقر الوضع لفرنسا بالجزائر، وأصبحت تفكر بالطريقة التي تمكّنها من أن تنفرد بكلا الجارتين تونس والمغرب الأقصى مستغلة الأوضاع السائدة آنذاك لفرض الحماية على البلدين تباعا :

فماهي الأوضاع والظروف الداخلية والخارجية في كلا من البلدين تونس والمغرب الأقصى قبل فرض الحماية الفرنسية؟. وهل اعتمدت فرنسا النظام نفسه الذي اعتمدته في المغرب الأقصى من أجل الإيقاع بهما كفريسة لإشباع أطماعها؟. وإلى أي مدى إختلفت أو تشابهت تلك الظروف في توفير مناخ لفرض الاستعمار الفرنسي على تونس والمغرب الأقصى؟.

الفصل الأول : ظروف ودوافع الحماية الفرنسية على تونس

- تمهيد

-المبحث الأول: الظروف الداخلية لتونس قبل فرض الحماية

-المبحث الثاني:الظروف الخارجية ودوافع فرض الحماية على تونس

- خلاصة الفصل

تمهيد:

لقد مرّت تونس بحروب وصراعات أثّرت بشكل سلبي في تقدمها، حيث ساهمت حنكة بعض البايات و مكّنتهم من التحكم في الوضع وتذليل العقبات التي تعاني منها البلاد، وبالرغم من القفزة التي عرفها الاقتصاد التونسي، إلا أنه عرف تقهقرا في المراحل الأخيرة من الحكم الحسيني ، وقد ساهم الباي حسين بن علي مؤسّس الدولة الذي دام عهده خمسا وثلاثين سنة اصلاح شؤون البلاد فانتشر العمران في تونس ونشطت الفلاحة والصناعة والتجارة وتأسسّت المنشآت العلمية وازدهرت الحياة العامة بالبلاد .

المبحث الأول: الظروف الداخلية لتونس قبل فرض الحماية

1- الظروف السياسية:

منذ انضمام أيالة تونس للدولة العثمانية 1574 وإنهاء حكم الأمراء الحفصيين على يد سنان باشا الذي خلّصها من أيدي الاحتلال الإسباني[1]سيطر الجند الانكشاريين على الوضع فالسلطات المطلقة التي منحت لهم جعلتهم يحيدون عن مبادئ الحق والعدالة،[2] الأمر الذي جعل الأهالي والجيش يتذمرون من تصرفاتهم أدى إلى التمرد والثورة ضدهم سنة 1590[3] عرفت بواقعة البلكباشية والتي تم انتخاب بعدها الداي المسير للأمور،وبعد عهد من الفتن والإضطرابات في الأسرة المرادية بسبب استبدادهم وجورهم الذي بلغ السلطان العثماني كلف السلطان مصطفى إبراهيم الشريف بقتل مراد باي سنة 1702.[4]

---

[1]- رشاد الإمام: **سياسة حمودة باشا في تونس (1782-1814)**، منشورات الجامعة التونسية، (د ط)، تونس، 1980، ص 47.

[2]- ألفونسو روسو: **الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال الجزائر**، تع وتح :عبد الكريم الوافي، منشورات قاريونس، بنغازي، (د ت)، ص 106.

[3]- أحمد ابن أبي الضياف: **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1975،ج2، ص 32.

[4]-نفسه: ص 94.

كما تولّت الأسرة الحسينية مقاليد الحكم وتداول أبناؤها السلطة وكان الباي الحسيني يتمتع باستقلال داخلي في إيالته ولم يكن انتماؤه للباب العالي إلا شكليا، كما أن الحسين بن علي نجح في جعل الولاية وراثية في بيته يتداولها أبناؤه، حيث باشر عزمه واستعمل حزمه لضبط أمور البلاد وتحصينها.[1]

وقد عرفت تونس إضطرابات سياسية سنة 1728 فترة حكم علي باشا وذلك بسبب قيام حسن بن علي بنزع ابن أخيه علي باشا من ولاية العهد وتعويضه بأحد أبنائه، فلجأ علي باشا إلى الجزائر واستعان بها في وصوله للسلطة، وتميزت مرحلة حكمه بالشدة والاحتكار وزيادة الضرائب، وبقي علي باشا زمنا طويلا في الحكم واشتدت نقمة أهل البلاد على تصرفاته، حيث قامت عدة انتفاضات ضده (سنة 1743- 1752) من طرف الجنود الإنكشاريين وقامت قبائل الهمامة سنة 1750 ضده،[2] كما قام بالاستيلاء على مركز الجيوش التجاري بطبرق وأسر الجالية الأجنبية بأكملها سنة 1741 وأنهى الوجود الأجنبي منها فأمر بإجلاء التجار الأجانب ما دفع فرنسا للقيام بحملة ضده انتهت بصلح في شهر نوفمبر 1742.[3]

ثم ما لبث أن عاد للاستقرار مجددا بالأيالة بداية من 1782م، في عهد حمودة باشا (1756-1816) الذي قام بتجنيد عدد من القبائل للقضاء على الجند الانكشاريين، مما أدى إلى ثورة الجنود والتي انتهت بتسريحهم لكنه عوّض مردودات الجهاد البحري،[4] وحسّن الأوضاع، ورغم مرور البلاد في فترة حكمه ببعض الأزمات كالطاعون (1784-1785) ومجاعة 1804، إلا أن سعي حمودة باشا في التنظيم والسيطرة على الأوضاع لم يكن هين ويذكر مقديش في وصف عهده " قام بالأمر أحسن القيام فأمنت البلاد واطمأنت العباد وسايسهم بلطف واجتنب الشدة والعنف وأدامه الله في أمن

---

[1]- ألفونسو روسو :مرجع سابق، ص 107.

[2]- أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص ص 51- 52.

[3]- محمد الهادي الشريف: **تاريخ تونس من عصر ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، ط3، 1993، ص 91.

[4]- محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في فترة ما بين (1792- 1830)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، (د س)، ص 52.

وعافية وثبت على نهج الهدى والتقوى إقدامه..... أنه جمع شمل عثرته من إخوانه وبني أعمامه وكل ما ينتمي لنسبه الكريم وأنزلهم في المقام الأعظم ...". [1]

وبوفاة حمودة باشا وفي 1814م، تولى الحكم عثمان باشا تمت مبايعته ،وقد رشّحه يوسف صاحب الطابع وريثا لأخيه حمودة باشا فحسب أبي الضياف "الميت يرثه أخوه" 1814، وقد تميّز بالشخصية الضعيفة وبعده عن الرعايا ما جعل محمود باي يتمرد عليه بحكم أنه مدعوم من طرف حاشية الباي فلم يحكم إلا لأشهر حيث تمّ قتله في نفس السنة بمؤامرة دبرها ابن عمه محمود الذي أعلن نفسه بايا لـ 1814إلى 1824 وذكر ابن أبي الضياف،[2] ذلك"وانتهز الفرصة، وخرج ليلا...واقتحم على الباي عثمان بيته وهو في فراشه مريض فضربه بالرصاص... وخرج لمن يدافع عنه بصحن البرج فقال لهم أن صاحبكم قد مات، ولا سبب للقتال بعد موته وعليكم أمان الله و رسوله".[3]

وهكذا استطاع أن يستميل الرعية بلينه وعدله وتقربه من فرنسا، ثم تلاه الباي أحسن من 1824 إلى 1835 والذي ساعد الحملة الفرنسية على الجزائر بالسماح للسفن الحربية التزود من موانئ تونس بالجياد،[4] ثم تلاه مصطفى باي ليحكم الفترة 1835 إلى 1837 وخلفه أحمد باي في الفترة 1837 إلى....،وقام الباي أحمد الذي حكم تونس من 1837م إلى غاية 1855م، باصلاحات في الجانب العسكري، على شاكلة القالب الأوروبي، وفي الجانب الاقتصادي قام بإنشاء الصناعات العسكرية وفي الجانب التعليمي أنشأ مدرسة الباردو، لقد أدّت هذه الاصلاحات إلى تزايد أعباء

---

[1]- محمود مقديش: **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ و الأخبار**، تح علي الزواري و محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت، لبنان، 1988، ج2، ص170.

[2] أحمد بن أبي الضياف، من قبيلة اولاد عون (شرق الكاف)، ولد بتونس سنة 1804م، كان والده الحاج بالضياف كان يشغل وظيفة كاتب الوزير يوسف صاحب الطابع، تلقى العلم على يد الشيخ محمد بيرم الثالث والشيخ إبراهيم الرباحي وبفضل نجابته بدأينخرط في الوظائف الحكومية فعمل بديوان الإنشاء ثم صاحب القلم عند المشير أحمد أصبح عضوا في المجلس الأكبر ومجلس الباي ومن المهام الكبيرة التي كلّف بها إعداد وثيقة عهد الأمان 1857م توفي سنة 1874م للمزيد ينظر: ابن أبي الضياف، المصدر السابق،ج3، ص28.

[3]- أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ج 3، ص91.

[4]-نصيرة نواصر: **مواقف تونس والمغرب من احتلال فرنسا للجزائر**، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2010-2011، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ص،87.

المجتمع المالية، والذي لم يستطع تحمل تلك الأعباء بسبب تزايد فقر الشعب، وخسارة الخزينة العمومية، أيضا نتج عنه تبعية تونس للنفوذ الأوروبي المتمثل في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا.

وتوالت الاصلاحات كعهد الأمان وسن الدستور لكنها لم تجد نفعاً هي الأخرى، وزادت الهوة مما نتج عنه ظهور ثورة علي بن غداهم الناقمة على السلطة التي أصبحت كهيئة نهب تخدم مصالح الأجانب، لكن ثورة بن غداهم فشلت وكلّفت تونس كثيراً، حيث زادت أطماع القوى الخارجية ومن جهة أخرى ظهر خير الدين الذي حاول النهوض بتونس من خلال جملة اصلاحات قام بها بين سنوات 1873م و1876م، حيث حاول تكييف الحضارة الأوروبية بالحضارة الإسلامية، فعمل على اصلاح قطاعات الإدارة والجباية والقضاء،[1] وقام بتنظيم إدارة الحبوس سنة 1874م،[2] واصلاح التعليم حيث نهض بجامع الزيتونة، وأنشأ معهد الصادقي المزدوج اللغة الذي أمد الدولة بإطارات سامية، وخدمت هذه الاصلاحات القوى الاستعمارية الأوروبية، وبهذا يعتبر خير الدين أب النهضة التونسية الذي وضع الأسس لثقافة سياسية تمحورت حول اصلاح الدولة[3] 1855 ثم احمد باي 1855 ثم محمد الصادق باي الذي كان ضعيف الشخصية والتكوين في الإدارة عرف بالخمول وقلة الإكتراث بالشؤون العامة للبلاد وقد تولى أمور التسيير للوزراء، وقد كان مصطفى بن سماعيل[4] الوزير الأكبر هو المسير الفعلي للبلاد حيث استغل ضعف مصطفى باي وأدار شؤون البلاد حسب رغباته وساعده في ذلك حكومته المشكلة آنذاك من العزيز بوعتور وزير القلم، وأحمد زروق وزير البحرية، سي سليم وزير الحرب.[5]

---

[1]– أحمد عبيد: **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر– تونس – المغرب)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص ص 159–162.

[2]– عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، لبنان، 1975م، ص 106.

[3]– أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 63 .

[4]– مصطفى بن سماعيل: ولد في 1850 وكان متسولا، تعلّق به الباي محمد الصادق وقلده عدة مناصب في الدولة فاصبح وزيرا للبحرية ثم للخارجية وعضوا بالجنة المالية سنة 1877....للمزيد ينظر: رشاد الإمام، **سيرة مصطفى بن اسماعيل**، تونس، وزارة الشؤون الثقافية، المعهد القومي للآثار والفنون، 1981.

[5]– علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تع: عمر بن ضو وحليمة قراقوري، سراس، تونس، 1986، ص ص 8-9.

2- الظروف الاقتصادية:

منذ انضمام تونس للدولة العثمانية، ساهم الباشوات والبايات من الأسرة المرادية في تطوير هذه الأيالة وجعلها تعتمد على نفسها في منتجاتها، وقد ساهم الموريسكيون الوافدون إلى السواحل التونسية بعد سقوط غرناطة في نقل الكثير من مظاهر النشاط الاقتصادي إلى البلاد التونسية التي تزايدت في عهد البايات المراديون الأوائل،كما شهدت الأيالة تأثيرات جديدة في المجتمع شاركت في اصلاح الأوضاع المتدهورة، وهذه التأثيرات تتمثل في الهجرة الأندلسية التي وصلت إلى ثمانين ألف مهاجر سنة 1609 أي فترة حكم عثمان داي الذي عرف كيف يستفيد منهم إلى أبعد الحدود وجعل من الهجرة انطلاقة اقتصادية للبلاد التونسية[1].

وقد عرف المجتمع التونسي في العهد العثماني عدة صناعات يدوية تقليدية كانت تستمد خاماتها الأولية من الإنتاج الزراعي الحيواني الأمر الذي كان يقوم به الفلاح وأسرته عندما يكون الإستقرار والأمن متوفرين عن طريق الدولة،أما في حالة الصراعات الداخلية والإضطرابات فهي تساهم في هروب تلك الأسر سواء من المدن أو من الأرياف إلى مناطق المنعزلة وذات الطرق الصعبة وانعدام الأراضي الخصبة وهذا ما ساهم في اضطراب الاقتصاد التونسي ،الأمر الذي دفع بالبايات الحسينيين، وعلى رأسهم حسين بن علي إلى سعي وراءه من أجل المشروع الاقتصادي وخاصة في فترة على باشا بن محمد، الذي ترك أمور الأيالة إلى قادة جنده وهي المرحلة التي عانت فيها الأيالة، أما عندما آلت الأمور إلى أبناء حسين بن علي، بدأت تظهر بوادر العمل والدعوة إلى تنشيط الاقتصاد والتغلب على الأعداء وعدم الرضوخ لهم وخاصة بعد تدريب إبنه الذي خلفه من بعده، وهو حمودة باشا الذي يعتبر عصره في العهد الحسيني بالعصر الذهبي وذلك بتشجيعه للاقتصاد التونسي بصفة عامة وللصناعات المحلية بصفة خاصة؛ حيث يقول صاحب صفوة الاعتبار "...وكانت ولاة القطر من أحفاد حسين بن علي يعتنون بالاقتصاد، وحمل الأهالي عليه بأوجه سياسية منها أن حمودة باشا رأى

[1]- ضيف شوقي: **عصر الدول والامارات (الجزائر- المغرب – موريتانيا –السودان)**، دار المعارف، النيل، القاهرة، 1992، ص 138.

كثيرة لبس الشال الكشمير أي الطيلسان في الأهالي، فأحضر من الشال المصنوع بجربة عمدا ولبس منه وألبس رئيس الكتبة أيضا وخرج بذلك اللباس يوم لعيد واستقبل وفود الهناء بعد لصلاة وكان في أثناء إقبال الأعيان على هنائه يلتفت إلى رئيس الكتبة ويقول جهرة "...نعم الشال هذا صنع بلادنا فمالنا ولصناعة أموالنا خارجها ..."[2].

لقد مرّت تونس بفترة حروب وصراعات مع الدول الأوروبية ومع الجزائر أيضا أثرت بشكل سلبي في اقتصادها، إلا أن حنكة بعض البايات قد مكنّتهم من التحكم على الوضع وتذليل العقبات التي يعاني منها الاقتصاد، وبالرغم من القفزة التي عرفتها الاقتصاد التونسي إلا أنه عرف تقهقرا في المراحل الأخيرة من الحكم الحسيني، فقد ساهم الباي حسين بن علي مؤسّس الدولة الذي دام عهده خمسا وثلاثين سنة اصلاح شؤون البلاد فانتشر العمران في تونس ونشطت الفلاحة والصناعة والتجارة و تأسست المنشآت العلمية.[1]

وقد قام باصلاح شؤون البلاد وقضى على نفود العصبيات المسلحة وبسط هيبة الحكومة واستعان لذلك بتكوين قوة حربية مجهزة تجهيزا حديثا كما انتشر العمران في تونس وازدهرت الزراعة والصناعة والتجارة،[2] خاصة بعد الدمار الذي عرفته البلاد في عهد المرادين، كما ذكر صاحب الإتحاف عن مساهمته في تطوير البلاد وقال:"سعدت المملكة وأهلها بيمنه وامتلأت أيديهم بالمكاسب وأثار والأرض وعمّروها بالحبوب والأشجار وخفف على الفلاحين من أثقال المغارم وقوى به الأمل وأغرى على العمل وتنافسوا في الصناعات والخلال الحميدة والناس على دين أميرهم".[3]

فازدهرت الزراعة والصناعية والتجارة بصورة عامة يمكن القول أن تونس كانت تعتمد على الزراعة أكثر من غيرها من الولايات الأخرى وخاصة أن طبيعتها المناخية وتربتها الصالحة للزراعة التي

---

[2]- محمد بيرم الخامس: **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، القطر التونسي، ط1، دار مصادر بيروت، بالطبعة الإعلامية بمصر، سنة 1302هـ ،ج2، ص 209.

[1]- تامر الحبيب: **هذه تونس**، مكتبة المغرب العربي، مطبعة الرسالة، ص 20.

[2]- أحمد ياغي اسماعيل: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض1 ،1997، ص 139.

[3]- أحمد ابن أبي الضياف: المصدر السابق ، ص 95.

ساعدت على ذلك، وقد ارتبطت الزراعة في تونس بطبيعة ملكية الأرض وتقسيمها فكان هناك الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن وكذا الأراضي التي تصادر من القبائل وتمنح لكبار الموظفين، إضافة إلى الأراضي التابعة لقبائل معينة تمارس فيها نشاطها الزراعي والرعوي، وكانت الحبوب والخضر والفواكه أهم منتوجاتها، كما ساهمت هذه المحاصيل بنصيب كبير في حركة التجارة الداخلية والخارجية.

نشطت حركة التجارة بين الولايات المغاربية ببعضها البعض وكذلك الأمر بالنسبة للصناعة ومنها: تونس التي تميّزت بصناعة المنتوجات الحريرية والنقش على الرخام والجبس،[1] حيث أصبحت عنصرا لا يقل أهميّة عن بقية النشاط الاقتصادي بها، وكانت الصناعات والحرف بسيطة تتم بالآلات القديمة تمتاز بدقتها وجودتها، إذ كانت المنتجات التقليدية التونسية منذ القرن السادس عشر، متجهة نحو الأقطار التابعة للسلطة العثمانية والبلاد التركية وحتى الأقطار المسيحية الخاضعة للسلطة مثل البلاد اليونان وبلغاريا، حيث تأثرت الصناعة بطرق عيش كان تونس ولباسهم بالأساليب الإسلامية[2].

كما كانت تصدّر كميّات هائلة من الصوف والنسيج والزرابي والتي عرفت بها سكان جربة والجريد والعاصمة، ونسيج الحرير التونسي الذي يشغل حوالي 8000 عامل في العاصمة، بالإضافة إلى التطريز بالذهب والنقش عن النحاس والصناعة الأثاث والخزف، فأصبحت العاصمة التونسية سوقا من أسواق الأحجار النفيسة في العالم ودباغة الجلود التي عرفت بأنها مصدر نشاط صناعي كبير والأحذية التونسية وإنتاج العطور الطبيعية[3].

لم تقلل هذه الأوضاع من قيمة الصناعة التونسية إذ حدث تغير يمثل في ارتفاع الواردات، وتغير تركيبة المبادلات، ارتفاع في الواردات نسبة المصنوعات خاصة (الشاشية)، بينما تضخمت مكانها المنتجات الفلاحية وبالتحديد زيت الزيتون وأحيانا الحبوب التي بلغت نسبته 72 % سنة

---

[1]- الجميعي عبد المنعم: **الدولة العثمانية والمغرب العربي، موسوعة الثقافية التاريخية والأثرية الحضارية، التاريخ الحديث**، دار الفكر العربي، ص 64

[2]- أحمد القصاب: **تاريخ تونس المعاصر 1881 – 1956م**، تع :حمادي الساحمي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع،تونس، 1986، ص 192 .

[3]- عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة** ، المرجع السابق ،ص117.

1826، كما تضرر الريال التونسي وتدهورت قيمته في ديسمبر 1824 إلى الثلث وتدرج مع تغير الظرفية الخارجية والداخلية تدرج البايليك نحو استعمال بيع السلم (أي بيع الدولة زيت الزيتون للتجار الأوربيين قبل الإنتاج) وعندها فرضت تقلبات الإنتاج منذ 1828م، وذلك بتسديد التزاماته اتجاه هؤلاء التجار إنجاز إلى التداين ليبدأ التسرب التجاري الأوربي في البلاد التونسية يتدعم بالتسرب المالي[1].

3- الظروف الاجتماعية:

كانت فترة ولاية محمد الصادق باي[2] (1859-1881م) حاسمة في تاريخ تونس، فقد لجأ الباي إلى مضاعفة الضرائب[3] على الأهالي لذلك عرف بشدّة حزمه، وكان السكان هم ضحية نظام الجباية[4] وبعدها جاء إصدار قرار الباي محمد الصادق 1863م بتعميم الأداء المعروف بالمجبى على التونسيين، والذي كان بمثابة الشعلة التي أشعلت ثورة علي بن غذاهم[5].

أ-ثورة علي بن غذاهم

---

[1]- خليفة الشاطر وآخرين: **تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)**، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ج 3، ص 8.

[2]- محمد الصادق باي هو من مواليد 1813م: وهو ابن حسين ابن محمود باي وقد ورث الحكم عن أخيه وهو الباي الثاني عشر من سلسلة الأسرة الحسينية الحاكمة بتونس، ينظر:شيباني بنبلغيث: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)**، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995، ص 65.

[3]- يقصد بالضرائب نسبة محدودة من النقود يدفعها الأفراد حسب القانون المعمول به في الدولة للقيام بواجبها على بضائع أو منتجات محلية، ينظر: يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ** ،دار يافا العلمية، الأردن، 2005، ص 183.

[4]-شايب قدادرة: **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934-1954)دراسة مقارنة** ،إ د عبد الرحيم سكفالي، أطروحة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة منتوري،قسنطينة، 2007/2006، ص 15

[5]- علي بن غذاهم :من الجهة الغربية من البلاد التونسية عمره 50 عاما وقد كان والده قاضيا بماجر وقد تلقى علي بن غذاهم نصيبه من التعلم بجامع غذاهم: هو زعيم الزيتونة، وتعد قبيلة ماجر أول قبيلة لقبته "بباي الشعب"، ينظر :جان غانياج: **ثورة علي بن غذاهم 1864**،تر: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية،1965، ص 20.وأيضا : التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس الجزائر ليبيا :1816 -1871 ، الدار التونسية للنشر الطبعة 1، مارس 1972 ، ص ص 21-23.

وهو من قبيلة ماجر فقد كانت أوضاع تونس سببا في قيام الثورة من الضرائب المفروضة وتعسف الحكام على الأقاليم وعدم وجود عدالة بين الحكام والأهالي وتزايد غضب السكان على منح امتيازات للقناصل الأوروبية[1]، وفي عام 1863م قررت الحكومة التونسية تعميم الأداء المعروف بالمجبى وسحبه على كافة الرعايا التونسيين وقد أعفى منها سكان المدن الكبرى، وكذلك أهل العاصمة[2] وهم القيروان سوسة- صفاقس ...الخ، إلى جانب العلماء والطلبة الموظفون والعساكر ويهود الحاضرة، وبعد فترة من هذا القرار ارتفعت النسبة الخاصة بالأداء إلى اثنين وسبعين ريالا[3]،

اتفقت كل القبائل في مارس 1864م، على الامتناع عن دفع الأداء بمقدار اثنين وسبعين ريالا وبقي السكان مترددين حتى ولو كان بالمقدار القديم الذي كان ستة وثلاثين ريالا وحتى القبائل القاطنة على الحدود كانت في حالة اضطراب نتيجة الغضب على الحكومة بسبب الأداء، قد تفاجأت الحكومة التونسية في 1864 بتمرد القبائل بسب رفع الضرائب، كما أنّ الاصلاحات على الطريقة الأوروبية وتجديد النظام الإداري أمر لم تستقبله القبائل بارتياح، كما كان للقياد والخلفاوات والقضاة معارضة وغضب شديد من سياسة الوزير الأول، فكان شعارهم للذي انضم إليه متمردو 1864 "كفانا مجبى ومماليك ودستور"، كما كان للأهالي أسباب أخرى للسخط فالاصلاحات والبدع التقنية كانت أشد إثارة لمشاعرهم من اختلال المالية والتجاوزات الجبائية التي جعلتها العادة الطويلة، ثم ما زاد الأمر سوءا هو اصلاح المحاكم وبغضهم لبعض الاصلاحات في قنوات المياه وكذا الاتصالات.

واتفقت القبائل على أن لا تدفع أي ضريبة، وانطلقت التمرد من الأعراض وبلغ الجريد والقيروان وانتشر في الكاف بالغرب ليصل في أفريل لوادي مجردة وفي أقل من شهر، كانت البلاد كلها تقريبا في حالة عصيان لقد كانت القوارب المالطية تقدم البارود الإنجليزي للثورة وقد تولى الحركة في

---

[1] – شوقي عطا الله الجمل: **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا–تونس– الجزائر– المغرب)**، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 120

[2] - Lewis Mary Dewburst : **Divided rule sovereignty and empire in prench Tunisia(1881-1938),** University of california press Berkeley and los angeles, London, p75.

[3]- جان غانياج: **جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية (1861–1881)**، ت: عبد الجليل بوقرة، دار سيناترا، تونس، 2014، ج 1، ص 17

الجلاص **السبوعي بن محمد السبوعي** وفي رياح بن دحر[1]،وقد ظهر في الغرب رجل متعلم من قبيلة ماجر ابن غداهم[2]تمّ الاعتراف به كزعيم للتمرّد كان بلغ من العمر خمسين سنة وقد نجح علي بن غداهم في تزعم التمرد وانتشر ليشمل محيط الساحل لكن القبائل الكبرى،لم تأخذ المبادرة لتوجيه حركته نحو العاصمة، وكادت الثورة تعم البلاد وقد قاد تلك القبائل زعماء أمثال السبوعي بن محمد وعلي بن غذاهم وعلى مقربة من الحدود التونسية الطرابلسية دارت معركة بين قبيلتي النوائل ورغمه، حيث سلبت عدّة مناطق وتعرضت للنهب كمزارع باجة، وقد عاد إلى الباردو العمال الذي بعثهم الباي محمد الصادق لجلب الضرائب خوفا من الأهالي الثائرين من الضرائب[3].

وقد لقي بعضهم حتفه بإحدى المعارك واستطاع الثوار قطع كل المواصلات بين المدن، ولتهدئة الأوضاع قام الباي محمد الصادق بإصدار منشور في 21 افريل 1864م لإلغاء مضاعفة المجبى، وقد أرسلت الحكومات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية سفنا حربية إلى الأيالة التونسية، وذلك استجابة لنداء قناصلها وحماية رعاياها من الثوار[4]،وقد كتب علي بن غذاهم برسالة إلى الباي محمد الصادق في 22 جويلية 1864م يقول فيها: "...من الإغاثة من نظر السيادة فيما نلجوا إليك لرفع المظالم عنا ونهى البغاة والعمال التي طالت أيديهم عنا..."[5].

وبعد عجز الباي محمد الصادق على إخماد الثورة اضطر للرضوخ لبعض مطالب الثوار، وقد تطورت مطالبهم إلى عزل العمال ومحاسبتهم عما فعلوه في حق الأهالي،وهكذا فإن ثورة 1864م كانت دوافعها سياسية واقتصادية واجتماعية، وكانت قومية شارك فيها العديد من الشعب الذي

---

[1] -Marcel Emerit :La Révolution tunisienne de1864 et le secret de l'empereur ,paris,1939,p225 .

[2]- ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج2، ص 139.

[3]– خريطة مواطن انتشار القبائل بتونس :للمزيد ينظر الملحق 01.

[4]- –جان غانياج: **جذور الحماية الفرنسية**، المصدر السابق، ص ص 19-22."

[5] عبد الجليل التميمي: **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي: تونس– الجزائر– ليبيا من 1816 إلى 1871**، ط1، تق: روبير مانتران، الدار التونسية، 1972، ص 81.

عانى الظلم والقهر[1]، إضافة إلى أن ثروة الساحل لم تخدم مصلحة الشعب، بل كانت توجه معظمها للمنتفعين بالضرائب، حيث كانت القبائل التي تعيش بالداخل سواء متنقلة أو غير متنقلة على الرعي في أراضيها وكانت هذه الموارد غير منتظمة وغير كافية لسد حاجيات السكان[2]،حيث أدى سوء الأوضاع الاقتصادية إلى ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة انتشار الأمراض "كوليرا – الحمى"،إلى انعدام الأمن بسبب كثرة غارات البدو على القرى والمدن[3].

ثم إن التدخل الأوروبي بقدوم عمارة الأساطيل البحرية[4] أثار دفعة من التعصب الديني وكره الأجانب وانتشرت الغوغاء في المدن والنهب بالأحياء الأوروبية واليهودية كما نهبت صفاقس[5] في 30 أفريل وأُجبر سكان الضاحية الأوروبية على الاحتماء واللجوء إلى الفرار وبتدخل القوى الكبرى الثلاث الفرنسية والإيطالية والإنجليزية بحجة حماية رعاياها وإعادة الأمن بالأيالة، وتدخل الباب العالي ومنح السلطان من خزينته هبة بخمسين ألف جنيه ذهبية موجهة لإعانة الباي على تنصيب وتجنيد فرق جديدة لتمكينه من الانتصار على التمرد، وقد استلزم عمل التهدئة نهائيا في كامل الأيالة كامل الخريف وجانبا من شتاء (1864-1865) بعدما توحّدت محلتا سيدي علي والجنرال رستم وقد وصف ابن أبي الضياف القبائل الثائرة بقوله: "ولاقى أكثر الناس من عامة العربان مايلاقيه المساق إلى الموت وهو ينظر حتى نسبهم أهل الأقطار إلى الجنون تارة وإلى حب الإفتراس أخرى "وقد عقّب ابن أبي الضياف في الإتحاف: "ثم طلب علي بن غداهم أمانا لإخوته وقومه، وأمانا لخاصة نفسه وطلب

---

[1]–شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 121

[2] علي المحجوبي: المرجع السابق، ص ص 18-19.

[3]- جميل بيضون وآخرون: المرجع السابق، ص 67

[4] - غانياج: المصدر السابق، ص ص 233- 234.

[5]- صفاقس: مرفأ في تونس على خليج قابس ومركز ولاية 300.000ن،...للمزيد ينظر المنجد في الأعلام، 15 منشورات دار المشرق، بيروت، لبنان، ص346.

هنشير الروحية وولاية أخيه على أخوته من ماجر فاسعفه الباي بذلك وكتب له أوامره وبهذين المطلبين نقصت منزلته في أعين قومه بل وفي أعين الناس".[1]

وقد انقسم المجتمع التونسي بعد الثورة إلى جزئيين كما أورد بن أبي الضياف حزب الباي وأفراد ينفذون أمره وقليل هم، وحزب عامة الشعب وخاصة المرموقين بعين المقت والإبعاد، وصار الباي في عزلة عن المجتمع رغم القضاء على معارضيه بالقوة التي أدت إلى سوء الأوضاع الداخلية مما أدى بعدد كبير من المواطنين اليهود وحتى المسلمين والأجانب بالاحتماء بالدول الأجنبية، حيث ذكر ابن أبي الضياف:" في هذه المدة 1866 كثرث الأراصيف بالحاضرة ...وساءت الظنون الباي في رعيته فجعل جواسيس في البلاد يثق بأنبائهم من غير تبين؛ فأمر بالقبض على سليم قورصو أحد مماليك المشير بن أبي العباس أحمد باي وكان استعمله على جربة وغيرها فأمر بسجنه لأنه لم يتخرص على الغيب ويتردد عليه من إثارة من علم الحد..." [2].

ب– اصلاحات خير الدين:

عرفت تونس قبيل فرض الحماية فترة من تبني سياسة الاصلاحات بعد سنوات العشرية السوداء التي عرفت فيها القحط والجفاف والثورات فبعد تعيين خير الدين مباشرة وزيرا للبلاد يـــوم 18 جانفي 1870م، حاول العمل على استفادة تونس من الوصاية المالية التي كان رئيسا للجنتها 1869، فحرص على أن يكون عمل اللجنة ضبط المداخيل والنفقات ضبطا محكما وأن يرافق ذلك إدخال اصلاحات فأعاد تنظيم الوزارات وضبط بصورة واضحة الضرائب والمكوس وأزال بقايا المظالم والإتاوات المجحفة،[3] كماحاول اصلاح الزراعة والصناعة وأنشأ مؤسسات التعليم، المؤسسات الخيرية، جمعيات الأوقاف لتعود لتمويل المشاريع من جديد، وقد وصف محمد بيرم الخامس،[4] حال الوقف

---

[1]- – إبن ابي الضياف: المصدر السابق، ج5، ص 86.

[2] – نفسه : 87.

[3]– محمد عبد السلام: **مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 82.

[4] - محمد بيرم الخامس: ولد في 1840 بتونس كان والده مالكا عقاريا كبير ،درس بالزيتونة وتولى خطة 1857 مدرس حنفي، ولما تولى خير الدين الوزارة اختاره أول رئيس لإدارة الأوقاف ...هاجر للمشرق واستقر بمصر حيث سخر مابقي من حياته للعمل الصحفي والقضاء توفي بحلوان سنة 1889 ودفن بيها .....للمزيد ينظر: الصادق الزمرلي: **أعلام تونسيون**: دار الغرب

قبل الجمعية: "فما من وقف له شيء من الدخل قليل أو كثير،إلا ويعطي لأحد من ذوي التقرب والاستناد لمن يده التصرف، فتعطلت منافع الأوقاف وأهمل الموقوف عليه إلى أن خرب"[1]، لكن بعد اصلاحات خير الدين ارتفعت مداخيل الأوقاف وأقيمت الجوامع والمساجد، كما اهتم خير الدين بالتعليم في الكتاتيب في جامع الزيتونة والمدرسة الصادقية[2]، وقد قام بعزل مصطفى خزندار بعدما ألحّ على الصادق باي لتجاوزه حدوده، وكان قنصل فرنسا مواليا له، أما بقية القناصل فيعترفون له بالحزم والنزاهة وإن كان منهم من يميل لسلفه " مصطفى بن إسماعيل".

لقد شهدت تونس تحولا فكريا تجلّت مظاهره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين وظهرت مجموعة من الشباب الزيتوني وخريجي المدرسة الحربية باردو ،وكذا انتشرت الكتب والمقالات والمطبعة الرسمية وهو ما يدل على تفتح فكري كبير، ورغم أن خير الدين تمتع بالتأييد الأوروبي ودعم التجار له في السنين الأولى، إلا أنه ضبط وضعهم بالنصوص القانونية في سنة 1871م، لكن تزايد أطماعهم وحصولهم على الإمتيازات والصعوبات التي أثيرت في وجهه، والمكائد التي كيدت ضده جعل الدول الأوروبية تتحول تجاهه.[3]

أما الاصلاحات التي جاء بها والمستمدة من الحضارة الأوروبية، كانت بطريقة مدروسة انطلقت من نظم الحكم؛ إلا أنها كانت تراعي مصلحة تونس أولا، فرأى أن الثائر يعتبر باغيا، وهو ما أورده في كتابه أقوم المسالك في ذكره لأسباب تراجع الأمم وتخلفها بقوله: "موجب ذلك التفرق وتعارض الأغراض والشهوات من الأمراء والثوار الذين لم يعتبروا ما في الانقسام من المضار على الجميع ....".[4]

الإسلامي بيروت 1986، ص 62، وايضا: زين العابدين السنوسي: **محمد بيرم الخامس**، مطبعة العرب، تونس العاصمة ،1952 ص102؟

[1]- محمد بيرم الخامس: المصدر السابق، ص 68.

[2] - محمد عبد السلام: المرجع سابق، ص 84.

[3]- نفسه ص96.

[4] - خير الدين التونسي: **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ط1، مطبعة الدولة بحاضرتها المحمية،1284هـ، ص 189.

ومع أن سياسة خير الدين كانت تراعي النصوص القانونية والعادات والروابط الروحية التي تجمع تونس بالدولة العثمانية إلا أنها وفي نفس الوقت كانت تحاول إرضاء الدول الأوروبية بما يخدم مصالحها وبابتعادها عن الوزارة، وبانعقاد مؤتمر برلين تغيرت السياسة الدولية خاصة بعد انهزام القوة العثمانية وظهور فكرة تقسيم تركة الرجل المريض.

المبحث الثاني:الظروف الخارجية ودوافع فرض الحماية على تونس

1 التنافس الاستعماري :

اشتد التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية على حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد سعت فرنسا منذ أن استتّب لها الأمر بإحكامها السيطرة على الجزائر 1830م ،سعت بأنظارها إلى البلاد المجاورة تزامن ذلك مع مرحلة من الفتور في علاقات تونس بالدولة العثمانية، رغم أن الأمراء التونسيون كانوا يحملون ألقاب الباشا والباي التي تضاف لها الأوسمة والرتب الشريفة التي تماثلهم بحكام الولايات العثمانية ،وعند اعتلائهم العرش كانوا يعلمون السلطان ويحصلون على فرمان من الباب العالي[1]،بل وكانوا يرسلون الهدايا لتهنئة السلاطين ويقدمون الضرائب ويساهمون بالمساعدة في الحروب بالأسطول، وقد كانت البلاطات الأوروبية تعامل البايات كأمراء تابعين ويعود النفوذ الفرنسي بتونس إلى زمن بعيد حيث قام السلطان العثماني سليمان القانوني بتوقيع معاهدات امتياز مع فرنسا تعطيها امتيازات سياسية واقتصادية في الدولة العثمانية بما فيها أيالة تونس، حيث اعتمد ملك فرنسا في تونس قنصلا عاما 1577م،حسب نص المعاهدة التي تخوله الحق في تمثيل المسيحين الذين لا يستطيعون القيام بأي مفاوضات مع الدولة العثمانية إلا تحت راية العلم الفرنسي[2].

[1]– جون غانياج: المرجع السابق، ص 14.

[2] – أحمد بن أبي الضياف: المرجع السابق،ج5، ص 93.

و بعزم فرنسا بعد احتلالها للجزائر بالسيطرة على تونس فإنها استغلت العلاقة بينها و بين الأمراء التونسيين لتشجيع رغبتهم في التحرر عن الدولة العثمانية وترضي غرورهم بالمدح و الإطراء حيث تم استقبال أحمد باي 1846م كملك في بلاط لويس فيليب الأول (1830-1848)[1]ملك فرنسا

سعيا منه لتوثير علاقة تونس بالدولة العثمانية كانت تعتبرها أيالة عثمانية [2] ،وفي سبتمبر 1860م تم استقبال الباي محمد الصادق بنفس التشريفات من طرف نابليون الثالث في الجزائر، كما كانت البوارج الفرنسية تحييّ الراية التونسية بطلقات مخصصة للدول صاحبة السيادة[3]، بينما كانت العلاقات بين تونس والباب العالي تزداد توثرا برفض أحمد باي للامتثال لأوامر السلطات بإعادة الضريبة السنوية لسنة 1842م أوحتى من انزعاجه من الاصلاحات التي أطلقها السلطان عبد المجيد[4](1839-1861) وخط الشريف كلخانة سنة 1839م، والاصلاحات القضائية لعام1847م، بل كان يبلغ فرنسا بتحركات الأسطول العثماني في البحر المتوسط أيضا[5]،و رغم مساعي الإنجليز المتواصلة وتحركاتهم الدؤوبة من أجل إنقاص التأثير الفرنسي في البلاط التونسي متهمة فرنسا بنية ابتلاع أيالة تونس آجلا أو عاجلا الأمر الذي سيمكنها من جعل بنزرت قاعدة تمكنها من السيطرة على العبور في حوض البحر المتوسط، فليس من مصلحة انجلترا وقوع تونس تحت يدي فرنسا ولا حتى ايطاليا التي لم تكتمل وحدتها بعد[6]،وبعد تدهور الأوضاع بقيام الثورةالداخلية بتونس[1]،ومحاولة فرنسية من أجل التدخل

---

[1] لقب بملك الفرنسيين لأنه لم يكن من أولياء العهد ، لوجود وريث الكرسي من بيت البوربون حينها على قيد الحياة خلع لويس فيليب في فيفري1848، للمزيد ينظر : **خير الدين التونسي** ، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ، ط1، ،ص 131.

[2] مراسلات متعلقة بوجهة خير الدين إلى الآستانة لتوطيد العلاقات التونسية – العثمانية :

FA1881/ H/0184/0124/1864 ؛مراسلات من وكلاء الدولة العثمانية إلى بايات تونس .

FA1881/H/0222/0379/1809: مراسلات من ممثلي فرنسا وانجلترا وإيطاليا إلى حكومة الباي .

[3]- جون غانياج: المرجع سابق، ص:20.

[4]- السلطان عبد المجيد: آخر الخلفاء العثمانيين ، 1922 خلفا لمحمد الثاني ، توفي بباريس1944، للمزيدينظر : المنجد ، مرجع سابق ص368.

[5]- جون غانياج: المرجع سابق، ص 21.

[6]- نفسه ،ص38.

لتهدئة الأوضاع واصلاحها فبتعيين الوزير خير الدين مكان مصطفى خزندار قام الوزير الجديد بمجموعة من الاصلاحات الشاملة في محاولة لإنعاش البلاد وإخراجها من أزمة الستينيات، فقام[2]،باصلاحات كثيرة شملت مجال العمران والبنى التحتية والصناعية والمواصلات ترتب عنها ذلك قروضا مالية أجنبية أكثر وامتيازات متنوعة.

تعاظم النفوذ الأجنبي و ازدادت الأطماع على تونس بازدياد حاجة الأيالة للأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وقد احتفظ الأجانب بامتيازاتهم التي وصلت لحد إعفائهم من الضرائب، فقد كان الإنجليز وكما ذكرنا يعُون ويدركون أهمية موقع تونس الاستراتيجي والمتحكم في حوض البحر الأبيض المتوسط، لذلك كانت تعمل جاهدة ألا تقع تونس بيد فرنسا المنافس الاستعماري لها حيث رفضت الإعتراف باستقلال ية الباي عن الدولة العثمانية وحصلت منها بعد جهود على امتياز سنة 1874 لشركة إنجليزية بمد خط حديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية[3].

أولا:الأطماع الفرنسية :

إن الأطماع الفرنسية كانت تتعاظم ؛وأهدافها بضم المنطقة لسيطرتها أخذت تتزايد ولم تكن مصالح فرنسا في تونس قبل 1810 تقوم إلا على بعض العلاقات التجارية البسيطة لكن تجربة فرنسا في احتلال الجزائر أصبحت أساسا للتوسع الفرنسي في كل بلاد المغرب[4]، و قد أشار القنصل الفرنسي برميليو سنة 1867 إلى حكومته باستغلال الوضع المتردي الذي تعيشه تونس مقترحا ضمّها، وقد انعقد مجلس وزاري[5] يوم 17 أكتوبر 1867 لضبط صيغة التدخل لكن ظروفا حالت دون ذلك وأصبحت تونس مهددة بالنفوذ الفرنسي، ورغم تعثّرها بسبب الحرب الألمانية 1870 ،إلا أن تعيين

---

[1]- ثورة بن غداهم: والتي قامت بها قبيلة ماجر بزعامة علي بن غداهم سنة 1964للمزيد ينظر: ابن أبي الضياف، **الاتحاف**، ج5، ص ص 89-92.

[2]- خير الدين باشا: يعد زعيما مصلحا وهو رجل دولة محنك.....للمزيد ينظر: الحبيب الجنحاني، **حوليات الجامعة التونسية**، مجلة البحث العلمي، ع 6، تونس، 1969، ص 121.

[3]- جلال يحي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، (د ط)، 2003، ص 257.

[4]- نفسه، ص 259.

[5]- جون غانياج: المرجع سابق، ص 445.

القنصل روستان[1]،حصول فرنسا على امتياز الخط الحديدي وخطوط التلغراف وإخضاع مناطقه للنفوذ الفرنسي[2].

ثانيا: الأطماع الإيطالية :

حاولت إيطاليا التوسع الإقليمي في تونس وبدأ الإيطاليون يقيّمون في تونس القرن 19م، خاصة بعد غزو فرنسا للجزائر وكان دستور 1861 يشجع الهجرة والعمل على زيادة الجالية الإيطالية، وقد حاولت مملكة سردينيا الحصول على تونس التي يعيش بها الكثير من الإيطاليين وعمل القنصل الإيطالي على زيادة نفوذ دولته في تونس خاصة بمعاهدة 1868 التي أعطت الحق للإيطاليين في امتلاك الأرض واستغلال المناجم للإيطاليين[3]، وقد كان عدد المالكين الإيطاليين في تونس يبلغ سنة 1891م ،عدد 305 مالكا لمساحة قدرت بـ 9400 هكتار، أما في سنة 1901 فصار عددهم 665 مالكا لمساحة تبلغ 33.945 هكتار، وهو ما خوّلها توسيع نطاق حركتها الاستعمارية[4]، وبتجدد المعاهدات والحصول على امتيازات جديدة ازداد النفوذ البريطاني الإيطالي الفرنسي في البلاد التونسية.

إن ازدياد تنافس الدول الأوروبية ورغبتها في فرض الحماية على تونس جعل هذه الدول تتحجج من أجل الحصول على امتيازات لحماية رعاياها المتواجدين بتونس[5]، وكما ذكرت أن فرنسا كانت الأكثر سعيا في الظفر بتلك الإمتيازات، وفّر هذا النظام من خلال مجموعة من المعاهدات بين 1863م و1875م مع بريطانيا و1868 مع ايطاليا، وفر كل الظروف المناسبة لدعم مصلحة الأجانب في تونس[6] حيث كان لنظام الإمتيازات والمعاهدات اللامتكافئة نتائج سلبية باحتكار التجارة ومضايقة النقل البحري واحتكار الدول الأوروبية للمواصلات البحرية بين البلاد المغاربية والمشرق.

---

[1]- تيودور روستان: دبلوماسي فرنسي ولد في 1833 شغل عدة مناصب سياسية في 1874 عين قنصلا عاما بتونس ثم وزير مفوض في 1880 للمزيد، ينظر غانياج، ص 732.

[2]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 259.

[3]- جون غانياج: مرجع سابق، ص 445.

[4]- نقولا زيادة: **تونس في عهد الحماية** ، الأهلية للنشر والتوزيع، (د ط)، (د ت)، ص 76.

[5]- عاطف عبيد: **قصة تاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم**، تونس- الجزائر، 1998، ص 22.

[6]- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 20.

كما ألغت نشاط القرصنة بحوض البحر المتوسط، وعليه استعادت أوروبا فرض هيمنتها على البحر المتوسط، وقد كان أكثر الوافدين لتونس مالطيين وقدر عدد الفرنسيين بها 7000 فرنسي، و7000 بريطاني، و11200 إيطالي، وبعد تدهور الأوضاع بقيام الثورة الداخلية بتونس ومحاولة فرنسية من أجل التدخل لتهدئة الأوضاع واصلاحها فبتعيين الوزير خير الدين مكان مصطفى خزندار قام الوزير الجديد بمجموعة من الاصلاحات الشاملة في محاولة لإنعاش البلاد وإخراجها من أزمة الستينيات، فقام خير الدين باصلاحات كثيرة شملت مجال العمران والبنى التحتية والصناعية والمواصلات ترتب عنها ذلك قروضا مالية أجنبية أكثر وامتيازات متنوعة[1].

2- الاصلاحات والتغلغل الأجنبي :

حصل التسلل المالي مقابل القروض الأجنبية من خلال الحصول على امتيازات للمؤسسات الاقتصادية وللأفراد ،حيث أمضى القنصل البريطاني "وود Wood"[2] معاهدة مع الباي تعطي الحق في الملكية للجالية البريطانية وحصل "ماسيو Maicco"[3] القنصل الإيطالي على نفس الإمتيازات في معاهدة 1868، كما أنجز المهندس الفرنسي "ديبوا Debois" أول طريق بين تونس والباردو سنة 1860، وقد زادت ثورة 1864 من حدة الوضع، وحاول الباي مقاومة العجز المالي عن طريق القروض الخارجية، ووجد الباي طلبه عند اليهودي الرأسمالي"أرلنجي Erlenger"[4]،وانضم إليه اليهودي "أوبنهايم Openheim"[5]والذين حاولا الحصول على ضمانات الحكومة الفرنسية للقرض الذي سيقدم

---

[1]- نقولا زيادة: المرجع سابق، ص 75.

[2]- ريتشارد وود: دبلوماسي بريطاني، ولد بالقسطنطينية سنة 1806 شغل عددة مناصب ساسية وفي أفريل 1855 عين قنصل عام بتونس. للمزيد ينظر: غانياج، ص755 .

[3]- ليكورغو ماتشيو: قنصل إيطالي ولد عام 1828..عين قنصلا عاما بتونس1866.....للمزيد، غانياج، ص 751.

[4]- أرلنجي ايميل البارون: مصرفي يهودي ولد بفراكفورت في 1832والده رفاءييل...صاحب بيت مصرفي في باريس 1858 ارتقى لمصاف البنوك العالمية بسبب الديون التونسية ....للمزيد انظر: غانياج، المرجع السابق، ص 714.

[5]- أوبنهايم هرمان:مصرفي ايهودي ولد وينداك 1828 كان يدير بيتا مصرفيا بالإسكندرية، وله علاقات مع بنوك أخرى لعائلته ...للمزيد ينظر: غانياج، المرجع السابق، ص 714.

لباي تونس[1]، وقد زادت الأزمة الدامية الطين بلة، ثم إن قيام الحرب الأوروبية سنة 1870،بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الداخلية التي جعلت من الاصلاحات ضرورة لامفرّ منها لتحسين أوضاع البلاد، إلا أن الإمتيازات زادت من سوء الوضع وتراكم الديون ولم يستطع الباي محمد الصادق رغم القروض إيجاد حل وهو ما أدى إلى الإشراف المالي عن طريق لجنة دولية وما مهد للاحتلال[2].

3- الإمتيازات والمعاهدات المجحفة:

قام نظام الإمتيازات في تونس من أجل دعم المصالح الأوروبية،حيث لم يخضع المقيمون الأوروبيون للمحاكم في تونس إلا في المسائل العقارية، ولو كانت الدعوى ضدهم فإنهم لا يمثلون سوى أمام قناصل بلدانهم المكلفين بتنفيذ الأحكام الصادرة في شأن رعايا بلدهم، ولم يتوان الرعايا الأجانب في الدخول في كل ما يتسبب زيادة في أرباحهم وثرواتهم.

أ- الإمتيازات الأجنبية في تونس:

لقد كانت تونس البلاد التي شكلت محور الخلاف بين الدول الأوربية الثلاث، التي تطمح كل واحدة منها إلى الانفراد بها، حيث حاولت فرنسا إنهاء الوجود العثماني بتونس إلا أن إصرار انجلترا في محاولة إعادة العلاقات التي تربط الدولة العثمانية بإيالتها تونس،وقد حرصت فرنسا على مشاركة السلطان العثماني في حماية الحدود التي تربط الجزائر بتونس خوفا على مصالحها في البلاد الجزائرية وقد كانت البعثات التي ترسلها فرنسا إلى قناصلها لمنع السلطان العثماني في مجرد التفكير في استعادة تونس[3]،واستطاعت فرنسا وحلفائها الأجانب من الضغط على السلطان العثماني للاعتراف بنظام الإمتيازات وذلك لحماية رعاياها المتواجدون في تونس، وهذه الحجة التي استخدمتها الدول الأوربية للوصول إلى نقطة هامة ألا وهي فرض الحماية على ممتلكات الدولة وعلى حاكمها،فهؤلاء الأوربيون المقيمين بتونس يخضعون للقوانين المعمول بها في بلدانهم ولم يخضعوا لسلطة المحاكم التونسية بل لنظام

---

[1]- غانياج: المرجع السابق، ص 210.

[2]- شوقي عطاالله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط 22، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002، ص 276 .

[3]- ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات **في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المعرفة ، الإسكندرية، 2008، ص 233.

المحاكم القنصلية إلا في حالة المسائل العقارية، فإذا ارتكب هذا الأوربي جناية فلا يحاكم من قبل قضاة تونسيين بل يمثل أمام قنصل بلاده، الذي ينفّذ فيه الحكم سواء عقابه أو إخلاء سبيله، وإذا أدعي على أجنبي في قضية مدنية أو تجارية فإن القنصل أيضا هو الذي ينظر في الدعوى وإضافة إلى كل ذلك فإن القنصل مكلف بتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم قنصلية أخرى أو محلية في شأن أبناء بلده[1].

وهؤلاء الأجانب كانوا يتشكلون من عناصر مختلفة ومتفرقة، حيث أنهم لم يتركوا فرصة تعود عليهم بالربح وتنمية الثروة،إذا أصبح القناصل يشاركون رعاياهم في أعمالهم التي تخالف الشرع ولا يهمهم من قوانين البلاد شيئا، حيث أنهم لا يأبهون للنظم المعمول بها في البلاد التونسية بل كانوا يخترقونها خرقا ويستطيعوا القناصل في مثل هذه الحالات تبرئتهم أو تخليصهم من كل ما تصدره المحاكم الأخرى في شأنهم ويتم إعفائهم من كل إجراء أو ضريبة جديدة، ومن البديهي أن الحكومة التونسية لا تستطيع إرغام الأجانب على قرارات تصدرها وهذا يعود للامتيازات الممنوحة لهم لضمان أمنها ونظامها، كما أنها لم تكن قادرة على جمع الضرائب من الأجانب وللقيام ببعض الأشغال العمومية أو حتى أبسط القرارات البلدية، فلا غرابة إذ أن نظام الإمتيازات يوفر كل الظروف المناسبة لدعم مصالح الأجانب في البلاد، وهذا يرجع إلى المعاهدات التي فرضتها بريطانيا على الحكومة التونسية سنتي 1863م و1875م وإيطاليا سنة 1868م[2].

قد جعلت من البلاد موطنا هامًا للتجارة الأوروبية لأن البضائع التي يتم استيرادها كانت تخضع لرسوم جمركية بسيطة زيادة على كونها معفاة من الضرائب، فاستطاعت هذه المعاهدات من تدعيم الأوروبيين للتدخل الاقتصادي في البلاد التونسية ومنحهم حق الملكية العقارية للأجانب، وقد كان لنظام الإمتيازات والمعاهدات اللامتكافئة إنعكاسات وخيمة على تونس .

[1]- عاطف عبيد: المرجع السابق، ص 60 .

[2]- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 20.

فقد عرفت الصناعة التونسية تدهورا كبيرا في ظل منافسة المنتوجات الأوروبية التي أصبحت تروج في الأسواق التونسية، وتوافد السكان المحليين على هذه البضائع تخليا عن صناعات دولتهم المحلية من انتشار الأقمشة الحريرية الفرنسية والأقمشة البريطانية القطنية، ما أدى بالحائكين التونسيين إلى الإفلاس وتحول الكثير منهم إلى عاطلين عن العمل، حيث تتم المبادلات التجارية مع مارسيليا والموانئ الإيطالية ومالطا وإنجلترا، واستطاعت أوروبا بفضل التنازلات والاتفاقيات من مضايقة النقل البحري المغاربي وتوصلت بذلك إلى احتكار الموصلات البحرية بين البلاد المغاربية والشرق وألغت النشاط القرصني[1] .

واستعادت القوى الأوروبية سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط لتنمية مصالحها وجددت بذلك الإمتيازات، ويعود هذا التفوق بعد انهزام الأسطول العثماني في معركة نافرين سنة 1827م[2]، وقد ظهر في عهد حسين بك التنافس بين بريطانيا وفرنسا للحصول على امتياز في البلاد التونسية، ونتج عن هذا التنافس حصول إنجلترا على حق صيد المرجان في ساحل طبرقة وفي كل سواحل تونس[3]، مما ساعد في حركات التوسع الأوروبية تضاعف السكان وهجرتهم إلى تونس، وكلما ضاقت بهم سبل العيش فقد كثر عدد القادمون إلى الديار التونسية فهؤلاء الوافدون يختلفون في طبقاتهم وجنسياتهم [4]، حيث حصلت إيطاليا على امتيازات عديدة في سنة 1868م ،ما أدى إلى تشجيع الكثير من الايطاليين للهجرة إلى تونس وتشكيل أكبر جالية أجنبية[5] وأصبحوا يقطنون في الداخل، فلم تكن أشغالهم في البلاد تقتصر على التجارة والصناعة بل أصبحت الزراعة موضع اهتماماتهم وأعمالهم إلى جانب العمران وأصبحوا يتعاملون مع البلاد كأنها موطنهم الأصلي،ويمارسون فيها أعمالهم الدنيئة التي

---

[1]- علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر (تخلف فاستعمار فمقاومة)**، ط1، الإنتشار العربي، بيروت، لبنان، 2009، ص 41.

[2] – خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 07.

[3]– محمود السيّد: **تاريخ إفريقيا القديم والحديث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 240.

[4]– نقولا زيادة: المرجع السابق، ص 75.

[5]– هشام سوادي هاشم: **تاريخ العرب الحديث 1516– 1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص 173.

هي في صالحهم، فهؤلاء الأجانب أصبحوا يملكون امتيازات لا يحلمون بها حتى في بلادهم الأصلية، في حين أنهم لا يكلفون أنفسهم في اصلاح البلاد ولا حتى دفع الضرائب المستحقة، بل على العكس من ذلك كانوا إذا سنحت لهم الفرصة ،في تونس للقيام باصلاح سواء في النظام الإداري أو القضائي وقفوا أمام هذه الاصلاحات ومنعوها ما داموا يشعرون أن هذه الاصلاحات تهدد امتيازاتهم ومصالحهم، كما أنّ الفرنسيين عملوا على إلغاء الدستور الصادر في 1861م ،كي تظلّ لهم الحجة في الحفاظ على تلك الإمتيازات الممنوحة لهم، في حين أن الإيطاليين لم يتنازلوا عن أي امتيازاتهم لقاء ما منحهم إياه الدستور السابق ولقد ازداد عدد الوافدين على تونس مع مرور الزمن، وأصبح من الصعب على الهيئات الإدارية حل المشاكل بعد ازدادت مصالحهم احتكاكا وتضاربا مع مصالح التونسيين المحليين.

وكانت الجاليات الأجنبية الوافدة من أوروبا إلى البلاد التونسية مختلفة من إيطاليين الذين كان أكثرهم مالطيين، وفرنسيين بريطانيين ، وكان هؤلاء الأجانب المقيمين تحت إشراف قناصلهم، الذين كانوا يحمونهم باسم دولهم، وفي سنة 1577م وهو تاريخ إنشاء القنصلية الفرنسية بتونس ،أما سنة 1831م استطاع الإيطاليون إنشاء أول مدرسة إيطالية في تونس، وأصبحوا يتمتعون بحقوق الملكية للأراضي في تونس، حيث كانت المساحة الخاصة بهم 2007 هكتارإذ بلغ عدد الفرنسيين ما يقارب 700 فرنسي عام 1881م ،و11200 إيطالي، و7000 بريطاني[1]،وأصبح المالكون في سنة 1891م يبلغ عددهم 305 ومساحة الأرض 9400 هكتار ولكن في سنة 1901م تطور عدد المالكون إلى 665 وكانت المساحة التي يملكونها من الأرض 945،33 هكتار ونتيجة لهذه الملكيات بدأت الجاليات الأوروبية في توسيع نطاق حركتها الاستعمارية عن طريق المشاريع والأعمال التي قاموا بها في البلاد من

[1] – نقولا زيادة: المرجع السابق، ص 75.

شركات أجنبية[1] أو خطوط، كامتياز حصلت عليه فرنسا لاحتكار مد الخطوط التلغرافية واصلاح القناطر[2].

وقد تمثل أول نجاح للنفوذ الايطالي عن طريق تجديد معاهدة 1868م التي تمّ توقيعها مع باي تونس محمد الصادق، وهكذا فقد تمكن الايطاليون من الحصول على عدّة امتيازات في البلاد التونسية كامتياز استخراج الرصاص،وفي سنة 1871م حصلت شركة بريطانية على امتياز لإنشاء خط حديدي يربط تونس بحلق الوادي ولكن قررت بيع الإمتياز[3].

في الوقت الذي أقدم فيه روباتينو "Rubattino" رجل الأعمال الإيطالي من إدهاش الحكومة الفرنسية بشراء الخط الحديدي الذي قررت الشركة البريطانية بيعه،لينجح روباتينو في شراء هذا الامتياز مقابل مبلغ ضخم يقدر ب 500،165جنيه إسترليني أي ما يعادل ثلاث ملايين فرنك فرنسي، إلا أن الحكومة الفرنسية أنكرت العمل الذي قامت به إيطاليا واعتبرت بذلك أنها أحق في احتكار الخطوط الحديدية في تونس، وقد استفسرت فرنسا من وضع روباتينو المالي واتضحت الأمور بعد اكتشاف أن الحكومة الايطالية كانت وراء مساعدة روباتينو في شراء الخط الحديدي ووصلت الأمور إلى حد قيام حرب بين إيطاليا وفرنسا، وقد طلبت هذه الأخيرة من الباي الاعتراض على عقد الامتياز لأنها أحق به من غيرها إلا أن أملها خاب بعد موافقة الباي على عرض إيطاليا حول امتياز مد الخط الحديدي وتقسيم الأرباح بين الطرفين المتعاقدين، حيث أن الخط الحديدي الذي اشتراه روباتينو لا يمكنه بيعه أو حتى التنازل عنه إلا بموافقة الحكومة الإيطالية [4].

منحت الشركة الإنجليزية سنة 1874م امتياز إنشاء خط حديدي يمتد من تونس إلى الجزائر[5]، حينها إتُهم خير الدين بمنح الخط لشركة فرنسية، الذي حاول مرارا الدفاع عن نفسه بعدم موافقته

---

[1]- ANOM:Rapport menuseuls sur la sitiation en tunisie 36 mois (1882-1889)(10) :H 1326 .

[2]– رأفت الشيخ: **تاريخ العرب المعاصر**، الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996، ص 141.

[3]– نقولا زيادة: المرجع السابق، ص 76.

[4] – ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ص 236-237.

[5]– نقولا زيادة: المرجع السابق، ص 76.

على إعطاء الامتياز حتى الحدود، وقد كانت تبريراته على عمله حتى بعد إعلان الحماية على تونس[1] وتمكن روسطان القنصل الفرنسي[2] ،من الحصول لشركة (Bone-Guelma) الفرنسية على امتياز خط حديدي من تونس إلى حدود الجزائر، وهذا الامتياز يُمكّن فرنسا من الحصول على مساحات هامة من تونس استغلتها فرنسا ووضعتها تحت سيطرتها لتُسهل عليها إرسال قواتها العسكرية من الجزائر في بضع ساعات، وقد كافأت فرنسا روسطان نتيجة هذا العمل بمنحه وسام الشرف، وهذا دليل على مساندة الحكومة الفرنسية له واستطاعت هذه الأخيرة من احتكار عدّة مشاريع هامة بتونس كاحتكار خطوط البرق وبعض المشاريع المائية في زغوان[3]وامتياز ميناء تونس وتوسيعه[4].

4-مؤتمر برلين 13 جوان 1878:

أ- ظروف انعقاده:اتسمت هذه الفترة بالتناقضات بين الدول الأوروبية رغم ازدهار القارة في هذه الفترة فقد أحدث التراجع العثماني فراغا فسعت روسيا والنمسا والمجر لملئه، أما فرنسا التي خسرت الألزاس واللورين سنة 1870م[5]، فإنها كانت تحاول تعويض ذلك بأي طريقة، وقد عقد مؤتمر برلين في سنة 1878 لإعادة النظر في المسالة الشرقية والتوازن الأوروبي، إذ رغبت فرنسا من هذا المؤتمر تثبيت وضعيتها في البحر المتوسط وشمال إفريقيا رغم عدم درايتها بالاتفاق الإنجليزي التركي حول قبرص ومسألة فرض الحماية الإنجليزية، ولذلك فإن هذه القضية وغيرها من القضايا التي تتبادل فيها مصالح الدولتين،حيث سكت الفرنسيون عن النفوذ البريطاني في قبرص والحوض الشرقي مقابل سكوت بريطانيا عن النفوذ الفرنسي في الجزائر وسائر الحوض الغربي للمتوسط.

هكذا فإن المساومة كفيلة بأن تحمل المسائل التي عجزت عن إيجاد حل لها وقد وافقت ألمانيا بدورها على النفوذ الفرنسي في تونس، حيث كان بيسمارك بسياسته يرمي إلى إيجاد تنافس أوروبي

---

[1]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 252.

[2] - الهام محمد علي ذهني: **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914م)**، ط1، دار المريخ، 1988، ص 68.

[3] - ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص ص 233-234.

[4] - نقولا زيادة: المرجع السابق، ص 76.

[5]- عاطف عبيد: المرجع السابق، ص63.

دولي خارج أوروبا، وكان المؤتمر بمثابة إشارة المرور للتحرك إلى استعمار افريقيا[1]، ورغم أن إيطاليا عارضت فكرة النفوذ الفرنسي على تونس نظرا لأطماعها التاريخية القديمة بها ولقربها الجغرافي منها إلا أنها ولتخوفا من بسمارك وجهت أنظاره صوب الحبشة في إفريقيا.

أ- قراراته:

لقد أثّرت الإتفاقية المبرمة بين انجلترا وتركيا حول قبرص على الوضع الدولي، وغضب فرنسا حول الاتفاقية السرية المبرمة سابقا على قبرص، كل هذه المواقف أعطت لفرنسا الفرصة بالمطالبة بتونس كتعويض لهم ما دامت بريطانيا استحوذت على قبرص، وقد كانت فرنسا ترغب في أن ينجح المؤتمر والخروج بنتائج مرضية لها، حيث أن الاتفاقية السرية حول قبرص أظهرت رغبة فرنسا في الانسحاب من المؤتمر المنعقد، إلا أن إنجلترا كانت مستعدة لنوع من المعارضة[2]، حيث أفهمت إنجلترا فرنسا بضرورة إطلاق يدها في تونس وأنها موافقة على ذلك مع موافقة بسمارك أيضا حول موضوع تونس[3] ،لكي تأمن على مستعمراتها المغربية، إلا أن اشتراك إنجلترا وألمانيا قلل من أهمية معارضة إيطاليا للنفوذ الفرنسي بتونس، في حين كانت فرنسا تنظر إلى عمل انجلترا بشأن قبرص على أنه عمل قانوني، وقد سارعت فرنسا لتحقيق حلمها وخصوصا أن بريطانيا لا تعارضها فيه[4].

وهكذا فقد حلّ مؤتمر برلين 1878م مشكلة تقسيم الأقاليم، فأصبحت تونس تابعة لفرنسا بالمقابل إعترفت فرنسا باحتلال قبرص من قبل بريطانيا وغضت فرنسا نظرها عن ألمانيا التي ألحقت إقليمي الالزاس واللورين إلى إمبراطوريتها[5]، إذ تبلورت الرسائل بين سفارات لندن باريس وبرلين لتؤكد على أن تونس تعد امتدادا طبيعيا للوجود الفرنسي في الجزائر، وبهذا انتهى الصراع القائم بين فرنسا

---

[1]- فيصل محمد موسى: **موجز تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة، (د ط)، 1997، ص130.

[2]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 273.

[3] - شاوش حباسي: **الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية (1860-1881)**، في مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ، ع 6، جامعة الجزائر، 1992، ص 140.

[4] - جلال يحي: المرجع السابق، ص 274.

[5]- أحمد إسماعيل راشد: **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا)**،(د ط)، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 95.

وإنجلترا عام 1878م باعتبار المؤتمر حدا فاصلا في هذا الصراع واشتغلت فرنسا بمنافسة إيطاليا على تونس، وبعد انتهاء المؤتمر أصبح الفرنسيون يفكرون في إنشاء فرنسا الجديدة France Nouvelle في شمال إفريقيا، وكانوا يتطلعون لثروات تلك البلدان وتجارتها ووطنا يكون متنفسا لزيادة السكان وإيجاد قواعد بحرية للبحر الأبيض المتوسط[1].

وهكذا استطاعت فرنسا من فصل تونس عن تركيا وضمها تحت سيطرتها، وإن كانت في الحقيقة تونس لا تربطها أيّ علاقة مع الدولة العثمانية في ذلك العهد إلا الروابط الروحية[2].

لقد خرجت فرنسا شبه منتصرة من هذا المؤتمر بحصولها على تونس، وأخذت تسعى من خلال البعثات الدبلوماسية والرحالة والمهندسين والباحثين والمبشرين لدراسة المنطقة وتسويق مشروع الحماية دون الحاجة[3] إلى خلق متاعب جديدة وتفاديا لتكرار التجربة الجزائرية التي كبدتها خسائر بشرية ومادية، إذ أن الرأي العام كان معاديا للحملات الاستعمارية، حيث أن المستعمرات تكلف غاليا سواء بإدارتها أو باحتلالها[4].ورغم أن مشروع الحملة الفرنسية توقف لوقت نسبي بعد مؤتمر برلين ،إلا أن فرنسا كانت تتحين الفرصة المناسبة لذلك وتحاول كسب تأييد داخلي أوسع، وشرعت في التمهيد لاحتلال تونس فعرضت على الباي في عام 1879م مشروعا يقضي بقبول حماية فرنسا ومرابطة جيوشها ببعض المناطق بها لكن الباي رفض ذلك إضافة لرفضه مشروع محالفة عرض في السنة الموالية، وبعد استعداد فرنسا للحملة على تونس وأخذها بالأسباب قام جول فيري رئيس الوزراء الفرنسي في جانفي 1881م؛ بعرض مشروع الحماية على تونس تدرعا بهجوم قبائل خمير[5] في شهر

---

[1]– ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق،ص ص 234-235.

[2]– الحبيب ثامر: المصدر السابق، ص 25.

[3]– عاطف عبيد:المرجع السابق ، ص .

[4]– جون غانياج،: المرجع السابق ، ص534.

[5]– قبائل الخمير ،خمير هم عنصرمن السكان المحلية سميت باسمه السلسلة الجبلية الممتدة من ساحل البحر بالشمال الغربي للبلاد ...للمزيد ينظر : محمد علي الحباشي :**عروش تونس** ،دار سوتيميديا ،تونس،2016،ص33، وأيضا :بدر الدين بن محرز الكافي: **معجم قبائل العرب والأشراف في تونس القديمة والمعاصرة**، تقديم : عمر عبد الهادي ديان، مطبعة جمعية الندوة التعليمية، اسلام آباد، 1437هـ، ص 193.

مارس،حيث اتهم الباي بعدم القدرة على الحفاظ على الأمن واستطاع بذلك أن يقنع البرلمان الفرنسي بأهمية حماية مستعمرة الجزائر وإخضاع تونس للحماية، وفعلا انطلقت في 24 أفريل 1881م حملة تأديبية مكونة من 30 ألف جندي حدود تونس يهدف تأديب قبائل الخمير، واتجهت حملة أخرى نحو اقليم الكاف ثم إلى العاصمة دون أي مقاومة عنيفة.

خلاصة الفصل :

ومما تقدّم يمكن القول:

ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في وقوع البلاد التونسية تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية في مايعرف بالحماية ، وقد اتبعت فرنسا في ذلك خطوات مدروسة ،واستفادت من الظروف الداخلية التي أوقعت البلاد في أزمة مالية حادة ،جعل فرنسا تسارع لإستغلال الظروف الخارجية في محاولة لكسب تأييد دولي ،وصرف نظر الدول المنافسة لها عن إيطاليا مقابل مجموعة من الترضيات والإتفاقيات.

الفصل الثاني : ظروف ودوافع الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى

- تمهيد

المبحث الأول : الظروف الداخلية بالمغرب الأقصى قبل فرض الحماية

المبحث الثاني :الظروف الخارجية ودوافع فرض الحماية على المغرب الأقصى

- خلاصة الفصل

تمهيد:

تميّز المغرب الأقصى على باقي بلدان المغرب العربي، بعدم تعرضه إلى الاستعمار والهيمنة، ففي حين تعرضت دول المغرب العربي لتواجد الدولة العثمانية، احتفظ المغرب الأقصى باستقلاله عنها رغم محاولة الدولة العثمانية فرض سيطرتها عليه،كما كانت هناك علاقات متبادلة بين المغرب الأقصى ودول أوروبا اقتصادية وسياسية إلى أوائل القرن الواحد والعشرين، فلم يكن المغرب بشعر بأنه مهدد من القوى العظمى التي تترصد له، ولذلك لم يكن المخزن يرى ما يدعوه إلى أن يحاول تغيير أي شيء من بنياته التقليدية،وبالأخص منها التنظيم العسكري في المقابل أوروبا واكبت التطور والحداثة فتم لها تغيير بنياتها الاقتصادية التي تأثرت بالنهضة ثم الثورة الصناعية وهذا التطور انعكس حتى في المجالات العسكرية،والذي سيظهر في ما بعد في عدم التكافؤ بين الدول الأوروبية والمغرب.

المبحث الأول:الظروف الداخلية بالمغرب الأقصى قبل فرض الحماية

1- الأوضاع السياسية:

جاء ضعف المغرب أمام الدول الأوروبية منذ وضع قرارات مؤتمر فيينا 1815م ومؤتمر أكس لاشبيل سنة 1818م،المتمثل في إنهاء القرصنة في البحر الأبيض المتوسط ومنع رجال المغاربة من الاحتكاك بالسفن المسيحية.

كما قام السلطان سليمان[1] (1712- 1822م) ببيع سفنه إلى طرابلس والجزائر، ولم يبق أدوات حرب وحدد للتجار الأوروبيين موانىء للإقامة فيها ومنعهم من دخول المغرب تجنبا لعدم الوقوع في صدام مع الدول الأوروبية وفي عهد السلطان عبد الرحمان (1822- 1873م)[2].

---

[1]- السلطان سليمان: هو من سلالة السلاطين العلويين ولد سنة 1760م وتوفي سنة 1822م، وهو ابن السلطان محمد الثالث حكم منذ 1797- 1822م انتهج سياسة الإنغلاق بحيث قطع جميع الصلات بين المغرب وأوروبا عاصر عهد الثورة الفرنسية، أحمد بن خالد الناصري. تح وتع: جعفر الناصري ومحمد الناصري: **الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ج8، ص ص 104 -121.

[2]- السلطان عبد الرحمان: ولد سنة 1789م في فاس وتوفي في مكناس 1859م هو أحد حكام الدولة العلوية حكم المغرب من 1822- 1859م، عاصر الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م وقع العديد من الاتفاقيات مع أوروبا وقع في اشتباكات مع بريطانيا والنمسا لأنه لم يحارب القرصنة البحرية كانت الإشتباكات في طنجة واصيلة وتطوان 1832م، قام باعادة بناء مدينة مازغان واعادة تسميتها بالجديدة. ينظر: أحمد بن خالد الناصري: المصدر السابق، ص ص 124- 132.

كما إنهزم الجيش المغربي أمام الجيش الفرنسي سنة 1844م[1]،حيث كان اللقاء في موقعة ايسلي نتج عن ذلك عقد معاهدتين، الأولى: معاهدة طنجة 10سبتمبر 1844 م والتي كانت إنذارا للسلطان المغربي ومفادهاّ أن يعتبر الأمير عبد القادر خارجا عن القانون[2]،والثانية: معاهدة لالا مغنية 18 مارس 1844م[3].

وفي مطلع الخمسينيات،شرعت بريطانيا للتفاوض مع المغرب رغم محاولة فرنسا وإسبانيا تعكير جو المفاوضات التي إنتهت بين المغرب وبريطانيا بتوقيع معاهدة بتاريخ 9سبتمبر 1856م[4]، وقد تحصلت فيها بريطانيا على امتيازات عديدة ونتيجة لذلك صارت فرنسا وإسبانيا تبحث عن نفس الإمتيازات.

ومما زاد الأمر تدهورا حرب تطوان[5] المغرب مع إسبانيا،الذي شجعها على فرض شروطها عام 1861م وتوقيع اتفاقية تجارية من بين ما تضمنته التأكيد على نظام حماية الأشخاص لايقتصر الأمر على الموظفين والعاملين بالقنصليات؛ لكنهم تعدّوا إلى التجار والحرفيين والإقطاعيين والأعيان ومنح إسبانيا حق استيراد بضائع المغرب وحق صيد الأسماك على السواحل المغربية،

كانت المعاهدة البريطانية والإتفاقية الإسبانية مع المغرب حافزا مهما حتى تطلب فرنسا بالمثل ومنه وقعت معه تسوية في 19أوت 1863م تحصلت على امتيازات ترعى بها مصالحها التجارية في

---

[1]-Victor Piquet **: La Colinisation Francaise Dans L'afrique Du Nord Algérie Tunisie – Maroc,** Libraire Armand Colin, Paris, 1914, p 443.

[2] – يحي جلال وآخرون: **مسألة الحدود المغربية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 171.

[3]- نصيرة نواصر: المرجع السابق، ص 132.

[4] - فتحت الإتفاقية البلاد أمام التجارة الخارجية البريطانية التي إعترف المغرب بحريتها من ذلك أيضا إعفاء التجار البريطانيين من الضرائب ومن القضاء المغربي واعتبر القنصل البريطاني وحده المسؤول على مواطنيه، ينظر: محمد العربي معريش: **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873–1894م/ 1290–1311 هـ)**، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1989، ص39.

[5]- حرب تطوان: وقعت إثر تجدد النزاع حول منطقتي مليلة وسبته عام 1859م وبدأت الحوادث قرب سبته ثم تطورت إلى حرب خسر فيها المغاربة مدينة تطوان ولم تتوقف الحرب إلا بدخول بريطانيا إلى جانب المغرب. ينظر: محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص 39.

البلاد وأكّدت على حمايتها للاشخاص المغاربة، وبهذا فقد كانت علاقات المغرب مع أوروبا إلى غاية منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر تقتصر على علاقات واتفاقيات شكلية لكنها تقفز بعد ذلك لتمهد الطريق لنفوذ العنصر الأوروبي والتدخل المباشر في شؤونه ابتداءً من ستينيات القرن[1].

جاءت علاقات المغرب مع الدول الأوروبية في فترة عرفت تطورات وتبادلات في التجارة العالمية، التي انعكست سلبا على المغرب الذي كان محل نظر الدول الأوروبية إليه لقربه من أوروبا ويشرف على منفذ جبل طارق،كما يعتبر منفذا نحو القارة الإفريقية،ولقد كان من أهم مميزات عهد السلطان عبد الرحمان هو الاصلاح، وكان الوزير البريطاني قائد هذا الاصلاح لدى سلطان المغرب اسمه "هاي"، بعد وفاة هذا السلطان خلفه الحسن الأول (1873-1894م)[2].

2- الأوضاع الاقتصادية:

تعتبر الزراعة عصب الحياة الاقتصادية في المغرب، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية قرابة 15 مليون هكتار ولم يكن مستغلا منها حتى عام 1912م إلا حوالي 10% من هاته المساحة يرجع ذلك إلى بدائية وسائل الإنتاج وجهل الفلاحين لوسائل الإنتاج الحديثة وتذبذب الأمطار في بعض السنين[3] .

تمثل زراعة الحنطة والشعير والذرة في منطقة شمالي المغرب المورد الاقتصادي الرئيسي فضلا عن انتشار زراعة الفواكه والخضروات ويعتمد سكان المناطق الساحلية على صيد الأسماك وبفضل ازدهار عمليات التبادلات التجارية مع الدول الأوروبية نشطت التجارة المغربية أواخر القرن 18 م[4].

---

[1]- محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص 41.

[2]- ابن محمد ابن عبد الرحمان بن هشام: اختلف في تاريخ ميلاده منهم من يقول في 1831 أو 1836 أو 1843م والأرجح هو الأول ينتمي للأسرة العلوية درس في زاوية دار الشمعة ببلاد الأحمر بين مراكش ومدينة أسفي و في جامعة فاس نبغ في الأدب العربي في 1873م أصبح سلطانا، ينظر محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص ص 60-61 .

[3]- محمد علي داهش: تق: محمد علي داهش،**صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص 15.

[4]- محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 18 .

وظلت الفلاحة التقليدية العتيقة على هذا الحال في مختلف أنحاء البلاد خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين،إلا أن هذه الأساليب والأوضاع تغيرت، نتيجة الضغط الأجنبي والتسلط الأوروبي على الأراضي والمواشي، وكان الأجانب يستغلون الأوضاع القاسية التي يمر بها الفلاحون عقب المجاعات، فتضطرهم إلى بيع أملاكهم، ومنهم من يلجأ إلى الاستدانة بضمانة أرضه، وهكذا كانوا يفقدون الوسيلة الوحيدة لإنتاجهم ومعاشهم « وكانوا يقعون بسهولة ضحايا أخطبوط المرابين، فيغرقون في الديون ويضطرون إلى التخلي عن ملكياتهم، بعد عجزهم عن الوفاء بما في ذمتهم من ديون، فيتحولون إلى خماسة أو عمال زراعيين أو نازحيين إلى المدن،التي لم يكن يجد فيها طلبا لعمل بسبب القاعدة الصناعية الهشة»[1]

وقد تعامل السلطان مع الأوروبيين بحذر في تمليك الأراضي ويظهر ذلك من خلال الظهائر الحسنية الكثيرة التي كان يصدرها في حق الأجانب لخدمة مصالح الدولة والرعية، فقد رفض سنة 1880 طلب التجار الأوربيين منحهم رخصا لتصدير المواشي خصوصا الثيران، معللا هذا الرفض بقوله: «لا يخفاكم ما وقع من الموت في الكسيبة بهذه المسغبة القائمة،وبسبب قلة الأنعام ارتفع سعرها وقل ذلك جدا حتى صار الناس يشتاقون اللحم»[2].

وقام سنة 1883 بارسال ظهائر متعددة إلى مختلف العمال والقضاة والأمناء، وقد ركز في هذه الظهائر على دور الفلاحة ومكانتها في الاقتصاد المغربي،وتكشف لنا الرسالة التي أرسلها المولى الحسن إلى القائد سعيد بن العياشي الشياظمي في 6 جمادى الأولى 1300هـ/15 مارس 1883م، وهذه بعض عباراتها:« فغير خاف أنّ البلادالمغربية ليست كغيرها...،وأن قوام أمور أهلها وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهم وانتعاشهم، إنما هو بالحرث واكتساب الماشية ولا حرفة لهم مضاهية لهما في النفع وتوازيهما خصوصا أهل البادية، إذ لا منفعة لهم غير الزرع والضرع وأصل ذلك كله ومنشأ الأرض ومرجعه إليها، وعلى ذلك يعطون لبيت المال المشروع الواجب، وهذا الواجب معظم جبايته وغالب

[1] – محمد الأمين البزاز: **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين ال18 و19م**، منشورات كلية الأداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل واطروحات رقم 18، 1992، ص 157 .

[2] – نفسه :ص 241 .

مدخولاته»[1]. وكانت الزراعة تتأثر بالعوامل الطبيعية من جهة، وبالعوامل البشرية من جهة أخرى، فسنوات الجفاف التي كانت تجتاح البلاد إضافة إلى أن الفلاح لم تكن لديه الرغبة في زيادة محصوله لأنه يعرف أنه سيحرم من جهوده المبذولة بسبب الضرائب وتدخل الأجانب في شؤونها كان يضع البلاد في حالة حادة من ارتفاع الأسعار[2].

وقد صدّرت إلى الدول الأوروبية الحبوب والبقوليات[3] وإلى هامبورغ (المانيا) وسبته وجبل طارق ووهران والمراكب الأمريكية الثيران التي بلغت في بعض السنوات 6000 رأس إلى كل جهة من الجهات المعنية وإليها وإلى غيرها أرسلت الأصواف وجلود الماعز والعجول وريش النعام والصمغ واللوز والقطن والعظام والعلق ولحاء الأشجار والأخشاب وبعض الأعشاب والشمع الخام[4].

وفي **الميدان التجاري** عرف المغرب مبادلات مهمة مع إفريقيا السوداء والمشرق العربي ؛بفضل تجارة القوافل، فقد وفرت هذه الأخيرة أرباحا مهمة لدى التجار والحرفيين وأعيان القبائل والزوايا المستقرة والمسيطرة على المراكز والطرق التجارية المهمة، لكن نشاطها بدأ يتراجع مع ظهور التقنيات الجديدة المتطورة للملاحة الأوروبية،فأنهت عصر التجارة البرية واستبدلتها بالتجارة البحرية[5]، ونضيف كذلك عاملا آخر أسهم بشكل كبير في تراجع تجارة القوافل، ارتفاع قيمة تكاليف النقل وجهود حكام السنغال في تغيير اتجاه التجارة نحو"سان لوي" والمنافسة بين المؤسسات التجارية في كل من الطرفاية والصحراء الغربية والفارق بين النقل البحري والقوافل وتوجه قوافل الحج نحو البحر ويضاف إلى ذلك اختراق الفرنسيين لمجال الصحراء الجنوبية الشرقية وسيطرتها على تومبوكتو[6]، وزحفهم على

---

[1]- نفسه: ص ص 302 - 303.

[2]- محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص 145.

[3]- مصطفى بوشعراء: تق: عبد الوهاب بن منصور، **الإستيطان والحماية بالمغرب 1280-1311 هـ/1863- 1894م**، 1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984، ج1، ص 315.

[4]- محمد الامين البزاز: المرجع السابق، ص 255.

[5]- محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 16.

[6]- من المواد التي تصدرها لها المغرب القطن والكتان والسكر والشاي والشمع والكبريت والكؤوس والمرجان والجوهر ومسامير النحاس والصوف والقطن المصنوع بفاس وجوز الطيب والقرنفل والزنجبيل والكيف والملح والتبغ ويستور بالمقابل التبر والمصنوعات

منطقة توات ضمن مشروعهم الهادف إلى الربط بين ممتلكاتهم في الجزائر[1]، بنظيرتها في السنغال عبر التراب الوطني المغربي، وذلك بإنشاء خط سكة حديدية وقد تأثرت الساكنة بما أصاب القوافل من تدهور، ففقدت منافذها وأسواقها الإفريقية لاسيما وأن إلتزامات المخزن الدولية في الميدان الجمركي فتحت السبل لغزو المنتوجات الصناعية الأوربية.

وبذلك ضعفت المنتوجات المغربية بسبب شدة المنافسة الأجنبية التي تعتمد في إنتاجها على الآلة، وبذلك ظلت الصناعة الحرفية منحصرة في المصنوعات التقليدية، معتمدة على تقنيات وأشكال عتيقة، داخل الحوانيت والدرازات والدكاكين، منطوية على حالها عاجزة عن كل تغيير أو تجديد أو عصرنة وقد فرضت هذه المبادلات مع أروبا إنشاء مراكز تجارية هامة بالمدن الشاطئية ذات الموانئ المفتوحة على التجارة الخارجية، ومن بين هذه الموانئ نجد الصويرة والجديدة والدار البيضاء وآسفي.. مورست بها مبادلات مهمة مع الدول الأجنبية [2].

إلا أن التجارة الخارجية بحكم ارتباطها بسوق الموارد الفلاحية بالخصوص،كانت تعرف اضطرابا في الميزان التجاري نتيجة الظروف الطبيعية التي كان يمر بها المغرب من حين لآخر والتي تشل من حركة التجارة، هذا ما حوله إلى بلد يستورد أكثر مما يصدر[3].

3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر قدر عدد السكان بالمغرب ما بين خمسة وستة ملايين نسمة، نتيجة المعدل المرتفع للولادات والتآكل الذي تسببه الأوبئة والمجاعات، ومن الناحية

الذهبية والفضية وريش النعام والصمغ المغربي والسنغالي والجوز وبطانيات السودان والرقيق ينظر: إبراهيم حركات: **المغرب عبر التاريخ من إنشاء الدولة العلوية إلى إقرار الحماية**، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994،ج 3، ص 508.

[1]- محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص 147.

[2]- محمد العربي معريش :المرجع نفسه، ص 152.

[3]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 219.

الدينية فالأغلبية الساحقة من المغاربة يدينون بالإسلام ويتبنون المذهب المالكي في حين شكل اليهود أقلية دينية تمركزت في المدن، أما المسيحيون عددهم كان محدود ينحصر في الأوروبيين المقيمين بالمراسي والأسرى قبل تصفية القرصنة أما، عند بداية القرن التاسع عشر، فإن الجالية الأوروبية بمدينة طنجة مقر التمثيل القنصلي الغربي، والتي تتكون من عائلات القناصل وموظفي القنصليات، وبمدينة الصويرة كانت الساكنة الأوروبية أقل أهمية حيث تضم نواب القناصلة وأسرهم وعدد محدود من التجار.

تباينت تقديرات سكان المغرب عند بداية القرن التاسع عشر فالأرقام التي قدّمها الأوروبيون تتأرجح ما بين مليونين إلى غاية خمسة عشر مليون والتي تقارب المصداقية هي التي ترجع إلى نهايةالقرن التاسع العشر، وحتى بداية القرن العشرين،كان جل السكان المغاربة يعيشون في البادية في المقابل نسبة سكان الحضر ما بين 5% إلى 10% وقد كان جزء كبير من سكان البادية يعيش في المناطق الجبلية كالريف وبلاد السوس والسهول الأطلسية أقل كثافة من المناطق الجبلية يضاف إلى ذلك فئة الزنوج التي كانت نتيجة تجارة العبيد عن طريق تجارة الرقيق، بحيث كان يتم شراءهم في تومبكتو مقابل بضعة كيلوغرامات من الملح أو القطن ثم يباعون في أسواق وادي نون الكبرى[1] وتارودانت[2]ومراكش ومن هذه المدن يصل العبيد إلى مختلف جهات المغرب[3].

وغلب التكوين الاجتماعي القبلي على الحياة الاجتماعية في المغرب خاصة في المناطق البعيدة عن المناطق الساحلية يعتمد في حياته المعيشية على الاقتصاد الزراعي توزعت القبائل المغربية في الشمال في مناطق الريف وجبالة والورغة وسكنت في مناطق الريف قبائل متعددة منها بني يزناسن، قليعة، كبدانة، أولاد ستوت، بني توزين، كزنايه، زناته، بنو ورياغل، بقيوه، بنو يطفت، بني بويفرح، بنو اكميل، مسطاسة، متيوة الريف، ترجيست، بنوغمرت، بنو فوروى ...الخ، أشهرها قبائل بنو

[1]– وادي نون:هو نهر في المغرب على بعد 70كم من شمال وادي درعة ويعتبر مهد جميع الدول التي تعاقبت على حكم المغرب بداية من المرابطين والموحدين والسعدين والعلويين.

[2]– تارودانت: من مدن المغرب الجنوبية تقع الى الشرق من سهل السوس عند نهاية جبال الأطلسي،وثيقة أرشيفية SHD.

[3]– محمد العربي معريش: المرجع سابق، ص 125.

غمارة، أما قبائل جباله فهي بني سعيد، ادلو، بني حسان، بني ليث، بني بدر، البدور، الخلوط، سماته، بني كرفط، آل سويف.

وضمت منطقة ورغة قبائل بني عمارت، مرنيسة، بني ونجل، فناسة، بني وليد أشهرها بني زروال، ونظرا لصعوبة الموصلات وبدائيتها بقيت القبائل بعيدة عن السلطة المركزية فكانت العلاقة سلبية بينهما،إذ سادت النزاعات القبلية وكان السلاح هو الفاصل في حل النزاعات التي قد تستمر فترة طويلة[1].

انحطت القيم الأخلاقية في الشعب وظهر التواكل وطرح المسؤولية على الأقدار والجهل المخيم على النفوس فحتى لو كان يتعلم فإنه تقليدي ولا يرق لمرتبة عالية، الأمر الذي استغله رؤساء الطرق الصوفية فأخذوا يشيعون أفكار الخمول والإنزواء والإنشغال بالولائم والملذات الدنيوية بل وتعدي الأمر إلى أرباب الدولة من ولاة ووزراء وقضاة فصاروا عرقلة لأي اصلاح يراد إدخاله للشعب[2].

ومن المؤسسات الاجتماعية شيوعا في المغرب خلال هذه الفترة هي الزوايا والطرق الصوفية نذكر منها: الدرقاوية والكتانية والتيجانية وغيرها التي أسهمت في تحفيظ القران الكريم والتصوف والدعوة إلى الطريقة توجيه الناس ورفع مستواهم الثقافي والتي انتشرت بالمغرب حتى بطنجة وتطوان[3].

وقد ظلّ التعليم الإسلامي التقليدي السائد في المغرب حتى بداية القرن العشرين يتمثل بصفة عامة في الكتاتيب والمدارس القرآنية التي ينفق عليها السلطان، ورغم انتشاره بكل مكان إلا أن مناهجه كانت جامدة بالرغم من إقبال الشبان عليه كما أن القراءة والكتابة كانت منتشرة جدا، والمدارس القرآنية في أنحاء القطر المغربي[4].

المبحث الثاني: الظروف الخارجية ودوافع فرض الحماية على المغرب الأقصى

1- الضغوط الدولية والتنافس الاستعماري على المغرب:

---

[1]- محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 17 .

[2]- مولاي الطيب العلوي:تع وتر:أحمد العلوي، **تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي**، ط1، من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط 1896- 1964م، منشورات زاوية، المغرب، 2009، ص ص 16-17 .

[3]- محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 19.

[4]- مولاي الطيب العلوي: المرجع سابق، ص 18.

أ– المعاهدات اللامتكافئة مع فرنسا 1844:

صارت الدول الأوروبية تضغط على المغرب للحصول على اتفاقيات، واتخذت فرنسا من موقف المغرب لجانب الأمير عبد القادر لتفرض معاهدة **إيسلي** لإنهاء حالة الحرب بين البلدين بطلب مغربي وتحديد الحدود وّالالتزام بعدم مساعدة الأمير، كما ضمنت معاهداتها شروطا جديدة تضمن المصالح الفرنسية في المغرب[1]، الأمر الذي دفع السلطان المغربي عبد الرحمن إصدار ظهير تضمن الإمتيازات الفرنسية في المغرب[2] وذلك بهدف إرضاء الفرنسيين ،حيث قام بتفعيل الإمتيازات الفرنسية وجعلت وجودها وتجارتها يتطور بالمغرب، من هنا بدأ التنافس من أجل الحصول على الإمتيازات الأوروبية بالمغرب وبدأت مرحلة المعاهدات اللامتكافئة؛فخلال الربع الثاني من القرن التاسع عشر عمد المغرب إلى سلوك سياسة حمائية فيما يتعلق بتجارته الخارجية، وتطور هذا إلى سياسة الإحتكار[3] التي بلغت مداها، وقد ترتب عن هذا تراجع في المد التجاري إذ أن هذه السياسة أضعفت حجم المبادلات،فكان التجار البريطانيون أكثر المتضررين من القيود، ورفعوا مطالبهم للحكومة لوضع سياسة الاحتكار.

ب – معاهدة بريطانيا 1856:

إذ وجّهت حكومة جون راسل رسالة احتجاج إلى قنصلها بالمغرب جون دريموند هاي Jhon Dremand hay في 27 أوت 1853 أبلغهم فيها السلطان:" غضب حكومة صاحب الجلالة بسبب عدم إبداء أية استجابة اتجاه الشكاوي التي تقدمت عن القيود المفروضة على التجارة المغربية والتي تمل انتهاكا لمعاهدة السلام والتجارة الانجليزية"[4]،وأنه لن يتم استقبال أي سفير مغربي في بريطانيا قبل الإستجابة للمطالب البريطانية، كما مارست أنواعا من الضغوط و التهديدات، في لقاءات هاي مع

---

[1]– عبد الرحمن بن زيدان: **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، الرباط، ج3، ص ص 277-281.

[2]– عبد الوهاب بن منصور :**الوثائق** ، المطبعة الملكية، الرباط، 1397هـ، ج4، ص 129.

[3]– الاحتكار: قامت على أساس التحكم في الرسوم الجمركية و في نوعية البضائع المصدرة و حجمها، وفي التصدير من ميناء دون غيره، وفي تفضيل دولة أجنبية على دولة أخرى وبذلك أصبحت السلطة المغربية هي المخاطب المباشر في العمليات التجارية عن طريق وكلائها (تجار السلطان).

[4]– روجرز: **العلاقات المغربية الانجليزية إلى عام 1900**، د يونان رزق، دار الثقافة الجديدة، (د ت)، ص ص 16-20.

السلطان عبد الرحمن أو الخطيب، وفي مرحلة المفاوضات التي دامت من نوفمبر 1854 إلى ديسمبر 1956 رضخت المغرب لقبول المعاهدات[1] التي تعرضها بريطانيا والتي منحت امتيازات كثيرة للبريطانيين وأهملت حقوق المغاربة في بريطانيا.

وألحقت بمعاهدة تجارية أيضا وبذلك سجلت بريطانيا تطورا في صادراتها وارداتها، غير الحماية لنفسها ولرعاياها كحق البريطانيين في السفر والإستقرار والسكن، حيث شاءوا من المغرب دون تعرض ولا منع من أحد وإعفائهم من الضرائب، واحترام ديارهم وعدم تفتيش سجلاتهم التجارية إلا بإذن القناصل[2].

ج – المعاهدة المغربية الإسبانية 1860-1861:

زادت رغبة اسبانيا في الحصول على مكاسب وامتيازات بالمغرب لمنافسة بريطانيا وفرنسا فتذرعت بقيام بعض أفراد قبيلة أنجرة بهدم بناء بين المناطق التابعة لقبيلتهم وبين مدينة سبتة الإسبانية فقامت صدامات مسلّحة أعلنت إثرها إسبانيا الحرب على المغرب 22 أكتوبر 1859، ورغم جهود الحكومة المغربية لحل الخلاف بالطرق السلمية[3]،إلا أن اسبانيا احتلت مدينة تطوان واضطّر المغرب لعقد صلح مع إسبانيا في 25 مارس 1860، وكذا معاهدة وقعت يوم 20 نوفمبر 1861، وقد علّق عنها الناصري في الاستقصاء بقوله :"و واقعة تطوين هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد لهم مثله، وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير"[4].

---

[1]– عبد الوهاب بن منصور: **الوثائق**، ع2مرجع سابق، ص ص 115-174 وص201.

[2]– عبد الوهاب بن منصور: **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880-1917**، المطبعة الملكية، الرباط، ص 14.

[3]– محمد بن داود، **تاريخ تطوان**، المطبعة المهدية تطوان، م4، ص ص131-140.

[4]– أحمد الناصري : المرجع السابق، ج9، ص 101، **المعاهدة تاريخ تطوان**، ص 281 .

وتعتبر أقسى معاهدة مع المغرب، فجلّ موادها لمصلحة اسبانيا وكانت مماثلة لمعاهدة المغرب وبريطانيا إضافة إلى تنازلات أخرى كتوقف حركة السفن المغربية بسواحل الريف، والإعتراف بحق تملك العقار فيه، وللأسطول الإسباني بصيد السمك وقطع الأخشاب وصيد المرجان مقابل ضريبة رمزية[1].

وهكذا صارت كل دولة من الدول الثلاث في صراع من أجل الحصول على الإمتيازات المستقبلية أيضا، وقد كانت ورد مصطلح حماية لأول مرة في معاهدة إسبانية.

د- المعاهدة الفرنسية المغربية "تسوية بيكلارد" 1863:

تحرّكت مشاعر المنافسة الفرنسية لأن معاهدة 1767 التي عقدتها مع المغرب لم تكن صريحةرغم الأفضلية التي تمتع الفرنسيون بالمغرب، واستغل الفرنسيون استياء السلطان من كثرة الحمايات القنصلية وتدهور الوضع الداخلي بتساهل القناصل والتجار في منهج الحماية للمجرمين و المتابعين قضائيا،حيث أرسل لنواب هذه الدول لمناقشة التنازل عن الحماية القنصلية أو التخفيف منها، فلم يستجب إلا الوزير المفوض الفرنسي **بيكلارد**الذي بدأ مفاوضات مع السلطان غاب فيها الإنجليز والأسبان، انتهت بعقد تسوية تضمّنت شروطا تضمن الحماية التّامة للمشاريع الاقتصادية الأوروبية في كل المجالات عن طريق ضمان الحماية للمكلفين برعاية المصالح الاقتصادية، حيث تعلقت التسوية بإحياء بند قديم (11) في اتفاقية 19 ماي 1767 الذي ينص على تزايد نفوذهم وحماية تجارتهم وسماسرتهم[2].

هـ- اتفاقية مدريد 1880:استمرت جهود سلطان المغرب في وضع حد لمشكلة الحماية لكن دون جدوى، لكن السلطان **الحسن بن محمد** بذل مجهودا أكبر حيث أرسل مندوبه **محمد الزيدي الرباطي** إلى الدول الأوروبية لمناقشة مشكلة الحماية لكنه فشل، فاقترح الانجليز مؤتمر يناقش الحماية والحد منها في مدريد[3] 1880، حضره ممثل 13دولة كان محوره تدارس مشكل الحماية القنصلية

[1]- عبد الوهاب بن منصور: المرجع السابق، ص 17.

[2]- نفسه، ص 62.

[3]- نص قرارات مؤتمر مدريد ملحق02، الكناش 106 خ ح الرباط المغرب .

بالمغرب، إلا أن قراراته لم تغير شيئا في سلوك التجار الأجانب وزادت المشاكل وتدهورت الأوضاع رغم أن الحكومة حاولت إيقاف نفوذ الأجانب خاصة التجار ومنح الحمايات، لكن التنافس الأوروبي كان يتزايد إذ أن مجموع هذه الاتفاقيات اعتبرت أساس التدخل الاستعماري والتغلغل الأوروبي، وتدهور الوضع الداخلي للمغرب وفرض الحماية بعدما أكد الفصل الأول على ضرورة احترام الاتفاقيات 1856-1861-1863 وارسل السلطان المولى حسن في رسالة لنائبه **محمد بركاش** يوصيه محذرا:" **احتط ما أمكنك ولا توافقهم على ما فيه ضررا و شبهة** ." إذ المقصود من هذا هو التطهير من هذا الرجس لإبداله بما هو أقبح وأفضح[1].

لم يصلح مؤتمر مدريد أحوال الحماية بل زادت سوءا، ومع حصول الألمان في 1890 على أمر بالسماح بتصدير القمح لمدة ثلاث سنوات بسعر أقل من ما هو في الأسواق طالب الوزير البريطاني بالحصول على نفس الإمتيازات وكذلك قناصل الدول الأوروبية والفرنسيين عام 1892، كما استطاعوا الحصول على وعود من السلطان بتخفيض التعريفة الجمركية لهم، وتخفيض الصاكة على الصادرات سيؤثر على مداخيل بيت المال ومن ثم لا يستطيع السلطان الإبقاء على التزاماته تجاه الرعية[2].

لم تعد لسلطة المخزن فعالية ليس فقط على الأجانب المحميين، بل حتى بقية السكان الذين اشتّد تذمرهم، وحمّلوا السلطة مسؤولية ما صار إليه الوضع من تدهور، و زادت الاحتجاجات بعد رفض السكان الضرائب الجديدة التي تزايدت لتغطية العجز، وقد أفتى العلماء بمنافاتها للشريعة، وعمت التمردات كثورة 1873 بفاس ثورة الدباغين.

و – الإمتيازات:

[1]– أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص ص 405- 406، رسالة السلطان إلى بركاش 25 فيفري 1886.

[2]– أحمد الناصري: المصدر السابق ،ج9، ص 183.

لقد نصّت جميع الإتفاقيات على مجموعة من الامتيازات التي طالب بها الأوروبيون بشدة وتمثلت فيمايلي:

- **امتيازات التجار الأوروبيون:** حق الملكية، حرية المخالفة- حرية التنقل .

امتيازات الرعايا الأوروبيون والمتعاملين معهم: الحق في الإستقرار والقدوم للمغرب، حرية التنقل، الحصانة أي الحماية، حق بسط الحماية (**وفق بيكلارد**).

القضاء القنصلي: محاكم قنصلية .

-الاصلاحات والتغلغل الأجنبي:

جاءت الاصلاحات من أجل الحد من الأطماع الأجنبية في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن 1859-1873م، والحسن الأول 1873- 1894[1]. ويمكن حصرها في ما يلي:

أ- اصلاحات عسكرية:

حاول السلطان الحسن بن محمد (1894/1873م) انقاذ بلاده من الخطر الفرنسي والاستعماري الذي يهدّدها، فبدأ بتأسيس جيش منظم فاستقدم خبراء عسكريين من أوروبا لإتمام ذلك، وأرسلت الدولة المغربية بعثات طلابية إلى أوروبا لمتابعة التكوين العسكري ،وتعلم فنون عسكرية حديثة ،كما استقدمت أطرا أوروبية لتدريب الجيش المغربي، لكن في الواقع كان غرضها التجسس ونقل المعلومات، وعملت على شراء الأسلحة الحربية الحديثة، وتشييد مصنعين للأسلحة **فاس ومراكش** وإنشاء الأسطول الحربي لحماية السواحل، كما أنفقت مبالغ كبيرة لتزويد الجيش بالمعدات الحربية العصرية خاصة المدافع[2]، وحاول إيجاد توازن بين أطماع لدول الأوربية فشجّع على عقد مؤتمر مدريد 1880م لدراسة المشاكل المتعلقة بالمغرب الإ أن قراراته لم تكن لصالح المغرب[3].

ب – اصلاحات اقتصادية:

---

[1]- خير محمد فارس: **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912- 1930)**، (د ط)، دمشق، 1972، ص08.

[2]- عبد الله العروي: **مجمل تاريخ المغرب**، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2007، ص ص 549-550.

[3] - محمد عبدالله عودة: **تاريخ المغرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص 84.

عمل محمد بن عبد الرحمن على تشجيع زراعة القطن والسكر وتوسيع مناطق زراعتها[1]،في حين تفاقمت الأزمة المالية والدفع بالعملة المغربية نحو مزيد من الهبوط أكثر مما كانت عليه قبل ذلك، فقد أورد الناصري في "الاستقصاء" أن الحالة التي آلت إليها وضعية العملة المغربية: « بسبب ملابسة الفرنجة وغيرهم من أهل الربا للناس، وكثرة مخالطتهم لهم في الأفاق الإسلامية حتى إن الرجل من أهل هذا الجيل الذي يقبض في كل شهر راتبا سلطانيا قدره ثلاثون أوقية في حدود سنة (1844م)،و يصرفها بعشر بساسيط،صار اليوم في أعوام التسعين (1908م) يقبض على ثلاثين أوقية بسيطة واحدة وشيئا من الفلوس، فقد زادت فيها كما ترى نحو تسعة أعشار... وبذلك انعكست عوائد الناس غاية الانعكاس، وانقلبت أطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاهم لا في سككهم، ولا في أسعارهم،ولا في سائر نفقاتهم، بحيث ضاقت وجوه الأسباب على الناس، وصعبت عليهم سبل جلب الرزق والمعاش »[2].

وإلى جانب ما ذكرنا، يضيف الناصري عوامل أخرى ساهمت في تدهور العملة النقدية بالمغرب، فيُرجع ذلك أيضا إلى: « قلة فلوس النحاس بمراكش وأعمالها حتى كانت تنعدم، وذلك بسبب غلاء الريال الإفرنجي بمراكش ورخصه بفاس، فكان صرفه بمراكش يومئذ بثلاث وستين أوقية وصرفه بفاس بثلاث وخمسين أوقية،فصار التجار يجلبون فلوس النحاس من مراكش إلى فاس ويصرفونها بالريال فيربحون في كل الريال مثقال، فقلت الفلوس بمراكش وتقاعد الناس عليها لما فيه من الربح وتعطل معاش الضعفاء بذلك ولحق الناس ضرر كثير، فكان الرجل يطوف بالبسيطة والريال في الأسواق فلا يجد من يصرفه له ولا يتأتى له أن يشتري من ضروريات معاشه ما قيمته أقل من بسيطة».

وهكذا نلاحظ أن قيمة النقود كانت تتأثر بمؤثرات داخلية وأخرى خارجية، فقد كان التعامل النقدي محدودا إلا أن الحضور الأوروبي بالمغرب وسع من نطاق المعاملات النقدية، الأمر الذي فاقم من وضعية المجتمع التقليدي، لأن اقتصاد القبيلة في البوادي والأرياف كان لا يستهدف الربح بقدر ما

[1]– عبد الله مقلاتي: **في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 32.

[2]– أحمد الناصري: **الإستقصاء**، المرجع السابق، ص 185.

كان معاشي ذاتي، فكانت هذه القبائل تؤدي واجب الدولة عليها من جنس إنتاجها الفلاحي العام، وكان المخزن متأقلما مع هذا النمط الجبائي في البداية، لكن ستتغير الأمور بسبب تسرب تداول النقد إلى البوادي نتيجة احتياج هذه الأخيرة إلى المنتجات الأوروبية الدخيلة، كالسكر والشاي... اللذان أصبحا يمثلان في نهاية عهد المولى الحسن ربع إلى ثلث قيمة الواردات، وكانت هذه الضرائب تؤدى بدفع الحبوب والبهائم بعينها لكن تغيرت هذه الحالة إلى حد أن القاعدة صارت هي دفع الضرائب نقدا ولم يعد دفعها عينا إلا نادرا .

وبهذا نلاحظ أن تسديد الضرائب ومع غزو التعامل النقدي للبوادي غيّر من حياة فالفلاح الذي كان يملأ مطاميره بالمحاصيل تحسبا للأيام الصعبة، لكنه أصبح يبيع محصوله لاحتياجه للنقد، عندما يكون المحصول و افرا، ويفرغ مطمورته التي تقتضي الحكمة الحفاظ عليها مليئة، حتى إذا حلت الأزمة الغذائية وجد نفسه في ضيق شديد يضطره إلى شراء الحبوب بأثمان مرتفعة بعد أن باعها بالبخس،فيجد نفسه في حالة إفلاس.

وفي مسألة قلة النقود فإن الاستعمال النقدي والاحتياج إليه كان محدودا عند بداية القرن التاسع عشر خاصة في الأرياف، ويرجع ذلك لبساطة الإنتاج وعدم وجود فائض يقضي القيام بالمبادلة،وكذلك لوجود تقاليد اقتصادية واجتماعية تقتضي بالمقايضة دون اللجوء إلى وسيط نقدي، وكان استعماله يرتكز على المدن الكبرى وفي الموانئ،حيث تمارس الأعمال التجارية وتعزى ضآلة النقود في المغرب أيضا إلى قلة المعادن النقدية (الذهب/ الفضة/ النحاس)، فقد نقصت كمية معدن الذهب خلال القرن 18م،وتسبب في تناقص النقود الذهبية إلى أن اختفت تماما في النصف الثاني من القرن 19م، وكذلك حدث لمعدن الفضة بسبب انخفاض مردودية المناجم المغربية، ولجوء المغرب إلى استيرادها من أوروبا،وتهريب القطع النقدية المغربية الفضية والذهبية إلى أوروبا بواسطة التجار الأوربيين، لتعويض النقص الحاصل عندهم لهذين المعدنين ،لأن وزن المثقال 29 غراما يقابله 25 غراما بالنسبة للريال الفرنسي، مما شجع هذا التصدير غير الشرعي للحصول على فارق أربع غرامات من الفضة في كل مثقال.

ج – اصلاحات إدارية وتعليمية:

كان المغرب مع نهاية القرن الـ 19م يزخر بالزوايا والطرق التي تتركز في المناطق الخالية ابتعادا عن رقابة السلطة المتشددة وتحاشي الاصطدام بالفقهاء وذوي الاعتبار الرسمي للدولة هناك طرق مغربية الأصل وقد نصب بعض المشايخ أنفسهم واسطة بين الناس والحكومة وقد استفادت منهم هذه الأخيرة في حفظ الأمن وجباية الضرائب وحين فرضت السيطرة الأجنبية بعد عام 1912م أصبحوا عونا للمحتل الذي كان يخدم مصالحهم[1].

وقد كان التعليم العربي منتشرا في كل مكان لكن مناهجه كان جامدة رغم إقبال شبان الشعب عليه بحيث كان العلماء غير مثقفين من مراكز التعليم نذكر القطر السوسي، جبال الريف والجبالة ،ناحية تافيلالت وقد كان الطالب يزاول حفظ القرآن وحفظ المتون مع بعض الشروح المختصرة عند نزوله للعلم يجد نفسه مطالب بالعمل ،وكما نزلت أرقام حافظي القرآن لتقليص مدة تدريس القرآن واقتصرت العلوم في المعاهد الكبرى كالقرويين على النحو والصرف والفقه والأصول وترك الحديث والتفسير وأصبح من يحاول تدرسهما متعرضا لقتل الملك اعتقادا منهم إن التفسير إذا درس يقتل الملك .

أما التاريخ والأدب والحساب والعلوم التجريبية ،فكانت الدعاية ضدهم من المتصوفة، ونتيجة لهذا بعث المولى حسن ببعثات إلى دول أوروبا، إلا أنه بعد رجوعهم أهملوا بسبب جمود علماء الدين وموت سلطانهم فبقوا في المغرب عاطلين[2].وقد ظل التعليم الإسلامي سائدا حتى بداية القرن الـ 20م تمثل في الكتاتيب والمدارس القرآنية،كما قام جامع القرويين بدور مهم في التعليم الديني والحفاظ على اللغة العربية وعلومها، وبذلك فقد وجدت ما بين سنتي 1902- 1903م في مدينة فاس خمسة عشر مدرسة للبنات تشرف عليها بعض النساء المتعلمات وهناك أيضا مدارس مهتمة بتعليم الخياطة والتطريز،أما في عهد المولى عبد العزيز:كانت أول مشكلة في فترة حكم المولى عبد العزيز هي حداثة

[1]– المالكي محمد : : أعمال الندوة الدولية 13، تونس 2010، ص18

[2] – المالكي :مرجع سابق: ص 19 .

سنه حيث نصب على العرش وعمره لا يتعدى 13 سنة، وهذا ما أتاح للوزير أحمد بن موسى المعروف بـ"باحماد" بالسيطرة على شؤون الملكة على شؤون المملكة. ولهذا يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين مرحلة حكم "باحماد"،ومرحلة حكم السلطان عبد العزيز.

خلال مرحلة حكم الوزير "باحماد" قامت مجموعة من الإضرابات في البلاد تمكن من القضاء عليها بوسائل مختلفة:سياسية وعسكرية وتبقى أهم ثورة الرحمانة التي تزعمها **"مبارك ولد الطاهر بن سليمان"**[2] ،بالإضافة إلى الإضرابات الداخلية اصطدم الوزير باحماد مع الأجانب وخاصة فرنسا التي احتلت قصور توات الصحراوية، وقد حاول هذا الوزير حل هذه القضية دبلوماسيا، حيث رفع هذه المسألة إلى العديد من الدول الأوروبية وأرسل وفدا إلى فرنسا للتشاور حول هذه القضية وأكدت فرنسا أنها لم تنزل بهذه القصور إلا بدافع ربط الجزائر مع السودان بالسكة الحديدية[3].

وفي سنة (1318هـ/1900م) توفي الوزير باحماد وقد كان وقتئذ اشتد عود المولى عبد العزيز الذي صار في سن الواحد والعشرين سنة[4]، وكان أن أول عمل قام به بعد استلامه زمام الأمور هو مصادرة الأموال الوزير باحماد، كما عزل أغلب مساعديه فنتج عن ذلك إفلات الأمن، حيث عمّت الفوضى من جديد وتزايدت الأطماع الأجنبية في التراب المغربي[5].

وتبقى أهم ثورة عرفها المغرب خلال هذه الفترة هي ثورة الجيلالي بن إدريس **المدعو بوحمارة،** إذ تميّزت هذه الأخيرة بطابعها المنظم، وقد بدأ بوحمارة نشاطه الدعائي بالقبائل المغربية وتمكّن من كسب أنصار الكثيرين مما ساعده في نشاطه، تظاهره بالتدين والصلاح كما كانت حادثة سن العاهل في صلاحه، واستغل أيضا إعدام مواطن مغربي على غثر اغتياله الأمريكي، وبعد جمع الجيلالي الزرهوني لأنصار داخل المغرب بدأ يبحث عن أنصار خارجه وبعدما تمكن بوحمارة من كسب التأييد

---

[2]– الذي كان يخطط للسيطرة على مراكش، حيث دارت حول المدينة معارك طاحنة "الرحامنة" انتهت بانتصار الجيش وحدث ذلك خلال سنة (1313هـ/1896م للمزيد ينظر: ابراهيم حركات: المرجع السابق، ص 289 .

[3] – ابن عبود، تاريخ، مرجع سابق، ج2، ص 101 .

[4] – محمد الباقر الكتاني، تر: الشيخ محمد الكتاني، **الشهيد**، مطبعة الفجر، الرباط 1380هـ /1960م، ص 179.

[5] – ابراهيم حركات: المرجع السابق، ص 292 .

الداخلي والخارجي بدأ حملته ضد المولى عبد العزيز تحت شعار محاربة التغلغل الأجنبي في البلاط وبدأ حملته هذه عند دخوله إلى وجدة سنة (1320هـ/1902م)[1].

وقد استغل بوحمارة وجود الأمير محمدبن الحسن الأخ الأكبر للمولى عبد العزيز قيد الإقامة الجبرية بفاس، فادعى بأنه هذا الأمير وأن له الأحقية في الملك[2]، فتقوت شوكة بوحمارة بعدما إلتف حوالي 15 ألف من الفرسان النظاميين من القبائل الواقعة بين تازا وفاس، وكذلك بعض مثقفي فاس هذا فضلا عن تلقيه الدعم من قبل فرنسا التي كانت تهدف إلى إحداث الفوضى الداخلية ودفع الحكام إلى الإقتراض للتمكن من إخماد الفتن[3] .

كانت أولى المناوشات بين قوات بوحمارة والقوات المخزنية في رمضان (1320هـ/ ديسمبر 1902م)، وكان أول إنتصار لبوحمارة على الأمير الكبير بن الحسن قائد الجيش المغربي مابين منطقتي قبيلتي الحياينة غياتة في 21 رمضان 1320هـ /20 ديسمبر 1902م،وكان لهذه الهزيمة وقع كبير على الدول الأوروبية ولإبطال إدعاءات بوحمارة وبعد الإنتصار الذي حققه بوحمارة استفاد من مساندة فرنسا له حيث تمكن من السيطرة على وجدة سنة (321هـ/ 1903م)، وكذلك تازا وقد انحصر نشاط بوحمارة فيما بين هاته المدة التي وقع عليها صراع كبير بين قواته والقوات المخزنية وكان بوحمارة ينادي بالجهاد ضد هؤلاء الذين باعو الوطن للإنجليز مع تحفظه في ذكر الفرنسيين والإسبان، وقد استمرت هذه الثورة إلى عهد حكم المولى عبد الحفيظ[4] وإلى جانب هذه الثورة التي كان هدفها هو إحداث الفتنة والإضرابات في المغرب قامت ثورة أخرى والتي جاءت للدفاع عن الوطن وصد الإعتداءات الأجنبية[5].

---

[1]- عبد الوهاب بن منصور: **أعلام المغرب العربي**، المطبعة الملكية، الرباط، 1399هـ/1977م، ج1، ص 303.

[2]- إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص 293.

[3]- الباقر الكتاني: المصدر السابق، ص 182.

[4]- إبراهيم حركات: المرجع السابق، ج3، ص 293.

[5] - ابن عبود: المرجع السابق، ج2، ص 107.

في عهد السلطان عبد الحفيظ[1] أصدر قانون التعليم الإلزامي وتصليح المدارس، إلا أن الأحداث السياسية حالت دون تطبيقه، إعتنى الريفيون في منطقة شمال المغرب بالعلم لقيام مصلحي الزوايا وأصحاب الطرق الصوفية وعلماء جامعة القرويين في إرساء أسس التعليم الديني.

مارست الدول الأوروبية ضغوطا كبيرةعلى المغرب من أجل الاصلاحات ، ونتيجة للاصلاحات التي كان هدفها الأول خدمة الدول الاستعمارية تمهيدا للاستعمار .

3- مظاهر التغلغل المالي:

أدّى فشل كل من الترتيبات والاصلاحات العملة المغربية إلى العجز المتفاقم للميزان التجاري 52 مليون فرنك فقط في سنوات 1901-1902م،أدّى إلى إنذار بالإفلاس للدولة، أضيفت إليها المصاريف الناتجة عن إعادة تشغيل إنتاج البنادق والخراطيش في ماكينة السلاح بمدينة فاس، واستيراد كميات هامة من لأملاك الأوروبية فضلا عن الاقتناء بوفرة و إسراف لبعض المخترعات الأوروبية التي ينقلها وكلاء تجاريون إلى المغرب كل ذلك أدى إلى استنفاذ موارد الخزينة.

وللخروج من هذا المأزق اضطر المولى عبد العزيز إلى الالتجاء إلى سياسة الإقتراض من الخارج بنسب فائدة عمالية توسط له مصرفيون أوروبيون لكن أمام اتساع حاجياته ومصاريفه الناتجة عن تنظيم حركات ضد قبائل ثائرة، وجد نفسه بسرعة محيرا على إلحاح أكثر في طلب مزدوجي القروض،و هكذا سلمت له مجموعة من البنوك يتقدمها **"بنك باريس و الأراضي المنخفضة"** أول

[1] السلطان عبد الحفيظ: من مواليد 1880 الفقيه العلامة الأديب السلطان عبد الحفيظ الثائر صاحب التأليف الكثير ولد بفاس ونشأ في قبيلة بني عامر في الجنوب الغربي من مراكش استخلف أخوه أبو فارس عبد العزيز على مراكش فثار عليه إنقسم المغرب عام 1325هـ وانتهى به الأمر إلى إمضاء معاهدة الحماية مع فرنسا ثم لبث أن تنازل عن الملك لأخيه أبي الجمال يوسف عام 1330هـ وانتقل إلى مرسيليا ثم إلى فرنسا ثم رجع إلى مدينة طنجة ولما نشبت الحرب العالمية الأولى انتقل إلى اسبانيا استقر بها إلى سنة 1925م ثم انتقل إلى فرنسا وقضى بها بقية أيام حياته بعد أن ابعد عن كل عمل سياسي رحل إلى الحجاز بعد تنازله عن الملك فحجّ وزار البقاع المقدسة له مؤلفات كثيرة وأنظمة عديدة للمزيد ينظر: إدريس بن الماحي القيطوني:**معجم المطبوعات المغربية** ،1988م،ص 220 .

قرض للمخزن في سنة 1902 دون ضمانات بلغت قيمته 7.5 مليون فرنك خاصة وأن هذه المجموعة كان هو أجل سداد الديون.

ونظرا لعجز المخزن عن تسديد أصل الدين وفوائده،اضطر في سنة 1903م إلى حصول على قروض أخرى تقدمت في بنوك إنجليزية وإسبانية، أما القرض الثالث فتم في سنة 1904م، وبلغ 62.5 مليون فرنك قدّمه "**كونسورسيوم**[1] **الأبناك الفرنسية**"وشكل مثالا لمدى خطورة سياسة الإقتراض، مثلما ساهم هذا القرض والشروط التي قدمها في فرض فعلي لحماية المالية على البلاد[2].

لقد استغلت الدول الأوروبية قضية القروض استغلالا جيدا، خاصة بعد تأثر الخزينة المغربية، ونظرا لقلة تمرس للسلطان عبد العزيز الذي وقع في فخ التبذير،وعمليات الاصلاح ،وإدخال الحداثة، وإلغائه للضرائب التقليدية كالعشور والزكاة منذ 1901م. وبعد حصوله على ترخيص بأن تدفع ضرائب جديدة عام 1903م امتنعت القبائل عن تأديتها، فقامت انتفاضات عدة أشهرها "**بوحمارة**" في المغرب الشرقي 1902م، وثورة"**الريسيوني**"في سنة 1903م[3]، وبذلك فقد لجأ السلطان إلى الإقتراض سنة 1903م بعد نفاذ الخزينة، ورغم حرص المخزن أن لا يكون مصدر القرض وحيدا إلا أنه قام باقتراض 22.5 مليون من فرنسا وإنجلترا وإسبانيا بمساهمة بنوك فرنسية رغم أن تسعة ملايين منه ذهبت لتسدد فوائد البنوك الوسيطة.

وبالسياسة الدبلوماسية الفرنسية استطاعت فرنسا الإنفراد بالقروض المغربية بعد تسديد الديون الإنجليزية والإسبانية وهو ما تم الإتفاق عليه **الكونسورسيوم**Consortium ، وبذلك تبددت آمال المغرب بالعقد الفرنسي الذي وضع مراقبين في الموانئ وفرض في يناير 1905م؛ ليفرض عليه برنامج اصلاحات جديدة.

---

[1]- كونسورسيوم : تشاركية تجمع لشركات كبرى من أجل الانجاز الجماعي لمشروع مهم لكل واحدة منهم ،ويمكن أن يكون التجمع دائما أو مؤقتا ..للمزيد ينظر ألبير عياش :مرجع سابق ص 75.

[2]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 224.

[3]- البير عياش: **حصيلة الاستعمار**، المرجع السابق، ص 50.

لقد نجحت مناورات **ديلكاسيهDelcassé** الدبلوماسية والمالية في إبعاد إنجلترا وإسبانيا، وبزيادة حاجة المخزن إلى أموال جديدة لكنه فشل في الحصول على قروض جديدة من الإنجليز أو حتى قرض إنجليزي فرنسي وبذلك اضطر إلى الحصول على قرض فرنسي، كما أن التغير الوزاري في المغرب كان لصالح فرنسا، حيث أبعد **المهدي المنيهي** عدو الفرنسيين وحل محله حليف لهم في وزارة الحرب هو **محمد الجباص**، وحصلت البنوك الفرنسية على حق احتكار القروض، وبذلك حرم المخزن من كل الموارد المالية بهدف تسديد القروض وصار السلطان مكبلا بقيود مالية خطيرة[1].

4- المعاهدات الدولية و انفراد فرنسا باستعمار المغرب:

اشتد التنافس الاستعماري على المغرب إذ تدهورت الأوضاع بشكل كبير وتزايد نفوذ الأجانب أمام عجز المخزن و فضلا عن ذلك رضوخ المطامع الفرنسية والاسبانية في المغرب وذلك بعقد اتفاقيات سرية لاقتسام المغرب[2]، قد برزت جدية فرنسا في الاستحواذ عليه بعد سنة 1900م عند تدفق كبير من الرساميل الفرنسية ولمنح امتيازات للشركات الفرنسية الأمر الذي جعل منها ورقة ضغط استغلتها فرنسا كي تطرح مسألة أمن رعاياها، وحتى تبرر وجودها العسكري كانت فرنسا ترى أن غزو المغرب صار وشيكا بالنظر للظروف الدولية المشحونة فاستعملت جميع الأساليب لإبعاد نظر منافسيها بعقد مفاوضات سرية للمقايضة وأهمها:

أ- اتفاقيات فرنسا إيطاليا 30 يونيو 1902م:

من أجل تبادل المصالح والإعتراف بالنفوذ الإيطالي في ليبيا مقابل الصمت الإيطالي اتفقتا على أن تنسحب بموجبها إيطاليا مقابل الإعتراف بنفوذها في ليبيا، ومن أجل تحقيق أطماعها الاستعمارية عقدت فرنسا مجموعة من الإتفاقيات الودية لإزالة العقبات من طريقها إذ عقدت إتفاقا وديا آخر مع:

---

[1] - محمد الشناوي وجلال يحي: **وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر**، دار المعارف، 1969، ص167.

[2] - إبراهيم حركات: المرجع السابق، ص ص 303- 304

ب – الاتفاق الفرنسي الإنجليزي 8 أفريل 1904م:

اتفقت فرنسا مع بريطانيا على أن تعترف فرنسا بالحماية البريطانية على مصر مقابل ترك جميع الصلاحيات لفرنسا في المغرب[1] .

وفي هذه الإتفاقية أعلنت بريطانيا أنها لن تعمل على تغيير مركز مصير سياسي بينهما وأعلنت فرنسا من جانبها أنها لن تعرقل عمل بريطانيا في مصر، بالمقابل أن تعترف الحكومة البريطانية أن لفرنسا مصالح في المغرب وأنها لن تعرقل عملها في هاته البلاد وفي نفس الوقت تحافظ فرنسا على ما تتمتع به بريطانيا في المغرب في الحقوق تبعا للماداتان السابقة /المادة الثانية/ في مقابل ذلك تعهدت إنجلترا بدورها باحترام الحقوق التي تتمتع بها فعلا فرنسا في مصر المادة الثالثة، أما المادة الرابعة تتعلق بحرية التجارة في كل من القطرين وأن تعامل كل واحد منها لأخرى على القدم المساواة فيما يخص بالضرائب المفروضة التجارة وأجور النقل وهده المادة كما نرى فيها اعتراف من بريطانيا بسلطة فرنسا في المسائل المتعلقة بالتجارة والضرائب والنقل وغيرها في مصر المغرب، بينما تتعلق المادة السادسة باحترام إنجلترا في حرية الملاحة في قناة السويس عملا باتفاقية قسطنطنية 29 أكتوبر 1888م، وفي المادة السابعة تتعهد فرنسا بعدم إقامة تحصينات على ساحل المغرب الشمالي لمواجهة جبل طارق ، وفي هذا أيضا إقرار من بريطانيا بأن فرنسا صاحبة الأمر في المغرب، أما المادة التاسعة والأخيرة فتتعهد فيها كل من الحكومتين المساندة الأخرى حتى يتم تنفيذ هذه الاتفاقية فيما يختص بمصر والمغرب[2]، وهكذا انتهت بموجبه النزاعات الاستعمارية الفرنسية الإنجليزية وحصلت بموجبه فرنسا على حرية العمل في المغرب دون معارضة بريطانيا، كما تساند بريطانيا التدخل في المغرب مقابل السماح لها ببسط نفوذها في مصر ومقابل تخلي فرنسا عن مصر للإنجليز[3].

[1]– ابن عبود: المرجع السابق، ج2، ص 105.

[2]– شوقي الجمل: المرجع السابق، ص ص 317-318 .

[3]– جرمان عياش: المرجع السابق، ص78.

ج- الإتفاق الفرنسي لإسبانيا أكتوبر 1904م:

كانت فرنسا بعد اتفاقها مع إنجلترا تسعى لعقد اتفاقها مع إسبانيا على ضوء الاتفاق الإنجليزي الفرنسي لتحديد وضع إسبانيا في المغرب؛ بصفة أدق باتفاق الدولتين. وكانت قد جرت مفاوضات سابقة بين فرنسا وإسبانيا في 1902م، بهذا الهدف لكن لم تنته هذه المحادثات بين المفاوضات لدولتين تدرك أن أي اتفاق بينهما لا يحظى برضا إنجلترا عديم لجدوى، ولذا كان الجو مهيأ أكثر بعد الاتفاق الإنجليزي الفرنسي في أبريل 1904م الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا من أجل اقتسام النفوذ في المغرب[1].

د- الإتفاق الفرنسي الاسباني 1 سبتمبر 1905:

قدّمت الحكومة الفرنسية عروضا متكررة من أجل الوصول إلى حل مرضي بشأن المسألة المغربية؛ بهدف ضمان وحماية مصالحها، ورغبة منها لأن يصبح المغرب تعويضا لها عن ليبيا التي تنازلت عنها لإيطاليا وقناعة منها بأن اقتسام النفوذ في الأراضي المغربية ضرورة لا مناص منها ولتقوية مركزها[2]، وقد أعدت فرنسا مذكرة للمحافظة على وضع المغرب نصت على حرية التجارة للقوى الأجنبية وتعويض ألمانيا بجهة من إفريقيا مقابل التنازل عن المغرب، ثم شرعت في مباحثات ثنائية مع إسبانيا وصاغتا مشروع اتفاق يحتوي تقسيم مناطق النفوذ في المغرب منذ الفاتح من شهر سبتمبر 1905م، وبرنامجا للتحرك الدبلوماسي المشترك[3] كان ذلك يوم 22 نوفمبر 1902م مستهدفا التحكم الفرنسي الإسباني في المغرب، و قد كان المؤتمر سريا لم يعلن عنه إلا في نوفمبر 1911م[4].

---

[1]- ابن عبود: المرجع السابق، ج2، ص 105.

[2]- محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 09.

[3]- عبد الجليل ظريف: **المنافسة الفرنسية الإسبانية بشأن المغرب**، ص 31.

[4]- Couillieaux: **Le Programme de la France au Maroc**,Forgetten Books. london2018, P14.

5- التنافس الفرنسي الألماني:

إشتد التنافس الألماني الفرنسي وقد طلبت الحكومة من **روفي** رئيس مجلس الوزراء الفرنسي بدفع **ديلكاسيه** وزير الخارجية إلى الاستقالة من منصبه وهوما تم، وساندت ألمانيا مشروع مؤتمر دولي دعا إليه **السلطان عبد العزيز**[1].

أ- زيارة غليوم الثاني 1905م:

كانت ألمانيا عندئذ قوة اقتصادية عظمى، وبدأت تشعر بحاجة إلى التوسع الاقتصادي ،وقد تبلورت أطماعها في المغرب، حيث أنها سعت إلى نفوذها في جميع المواقع الممكن استعمالها، وفي سنة 1896 طلب **غليوم الثاني** من ممثليه الديلوماسيين أن يفتتحوا أعينهم لأنه سوف يكون لدينا نحن كذلك كلمة نقولها في الموضوع " فقد كان عازما على ألا يترك القضية المغربية تجد حلا لها بدونه"[2].

إشتد الصراع فقام **غليوم** بزيارة **طنجة** يوم 31 ماي 1905م[3]، وذلك بعد التحرشات الفرنسية على الحدود الشرقية للمغرب،حيث تم إرسال سفارة إلى الإمبراطور الألماني برئاسة **المهدي المنبهي** وصاحبه **الحاج عمر التازي** وقد توجّت العلاقات المتقاربة بين المغرب وألمانيا بزيارة **غليوم الثاني** إلى المغرب **طنجة** للتعبير عن انشغالهم بالقضية المغربية، وتحسيس القوى الاستعمارية بذلك، خاصة بريطانيا وفرنسا[4].

تزايد التنافس بين القوى الكبرى للتدخل في شؤون المغرب الأقصى؛ بقصد الهيمنة عليه ،فقامت فرنسا بحكم جوار المغرب للجزائر بالتدخل المباشر في شؤونه محذرة في الوقت نفسه القوى الأوروبية الأخرى بالابتعاد عن هذه البلاد، وقد انتصرت فرنسا في هذا النزاع على ألمانيا ولكن انتصارها بقي محدودا بتوكيل الجزيرة الخضراء الذي دوّل المسألة المغربية وألزم الحكومة الفرنسية بعدم

---

[1]- عبد الحق الذهبي: **العلاقات المغربية الألمانية** مابين 1912-1956، مجلة الفكر السياسي، ص 247.

[2]- البير عياش: المرجع السابق، ص 54 .

[3]- البير عياش: أوضاع المغرب، ص 66.

[4]- عبد الحق الذهبي: المرجع السابق، ص 247.

تجاوزه، وإلا فتحت المجال للتدخل الألماني بالمغرب الأقصى[1]، رغم أن فرنسا قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء قد عقدت مجموعة الاتفاقيات مع إسبانيا من جهة، ومن جهة أخرى مع ألمانيا على حساب المغرب[2].

– مؤتمر الجزيرة الخضراء 08 أفريل 1906م:

التقى السلطان المولى عبد العزيز بن الحسين، وأكّد له التزام ألمانيا باستقلال المغرب، واعترض عن رغبة فرنسا بالانفراد بالمغرب ودعا إلى تدويل القضية المغربية الشيء الذي أدرج الخلاف بين القوى الأوروبية، وهذه الأزمة تعرف باسم أزمة المغرب الأولى، ولتهدئة الخلاف بين الدول المتنافسة[3].

انتهزت الحكومة المراكشية فرصة مساعدة ألمانيا لها فدعت إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون مراكش، وعقد هذا المؤتمر في مدينة الجزيرة الخضراء الإسبانية (ألجزيراس) في الفترة من 14 يناير حتى 07 أبريل 1904م[4]، وكانت نتيجته عكس ما سعت إليه حكومة المغرب التي دعت إليه.

انعقد المؤتمر في الجزيرة الخضراء بدل طنجة، وشاركت فيه بالإضافة إلى المغرب 12 دولةيمثلها ملوك أو نواب وهم: نواب عن قيصر ألمانيا وقيصر النمسا وملك بلجيكا نواب عن رئيس و.م.أ، والجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة وملك إيطاليا وسلطان المغرب وملك هولندا وملك البرتغال وقيصر المماليك الروسية و ملك السويد[5]، كما أن إسبانيا قد شاركت في هذا المؤتمر[6].

كان الوفد المغربي ممثلا بالحاج محمد الطريس والحاج محمد المقري، وقد جاءت قرارات المؤتمر مدعمة للنفوذ الفرنسي والإسباني في المغرب، تقرر أن يتولى الفرنسيون الإشراف على قوات البوليس المراكشي في المدن الواقعة على سواحل الاطلنطي، ويشرف الإسبان على بوليس المدن الواقعة على البحر

---

[1]– علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 54.

[2]– حسين مؤنس: **تاريخ المغرب وحضارته**، العصر الحديث، ط1، النشروالتوزيع، بيروت، 1412هـ/1992م،ج3، ص 398.

[3]– عبد الاله بلقزيز، العربي مفضال: **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947– 1986م**، مركز دراسات الوحدة العربية ،1992، ص 266.

[4] – وثيقة المؤتمر، ملحق رقم 03.

[5] – عبد الهادي التازي: **التاريخ الديبلوماسي من أقدم العصور إلى اليوم**، ص 164.

[6]– حسن سيد سليمان: **دراسات إفريقية**، مركز البحوث والترجمة،ع13، يونيو 1995م، ص 53.

المتوسط واتخذت فرنسا من إشرافها على البوليس المراكش في الموانئ الهامة الواقعة على المحيط الأطلنطي فرصة لتقوية نفوذها في الموانئ[1]، ولقد تبين بوضوح أن فرنسا قررت فرض سيطرتها على المغرب وصارت تحيك له الدسائس وتعمل على الزيادة في ضعفه وإثارة المشاكل ضده[2].

صادقت كل وفود الدول المشاركة على بنود هذا المؤتمر لكن الشعب المغربي لم يرض بقراراتها وذلك لإعطائها فرنسا مركزا ممتازا في البلاد في حين أن المغاربة يرفضون التدخلات الأجنبية، وبما أن المولى عبد العزيز قد تورط وأمضى على المعاهدة،فجاء رد الفعل من المغاربة الذي تمثل في الثورة باعتباره الحل الأمثل للتخلص منها[3]. لقد ثار المغرب لهذه الأحداث التي نشأت عن مؤتمر الجزيرة الخضراء والتي قال عنها صحافي انجليزي :"إن مؤتمر الجزيرة حكم على المغرب المستقل بالإعلام، وتدب فرنسا و إسبانيا إلى تنفيذ الحكم"، لقد كان المغرب يعمل على أن يساند المؤتمرون في أغلبيتهم مطامحه في الاصلاح ولكن ظنه خاب، حيث كانت القرارات التي اتخذت لا تلبي المطامح التي كان يتطلع إليها باستثناء قرارين هامين هما إقراره واعترافه باستقلال المغرب ووحدة ترابه[3].

إن القرارات التي اتخذها مؤتمر الجزيرة الخضراء لم ترض ممثلي المغرب، ولم يوقع عليها المولى عبد العزيز إلا تحت الضغط، لأن تلك القرارات في الواقع تنظيما للحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب تحت رقابة دولية يعتبر مؤتمر الجزيرة الخضراء بمثابة ملغي برلين، فقد قضى على امتيازات فرنسا وعلى المعاهدات السرية غيرها من الدول واعترف بحرية المغرب والاستقلال[4].

كما كُللت مساعي ألمانيا بالنجاح وتمت الموافقة على عقد مؤتمر، وكان فيه قصد ألمانيا وهدفها التعرف على مدى صلابة أو هشاشة الوفاق الودي .وقد حدد تاريخ انعقاد المؤتمر ما بين01

---

[1]– شوقي عطاالله الجمل، عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق 20، ص 279 .

[2]- – أبو بكر القادري: **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930– 1940**، ط1، مطبعة النجاح الجديدة الرباط، 1992،ج1، ص 26 .

[3]- علال الفاسي: **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، ط6 ، المغرب 2003، ص 107.

[4]- علال الفاسي: المرجع السابق، ص107

و07 أفريل من عام 1906م وحضره العديد من ممثلي الدول الأوروبية التي كان لها شرف حضور مؤتمر برلين 1884– 1885م طالب به افتتح مؤتمر الجزيرة الخضراء يوم 07 يناير 1906م. وبعد المعارضة الألمانية للاتفاقية الفرنسية، وبدعوة من السلطان الذي صار يعاني من التدخل في مملكته[1].

وقد أفرج هذا المؤتمر عن وثيقة من 123 مادة مقسّمة إلى سبعة أبواب، أكّدت أشغال المؤتمر على وقوف كل من إنجلترا وإسبانيا وإيطاليا وروسيا إلى جانب فرنسا، التي طالبت فيه ببسط يدها على المغرب الأقصى، ولم يقف إلى جانب ألمانيا إلا حليفتها الامبراطورية النمساوية وأقرّت نتائج المؤتمر الاعتراف بسيادة السلطان المغربي[2]، واستقلال بلاده ووحدة أراضيه ومساعدته على تنفيذ البرامج الاصلاحية وتطبيق المساواة التجارية لجميع الدول المشاركة في المؤتمر في الأراضي المغربية، كما أقرّ من ناحية أخرى إنشاء قوة مزدوجة من الشرطة متكونة من فرنسيين وإسبان تسهر على حماية الأمن في الموانئ المغربي، كذلك إنشاء مصرف بنك دولي رأسمالي أوروبي يكون تحت إشراف رباعي فرنسي الماني إنجليزي إسباني على أن تكلف فرنسا بالقضايا الجمركية لوحدها وتدبير شؤونها في المنطقة المحاذية للجزائر، أما منطقة الريف فقد كلفت بها إسبانيا وحدها كذلك.

وهكذا خيّب المؤتمر أمل المغاربة في الموقف الألماني،و موقف الدول الأخرى بصفة عامة، فقد إهتم دبلوماسيو أوروبا بحل الخلاف الألماني الفرنسي، ولم يبحثوا في الوسائل الكفيلة بمساعدة المغرب بل أكثر من ذلك دفعوا المغاربة إلى التعاون مع الدولتين الطامعتين في احتلال بلادهم، وهما فرنسا وإسبانيا[3].

وعليه ، يبدو أن المغرب بعد هذا المؤتمر لم يُعد يمثل بالنسبة لألمانيا إلا عملة تبادل، ذلك أن السياسة المغربية الألمانية، سارت في اتجاه يخدم المصالح الألمانية فقط دون اهتمام كبير بأمل المغاربة، وأصبحت ألمانيا تسعى للحصول على امتيازات اقتصادية من المخزن ولتظهر بمظهر المدافع عن

---

[1] - Couillieaux: **Le Programme de la France au Maroc**,Forgetten Books. london2018,p16.

[2]– علال الفاسي: **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص 11.

[3]– علال الخديمي: مرجع سابق، ص 45 .

مقررات الجزيرة حتى إذا أبدى الفرنسيون استعداد دفع تعويضات كافية في المجالين الاقتصادي والاستعماري عند ذلك تتخلى ألمانيا عن المغرب للاحتلال الفرنسي.

أطلق مؤتمر الجزيرة الخضراء يد العديد من الدول في المغرب ومنها ألمانيا، فمنذ سنة 1907م بذلت محاولات للوصول إلى تفاهم ألماني فرنسي، لكن هذه المحاولات فشلت نظرا لمطالبة فرنسا بتخلي ألمانيا سياسيا عن المغرب والتزام الحياد التام في كل خلاف يقع بينهما واذا رغبت فرنسا في انتحار سياسي ألماني في المغرب فعليها دفع الثمن غاليا[1].

يبدو أن الظّروف الدولية حتّمت على ألمانيا أن تكون هي المبادرة لعقد اتفاق بين البلدين، وفي الواقع لا يجب عل ما كان يجري في المغرب من تنافس دولي عن صراع الأحلاف بأوروبـــا والذي كانت بؤرته شبه جزيرة البلقان ففـي 15 أكتوبر 1908م، عملت النمسا وهنغاريا على تغيير الوضع بالبلقان بضمها لولايتي البوسنة والهرسك بهدف قطع الطريق أمام الحركة السلافية بدولة صربيا، وقد نتج عن هذا القرار النمساوي استقلال دولة بلغاريا وقد رأت الدبلوماسية الألمانية أن عرض اتفاق حول المغرب على فرنسا سيعد اهتمام هذه الأخيرة عن البلقان ويستغلها بالمغرب.

أما فرنسا فكانت تبحث عن اتفاق مع ألمانيا حتى تتحقق من عدم معارضتها وتعمل على تثبيت الاحتلال الفرنسي الذي يواجه بشدة من طرف" مولاي عبد الحفيظ "،لأنه كان مدعم من ألمانيا فيه الإرادة والصمود[2] .

وفي 26 جانفي 1909م، تكلم كاتب دولة ألمانيا مع السفير الفرنسي عن رغبة السلطان في إرسال مدربين ألمان للمغرب واقترح عليه اتفاقين بين البلدين وكان تصريح واتفاق في 09 فيفري حول المغرب، وألحقت به رسالة تفسيرية حول تخلي ألمانيا عن المغرب مقابل ضمان مصالحها الاقتصادية قوبل اتفاق الاتفاق بترحاب كبير في البلدين واعتبر نجاحا لهما في إزالة موضوع الاحتكاك الدائم كان يسبب لهما مضايقات مزعجة، وكانت أهمية الاتفاق لفرنسا تكمن في أنه أبعد كل

[1] – علال الفاسي: الحركات الإستقلالية، المرجع السابق، ص 112 .

[2] - ألبير عياش :مرجع سابق ،ص80.

مضايقة سياسية من جانب ألمانيا ،وجاء هذا الاتفاق بإقامة شراكة فرنسية ألمانية لاستغلال الثروات المعدنية المغربية، والتي تجسّدت في شراكات الإخوان مانسمان مع شركة شنايدر في الاتحاد المنجمي.

أما المرحلة الثانية في الاتفاق الألماني الفرنسي كانت في سنة 1911م بفاس بعد أزمة أغادير والتي جاءت بعد التدخل الألماني في ميناء أغادير، حيث أن ألمانيا لم تقبل التدخل الفرنسي في فاس[1] وما كان من فرنسا، إلا أن تبعث هي أيضا سفنها إلى الصويرة، لكن وزير الحربية الفرنسية والوزير الأول الجديد J.Cailaux لم يوافقا على هذا الرأي الذي أصدره وزير الخارجية الفرنسي، وذلك لأنه يتسبب في نشوب الحرب بين الدولتين وحاولت فرنسا أن تساند دبلوماسيتها بالدولتين بريطانيا وروسيا، لكن بريطانيا إقترحت مفاوضات رباعية بين ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإسبانيا، ونصحت بسحب كل قواتها من المغرب وإسبانيا من القصر الكبير وفرنسا من الداخل وألمانيا من أغادير، ورفضت فكرة فرنسا بالقيام بمناورة بحرية مشتركة.

أما روسيا فنصحت الدولتين بالتفاهم ودعت النمسا وإيطاليا إلى إنهاء الخلافة والدخول في المفاوضات، وقد مرّت المفاوضات بمرحلتين من يوليو-اغسطس 1911م .كان يظهر فيها تعصب كل من الدولتين ففرنسا أرادت إعطاء ألمانيا إمتيازات اقتصادية، أما ألمانيا فركّزت على تعويض المغرب بالكونغو،وامتدت المرحلة الثانية من سبتمبر إلى نوفمبر، وهذه المرة جاءت كلا الدولتين ولديها نيّة للصلح والتفاهم، وذلك لعدّة عوامل ضاغطة، منها ضغط الرأي العام على كلا البلدين والتلميح إلى عقد مؤتمر دولي وكذا الأزمة الليبية، إضافة إلى ذلك حدوث أزمة مالية بألمانيا نتيجة لسحب رؤوس الأموال الفرنسية، وفي أكتوبر حدث اتفاق بين الدولتين حول المغرب وقد تشبثت ألمانيا بامتيازات حماية القنصلية ومبدأ السمسرة العمومية للمشاريع الاقتصادية بالمغرب. وفي 04 نوفمبر 1911م تم الاتفاق بما يخص الكونغو حيث أن فرنسا سلمت في جزء منها إلى ألمانيا[2].

---

[1]- جمال قنان: **المسائل الإفريقية في السياسة الأوروبية قبيل الحرب الكبرى**، مجلة الدراسات التاريخية، ع 2، جامعة الجزائر، 1986، ص 83 .

[2]- جمال قنان: المرجع السابق، ص 79.

رغم مساعي فرنسا لعدم الوقوع بالأزمات؛ كالأزمة المغربية الأُولى سنة 1905م بسبب الاتفاقيات التي عقدتها فرنسا مع كل من إيطاليا وإنجلترا وإسبانيا في احتواء المغرب، كما أن المملكة المتحدة اعتبرت معاهدة المغرب نقضا للاتفاق الودي المنعقد بين فرنسا وبريطانيا في 1904م، لذلك حاولت فرنسا على مدى العامين التاليين التملص من معاهدة المغرب الأمر الذي أفضى إلى أزمة أغادير[1]؛الأمر الذي أثار غضب المانيا التي كانت لها أيضا أطماع استعمارية في المغرب، نتيجة لذلك زار الإمبراطور الألماني مدينة طنجة ونادى بضرورة احترام سيادة المغرب وعقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المغربية، كما قامت بالتهديد بعد اعتقال رعاياها بالدار البيضاء من طرف القوات الفرنسية ورفعت القضية إلى المحكمة الأوروبية، إلاَّ أنَّها حكمت بطرد القنصلين من المغرب، وكان رد فعل ألمانيا إزاء الاحتلال الفرنسي لمدينة فاس إرسال سفينة حربية إلى أغادير استعدادا لغزو المغرب إلاَّ أن فرنسا اضطرت إلى التنازل عن الكونغو بمقتضى الإتفاق المبرم سنة 1911م ،ليتفاقم الأمر أكثر إلى التدخل العسكري بالمنطقة وتتجرد من كل عون أجنبي الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع أكثر فأكثر[2].

خلاصة الفصل:

ومما تقدم يمكن القول،

- بأنّ المغرب قد مرّ بمرحلة من الضعف الداخلي الشديد؛ الأمر الذي لفت أنظار الدول الأوروبية. وبرغم المساعي الاصلاحية، إلا أن العمل الفرنسي كان دؤوبا لأجل فرض السيطرة عليه. ورغم أن فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى لم يكن بالأمر اليسير، خاصة مع كثرة الأطماع الخارجية والتنافس الشديد بين الدول الأوروبية، إلا أن فرنسا تمكّنت من تحقيق أهدافها وإبعاد المنافسين بشكل دبلوماسي كبي

[1]- محمود السيد: **تاريخ دول المغرب العربي :ليبيا تونس،الجزائر ،المغرب ،موريتانيا** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،2000،ص 166.

[2]- ألبير عياش :مرجع سابق ،ص83.

الفصل الثالث: المقارنة بين ظروف و دوافع الحماية على البلدين

- تمهيد
- المبحث الأول: المقارنة بين الظروف الداخلية للبلدين قبل فرض الحماية.
- المبحث الثاني:المقارنة بين الظروف الخارجية للبلدين قبل فرض الحماية .
- خلاصة الفصل .

تمهيد:

عملت فرنسا على إستغلال مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي عاشها البلدان حيث كان التدخل الأوروبي في البداية بالإنطلاق من المعاهدات والإتفاقيات وحتى الاصلاحات التي أدخلت على تونس والمغرب في ظلّ الوضع الداخلي المتدهور الذي عرفه البلدان،وقد سعت فرنسا لحل خلافاتها مع الدول الأوروبية متبعة منهجا وتقنيات تكررت بكلا البلدين ففيم تشابهت واختلفت ظروف فرض الحماية على البلدين ؟

المبحث الأول:المقارنة بين الظروف الداخلية للبلدين قبل فرض الحماية

1- سياسيا:

شهدت تونس قبل الحماية الفرنسية نوعا من الإستقرار، كان ذلك بعد الأسرة المرادية ثم الأسرة الحسينية بعد اضطراب الوضع بوفاة مراد بك، كما أنّ حسين بن علي استولى على الحكم وأسس الأسرة الحسينية التي ستبقى في الحكم إلى نهاية هذه المرحلة الثالثة[1]، حيث ومنذ أن فتح سنان باشا تونس ظل يتناوب على الحكم عدد من البايات حتى نهاية القرن الثامن عشر، ولاشك في أن الأوضاع الداخلية في تونس كانت لها أثارها العميقة وارتباطاتهـــا بعلاقات تونس بالدولة الأجنبية، كما أن الدولة الحسينية التي أمدّت تونس بعدد كبير من الحكام لفترة تزيد عن قرنيين من الزمان[2].

وساهمت العائلة الحسينية[3] في التحكم في الأيالة أكثر من سابقاتها وعلى رأسها المؤسس حسين بن علي الذي باشر في عزمه واستعمل حزمه لسد خلال البلاد وضبطها وتحصينها[4]، وشهدت هذه الفترة إضطرابات سنة 1705 .

---

[1]- محمد العربي الزبيرى: **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، ط2، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1985، ص ص 50-51.

[2]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص287.

[3]- **العائلة الحسينية**: أسرة حسين بن علي الذي نصب بايا على تونس سنة 1705 كان يتمتع بخبرة إدارية وحكمة سياسية وقد كان من أصل أرناؤوطي وقيل أنه كرغلي أخذت شرعية الحكم من السلطة العثمانية 1706استمرت في حكم تونس إلى أيام الحماية انظر: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص47.

[4]- أحمد ابن أبي الضياف: المرجع السابق، ج2، ص 107

كانت تونس ولاية عثمانية على الصعيد الاسمي، أما على الصعيد الخارجي فلم تكن سياسة علي باشا الداخلية كذلك، فقد استولى سنة 1741، على مركز الجيوش التجاري بطبرق وأسر جاليتها الأجنبية بأكملها وضع حدا للوجود المسيحي في تلك البقاع بعد أن تواصل قرنين كاملين، وكان هدفه من تلك السياسة إجلاء التجار الأوروبيين من سواحل بعيدة عن نظره وذلك قصد مراقبة المنتوجات، مما أدّى بفرنسا للقيام بحرب وانتهى الأمر إلى إبرام معاهدة صلح في نوفمبر 1742م مقابل شروط لعلي باشا[1].

وبعودة الإستقرار و أوّج الدولة الحسينية في عهد حمودة باشا 1756- 1816 ،قامت انتفاضة أذكى لهيبها حفيد علي باشا سنة 1758م بمناسبة وفاة محمد الرشيد وانتقال الحكم إلى علي باي الإبن الثاني لحسين بن علي، فكان آخر العهد بالحروب الأهلية حيث تغلغلت الرأسمالية الأوروبية داخل البلاد تونسية وبتكامل مصالح البايلك وإبراز رجاله.

أما على الصعيد الداخلي: فإن سياسية علي باي كانت بنفس القدر من المرونة والليبرالية فقد تخلى البايلك عن قسم من اختصاصاته في هذه الفترة، كما أن حمودة باشا ورث بعض هذه الظروف عند موت أبيه في ماي 1782، وبفضل ما كان يتحلّى به من صفات مكنته من استغلال بعض الظروف المواتية، وقد ارتقى هذا الأمير بالنظام الحسيني إلى أوجه،عندما تخلّص حمودة باشا من الوصاية سنة 1782 أراد أن يقلب السياسة الداخلية في البلاد رأسا على عقب، وأول ما قام به تجنيد عدد من القبائل التونسية حتى لا يبقى جيش الإنكشاريين،وقد أدّى ذلك إلى ثورة اليولداش في حين إلتف السكان والكراغلة حوله، وانتهت هذه الثورة بتسريح الثوار جميعهم وبعد ذلك ضاعف مجهوداته لتحسين الأوضاع الداخلية لتعويض مردودات الجهاد البحري خاصة[2].

بسبب التحالف مع الأعيان من الأهالي في المصلحة تلك السياسية جاء بهاحمودة باشا وكذلك الإعتدال النسبي في نظام الجبائي الداخلي وأخيرا فإن العداء التقليدي للدولة والنظام ولّى في عهد حمودة باشا، وكل تلك الأعمال قد ساهمت في تنظيم أمور الأيالة التونسية في عهد الحسينين الذين سعوا إلى تطوير البلاد أكثر فأكثر ومهدوا للرقي .

[1] – محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 91.

[2] – محمد العربي الزبيري: **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، المرجع السابق، ص 52.

وبالإضافة إلى كل ما قام به حمودة لضمان الأمن والإستقرار في البلاد فإنه شدد من عقاب المجرمين وللصوص، وهذا ما يذكره مقديش عن أهم مميزات عهده هذا الباي بقوله :"..وقام بالأمر أي حكم البلاد وأحسن القيام فأمنت البلاد واطمأنت العباد وسايسهم بلطف واجتنبت الشدة والعنف أدامه الله في أمن وعافية وثبت على نهج الهدى والتقوى أقدامه ومن مزاياه الجليلة وأخلاقه الجميلة أنه جمع شمل عترته من أخوته وبني أعمامه وكل ما ينتمي لنسبه الكريم وأنزلهم في المقام الأعظم والمبراة والإحترام ..."[1] .

على إثر وفاة حمودة باشا 1814 انتقل الحكم إلى محمود ومنه إلى حسين باي سنة 1824 وعلى عهد هذا الأخيرقامت فرنسا باحتلال الجزائر فلازم الحياد ولم يحرك ساكنا[2].

حكمت الأسرة الحسنية البلاد منذ القرن الثامن عشر ، ولم يعد يربطها بالسلطة العثمانية سوى رابط الولاء للخليفة.وسعى بعض بايات تونس للنهوض بالبلاد في القرن التاسع عشر، فقد حاول أحمد باي إنشاء دولة عربية إسلامية ترتبط بالدولة العثمانية ارتباط صداقة ومودة، لكنه أخطأ الطريق عندما تقرب إلى فرنسا. ولم ينجح في تنظيم اقتصاديات البلاد، إذ فرض الضرائب على الشعب، ولم يستطع تحقيق التوازن بين المداخيل والإنفاق وسار خلفه محمد باي أخوه على منواله، الأمر الذي أدى بفرنسا للتدخل في البلاد وفرض سلطانها عليها ،حاول الباي محمد الصادق تحسين الأوضاع الداخلية في البلاد فعقد القروض الضخمة للقيام بالاصلاحات،حتى بلغت الديون 150 فرنك وعجزت الدولة عن تسديدها فساءت الأحوال المالية وأصبحت الظروف مهيأة لتدخل الدول الأوربية، بخاصة عندما بادر الباي بالاستعانة بإنجلترا وفرنسا وإيطاليا ومنحها بعض الإمتيازات بموجب المرسوم 1869م، الذي يقضي بتأليف لجنة من محتليها وتوحيد الدين، وتحديد فوائده وإدارة المرافق التي خصصت إرادتها للوفاء به[3].

[1]- محمود مقديش: المرجع السابق، ص 170

[2]- محمد العربي الزبيري: **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، المرجع السابق، ص 54.

[3] - محمد عبدالله عودة: المرجع السابق، ص ص 80- 90.

كما شهدت فترة حكم محمد الصادق ضعفا وخمول وعدم الإكتراث بالشؤون العامة للبلاد[1]، أما المغرب الاقصى، فكان متميزا على بلدان المغرب العربي باستقلاله ، ;عدم تعرضه إلى الاستعمار والهيمنة فمثلا كل دول المغرب العربي تعرضت لتواجد الدولة العثمانية واحتفظ المغرب باستقلاله عنها، رغم محاولة الدولة العثمانية فرض سيطرتها عليه، لقد كان للجامعة الاسلامية دور في التقارب ،لأنها كانت تهدف إلى تحرير الشعوب الإسلامية من السيطرة الأجنبية [2].

خاصة بعد أحداث الحرب الروسية العثمانية التي انتهت بمعاهدة سان ستيفانو في 03 مارس 1878م[3]،وما كان يجري في المغرب من مفاوضات في طنجة حول نظام الحماية التي انتهت بعقد مؤتمر مدريد 1880م، وبمد فرنسا يدها على تونس وبريطانيا على مصر، اضطر السلطان إلى أن يجدد علاقاته مع الباب العالي، ففي عام 1882م أرسل السلطان الحسن بعثة مغربية على رأسها الوزير بريشة التطواني، فاستقبلها السلطان عبد الحميد بحفاوة،وتمّ الإتفاق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بتمثيل إبراهيم السنوسي الفاسي كممثل للمغرب، والأمير محي الدين عبد القادر الجزائري ممثل للدولة العثمانية في طنجة[4] ،ومع هذا الوقت كان القنصل الفرنسي بإسطنبول فأخبر حكومته ما حصل من إتفاق بين هاتين الدولتين فبادرت بتنشيط دبلوماسيتها قصد الوقوف في وجه تحقيق التقارب[5].

وقد كانت هناك علاقات متبادلة بين المغرب الأقصى ودول أوروبا اقتصاديا وسياسيا ، فلم يكن المغرب يشعر بأنه مهدد من القوى العظمى التي تترصد،لذلك لم يكن المخزن يرى ما يدعوه إلى أن يحاول تغيير أي شيء من بنياته التقليدية وبالأخص منها التنظيم العسكري في المقابل أوروبا واكبت التطور والحداثة وهذا التطور انعكس حتى في المجالات العسكرية.

---

[1]- علي محجوبي: انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 9.

[2]- عبد الرؤوف سنو: **الدبلوماسية الألمانية ومحاولات إحياء الجامعة الإسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب الأقصى**، حوليات، ع 6، بيروت، 1993/1992، ص 1 .

[3]- نور الدين حاطوم: **تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا والعالم**، ط1، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت- لبنان، دمشق - سوريا، 1995، ج2، ص 333.

[4]- علال الفاسي: المرجع السابق، ص 100.

[5]- علال الخديمي: المرجع السابق، ص 147 .

لقد شهد المغرب الأقصى حالة من الضعف الداخلي أواخر القرن التاسع عشر، وكانت الوظائف تباع وتشترى بالمزايدة ،وإنتشرت الخصومات القبلية والثورات الداخلية،كما عانت المغرب من ظروف اقتصادية وارتباك مالي وهذا ما شجّع على الإستدانة ، حيث قام السلطان المغربي بالإقتراض بواسطة المصارف الفرنسية كانت هذه القروض ممهدا للتدخل الفرنسي للمغرب[1].

قام السلطان عبد الحفيظ عام 1911م بالاستنجاد بالقوات الفرنسية لإخماد ثورات القبائل ضده وبقيت القوات الفرنسية بعد نجاحها تمارس احتلالا عسكريا والسيطرة على الحكم[2]، حيث اجتاحت الثورات البلاد والتي أنهكت قوة الدولة وخربت ميزانيتها إضافة إلى الإمتيازات التي منحت للأجانب والذين استغلوا استعمالها[3].

فقد ظلّ المغرب وحدة مستقلة في المنطقة ولكن علاقة السلام والحرب أحيانا ضد العثمانيين إما دفاعا عن وحدة ترابه أو ضد الاستعمار العربي دفاعا عن استغلاله ،وهكذا لم يعرف المغرب بدوره تجربة الاحتلال الأجنبي لم يخضع المغرب لسيطرة العثمانيين، وبقي مستقلا إلى أن وقع فريسة في يد الفرنسيين والإسبان إلا متأخرا في بداية القرن 20 ولمدة قصيرة نسبيا (1912/1956م) ،وظلّت التقاليد السياسية والاجتماعية أثنائها في بواديه هدنة عسكريا ومدنيا رافضة لمقاومة الاستعمار[4].

وعلى الرغم من أن المغرب تمكن من خلق نوع من التوازن السياسي والاجتماعي على إمتداد القرون الفاصلة بين القرنين 16 و19م ، إلا أنه لم يحكم طبيعة موقعه الجغرافي والإستراتيجي على البحر المتوسط، فقد كان ملاذا لأطماع العديدة والمنازعات من أجل بسط النفوذ على هذه الرقعة الجغرافية والبشرية والاقتصادية نتيجة، لهذا وجد المغرب نفسه أمام جملة من التحولات تعد بالضرورة محصلة تطور قوى الإنتاج الرأسمالية الذي شهدها القرن 19م، وكانت في حالة انتقال لمجالات وفضاءات غير أوروبية بشكل لا يتلاءم وشروط نموها العام .

---

[1]- عطا الله شوقي الجمل: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص ص 315-316.

[2]- رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص 151.

[3]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 316.

[4]- ألبير عياش :مرجع سابق ،ص50

2- اقتصاديا :

إزدهرت الحياة الاقتصادية في تونس فترة الحسينيين، وارتكز النشاط الأول على الزراعة وساهم الحسين بن علي مساهمة فعلية في تطوير البلاد بعد الدمار الذي عرفته في عهد المراديين، كما ذكر صاحب الإتحاف عن مساهمته في تطوير البلاد وقال: "سعدت المملكة وأهلها بيمنه وامتلأت أيديهم بالمكاسب وأثاروا الأرض وعمّروها بالحبوب والأشجار وخفف على الفلاحين من أثقال المغارم وقوى به الأمل وأغرى على العمل، وتنافسوا في الصناعات والخلال الحميدة والناس على دين أميرهم"[1].

ثم عرفت تونس ضائقة اقتصادية كبيرة، ارتفعت فيها المصاريف بين تقليد الأوروبيين في اللباس والأثاث، وهنا تمادت الدولة في الإستدانة من التجار الأجانب بفوائد مجحفة، إضافة إلى ذلك عرفت البلاد قلة في المواد المصدرة؛ كالحبوب والزيت، وقيام التجار بتصدير الممتلكات كلما عجز الناس عن دفع الضرائب واستولت على كميات كبيرة ،كما شجعت إدارة الباي على الإقتراض من البنوك ودور التجارة الأجنبية[2].

ومرّت سنوات عجاف عمّ فيها القحط والوباء 1865-1867م وسارت تونس على طريق الضياع حيث تم وضع لجنة ثلاثية في انجلترا، فرنسا وايطاليا لإدارة دين تونس بعد عجز إدارة الباي وخضوع تونس لرقابة أجنبية[3].

كما شهدت تونس تدهور في الأوضاع، في حين عرفت أوروبا ثورة صناعية مما جعل تونس تمر بسنوات صعبة بلغت أوّجها ستينات القرن التاسع عشر، متمثلة في أوضاع داخلية مزرية وانحطاط شامل إضافة إلى المديونية والوضع السياسي القائم على الحكم المطلق، حيث يتصرف الباي بحسب نزواته دون احترام للقوانين، هذا وعانت تونس قبل الحماية من نقص الأمن وعدم ضمان حقوق

[1]- أحمد ابن أبي الضياف: المرجع السابق، ص95.
[2]- عبد الله العروي: المرجع السابق، ص ص 553-554.
[3]- نفسه، ص 555.

السكان، كما عمل على استغلال الوضع بوضع نظام جبائي ثقيل ويرغم الأهالي على دفع تلك الضرائب وكل هذه الظروف ساهمت في جعل البلاد التونسية قابلة للاستعمار.

وما أضر بالاقتصاد التونسي؛ هو التسرب التجاري الأوروبي إلى البلاد التونسية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث تحولت التجارة التونسية نحو الانفتاح ومن ملامح هاته التحولات الجديدة ارتفاع الواردات على حساب الصادرات. وكان الارتفاع في نسبة المصنوعات والكماليات الثمينة على حساب مستلزمات الإنتاج ، وتقلصت نسبة المصنوعات الداخلة خاصة صناعة الشاشية ، وحدث خلل في الميزان التجاري وانعكس ذلك على الريال التونسي ، الذي تضرر من النزيف المالي وتدهورت قيمته في 1824م [1].

دعّمت هاته التحولات التجار الأوربيون فكدّسوا الأرباح على حساب إفلاس الطرف المحلى فقد سيطرو على تصدير زيت الزيتون ، الذي أصبح المورد الأول للبلاد[2]،وقد كانت تجارة هاته الأيالة قائمة على مواد أولية خاصة الزراعة منها ، الزيوت الحبوب والصوف، واستيراد المواد المصنعة، ومنه بدأ يظهر الخلل في الميزان التجاري[3] ،مما جعل القاعدة الاقتصادية للبلاد هشة بسبب عدم التفتح على الأسواق الخارجية ، التي احتكرتها فرنسا وانجلترا وإيطاليا بنسبة 90% سنة 1860م [4].

وسعى التدخل الأوروبي من طرف القوى الرأسمالية لمحاولة إقتسام السوق التونسية بين الدول الكبرى عن طريق التجارة ونظام المعاهدات والإمتيازات، التي فرضت على الباي، والتي تدعم المصالح الغربية في البلاد وتتيح التسرب التجاري، حيث جعلت هذه المعاهدات من تونس موطن مفضل للتجارة الأوربية، إذ حدد نظام الإمتيازات من سيادة الحكومة التونسية والتي كانت نتيجة لتجاوزات

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون : تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الاستقلال)، ج3، مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 2005م، ص 8.

[2] نفسه : ص8

[3] أحمد عبيد: التماثل والاختلاف في الحركات المغاربية (الجزائر تونس المغرب)، ط1،ابن النديم لنشر ، الجزائر ، 2010 ،ص167.166.

[4] نفسه : ص 167

الأجانب المقيمين بها[1]، كما شهدت فترة حكم محمد الصادق ضعفا وخمول وعدم الإكتراث بالشؤون العامة للبلاد[2].

أما في المغرب، فقد شكّلت الزراعة عصب الحياة الاقتصادية، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية قرابة 15 مليون هكتار، ولم يكن مستغلا منها حتى عام 1912م إلا حوالي 10% من هاته المساحة، ويرجع ذلك إلى بدائية وسائل الإنتاج وجهل الفلاحين للوسائل الحديثة ،وتذبذب الأمطار في بعض السنوات[3].

كما تمّ منح الأجانب إمتيازات كثيرة دعمت نشاطهم في التجارة ، وكذا الحصول على إمتيازات اقتصادية وهناك زاد الضغط الأجنبي الذي أدى إلى ضائقة اقتصادية وضعفت موارد السكان هذا الأمر الذي دفع إلى الإستدانة مما زاد في تطورت الأزمة إلى مالية[4].كما أدّى تغلغل المصالح الأجنبية عن طريق الإمتيازات التي كانت لها دور في تخريب الاقتصاد المغربي وتهديد استقلال البلاد. ومن المعلوم أن المغرب كان يعتمد على أساليب وأدوات بدائية في الجانب الاقتصادي[5].

ظلت الأرض الوسيلة الوحيدة للإنتاج، وارتكز المدخول الاقتصادي عموما على الفلاحة بالدرجة الأولى وما يرتبط بها من صناعة كالصوف والجلود والقطن... و كانت الفلاحة تكتسي أهمية قصوى في حياة البلاد الاقتصادية وحتى الاجتماعية، ذلك أن الزراعة وتربية المواشي كانت تشكل نشاط أغلبية السكان، غير أن مختلف الأزمات التي هزت هذا القطاع، نتيجة الكوارث الطبيعية وتعاقب سنوات الجفاف، كانت تؤثر في القطاع التجاري لبلد لم يتعرف بعد على الصناعة ، ويعتمد في تجارته على تسويق المنتجات الفلاحية، إلا أن الإنتاج الفلاحي الذي تعول عليه الدولة في الرفع

---

[1]- علي محجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص ص 39-41.

[2]- علي محجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 9.

[3] - محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 15.

[4]- عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 564.

[5]- محمد المنصور: **المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين 1792-1822**، تر: محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006، ينظر، ص 73 .

من الجانب الاقتصادي ظل يتسم بالقلة والخصاص، فالمغرب ولوقت طويل ظل يستعمل أساليب وأدوات عتيقة.

2- اجتماعيا: وتتمثل في:

- إن الوجود العثماني في البلاد التونسية قد ساهم في تطويرها وإدخال أجناس مختلفة واظهارهم لثقافاتهم وخبرتهم في كل المجالات .

- الاحتلال المباشر للأراضي التابعة للدولة العثمانية ؛كاحتلال الجزائر سنة 1830م من الاستعمار الفرنسي الذي كان كارثة على الأقطار الإسلامية عامة ، حيث يعتبر هزّة عنيفة أشعرت التوانسة بالخطر الداهم الذي لا يمكن الهروب منه إذا لم يجابه المجابهة الحقيقية لتفاديه وذلك بالاتجاه نحو الأخذ بأسباب التقدم الحضاري والقضاء على التخلف الفكري[1].

- ساهمت الدول التي مرت بالبلاد التونسية في ترك طبائعهم المختلفة، وأصبحت في مصف الدول والتغلب على منافسيها.

- إن ظهور الأسرة الحسينية في القطر التونسي وضع قواعد أساسية لتقوية الحكم والقضاء على الفساد على يد مؤسسها الحسين بن علي.

- مجئ العديد من العلماء والأدباء إلى تونس من أجل نشر ما تعلموه وهذا نتيجة مالقوه من: تشجيع الحكام، ازدهار الاقتصاد التونسي، وضع الأسواق له من أجل ترويجه في الخارج[2].

- أما المغرب ،فقد ظل يعيش عزلة سياسية واجتماعية، وظلّ النظام القبلي سائدا حتى مابعد الحماية ،وذلك لتمسك المغاربة أكثر بالعادات والتقاليد وكذا لإنتشار الفكر الصوفي والطرقي أكثر بالمغرب، كل ذلك كان نتيجة للاستقلال السياسي الذي عرفه المغرب .

---

[1]- الطاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية (1830-1856)**، ط2، منشورات دار المعارف للطبع والنشر سوسة تونس، 1999، ص 14.

[2]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص ص92- 93.

2- مقارنة الظروف الخارجية:

أ- سياسة فرنسا الاستعمارية بفرض الحماية على البلدين:

على الرغم من أن المغرب تمكن من خلق نوع من التوازن السياسي والاجتماعي على امتداد القرون الفاصلة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، إلا أنه لم وبحكم طبيعة موقعه الجغرافي والاستراتيجي على البحر المتوسط،كان ملاذا لأطماع عديدة، ونزاعات دولية من أجل بسط النفوذ على هذه الرقعة الجغرافية والبشرية والاقتصادية،نتيجة لهذا وجد المغرب نفسه أمام جملة من التحولات تعد بالضرورة محصلة تطور قوى الإنتاج الرأسمالية الذي شهدها القرن التاسع عشر .

وقد اتبع سلاطين المغرب سياسة العزلة في علاقاتهم الخارجية ليتجنبوا أطماع الدول الاستعمارية، واستطاع المغرب التصدي فترة لجميع محاولات العدوان البرتغالي والإسباني المستمرة في القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين[1].

ب- العلاقات الفرنسية مع الدولتين:

كانت فرنسا أكثر الدول الاستعمارية حرصا على احتلال المغرب، لأنه متاخم للجزائر وتعتبر احتلاله ضرورة للمحافظة عليها وجزء من المغرب العربي الذي تريد السيطرة عليه لاستثمار ثرواته وحماية مصالحها.

ولما أحسّ المغرب بمؤامرات فرنسا ثارت خلافات بين البلدين، عندما كانت قبائل جزائرية تدخل المغرب طلبا للمساعدة،وبلغت الخصومة الذروة عندما طاردت القوات الفرنسية الأمير عبدالقادر الجزائري إلى المغرب، واحتلت القرى وبلاد المغرب بحجة أن الحدود غير واضحة، ثم ضربت أساطيل طنجة، مما أدى إلى وقوع الحرب بين الطرفين،وهزيمة الجيش المغربي وقبول المغرب الإرتباط مع فرنسا باتفاقيتين لتخطيط الحدود والعلاقات التجارية.

حاول السلطان الحسن بن محمد (1873-1894م) إنقاذ بلاده من الخطر الفرنسي والاستعماري الذي يهددها، فبدأ بتأسيس جيش منظم بعد أن استقدم خبراء عسكريين من أوروبا

[1] - هشام سوادي هاشم: المرجع السابق، ص 80.

لإتمام ذلك،كما أرسل بعثات عسكرية لتعلم فنون عسكرية حديثة وحاول إيجاد توازن بين أطماع الدول الأوربية فشجع على عقد مؤتمر مدريد 1880م،لدراسة المشاكل المتعلقة بالمغرب، إلا أن قراراته لم تكن لصالح المغرب[1].

إهتمت الكثير من القوى الأوروبية بالمغرب الأقصى خاصة من طرف فرنسا إثر احتلالها للجزائر، وكذا إنجلترا ذلك لموقعها الإستراتيجي، هذا ما جعلها محل تنافس خاصة أن المغرب عانى من مشاكل حدودية مع القبائل الجزائرية ،وعملت فرنسا على استغلال الوضع، وذلك باغتيال التاجر الفرنسي، وتم طلب تعويضات مالية وفرض تعاون المغرب معها لإعادة الهدوء للحدود الجزائرية المغربية والتحكم في الأسواق والجمارك وتنظيم الأمن[2].

كما نظمت المغرب علاقات تجارية مع دول أوربا وأبرمت الكثير من الاتفاقيات التي تتعلق بالمبادلات التجارية والإحتكارات، وهذا ما منح امتيازات كثيرة للتجار، وهنا زاد الضغط الأجنبي الذي أدى إلى ضائقة اقتصادية ودفع المغرب للإستدانة مما تطورت إلى الأزمة مالية وسياسية[3].

أما في تونس، فالنفوذ الفرنسي يعود إلى زمن بعيد،حيث قام السلطان العثماني سليمان القانوني بتوقيع معاهدات امتياز مع فرنسا تعطيها امتيازات سياسية واقتصادية في الدولة العثمانية بما فيها أيالة تونس، حيث اعتمد ملك فرنسا في تونس قنصلا عاما 1577م حسب نص المعاهدة التي تخوله الحق في تمثيل المسيحين الذين لا يستطيعون القيام بأي مفاوضات مع الدولة العثمانية إلا تحت راية العلم الفرنسي[4].

وبعزم فرنسا بعد احتلالها للجزائر بالسيطرة على تونس، فإنها استغلت العلاقة بينها وبين الأمراء التونسيين لتشجيع رغبتهم في التحرر عن الدولة العثمانية وترضي غرورهم بالمدح والإطراء، حيث تمّ استقبال أحمد باي 1846م كملك في بلاط لوي فيليب، وفي سبتمبر 1860م تم استقبال

[1] – هشام سوادي هاشم: المرجع السابق، ص 84.

[2] – علي محجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص ص 51- 52.

[3] – عبد الله العروي: المرجع السابق، ص ص 560- 564.

[4] – أحمد بن أبي الضياف: مصدر سابق، ص 95.

الباي محمد الصادق بنفس التشريفات من طرف نابليون الثالث في الجزائر، كما كانت البوارج الفرنسية تحيّ الراية التونسية بطلقات مخصصة للدول صاحبة السيادة، بينما كانت العلاقات بين تونس والباب العالي تزداد توترا برفض أحمد باي للامتثال لأوامر السلطات بإعادة الضريبة السنوية لسنة 1842م، أو حتى من انزعاجه من الاصلاحات التي أطلقها السلطان عبد المجيد 1839-1861م، وخط الشريف كلخانة سنة 1839م، والاصلاحات القضائية لعام 1847م، بل كان يبلغ فرنسا بتحركات الأسطول العثماني في البحر المتوسط أيضا[1].

رغم مساعي الإنجليز المتواصلة وتحركاتهم الدؤوبة من أجل إنقاص التأثير الفرنسي في البلاط التونسي متهمة فرنسا بنية ابتلاع أيالة تونس آجلا أو عاجلا الأمر الذي سيمكنها من جعل بنزرت قاعدة تمكنها من السيطرة على العبور في حوض البحر المتوسط، فليس من مصلحة إنجلترا وقوع تونس تحت يدي فرنسا ولا حتى إيطاليا التي لم تكتمل وحدتها بعد[2].

وبعد تدهور الأوضاع بقيام الثورة الداخلية بتونس ومحاولة فرنسية من أجل التدخل لتهدئة الأوضاع واصلاحها؛ وبتعيين الوزير خير الدين مكان مصطفى خزندار قام الوزير الجديد بمجموعة من الاصلاحات الشاملة في محاولة لإنعاش البلاد وإخراجها من أزمة الستينيات، فقام خير الدين باصلاحات كثيرة شملت مجال العمران والبنى التحتية والصناعية والمواصلات ترتب عنها ذلك قروضا مالية أجنبية أكثر وامتيازات متنوعة[3].

تعاظم النفوذ الأجنبي وازدادت الأطماع على تونس بازدياد حاجة الأيالة للأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها، وقد احتفظ الأجانب بامتيازاتهم التي وصلت لحد إعفائهم من الضرائب، فقد كان الإنجليز يعون ويدركون أهمية موقع تونس الإستراتيجي والمتحكّم في حوض البحر الأبيض المتوسط،

---

[1]- جون غانياج: المرجع السابق، ص 21.

[2]- نفسه: ص 38.

[3] - هي مجموعة من الاعفاءات والتسهيلات تقدمها دولة ما لرعاية دولة أخرى وتتنوع إلى إقتصادية وسياسة وغيرها ..للمزيد وليد خالد الرباحي : **الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي** ، في مجلة الفقه والقانون ،كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ،جامعة الكويت،ص02. ، ينظر أيضا صابان سهيل : **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ،ط3 ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض 2000، ص36.

لذلك كانت تعمل جاهدة ألا تقع تونس بيد فرنسا المنافس الاستعماري لها، حيث رفضت الاعتراف باستقلال الباي عن الدولة العثمانية، وحصلت منها بعد جهود على امتياز سنة 1874م لشركة إنجليزية بمد خط حديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية[1].

3-بدايات التدخل الأروبي في البلدين :

أ- السيطرة على الاقتصاد والتجارة التونسية:

بدأ التغلغل الأوروبي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتجلى ذلك في التجارة بحيث اضطربت التجارة الخارجية التونسية ونشط التجار الأوربيون في تكديس الأرباح، فتحولت التجارة الخارجية نحو الانفتاح أو التهميش؛ أي الإلحاق بالاقتصاد الأروبي. ومن ملامح ذلك ارتفاع الواردات على حساب الصادرات، مع تدهور شروط التبادل وتغير تركيبة المبادلات، فارتفعت في الواردات نسبة المصنوعات والكماليات الثمينة، في حين إنخفضت نسبة مستلزمات الإنتاج وتقلصت في الصادرات نسبة المصنوعات (خاصة الشاشية)، بينما تضخمت مكانة المنتوجات الفلاحية خاصة زيت الزيتون والحبوب التي بلغت سنة 1826م نسبة 72% وعجز الميزان التجاري وانعكس ذلك على تدهور قيمة الريال التونسي في ديسمبر 1824م إلى الثلث، فنشط رجال الأعمال الأروبيون مستفيدين من الإمتيازات القنصلية فكدسوا الأرباح على حساب الإفلاس المحلي، وتمكنوا من السيطرة على مسالك تصدير زيت الزيتون الذي أصبح المورد الخارجي الأول للبلاد وبذلك سيطروا على التجارة الخارجية تصديرا وتوريدا[2].

[1]- جلال يحي: المرجع سابق، ص257.

[2]- خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 8.

ب- استغلال الاصلاحات التونسية:

استغل الأجانب إصلاحات محمد باي خاصة في عهد الأمان الذي تتضمن المادة العاشرة إعطاء الأجانب الحرية في أن يشتروا سائر ما يملكون من الدور والأراضي مثل أهل البلاد، وكان هذا التمليك مشروطا بالموافقة الباي في 10 ديسمبر 1857م[1].

استغل الرأسماليون الأجانب الاصلاحات، وتتمثل في حصول الإنجليز على امتياز إنشاء أول سكة حديدية في تونس، وحصول الفرنسيون على امتياز إقامة خطوط التلغراف وتجديد مجرى زغوان المائي، كما استغل الأجانب الدستور الذي طرحه محمد الصادق باي، وذلك للحصول على الأراضي الزراعية وعلى امتيازات التنقيب عن المعادن الأمر الذي زاد من تغلغل رأس المال الأوروبي[2].

ج- مظاهر الأزمة المالية:

-القروض المالية (1862- 1863م) :

اقترضت البلاد التونسية في سنة 1862م قرضا داخليا، بواسطة مصطفى خزندار قيمته 28 مليون فرنك بفائض 12% من تجار يهود وغيرهم من سكان البلاد ومن الجالية الأوربية، كما اقترض قرضا جديدا خارجي سنة 1863م تزيد قيمته عن 39 مليون فرنك بفائض 7%، والتزمت الدولة التونسية حسب شروط هذا القرض بدفع 4.2 مليون فرنك سنويا لمدة 15 سنة فيرتفع المجموع إلى65.1 مليون فرنك. وفي الواقع لم يصل إلى خزينة من القرض سوى 5.6 مليون فرنك بعد تسديد قسط من الدّين الداخلي (القرض السابق) وبعد تحصل الوسطاء على سمسرتهم[3].

-الضرائب (1863م) :

وعند تأزّم الوضع المالي إثر القرض الخارجي سنة 1863 عزم الباي على مضاعفة المجبى ،وقد قرر ذلك في سبتمبر 1863م الترفيع في المجبى من 36 ريال إلى 72 ريال[4]، حيث كان استحداث

[1]- رابحة محمد خيضر، لمى عبد العزيز مصطفى: المرجع السابق، ص ص 504-505.

[2]- نفسه: ص ص 509-512.

[3]- خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 12.

[4]- نفسه:ص 14.

ضريبة المجبى أو الاعانة سنة 1856م، وذلك في عهد محمد باي وتقدر بـ 36 ريال، وكانت هذه الضريبة مؤقتة تُبطل متى تحسنت الحالة المالية للبلاد إلا أنه لم يتم التوقف عن دفعها نظرا لسوء أحوال البلاد.

حصل التسلل المالي مقابل القروض الأجنبية من خلال الحصول على امتيازات للمؤسسات الاقتصادية و للأفراد حيث أمضى القنصل البريطاني "وود Wood"[1] معاهدة مع الباي تعطي الحق في الملكية للجالية البريطانية وحصل "ماتشيو Maccio"[2] القنصل الايطالي على نفس الإمتيازات في معاهدة 1868، كما أنجز المهندس الفرنسي "ديبوا Debois" أول طريق بين تونس والباردو سنة 1860م، وقد زادت ثورة 1864م من حدة الوضع، وحاول الباي مقاومة العجز المالي عن طريق القروض الخارجية، ووجد الباي طلبه عند اليهودي الرأسمالي "أرلنجي Erlanger"[3] وانضم إليه اليهودي "أوبنها يم Oppenheim"[4] والذين حاولا الحصول على ضمانات الحكومة الفرنسية للقرض الذي سيقدم لباي تونس[5]، وقد زادت الأزمة الدامية الطين بلة، ثم إن قيام الحرب الأوروبية سنة 1870 ،بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الداخلية جعلت من الاصلاحات ضرورة لا مفر منها لتحسين أوضاع البلاد، إلا إن الإمتيازات زادت من سوء الوضع وتراكم الديون، ولم يستطع الباي محمد الصادق رغم القروض إيجاد حل، وهو ما أدى إلى الإشراف المالي عن طريق لجنة دولية وما مهد للاحتلال[6].

---

[1]- ريتشارد وود: دبلوماسي بريطاني، ولد بالقسطنطينية سنة 1806، شغل عددة مناصب سياسية وفي أفريل 1855 عين قنصل عام بتونس. للمزيد ينظر: ، غانياج:مرجع سابق ، ص 755.

[2]- ليكورغو ماتشيو: قنصل إيطالي ولد عام 1828..عين قنصلا عاما بتونس1866.....للمزيد ،غانياج،:نفسه ،ص 751.

[3]- أرلنجي ايميل البارون: مصرفي يهودي ولد بفرانكفورت في 1832 والده رفائيل...صاحب بيت مصرفي في باريس 1858 ارتقى لمصاف البنوك العالمية بسبب الديون التونسية ....للمزيد ينظر: غانياج، نفسه، ص 714.

[4]- أوبنهايم هرمان: مصرفي يهودي ولد ويندداك 1828م كان يدير بيتا مصرفيا بالإسكندرية، وله علاقات مع بنوك اخرى لعائلته ...للمزيد ينظر: نفسه ص714.

[5]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 210.

[6]- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص 276.

– قضية التجارة في البلدين:

اتخذت فرنسا في تونس والمغرب الأقصى سياسة تجارية خارجية؛ كأسلوب لفرض الحماية على البلدين، حيث قامت التجارة الخارجية في تونس على تصدير المواد الأولية الزراعية ؛كالزيتون والحبوب والصوف، وحازت مرسيليا وجنوة على هاته التجارة فعليا، لكن حجم الواردات سبب اختلالا في ميزان المدفوعات[1]، في حين عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر تنمية تجارية تضاعفت أربع مرات ما بين 1830-1900م، هذا ما حوله إلى بلد يستورد أكثر مما يصدر[2] فكانت 95% من التجارة الخارجية من نصيب بريطانيا وفرنسا،كما تكفّل التجار البريطانيين بواردات المغرب والفرنسيون بصادراته وازداد التدخل الأوروبي مع الركود الذي عرفته القوى الرأسمالية التي كانت في حاجة لأسواق لفائض بضائعها ومنه ارتفعت قيمة المبادلات التجارية خصوصا من طرف بريطانيا وفرنسا لتصل إلى قيمة 15 مليون فرنك فرنسي سنة 1648م إلى 37 مليون و400 ألف نسمة 1883م ومنه من التسلسل التجاري إلى التسلسل المالي كان المغرب عرضة للحماية[3].

في حين لاقت المنتوجات التونسية إقبالا كبيرا؛ بسبب نظام التنازلات والحماية القنصلية التعامل الذي شجع تصريفها على الصعيد الخارجي، وفرض هذا النظام على الباي بضريبة جمركية لا تتعدى 3% في إقصاءها من قيمة الواردات، الأمر الذي دفع بالحكم التونسي للعودة إلى تشديد الضريبة على الصادرات لتعويض النقص ما جعل القاعدة الاقتصادية للبلاد مع هشاشتها تتفتت لغياب سياسة جبائيه مع صعوبة التفتح على الأسواق الخارجية، حيث احتكرت فرنسا وإيطاليا وإنجلترا 90 % من المبادلات التجارية التونسية سنة 1860م[4].

---

[1]– أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 166.

[2] – المرجع نفسه، ص 219 .

[3] – علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص ص 49-50.

[4] – أحمد عبيد: المرجع السابق، ص167.

– التنازلات والمعاهدات اللامتكافئة:

تعود الأطماع الأوروبية في البلاد المغاربية إلى عام 1670م ،عندما قام الملك الفرنسي لويس التاسع بقيادة حملة عسكرية من أجل السيطرة على تونس إلا أنها فشلت[1]، وبعدها تمكنت فرنسا من فرض معاهدة تخولها أحقية الإمتياز عن بقية الدول الأخرى، ولعل أطماعها في المغرب الأقصى ظهرت بشدة في عهد السلطان مولاي عبد العزيز الذي عرف ضعفا في الإدارة بانصرافه إلى اللهو واللعب والترف، إذ لجأ إلى الإستدانة فكانت فرنسا الأكثر تشجيعا له على الإقتراض والتورط في الديون[2].

كانت فرنسا الأكثر سعيا في الظفر بتلك الإمتيازات ، لأن هذا النظام وفّر مجموعة من الظروف المناسبة لدعم مصلحة الأجانب في تونس[3]، من خلال المعاهدات بين سنتي 1863 و1875م مع بريطانيا، وفي سنة 1868م مع إيطاليا، حيث كان لنظام الإمتيازات و المعاهدات اللامتكافئة نتائج سلبية بإحتكار التجارة ومضايقة النقل البحري واحتكار الدول الأوروبية للمواصلات البحرية بين البلاد المغاربية والمشرق[4].

وهكذا ، فقد أبرمت كلا من تونس والمغرب سلسلة من الإتفاقيات مع الدول الأوروبية التي استطاعت من خلالها تعزيز نفوذها وتأمين إمتيازاتها للتجارية[5]، إذ أن نظام الإمتيازات قد نخر صلب البلدين وأدى إلى تغلغل سريع في الحكومتين (التونسية والمخزنية المغربية على السواء)، وأصبح التنافس الأوروبي من أجل الحصول على هاته الأخيرة أكثر شدة وحدة وكلما ضاقت مجالات الإستثمارات بأوروبا قلت مكاسبها، وصارت كل دولة تعمل على ضمان أكثر ما تمكن من

---

[1]– جمعة عليوي فرجان الخناجي، وسام هادي عكار العظيم: **السياسة الفرنسية حيال تونس 1881 – 1914م**، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، مج (1)، 2015م ،ص 254 .

[2] – جميل بيضون وآخرون: مرجع السابق، ص 114.

[3]– علي المحجوبي، العالم **العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 20.

[4]– نقولا زيادة: المرجع السابق ، ص 75.

[5]– أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 220.

الإمتيازات لرعايا من أصحاب رؤوس الأموال لإستثمرها،كما استغلت البلدان الأوروبية قضية القروض التي كانت تقدم للباي في تونس بنسب ربح مرتفعة جدا وقد اقتسمت هذه الدول في البداية (فرنسا وإنجلترا وإيطاليا) السوق التونسية ولم تلبث أن استغلت عجز حكومة الباي على تسديد فوائد الديون لتهيمن سنة 1870م على ماليتها[1].

الأمر نفسه الذي حدث مع السلطان عبد العزيز الذي تورّط في قضية الديون والتي استغلتها فرنسا من أجل تحقيق نفوذها للمغرب ،رغم وجود معاهدة مدريد 1880 التي تنص على استقلال المغرب إلا أن الموقف الدولي كان ضد فرنسا فأخذت تعمل على تذليل هذه الصعوبات [2].

كما عقدت فرنسا عدة إتفاقيات مع المغرب، على غرار إتفاقياته مع إسبانيا وإنجلترا سنة 1863م مستغلة إتفاقية المغرب وإسبانيا (1860-1861م) التي انتهت بإلزام المغرب باللجوء لقرض إنجليزي مقابل حيازة إنجلترا المداخل الجمركية المغربية ذلك لعدم توفر خزينة الدولة على مدخول للإيفاء بغنيمة حرب لإسبانيا، واستغلت فرنسا الوضع أثناها لتحصل على قرار حرية التجارة وإلغاء الإحتكارات والإعتراف بحق الملكية والإعفاء من الرسوم وكذا القناصلة في الميادين التي تهم نشاطاتهم بالمغرب[3].

وفشلت محاولة السلاطين على إعتراض النفوذ الفرنسي بالمغرب وتجاوزت الرعايا الفرنسيين حينما طلب مولاي الحسن اجتماع الدول الممثلة بالمغرب وطرح قضية الرعايا وتجاوزاتهم، إلا أن فرنسا دعت للتمسك بحق الرقابة الذي اكتسبته من المعاهدة التجارية 1863 التي انحازت لها الدول الأجنبية[4].

حصلت الدولتين الفرنسية والإسبانية على الإمتيازات البريطانية نفسها؛ علاوة على حق مواطنها في امتلاك الأراضي والعقارات التي انعكست على سيادة البلاد واقتصادها، ولم يكن في وسع

[1]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، المرجع السابق، ص 31.
[2] - جمال بيضون: المرجع السابق ، ص 144.
[3]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 221.
[4]- نفسه، ص 222.

الحكام المغاربة وضع حد لهذه التجاوزات من طرف الأوروبيين وحتى المحميين المغاربة ، كما لم تستطع منع تحديد دخول البضائع الأوروبية ولا حتى التحكم في سياستها الجمركية لحماية صناعتها المحلية من المنافسة بالفائدة للفرنسيين والإسبان، إذ عمدت حكومة فرنسا بتقديم قرض قيمة 35 مليون سنة 1863 بأسوأ الشروط، ولما وجد الباي نفسه في مأزق الثورة بعد رفع الضرائب الشخصية من الأمر الذي قامت بسببه لانتفاضة شعبية (ثورة بن عداهم) هزت البلاد لسنين[1].

– الاصلاحات في البلدين والتسلل المالي بالبلدين:

جاء الاصلاح في تونس تحت ضغوط مختلفة داخلية وخارجية ،وأول هذه الاصلاحات كان شكليا فقط، وشمل للحياة العصرية كتغير في اللباس أيام حسين باي وإقفال سوق الرقيق في العاصمة 1846 لتحسين سمعة البلاد بالنسبة للأوساط الأوروبية ،كذلك هناك اصلاحات ذات طابع ثقافي، مثل: إعادة تنظيم خزائن كتب جامع الزيتونة، إنشاء جريدة رسمية، إضافة إلى اصلاحات مست الجيش، حيث ألغي نظام الإنكشارية بسبب إضراره وتم استبداله بجيش نظامي وتمّ إقرار التجنيد الإجباري في عهد أحمد باشا.

كما تشكّلت قوة دفاعية تونسية مكونة من ثلاثين ألف جندي مسلحين بأسلحة عصرية ومدفعية إلى جانب إنشاء المكتب الحربي؛ كمدرسة لتكوين ضباط الجيش تحت تأطير أساتذة من تركيا و أوروبا ومنه توفرت لتونس تجربة حربية حقيقية[2]، واحتاجت تونس إلى أموال لاصلاح جيشها وأسطولها وواجهت مشكل نفقات القصر والأمراء، في حين عانت الدول الرأسمالية من تكدس الأرباح الناتجة عن البضاعة وبدت لها الفرصة لتونس، ولما بدأت مشكلة الديون التونسية حاول الباي أن ينشئ جيشا حديثا كلفته نفقات مالية أرهقت الدولة.

وهذا ما دفع الباي والأمراء بالإقتراض والإستدانة من التجار الأجانب المقيمين بتونس وازداد الدين حتى 28.260.000 فرنك سنة 1862م، فحاولت الحكومة التونسية أن تسوي مركزها بعقد

[1] – عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص 22.

[2] – عبد الله العروي: المرجع السابق، ص ص 549-550.

قرض جديد وكبير ومنخفض القيمة وتسديد الدين بشروط مريحة، وعقدت سنة 1863م قرضا بمبلغ 35 مليون فرنك بفائدة قدرها 12% يستهلك في خمسة عشر عاما وسلمت من المبلغ إلا 564.000 فرنك، فاضطرت الدولة بعد ذلك إلى زيادة الضرائب وعجزت الحكومة عن دفع إقساط الديون واحتج الدائنون لدى حكومتهم[1].

وهذا ما دفعها للتدخل والدفاع عن مصالحها، وأعلنت الحكومة التونسية عجزها ومنه اعتبر القناصلة الأوربيون أن تونس في حالة إفلاس، واقترح قنصل فرنسا إحضار بعثة فرنسية لاصلاح اللأوضاع المالية التونسية وكان من واجبها تنظيم الأمور المالية وبشكل يضمن الدائنين حصولهم على فوائد وأقساط ديونهم ،ووضع مشروع لتنظيم المالية التونسية ووافق عليه الباي[2].

كما شهدت المغرب اصلاحات في عدّة جوانب وإنشاء جيش نظامي جديد للدفاع عن استقلال البلاد، إلا أن استخدامه تمكن في إخماد الثورات، وكذا سياسة محمد بن عبد الرحمان القاضية بتعيين رجال أقوياء في السلطة لإقرار الأمن والسكينة أدى إلى تكوين طبقة من القياد الكبار أصبحت فيما بعد إحدى دعائم الحكم الاستعماري، وشجعهم سماسرة التجار الأجانب على التمادي في استهلاك الكماليات وفيما بعد أن استولوا على أراضي الجماعات وباعوها للأجانب دون رخصة، ثم تلتها اصلاحات قام بها السلطان الحسن بن محمد في المجال الاقتصادي والعسكري والديني والتعليمي وكان لجامع القرويين دور بارز فيها[3].

عرفت اصلاحات تونس نفس مصير اصلاحات المغرب؛ حيث وجهت لحماية النظام وحفظ الأمن من الداخل، وهو ما طمح إليه الأجانب ،ولم يتوفر فيه جيشا بالمعنى الصحيح القادر على رد العدوان الخارجي، فقد كانت هذه الاصلاحات من وحي مستشارين أجانب همهم تشجيع التجارة، كما أنهم كانوا يرون الباي مصلحة وأكبر مستهلك في البلد وكان يشتري الأسلحة والألبسة ومواد البناء بكثرة، إضافة إلى أن اعتماد تونس على ارتفاع الرسوم الجمركية بتشجيع التجارة الأجنبية

[1] – يحي جلال : مرجع سابق ، ص-ص 243- 245.
[2] – نفسه ، ص 245.
[3] – عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 566.

الخارجية يربط مصير الدولة بمصلحة الجالية الوافدة وعند وصول الدولة المعنية إلى مستوى معين من النفوذ تلح على إلغاء الإحتكارات والإمتيازات وحفظ الرسوم وهنا ينعكس الاصلاح إلى إتجاه ليس له علاقة بمصلحة الدولة، وقرر الباي محمد الثاني الإستغناء عن الجيش وعن الضرائب بسبب الإفلاس وأدى هذا الهم الاصلاحي إلى إرتفاع عدد المستوطنين، وهذا ما هدف إلى تمتين علاقات تونس مع بلاد أوروبا المجاورة وربط موارد الدولة بنشاط التجار الأجانب[1].

استطاعت التجارة الأوربية أن تبرز خطاها وهيمنتها في المغرب، وبهذه الاصلاحات استطاعت تنمية التجارة الأوروبية في المغرب و ضعف السلطان أمامها وهذا راجع إلى عدم التوازن والتوافق بين التجارة الأوروبية و ترتيبات الشريعة الإسلامية ،إن هذه الاصلاحات قد أضرت بالإسلام ولذلك أن السلطان سيدي محمد الرابع أقر إلى الاصلاح الجبائي سنة (1858- 1863م) وقد جاء ذلك إلى لزوم دفع تعويض غنيمة الحرب التي فرضتها اسبانيا على المغرب على إثر انتصارها العسكري عليه بتطوان وتضمن هذا الاصلاح دفع ضريبة جديدة سميت بالمعونة وأثارت هذه الضريبة جدلا حادا داخل أوساط المغاربة من قبل العلماء والفقهاء حول شرعية فتواها، و أيضا في الأوساط النخبوية ومقاومة من قبل المقصودين بها. وكانت هذه الضريبة تدفع من طرف المجتمع فقد رفض البعض تسديده من بينهم التجار بمساندة من العلماء إلا أنها كانت سببا لجوء بعض المغاربة ؛كرعايا أجانب هروبا من الاجراءات الاصلاحية التي لم تكن تتماشى مع مصالحه[2].

– القروض المالية:

تعتبر القروض المالية أهم وسيلة طبقتها القوى الاستعمارية لإرضاخ الدول المستهدفة والرضوخ للواقع الاستعماري، وذلك ما طبقته فرنسا في تونس فعند ضعف اقتصاد تونس وعدم قدرتها على تحمل الأعباء المالية لجأت إلى الإقتراض المالي الخارجي في حين أرادت تعويض ذلك من طرف الإدارة المحلية باعتماد سياسة جبائيه، وأمام هذا العجز في الإيفاء بالديون الخارجية وعدم القدرة على

[1] – العروي : ص ص 500-501.

[2]- أحمد عبيد: **التماثل والإختلاف في حركات التحرر المغاربية**، ابن النديم للنشر و التوزيع- الجزائر 2010 ص 219.

المواجهة، خاصة التهديدات الداخلية التي زعزعت أركانه نتيجة السياسة الاستبدادية وهذا ما جاء كحجة للتدخلات الأجنبية لتعويض قروضها وتسيير البلاد[1].

كما هو الحال في المغرب أيضا التي حل بها عجز تجاري منذ سنة 1878م والديون المتراكمة التي لم توف ،وكذا إقتطاع موارد الخزينة المالية عن طريق الإعفاءات من دفع الرسوم،وخروج بعض المغاربة؛ كرعايا القناصل الأجانب من حساب الجباية المغربية، ساهمت كل هذه العوامل في خنق الدولة ماليا، وهذا ما دفع الحكام إلى الإقتراض المالي الأجنبي لمواجهة ذلك العجز، وهي الوسيلة التي جعلت من المغرب فريسة ناضجة للهيمنة الاستعمارية[2].

وفي الحديث عن هذه القروض، نجد أن تونس قبل سنة 1863م اقترضت 35 مليون فرنك بنسبة 7% من الفائدة لتعويض دين سابق، وهذا ما دفع إدارة الأيالة برفع الضريبة عليها ومواجهة الأعباء المالية للدين المبرم وهذا ما أحدث ثورة 1864م، في عهد الحكم العثماني عقدا ثالثا قيمته 35 مليون، ودعا إلى قرض ثالث ولم يجد مجيب ولم يستطع الحكم العثماني الإيفاء بديونه، وأقيمت عليه لجنة مالية دولية سنة 1869م مثّلت فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وذلك للتقويم المالي للأيالة.

التي سجلت دينا يعادل 143 مليون فرنك ذهبي؛ أي ما يعادل 11 مرة مداخيل ميزانية الدولة وتمثل في دين نصف مداخيل الأيالة أعباؤه السنوية تقدر بـ 5.6 مليون فرنك، وهو الوضع الذي استغلته فرنسا، حيث عرضت حمايتها على حكم مفلس لتخليصه من ديون مالية، وهذا ما تمثل في اتفاقية باردو في مادتها 12-05-1881م، وهو استعداد فرنسا على ضمان الدين وتأمين حقوق الدائنين وهذا ما فعلته كذلك معاهدة المرسى 07-06-1883م في مادتها الثانية، وهو أن تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده حضرة الباي لدفع الدين الموجود البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك [3].

[1] – أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 168.

[2] – جلال يحي: المرجع السابق، ص 223.

[3] – أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 168.

في حين كانت تونس هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وتعهد الباي أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الأيالة التونسية من دون إذن الحكومة الفرنسية، وبالفعل تم نجاح هذا الضمان الاستعماري مع الحماية ،وتم التخفيض التدريجي لتلك الأعباء المديونية، فقد مثلت في البداية 50% من مداخيل 1881م ولم تبلغ إلا 22 بالمائة سنة 1914م، وثمانية بالمائة سنة 1940م ، إلا أن الثمن تحمله في آخر المطاف سوى الفرد الفرنسي[1].

ومن القروض المالية التي كان لها إنعكاس مصيري على مستقبل المغرب السياسي قرضان وتمثلا في قرض سنة 1904م ،الذي تمّ توقيعه بشروط قاسية بين السلطان عبد العزيز ومجموعة بنوك، يهيمن عليها بنك باريس والدول المنخفضة ،حيث تضمن القرض مبلغ 62.500.000 فرنك تسلّم منه المغرب فعليا 47 مليون، كما قدم القرض للمغرب لتعويض ديون سابقة وحاز البنك 60% من المداخيل الجمركية لمدة 35 سنة كضمان لدينه، إذ اكتسب البنك حق التفضل في القروض اللاحقة ،وهذا ما جعله الممول الرئيسي على المغرب، إضافة إلى قرض 1910م، الذي يعتبر أخطر قرض الذي اشتمل على تعويض مالي قدره 70 مليون لضحايا مدينة الدار البيضاء، وكذا قرض قدره 90 مليون لتصفية ديون سابقه وحصة مالية لترميم ميناء العرائش، وفي الحقيقة لم تزد قيمته عن 101.124.000 فرنك مقسمة على ثلاثة حصص فرنسية وألمانية وإسبانية[2].كما أن سياسة الإقتراض المالي التي شهدتها تونس آخر القرن التاسع عشر، تعتبر إحدى أهم طرق الهيمنة الإمبريالية على العالم،حيث تبدأ بقروض مالية وتنتهي بنفوذ سياسية وعسكرية لدولة استعمارية[3].

في حين عرفت أوروبا ركود اقتصادي نتج عنه ضيق السوق الأوروبية وتراكم البضائع المصنعة والأموال، وهنا كانت بحاجة إلى سوق جديدة لترويج بضائعها، وهذا ما دفع فرنسا بنهج سياسة التوسع الاستعماري لفرض حمايتها على تونس ودفعت أسباب عدة فرنسا للبحث عن مجالات

[1] – نفسه:ص169.

[2] – جلال يحي: المرجع السابق، ص ص 223-224.

[3] – أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 169.

استثمار مضمونة المكاسب؛ ومن بينها ثمن الأراضي البخس في البلاد التونسية وإمكانية توظيف الأموال في القطاع الفلاحي أوفي البحث عن المواد الأولية واستغلالها، وبات من المفروض أن تكون الأيالة التونسية سوقا للمصنوعات الأوروبية وحقل استثمار لرؤوس الأموال الفرنسية والإنجليزية في المقام الأول والتدخل في الهيمنة على السوق التجارية والمالية ،،وبدأ الأمر عن طريق التوسع المالي بواسطة القروض التي قدمت للباي بنسب ربح مرتفعة جدا ،والتي هي من نصيب فرنسا وإنجلترا وإيطاليا واقتسام السوق التونسية بينهم[1].

كما إشتّد التنافس بين الدول للحصول على أكبر قدر من الإمتيازات في الأيالة واستثمار أكثر ما يمكن من الأموال ودفع الأمر بفرنسا للتدخل بصفة جدية في الأيالة التونسية لضمان التفوق الفرنسي في البلاد والحصول على امتيازات أكبر لفائدة رجال الأعمال، حيث إلتجأ الباي إلى الإقتراض الخارجي في سنة 1865 فاقترض حوالي 28 مليون فرنك يمتد على 15 سنة بفائض 7%، كما أنه استفاد منه الوسطاء كمصطفى خزندار، إذ اقترضت تونس من فرنسا قرضين عام 1863م و1865 ذلك بسعي من رجل الأعمال "أرلنجي" و"بنك مصرف الإسقاط"، إلا أن تونس فشلت في الإقتراض من فرنسا سنة 1867 بسبب الإفلاس المالي[2]. ومن جهة أخرى هروب بن عياد إلى فرنسا سنة 1852م، وخلّف على الدولة دينا بقيمة 20 مليون ريال[3]، بالإضافة إلى ديون التي خلفها كل من مصطفى خزندار ونسيم شمامة ، فكل هذه الديون أدّت في الأخير إلى الاتفاق على تشكيل لجنة مالية دولية سنة 1869.

حل الإفلاس المالي عام 1867، حيث استغلت الدول الأوربية هذا الوضع وذلك بفرض رقابة مالية على تونس، وفي 1869 تكونت لجنة مالية دولية للإشراف على مداخيل ونفقات الحكومة التونسية. والأمر ذاته حصل بالمغرب الأقصى فقد بدأ التسلل المالي إليها بسبب سياسة الإقتراض التي سلكتها الحكومة المغربية،حيث أبرم السلطان المغربي بواسطة المصارف قرضين الأول في 1902م،

[1]- علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 50.

[2]-خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 17.

[3]- نفسه، ص 12.

والثاني في 1904م؛ وفق شروط مشددة وبلغت قيمة القرض الأول سبع ملايين ونصف فرنك فرنسي،وقيمة القرض الثاني حوالي خمس ملايين فرنك،كما حصل بنك باريس على عدة امتيازات منها الأولوية في تقديم القروض للمغرب الأقصى مستقبلا واحتكار تجارة الذهب، ووعد بتأسيس بنك دولة في المغرب بالتعاون مع مصرف فرنسي آخر، وتمّ تطوير مراقبة الجمارك إلى إدارة مراقبة الدين المغربي، حيث اكتملت الهيمنة الأجنبية بقيادة فرنسا على مالية المغرب[1].

خلاصة:

ومما تقدّم يمكن القول أن الظروف الداخلية تماثلت ومراحل الضعف التي عرفها البلدان أمام التكالب الاستعماري الأوربي عامة والفرنسي خاصة، وسعيه للظفر باستعمارهما عبر خطوات ومراحل مدروسة تكرّرت في كلا التجربتين الاستعماريتين،مستغلة إغراق البلدين بالديون بذريعة الإصلاحات وفي مسعاها لإرضاء الأطراف الاستعمارية الأجنبية الأخرى عبر معاهدات وتسويات بالمقابل، من أجل إخلاء الجو لها وفرض الحماية على البلدين تباعا .

خاتمة الباب :

ساهمت عدّة ظروف وعوامل داخلية وخارجية في التّكالب الأجنبي عامة و الفرنسي على البلدين، يعود أبرزها إلى:

هشاشة الوضع الداخلي بالبلدين بسبب ضعف شخصية الحكام وسياستهم تجاه الشعب ما أدّى إلى قيام الثورات الداخلية أمام محاولات الاصلاح الفاشلة ،و التي كبّدت الخزينتين خسائر أدّت بهما إلى الإقتراض الغير محدود من الفرنسيين خاصة ،ومنه وقعت ضحيتين لديون الفرنسيين .

ولعل أبرز سبب كما ذكرت أن فرنسا كانت الأكثر سعيا في الظفر بتلك الإمتيازات، من خلال مجموعة من المعاهدات بين 1863م و1875م مع بريطانيا و1868م مع إيطاليا، ثم مؤتمر برلين وبعده مؤتمر مدريد والجزيرة الخضراء إذ توفرت كل الظروف المناسبة لدعم مصلحة الاجانب في تونس

[1]–علي المحجوبي :مرجع سابق ، ص 51.

والمغرب، حيث كان لنظام الإمتيازات والمعاهدات اللامتكافئة نتائج سلبية باحتكار التجارة ومضايقة النقل البحري واحتكار الدول الأوروبية للمواصلات البحرية بين البلاد المغاربية والمشرق.

الباب الثاني: فرض الحماية والسياسة الفرنسية في تونس والمغرب الأقصى

- مقدّمة

-الفصل الأول:فرض الحماية و السياسة الإستعمارية في تونس

الفصل الثاني:فرض الحماية و السياسة الإستعمارية بالمغرب الأقصى

-الفصل الثالث: المقارنة بين نظام الحماية في البلدين

- خاتمة

مقدمة الباب :

اتخذت فرنسا مجموعة من الذرائع لتنفيذ مخططها الاستعماري على الشمال الإفريقي، فقد انتهجت سياسة مخالفة لما انتهجته في الجزائر من أجل إستنزاف خيرات كلا البلدين تونس والمغرب الأقصى، بأوجه متعددة وبأقل الخسائر والتكاليف المادية والبشرية، ورغم اختلاف طبيعة الحكم بالبلدين واختلاف جغرافية وطبيعية وحتى تاريخ البلدين إلا أنها أوجدت لنفسها نهجا تسلكه لتحقيق أطماعها على أكمل وجه فكيف حدث ذلك ؟.

الفصل الأول : فرض الحماية والسياسة الإستعمارية في تونس

- تمهيد
- المبحث الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس
- المبحث الثاني:السياسة الإستعمارية الفرنسية في المجال السياسي والإداري
- المبحث الثالث: السياسة الإستعمارية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .
- خلاصة

تمهيد:

بالرغم من الجهود التي بذلها البايات التونسيون للنهوض بالبلاد واصلاح شؤونها، فقد تورطوا في علاقاتهم المالية بالأجانب واستعانوا بالشركات الفرنسية والانجليزية والإيطالية في مشاريعهم وبهذا فتحوا الطريق إلى أزمة حقيقية للبلاد ثم إلى استعمار ليقضي على سيادة تونس نهائيا .وقد تزامن ذلك والحركة الاصلاحية التي ارتبطت بالمشكلة المالية، التي نشأت بسبب إسراف البايات وطمع الوزراء وخراب ذهنهم فعجزت ميزانية الدولة عن مسايرة ما تتطلبه تلك الاصلاحات المختلفة من نفقات خاصة بعد انتشار المجاعات والأمراض وانتهى الأمر بإرتباط تونس بالدول الأجنبية ، بسبب الديون التي تراكمت عليها وأدى ذلك إلى الإشراف المالي عليها عن طريق اللجنة الدولية ومنه فرض الحماية.

المبحث الأول:فرض الحماية الفرنسية على تونس

1- التدخل العسكري الفرنسي على تونس:

لم ينقض أسبوع واحد من مؤتمر برلين حتى وجّه الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية ودنغتون وجه خطابا إلى روسطان،يستفسره حول مدى استعداد الباي لقبول مبدأ الحماية، إلا أن الباي أبدى رفضه، وقد استغل روسطان تولي مصطفى بن إسماعيل منصب الوزير وأرسل إليه رسالة جاء فيها : "فأطلب من الباي أن يدخل تحت حماية فرنسا وهي تحميكما معا مدى حياتكما لأن سيدك صار بتوليك عرضة لأغراض العموم .....زيادة على ذلك فإن فرنسا تحميك من مطالب قناصل الدول المتكررة والتي لاتستطيعون ردها..."[1].

وقد حاول مصطفى بن اسماعيل إقناع الباي بعد حصوله على وضعية المحمي يوم 17 جوان 1879م بشرعية المطلب الفرنسي لكن الباي رفض قطعا، إلا أن القنصل **روسطان** لم ييأس، بل وتوجه إلى أشقاء الباي ووجد قبولا عند شقيق الباي بعدما وعده بخلافة الصادق باي فقبل العرض[2]، و لتسديد نفقات الحملة متخذين ذريعة لتبرير التدخل وهي حماية الحدود الجزائرية مدعيين أنهاتتعرض

[1]- رشاد الإمام: **سيرة مصطفى بن اسماعيل**، وزارة الشؤون الثقافية، المعهد القومي للاثار والفنون، تونس، 1981، ص 26.

[2]- برودلاي: **الحرب البونيقية الأخيرة** ج، ص 309.

بإستمرار لهجمات قبائل خمير، وآخرها حادثة مقتل شاب من قبائل خمير في شهر فيفري 1881م كان صحبة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية، قامت إثره مناوشات بين القبيلتين فإستغلت فرنسا الحادثة وقام جول فيري بوضع المسألة أمام البرلمان ولم تكن قبائل خمير إلا ذريعة استغلتها السلطات الفرنسية لفرض سيطرتها والتدخل العسكري والشروع في الاحتلال لتونس[1].

وقد قام روسطان بتضخيم الحدث مؤكّدا :" إن أعمال العنف قد تفاقمت وتزايدت بشكل يبعث على القلق،يتعلق بغارات حقيقية تستدعي إرسال الجيوش وإبقاءها في حالة حرب"، كم أنّ روسطان إتخذ من حادثة إطلاق النار على سفنة حربية فرنسية في مياه طبرقة يوم 16 أفريل ذريعة لتوجيه تحذير للباي إلا أن الباي ردّ عليه بتحميل السفينة الفرنسية المسؤولية لأنها لاتحمل رخصة[2].

وقد شعر الباي بخطورة الوضع؛ فأرسل إلى القناصل الأوروبيين والأجانب لإعلامهم حكوماتهم بالقرار الفرنسي،كما أرسل للإستنجاد بالباب العالي إلا أن نداءاته لم تجد أي صدى واكتفى الباب العالي بتقديم التوجيهات والنصائح،أما البلاد الأوروبية الوحيدة التي كانت تعارض المشاريع الفرنسية تجاه تونس هي إيطاليا التي لم تكن بيدها القوة الكافية للحول دون فرض الحماية، وبعدما انتهت فترة التمهيد السياسي بدأ الزحف الفرنسي في حملتين[3].

أ- الحملة الفرنسية الأولى 1881:

اجتاحت الجيوش الفرنسية يوم 24 أفريل الحدود الجزائرية التونسية،بالوقت دعا فيه الباي الى تهدئة الاوضاع[4]،حيث تسربت كتيبة متكونة من 35000 جندي بقيادة الجنرال" لوجيرو " واحتلت مدينة الكاف في 26 أفريل 1881 متجهة نحو سوق الأربعاء وفي 29 من ماي قدمت كتيبة أخرى بقيادة الجنرال" ريتار Ritter" إلى منطقة ببوش واتجهت في 30 أفريل نحو بن بشير في حين قاد "برام

[1]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية علي تونس**، المرجع السابق، ص 40.

[2]- وثائق الحكومة التونسية، الصندوق 2015 الملف 300.

[3]- أرجمند كوران: المسألة التونسية والسياسة العثمانية، 1973، ص 83.

[4]- نص الخطاب ، الملحق رقم02.

Berm" فرقا أخرى لتستولي على غار الدماء[1]، كما قاد الجنرال "فرجمول Fergemol" كتيبة بحرية وقصف مدينة طبرقة يوم 06 أفريل، ثم توجهت جنوبا نحو عين دراهم فرنانة يوم 11 ماي لتنتصب في سوق الأربعاء[2].

وفي يوم 01 ماي استسلمت بنزرت دون مقاومـــة، وزحف الجنرال "بريار Bréart"[3] يوم 08 مـاي إلى تـونس[4]، وتمّ الإنـزال يـوم 11 مـاي عنـدها توجـه الجنـرال بـريار صـحبة القنصـل الفرنسي"روستان Roustan" إلى محمد الصادق باي وعرض عليه نص معاهدة الباردو فطلب مهلة بضع ساعات ثم لم يلبث أن أمضى الوثيقة في 12 من نفس الشهر وبذلك تكرست الهيمنة الفرنسية وفرضت الحماية على تونس وأعطت المعاهدة لفرنسا السلطة الفعلية في تونس[5]، ولكن المعاهدة[6] نصت على أن الاحتلال لفترة مؤقتة من أجل توطيد الأمن بالبلاد واصلاحها[7]، وأن القوات الفرنسية ستغادر البلاد التونسية وحالما تكون الإدارة قادرة على حفظ الأمن والنظام والإستقرار، كما أن فرنسا تلتزم بتوفير الحماية للباي وأسرته وحكومته مقابل أن يتعهد الباي بعدم إدخال الأسلحة والمواد الحربية ويمنع وصولها إلى تونس، سواء عن طريق البر أو البحر.

دخل الجنرال "لوجيرو" مدينة باجة في 20 من شهر ماي وتوقفت الحملة بداية شهر جوان، وشرعت القوات الفرنسية في تخفيض قواتها العسكرية وحل جيش الاحتلال في 26 من نفس الشهر تم الاقتصار على فرقتين تابعتين للجيش المرابط بقسنطينة تعدت 6000 جندي وزعوا على الكاف

---

[1]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية علي تونس**، المرجع السابق، ص 44.

[2]- الحبيب تامر: المرجع السابق، ص 77.

[3]- **جول إيمي بريار** :ولد في 04 فيفري 1826 في غرونوبل عيّن عميد عام 1875 ثم لواء 1881 ثم جنرال فيلق الجيش في 1885م ،وهو قائد الحملة الفرنسية الأولى على تونس في أفريل 1881.

[4]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، مرجع سابق، ص 44.

[5]- سالم برقوق: **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**،دار طاكسيج كوم، الجزائر، 2010، ص 15.

[6]- نص المعاهدة باردو، الملحق04 .

[7]- محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي، العهد العثماني**، ج8-ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2006، ج 8، ص 517.

وبنزرت وطبرقة وباجة[1]،ذلك أن الهدف المرجو من الحملة قد تحقق بإخضاع الباي وتأمين الحدود والخط الحديدي، إضافة إلى التريث لانتظار موارد مالية إضافية تمّ الحصول عليها في 13 جوان 1881 لتنطلق الحملة الثانية.

ب- الحملة الثانية (من صائفة 1881 إلى ربيع 1882م):

وقد انطلقت بعد انتشار حركة المقاومة فقامت فرنسا بتعزيز جيوشها لمواجهة الموقف[2]، إنطلاقا من السواحل الشرقية لتونس مستهدفة مدينة القيروان وأرسلت 84 كتيبة لاحتلال مدينة صفاقس يوم 27 جوان 1881 إلا أنها لقيت مقاومة عنيفة ولم تحتلها إلا يوم 16 جويلية، وبعد ثلاثة أيام رست باخرة حربية بقابس التي صمدت طويلا ولم تتمكن من احتلالها إلا في 09 سبتمبر بعد خسائر كبيرة.

أما جهة الساحل فلم تستسلم إلا في آخر شهر سبتمبر وبداية شهر أكتوبر بعد مقاومة عنيفة قام بها سكان الأيالة ضد الجيش الفرنسي الذي زحف إلى الجنوب حتى وصل إلى قفصة ربيع 1882[3].

ج- معاهدات الحماية:

- معاهدة الهيمنة السياسية 08 جويلية 1882:

جاءت هذه الإتفاقية لتوسيع قاعدة النفوذ الفرنسي وهي تتوج العديد من الترتيبات السرية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف، حيث استند بول كامبون[4] على الفصل السابع من معاهدة باردو الذي يخوله الاتفاق مع الباي، ففي 06 جويلية جاء لتونس معدا لإتفاقية جديدة عرضها على الباي في 08 من الشهر وبموجب هذه الاتفاقية إعترف الباي بهيمنة فرنسا على البلاد التونسية، كما فوض لها كامل سلطته وذلك بمنحها حق تقدير الضرائب،تنظيم المداخيل وإجراء الاصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى بلزومها، ومع أن إتفاقية المرسى تبرز في ظاهرها كأداة لتثبيت الحماية وتدارك نقائص معاهدة

[1]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 44.

[2] I.S.H.M.N : Bobine 319, Archives 59, 1881, Soulèvement de lapopulation Tunisienne contre l'occupation française, 210 Folios.-

[3]-Charmes Gabriel, La Tunisie et la Tripolitaine, Calmann levy éditeur, Paris, 1883 p53-61.

[4]- بول كامبون : ولد بتاريخ 20جانفي 1824 كان جمهوريا متحمسا عمل سكرتيرا لجول فيري وفي 1882 عين كأول وزير مقيم عام بتونس بعد معاهدة الباردو ماي 1881 ...للمزيد ينظر :محمد الخوجة :**صفحات من تاريخ تونس** ،تحقيق حمادي الساحلي ،الجيلالي بن الحاج يحي ،ص 129

باردو، فقد أتاحت بصورة فعلية التدخل الصريح في الشؤون الداخلية التونسية وأخذت السلطة بمقتضى المعاهدة تفويضا غير مشروط لإعادة بناء النظم الإدارية التونسية وفق ما تقتضيه مصالحها[1].

كان ل**مصطفى بن اسماعيل** الموجه من طرف **بول كامبون** تأثير كبير على الباي **محمد الصادق** حيث قبل الباي مقترحات كامبون في 07 جويلية رغم معارضة الوزير الأكبر **محمد خزندار**،إذ أمضى محمد الصادق باي بقصره على المعاهدة دون أي معارضة يوم 08 جويلية 1882م، وذلك بسبب الأزمة المالية التي كانت تونس تتخبط بها، إذ لم تكن الحكومة قادرة على ضمان تسديد ديونها ولا على تقديم رواتب موظفيها[2]،وقد عبر كامبون عن ذلك الوضع في رسالة لزوجته بتاريخ 12 أفريل 1882م، جاء فيها "وأني كلما تفحصت هذه المسالة التونسية وجدتها غير ممكنة الحل إذ لم تتخذ الحكومة اجراءات جدية فقد عمّ البؤس وكثر الاسراف وتردت أحوال البلاد ولم يعد الباي نفسه يمتلك ولو درهما واحدا وبعبارة أوضح فهو يموت جوعا فكيف يمكن للنظام أن يستتب في مثل هذا الوضع المتدهور إذا انعدمت الأموال وسيبلغ العجز في هذه السنة 15 مليونا ولا يمكن الخروج من هذه الوضعية إذا لم تتحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية الديون وذلك بإدارة الشؤون المالية للأيالة وبإلغاء نظام الإمتيازات"[3]، وبوفاة الباي محمد الصادق إستلم علي باي العرش ووقع إتفاقية أخرى إمتدادا لإتفاقية 08 جويلية.

– معاهدة 30 أكتوبر 1882:

إثر وفاة الباي محمد الصادق ليلة 27 اكتوبر 1882 نصّب **بول كامبون علي باي** على العرش ودعاه يوم 30 جويلية لتوقيع المعاهدة بقصر السعيد يوم 30 أكتوبر تعرضت فيها إلى مسألة الديون التونسية كلها، وكيفية تسديديها.

توقيع معاهدة المرسى: حرصت السلطات الفرنسية في تونس على تثبيت نظام الحماية بطريقة شرعية مما يسمح لها بتسيير شؤون تونس الداخلية بعدها تضمنت تسيير شؤون تونس

[1]– علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق ، ص 85 .

[2]– خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 32.

[3]– علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 86.

الخارجية من خلال معاهدة باردو،وبمجرد استكمال الإدارة الفرنسية سيطرتها العسكرية على كامل البلاد التونسية في عهد **الصادق باي** عمدت على توقيع اتفاقية أخرى تضمن له تحقيق قبضتها على تونس وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية، ولقد رفض البرلمان الفرنسي المصادقـــة على مشروع اتفاقية المرسـى خـــلال 30 **أكتوبر 1882** يعود ذلك الاعتبار لمعاهدة تضمنت الحكومة الفرنسية ممارسة شؤون تونس الإدارية والمالية التي تراها ذات فائدة وذلك يتنافى مع ما جاء في معاهدة باردو لقد أولت معاهدة المرسى أمر العناية بالأقاليم التونسية بواسطة إستحداث جهاز إداري آخر وآخر تشريعي، وتنظيم الإدارة المحلية والشؤون الأمنية والعسكرية كما عمدت إلغاء المحاكم القنصلية الأجنبية التي كانت عائق أمام فرض السيادة الفرنسية القضائية والحد من الإمتيازات التجارية الأوروبية واجبرت بريطانيا على التخلي على امتيازاتها في تونس باعتبار رعاياها أصبحوا يخضعون للسلطة الفرنسية[1].

ولما طرحت المعاهدة الجديدة على البرلمان الفرنسي؛ إقترح تعديلات على المعاهدةو تغيرات في المفاهيم وأهم ما ورد فيها في الفصلين الأول والثاني،وبإضافة بيان إضافي كان الهدف من البيان إلغاء اللجنة المالية الدولية وتقديم الضمانات لمقرضي الباي وطمأنة النواب حول التكاليف التي تنجر عنها قضية الديون التونسية للخزينة الفرنسية حتى يوافق البرلمان عليها، وذلك ما قام به كامبون في شهر جوان 1883،إذ ناقش الوزير المقيم مع وزيري الخارجية والمالية بباريس المعاهدة والبيان الإضافي وقاموا بصياغة إتفاقية جديدة تعرف بمعاهدة المرسى.[2]

– معاهدة المرسى:

أمضاها الباي في 08 جوان 1883م ثم في 31 جويلية 1883م قدمت للبرلمان، لكنه لم يصادق عليها إلا في 03 أفريل 1884م، وقد خصّص فصلها الأول إلى الاصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي يراها صالحة قصد إتمام الحماية وهو تجريد للباي من صلاحياته الداخلية أيضا، وأما فصلها الثاني فقد خصص للجانب المالي خاصة مسألة الديون التي قدرت بـ 125 مليون فرنك تكفّلت فرنسا

[1]– أحمد عبيد: المرجع السابق، ص ص 96- 114.

[2]– الملحق رقم 5، معاهدة المرسى.

بتسديد جزء منها والأخرى تتم جدولتها، وبالتالي فقد أصبحت المالية التونسية وخاصة الديون من مسؤوليات فرنسا ولم يعد هناك مبرر لوجود اللجنة المالية.

المبحث الثاني:السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس في المجال السياسي والإداري :

1- المجال السياسي :

تعدّ تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي وقد لقي مشروع الحماية معارضة دولية كبيرة، لأجل ذلك عمل"**جول فيري**[1]"على إنجاح هذا المشروع من خلال جذب المعارضة لصفه وذهابه إلى اقناع المعارضة الداخلية بعدم تورط الحكومة في الاعباء المالية التونسية وتحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وما ذلك من اصلاحيات إدارية واقتصادية تتحملها الدولة الحامية.

وبذلك لم يكن احتلال تونس وليد الصدفة بل كان نتيجة تحرشات مقصورة ومؤامرات دولية حيث كان مؤتمر برلين المنعقد في 1878 مسرحا لها،إذ طرحت مسألة احتلال تونس في المؤتمر واقترح وزير الخارجية الإنجليزي على الحكومة الفرنسية احتلال تونس وذلك لأجل حصول إنجلترا على جزيرة قبرص وتحويل انظار فرنسا على منطقتي **الألزاس** و**اللورين**،بعد دراسة مشروع الاحتلال ومن أجل إنجاحه عملت الحكومة الفرنسية على ايجاد ذريعة لاحتلال تونس ولم يكن غريبا عن الحكومة الفرنسية إذ كانت قد تذرعت بحادثة المروحة لاحتلال الجزائر فالأمر لم يختلف عن تونس، كما يُرجع المحجوبي أن احتلال تونس لا يعود إلى تاريخ حادثة تمرد القبائل إنما يعود إلى تاريخ وجود أزمة مالية بتونس أقامها محمد صادق 1869، لكن رغم تعالي أصوات المعارضة داخل مجلس الدولة بعدم قبول توقيع معاهدة قرر الباي في الأخير إلغاء الاجتماع وتوقيع معاهدة الحماية التي أستغرق توقيعها أكثر تقدير يوم كامل.

[1]- جول فرانسو كامبل فيري: ولد في 05 أفريل 1832 بسان ديي بفرنسا نمن عائلة برجوازية ، والده محاميا وجده رئيسا لبلدية سان ديي ،درس بالألزاس واصبح محاميا 1854، ومنذ ذلك اصبح يدافع عن الجمهوريين المعارضين للامبراطورية الثانية ،اعتلى عدة مناصب منهاوزيرا للتربية ثم رئيسا للحكومة 1881/1880ومن 1885/1883 للمزيد ينظر: أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث واعلام ،ج1، مدرسة كنوز الحكمة ، الجزائر ص42.

بعد توقيع معاهدة باردو 1881م والتي تضمنت التواجد المؤقت للقوات الفرنسية وتركزها في مناطق الحدود والساحل ورحيلها عندما تصبح الإدارة التونسية قادرة على حفظ الأمن والنظام [1]،لم تكتف فرنسا بتلك المكتسبات السياسية بل أرادت بسط سلطانها على البلاد وأجبرت الباي على توقيع معاهدة جديدة عرفت باسم معاهدة المرسى الكبير 08 جويلية 1883م والتي تمّ فيها فرض الحماية المباشرة على تونس، وبدأت فرنسا في تطبيق سياستها الاستعمارية على تونس[2].

2- إلغاء اللجنة المالية الدولية:

كانت بمثابة الحكومة الحقيقية لتونس إذ كانت تدير المداخيل مباشرة لتسديد الديون وتراقب الإعتمادات الخاصة بالدولة[3]، ولذلك كان لزاما على فرنسا إلغاء هذه اللجنة حتى تستطيع تكريس الهيمنة المالية والتحكم في مداخيل البلاد التونسية، وقد تم ذلك بمصادقة من البرلمان الفرنسي على هذه القرار في معاهدة المرسى بتاريخ 03 أفريل 1884م، وشرعت فرنسا في تسوية قضية الديون وجدولتها وتحويل الديون التونسية إلى دين واحد رغم صعوبة الأمر وقدرت الديون كما ذكرنا سابقا بـ 125 مليون فرنك.

وقد أبرم كامبون عدّة اتفاقيات مع أصحاب المصارف والبنوك من أجل القروض (قرار 27 ماي 1884) أصدره الباي لتقديم الضمانات للمقرضين واتفاقية 29 ماي 1884م مع الإخوان روتشيلد Les Freres Rochild ، ورغم المعارضة الإنجليزية الإيطالية على إصدار القروض الجديدة، إلا أن فرنسا تحايلت من أجل الحصول على الموافقة لإلغاء عمل اللجنة المالية الدولية، ففي 02 أكتوبر قدم كامبون قرار يقضي بإنهاء اللجنة المالية الدولية و تأسيس إدارة مالية فرنسية بالبلاد التونسية التي تم تدشينها يوم 13 أكتوبر.

3- الأوضاع السياسية لتونس:

[1]- جمعة عليوي فرحان الخفاجي وآخرون: المرجع السابق، ص 256.

[2] - راغب السرجاني: **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، ط2، أقلام، ص 22.

[3]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 89.

بعد فرض الاحتلال الفرنسي غدت الحكومة التونسية (الباي ورجال السلطة العليا) مجرد واجهة شكلية للحكم الوطني، وأصبح منصب المقيم العام وهو – موظف يمثل الحكومة الفرنسية في تونس– ومساعدوه من المدنيين والعسكريين، هم الحكام الفعليين للبلاد وفي المجالات كافة، وكان من اختصاصات المقيم العام، التوجيه والإرشاد في إدارة سياسة البلاد الداخلية، إلا أن الأمر اختلف بعد ذلك، إذ أصبح المقيم العام صاحب الكلمة الأولى في تونس لاسيما بعد أن ألحقت فرنسا معاهدة باردو بمعاهدة أخرى عرفت باتفاقية (المرسى الكبير في الثامن من حزيران 1883، في عهد الباي (علي بن الحسين 1882- 1902)، وكانت أكثر وضوحا وصراحة في فرض الاحتلال، إذ كان هدفها منح صلاحيات أكبر لفرنسا التكريس احتلالها لتونس في المجالات كافة[1]

هكذا وقع في قصره سعيد معاهدة عهد بها لفرنسا للشؤون الخارجية والدفاع عن الإقليم واصلاح الإدارة، في الواقع يتم وضعها تحت "حماية" فرنسا حتى لو أصبحت تونس "محمية" رسميا فقط في 08 يونيو 1883م، عند توقيع معاهدة المرسي، التي تؤكد المعاهدة السابقة وتمنح فرنسا الحق في إقامة "اصلاحات إدارية وقضائية ومالية[2].

أماسلطة الباي فكانت إسمية، لكن الفرنسيين ادّعوا بأن للباي حق التشريع وهو صاحب السلطة المطلقة، ومن ثمّ له حق تفويضها لمن يشاء، وبموجب اتفاقية المرسى منح الباي تفويضا إلى المقيم العام الفرنسي حق تشريع القوانين التي تخدم الطرفين[3].

أما عن وظائف الدولة الأخرى فقد تغلغل الفرنسيون في أصغر الوظائف غير مراعين اختلاف طبيعة نظام الحماية عن الاحتلال، إذ جعلت الحكومة الفرنسية جميع الوظائف ذات الأهمية في الإدارة بيد الفرنسيين وشجعهم عن طريق منحهم علاوات مختلفة (سكنية وتعليمية وصحية وتعويضات سفر ... الخ)، التي بلغت 75% من ميزانية الدولة التونسية)، في الوقت نفسه حال الاحتلال الفرنسي دون

[1] – جمعة عليوي فرحان الخفاجي وآخرون: المرجع السابق،2015، ص 257.

[2]–Chatti Mustapha : **La réforme des structures administratives servir revue tunisienne du service public**, N°1,1967, p 29.

[3]– جمعة عليوي فرحان الخفاجي وآخرون: المرجع السابق، ص257.

مشاركة التونسيين في أي نشاط سياسي، وتمثل المظهر الوحيد لإشراك التونسيين في الحياة العامة في قيام المجالس البلدية في المدن بقاعدة مناصفة المقاعد[1].

4- السياسة الفرنسية في تونس:

وقد تذّرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها في تونس مدعية أن هذه الحدود تتعرض باستمرار هجومات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل بني خمير[2]، وإذا استثنينا بعض الفترات الصغيرة في تاريخ الحماية نجد أن السياسة الفرنسية المتبعة هي مصادرة الحريات العامة ، سواء في الاجتماع أو القول أو التنقل، والإستناد إلى القوة وفرض الأحكام العسكرية لإخضاع البلاد وتكميم أفواهها، حتى لا تستطيع أن تجرؤ بالشكوى من إرهاق المستعمرين وفي عهد الاستقلال كانت الحريات العامة مضمونة بمقتضى (عهد الأمان) (الدستور التونسي)، الذي أصدره باي تونس سنة 1857 .

وبمجرد ما فرضت فرنسا على تونس الحماية ،عمدت إلى القضاء على كل الأنظمة الدستورية الموجودة، ومن جملتها القوانين التي كانت تضمن الحريات العامة. فأصدرت سلسلة من التشريعات الفاشية قضت بها على هذه الحريات[3] اتجهت فرنسا في سياستها بتونس نحو فرنسة البلاد، وسلكت لذلك سبلا كثيرة جعلت في مقدمتها تحقيق تفوق العنصر الفرنسي في البلاد، فلم تقتصر على تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس بفتح أبواب الوظائف التونسية في وجوههم، والإغداق عليهم من الميزانية التونسية بالمرتبات الضخمة والمنح المتعددة، وبإقتطاعهم الأراضي الخصبة التي ننزعها من أيدي أصحاب البلاد، بل أضافت إلى ذلك أن سهلت على الأجانب وحتى على التونسيين أنفسهم الحصول على الجنسية الفرنسية ولم تحترم في تنفيذ هذه الخطة القوانين الدولية الخاصة بالجنسية، ولا السيادة التونسية التي اعترفت بها في المعاهدات،بل سارت في تنفيذ هذا البرنامج على مراحل متعددة،

[1] - نفسه، ص 258.

[2] - الحبيب تامر: المرجع السابق، 194، ص 40.

[3] - علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية علي تونس**، المرجع السابق، ص 76.

فأصدرت مختلف القوانين الفرنسية من جهة، وأجبرت باي تونس من جهة أخرى على إصدار أوامر عالية لتحقيق نفس الغرض[1].

كانت الجنسية الفرنسية تمنح للأجانب المقيمين بفرنسا بمقتضى قانون 29 يونيو سنة 1957م، وللأجانب المقيمين بالجزائر بمقتضى قانون 14 يونيو 1800م، أما الإقامة بتونس فلا تعطى حق اكتساب الجنسية الفرنسية لأن الأرض التونسية، لا تعتبر أرضا فرنسية، وعملت فرنسا- بعد فرض حمايتها – على تذليل هذه العقبة من جهة، كما عملت من جهة أخرى على جعل الحصول على الجنسية التونسية مستحيلا ،بينما سهلت أسباب الخروج منها[2].

2 – نظام تسير الحكم و الإدارة

أ – نظام الحكم:

إن البحث في أنظمة الدولة التونسية بعد فرض الحماية بسبعين عاما كاف وحده لإبراز الاعتداءات الفرنسية على تونس، ولكشف الستار عن النوايا الفرنسية الحقيقية[3]وقد كان كالآتي :

1– الباي:

إن رئيس الدولة التونسية هو دائما جلالة الباي الذي جمع في قبضته قانونا السلطات كلها بعد أن ألغي العمل بدستور عام 1861م، وما زالت سياسة فرنسا ترمي إلى المحافظة على الملكية المطلقة، حتى لا يكون للشعب حق في البلاد التونسية، وحتى لا يتغير الوضع القانوني، الذي سمح لها أن تجعل من بلاد أجنبية عنها مستعمرة فرنسية في الواقع.

2– الوزراء:

جرت العادة بأن تسند وزارة الخارجية إلى المقيم العام، أما وزارة الحربية ووزارة البحرية فتلغيان في الغالب أو تسندان إلى كل من القائد الأعلى لجيوش الاحتلال والأميرال قائد الأسطول الفرنسي ببنزرت،أما بقية المناصب الوزارية فقد كان يحتلها دائما تونسيون، وقد أخذ عددها يزداد لاتساع الإدارة التونسيةوهي :

---

[1] - جمعة عليوي: المرجع السابق، ص 259.

[2]– علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية علي تونس**، المرجع السابق، ص81.

[3] - Charlley Bert Joseph, La Tunisie et la colonisation Française,Léon Charles éditeur, Paris, 1896p60.

أ. **الوزير الأول:** يشرف الوزير الأول على سير الإدارة العامة للمملكة التونسية، وقد أثبت الواقع أنه ليس له السلطة المباشرة عليها، ويعرض الأوامر والمشروعات على الطابع الملكي ويرأس مجلس الوزراء ويسهر على تنسيق الأعمال بالوزارات والإدارات الفنية، بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية، ولوظيفته مشمولات أخرى فيما يتعلق بالتشريفات ومراقبة العمال (المتصرفين أو الولاة) والمحافظة على أوراق الدولة، ويعينه للقيام بمهام وظيفته كاتب عام للحكومة التونسية[1].

ب. **وزير العدلية:** إن نظر وزير العدلية لا يشمل إلا المحاكم التونسية؛ لأن المحاكم الفرنسية تابعة رأسا الوزارة العدل الفرنسية. وقد عمدت فرنسا إلى المحاكم التونسية، فوضعتها تحت رقابة موظفين فرنسيين، فجعلت على رأس إدارة العدل مديرا فرنسا وأناطت مهمة النيابة العامة بموظفين فرنسيين، وأسندت رئاسة دائرة النقض والإبرام لقاض فرنسي.

ج. **وزير الدولة:** يقتصر عمله على النظر في شؤون إدارة الأعمال والأحباس (الأوقاف). المديريات والمقاطعات) والبلديات.

د. **وزير الشئون الاجتماعية:** وهو لا ينظر إلا في الشغل ومشاكل العمال، وزير التجارة والصناعة – وزير الصحة العامة –وزير الزراعة.

3– مجلس الوزراء:

إن مهمّة مجلس الوزراء إدارية بحتة؛ لأن تركيبه المزدوج من وزراء تونسيين ومن مديرين فنيين فرنسيين يجعله لا يلعب أي دور في السياسة، ويقتصر عمله طبق الأمر العلي المؤرخ في 08 فبراير 1951[2]؛على توجيه وقيادة عمل الحكومة العامة، ولا يكون له مفعول إلا إذا صادق جلالة الباي على ما يقرره، فيتبين جليا من ذلك أن جلالة الباي لم يرد إسناد مشمولات السلطة التنفيذية بالمعنى السياسي إلى ذلك المجلس المكلف بالتنسيق الإداري فقط، أضف إلى ذلك أن مجلس الوزراء الذي يسمي الباي أعضاءه ليس بمسؤول أمام برلمان[3].

---

[1] – علي البلهوان: **تونس الثائرة**، هنداوي، تونس، 2017، ص 114.

[2] – علي البلهوان :مرجع سابق ،ص 115.

[3] –Faucon Narcisse, **La Tunisie Avant et Apres l'occupation-française Histoire et Colonialisation**, Tome II, librairiecoloniale, Paris, 1893p23

4- المديرون الفنيون:

شارك في مجلس الوزراء عدد من المديرين الفنيين الفرنسيين، الذين احتلوا في الواقع المناصب الرئيسية وانتزعوا النفوذ من التونسيين شيئا فشيئا، حتى أصبحوا يتحكمون في كل الشؤون.

أ. الكاتب العام للحكومة التونسية:

أحدث منصب الكاتب العام للحكومة التونسية بأمر علي بتاريخ 4 فبراير1883م؛ بقصد فض الأمور الإدارية بوحدة أشمل وسرعة أكبر من ذي قبل، وليمّد صاحب ذلك المنصب الوزير الأول بالمساعدة، ولكنه سرعان ما[1].

أصبح المراقب الفرنسي الأول على الإدارة التونسية، وصارت جميع أعمال وقرارات الوزير الأول ورؤساء المصالح العامة الأخرى غير نافذة،ما لم تحمل تأشيرته، ولنلاحظ أن النص التأسيسي لذلك المنصب لم يخصصه بموظف سام فرنسي الجنسية؛ لأن الوظيف نفسه تونس، ولكن جميع الذين احتلوه في الواقع موظفون فرنسيون كان المقيم العام يعرضهم وكان الباي يسميهم.

ب. الكاتب العام المساعد: وهو موظف فرنسي سام يساعد الكاتب العام ويقوم بأعماله أثناء غيابه.

ج. مدير المال: كان في الأصل وزيرا تونسيا يسهر على المالية العامة، ولكن كثرة القروض والصعاب المالية التي لقيتها تونس في أواخر القرن الماضي وضغط الدول الكبرى، أجبرت الباي على إسناد ذلك المنصب إلى وزيره الأول الذي كان يعمل بمعاونة لجنة دولية لتصفية الديون التونسية. ولم تنشأ وزارة المالية بعد الحماية، بل أسند منصب مدير المالية» إلى أحد الموظفين الفرنسيين، ومنذ ذلك الحين أصبح الفرنسيون يتعاقبون عليه طبق أوامر علية يصدرها لهم الباي، فبعد أن تسرب الفرنسيون إلى إدارة المالية العامة واستحوذوا عليها ودعموا أقدامهم فيها، حرموا على التونسيين مشاركتهم في مسئولياتها واتخذوها حصنا حصينا للسيطرة على البلاد وثروتها والتحكم في مصيرها المالي والاقتصادي، حتى بلغت بهم الفكرة الاستعمارية منتهاها[2].

[1]- علي البلهوان: المرجع السابق، ص 116.

[2]- نفسه،ص 117.

د. **مدير الأشغال العامة:** هو دائما موظف تونسي يسميه الباي، وهو يتصرف في قسم كبير جدا من الميزانية التونسية، من غير أن يعقب أي تونسي أعماله.

هـ. **مدير التعليم العمومي:** وهو أيضا موظف فرنسي يسمى بأمر علي، ويشمل نظره جميع مؤسسات التعليم الدولي الخاص، وقد اتخذت فرنسا إدارة التعليم أداة لبث لغتها وتجنيس العقول ومحاربة اللغة العربية.

و. **مدير البريد:** وهو موظف فرنسي.

ز. **مدير البناء والسكن:** وهو موظف فرنسي.

5- المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس:

إن الوزير المقيم العام يمثل الجمهورية الفرنسية لدى الباي قبل كل شيء، وهو مكلف بالسهر على تنفيذ معاهدة 12 مايو 1881، وبأن يكون الواسطة في العلاقات بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع الأمور المشتركة بين البلدين، وقد جعله الباي أيضا (الأمر العلي، ويونيو 1881) الواسطة بينه وبين الدول الصديقة. لقد أحدثت فرنسا بتونس عددا وافرا من المصالح والمؤسسات الفرنسية البحتة، وجعلتها تابعة للوزارات الفرنسية رأسا، ثم أسندت للمقيم العام طبق قرار فرنسي مؤرخ في 22 أبريل 1883 التمثيل المباشر لهذه الوزارات والمصالح العامة الفرنسية، ومكنته من حق المكاتبة رأتها إلى الجهات المختصة والوزراء الفرنسيين الذين يرسلون له تعليماتهم[1].

- الهيئات النيابية:

ليس لتونس هيئات نيابية سياسية، وإن تونس تعيش منذ 15 مايو 1951 من غير مجالس نيابية أصلا، وكانت المجالس النيابية لغاية ذلك التاريخ (المجلس الشوري من 1907 إلى 1922، والمجلس الكبير من 1922 إلى 1901) هيئات استشارية ذات اختصاص محدود لا يتعدى النظر في الميزانية وقد تكونت أيضا غرف استشارية ذات اختصاص فني فقط تمثل المصالح الاقتصادية (كالغرف التجارية والغرف الفلاحية وغرفة المناجم وغيرها) ، وقد تأسست أخيرا بلديات منتخبة في مدن القطر التونسي، ولم يعترف شعب تونس بها؛ لأن الفرنسيين ممثلون بها مع أنهم أجانب، ولكن هذه المؤسسات كلها فاسدة من أصلها؛ لأن اختيار أعضائها مقام على قاعدة منافية للديموقراطية، ولأن

[1]- علي البلهوان مرجع سابق : ص 118.

اختصاصها ضيق هزيل، فتونس محرومة من هيئة نيابية مؤسسة على دستور يسمح لها أن تأخذ مسئوليتها البرلمانية التي أصبحت ضرورة حتمية في كل دولة عصرية[1].

أ- المجلس الكبير:

وهو مجلس استشاري مركب من قسمين: القسم التونسي: يتكون من 53 عضوا يمثلون ثلاثة ملايين ونصف مليون من التونسيين، ينتخبون من الدرجة الثانية من طرف نواب لا يشارك في اختيارهم إلا عدد ضئيل من السكان، وإن الإدارة الفرنسية تحتاط في اصطفاء الناخبين والمنتخبين لكي تبعد كل مرشح لا يروقها، أما القسم الفرنسي: فهو يتركب من 53 عضوا يمثلون 150 ألف فرنسي، وانتخابهم عام سنوي. ويستشار المجلس الكبير في النصوص الرسمية المتعلقة بالأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن آراءه واقتراحاته لا تفيد الحكومة في شيء، ويمكن له أن يقدم ببعض التوصيات لتبديل المراسيم المعمول بها، ولكن كل مناقشة حول المواضيع السياسية والدستورية محجرة عليه تحجيرا باتا (البند 40 من مرسوم 15 ديسمبر 1945)[2].

ب- الإدارة:

كان فرض فرنسا لصيغة الحماية بحثا عن شكل آخر مغاير لتجربة ضم الجزائر إليها وكانت تلك التجربة قد كبدتها خسائر باهضة في المال والرجال، فكانت الصيغة جديدة ومستوحاة من سابقة أحدثتها[3] تتمثل في حكم البلاد حكما غير مباشر بواسطة السلطة التنفيذية بإبقائها في وظائفها ولكن بمراقبتها عن كثب، وهكذا فإن دولة البايات وإدارتها ظلتا كما هما ولكن قام إلى جانبهما مراقبون فرنسيون من مقيم عام إلى جانب الباي، وكاتب عام لدى الإدارة المركزية ،والوزراء التونسيين ومن مراقبين مدنيين في الولايات يشرفون على القياد ومثلت السلطة بها.

أما شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية فهي وحدها التي انتقلت بتمامها وكمالها إلى سلطات الحماية بمقتضى ما أبرم من المعاهدات، كانت النية حسنة ولكن الواقع كان مغايرا لذلك تماما

[1] - Faucon Narcisse, La Tunisie Avant et Apres l'occupation-2française Histoire et Colonialisation, Tome II, librairiecoloniale, Paris, 1893p45.

[2]- علي البلهوان: المرجع نفسه، ص 122.

[3]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص ص 99-100.

فسرعان ما حاد المراقبون الفرنسيون عما انتدبوا اليه بطبيعة الحال فعمدوا إلى الإدارة المباشرة ولم يتركوا لممثلي السلطة المحلية إلا نفوذا صوريا[1].

مميزات الإدارة الفرنسية في تونس:

تمثلت إدارة الاستعمارية الفرنسية في تونس بما يأتي:

- السيطرة السياسية المباشرة دون الغاء منصب الباي كما فعلت في الجزائر.
- تعيين مقيم عام فرنسي بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية الفرنسية، وهو حاكم عام للبلاد وسكرتير عام للحكومة التونسية وهو يشبه رئيس الوزراء.
- إقامة مجلس استشاري للرقابة المالية يمثل أصحاب المصالح من الفرنسيين مهمته النظر في الموازنة والموافقة عليها.
- وضع نظم إدارية تخدم مصلحة الفرنسيين، وتسهيلات لمهمة رجال الاحتلال.
- إحتكار الإدارة العامة والمناصب الكبرى بتعيين رجال عسكريين فرنسيين مسؤولين عنها[2].
- وضع رقابة على دخل البلاد بحجة تأمين مصالح أصحاب الديون الأجانب على التونسيين، مما سهل سيطرة الفرنسيين على أراضي تونس لاسيما الخصبة منها.
- إدخال التعليم الفرنسي في مدارس خاصة لأبناء طبقة معينة من أجل تخريج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية لتكون عونا لفرنسا في السيطرة على الشعب التونسي، كما أنشأت مدارس لأبناء الفرنسيين، منعت فيها الثقافة العربية لإدخال بعض أبناء الطبقة الخاصة من العرب الذين تخرجوا منها جاهلين لغتهم وتراثهم ومنعت المدارس العربية، وكان بصيص الأمل يتمثل بجامع الزيتونة الذي اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية واللغوية[3].
- السيطرة الاستعمارية المباشرة دون إلغاء منصب الباي كما فعلت بالجزائر. تعيين مقيم عام فرنسي دائم بمرسوم دائم من رئيس الجمهورية الفرنسية في تونس وهو حاكم عام.
- للبلاد وسكرتير عام للحكومة التونسية وهو يشبه رئيس الوزراء.

---

[1]-Metivier M.L et Charier Beulay: **Petit Histoire de la Tunisie,** edition la flèche (sarth), 1960 p48.

[2]- جميل بيضون: المرجع السابق، ص 112

[3]- نفسه، ص113.

- إقامة مجلس استشاري للرقابة المالية يمثل أصحاب المصالح من الفرنسيين مهمته النظر في الموازنة والموافقة عليها[1].
- وضع نظم إدارية تخدم مصلحة الفرنسيين وتسهيلات لمهمة رجال الاحتلال.
- احتكار الإدارة العامة والمناصب الكبرى بتعيين رجال عسكريين فرنسيين مسؤولين عنها.
- وضع رقابة على مدخولات البلاد بحجة تأمين مصالح أصحاب الديون الأجانب على التونسيين مما اسهل سيطرة الفرنسيين على الأراضي التونسية لا سيما الخصبة منها.
- إدخال التعليم الفرنسي في مدارس خاصة لأبناء طبقة معينة من أجل تخريج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية لتكون عونا لفرنسا في السيطرة على الشعب التونسي[2].

- إلغاء المحاكم القنصلية:

إن هذه المحاكم تجعل الجاليات الأوروبية لا تخضع إلا لقوانين بلدانها فلم يكن الأوربيون يخضعون لسلطة المحاكم التونسية، لذلك كان لزاما على كامبون العمل شيئا فشيئا تغيرها حتى تمكن نظام الحماية لإقامة نظامه، لذلك سعت فرنسا وبكل مرونة مع الدول الأوروبية إلى التخلي عن امتيازاتها التي لا تتماشى مع انتصاب الحماية في تونس خصوصا المحاكم القنصلية في هذا البلد[3]، وهكذا قبلت بريطانيا إلغاء محكمتها إبتداء من جانفي 1884م، ثم تبعتها القوى الأوربية الأخرى، وخصوصا إيطاليا التي أعلنت عن غلق محكمتها القنصلية بتونس إبتداء من أول أوت 1884[4].

كما شرع المقيم العام كامبون في فرض هيمنة شبه كلية على البلاد، ومؤسساتها وحتى سكانها، وقد قام بالتخلص من المناهضين للسلطة من بين الأعيان، كما اتبع سياسة الرشوة لتحييد المناوئين للحماية وإسكاتهم وهو ما قام به في بعض الصحف ولكسب تأييدهم حيث عقد كامبون مع سليم فارس والعربي بسيس صفقة من أجل تغيير موقفها من سياسة فرنسا بتونس.

---

[1]- هيثم عبد الخضر جبار السويدي: **الإدارة الفرنسية في تونس (1939-1955)**، مجلة العلوم الإنسانية، ع7، (د.ن)، ص92.

[2]- هيثم عبد الخضر: المرجع السابق، ص 92.

[3]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية**، المرجع السابق، ص 95.

[4] - Metivier M.L et Charier Beulay: **Petit Histoire de la Tunisie**, p45. Ibid p45.

كما حاول ذلك مع عدة شخصيات سياسية حيث عملت فرنسا على إستمالة الشيخ ظافر المدني[1] ورشوة أخته عائشة بصفاقس من أجل كسب تأييّد العائلة وفعلت ذلك مع الوزير السابق خير الدين باسطنبول وأبقت له على راتب سنوي **30.000** فرنك حتى يضمن تأييده أوصمته[2].

استغل كامبون مرض الصادق باي، ليُملي على أخيه علي باي ، مجموعة من الاصلاحات الإدارية ، مقابل تزكية فرنسا له من أجل التخلص من مناهضي السلطة، من بينها تحويل مقرالحكومة من قصر الباردو إلى دار الباي القصبة وأن لا يصاحب أعوان الدولة الباي في تنقلاته.

إلغاء وزارتي الحربية والبحرية وتقوم فرنسا بدورهما، ولم يبق للباي إلا الوزير الأكبر و وزير القلم[3]، وحتى إختيار الوزراء يتم من قبل فرنسا حسب رغبتها ومصالحها، وبذلك فلم يعد علي باي إلا بايا صوريا فقد قبل قبل تنصيبه التخلي عن شؤون الدولة وتحول إلى أداة طيّعة في يد المقيم ويقتصر دوره على التوقيع على المراسيم والتي يعدها المقيم العام.

– الكتابة العامة للحكومة التونسية:

استحدثت هذه المؤسسة الجديدة لمراقبة الباي والوزراء وحتى تكون عين المقيم العام لدار الباي، وأصبح المسؤول الأكبر عن الإدارة هو موريس بونبار،ثم خلفه برنارد روا من 1889-1919 وهي تقوم بإعداد القرارات لمجلس الوزراء.

– المراقبون المدنيون:

حيث تمّ تركيزهم بالجهات الشمالية ،واعتبر الجنوب منطقة عسكرية،و أبقى الفرنسيون على القياد وخلفاؤهم وشيوخ القبائل لاستعمالهم[4] بما يخدم فرنسا، وقد جمعوا بين مهام القناصل المساعدين وقادة الدوائر وضباط الإستعلامات.

– الإدارات المختصة:

هي أشبه ما تكون بكتابات دولة تهيئ لاتخاذ الادارات للقرارات التي تخدم مصالح الاستعمار الفرنسي فأحدثت بين 1883 و1885 لتشرف على قطاعات مختصة قصد إعداد البرامج والدراسات

---

[1]– ظافر المدني، المرشد الروحي للسلطان عبد الحميد، للمزيد ينظر مذكرات خير الدين، ص 89.

[2]– علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية علي تونس**، المرجع السابق، ص 100.

[3]– وزير القلم: وهي وزارة أنشأت في 1860 وألغيت في 1957 للمزيد ينظر :

[4]– علي المحجوبي: **انتصاب الحماية** ، المرجع سابق، ص 111.

لبعض القطاعات، ولعل أهمها إدارة الأشغال العامة، إدارة التربية، إدارة المالية ثم إدارة الفلاحة، يشرف على هذه المصالح مديرون يحضرون مجلس الوزراء مع المقيم العام و الباي و وزيره.

– المحاكم الفرنسية:

بعد إتفاق بين فرنسا وبريطانيا، ثم بين فرنسا وإيطاليا ألغيت الإمتيازات والمحاكم القنصلية، ونظرا إلى أهمية الجالية الإيطالية بتونس، وباتفاق بين إيطاليا وفرنسا أصبح أمرها تابعا للقضاء الفرنسي بتونس، ومكن قانون 27 مارس 1883م من إنشاء محاكم فرنسية فتأسست في 24 أفريل 1883 م أول محكمة ابتدائية بتونس وفي م1887 م ركزت أول محكمة إبتدائية بسوسة كما أحدثت محاكم أخرى فرعية بداخل البلاد[1]، إضافة إلى مؤسسات وهياكل استشارية خصوصية مثل الغرف التجارية والفلاحية والندوة الإستشارية 1891م التي أصبحت برلمان محلي.

المبحث الثالث: السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفرنسية في تونس

1–اقتصاديا:

إنّ فرنسا قد بادرت منذ عهد الحماية إلى وضع يدها على عناصر الإنتاج، متهيئة لاغتصاب ثروة البلاد والدخل القوي مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي، وقد شمل هذا التدخل ثلاثة مجالات: الزراعة والصناعة والتجارة.

أ– الزراعة:

سيطرت فرنسا على الاقتصاد التونسي الزراعي، فقامت بالإستيلاء على الأراضي الزراعية، واتخذت كل الإجراءات لذلك انتزعت كل اراضي المعمرين ومنحتها للفرنسيين، وبذلك أصبحوا يتحكمون في البلاد اقتصاديا وأصبح الشعب التونسي مهدد بالفقر أمام هذه القوى المدعمة من طرف السلطتين التشريعية والقضائية[3]، بالإضافة إلى استحداث فرنسا للمعمرين الفرنسيين وظائف لهم يتقاضون عليها أجور من خزينة الدولة التونسية، كما كانت الأراضي التونسية قبل الحماية تحت تصرف الأهالي التونسيين يعيشون من محصولاتها ومن تربية المواشي حيث البعض منها ملك للدولة والبعض الآخر تابع للأوقاف العامة أو الخاصة.

[1]– الحبيب تامر: المرجع السابق، ص104.

[3]– الحبيب ثامر: نفسه، ص 42.

ب- أملاك الدولة:

تقدر أملاك التونسية قبل الحماية بمساحة لا تقل عن مليون الهكتارات وكان للأهالي الحق في إستغلالها حيث بادرت الحكومة الفرنسية في افتكاك هذه الملكية في 13 ماي 1896م اتخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأراضي البور فتدخلت ما تشاء من الأراضي في هذا النوع متعدية على حرية الملكية الفردية[4].

ج- أراضي الغابات:

تملك تونس غابات وأحراش واسعة بالشمال قدرت مساحتها بمليون و16 ألف كلم، بادرت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ فرض الحماية حيث أصدرت في 1890/04/11 قرار يقضي بإلحاق أراضي الغابات بأملاك الدولة الخاصة وألزمت كل فلاح بقائه في زراعته بدفع إيجار سنوي. وبذلك أصبح المالك مستأجرا والغاصب ملكا،ويشترط للمدعي أن تكون الأراضي بها حرث ونبات أو بناء (1938)، وذلك بالإضافة إلى اغتصاب أراضي القبائل والأوقاف وغيرهم[1].

لقد خلق انتصاب الحماية الظروف الملائمة لتوطيد هذا الاستعمار الذي تدعم أكثر فأكثر في نطاق القانون العقاري الجديد ثم ساعد الوضع الاقتصادي الذي تميز عند انتصاب الحماية بإنتشار "الفلوكسرا" وبرخص أسعار الأراضي واليد العاملة على تطوره،ذلك أن هذه الظروف هي التي آثارت شراهة الرأسماليين الفرنسيين،فانكبّ هؤلاء منذ سنة 1883م على شراء الأراضي[2].

وقد أحصى كاتب عام "الإقامة "روبان (Robin) في نهاية 1885م،مجمل الممتلكات التي صارت في حوزة الفرنسيين بناء على الجداول التي أعدها المراقبون المدنيون وأعوان القنصليات وقدر مساحة هذه الأراضي بـ 176.429 هكتارا تمثل ما قيمته فرنك 10.892.000.

---

[4]- نفسه، ص ص 42-43.

[1] - الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 44.

[2] - Metivier M.L et Charier Beulay, Petit Histoire de la Tunisie,ibid,p56.

إذا استثنينا من هذه المساحات ضيعات النفيضة وسيدي ثابت وواد زرقة التي كانت على ذمة الشركة الفرنسية الإفريقية نجد أن الفرنسيين اكتسبوا حوالي 50.000 هكتار منذ احتلال الإيالة منها 300.000 ثم اقتناؤها سنة 1885م، مثلما صرح بول كامبون.وكان عدد المتملكين الفرنسيين يقارب آنذاك الأربعين نجد ضمنهم خمس شركات تملك 28.000 هكتار فضلا عن الشركة الفرنسية الإفريقية، أما بقية الأراضي التي تمسح 22.000 هكتار ،تقريبا فكانت موزعة على 34 معمر يملك أربعة منهم 16.000 هكتار،وهذا يتبين أن بعض المالكين يحتكرون 90 بالمئة من الأراضي التي تم إقتناؤها منذ انتصاب الحماية[1].

د- الصناعة:

أما من الناحية الصناعية فقد عملت فرنسا على عرقلتها وحتى الصناعات التي كانت قبل الحماية لم تبذل السلطات الفرنسية أي تشجيع حتى واجهت مصيرها أمام منافسات البضائع الفرنسية الواردة.فقد اكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية حتى أصبح الصناع التونسيون يشكون الفقر والفاقة، والغرض الأساسي من هذه السياسة هي المحافظة على تونس كسوق تجاري للبضائع الفرنسية، حيث اعتمدت على سياسة جمركية تسهل دخول الواردات وتصدير المواد الخام بأرخص الثمن لتعود إلى تونس على شكل بضائع.

أما ثروة البلاد المعدنية فقد سلمتها السلطة الفرنسية إلى شركات احتكار فرنسية مقابل إيجار مستوى زهيد، وأهم المعادن التي تستخرج من أرض تونس هي فوسفات الجير فتونس في الدرجة الثالثة من الدول المنتجة للفوسفات في العالم. ويوجد بها أيضا مناجم للحديد والرصاص والزنك والنحاس.

وكل ما تبيعه من صناعات آلية بيد الأجنبي لا تعود بفائدة كبيرة على تونس[1]، وما يدفع إلى مصلحة الجمارك من رسم الصادر هو مقدار تافه،وبهذا عرقلة فرنسا تطور الصناعات التونسية القديمة

[1]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية علي تونس**، المرجع السابق، ص ص134-135.

[1] - الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 50.

ولم تسمح بوجودها إلا في نطاق محدود ومنعت من انتشار نوع الصناعات الآلية التي من شأنها أن تزاحم بإنتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها[2].

وهكذا أتبعت فرنسا سياسة تقوم على منع الأهالي من إنشاء هذه الصناعات لاستغلال مواد بلادهم الأولية وصارت تجبرهم على بيعها وتتخذ مختلف الوسائل لتصديرها إلى الخارج وبالأخص فرنسا فقد تركز النشاط الزراعي للاحتلال على تشجيع حركة الاستيطان الحر،حيث سيطر هؤلاء على أخصب الأراضي التونسية واستغلوها في زراعة القمح والكرم والزيتون[3].

هـ- التجارة:

كانت فرنسا تتعارض مع ما كان يربط تونس من اتفاقيات تجارية مع الدول الأوروبية وما تمهدت به في معاهدة باردو، فإنها اتفقت مع هذه الدول على التنازل عن حقها في التساوي. فاتسع بذلك المجال لها وتمكنت بالقضاء على استقلال تونس الجمركي وأصبحت تصدر إلى تونس أنواعا عديدة من البضائع دون دفع رسوم جمركية ثم مضّت في هذا السبيل وأنشئت شبه اتحاد جمركي مع تونس يخول لعدد كبير من البضائع الفرنسية التدخل إلى تونس دون دفع رسوم.

لقد طوّرت تونس خلال الحرب العالمية الأولى من مستوى بعض المنتجات الزراعية في إطار ما عرف بضمان أمن التموين بخصوص السكان، مما جعل الحكومة تقوم بتأمينها في الوحدة الجمركية، حيث مكّنت كثافة المبادلات التجارية بين البلدين من خلق طرق تجارية بحرية وبذلك سيطرت على التجارة الخارجية التونسية 1904، إلا أن ذلك نتج عنه عجز كبير حيث كانت تستورد تونس البضائع بأثمان باهضه ثم تبيعها بأثمان زهيدة.

2- السياسة المالية المنتهجة:

كانت ترمي هذه السياسة إلى إشباع الفرنسيين وإفقار الأهالي التونسيين، وتتجلى خاصة في دراسة موضوع الميزانية التونسية، فقد عملت فرنسا في بدء الحماية على أن يتحمل العرب وحدهم

---

[2] - المرجع نفسه ، ص 51.

3-Jean François Martin: **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferry à Bourguiba ,1881- 1956** , Edition L' Harmattan ,France:2003, p 146.

أعباء الميزانية، فقط اعتمدت على الضريبة الغير مباشرة كأساس لموارد الدولة، أيّ أن الموارد العامة يتحملها المستهلك التونسي أما المصروفات العامة فيذهب معظمها في العناية بالمصالح الاستعمارية وبالأخص تشجيع هجرة المستثمرين الفرنسيين والأوروبيين وإقرارهم بالأراضي التونسية، فبلغ الإسراف المالي في سبيل تنفيذ سياسة الاستعمار إلى حد لا يتصوره العقل، وهكذا أصبحت الميزانية العامة تزداد تضخما سنة بعد سنة حتى ضج الشعب بالشكوى ورفع الاحتياجات مطالبين بوقف هذا الإرهاق حتى أصبحت الشؤون الاجتماعية والصحية والتعليم في حالة تدهور وذلك بمصادرة أثاث الفلاحين[1].

3- الدعم الاقتصادي لشمال إفريقيا.

تمّت في الثامن من شهر نوفمبرسنة 1942 عملية إنزال القوات البريطانية الأمريكية على سواحل شمال إفريقيا التي كانت تعاني من أزمة اقتصاديه كبيرة، نقص الأغذية والملابس في ظروف الشتاء القاسية واشتداد المعارك على أراضيهم.

قرّر الرئيس الأمريكي أن يجعل منطقتهم حيوية لأمن **و.م.أ**، استفادت تونس في البداية من تموين بريطاني وتزايد الدعم الأمريكي لدرجة أنه أصبح يشكل تهديدا على الوجود الفرنسي، إهتم الرئيس الأمريكي بوضع لجنة تقوم بجمع حاجيات المغرب من مواد غذائية وأقمشة وألبسة ليتم توزيعها على السكان، كان لوجود الحلفاء في المغرب آثار بليغة على السياسيين والأوساط الاقتصادية وذلك الأمر الذي آثار مخاوف السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث كانت تخشى فقدانها لإمبراطوريتها.

طُرحت مسألة التموين بشدة منذ إندلا ع الحرب العالمية الثانية بحكم أن تونس كانت تستنزف آخر طاقاتها من المخزون الغذائي، كما أن الإنتاج الفرنسي كان عاجزا على تلبية طلبات سكان المغرب رغم مخطط التقسيم المعتمد عليه، في حين كانت أولى اهتمامات الحلفاء هي تموين السكان بمادة الحليب للأطفال بمساهمة الصليب الأحمر الأمريكي وكذلك الأقمشة وبعض الحبوب كالفاصولياء، وأبدى ملاحظات قاسية اتجاه الإدارة الفرنسية التي تعتبر مسؤولة عن تنظيم الأسواق،

[1]- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص ص49-55.

وبذلك وجدت نفسها مجبرة على التفريق بين المشتريات العسكرية المدعمة والمدنية الموجهة للاستهلاك. وبذلك ساهمت هذه الحيوية في التبادلات الأمريكية إلى رفع حجم الحمولة البحرية التجارية إلى ثلاثة أضعاف خلال سنة واحدة.[1]

أشرف ديبيان "Dépienne " مساعد رئيس اللجنة المالية على الإدارة المالية منذ 13اكتوبر 1884م وقد كلف المجلس الإداري بجمع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وغير الملزمة برئاسة "روسو Rousseau" أما الجمارك فترأسها " لروا Leroy"، كما أنشئت مصلحة الخزينة وعين على رأسها قابض مالية عام وهو فرنسي أيضا، وقد تولى تسديد الدين الجديد[2].

وقد استعملت فرنسا كل الوسائل من أجل الحصول على الأموال، وأصبح سلب الأموال من الناس أمرا مألوفا وهو ما نتج عنه مفاسد ومشاكل بسبب اللامساواة في الجباية واللزمة بين السكان والرشاوي للإعفاء منها، وقد ارتفعت بذلك الميزانية التونسية و وجّه جزء كبير منها لتسديد الديون ، أما الجزء الآخر فقد وجه لتجهيز الأيالة دون اللجوء إلى الميزانية الفرنسية، وقد اتبعت فرنسا سياسة التقشف في السير حيث خفضت من ميزانيتي الخارجية والحرب بشكل واسع وألغت الميزانية الحربية وذلك بهدف تحقيق مكاسب دون اللجوء لميزانية فرنسا[3].

كما قامت التجارة الخارجية في تونس على تصدير المواد الأولية الزراعية كالزيتون والحبوب والصوف وحيازة مرسيليا وجنوة على هاته التجارة فعليا لكن حجم الواردات سبب إختلال في ميزان المدفوعات [4].

حين لاقت المنتوجات التونسية إقبالا كبيرا بسبب نظام التنازلات والحماية القنصلية التعامل الذي شجع تصريفها على الصعيد الخارجي، وفرض هذا النظام على الباي بضريبة جمركية لا تتعدى

---

[1]- عز الدين زايدي: **نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال إفريقيا** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية ،جامعة الجيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ،الجزائر ، 2014- 2015، ص ص 439 - 443، .

[2]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية علي تونس** ،المرجع السابق، ص 113.

[3]- نفسه، ص ص 124 123.

[4]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 166.

3% في إقصاها من قيمة الواردات، الأمر الذي دفع بالحكم التونسي للعودة إلى تشديد الضريبة على الصادرات لتعويض النقص ما جعل القاعدة الاقتصادية للبلاد مع هشاشتها تتفتت لغياب سياسة جبائيه مع صعوبة التفتح على الأسواق الخارجية حيت إحتكرت فرنسا وإيطاليا وانجلترا 90% من المبادلات التجارية التونسية سنة 1860م[1].

– السياسة الاجتماعية والثقافية:

لقد انعكست السياسة الاقتصادية على الأحوال الاجتماعية للشعب التونسي، فسادت روح المحق والقضاء المبرم على الشعوب، فانتشرت الأمراض خاصة المعدية منها وفتكت بالشعب وعمّ الفقر والجوع وكثر عدد المتسولين، وكان المسلمون لا يتمتعون بأي ضمان اجتماعي يحميهم من حوادث الشغل وغيرها بل أصيبوا بمرض خطير على النفوس والقلوب شجعتهم الإدارة الفرنسية على تعاطيه، فرخصت فتح الحانات والملاهي، فأصيب التونسيون بأمراض أخطر من السل والوباء وهي الآفات الاجتماعية وعلى رأسها الإدمان على الخمر[2].

لقد كانت المشروبات الروحية مجهولة في تونس تقريبا قبل الاحتلال وكان تعاطيها محصور في الوسط الأروبي وجماعة قليلة من الإسرائليين، لكن جيوش الاحتلال جاءت بها ومعها الحضارة الفرنسية، حيث ساهمت مساهمة فعالة في تثبيت وتدعيم النظام الجديد، لأنها أرهقت الصحة والثروة العامتين. وما فتئت هذه الآفة أن ولدت معها آفات أخريات؛ كالدعارة والإباحية والجريمة هذه الذي استعملته الحكومة الفرنسية كوسيلة للخلاص من النخبة التونسية والثروة التونسية التي كانت من موائل المقاومة في البلاد. وبالرغم من رد الفعل الذي جاء متأخرا ومنع بيع الخمور للتونسيين، خاصة في المدن الكبرى، فإن الكحول لعبت دورا أساسيا في عدد الوفيات، حيث كان عدد وفيات التونسيين في مدينة تونس سنة 1914م، 2669 منهم 232 ماتوا بالسّل.

[1] – أحمد عبيد مرجع سابق ، ص 167.

[2] -عبد الحميد زوزو: **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، (ب ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 449

كما لعبت الخدمة العسكرية دورا بارزا في انحلال النظام الاجتماعي، حيث كان التونسي فيها يتعلم كل أنواع الفساد والانحلال الخلقي والرذيلة على شكل يصبح فيه ثائرا على شرائع العائلة والمجتمع[1].

فلقد كان من أهم أهداف السلطة الفرنسية، منذ فرض الحماية على تونس محاولة القضاء على النظام الاجتماعي للشعب التونسي، ورغم دلك فقد انفتحت البلاد على العالم الخارجي بشكل كبير، لكن الأمر كان صالح للاقلية فقط تتكون من الذين نجحوا في أن يرتبطوا بنظام الاقتصادي والاداري وأيضا الثقافي؛ وأيضا كشأن العديد من التجار الذين كانوا وسطاء بين المنتوجات الصناعية والحرفين التونسيين و أصحاب الصنعات الكبرى الذين تتلمذوا في مدرسة المعمرين واستغلوا صنعاتهم حسب المناهج العصرية.

كما أن الإطارات الإدارية المحلية المتوسطة والعالية التي ساعدت نظام الحماية كافأها الأخير بنعم وخيرات، ومن بين المنتفعين صغار الموظفين والمستخدمين المسلمين في المؤسسات العصرية ،حتى أصحاب المهن الحرّة ،كالمحامين والأطباء مع أن نسبتهم صغيرة ،إلا أنهم يمثلون مثالا للنجاح والارتقاء في السلم الاجتماعي وكل هذا بفضل الدراسات العصرية [2].

ومن بين ايجابيات الحماية على التطور الديمغرافي التي بدأت تظهر بوضوح أكثر في فترة مابين الحربين، فقد ارتفع عدد السكان سنة 1931م، وهذا نتيجة للانخفاض التدريجي للوفيات بفضل زوال الأوبئة الكبرى(كالتيفوس والكوليرا والجدري والطاعون وحمّى المستنقعات) والحروب الداخلية وتناقص المجاعات والتحسن النسبي للحالة الصحية للسكان (حملات التلقيح بالمدن وخاصة بالمدارس وانتشار الأدوية وارتفاع عدد الأطباء)، مع هذا فنسبة وفيات الأطفال كانت مرتفعة في المناطق الريفية [3].

---

[1]- عبد العزيز الثعالبي : المصدر السابق، ص ص 160-161.

[2] محمد ،الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ إلى الاستقلال**. ط.3، تونس: دار سزاس للنشر، 1993،ص-ص 108-109.

[3] أحمد ،القصاب، **تاريخ تونس المعاصر 1881-1956**. ط.1،تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ، 1986ص267.

أ)–ثقافيا:

طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية سياسة حولت من خلالها القضاء على اللغة العربية وثقافتها وإحلال اللغة الفرنسية محلها كما اتجهت سياستها التعليمية إلى محو روح القومية ،وذلك لمحاربة اللغة العربية و تطبيق سياسة التجنيس الفردي والجماعي،عن طريق إصدار قرارات 1887-1897-1889-1914م، والتي تعطي تسهيلات للتونسيين الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية فصدر قانون التجنيس سنة 1923م،وذلك بتعويض التونسيين الجنسية الفرنسية و وعدهم بالتمتع بالإمتيازات التي يتمتع بها الفرنسيين[1]،كما قامت فرنسا بفتح مجلس استشاري وفتحت الباب لمن يريد أن يهاجر لتونس من الفرنسيين والإيطاليين.

1–السياسة التعليمية:كان التعليم ذو وجهين ايجابي و سلبي ،وقد كان يتعرض إلى اضطهاد حكومي لا يرحم سنة 1881، فقد عمدت الحكومة إلى ضرب المؤسسات التعليمية القائمة ،بدل مساعدتها على التطوير وحاولت ان تبعدهم عن اللغة العربية .[2]

لقد سعت السياسة التعليمية في تونس إلى محو القومية، وذلك بإنشاء مدارس راقية تدرس فيها الفرنسية والعربية ،وتعلم الحرف اليدوية وبعض الزراعة،كما كانت نسبة التونسيين الذين يتلقون التعليم قليلة جدا ،بينما المدارس الفرنسية متاحة للفرنسين حتى في أصغر القرى[3].

كما سعت الإدارة الفرنسية إلى حل اللغة العربية وحل محلها الفرنسية والسعي لإدماج المجتمع في العنصر الفرنسي وكان رد الشعب التونسي قوي حيث طالب بتعليم قوي أساسه اللغة العربية.

إنشاء مدارس فرنسية للمعمرين والعرب، ولم يكن للغة العربية الحظ فيها، حيث كانت موجهة للأطفال لينشؤوا نشأة فرنسية، إلا أن التونسيين هاجموا السياسة التعليمية وأجبروا السلطة الفرنسية على ادخال اللغة العربية في برامج المدارس الابتدائية، لجأت السلطات الفرنسية إلى فرض الحماية على

[1]– محمد علي داهش: **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، مجلة الآداب، جامعة الموصل، ص 21.

[2] عبد العزيز، الثعالبي، **تونس الشهيدة**.(د.م.)، دار القدس، 1975ص58.

[3] – زاهر رياض: **استعمار إفريقية**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1956، ص 369.

تونس وشرعت في ممارسة خطيرة؛ وهي تشويه الثقافة العربية الإسلامية وتحطيم مقومات الدولة وسيادتها الوطنية وشخصيتها، بداية بالتعليم واللغة العربية والدين الاإسلامي والعادات والتقاليد، مع العلم أنه كانت هناك مدارس فرنسية واسرائيلية و أوربية[1] .

وبموجب اتفاقية المرسى 1881م استطاعت فرنسا أن تقضي على هذه المؤسّسات التعليمية بتونس، وبناء على هذه الاتفاقية تعرّض التعليم والثقافة في تونس إلى محاولة التحريف والتزيف.

رفض التونسيين ذلك بشدة لأنهم أحسوا بأن مجتمعهم وحضارتهم تتعرض للتشويه والتمزق، وأول عمل قامت به حكومة الاستعمار هو توقيف تمويل المدارس العربية.

في سنة 1896 سمح الاستعمار للتونسيين بإنشاء مدرسة للتعليم العربي الفرنسي (المدرسة الخلدونية) لكنها كانت تعتمد على إمكانياتها لذلك لم تستطع للاستمرار في عملها التربوي التعليمي، وتعرضت للتدهور وهذا ما كانت تنتظره سلطات الاستعمار،حيث لجأت إلى إلحاق بعض صفوفها العربية بالمدارس الابتدائية الرسمية وجعلت فيها تدريس اللغة العربية اختياريا وتمكنوا بذلك من نشر اللغة الفرنسية بفضل تسخير مجهودات مؤلفين وأساتذة وباحثين مؤرخين فرنسيين [2].

كما طالب الشعب التونسي بتعليم قوي أساسه اللغة العربية[3]، غير أن الاستعمار لم يستطع استئصال اللغة العربية من قلوب التونسيين، وحتى الذين انجروا في تعليم اللغة الفرنسية أصبحوا يشعرون بخزي الضمير بسبب جهلهم لغتهم. وبعد مضي 38 سنة من فرض الحماية الفرنسية على تونس نجد من بين 291 مدرسة حوالي 60 مدرسة منها فقط مخصّصة للتونسيين يؤمها 9000 تلميذا تونسيا؛ أي بنسبة 4% من مجموع سكان تونس، ومن بين 1500 شاب دعوا للخدمة العسكرية يوجد منهم 52% يحسنون القراءة والكتابة بالعربية والفرنسية، طالب التونسيين بتعليم علمي وأخلاقي وروحي فمنحتهم فرنسا المدرسة الابتدائية، التي أدّت بالأطفال إلى احتقار حضارة أجدادهم وتاريخهم

[1]– الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 56 .

[2]– عز الدين معزة :**فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية 1899–2000**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2009–2010م، ص 72.

[3] – الحبيب ثامر: هذه تونس،مرجع سابق ، ص 56.

الوطني وحشوهم بمعلومات خاطئة ومزيفة عن كل ما هو تونسي وعملت على مهاجمة الزيتونة باعتبارها مصدر المقاومة[1].

2-المشاريع التعليمية الفرنسية الكبرى بتونس :

تعدّدت الآراء الموجهة للتعليم في تونس رغم أنّ الهدف واحد والممثل في فرنسة البلاد، إلا أن خمسة مشاريع فرنسية كبرى كانت هي من وضع أسس السياسة التعليمية، ثلاثة منها كانت قبل انتصاب الحماية، من بينها:

أ – مشروع جول فيري والمدرسة الابتدائية العليا (1880-1882):

بعد التمكن من بسط النفوذ في الجزائر كانت خطة فيري تتمثل في تأسيس مؤسسة التعليم الابتدائي وتطّلع بتعليم خاص ومهني موجه إلى فرنسة الطبقة الوسطى من تجار وصناعيين وحرفيين، وكان موجها إلى التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين 11 و 12 سنة، فقد كان يرمي إلى الإبقاء على احترام الهوية الدينية يليه بغرض الإدماج عبر المدرسة الفرنسية التي أسسّها تشجيعا للاستيطان الفرنسي في سنوات الحماية الأولى.

ت- مشروع جون جوسران والإبقاء على الواقع (1881) :

اقتنع جوسران أنّ تعليم اللغة الفرنسية للتونسيين يعد أحسن وسيلة مؤهلة لإدماجهم، حيث لم يكن من السهل تحويل تونس عن أصالتهم، برزت أهمية خطته في عدم الإقتراب من المؤسسات الدينية والمسلمين الذين يتميزون بذكاء يجعلهم قادرين على التعلم وتحويلهم إلى خدماتهم من طرف سلطات الحماية واستغلالها وتوظيفها.

ب – خطة لجنة الشؤون الدينية التونسية (1882):

كانت هذه اللجنة تهدف في جملة نشاطاتها إلى إعادة تنظيم تونس وأمورها المختلفة.

[1]- عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 74.

ج- لوي ماشويل المهندس الفعلي لمديرية المعارف(1883):

كانت سياسته تهدف إلى المزج بين العنصرين الأوروبي والإسلامي، أسس المدرسة الفرنسية العربية[1].

د- ماسيكو (1886- 1892):

أقدم على خطوة تقضي بعدم دفع أي اعلانات لأية مؤسّسة تعليمية، باستثناء المدارس الخاصة التي تفتح ابوابها للجميع دون النظر إلى الديانة أو العرق، وفي ذلك تم الشروع بإقامة أول ثانوية خاصة بالفتيات، واتسم عهده بالعمل من أجل توسيع رقعة التعليم العلماني.

ذ- روني ميه (1894- 1900):

عرف عهده بإنجاز مدرسة ترشيح المدرسين والنخبة من المسلمين، بقي متصلا بتأسيس الخلدونية في أواخر ديسمبر 1896[2].

كما كانت هناك مشاريع أخرى للسياسة التعليمية الفرنسية منها ستيفان بشون وقابريل الاسيتي وسيباستيان شارليتي، حيث تميّز بظهور التعليم المهني، كما كانت هناك هيئات مشرفة على التعليم التونسي، مثل الكنيسة الكاثوليكية، كما عملت إدارة حماية المدرسة الفرنسية بظهور التعليم العربي الحر برئاسة الجنرال ليوطي بعد الاحتلال، وتأسيس نظام تعليمي أوروبي خاص بالجالية الفرنسية، وفرنسي إسرائيلي وتعليم موجه للمغاربة. أي التعليم الأهلي للعامة والنخبة، فقد توسع التعليم العربي الحر في الثلاثينيات ، لكنه لقي اعتراض شديد من قبل التونسيين فلجأت الإدارة الفرنسية إلى استعمال العنف والتسلط بفرض الرقابة.[3]

---

[1]- محمد قدور: **السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883- 1939**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث ومعاصر،جامعة الجزائر ،قسم التاريخ، 2003 -2004، ص 43.

[2]- محمد قدور: **السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883- 1939**، رسالة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث ومعاصر،جامعة الجزائر ،قسم التاريخ، 2003 -2004، ص 38.

[3]- نفسه، ص ص 38 – 49.

سعت السلطات الفرنسية في تونس إلى محاربة انتشار التعليم في تونس، إلا أنها أرغمت على توسيعه تحت ضغط الرأي العام واقتصر التعليم الثانوي على المدرسة الصادقية وتم تلقي فيها العلوم اللغة العربية والفرنسية إلا أن الإدارة الفرنسية وضعت شروط قانونية للالتحاق بها منها تحديد السن والنجاح في المسابقات[3]. وقد سيطرت فرنسا على التعليم فأخضعته لنظم فرنسية ،حتى أصبح الطالب يتقن الفرنسية يفقه أسرارها ويتذوق أدبها أما أدبه ولغته فهي أمور بعيدة عنه[1]. بالإضافة إلى إدخال التعليم الفرنسي في مدارس خاصة لأبناء طبقة معينة من أجل تخرج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية لتكون عونا لفرنسا في السيطرة على الشعب التونسي، كما أنشأت مدارس لأبناء الفرنسيين منعت فيها الثقافة العربية لإدخال بعض أبناء الطبقة الخاصة من العرب الذين تخرجوا منها جاهلين لغتهم وتراثهم ومنعت المدارس العربية حيث كان بصيص الأمل يتمثل بجامع الزيتونة الذي اقتصر التعليم فيه على العلوم الدينية واللغوية ونشر الثقافة الإسلامية، لذلك كان جامع الزيتونة الحصن الحصين للثقافة العربية الإسلامية لكل المغرب العربي والذي لم يستطع الفرنسيون السيطرة عليه[2].

تحطمت في ظل الحماية الفرنسية النهضة العظيمة التي عمّت تونس في الماضي، وعلى ذلك أصيب التعليم الوطني منذ سنة 1881م، بإضطهاد حكومي لا يرحم فقد عمدت الحكومة إلى ضرب المؤسسات القائمة بدل المساعدة على تطويرها، وحين لم تستطع إلغاءها نظرا لمقاومة التونسيين المستميتة قامت بتجاهل مدارس التعليم العربي فلا تقاربهما إلا لكي تعارض محاولات الاصلاح الجدية، أما عن المساعدة فالدولة والبلديات لا تعطي التعليم العربي درهما واحدا فآل إلى الإعتماد على موارده الخاصة، وذلك عن طريق الجمعيات الخيرية وما يقدمه أولياء البطلات فوصل لدرجة البؤس، ويكفي للتدليل عليها أن نذكر راتب إنشاء الجامعة من الدرجة الأولى 200 فرنكا[3].

---

[3]– الحبيب ثامر: المرجع السابق ، ص 58.

[1]– الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص31.

[2]– جميل بيضون، شحادة الناظور: **تاريخ العرب الحديث** ، دار الأمل ، الأردن ، 2010، ص 192.

[3] – عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص 33.

- **خلاصة :**

ومما تقدم يمكن القول

لقد حاولت فرنسا منذ اللحظات الأولى من فرض الحماية وطمس كل مقوّمات الثقافة التونسية من دين ولغة وعادات وتقاليد وعزل أغلبية المواطنين، بوضعهم في ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية وثقافية سيئة جدا، بالإضافة إلى حصر التعليم الجامعي في أبناء الأوربيين فقط.

الفصل الثاني: السياسة الإستعمارية بالمغرب الأقصى

-تمهيد

-المبحث الأول: التدخل العسكري الفرنسي على المغرب

-المبحث الثاني: السياسة الفرنسية بالمغرب في المجال السياسي والإداري

-المبحث الثالث: السياسة الفرنسية بالمغرب في المجال الإجتماعي والثقافي

- خلاصة

تمهيد:

لقد اقتنعت فرنسا بأن سياسة الاستعمار المباشر بالضم والإدماج سياسة قديمة، خاصة مع دول لها حضاراتها وتاريخها ،كما أنها سياسة مكلّفة وكثيرة النفقات،ولذلك فقد اعتمد نظام الحماية، إلا أن السكان لم يتقبلوا أي نوع من أنواع التدخل، فاستغلت فرنسا الرفض لتبرر التدخل العسكري على المغرب وتحكم السيطرة على البلاد .

المبحث الأول: التدخل العسكري الفرنسي على المغرب الأقصى:

1- احتلال وجدة:

ظنّت الحكومة الفرنسية أن من أنجح وسائل التدخل السلمي في المغرب، إقامة المستوصفات ومراكز تقديم الدواء، لهذا قامت سنة 1905م بإنشاء مستوصف، كلفت بمهمة الإشراف عليه الطبيب الفرنسي موشان الذي التحق بمراكش في 28 أكتوبر 1905م، وكان هدفه استخدام الطب لخدمة النفوذ الفرنسي بالمغرب، إلا أنه في 19 مارس، هوجم من طرف السكان استغلت الحكومة الفرنسية مقتل الطبيب موشـــان في مراكش[1]، واقتحمت مدينة وجدة انتقاما له، حيث وقع الاحتلال يوم 29 مارس1907 [2] بقيادة جيش ضخم قوامه خمسة آلاف من المشأة، و2000 من الفرسان مزود بأحدث الأسلحة.

لقد أكّدت فرنسا بأن احتلال وجدة ما هو إلا إجراء مؤقت إلى اليوم الذي تحصل فيه على تعويضات مقابل مقتل الطبيب الفرنسي موشان، حيث تمثلت هذه التعويضات في مطالب تعجيزية من بينها، عزل باشا مراكش عبد السلام الورزازي، وإرساله إلى طنجة حتى ينتهي التحقيق في

---

[1] – مولاي الطيب العلوي:**تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط 1896-1964م**، مع ومر، العلوي أحمد، منشورات زاوية المغرب، ط1، 2009، ص 14 .

[2] – علال الخديمي :**المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947م افريقيا الشرق** ، المغرب 2006 ، ص8.

الحادث، بالإضافة إلى تنفيذ إتفاقية الحدود لسنة 1901م، التي تنص على إشراف الفرنسيين في اللجنة المراقبة للقسم المراكشي[3].

2- حادثة الدار البيضاء 1907م:

بعد احتلال وجدة سنة 1907م، توجهت الأطماع الاستعمارية نحو المدن الساحلية، مثل الدار البيضاء الواقعة في منطقة الشاوية، وكانت هذه الأخيرة تعاني حالة من التوتر بسبب اتضاح الأهداف الاستعمارية في البلاد، إثر احتلال وجدة الذي اثار مخاوف في أوساط الشاوية، إلا أن هناك سبب آخر زاد من حالة التوتر في المنطقة، هو قيام مؤسسة الكمبانية المغربية "، باصلاح مرسى الدار البيضاء ومدها بالسكة حديدية لسكة حديدية خارج المرسى، بالإضافة إلى وضع مراقبين فرنسيين بجانب الأمناء المغاربة بالديوانة[1].

وفي 30 جويلية من نفس السنة، حاولت جماعة من أهل الشاوية توقيف أشغال المؤسسة الفرنسية بمرسى المدينة، مما أدى إلى وقوع اشتباك، أدى إلى قتل تسع أوروبيين، ثلاث فرنسيين، ثلاث إسبان وثلاث إيطاليين، استغلت الحكومة الفرنسية حادث 30 جويليه أسوء استغلال، واغتنموا الفرصة لشن هجوم على مدينة الدار البيضاء، بهدف عقاب المسؤولين عن الحادث و بأن الاحتلال. مؤقت، ويهدف إلى تنظيم البوليس بالدار البيضاء، حسبما تقرر في مؤتمر الجزيرة[2].

وفي 01 أوت 1907م وصلت سفينة "كاليلي "، التي أرسلت من طرف المندوب الفرنسي بطنجة السيد سانت أولير حيث أخلت جميع السفن التجارية مجال الرمي في وجهها بهدف الاستعداد لقصف محتمل، زد على ذلك علمت سفينة "كاليلي " من سفينة "دوشايلا " بواسطة جهاز الإستقبال قرب وصول الفرقة البحرية بقيادة الأميرال فليبير القوات التي كانت قد أنزلت في وهران شرعت السفينة "كاليلي "في قنبلة الأحياء الشعبية فجأة تنفيذا لاتفاق بين قائدها وبين المندوب

---

[3] - صلاح العقاد: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** ،ط6، مكتبة الانجلو، القاهرة، 1993، ص 227.

[1] - علال الخديمي: **الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894م-1912م**، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر،الرباط، 2009م ، ص ص 191-192.

[2] - صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 139.

الفرنسي معززة بالأسطول الفرنسي وبثلاث سفن أخرى إحداها إسبانية، حيث خربت قنابل السفن مدينة الدار البيضاء ودمرتها تماما وارتكبت مذابح في حق السكان، كما قامت قوات الأسطول الفرنسي بالقضاء على كل المغاربة.

3-أزمة أغادير:

استغلت فرنسا مقتل بعض رعايا في مراكش والدار البيضاء فاحتلت وجدة والدار البيضاء والشاوية[1]، مما أدى إلى ثورة المغاربة على السلطان عبد العزيز الذي إتهم بالتعاون مع الأجانب واستبدل بأخيه المولى عبد الحفيظ الذي بايعه المغاربة سلطانا للجهاد سنة 1907م، لتخليصهم مما نجم من شروط مؤتمر الجزيرة الخضراء[2].

أما المرحلة الثانية في الإتفاق الألماني الفرنسي كانت في سنة 1911م بفاس بعد أزمة أغادير والتي جاءت بعد التدخل الألماني في ميناء أغادير حيث أن ألمانيا لم تقبل التدخل الفرنسي في فاس[3]،وما كان من فرنسا إلا أن تبعث هي أيضا سفنها إلى الصويرة لكن ووزير الحربية الفرنسية والوزير الأول الجديد J.Cailaux لم يوافقوا على هذا الرأي الذي أصدره وزير الخارجية الفرنسي وذلك لأنه يتسبب في نشوب الحرب بين الدولتين وحاولت فرنسا أن تساند دبلوماسيها بالدولتين بريطانيا وروسيا، لكن بريطانيا اقترحت مفاوضات رباعية بين ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإسبانيا، ونصحت بسحب كل قواتها من المغرب وإسبانيا من القصر الكبير وفرنسا من الداخل وألمانيا من أغادير، ورفضت فكرة فرنسا بقيام بمظاهرة بحرية مشتركة.

أما روسيا؛ فنصحت الدولتين بالتفاهم ودعت النمسا وايطاليا إلى إنهاء الخلافات والدخول في المفاوضات وقد مرت المفاوضات بمرحلتين من يوليو-اغسطس 1911م كانت يظهر فيها تعصب كل من الدولتين، ففرنسا أرادت إعطاء ألمانيا إمتيازات اقتصادية أما ألمانيا فركزت على تعويض بالكونغو المرحلة الثانية فكانت من سبتمبر إلى نوفمبر وهذه المرة جاءت كلا الدولتين ولديها نية لصلح

[1]- محمد خيري فارس: المرجع السابق، ص 24.
[2]- شوقي عطاالله الجمل: المرجع السابق، ص 326.
[3]- جمال قنان: المرجع السابق، ص 83.

والتفاهم وهذا لعدة عوامل ضاغطة منها ضغط الرأي العام على كلا البلدين والتلميح إلى عقد مؤتمر دولي لحل الأزمة الليبية، إضافة إلى ذلك حدوث أزمة مالية بألمانيا نتيجة لسحب رؤوس الأموال الفرنسية، وفي أُكتوبر حدث اتفاق بين الدولتين حول المغرب، وقد تشبثت ألمانيا بامتيازات حماية القنصلية ومبدأ السمسرة العمومية للمشاريع الاقتصادية بالمغرب .وفي 04 نوفمبر 1911م تمّ الإتفاق بما يخص الكونغو، حيث أن فرنسا سلمت في جزء منها إلى ألمانيا[1].

جاء التدخل الأوروبي في البداية بالانطلاق من المعاهدات والإتفاقيات التي أسقطت المغرب في أزمات بين فرنسا وألمانيا المتمثلة في الأزمة المغربية الأولى سنة 1905م، بسبب الاتفاقيات التي عقدتها فرنسا مع كل من ايطاليا وإنجلترا وإسبانيا في إحتواء المغرب، كما أن المملكة المتحدة اعتبرت معاهدة المغرب نقضا للاتفاق الودي المنعقد بين فرنسا وبريطانيا في 1904، لذلك حاولت فرنسا على مدى العامين التاليين التملص من معاهدة المغرب الامر الذي أفضى إلى أزمة أغادير[2].

إلاَّ أن فرنسا اضطرت إلى التنازل عن الكونغو بمقتضى الإتفاق المبرم سنة 1911م ليتفاقم الأمر أكثر إلى التدخل العسكري بالمنطقة وتتجرد من كل عون أجنبي الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع سعى عبد الحفيظ إلى تحقيق أهداف ومطالب المغاربة ، حيث وجّه طلبا لحكومة باريس للإنسحاب من الأماكن التي احتلتها لكن دون جدوى ،إذ أنه خضع لضغط السلطة الفرنسية[3].

وفي مارس 1911م بلغت ثورة القبائل عاصمة المغرب فاس فطلب السلطان عبد الحفيظ من فرنسا التدخل من جديد لحماية فاس من الثوار في أبريل 1911م الأمر الذي أفقده هيبته وثارت عليه بعض القبائل، وبايعوا أخوه الزين بمكناس في 17 أفريل 1911، ما أجبره على الإعتماد على الفرنسيين للتّصدي لثورات القبائل التي إمتدت إلى فاس، فاستغل الفرنسيون الوضع لتبرير احتلالهم للعاصمة[4]، فشنت فرنسا حملتها العسكرية على فاس لكسر الحصار كما استغلت هذه الذريعة لتسويغ استعمار

---

[1]- جمال قنان :مرجع سابق، ص 79 .

[2]- محمود السيد: **تاريخ دول المغرب ،مرجع سابق**، ص 265.

[3]- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص 239-240.

[4] -علال الخديمي: المرجع السابق، ص 491 .

فاس والرباط، في ظل الفوضى العارمة استغلت اسبانيا بدورها اتفاق 1904م(الإتفاق الودي) لاحتلال كل من العرائش والقصر الكبير هذه وأصيلة.

وقرّرت الحكومة الفرنسية احتلال فاس، فأرسلت حملة عسكرية بقيادة الجنرال موانيي في 21 ماي 1911 م ،ثم احتلت مكناس والرباط واخضعوا المولى الزين وفي نفس الوقت احتلت القوات الاسبانية العرائش في 08 جوان 1911[1].

اعتبرت ألمانيا الأحداث خرقا لشروط اتفاقية الجزيرة بحجة الإستجابة لنداء مقاولين ألمان بوادي سوس، إذ كانت الجالية الألمانية بتلك المنطقة تقدر بأربع أشخاص فقط لحماية مصالحها في المغرب، فاعتبرت ألمانيا هذه التدخلات خرقا لفصول معاهدة مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906)، وبادرت بإرسال بارجتها الحربية "بانثر" لسواحل أغادير[2]، التي كان ميناؤها مغلقا للتجارة الخارجية منذ 1881 لحماية مصالحها بتاريخ 01 يونيو 1911م، انطلاقا من منتصف شهر يوليو تناولت البارجة يانثر والطراد "برلين" على مهمة تهديد مدينة أغادير بالقصف، مما أشعل أزمة أغادير بين فرنسا وألمانيا. وعلى اثر هذه الحادثة تعرضت العلاقات الفرنسية الألمانية إلى توتر شديد، أجبر فرنسا على دخول مفاوضات مع ألمانيا دامت خمس أشهر على ثلاثة مراحل، انتهت الأخيرة في 04 نوفمبر 1911م وتعهدت ألمانيا بعدم التدخل وعرقلة فرنسا في احتلالها. مقابل ذلك تحصل ألمانيا على جزء من الكونغو مقابل تخليها عن المغرب ليصبح محمية لكل من فرنسا وإسبانيا في 1912م.

وفي ظل هذه الأوضاع المتأزمة، تمكّن بوحمارة إثر ثورته الشهيرة من بسط نفوذه على الجهة الشرقية للمغرب، خاصة مدينة وجدة ونواحيها[3].

اعتبر الفرنسيون مؤتمر الجزيرة إشارة لبدء الاحتلال، إذ تدهورت أوضاع المغرب الداخلية وقامت الثورة ضد السلطان، منذ انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء. وبتنصيب المعتمدين الفرنسيين لمراقبة

---

[1]–شوقي عطاالله: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص327..

[2]– عبد الإله بلقزيز،العربي مفضال : **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947–1986**،مركز دراسات الوحدة العربية ،1992: المرجع السابق، ص 266.

[3]– ابن عبود : مرجع سابق، ص 112.

الذين هم في المراسي، وبعد مجموعة من الأحداث التي سمحت بالتدخل الفرنسي كاغتيال الدكتور **موشان Mauchamp** بمراكش في مارس 1907م واحتلال الشاوية الذي كان مبررا لاحتلال وجدة، وأحداث الدار البيضاء 1907م ضد الشرطة المغربية ،وثورة الشاوية 1907م التي تدخل على إثرها 2000 جندي فرنسي رغم تصدي قبائل الشاوية لهم[1].

في هذه الظروف انعقد مؤتمر في مدينة مراكش لشيوخ القبائل الذين قرروا خلع السلطان عبد العزيز وتعيين أخيه عبد الحفيظ بدلاً عنه، واندلعت حرب أهلية بين الموالين لعبد العزيز وأنصار عبد الحفيظ، لكنها لم تكن حربا على السلطة بقدر ما كانت حركة وطنية ضد تخاذل السلطان وتسليمه البلاد، وفي جويلية 1908م هرب إلى فرنسا.

تمّت متابعة عبد الحفيظ بشروط أن يسترد الأراضي المقتطعة ويطرد الجيش المحتل، ويلغي معاهدة الجزيرة، والإمتيازات الأوروبية ولا يعقد أي عقود دون استشارة الأمة[2]. استعدت فرنسا لإرسال قوات لإعتماد التمرد بحجة حماية أرواح وممتلكات الأوروبيين في المغرب، أرسل الفرنسيون كتيبة من الجيش في نهاية أبريل 1911م، وقد وافقت ألمانيا على احتلال فرنسا للمدينة في 05 يونيو 1911م، كما احتلت إسبانيا العرايش والقصر[3].

4- فشل التعاون الاقتصادي الألماني في المغرب:

لقد استعادت السياسة الفرنسية في المغرب جيوشها ومبادرتها بعد فترة وجيزة من انتهاء أعمال مؤتمر الجزيرة، وقد استفادت من تدهور الوضع الداخلي للمغرب والتمردات التي قامت ضد السلطان وتوتر الأوضاع وتزايد الأمن الداخلي وكثرة شكاوي المحميين ضد الشعب والمخزن[4].

---

[1]- البير عياش: تر:عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، **المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية**، ط1، دار الخطابة للطبع والنشر، ص57.

[2]- ابن جلون عبد الحفيظ: هذه مراكش.،مرجع سابق ص 56

[3]- أحمد إسماعيل راشد: **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، دار الاصالة، مرجع سابق ،ص42

[4] - أسمهان بطرس: **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين** ، ط3، مكتبة نجلو مصرية، القاهرة، 1980م، ص72

وقد كانت الاصلاحات الغير مدروسة اجتماعيا واقتصاديا السبب الأكبر في تأزم الأوضاع آنذاك، كما وكانت تخدم المصالح الاستعمارية وتمكّنها من التغلغل في المغرب بصورة أكبر، كما سمحت التمردات والثورات بالتدخل الفرنسي في جبال الأطلس للقضاء على الثورات والمتمردين نجدة للسلطان.

إلا أن الفرنسيين قد استقروا بفاس بعد إخماد الثورات ما أثار غضب ألمانيا، وهو فعل يخرق قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء[1]، إذ أمضى الطرفان عدة اتفاقيات مبدئية[2]، لكنها بقيت حبرا على ورق، إن فشل سياسة التعاون هذه صادفها تزايد النفوذ الفرنسي بالمغرب[3]، وقيامه باحتلال مدينة فاس تذرعا بانعدام الأمن والخطر والثورات التي قادها **الدرزين** في **مكناس** ضد السلطان "**عبد الحفيظ**" الذي كان يصانع فرنسا لذلك قام بالإستنجاد بفرنسا التي احتلت المغرب في 21 ماي 1911م، وعليه فإن الإمبراطور **غليوم** أرسل جزءا من أسطوله إلى ميناء أغادير يوم 05 جويلية 1911م كنوع من الاستعراض للقوة والتهديد[4]، ما جعل فرنسا تقدم حلول مقنعة لألمانيا لإنهاء الأزمة فأعطتها الكونغو كنوع من الترضية فعاد الأسطول الألماني وأقر الإمبراطور الاحتلال الفرنسي بعد ذلك.

بعد أزمة أغادير وتسوية الأمور وحلها بطريقة مرضية، أعلنت فرنسا الحماية على المغرب شهر مارس 1912م، وخلا لها الجو، خاصة بعد تحديد حدودها مع إسبانيا على المناطق، حيث أحكمت فرنسا قبضتها على الجنوب **فاس** . أما الشمال فكان لإسبانيا **الريف**[5].

---

[1] – إدوارد غاليكو راموس: المرجع السابق، ص ص101-102.

[2] – Coullieaux :**Le Programme de la France au maroc**,ibid, P 62.

[3] – أسمهان بطرس: المرجع السابق، ص:73.

[4] – إدوارد غاليكو راموس: المرجع السابق، ص ص 103-104.

[5] –نفسه: ص ص106-110.

5- احتلال فاس:

قرّر وزير الخارجية الفرنسي ووزير الحربية في 22 أفريل 1911م، إرسال حملة عسكرية لاحتلال مدينة فاس بطلب من السلطان عبد الحفيظ،حيث اتخذ الجنرال موانيي المكلّف بقيادة الحملة العسكرية من قصبة القنيطرة مكان تجمع قواته،حيث توجهت تلك القوات نحو العاصمة فاس، وفي 21 ماي سارع المقاومون إلى محاصرة معسكر القوات الفرنسية، إلا أنهم منوو بالفشل؛ بسبب كثافة النيران الفرنسية ومتانة التحصينات.

غيّر قائد الحملة الفرنسية الوجهة نحو قبائل جبال زرهون والشراردة،حيث خاض المقاومون هناك معركتين ضد قوات الاحتلال يوم 24 و25 ماي، استشهد فيها المئآت من المقاومين، كما خسر الجانب الفرنسي العشرات من الجنود من قتلى وجرحى،هذا ما جعل القائد الفرنسي يتأثر لهذه الخسائر بمهاجمة منطقة زرهون بقوة عسكرية تعدادها 6 آلاف جندي، اتبع فيها خطة الأرض المحروقة، وبعد قتال 01 و02 جوان قدّمت قبائل زرهون والشراردة ولائها، وهكذا أخضعت قوات الاحتلال الفرنسي قبائل الجهة الغربية من فاس[1].

6- معاهدة فاس:

سعت فرنسا جاهدة للحصول على موافقة السلطان على المعاهدة مستغلة الظروف الداخلية للمغرب، وفي خضم الأزمة سارع المولى عبد الحفيظ لتفاهم مغربي فرنسي تقدم بمذكرة مكونة من 27 فصل تضمنت الشروط التي يجب أن يتماشى عليها التعاون المغربي الفرنسي، سلمت للجانب الفرنسي في 27 أكتوبر 1911م، من بين هذه الشروط ماهو شخصي بخدم الأسرة الحاكمة ومنها ما يتعلق بالشعب والدولة المغربية،ردت الحكومة الفرنسية بحيث أهملت المواد ذات الطابع السياسي مما أدى إلى تنازل السلطان عن مطالبه السياسية، وخاصة ماله علاقة بالسيادة المغربية ،وأعلن موافقته

[1]- علال الخديمي: المرجع السابق، ص 481.

على الإتفاق بمجرد ضمانه حقوقه الشخصية، وبهذا فتح السلطان أبواب المغرب لإعلان فرنسا حمايتها عليه[1].

وفي 30 مارس 1912م، اضطر السلطان عبد الحفيظ إلى توقيع معاهدة الحماية مكرها مرغما[2]، وتضمنت تسع فصول منحت فرنسا صلاحيات واسعة حيث اتفقت الحكومتين على تأسيس نظام جديد في المغرب يحوي جميع الاصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها إلى المغرب، بالإضافة إلى حماية السلطان وإحترام نفوذه وأن يمثل فرنسا في المغرب مقيم عام يشرف على تنفيذ المعاهدة ويكلف برعاية الشؤون المتعلقة بالأجانب،كما نصت المعاهدة على أن تتفق فرنسا مع اسبانيا بخصوص مصالح هذه الأخيرة في المغرب. وعلى هذا الأساس عقد اتفاق بين الطرفين في 27 نوفمبر1912 نص على وضع الجزء الشمالي من المغرب تحت حماية إسبانيا ،كما تقرر فيه نظام خاص بطنجة؛وبهذا تقرر تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق، وهي كالآتي:

- منطقة إسبانية اطلق عليها لفظ الريف.
- منطقة طنجة وتكون خاضعة للإدارة دولية .
- منطقة النفوذ الفرنسي وعاصمتها طنجة .

ونظرا للوضع الذي آ إليه المغرب، قرّر عبد الحفيظ التنازل عن العرش ،إذ لم يرد أن يكون سلطانا للحماية، لأنه بويع سلطانا للجهاد، ورأى تعيين خلفا له، وبذلك يكون حصل على حق التنازل[3]منحت الاتفاقية التي أبرمتها فرنسا مع دول الأوروبية التي نافستها على المغرب الأولوية لانفراد بالمغرب، وأعطت فرنسا الشرعية لوجودها من خلال توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م مع السلطان عبد الحفيظ، وفقد المغرب سيادته واستقلاله، وسعت جاهدة لتمزيق وحدته الترابية، حيث

[1]- نفسه ، ص- ص 520-525.

[2]- إسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1،مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص 421.

[3]- محمد القبلي: **تاريخ المغرب**، مطبعة عكاظ الجديدة، ط1، الرباط، 2011، ص 515.

عقدت اتفاق مع إسبانيا في 27 نوفمبر 1912م؛ ووضعت بموجبه الشمال المغربي تحت الحماية الإسبانية، وبهذا سقط المغرب تحت الحماية الثنائية المزدوجة .

تطور النشاط المالي الفرنسي بالمغرب، فأصبح للحكومة والكونسورسيوم البنوك الفرنسية كامل الحرية بالمغرب، وتضاعف رأسمالها وكذلك وبإشراف بنك باريس والأراضي المنخفضة أسست بنوك الكونسورسيوم 1912م، من أجل الاستثمار العام بالمغرب، وعهدت فرنسا إلى لجنة تشكلت من إحدى عشر عضوا بقرار من مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة مسيو "**رينسول Regmault**"[1] ووزير فرنسا بطنجة، وممثل نقابة الفرنسيين حاملي الدين المغربي، عهدت له بوضع صيغة متعاهدة الحماية التي تعتزم فرنسا فرضها على السلطان المغربي وإلزامه بتوقيعها، وفي يوم 30 مارس فرض **رينسول** على المولى عبد الحفيظ رغم احتجاجه توقيع معاهدة **فاس**[2] التي تقيم الحماية الفرنسية على المغرب.

وبعرض الموضوع على البرلمان الفرنسي ورغم أن أغلبية الفرنسيين كانوا مناهضين لها إلا أنه تمت المصادقة يوم 01 جويلية 1912 بـ 460 صوتا ضد 79 على معاهدة الحماية و بدا الفرنسيون والإسبان في احتلال المناطق المخولة لهم من معاهدة الحماية تدريجيا.

ورغم أن معاهدة الحماية 1912 اعترفت بوجود الكيان المغربي قانونيا، إلا أنها لم تؤكّد سيادة السلطان صراحة، بل وجرّدت سيادته من الإختصاصات الأساسية لحرية المبادرة ،والمسؤولية الحكومية وتسيير السياسة الخارجية، وحماية الأمن والدفاع عن التراب الوطني أو التحكم في الثروات الاقتصادية أو المالية بل إن الحكومة الفرنسية هي المسؤولة عن إقامة نظام جديد يتضمن الاصلاحات القانونية والإدارية والمالية والعسكرية والتصرف في الاحتلال العسكري للمناطق المغربية التي ترى أنها ضرورية لحفظ الأمن وحماية المبادلات التجارية، والأعمال الأمنية على أرض المغرب ومياهه، وتمثيل وحماية الرعايا ومصالح المغرب بالأقطار الأجنبية، ويتعلق الفصلان السابع والثامن بالجانب الاقتصادي والمالي

[1]- شوقي عطاالله الجمل: المرجع السابق، ص 324.

[2]- نص معاهدة الحماية، ملحق رقم (06).

فيعطي كل الصلاحيات لأصحاب القروض ويمنع السلطات من أي استدانة دون ترخيص الحكومة الفرنسية.

المبحث الثاني:السياسة الفرنسية في فرض الحماية على المغرب الأقصى في المجال السياسي والإداري

رسم الاستعمار الفرنسي استراتيجية منبثقة عن الشروط المتحكمة في تجربة فرنسا تاريخيا ،التي طبقت حركتها الاستعمارية واكسبتها عناصر التميز، فقد وقع الاستعمار الفرنسي تحت تأثير المراوحة بين مرجعيتين أو فكرتين :

الأولى:الإندفاع في الاحتلال عن التفكير في الاستعمار والتنظيم له.

الثانية: استمرار تأثره بإرثه القديم فكريا وثقافيا أو على صعيد الاقتصاد والإدارة المدنية ، والاعتزاز بالانتماء للثورة وقيمها في المساواة والحرية وحقوق الانسان ،كل ذلك وعبرت عنه طبيعة المفاهيم المعتمدة ونوعية السياسات الاستعمارية الفرنسية في المغرب ومن الحقائق التاريخية لتي لازمت استراتيجية الاحتلال قدرت فرنسا على تلوين سياستها وتطويعها كي تتلاءم وترسخ ظاهرة الاستعمار والتوسّع كونيا وتعدّد أطراف المجتمع الدولي وتغير آلية نظامه، وإن كانت جميع السياسات والممارسات تهدف إلى إبتلاع الأرض وتفكيك قواعد الهوية الوطنية واذاية الشخصية المغربية .

بهذا المعنى كان الاستعمار الفرنسي في كل لحظة من لحظات تقدمه على طريق التوسع كان يجدد تفكيره لتوفير الأطر النظرية و الصيغ العملية الكفيلة بتثبيت وجوده وضمان استمراره وقد تجلى توفق فرنسلي في هذا المضمار عندما استطاعت الحصول على امتيازات تجارية مع المغرب سنة 1892 ومن الموقع تفوقت،هذا ولا بد أن الدبلوماسية الفرنسية تنفذ مخططاتها فتهيّأت لإبرام اتفاقيات[1].

[1]- عبد العظيم رمضان:**الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة**، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص ص 161-175.

1- في المجال السياسي والإداري:

أ)- سياسة الحماية في التسيير الإداري:

إن وضع المغرب وعلاقاته ومعاهداته الدولية التي لم يكن بإمكان فرنسا تجاهلها وغض الطرف عنها، الأمر الذي فرض عليها عدم التورط في عمليات استعمارية كبيرة[1] وقد عبر **ليوطي**[2] عن ذلك :" إنها حماية بلد يحافظ على مؤسساته وحكومته ويدير نفسه بأجهزته الخاصة تحت مراقبة قوة أوروبية، والذي يميز ويطبع هذا التصور هو صيغة المراقبة والمتعارضة مع صيغة الإدارة المباشرة.. يجب أن ينتج عن هذا التطبيق للحماية انخفاض المصاريف العامة إلى الحد الأدنى"[3] .

اعتمدت فرنسا سياسة التفريق والتجزئة في علاقتها مع القبائل إتبعت سياسة البربرية للفصل بين العرب والبربر[4]،بحيث أنها لم تكد تستقر حكومة الحماية بالرباط حتى أنشأت مدرسة عليا أطلقت عليها إسم " مدرسة اللغة العربية واللهجات البربرية "[5]، واستصدر ليوطي ذلك من السلطان في 11 سبتمبر 1914م[6]، منذ القدم فإنه يلزم رعاية الحالة التي تديرهذه القبائل فأصدر جلالة السلطان بأن قبائل العرف البربري تكون محكومة ومنظمة طبق قوانينها تحت مراقبة السلطات وكما تصدر قرارات من الصدرالأعظم بعد موافقة الكاتب العام لدى الدولة الشريفة في تعيين القبائل المتبعة

---

[1]- شوقي عطاالله الجمل: المرجع السابق ،ص ص 313-330.

[2]- **ليوطي**: ولد لويس هوبير جونزالوف ليوطي بنانسي 1854حصل على شهادة الباكلوريا سنة 1872 التحق بالمدرسة العسكرية 1873 أصبح رئيس الأركان للفرقة رقم سبعة في نوفمبر1887 تولى قيادة الوحدة العسكرية الأولى من الفوج الرابع ,عمل على تحسين المستوى المعيشي تم تعينه رئيس الأركان في الهند الصينية 1894 استدعي لباريس لتعيينه في جنوب وهران من طرف الحاكم في الجزائر جونار،جدب ليوطي أعين فرنسا اليه فعين في المغرب سنة1925/1912 هو أول مقيم عام فرنسي بالمغرب.. واعتبر نفسه فاتح المغرب من خلال وضع خطة جهنمية لتثبيت قواعد الحماية بعد ظهور حرب الريف سنة1925 والضغوطات التي تعرض لها بسبب استعمال القوة اتجاهها دفعه للاستقالة من منصب المقيم العام... .للمزيد ينظر : **محمد بن لحسن:معركةلهري1914,صفحات من الجهادالوطني**,ط1,مطبعة انفو,برانت فاس،2001,ص26-40

[3]- المذكرة المؤرخة يوم 18 نوفمبر 1920،للمزيد ينظر: الاستعمار 1947 **مفاهيم ليوطي**،مرجع سابق، ص 24.

[4]- جلال يحي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، (ب ط)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 719.

[5]- أبو بكر القادري: **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية**، المرجع السابق، ص 41.

[6]- محمد المكي الناصري: **فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى**، شركة بابل، ط2، ص 21.

للعادات البربرية كما يقع تعيين ما ينطبق على تلك والقوانين والضوابط الصادرة بها[1].

وكان يهدف إلى جعل إفريقيا الشمالية منطقة فرنسية مسيحية، وفي علاقاتها مع المجموعة الثانية فقد ميز ضباط المخابرات العسكرية في علاقاتهم مع قبائل هاته المجموعة بين نوعين النوع الأول وهي القبائل التي تدور في فلك القياد الكبار، مما أدى إلى ظهور سياسة القياد الكبار، والنوع الثاني الذي أدى إلى ما يسمى بالسياسة القبلية وتستلزم إخضاع هاته كل قبيلة على حدا بالقوة العسكرية بعد أن يكون قد مهد لذلك بعمل سياسي سعيا منه للتعرف على مفاصل وتركيبة كل قبيلة وإدراك مواطن الضعف الكامنة فيها[2].

كما لاحظ أنه يوجد عادة في كل قبيلة صفان يتنازعان مكان الصدارة والهيمنة في القبيلة وتعمد سلطات الاحتلال إلى العمل على ربط واحد من الصفين إليها المسمى بفريق السلم والمناوئ له هو فريق المقاومة، وفريق السلم قد يكون قويا أو ضعيفا وفي بعض الأحيان يتكون من المتذمرين أو الطموحين ومع الوقت ممكن أن يضم معظم أفراد القبيلة والباقي سيجدون أنفسهم معزولين ولن يبقى أمامهم سوى الاستسلام أو الخروج من القبيلة وقد اعتمدت فرنسا في ذلك على عناصر صاحبة نفوذ وسلطة مع خلق مصالح لهؤلاء الأشخاص.

أما سياسة كبار الإقطاعيين[3] التي إتبعتها الإقامة العامة في جنوب المغرب متبلورة على مرحلتين: المرحلة الأولى تتمثل في السعي لربط كبار الإقطاعيين لإستمالتهم[4] وإعداد الظروف الملائمة لمد سيطرة الاحتلال إلى المناطق التي يشرفون عليها مثل قيامهم بحراسة بوابات الأطلس الكبير من

---

[1]- أبوبكر القادري: المرجع السابق، ص 38 .

[2]- بوضرساية بوعزة: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر وانعكاساتها على المغرب 1830- 1930**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ص 308 .

[3]- عند اعلان الحماية كان هناك خمس قياد كبار في الجنوب هم: عيدة أو موريس في السوس ومتوقي والجلاوي وانفلوس في الحوز المراكشي والأطلس الكبير إلى جانب عدد آخر من القياد أقل أهمية، وقد عمدت سلطات الحماية إلى دعم اتجاه تجميع السلطة في هذه المناطق في يد عدد قليل من القياد الكبار على حساب الآخرين وبالفعل أصبح عند إندلا ع الحرب الكبرى ثلاثة قياد كبار يتقاسمون السلطة في الجنوب المغربي هم: الجلاوي والمتوقي والقندافي.للمزيد ينظر: جمال قنان: **المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة لهري 1914-1911م**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص 171 .

[4] - علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية**، المرجع السابق، ص 122 .

ناحية الشمال وسدها في وجه أحمد الهيبة وأتباعه الذين انسحبوا إلى منطقة السوس وكما قاموا بتعقبه وتضييق الخناق عليه.

أشارت سياسة كبار الإقطاعيين إعتراضين بحيث يرى البعض أنه ما الذي سيحدث إذا قرر هؤلاء الإقطاعيين توحيد صفوفهم ،وقد أجاب ليوطي أنهم لا يستطيعون وفي حالة ما إرتدوا واعتصموا بالجبال فإننا نسيطر على السهول التي توجد بها معظم ثرواتهم ومصالحهم الخاصة هي ضمان ولائهم، والاعتراض الثاني المتمثل في التجاوز واستغلال السلطة والتعسف الذي تتسم به إدارة هؤلاء لمصالح محكوميتهم بغض النظر عن هاته التجاوزات يجد مبرره في كون فرنسا استطاعت مد نفوذها وسيطرتها إلى مناطق واسعة؛ الأمر الذي يستلزم صرف عشرات الملايين وضياع أرواح الكثيرين من الفرنسيين[1].

ب)–الجانب الإداري :

أبقى ليوطي على جهاز الإدارة المحلية بحجة تطبيق مبدأ الإدارة غير المباشرة حيث يتمتع البشوات وقواد الأقاليم بالسلطة القضائية والمالية واكتفى بتعيين مراقبين فرنسيين لمساعدتهم في إدارة شؤونهم وما لبث أن تحولوا إلى عيون وسلطة للإدارة الفرنسية ولم يشجع ليوطي الهجرة الأُوروبية إلى المغرب[2]؛ بسبب خشيته من مواجهة جماعات ضغط تعرقل سلطته وتهمش المغربيين[3] .

ورغم أن ليوتي قام ببناء قطار حديدي لنقل العساكر من فاس إلى الرباط وإلى طنجة، كما فتحت طرق ثانوية لنقل المواد الفلاحية لضيعات المعمرين الجدد، وفتح أبواب التعليم من الإبتدائي إلى معهد الدراسات العليا الخاصة بالمغاربة، سواءا كانوا يهود أم مغاربة، بالإضافة إلى معاهد للتعليم

[1] – جمال قنان: **المقاومة المغربية لاحتلال الفرنسي**، المرجع السابق، ص 172.

[2] – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 82.

[3] – عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 126.

التقني وتشييد المتاحف لحفظ الآثار والحفريات والفنون الجميلة كمعاهد الموسيقى والرقص التي لم تكن معروفة من قبل[1].

لم يكن خلفاء ليوطي أوفياء لسياسته، فقد بدأت سلطة الإقامة العامة في إثارة المشاكل وتشجيع الإستيطان الرأسمالي ونزع الصلاحيات عن حكومة المخزن[2]. ولم يبق من هذا الجهاز سوى هياكل شكلية؛ وفق الشكل الآتي:

– **الصدر الأعظم**: لا يملك سوى سلطة إسمية حيث انتقلت معظم اختصاصاته إلى الكاتب العام للحماية أو رئيس الإدارة الشريفة[3].

– **وزير العدل**: إقتصرت اختصاصاته على المحاكم الشرعية وشؤون المعاهد الدينية أما إدارة العدل المراكشية فهي فرنسية محضة وتتبع المقيم العام.

– **وزير الأوقاف**: يشرف على الأوقاف لكن السلطة الفعلية كان في يد موظف فرنسي لدى الإدارة الشريفة[4].

وأما المصالح الأُخرى، فقد كانت تدار بشكل مباشر حيث يدير الفرنسيون مصالح: الفلاحة، التجارة، المالية، الأشغال العمومية والمعادن، البريد ...الخ، وفي عهد تيودور ستيج تم فتح باب الهجرة والإستيطان وتضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرات على ما كان عليه في عهد ليوطي وتم تشجيع الإستثمار الرأسمالي فانتقلت أعداد كبرى من مستوطني الجزائر للإستقرار في سهل الشاوية الخصب وامتلكوا فيه مساحات واسعة وبدأت مزارع المستوطنين في الإنتشار بفاس ومكناس .

ومن أجل تجاوز صعوبة نزع الأرض من المغاربة لجأت الإقامة العامة إلى إصدار قوانين تتيح إيجار أراضي القبائل بأثمان زهيدة، وقد إستغل المستوطنون المكننة والتقنيات الحديثة لمضاعفة الإنتاج

---

[1] – عبد الرحيم الورديغي : **فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912– 1956م أصولها، تغييراتها، حالاتها الاجتماعية والسياسية**، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992، ص 23 .

[2] – أحمد رمزي: **الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا** ، ب ط ، المطبعة النموذجية ، ب ب ، ب ت ، ص 90 .

[3] – البير عياش: المرجع السابق، ص 93 .

[4] – حزب الاستقلال: **المغرب الأقصى قبل الحماية عهد إفلاس الحماية**، مكتب المستندات والأنباء، المغرب، ص 82.

الزراعي على حساب الإنتاج التقليدي للأهالي وأنشؤوا ورشات الصناعة كماحازوا على امتيازات استخراج المعادن، وهكذا بدأ الرأسمال الفرنسي تدريجيا يتحكم في اقتصاديات المغرب ويستغل ثرواته لصالح المستوطنين، ومن بين الإجراءات التي سنتها الإدارة الفرنسية وأثارت حفيظة المغاربة الظهير البربري الذي أعلن عام 1930م، وكان يهدف إلى القضاء على مقومات المغرب العربي وإدماجها ضمن الثقافة الفرنسية وتطبيقا لمبدأ فرق تسد، ومن أجل فصل العنصر البربري عن العرب، سعت فرنسا إلى زرع الشقاق وبلورت مشروعها بين السكان الذي يقضي على إخراج البربر من دائرة القضاء الشرعي في الأمور المدنية ويجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصا في تلك الأمور، وذلك بهدف إدماج البربر في البيئة الفرنسية[1]؛إلاَّ أنَّ هاته السياسة قوبلت بالرفض من طرف السلطان مولاي يوسف عند إعلانه رفض مشروع تنظيم البيوعات العقارية في الأقاليم البربرية[2] .

وهكذا يتبين أن السياسة الفرنسية في المغرب اصطبغت باصلاحات ليوطي، وهدفت إلى إدارة شؤون المغرب بطرائق سلمية أسهل باستغلال ثرواته بشكل لا يثير المغربيين، وعلى الرغم من أن هذه السياسة حافظت على الخصوصيات المغربية التقليدية، إلاّ أنها رسخت بعض المظاهر السلبية كحكم رجال الإقطاع في الأهالي وانتشار الفساد والاضطهاد والجهل.

ولم تلبث أغلبية جماعة ليوتي أن تفرقت وتغير أعوانه بأعوان ستيغ الجدد، وكانت سياسته مخالفة لسياسة ليوتي في حل المشاكل، فقد كان يفضل غلق مكتبه على نفسه ليدرس الملفات على أن يقابل الموظفين الأهليين والتجار والفلاحين، وكانت علاقاته محدودة إلا مع السلطان، وكذلك فعل معاونوه، وفي فترة قصيرة باتت بين العلاقة العامة والمغاربة مثوترة على الصعيدين الخاص والعام وكأنها ليست قائمة، كانت مداخلات محدودة جدا بين رؤساء الدوائر الفرنسيين والوزراء، وكانت القرارات تتخذ ضمن الإقامة العامة، ولم يكن السلطان يسمع بها إلا حين تحمل إليه الظهائر" لتوقيعها وختمها ، فكانت السلطات باسم شرعية الحماية تمارس أساليب الإدارة المباشرة .

[1]- صلاح العقاد: المرجع سابق، ص 283.

[2]- ابو بكر القادري: المرجع السابق، ص 42 .

المبحث الثالث : السياسة الفرنسية بالمغرب في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي :

1- المجال الاقتصادي :

أ)-الزراعة:

تُعدُّ الزراعة المصدر الرئيسي لمعيشة المغاربة ، وقد تأثرت هذه الأخيرة حالها حال الثروة الحيوانية بالظروف المناخية الغير ملائمة والتي أدت إلى تراجع الإنتاج والمحاصيل وقلة المراعي،كما أن الإدارة الفرنسية لم تول أي اهتمام للثروة الحيوانية إلا أنه أبقى المغرب تحت الحجر الاقتصادي الذي ينتج عنه إنعدام الصناعة الوطنية وقلة التجهيز وقلة إستغلال الثروة الفلاحية والمعدنية وتم ربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي[1].

وكما صدر ظهير 31 أوت 1914م الذي أحدث نزع ملكية الفلاحين المغاربة لأجل المصلحة العمومية فقد أخذ عدد كبير من المعمرين يقتنون الأراضي وخصوصا منهم الفرنسيين ثم صدرت مراسيم من أجل إحداث أراضي جديدة لحكومة الحماية من المصلحة العامة [2].

كما قامت سلطات الحماية بنزع الملكية من الفلاحين بطريقة جديدة وهي إنتزاع الأراضي من أصحابها بواسطة تسجيلها في إدارة المحافظة العقارية فتنزع من الفلاح أرضه التي تصرف فيها منذ أجيال بسبب جهله قوانين التسجيل أو عدم قدرته على تحمل مصاريف التسجيل[3].

ومن تم بدأ الاستيطان الزراعي يتوسع في المغرب بعد عهد ليوطي، بحيث أنه لم يسجل في عهده سوى هجرة ألف مستوطن زراعي وعدد أكبر من أصحاب الحرف ورجال الأعمال والتجارة في المدن فسنَّ بذلك سياسة العزل بين مساكن المستوطنين وأحيائهم وبين مساكن الأهالي، وفي سنة 1916م أقام ليوطي مجلس إستشاري تمثل فيه الغرف التجارية في مراكش ويشرف على ميزانية الإقامة العامة، أما في سنة 1919م أُنشئ قسم ثان لممثلي المستوطنين الزراعيين ورجال الصناعة، وفي سنة

---

[1]- ثامر عزام :**الإدارة الفرنسية في المغرب 1939/1959**، دار غيداء، عمان، 2016 ، ص ص 133- 135.

[2]- حزب الاستقلال: المرجع السابق، ص 105.

[3]- نفسه، ص 105.

1926م أسّس مجلس جديد للجالية الأُوروبية عن طريق الإنتخاب يُعرف بمجلس الحكومة وقد ألحق به قسم مراكشي سنة 1948م[4].

اهتمت الإدارة الفرنسية بالزراعة التسويقية في المغرب، مثل الحمضيات والحنطة اللينة التي كان يزرعها الفرنسيون، فقد توسّعت زراعه هذه المحاصيل، لأنها جذبت أعدادا كبيرة من المستوطنين الفرنسيين للعمل في زراعة تلك المحاصيل. وكان الحافز الأساسي لنمو زراعتها كونها تدخل في التجارة التصديرية، والتي كانت الحصة الأكبر فيها للمزارعين الفرنسيين.

وفي محاولة فرنسية للاصلاح الزراعي في الريف أسّست مجلس أعلى الاقتصاد عام 1947م، بمساعدة مختصين في المجال وبرنامج قائم على المزارع الجماعية وتوفير بعض المراكز؛ كالسكن والمستوصف للفلاحين، غير أن هذا النظام فشل بسبب معارضة المستوطنين والمغاربة الذين رأو أنه استغلال لسلبهم أراضيهم، كما أن عجز فرنسا على تمويل الكافي للمشروع وقلة المياه أيضا سبب في الفشل، كما اعتمدت الزراعة التسويقية؛ كالحمضيات والحنطة. وكانت الحصص الإنتاجية الكبيرة للمستوطنين. وبقي المغاربة يستخدمون الطرق التقليدية فالزراعة وإنتاجهم قليل، واعتمادهم الأكبر عليها. كما أرهقت الضرائب المفروضة على الفلاحين المغاربة كاهلهم، وأدت إلى تراجع الإنتاج والعمل[1].

أطبقت الإدارة الفرنسية السيطرة على كافة المجالات، فلقد أهملت القطاع الزراعي في المغرب ولم تقم بإدخال أي نوع من الوسائل الحديثة في الزراعة، ولم تقم باي مشروع بتوفير المياه ما سبب قلة في الإنتاج، كما لم يحصل الفلاح المغربي على أي مساندة مالية أو فنية، وأدّى انخفاض إنتاج الحبوب إلى تعرض المغاربة إلى سوء التغذية[2].

فبالرغم من قيام فرنسا بوضع برنامج اصلاحات على قطاع الزراعة، وأسّست مجلس للاقتصاد الزراعي والشروع في تحديث الزراعة القائم على المزارع الجماعية وتوفير التجهيزات اللازمة، إلا أن

---

[4]- عبد الله مقلاتي: مرجع سابق، ص 126.

[1]- ثامر عزام: المرجع السابق، ص ص 136-137.

[2]- ثامر عزام: المرجع السابق، ص ص 92-93.

التجربة كان مصيرها الفشل؛ بسبب معارضة الفرنسيين خشية مزاحمة الفلاحين المغاربة،كما فرضت الإدارة الفرنسية ضرائب على الفلاح المغربي، وهذا ما اعتبر ظلما في حقه نظرا للظروف التي يعمل فيها وما يحصل عليه مقارنة مع المزارع الفرنسي.

ب)– الصناعة:سيطرت الإدارة الفرنسية بعد فرض الحماية على القطاع الصناعي في المغرب، خاصة وأن المغرب يمتلك ثروة منجمية كبيرة؛ وهو أحد أبرز دوافع الاستعمار الفرنسي على المغرب[1].

ورغم العراقيل التي واجهت الصناعة وغزو الأسواق بالمنتوجات الخارجية والإهمال الذي عرفه الحرفيون المغاربة بسبب المنافسة إلا أن الصناعة الأوروبية حظيت بإهتمام كبير من الحكومة الفرنسية ومساعدات وتسهيلات خففت من أثر الأزمة الاقتصادية[2].

لقد اتبعت فرنسا سياستها الاستعمارية في المجال الصناعي بالمغرب، إذ أهملت الصناعات الثقيلة، وإقتصر نشاطها على الصناعت الإستخراجية والتحويلية. وبذلك استنزفت ثروات المغرب الطبيعية وانتقلت المنافع إلى المعمرين الفرنسيين والاقتصاد الفرنسي[3]. وبذلك سيطر الفرنسيون على نسبة 66% من رأس المال المستغل في الصناعة، وقد جعلت الإدارة الفرنسية حق تأليف النقابات العمالية من حق الأوروبيين منذ 1931م، ولم يسمح للمغاربة الإنخراط بالنقابات إلا في عام 1946م[4].

وبعد الحرب العالمية الثانية، تقدّم إلى المغرب رؤوس أموال مهمة، خاصة بعد مشروع مارشال، وحققت الإستثمارات الفرنسية أرباحا كبيرة، ومع الموارد والمعادن كالنفط والحديد والفوسفات، إلا أن الصناعات الثقيلةلم تتطور، فالمغرب ذلك بسبب إهمال الإدارة الفرنسية إذ لم تتوفر رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي فالمغرب، ومثلما نشأة الزراعة المتنوعة على حساب التقليدية فقد راجت الصناعة التي انتهجت النمط الأوروبي لتعيق تقدم الصناعة التقليدية في المغرب،

---

[1]– جو واتر بوري: **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، تر: ماجد نعمة عبده عطية، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص 45.

[2]-Rene Gallissot : **L economie de lA frique du nord** , Iditionde France ,Paris,1961, p 89.

[3]– روم لاندو: **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، مرجع سابق ،ص 292.

[4]– زاهر رياض: **شمال إفريقا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1967، ص ص 2610-262.

ولم توفر سلطات الحماية للمغاربة التقنيات اللازمة للنهوض بالصناعة مما تعرض الحرفيين للبطالة وانخفاض المستوى المعيشي[5].

تعرضت الصناعة لإهمال الإدارة الفرنسية، ولاسيما الصناعات الحرفية ونتيجة دخول البضائع الفرنسية والأجنبية المستوردة إلى المغرب اضطر المواطنون المغاربة إلى ترك مصنوعاتهم الرخيصة واستيراد البضائع الفرنسية، كما أدّت السياسة الفرنسية إلى إنهيار السوق والمنتوجات التقليدية المغربية وذلك بسبب انعدام سياسة حماية الصناعات المغربية، ما أدى إلى تضرر الصناعة، ورغم توفر المعادن في المغرب، إلا أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بالصناعة الثقيلة واستغلالها في الاستعمالات العسكرية فقط، كما تقم الإدارة الفرنسية بتطوير ظروف العمل عند المغاربة. أما فيما يخص التجارة فقد سيطر التجار الفرنسيون والأوروبيون على المشاريع التجارية والمالية الكبيرة ولم تهتم باحتياجات المغرب المهمة من المواد الأولية وأدت هذه السياسة إلى انخفاض المستوى التجاري والصناعي للمغرب[1]،كما بقي الاقتصاد المغربي ضعيف؛ نتيجة استمرار تبعيته للاقتصاد الفرنسي وسيطرة رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية على جميع المشاريع الاستعمارية في البلد[2].

ومع الأهمية المتزايدة للمعادن في حسابات الصادرات المغربية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ،إلا أنه لم يوجد عدد الافراد العاملين في التعدين على نحو كبير، وأن التوسّع بالإنتاج جاء باستعمال المكننة الحديثة، وبلغ عدد العمال الذين انخرطوا في عملية استخراج المعادن 21 ألف عامل فقط من بين ثلاثة ملايين عامل مسجل في القوى العاملة عام 1952م، وإن عشر هؤلاء العمال من الأوروبيين.

ج- التجارة والمالية:

كانت أبرز نتائج سياسة الفرنسية سيطرتها على كل جوانب الاقتصاد المغربي وساعدها ذلك على استمرار تدفق المهاجرين الفرنسيين وأهميتهم في الاقتصاد، وبالرغم من أقلية المستوطنين إلا أنهم

---

[5] - تامر عزام: المرجع السابق، ص ص 44-47.

[1] - ثامر عزام: المرجع السابق، ص ص 100- 101.

[2] - نفسه، ص 143.

كانوا يسيطرون على الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية الحديثة وقد عانى المغرب من التبعية الاقتصادية لفرنسا في كل القطاعات يسيطرون على الإنتاج والمبادلات التجارية[3].

لقد تميّزت التجارة الخارجية بالعجز في الميزان التجاري الذي بلغ أكثر من 199 مليون فرنك بين عامي 1912- 1919م. وقد زاد العجز في سنة 1930م، فبلغ أثر من 1.400.000 مليون فرنك بسبب استيراد السلطات الفرنسية كميّة هائلة من الآلات والوقود والمواد الغذائية ومواد البناء دون مراعاة عجز الميزان التجاري[1].

عانى المغرب من التبعية الاقتصادية لفرنسا في كل القطاعات بما فيها التجارة والمالية ،إذ تحكّمت الادارة الفرنسية بالمبادلات التجارية فكان المغرب يبيع المنتوجات الزراعية والمنجمية ذات الوزن الثقيل بقيمة منخفضة، سيطرت فرنسا على المالية المغربية وأصبحت هي المسؤولة عن وضع ميزانيتها وكانت الميزانية مقسمة إلى قسمين: قسم يشمل النفقات العادية للدولة ومستلزماتها ،وميزانية غير عادية تضم المبالغ المخصصة للاستثمارات العامة والتي تعتمد على القروض كالموانئ والطرق.[2]

وفي سنة 1920 صدر ظهير يقضي بأن تكون عملة المغرب هي الفرنك الفرنسي، وفي 1928 جعلت فرنسا نسبة الذهب في الفرنك المغربي مساوية لنسبته في الفرنك الفرنسي وفتحت ببنك باريس حسابا جاريا لبنك الدولة ،مع التعهد بأن يقدم المبالغ اللازمة لمعالجة الموازنة المغربية في حال عجزها والتعهد نفسه تعهده بنك الدولة بالنسبة لفرنسا، وبهذا فقدت المغرب استقلال ها النقدي وأصبح مرتبطا بالنقد الفرنسي،كان القسم الأعظم من موارد ميزانية مخصصا لصالح المستوطنين ونفقات الإدارة الواسعة و،كانت نسبة ما يصرف على التعليم الإسلامي خمس ميزانية التعليم، في حين كان التعليم الأوروبي يستهلك أربعة أخماس وكان ماينفق على القضاء يساوي النسبة

[3] - نفسه، ص -ص 48-51.

[1] - زاهر رياض: المرجع السابق، ص 263.

[2] - جرمان عياش: **دراسات في تاريخ الغرب**، مطابع النجاح الحديثة، الدار البيضاء، 1986، ص 192.

السابقة ففي ميزانية عام 1933 خصّص للقضاء الفرنسي .20.638.000 مليون فرنك مقابل 5.390.000مليون فرنك للقضاء المغربي[1].

على الرغم من سوء الحالة الاقتصادية للعمال والفلاحية المغاربة، قامت الإدارة الفرنسية بفرض ضرائب متنوعة عليهم أثرت على أوضاعهم المعيشية، فلم يتمكنوا من دفع الضرائب أحيانا واستعملت أغلب المستحصل من الضرائب للصرف على المنشآت الحيوية الكبرى،ومع أن الزيادة في قيمة التجارة الأجنبية بلغت سنة 1938م أكثر من 3،700،000 مليون فرنك ، إلا أن مستوى المعيشة عند المغاربة بقي تدنيا ولم تتحسن حتى الصناعة المحلية[2].

د–في المجال الإجتاعي والثقافي :

اتّبع ليوتي سياسة لينة فعمل على اشراك المغاربة في إدارة شؤونهم وعدم إطلاق أيدي المستوطنين في المغرب،ولخّص ليوتي مبادءه هذه في العبارات الآتية "حماية لاحكم مباشر، أحكم مع أهل البلاد لا ضدهم لا تسيء إلى أي تقليد ولا تبدل؛ أي عادة وحد بين طبقة الحكام ومصالحنا، أُحكم مع المخزن لا ضده". وقد وجد ليوتي في مراكش فرصته لتجسيد هذه السياسة ،فقد كان بمثابة صانع الملك يريد أن يحكم ويطبق أفكاره مُتسترا وراء السلطان وحافظ على أجهزة الإدارة دون المساس بها وعلى رموز السيادة[3] .

ألحقت سلطات الحماية موظفين من إدارة الشؤون الأهلية للإشراف على المخزن ومراقبة جميع أعماله في نفس الوقت الذي جردته من جميع صلاحياته فيما يتعلق بالإدارة المحلية وحق الإشراف على الموظفين المغاربة الذين أصبحوا تابعين لإدارة الشؤون الأهلية في مجمل شؤونهم وترقياتهم، تنقلاتهم ومرتباتهم وغير ذلك كما أنّ مخزن الحماية لا يملك حق التصرف في الإعتمادات المخصصة له، فالموظفون التابعون له هم من الناحية المالية والإدارية تابعين لإدارة الشؤون الأهلية، مما جعل المخزن المركزي مجرد مصلحة من مصالح إدارة الشؤون الأهلية، فالسلطان وحده هو الذي يتمتع بمنحة سنوية

[1]– حزب الإستقلال: المصدر السابق، ص 113 .

[2]– جرمان عياش: المرجع السابق، ص 180.

[3]– مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص 125.

لتغطية نفقات شؤون القصر الداخلية، ففي عام 1914م كان مبلغ هذه المنحة بثلاثة ملايين وخمسمائة وخمسين ألف بسيطة حسني موزعة على ستة فصول،ولا يملك السلطان حق التصرف التام في هذا المبلغ المعتمد بإسمه إلا بالنسبة للفصلين الأولين[1].

استفاد ليوتي من خدمات وتجارب بعض الموظفين المغاربة لتسهيل مهمة فرنسا في فرض سيطرتها على جميع مناطق البلاد والقضاء على المقاومة، كما استخدم ليوتي المراوغة والدهاء واستغل الخلافات بين السكان بعد وصوله إلى عاصمة المملكة ومعركة فاس على أشدها عندما يجتمع بأعيان المدينة يوم 28 ماي 1912م، ليطمئنهم إزاء نوايا فرنسا. وتأكيدا لحسن نواياه، قرر إلغاء الغرامة التي كانت قوات الاحتلال قد فرضتها على سكان المدينة خلال هاته المعركة والعمل على ربط صلات وطيدة مع الشرائح الاجتماعية ذات الحظوة لدى المجتمع المغربي؛ قصد تمكين حكم قبضتها على الجميع .

والجدير بالذكر أنه لم يكن يؤمن بالديموقراطية ولا بالمؤسسّات التمثيلية التي تمكن الشعب من التعبير عن آرائه، ورأى أنه يمكن ترتيب هؤلاء داخل ثلاثة مجموعات المجموعة الأولى التي تندرج تحتها قبائل الشاوية والدكالة، وقبائل الغرب بالإضافة إلى القبائل المجاورة لفاس، فسكان هاته المنطقة لا يطمحون لشيء أكثر من العيش في سلام، وإن كانت في البداية حملت السلاح ضدنا فإن ذلك بفعل ضغط إخوانهم في الدين من سكان القبائل الداخلية، إعتادت العيش وتحت كل الظروف وفي جميع الظروف في ظل حكومة المخزن وألفت الطاعة والخضوع للسلطة المركزية التي تتقبلها بدون صعوبة والمجموعة الثانية تندرج تحتها القبائل القريبة من فاس وبني مطير جنوب مكناس والزئير قرب الرباط، المتأرجحة بين الولاء للمخزن والخروج منه حسب الظروف وحسب قوة الشخص الجالس على العرش والمجموعة الثالثة من السكان، وهم البربر الذين لم يخضعوا في يوم من الأيام خضوعا حقيقيا للسلطة المركزية القاطنين بالجبال والمرتفعات[2].

[1] – البير عياش: ، **حصيلة الاستعمار**، ج2، ص 92.

[2] – جمال قنان: المرجع السابق، ص 168.

1- المجال الصحي:

إنّ ما قامت به الإدارة الفرنسية يصب في مصلحة المستوطنين الأوروبيين، وكان التميز واضحا بين المستشفيات المغربية والأوروبيةإذ أنّ عدد الأطباء بالمستشفيات الأوربية أكثر منه في المغربية،كما زودت المستشفيات الأوربية والفرنسية بأحدث أنواع التجهيزات وحرم المغاربة من هذه الخدمات فنام المرضى المغاربة على الأرض أحيانا لعدم وجود الأسرة، كما أدّت الأوبئة والأمراض المنتشرة إلى إزدياد نسبة الوفيات بين المغاربة وأن الإدارة فرنسية أهملت القطاع الصحي في المغرب ممّا أدى إلى انتشار الأمراض بشكل كبير في كافة المغرب وأصبح المغاربة يعانون من المرض والجهل والفقر وعلى الرغم من ازدياد عدد المستشفيات بعد فرض الحماية، فقد كانت معظمها تقدم خدمات علاجية والعناية الطبية لصالح المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين[1].

ولكن لم يتغير واقع الشعب المغربي، فقد بقيت الأمراض والأوبئة تنتشر في المغرب نتيجة لزيادة حالات الفقر وسوء التغدية وسياسة الإدارة الفرنسية التي خصّصت مبالغ قليلة من الميزانية العامة للمستشفيات. ففي عام 1946م ، خصّصت السلطات الفرنسية 30 مليون فرنك للمستشفيات الفرنسية، ولم يخصص للمستشفيات المغربية سوى 1800000 فرنك فقط.

أدّى قلة حصّة الخدمات الصحية من الميزانية العامة إلى تراجع عدد الأطباء والممرضين في المغرب، فعام 1950 كان في المغرب طبيب واحد لكل 45000 مغربي[2].

هـ-المجال الثقافي :

1-التعليم :

بعد سيطرة فرنسا على المغرب، حاولت فرنسا التحكم في الجانب الاجتماعي وحاولت السيطرة على التعليم المغربي ورسم السيد هاردي الذي عينته الإدارة مديرا للتعليم السياسة التعليمية للإدارة الفرنسية في المغرب، جاء ذلك في خطاب ألقاه عام 1920 قال فيه :" منذ عام 1912 دخل

[1]- ثامر عزام: المرجع السابق، ص 58.

[2]- نفسه، ص 144.

المغرب في حماية فرنسا وقد أصبح في الواقع أرضا فرنسية وعلى الرغم من إستمرار المقاومة في ثخومه تلك المقاومة التي تعرفون أنتم وإخوانكم في السلاح مدى ضراوتها فإنه يمكن القول أن الاحتلال العسكري لمجموع البلاد قد تمّ، ولكننا نعرف نحن الفرنسيين أن انتصار السلاح لا يعني النصر الكامل إن القوة تبني الإمبراطوريات، ولكن ليست هي التي تضمن لنا الاستمرار والدوام، إن الرؤوس لتنحني أمام المدافع في حين تظل القلوب تغرس نار الحقد والرغبة في الإنتقام، وإذا كانت هذه المهمة أقل صخبا من الأولى فإنها صعبة مثلها، وهي تتطلب في الغالب وقتا أطول"[1].

وهكذا عملت السياسة التعليمية الفرنسية على تكريس التفرقة ووضعت مناهج تركز على العرق والدين والجنس،ولهذا لم يقم في المغرب أثناء الحماية تعليم وطني شامل، بل ظهرت ثلاث أنواع من المدارس تخضع للرقابة الفرنسية ولشروط وأهداف فرنسية؛ هي:

2- المدارس الإسلامية:

التي كانت تخضع لسلطة الإدارة الفرنسية، وقد تدخلت الإدارة لمنع تدريس بعض المواد التي تجد فيها خطرا عليها كتاريخ المغرب الذي يسهم في تكوين الشعور الوطني، ولهذا حددت المدارس التقليدية بموجب قرار وزاري في 11 أيلول 1937م مناهج التدريس وإقتصرت على تعليم القرآن، اللغة، الكتابة العربية، القواعد الأخلاق، ومنعت تدريس أية مادة أخرى وكل مادة أخرى ، وكل مدرسة تخالف معرضة للإغلاق، ألحقت إدارة التعليم الإسلامي العالي بوزارة الحبوس عام 1930 مع اخضاعه لإشراف غير مباشر وسعت لتحسين وضع جامعة القرويين التي كانت متاخرة وذلك لمنع الطلاب المغاربة لتلقي التعليم في الأقطار العربية الأخرى لاسيما الأزهر.

[1]- محمد عابد الجابري: **السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)**، ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، 1992، ص21.

3-المدارس الفرنسية البربرية :

هي المدارس التي كان الهدف منها خلق جيل مقطوع الصلة[1] عن التراث العربي الإسلامي من جهة ومتشبع بالتراث الفرنسي والقيم الحضارية الغربية من جهة أخرى، مما يمهد الطريق لاستيعاب الشعب المغربي وجعله تابعا لفرنسا. وكان البرنامج الدراسي في هذه المدارس يشمل على دراسة تطبيقية باللغة الفرنسية؛ فضلا عن مبادئ الكتابة والحساب البيسط والتاريخ والجغرافيا. وكان المعلمون فيها هم فرنسيون والطلاب من البربر، ولم يكن يوجد في هذه المدارس أي شكل من أشكال تعليم اللغة العربية[2].

4- المدارس اليهودية:

ويقتصر التعليم فيها على التعليم الإبتدائي فقط، وكان على الطلبة الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثاني دخول المدارس الأوروبية، فحظي التعليم الأوروبي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية من الناحية الفنية والمالية ، ولم تكن الإدارة تفرق بين الفرنسي والأوروبي. وتتميز المدرسة الفرنسية في كل شيئ عن المدارس المخصّصة للمغاربة في البناء الصالح والقابلية لاستيعاب كل الطلاب الذين يبلغون سن التعليم ممن الذكور والإناث ، والمدرسين الكفوئين ووسائل الايضاح الحديثة والعناية الطبية الممتازة ويشمل هذا التعليم المدارس لكل مراحل ممن الحضانة إلى التعليم العالي[3].

وضمن هذا السياق، اهتمت الإدارة الفرنسية أيضا بتعليم اليهود المغاربة وفتحت هم المدارس الخاصة وحضيت تلك المدارس برعاية كبيرة من الإدارة التي قدمت لها مساعدات مادية ومعنوية، وباشرت الإدارة الفرنسية بفتح المدارس الفرنسية اليهودية في عام 1928م، وكانت لغة التعليم في هذه المدارس الفرنسية، واقتصر التعليم اليهودي على الإبتدائي، وكان على الطلاب الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثانوي دخول المدارس الأوروبية، وبلغ عدد الطلاب اليهود 7169 طالبا عام 1939م [4].

---

[1]- ثامر عزام: **الإدارة الفرنسية**، مرجع سابق، ص 53.

[2]- محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 25.

[3]- ثامر عزام: المرجع السابق، ص 54.

[4]- نفسه، ص54م.

وعليه؛ فقد كانت السياسة التعليمية بالمغرب تهدف إلى إيجاد طبقة مغربية تابعة لها ثقافيا ومهيأة للتعاون معها وقد اهتمت بنوع خاص من التعليم في المجتمع المغربي من أجل إمداد أجهزة الحمايية بالموظفين المهيئين لقبول فكرة التعاون مع تلك الأجهزة ، كماكانت تسعى لطمس الثقافة العربية وغرس روح الإعجاب بعظمة فرنسا والإنسياق لحكمها[1].

أما بعد نهاية الحرب العالمية زادت نسبة قبول المغاربة في المدارس الغبتدائية فبعد ان عدد التلاميذ في المدارس المخصّصة لهم 41.490 تلميذا عام 1945م، زاد العدد ليصل إلى 144.535 تلميذ عام 1950 ، ثم صار 210.018 تلميذ سنة 1953م ، ولم يتعد عدد المغاربة بالثانويات 10.003 تلميذ عام 1945م الذي صار 2771 تلميذ في 1950 وتضاعف في السنوات التالية[2].

5- السياسة الثقافية:

عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على محاربة اللغة العربية، وعلى تقييد الحريات العامة؛ كحرية الصحافة والعمل[3].

- السياسة البربرية:

طبّقت فرنسا أخطر سياسة، وهي السياسة البربرية، فمنذ أن أقرت الحماية قامت بانشاء مدرسة أطلق عليها اسم مدرسة اللغة العربية واللهجات البربرية، وبدأت الدراسة في 1913م تمهيدا للسياسة البربرية في المغرب الأقصى، إلا أن السلطان لم بعلم بحقيقة هذه السياسة على الشريعة الإسلامية واللغة العربية والوحدة الوطنية المغربية.

وشملت السياسة الفرنسية كل أبناء المغرب العربي من خلال جهود تعليمية تبشيرية مدعومة بإمكانيات وركزت في ذلك على البربر لأهداف مستقبلية، تخدم الاستعمار وتظهر سياسة الجنرال ليوتي ضد اللغة العربية والدين الإسلامي في المغرب من خلال تعليمات إلى ضباط المخابرات ورؤساء

[1]- ثامر عزام: مرجع سابق، ص57.

[2]- محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 28.

[3] -ثامر عزام: المرجع السابق، ص 145

المناطق العسكرية، كما دعى لاستغناء عن العربية في التعليم ، وإنشاء مدارس فرانكو بربرية تعلم الفرنسية للبربر[1].

واعتمدت فرنسا في سياستها على أسس معيّنة، تمثلت في عزل المناطق ذات الكثافة السكانية من البربر عن محيطهم الاجتماعي وممارسة لهم ادارة خاصة في كل شؤونهم بعيدا عن الشريعة الإسلامية واللغة العربية والعمل على إحياء العرف والتقاليد الموروثة عن البربر، والعمل على إحياء اللهجات البربرية وفتح المجال أمام البعثات التبشيرية وإمدادها بالعون السياسي والمالي والعسكري لانشاء مراكز تبشير بتجريد البلد من هويته[2].

ويظهر ظهير 11 سبتمبر 1914م، وهو أول ظهير استصدره المقيم العام ليوتي لتنفيذ السياسة البربرية في المغرب ومحو سلطة الإسلام والقضاء عليها، ودعى كذلك لتأليف لجنة خاصة بالأبحاث البربرية متعلقة بالقبائل البربرية[3]، كما أصدرت فرنسا عام 1915م بلاغا بجعل اللغة الفرنسية هي الرسمية وتداولها في كل تعامل رسمي،ومن أبرز مظاهر السياسة البربرية ظهير 1930م الذي كشف الأبعاد الدينية والثقافية والسياسية والت تهدف إلى ترسيخ الوجود الفرنسي في المغرب عن طريق تمزيق وحدته وبعاده الأمازيغ عن العروبة والإسلام [4].

خلاصة :

ومما تقدم يمكن القول

أن نظام الحماية، قد تمكّن لحد كبير من التسيير المباشر للإدارة المحلية، لكي يحافظ على وهم الحماية للاستفادة من جميع الإمتيازات التي يمنحها هذا النظام، كالاقتصاد في الوسائل المستعملة والمحافظة على المؤسّسات العتيقة رغما عن المغاربة ،من أجل التظاهر باحترام العادات أو إلقاء

---

[1]- محمد علي داهش: **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق ، ص ص 21-23.

[2]- محمد المكي الناصري: مرجع سابق ،ص24.

[3]- محمد المكي الناصري: المرجع السابق، ص 29.

[4]- محمد علي داهش:**دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 30.

مسؤولية الخروقات التي تقوم بها سلطات الحماية على السلطات التقليدية ،أو من أجل الوصول إلى نتيجة نهائية قائلة باستحالة تمكن شعب على هذا القدر الكبير من التخلف بأن يطور ويسير شؤونه بنفسه.

الفصل الثالث: المقارنة بين الحماية الفرنسية على البلدين

- تمهيد.
- المبحث الأول : أوجه التشابه والإختلاف في فرض الحماية على البلدين
- المبحث الثاني :أوجه التشابه والإختلاف في السياسة الفرنسية الإدارية بالبلدين
- المبحث الثالث: أوجه التشابه والإختلاف في السياسة الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدين
- خلاصة الفصل

تمهيد:

كان التنافس شديدا بين الدول الأوربية من أجل الظفر بأراضي الضفة الجنوبية من حوض المتوسط، كما كان الإهتمام الفرنسي أشد بتونس والمغرب الأقصى خاصة بعدإستيلائها على الجزائر، فأصبحت ترى أن تونس امتدادا طبيعا للجزائر من الجهة الشرقية ،وأن المغرب هو الإمتداد الغربي للأراضي الجزائرية أيضا، وأن لفرنسا الأولوية في السيطرة على تلك الأراضي دون غيرها .

المبحث الأول: أوجه التشابه والإختلاف في فرض الحماية على البلدين :

1- ظروف إنفراد فرنسا بالبلدين:

تعود الأطماع الفرنسية نحو تونس، منذ فتح القنصلية الفرنسية بها سنة 1577م، وزادت قوة خاصة مع الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م، إذ أن الظرف الذي كان مواتيا أكثر للدبلوماسية الفرنسية في تثبيت النوايا على تونس؛ هو انعقاد ندوة برلين في جوان 1878م الذي كان بغرض النظر في شؤون الإمبراطورية العثمانية[1].

بالمقابل كان مؤتمر مدريد إشارة الاحتلال الفرنسي على المغرب، حيث أنه رغم الأطماع الأوروبية المنصبة على المغرب لم تكن الإحتمالات تشير إلى إنفراد فرنسا بالمغرب، إلا أن الضرورات الاستراتيجية للسياسة الاستعمارية الفرنسية دفعت فرنسا لتوظيف كل فعالياتها الدبلوماسية ،وذلك لتأمين جناحين آمنين لمستعمرتها الإستيطانية بالجزائر وهما شرقا تونس وغربا المغرب الأقصى،فبعد توفر الظروف الدبلوماسية اللازمة وأمام الظروف الإقتصاية والحضارية قررت فرنسا احتلال البلدين وفق مخطط متكامل بمراحله العسكرية والدبلوماسية، فقد إهتمت فرنسا بتونس من خلال حفر الموانئ ومد الخطوط الحديدية من طرف الشركات الفرنسية، كما تم فتح شركة مرسيليا للإقراض في مارس 1879م فرعا لها في تونس عرف باسم " الشركة الفرنسية التونسية للإقراض"، وكانت هذه الشركات ترتبط إرتباطا وثيقا بتجمعات مالية فرنسية كبرى كشركة مرسيليا للإقراض .

[1]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 170.

كما ضغطت هذه الشركات على الحكومة الفرنسية للحصول على إمتيازات في البلاد التونسية وهذا ما دفع الحكومة والقنصل بدعم ممثليها في الأيالة، واعتبر القنصل الفرنسي أن الاستعمار الاقتصادي يعتبر مدخلا للتدخل السياسي والعسكري حتى قررت الحكومة الفرنسية احتلال الأيالة، كما أن هناك عوامل إستراتيجية دفعت بالحكومة الفرنسية بالإهتمام بتونس فالموقع القريب يسمح بمراقبة تجارة الشرق الأقصى[1]، كما أن إصرار فرنسا على احتلال تونس جاء بعد تغير موقف الدول الأوربية فقد رأت كل القوى أنه لا مانع من فرض حماية فرنسية على البلد.

لقيت فرنسا تشجيعا من طرف إنجلترا وألمانيا على بسط نفوذها في تونس فقد تخلت إنجلترا عن تونس لمصلحة فرنسا مقابل هيمنتها على قبرص وقال وزير خارجية إنجلترا لنظيره الفرنسي قصد صرفه عن مسألة قبرص :" إحتلوا تونس إن شئتم فإنجلترا لا تمانع في ذلك بل تحترم قراركم "، حيث وجدت الحكومة الفرنسية الدعم من ألمانيا إذ أيّد مستشارها بسمارك المقترح البريطاني حول تونس وأشار إلى منح وتعويضات لفرنسا لصرف نفوذها عن مقاطعتي الألزاس واللورين، كما أكد بسمارك ذلك عام 1879م في حديث له مع سفير فرنسا ببرلين ذكر فيه " أني أعتقد بأن الإجاصة التونسية قد نضجت وآن أن قطعها هنا أصبحت فرنسا تتصرف بحرية في تونس بعد تخلي إنجلترا وألمانيا عن منافستها عليها[2].

ساهم الوافدون من أوروبا في الحياة الاقتصادية لتونس بعد ارتفاع عدد الوافدين إليها. وما جعل الساحة السياسية تشتد بين النفوذ العثماني والدول الأوروبية من خلال الدبلوماسية، حيث أن فرنسا عملت على منافسة إنجلترا التي كانت تحتل مركز تجاري قوي وفقا للإتفاقية التي أبرمتها مع السلطان العثماني سنة 1838م، والتي تطبق على تونس، كذلك هذا الوضع جعل فرنسا تطبق سياسة لينة لتحقيق ما تهدف إليه في تونس، كما سعت لمعاملة الباي كأمير مستقل وبذلك مهدت الطريق للاحتلال[3].

---

[1]- – علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 40.

[2]– نفسه:ص 46.

[3] شوقي عطاالله ، عبدالله عبد الرزاق ابراهيم : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، ط2 ، دار الزهراء ،2002، ص276.

ومع ظهور إرهاصات وعي وطني عصري فقد تطلّع تجار المدن إلى اصلاح نظام الحكم في البلاد في حين إنغمست الدولة العثمانية في تجربة اصلاحية شملت الجيش أيام السلطان سليم الثالث والجهاز الإداري وسعى الداي لفك الإرتباط مع الباب العالي ،وإطلاق يده في تصريف شؤون البلاد، وهو ما يخدم مصلحة فرنسا لما تنعزل تونس وتضعف قدرتها على الصمود، وحافظت على العلاقات الودية لها مع فرنسا رغم حوادث الجزائر[1].

أما بالنسبة للمغرب الأقصى، فقد اهتمت به العديد من القوى الأوروبية وعملت على الهيمنة عليه، فاهتمت إسبانيا بالمغرب لأسباب جغرافية وتاريخية وذلك لمجاورتها لها،كما أن الإهتمام البريطاني يعود لعوامل اقتصادية واستراتيجية، كما اهتمت ألمانيا هي الأخرى به منذ أواخر القرن التاسع عشر، خاصة بعد حاجتها للتوسع الاقتصادي، وهذا ما جعل السباق يشتد بين القوى الكبرى للتدخل في المغرب، ففرنسا تحكم جواره بالجزائر وتتدخل في شؤونه مباشرة وحذّرت القوى الأوروبية بالإبتعاد عن البلاد .

استغلت فرنسا إغتيال تاجر فرنسي عند الحدود بين الجزائر والمغرب وطلبت تعويضات مالية من السلطان المغربي وفرض شروط للتعاون بين فرنسا والمغرب لإعادة الهدوء للحدود الجزائرية المغربية وبعث إدارة تحت المراقبة الفرنسية 1903م ،إلاأن فرنسا وحتى تسهل عملية الهيمنة الكاملة لابد من الحصول على موافقة الدول الكبرى وتدويل المسألة المغربية، ولتحييد الدول الكبرى مارست فرنسا سياسة المقايضة وهنا جاء الإتفاق الفرنسي الإيطالي ديسمبر 1900م تقر بموجبه إيطاليا بفوز فرنسا بالمغرب الأقصى مقابل حريتها في التصرف بليبيا[2].

كما تمّ وضع حد للنزاع الفرنسي البريطاني، وذلك بوضع إتفاق ودّي أبريل 1904م يقوم على دبلوماسية المقايضة فتفز فرنسا بموجب الإتفاق الهيمنة البريطانية على مصر وإقرار بريطانيا بإخلال فرنسا للمغرب الأقصى مقابل ضمان حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية بالمغرب الأقصى

[1]- عبد الله العروي: المرجع السابق، ص ص 548-549.

[2]- علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص ص 51-52.

وألزمت فرنسا بضمان الحرية الاقتصادية بهذا البلد لمدة ثلاثين سنة، كما عقدت فرنسا إتفاقا مع إسبانيا في 06 أكتوبر 1904م قبلت بمقتضاه خضوع منطقة الريف شمال المغرب الأقصى للهيمنة الإسبانية[1].

سعت فرنسا إلى استعباد المنافس الإنجليزي وذلك بسبب نفوذه لدى المغرب فقد توصلت إلى التفاوض مع إنجلترا والتنازل عن بعض الشروط للحفاظ عن مصالحه بالإقليم، مثل الوضع الدولي لمدينة طنجة وكذا نظام الباب المفتوح وهي الترتيبات التي ضمنتها معاهدة 1904/04/08م وذلك بتنازل إنجلترا عن أطماعها على المغرب لصالح فرنسا مقابل إنفرادها بمصر[2].

أما بالنسبة لتونس، فقد هدفت الدبلوماسية الفرنسية لتثبيت نواياها في تونس، ونجحت فعلا في الحصول على حياد إنجلترا ومساندة ألمانيا لفرنسا في ضم تونس في حين ترددت إيطاليا في تبني سياسة استعمارية واضحة[3]. كما نجحت في المغرب من خلال إبعاد إيطاليا عن المغرب وذلك مقابل إعترافها بحرية التصرف الإيطالي في ليبيا.

أما إسبانيا فتعتبر القوة الخاسرة في القضية مكنتها حوافز أكثر من غيرها من إمتلاك المغرب وتمثلت في حوافز جغرافية إلا أنه تم وضع إتفاق سري بين فرنسا وإسبانيا 1905/10/03م، حيث كتب لإسبانيا القسم الشمالي من المغرب منطقة الريف ومنطقة بجنوب المغرب وآخر حاجز وقف في وجه فرنسا هو ألمانيا، إذ عملت على اعتراض فرنسا واعتمدت سياسته تدويل القضية المغربية وتم عقد ندوة الجزيرة الدولية 1906م ولم تصل لحل الإشكال الفرنسي الألماني، وتعقدت القضية بإرسال ألمانيا باخرتها Panther صوب مدينة أغادير وقضي الأمر باتفاقية بين المغرب و12 دولة أجنبية لإثبات مصالحها عليه وهناك انتهت بتنازل فرنسا بقسم من الكونغو لصالح ألمانيا مع الإعتراف لها بمبدأ المساواة الاقتصادية بالمغرب وقضي الأمر وخصص لمدينة طنجة نظام خاص[4].

---

[1]- نفسه، ص 53.

[2]- نفسه، ص 225.

[3]- أحمد عبيد: المرجع نفسه، ص 170.

[4]- نفسه، ص 225.

2- جوانب الاختلاف في معاهدتي الحماية:

اختلف أسلوب فرنسا عند فرض معاهدة الحماية بالبلدين، ورغم أن الاختلاف لم يكن واضحا،إلا أن صيغة المعاهدة "معاهدة باردو " تنص على تأكيد معاهدات الصلح والمودة والتجارة ،وجميع الإتفاقيات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية والباي،كما تعطي المادة الثانية منها للقوات الفرنسية الحق في احتلال المراكز التي ترى احتلالها ضروريا لحفظ النظام وتنص أيضا على إنهاء الحماية عندما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة أصبحت قادرة على حفظ الأمن وتلتزم فرنسا في المادة الرابعة من الإتفاقية بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين تونس مع الدول الأوروبية، أما المادة السادسة، فتتولى فرنسا بواسطة ممثليها الدبلوماسيين تمثيل المصالح التونسية في الخارج على أن لايعقد الباي أي معاهدة مع الدول الفرنسية ،إلا بعد علم فرنسا وموافقتها .

أما معاهدة المرسى فقد وقع التصريح في مادتها الأولى على أن :"حضرة الباي المعظم لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفل بإجراءات الاصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها "كما أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية مرسوما رئاسيا يجعل كل أوامر الباي غير نافذة، مالم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي نيابة عن الحكومة أما مع المغرب فإضافة لكل ماورد في معاهدة الباردو والمرسى فقد تضمنت بنود معاهدة فاس في مادتها الأولى تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية أنه من المفيد إدخالها للقطر المغربي.

أما المادة الثانية فتنص على أن تقوم فرنسا بالاحتلال الذي بات ضروريا للمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية وسلامتها، وأهم ما يميز المعاهدة التونسية عن المغربية الوعد الذي نصت عليه: "أن الاحتلال ينتهي متى إتفق الطرفان المتعاقدان على عدم الحاجة إليه، أما معاهدة الحماية في مراكش فلم تحدد بمدى زمني ينهي أمد الحماية كما حدث بتونس، كما تنص المعاهدة المغربية في المادة الخامسة،على أن يمثل الحكومة الفرنسية أمام السلطان مندوب مقيم عام بيده جميع السلطات الفرنسية ،يسهر على تنفيذ المعاهدة، ويصبح الوسيط بين ممثلي الأجانب

والسلطان ،كما يتولى جميع شؤون الأجانب في المملكة ،ولابد من إذنه ومصادقته لنشر جميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة".

أما المادة السادسة فقد نصت على تكليف موظفي فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين بتمثيل المواطنين المغاربة وحمايتهم وحماية مصالحهم، وتلتزم فرنسا في المادة الأولى بعدم المساس بالحالة الدينية وبإحترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الإسلامية والمؤسسات الدينية ولاسيما الأوقاف، وإختلفت كليا في الفقرة الأخيرة فلاتختلف المعاهدتين فيما سبق فقط وإنما في تقسيم مناطق النفوذ مع اسبانيا وكذا الظروف والأوضاع التي سبقت فرض الحماية وشكلها وصيغتها والعلاقات الدولية[1].

[1]- في بداية نص المعاهدة بالاعتماد على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة بتأسيس حكم منظم في المغرب قائم على السكينة والأمن العام و المساعدة على إدخال الإصلاحات وضمان نمو البلاد الإقتصادي وقد تم الاتفاق على بعض القواعد والقوانين ونذكرها كالتالي :

أولا: اتفاق الحكومة الجمهورية الفرنسية مع سلطان المغرب على انشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والإدارية والدراسية و الإقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للتراب المغربي

ثانيا: إعلام المخزن بأن في الإحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية من أجل السكينة وتأمين المعاملات التجارية في التراب الوطني وكما ان الملك يقبل بان تزاول الحكومة الحراسة برا وبحرا في المياه المغربية

ثالثا: تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تبذل جلالته الشريفة بتأييد دائما ضد كل الخطر سيبدد لعرضه او سيقلق راحة إيالته وتقدم نفس التأييد الوارث للعرش ولتابعيه من بعده

رابعا: أخذ التدابير التي يقتضها نظام الحماية الجديد طبقا للاقتراح الحكومة الفرنسية وكذلك سيجري الامر في الضوابط الجديدة وتنقيحات الضوابط الجديدة من قبل

خامسا: ستمثل الحكومة لدى جلالة السلطان بواسطة مندوب مقيم عام حامل لكل التفويضات الجمهورية بالمغرب وساهر على تنفيذ هذا الاتفاق ويكون هذا المندوب العام هو الوسيط بين الحكومة الجمهورية و السلطان والنواب الأجانب وبينهم وبين الحكومة المغربية وسيهتم خصوصا بالقضايا التي تهتم بالأجانب

سادسا: سيكلف نواب فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل المغرب بتمثيل المغرب وحماية الرعايا المغاربة والمصالح المغربية في الخارج وان بتعهد السلطان بان لا يعقد اي عقد ذي صبغة دولية دون رضي سابق من الحكومة الفرنسية

سابعا: الاشتراك من كلا الطرفين من تنظيم المالي للخزينة للملكة يسمح بضمان الالتزامات بالخزينة وجباية مداخيل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق المحولة لحامل السندات الديون العمومية المغربية

3-الغزوالعسكري:

ساهمت الكثير من العوامل الداخلية والخارجية في تمكن فرنسا من تونس حيث قامت باستبعاد منافسين وكسب محالفين وإضعاف إمكانيات تونس على المقاومة وذلك عن طريق إحتكار اقتصادها وتجارتها وإضعاف الأيالة عن طريق التنازلات، كما مارست فرنسا سياسة مالية وهي خنق تونس بالديون القاسية الشروط مما جعل مخاطر داخلية تمثلت في الثورات وكذا مشاكل خارجية وهذا ما أظهر كيان مستهدف في صورة كيان مهدد في جوده بحاجة لحماية من قبل وصي للتكفل برعاية قصوره وضعفه .

هذا ما جسّدته فرنسا بتدخلها العسكري الاستعماري، وكانت حجته حماية النظام القائم من الفوضى الداخلية، والتي تمثلت في قبائل الكروميرد(الخمير) التونسية 1881/03/30م على الإقليم الجزائري، حيث اتخذت هذا الأمر ذريعة للتدخل العسكري الفرنسي[1]. إذ استندت إلى مبررات لإتمام احتلال تونس وذكرت الحالة على الحدود التونسية الجزائرية أن الجرائم والإعتداءات ترتكب كل يوم ،وإدّعت فرنسا في تونس إلى إعتداء القبائل على الحدود في الشعاب الجبلية والغابات التي يصعب التوغل فيها، كما لم تعلن حقيقة إعلان الحملة على تونس وصمّمت على عدم طلب معاونة الباي في غزو وتهدئة الحدود التونسية الجزائرية وأصبح الإعتماد على قوات فرنسية أو غالبيتها فرنسية للقيام بهذه العملية[2].

وقد استغلت فرنسا إغتيال تاجر فرنسي عند الحدود بين الجزائر والمغرب وطلبت تعويضات مالية من السلطان المغربي وفرض شروط للتعاون بينها وبين والمغرب لإعادة الهدوء للحدود الجزائرية

ثامنا: يمنع على الملك الحصول على أي امتياز وأي سلف عمومي أو خصوصي دون ترخيص من الحكومة الجمهورية الفرنسية

تاسعا: سيقدم هذا الاتفاق لمصادقة الحكومة الفرنسية وترفع وثيقة هذه المصادقة إلى جلالة السلطان في اقصر اجل ممكن واقرارا بما هو اعلاه حرر الموقعان هذا الاتفاق وختماه بطابعهما من قبل السلطان عبد الحفيظ وسفير فرنسا رينيو للمزيد ينظر: إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، جزء03، دار الرشاد الحديثة،ط2، 1415هـ- 1994م دار البيضاء، ص345.

[1] - أحمد عبيد: المرجع السايق، ص 170.

[2] - جلال يحي: المرجع السابق، ص ص 297-298.

المغربية وبعث إدارة تحت المراقبة الفرنسية 1903م، إلا أنه كان لا بد على فرنسا الحصول على موافقة الدول الكبرى وتدويل المسألة المغربية لكي تسهل عملية الهيمنة الكاملة ، ولتحييد الدول الكبرى مارست فرنسا سياسة المقايضة وهنا جاء الإتفاق الفرنسي الإيطالي ديسمبر 1900م الذي تقر بموجبه إيطاليا بفوز فرنسا بالمغرب الأقصى مقابل حريتها في التصرف بليبيا[1] .

وجعلت الحكومة الفرنسية حماية الحدود الجزائرية ذريعة لتبرير مواقفها للتدخل في تونس والمغرب الأقصى؛حيث استغلت فرنسا المناوشات التي جرت بين قبيلة ناهد الجزائرية وقبيلة خمير التونسية مارس 1881م للتدخل العسكري في الأيالة التونسية للحفاظ على الأمن في الحدود، وهنا بدأت المواجهة بين الجيوش الفرنسية والتونسية وتم وضع طلب أمام البرلمان وطلب إعتمادات قيمتها خمسة ملايين فرنك وذلك لتنظيم حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية في الحدود كما صادق البرلمان على الطلب أبريل 1881م ، إلا أن هذه المناوشات التي تحصل تعود لزمن بعيد والحكومة الفرنسية استغلت الموقف واهتمت بالأمر لتعزيز قرارها في بسط الحماية على البلاد التونسية .

كما تشكّلت جيوش فرنسية تضم 3500 رجل من الجزائر إلى البلاد التونسية واحتلال مدينة الكاف وسوق الأربعاء في 29 أبريل 1881م، وزحف الجنرال بريار (Bréart) على مدينة تونس من 08 ماي وتم دخول القنصل الفرنسي روستان (Roustan) إلى قصر باردو وتم تكريس الهيمنة الفرنسية على البلاد التونسية[2].

4- التغلغل العسكري:

طبّقت فرنسا في المغرب نفس الأسلوب الاستعماري في تونس لتثبيت توغلها وذلك عن طريق التدخل العسكري، إما بدعوى حماية السلطة القائمة من تهديد الثورات الداخلية أو بحجة الدفاع عن الجاليات والمصالح الأجنبية[3]، وكما هو الحال في تونس كان بالمغرب، حيث استغلت فرنسا مقتل الطبيب الفرنسي في مراكش والاشتباكات بين مغاربة و عمال أوروبيين وقتل من بينهم خمسة

[1]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية**، المرجع السابق، ص ص 51- 52.

[2]- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 47.

[3]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 225.

فرنسيين في مدينة البيضاء 1907م ، وانتهزت الفرصة لاحتلال مدينة وجدة والمناطق المغربية المتاخمة للجزائر، وذلك بدعوى حماية السلطان حفيظ من عصيان قبائل الشمال بسبب إنصياعه لفرنسا ومحاصرته وهناك استنجد بالجيش الفرنسي[1].

ووكلت مهمة التوغل العسكري بالمغرب للعقيد ليوتي قائد العسكرية الفرنسية وتسرع في احتلال جنوب المغرب، كما قام باحتلال وجدة في ديسمبر1906م، وامتد توغله إلى كل المناطق الواقعة ما بين الحدود الجزائرية وادي ملوية والبحر الأبيض المتوسط، وتمّ احتلال الدار البيضاء في 1907م لينتهي الأمر بدخول الجيش الاستعماري مدينة فاس عاصمة المغرب في 1911/03/21م ،واحتلال مكناس والرباط وفي الأخير ألزمت فرنسا السلطان مولاي الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية في 1912/03/30م[2].

أما في تونس فتم وضع نظام الحماية الفرنسية وفق اتفاقية 12 ماي 1881م بقصر السعيد بين تونس والجنرال بريار قائد الحملة العسكرية المعروفة باتفاقية "الباردو "، وذلك بموجب معاهدة المرسى في 08 جوان 1883م بين الباي والوزير المقيم آنذاك بول كامبون وأقرت إلتزام الباي بالاصلاحات الإدارية القضائية المالية التي تراها الحكومة الفرنسية ضرورية لتسهيل حماية الباي من قبل الحكومة الفرنسية وهذا تطور من نظام الحماية أقرته النصوص إلى أسلوب مباشر فرضه الواقع[3].

وهو ما حصل في المغرب، حيث أقرت فرنسا حمايتها على البلد ولكنها لم تنفرد بالحكم بل شاركتها إسبانيا شمالا وخضعت طنجة لنظام دولي تحت سلطة مندوب السلطان كما كانت الحماية الفرنسية مقيدة بالإلتزامات الدولية في ضمان إستمرارية الإمتيازات الاقتصادية التي كانت المغرب تجنيها الدول الأوربية من المغرب، حيث هي الأخرى تدير نفسها بنفسها تحت رقابة قوة أوروبية تقوم بإدارة جيشه وتسيير ماليته وتوجيه اقتصاده، رغم إختلاف صيغة المراقبة بالمغرب عن صيغة الإدارة

[1]- علي محجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 54.

[2]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 226.

[3]- نفسه، ص173.

المباشرة في تونس إلا أن النظام الاستعماري بالمغرب لم يختلف في مضمونه عن ما عايشته تونس وذلك من حيث إنحراف مبدأ الحماية كأسلوب مراقبة إلى أسلوب الإدارة المباشرة[1].

ويظهر لنا أن الحماية كصيغة استعمارية، تعتبر كمثابة جزاء ينصب على المحمي لتصفية تركة بين المحمي والحامي وهذا ما يجعلها تصطبغ بصبغة شرعية تجعلها شيئا محتوما ومقبولا من قبل الطرفين المتعاقدين كذلك من قبل القانون الدولي،كما ينجر عن إقرار الحماية الاستعمارية تدخل الحامي للأشراف على تقويم بصورة تبقي تواصل المحمي على إدارة البلاد إلا أن هذا الوجود يصبح صوريا تحت المراقبة والإشراف الفعلي من قبل الحامي مع إزدواجية الحكم والإدارة وصيغ هذا الإتفاق المبدئي سرعان ما يتحول على أرض الواقع إلى إدارة مباشرة من قبل الحامي في تسيير شؤون البلاد.

المبحث الثاني: أوجه التشابه والإختلاف في السياسة الفرنسية والإدارية بالبلدين

1-الجانب السياسي والإداري :

عملت الإدارةالاستعمارية الفرنسية في تونس على خلق إدارات جديدة لا تحتاج اليها البلاد غرضها إرضاء جيش الفرنسيين ، كما قامت بوضع المقيم العام بجانب الباي يشرف بواسطتها على كل شؤون تونس ويساعده الكاتب العام للحكومة التونسية ومدير الادارات وهم موظفون فرنسيون[2]

كما اهتمت بتغيير نظام الحكم وأسرعت إلى تغيير والغاء الدستور، وقامت بحل المجلس التشريعي وجعلت محله السلطة التشريعية بيد الباي، أما مراسيم الملكية فهي بيد المقيم العام الفرنسي وهنا اصبحت لها الوسائل الهامة لإصدار سلسلة من القوانين والتشريعات التي تمكنها من الاستحواذ على البلاد والسيطرة عليها ، كما أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم عام 1884م وسّع اختصاصات المقيم العام، وتمّ وضع مجلس شورى يؤخذ رأيه في الاستشارة[3].

[1] – أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 227.

[2] - الحبيب ثامر: المرجع السابق، هذه نونس، ص 31

[3] - جمعة عليوي فرحان الخفاجي: المرجع السابق ، ص 258.

سعت فرنسا إلى منع التونسيين أصحاب البلد من حق الانتخاب في المجلس، كما أصبحت مقاليد الأمور الحقيقية بيد المراقبين الفرنسيين، ولا يتخذ أي إجراء إلا وتراعى فيه مصالح الأوروبيين والمعمرين بالدرجة الأولى[1].

وعكس ذلك فيما يخص المغرب فقد سعت الإدارة الفرنسية إلى تطبيق مبدأ سياسة التشارك وذلك بالإبقاء على أنظمة الدولة المحمية وأجهزتها الإدارية والحكومة خاصة في ظل التعاون والاحترام مع المستعمر وهذه السياسة ترمي لربط المغرب بفرنسا نهائيا عن طريق الحكم غير المباشر بواسطة وضع حكومة جديدة داخل الحكومة القديمة وهي حكومة الإقامة العامة الجديدة التي كانت تسيطر على الشؤون الهامة في البلاد[2].

كما أبقت السلطات الفرنسية على الحكم المحلي شكليا والسلطة الحقيقية كانت بيد الإدارة الفرنسية أما في تونس فقد تمثلت الادارة في السيطرة المباشرة دون الغاء منصب الباي ، كما تم تعيين مقيم عام فرنسي وتعيين سكرتير عام للحكومة التونسية بمثابة رئيس الوزراء، كما وضعت نظم إدارية ومناصب كبرى وتعيين رجال عسكريين فرنسيين وإحتكار الإدارة العامة والمناصب.

لقد اختلفت التجربة الفرنسية الاستعمارية في المغرب عن مثيلتها في تونس ذلك من خلال تأمين قاعدة شعبية من الأهالي المغاربة وحتى الطبقة العاملة، كما إحترمت في البداية الخصوصية المخزنية الحاكمة، فلم يسفر الغزو الفرنسي في بداياته عن القضاء على الزعماء ولم تقم بتشريد الأهالي أو الاستيلاء على أراضيهم لصالح المستعمرين، إذ كان أسلوب الغزو السلمي أوسياسة التهدئة من أهم عوامل نجاح تجربة الحكم الغير مباشر، وتشجيع القادة الوطنيين على الإنخراط في جهاز الحكم الفرنسي، كما كان التشدّد في تقييد الهجرة على الأوروبيين من أهم عوامل بقاء الأهالي في قراهم وعدم تذمرهم أو ثورتهم ،عكس ماحدث بتونس بداية الحماية، إلا أن الموازين تغيرت فيما بعد ،حيث اختلفت سياسة تقييّد الهجرة فوصل عدد المهاجرين في ثلاث سنوات من حكم ستيج Seteg

[1] – الحبيب ثامر: **هذه تونس**، المرجع السابق، ص 33.

[2] – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 82

إلى أكثر من الذين قدمو للمغرب خلال ثلاثة عشر عام الأولى كما ازداد استبداد المعمرين واستيلائهم على الأراضي.

2-اقتصاديا:

أحكمت الإدارة الإستعمارية الفرنسية السيطرة على كافة المجالات بالمغرب، فلقد أهملت القطاع الزراعي، ولم تقم بإدخال أي نوع من الوسائل الحديثة في الزراعة ولم تقم بأي مشروع بتوفير المياه ما سبب قلة في الإنتاج، كما لم يحصل الفلاح المغربي على أي مساندة مالية أو فنية، في حين إستحوذ المستوطنون الفرنسيون على أجود الاراضي وأخصبها من جهات مختلفة من المغرب إذ كانو يمتلكون حوالي 100.000 هكتار عام 1913 من أجود أنواع الاراضي. وفي 1923 بلغ مساحتها حوالي 400.000 هكتار ثم تضاعف بعد ذلك، إلا أن الفلاحين المغاربة لم يستفيدو من أي برامج اصلاحية أو تطوير للزراعة[1].

ولعل ذلك أدى إلى انخفاض إنتاج الحبوب أو تعرض المغاربة إلى سوء التغذية، فبالرغم من قيام فرنسا بوضع برنامج اصلاحات على قطاع الزراعة وأسست مجلس للاقتصاد الزراعي والشروع في تحديث الزراعة القائم على المزارع الجماعية وتوفير التجهيزات اللازمة إلا أن التجربة كان مصيرها الفشل بسبب معارضة الفرنسيين خشية مزاحمة الفلاحين المغاربة، كما فرضت الإدارة الفرنسية ضرائب على الفلاح المغربي، وهذا ما اعتبر ظلما في حقه، نظرا للظروف التي يعمل فيها وما يحصل عليه مقارنة مع المزارع الفرنسي، ونتيجة للسياسة التي إتبعتها الإدارة الفرنسية مع الفلاحين المغاربة فقد هاجر عدد كبير من الفلاحين من الريف إذ وجد عدد منهم فرص عمل بالمزارع الأوروبيية في المناطق الحضرية[2].

أما الصناعة المغربية، فقد تعرضت لإهمال الإدارة الفرنسية ولا سيما الصناعات الحرفية ونتيجة دخول البضائع الفرنسية والأجنبية المستوردة إلى المغرب اضطر المواطنون المغاربة إلى ترك مصنوعاتهم

[1]-Julien ,ibid ,Op.Cit, p113.

[2]- صلاح العقاد: **المغرب العربي من الإحتلال إلى التحرر القومي**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، مصر، (د ت)، ص197.

الرخيصة واستيراد البضائع الفرنسية،كما أدت السياسة الفرنسية إلى انهيار السوق والمنتوجات التقليدية المغربية وذلك بسبب انعدام سياسة حماية الصناعات المغربية ،ما أدى إلى تضرر الصناعة المحلية ، ورغم توفر المعادن في المغرب إلا أن الإدارة الفرنسية لم تهتم بالصناعة الثقيلة وقامت باستغلالها في الاستعمالات العسكرية فقط، كمالم تقم الادارة الفرنسية بتطوير ظروف العمل عند المغاربة على عكس ماحدث في تونس، أما فيما يخص التجارة فقد سيطر التجار الفرنسيون والأوروبيون على المشاريع التجارية والمالية الكبيرة ولم تهتم باحتياجات المغرب المهمة من المواد الأولية وأدت هذه السياسة إلى انخفاض المستوى التجاري والصناعي للمغرب[1].

أوجه التشابه والإختلاف، فقد تمثلت فيما يلي :

حوّل المعمرين أجود الأراضي وأخصبها في تونس، وتمّ تجهيزهم بقروض واستعمال آلات فلاحية عصرية في حين ظلت أراضي أهل البلاد ضئيلة الإنتاج لحاجتها لرؤوس الأموال[1].

كما طبّقت الإدارة الفرنسية سياسة اقتصادية على كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية بتكوين أسواق لتصدير منتجاتها وتنشيط تجارتها الخارجية، فقد ميّز الاقتصاد التونسي خلال فترة الاحتلال شدة ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي، خاصة التجارة وسبب اختلال التوازن الاقتصادي، انخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي، إذ مس التدخل الفرنسي جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية[2].

وشهدت التجارة الداخلية تطورا فعالا أسهم فيه الفرنسيون ،ونتج عنه توسيع شبكة الطرق والمواصلات التي تطورت بفضل الإعتمادات والقروض بعد مد خطوط السكك الحديدية عبر أنحاء البلاد لخدمة المناطق التي وجدت فيها مستوطنات زراعية، أما الصناعة فقد حارب الفرنسيون الصناعة التونسية وطوروا القطاعات الخاصة بالصناعات التعدينية والعمل على استبعاد أهل البلاد عن المشروعات القيمة وتحويل تونس إلى مجال التصريف منتوجات فرنسا،كما أعلنت عن امتيازات

[1] – ثامر عزام: المرجع السابق، ص ص 99-101.

[1] – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق ، ص 75 .

[2] – جمعة عليوي فرحان الخفاجي: المرجع السابق، ص 260.

للفرنسيين لاستغلال الغابات والمناجم والحديد والنحاس كما استولت فرنسا على أراضي الأوقاف الأهلية وإصدار عام 1898م يفرض على إدارة الأوقاف أن تضع جزء من أراضيها للإدارة الفرنسية وبهذا حصل المستوطنون على الأراضي الشاسعة وتم إلحاق قرار بضم الغابات والأحراش إلى أراضي الحكومة والاستيلاء على الأراضي الزراعية وتحويلها للمهاجرين[1].

أما في المغرب، فشهدت المبادلات التجارية اتساع كبير رغم التقلبات التي شهدتها التجارة بسبب عوامل عدة،كما جعل المقيم العام ليوتي وضع منهج يقوم على جعل الإدارة تتحكم في كل شيء له علاقة بالتجارة المرتبطة بالمغرب[2].

ففي المجال الصناعي بتونس، عملت فرنسا على عرقلة تطور البلاد ،كما لم تقم بتشجيع الصناعة القديمة في حين زادت منافسة البضائع الفرنسية الواردة واكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية ببضاعتها الميكانيكية الرخيصة وفرضت فرنسا هذه السياسة للمحافظة على تونس كسوق تجاري للبضائع الفرنسية،كما لم تسمح بوجود صناعة آلية ومنعت الأهالي من ذلك لاستغلال مواد بلادهم الأولية وجعلت مختلف الوسائل لتسهيل تصديرها إلى الخارج خاصة فرنسا[3].

أما الصناعة المغربية، فقد تعرضت للإهمال الإدارة الفرنسية ولا سيما الصناعات الحرفية وأدّت السياسة الفرنسية إلى انهيار السوق والمنتوجات المغربية[4].

قامت السلطة الفرنسية في تونس بتسليم ثروة البلاد المعدنية إلى شركات احتكار فرنسية مقابل إيجار سنوي زهيد وللإشارة فإن تونس تحتوى على مناجم للحديد والرصاص والزنك وغيرها وكل هذه المناجم وما تبعها من صناعة آلية بيد الأجانب ولا تعود فائدتها على تونس.

كما ارتكزت سياسة فرنسا في تونس على النظام الجمركي الذي شنّته في البلاد لحماية مصالحها وفرضت سياسة جمركية كلها بصالح التجار وفرنسا في هذا الشأن قامت فرنسا برفع رسوم

[1]– جمعة عليوي فرحان الخفاجي:ص 264.
[2] – محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 411.
[3]– الحبيب تامر: المرجع السابق، ص 50.
[4]– ثامر عزام: المرجع السابق، ص 100.

جمركية على البضائع الفرنسية والأجنبية حتى تحتكر بنفسها أسواق تونس الداخلية، وأصبحت تونس من أعظم الأسواق التي تروج فيها البضائع الفرنسية رغم ارتفاع أسعارها وصدر قانون في 1943 وضع تجارة تونس الخارجية تحت سيطرة فرنسا المباشرة فيما يخص الصادرات والواردات، وهذا ما سبب إختلال في الميزان التجاري وعرقل تطور البلاد صناعيا، كما تعطيها امتيازات خاصة وأنشأت شبه إتحاد جمركي في تونس[1].

أما في المغرب فسعت الإدارة الفرنسية إلى تطوير الاقتصاد المحلي للبلاد من خلال إعادة هيكلته وتطويره عن طريق المحافظة على الصناعات التقليدية وتطويرها بإدخال صناعات جديدة وآلات حديثة، وبفضل المهاجرين تم إدخال مصانع لمختلف المنتجات بين سنتي 1912-1913م[2].

كما أولت الإدارة الفرنسية مهمة إنشاء العديد من المعارض لأجل تسويق المنتجات وأدخلت آلات حديثة واهتم "ليوتي" من خلال سياسته بهذا الجانب، فقد أصدر سنة 1914م تشريع ينص على ترك الحرية للمشروعات الخاصة بالتنقيب عن الثروات المنجمية، كما أنشأ مكتب للأبحاث والمساهمات المعدنية وإعطاء الحق في القيام بالدراسات المعدنية والتنقيب عن المعادن[3].

وبخصوص قطاع الزراعة في المغرب فقد عرف تأسيس مجلس للاقتصاد الزراعي والشروع في تحديث الزراعة، إلا أن التجربة فشلت بسبب معارضة الفرنسيين خشية مزاحمة الفلاحين المغاربة وفي ظل هذه السياسة فرضت الإدارة الفرنسية ضرائب على الفلاح المغربي والكثير من الأوراق.

سعت الإدارة لتوظيف المغاربة الفلاحين لصالح الاقتصاد الاستعماري وطبقت الاستعمار العسكري من خلال إسكان عائلات فرنسية في الأرياف المغربية وأقام ليوتي شركات للقرض الفلاحي والاحتياط وانخرط فيها كبار الفلاحين[4] إلا أنها أهملت القطاع ولم تقم بإدخال أي نوع من الوسائل الحديثة في الزراعة، ولم تقم بأيّ مشروع ري للمياه، مما سبّب قلة الإنتاج، ولم يحصل الفلاح المغربي

---

[1]- الحبيب تامر: المرجع السابق ، ص ص 51-52.

[2]- ألبير عياش :**المغرب والاستعمارحصيلةالسيطرةالفرنسية** ،مرجع سابق ،ص 102.

[3] – أحمد عسة: **المعجزة المغربية**، ط1، دار القلم للطباعة، بيروت، لبنان، 1974م، ص 60.

[4]- عبد الرحمان الورديغي: المرجع السابق، ص 51.

على أية مساندة مالية ،كما طبّقت فرنسا نظام المصادرة حيث زودت بموجبه فرنسا وجيشها بالمواد الأساسية الضرورية[1].

أما في تونس، إتخذت فرنسا وسائل عدة للاستيلاء على أرض التونسيين وسعت الإدارة الفرنسية إلى انتزاع ملكية الأراضي الزراعية من يد الفلاحين التونسيين وأقرّت فيها المعمرين الفرنسيين[2] كما قامت السلطات الفرنسية بإصدار العديد من الأوامر التي تخص العملة والسعي لفرنسة العملة المغربية، وبقي الاقتصاد المغربي ضعيفا، نتيجة استمرار تبعيته للاقتصاد الفرنسي وسيطرة رؤوس الأموال الفرنسية على جميع المشاريع الاستثمارية في البلد[3].

أما سياسة فرنسا المالية، فقد أدت السيطرة المالية لرجال الإدارة الفرنسية على السياسة المالية في البلاد واحتكرت فرنسا السياسة الخارجية[4].

وفرضت ضرائب غير مباشرة ورسوم على التونسيين، أما المصروفات العامة فكلها موجهة للعناية بالمصالح الاستعمارية ويصرف على شؤون الإدارة أرباع المصروفات العامة، في حين عانت المرافق والمصالح العمومية التونسية من تدهور كبير خاصة طرف المبالغ الضخمة التي تؤخذ منهم بصفة ضرائب مختلفة[5].

[1]- ثامر عزام : المرجع السابق، ص 97.

[2]- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 43.

[3]- ثامر عزام: المرجع السابق، ص 143

[4]- جمعة عليوي فرحان الخفاجي: المرجع السابق، ص 262.

[5]- الجبيب تامر : **هذه تونس**، المرجع السابق، ص 54

المبحث الثالث : المقارنة في السياسة الاستعمارية في المجال الاجتماعي والثقافي بالبلدين:

1- المجال الاجتماعي :

اهتمت السلطات الفرنسية بمجال الصحة بالمغرب، فقد أولى ليوتي اهتماما كبيرا بالجانب الصحي، وذلك لبسط النفوذ السياسي وترسيخ الهيمنة الاستعمارية ،فقد تم تأسيس مصلحة الصحة والإسعاف المدنية والمعهد المغربي الصحي وإنشاء مديرية الصحة سنة 1913م[1]، وخصصت الإدارة الفرنسية من ميزانيتها العامة للمستشفيات[2].

أما تونس، فعرفت اهمال الإدارة الفرنسية لهذا الجانب ولم تخصص له باباً من الميزانية وما يكفي للقيام بشؤون الصحة لعلاج سكان تونس الذين عانوا من الأمراض المعدية وسوء التغذية ما زاد في ارتفاع نسبة الوفيات ولم تهتم بعلاج الكثير من الأمراض، وانعدمت حماية الطفولة وقدّمت مساعدات للمؤسّسات الخاصة بالأوروبيين[3]، وانعدمت الأجهزة الطبية اللازمة، إلا أنها أنشأت للأوروبيين مستشفى كبيراً في العاصمة، ولم تحسن السلطات الفرنسية برعاية الشيوخ والعجزة من التونسيين بينما خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية التونسية[4].

- سياسة تدعيم الاقامة بالاستيطان:

جعلت فرنسا جميع الوظائف المهمة في تونس بيد الفرنسيين وشجعّتهم على قبول ذلك عن طريق منحهم علاوات مختلفة فمكنت الإدارة الفرنسية المستعمرين الفرنسيين من الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي، وبيعت لهم أراضي الدولة بأسعار بخسة[5].

أما في المغرب الأقصى، فقد سعت السلطة الفرنسية إلى تشجيع العناصر الفرنسية والأوروبيين على الإستيطان وتمليكهم أخصب الأراضي، وتمكين رجال المال والصناعة من إنشاء البنوك وتأسيس

---

[1] - عبد الرحيم الورديغي: المرجع السابق، ص 64.

[2] - ثامر عزام: المرجع السابق، ص 145.

[3] - زاهر رياض: المرجع السابق، ص 349.

[4] - الحبيب ثامر: المرجع السابق ، ص ص 62 -64.

[5] - راغب السرجاني: المرجع السابق، ص 24.

المؤسسات الصناعية وشركات التنقيب عن المعادن[1].

أما فيما يخص الحريات والوظائف العامة، فقد أصدرت السياسة الفرنسية عدّة قوانين فيما يخص الصحافة ، حيث قيّدت هذه الأخيرة، ومن ذلك الأمر الصادر في 14 اكتوبر 1884م الذي يخول للسلطة حق تعطيل الصحف، كما فرضا على المخالفين عقوبات صارمة وقامت بتعطيل الصحف التونسية في حين تمتعت الصحف الفرنسية بكامل حريتها ،إضافة إلى ذلك قيدت الحريات العامة ، كما اتخذت السلطات الفرنسية القضاء وسيلة للقضاء على الحركة الوطنية واعتقلت الحزب الدستوري لمدة سنتين وأصدرت أوامر تقضي بمحاكمة كل من يرفع العلم التونسي، كما أصدرت أحكام عرفية وصودرت جميع الحريات ، وعانى الشعب التونسي من تعسف السلطة الفرنسية ، كما قيّدت التنقل داخل القطر التونسي وسخّرت الأفراد للعمل الإجباري لمصلحة الإدارة والمعمرين [2].

سعت الإدارة الفرنسية نحو فرنسة الإدارة التونسية وإعتبار اللغة الفرنسية لغة أصلية في الإدارة والمصالح التونسية كما عملت على خلق محاكم فرنسية في تونس وأعطت لنفسها الحق في النظر في القضايا[3] لدى المحمي[4].

-الهجرة و تأثيرها في ربط العلاقات المغاربية:

تعتبر هجرة المغاربة نحو فرنسا مع مطلع القرن العشرين من الظواهر التاريخية التي حدّدت كأول حركة سكانية،دفعت المسلمين إلى الإستقرار بفرنسا، في شكل جماعات وبطريقة سلمية لمدة طويلة جعلتهم لأول مرة في حياتهم يسكنون بلاد من غير بلاد الإسلام[5]، فأصبحت الهجرات التي شهدها القرن التاسع عشر مغايرة تماما لما عاشه المغاربة المسلمين في فرنسا،حيث تحولت وجهاتهم وتنوعت مابين الغرب وبلاد المشرق في عهد الدولة العثمانية ،هروبا من تعسف الاستعمار الفرنسي وإدارته،

[1]- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 84.

[2]- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 78.

[3]- نفسه، ص 72.

[4]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص ص 165- 166.

[5]-Rager (Jean Jacques) : **Les Musulmans Algériens en France et dans les Pays Islamiques**، Société d'éditions « les belles lettres » ، Paris، 1950، p 7.

وقد أدّى العامل النفسي الدور الأساسي الذي تحكم في هذه الهجرة في بداية الأمر، دون الإشارة إلى العامل"الاقتصادي"،إن مواصلة الاستعمار لسياسته التعسفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

وما ترتب عن مشاركة المجندين التونسيين في جبهات القتال. قد شجع الوطنيين على تكثيف نشاطهم في المهجر[2]،كما شهدت السنوات التالية لنهاية الحرب العالمية الأولى في المغرب الأقصى تدهورا في الأوضاع الاقتصادية، نتيجة لعمليات التصدير المستمرة إلى فرنسا لمعظم منتجات السلطنة الشريفة، وكان لوجود عدد كبير من القوات المسلحة هناك أثرا في زيادة سوء هذه أحواله كل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المزرية أدت إلى تضاعف عدد المهاجرين إلى فرنسا، فيظهر من خلال الإحصائيات أنه ما بين سنتي 1920م و1924م ،هناك عشرة آلاف مهاجر مغربي وعشرة آلاف مهاجر تونسي في فرنسا، هذا العدد الهائل سيزداد مع مرور السنين سيكون له دور هام في الحركة الوطنية، ذلك أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى قد شهدت ظهور جمعيات وأحزاب سياسية ونقابية[3].

عرفت هجرة العمال المغاربة إلى فرنسا وتيرة غير ثابتة؛ إذ بقيت حبيسة في تطورها للسياق الذي أطرها، والمرتبط بالحوادث والأوضاع والمتطلبات العاجلة، عمومًا اختلفت الأرقام في ما يتعلق بالعمالة المغربية، في مرحلة الحرب العالمية الأولى؛ فالبكراوي يذكر تواجد 8.225 عامل في عام 1916، بينما يشير أوغستان بيرنار(Augustin Bernard) إلى 40.390 عامل إلى نحو نهاية عام 1918، أما عطوف؛ فيذكر 37.850 مجموعًا يغطي الفترة الممتدة بين عامي 1915إلى غاية 1918م.

[1] – أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 489.

[2] – **تونس عبر التاريخ**، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، تأليف نخبة من الأساتذة الجامعيين، (د ط) ، ج 3 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005، ص 84.

[3] - Bouguessa Kamel : **Aux sources du nationalisme Algérien**، les pionniers du populisme révolutionnaire en marche، casbah editions، Alger، 2000، pp 35-52.

ويبدو أن العمالة المغربية ارتبطت في هذه الفترة بمعادلة لها طرفان: الميتربول والإقامة العامة؛ فخضعت بذلك في وتيرتها إلى قانون الحاجة الفرنسي، وإلى التوظيف السوسيو-سياسي والاقتصادي والأمني من لدن سلطات الحماية تفاديًا لأي تأثير مباشر في مؤسسات الحماية التي كانت في بدايتها، كما هي حال مرحلة الحرب العالمية الأولى، عرفت فترة ما بعد عام 1918 تضاربًا في الأرقام، هكذا يقدم رالف شور (**Ralph Schor**) إحصاءات عامة عن عمالة شمال إفريقيا في عشرة أعوام راوحت بين 36.300 في عام 1921 و69.800 في عام 1926 لتصل إلى 102.000 في عام 1931، فيما تقدم "جواني راي" J.RAY إحصاءات خاصة بمنطقة لاسين (La Seine) 5.987: مغربيا في عام 1926،5.891 في عام 1928، وبين عامي 1929 و1931 تراوح العدد بين 9724 و9971، أما عطوف فيذكر 15.000 في عام 1925، ثم 19.514 و12.000 لعامي 1936 و1939[1].

في هذا السياق،سجل الباحث عطوف وجود ما يناهز 18.684 عاملاً مغربيًا بين عامي 1948 الى غاية 1956 منهم 10 آلاف في منطقة باريس السادسة ،ما يبين التطور المطرد للعمالة الصناعية المغربية ،التي يبدو أنها ما عادت في مطلقها عمالة عادية، تُشغّل في القطاعات التي لا تتطلب أي نوع من التأهيل وكما هي الحال بالنسبة إلى القطاع الصناعي، فالقطاع المنجمي خبر أيضًا العمالة المغربية المراحل من الأولى للحماية، وتعزز ذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية قبل أن تتحول العمالة المغربية إلى أحد أهم المكونات التي تعتمد عليها آلة الإنتاج في كثير من مراكز الإستغلال المنجمي، ولا سيما في منطقة الشمال.

إن تطور ظاهرة الهجرة المغاربية بداية من القرن العشرين، بسبب الفقر المتزايد في الأوساط الشعبية هو الذي كان وراء الهجرة[2]. وقد كانت البلاد الأوربية مسرحا للجهود المغاربية من أجل توحيد وجهات النظر والتوجه نحو المطالبة بالاستقلال وبهذا يدأ الوعي يدب في نفوس العمال لمخالطتهم لهذا الوسط السياسي والاجتماعي ويشعرون وضعيتهم المزرية وباالاستقلال الذي يعانون منه نتيجة

[1] – خالد اوعسو : **الهجرة المغربية إلى فرنسا 1912/1974**، ع 22، 2017، ص 103.

[2] -Benamrane Djillali :**L'Emigration Algérienne en France**، passé، présent، devenir، SNED،Alger، 1983، p 19.

خضوعهم للمستعمر، وكان لهذا الوسط دورا كبيرا في تكوينيه السياسي وقد انبثق عن هاته الجهود "النجم الشمال الإفريقي"، في البداية، من خلال توحيد العمل والمطالب لمحاربة الاستعمار وبالتالي القضاء على فكرة الجهوية.

2-المجال الثقافي:

عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية للقضاء على اللغة العربية وطمس الهوية الإسلامية بكلا البلدين ،كما عملت على تقييد الحريات العامة كحرية الصحافة والعمل[1]، تجلى ذلك في عدّة مظاهر، نذكر منها :

أ- التجنيس في تونس:

اتجهت فرنسا إلى توجيه سياسة التجنيس في تونس، فبعد فرض الحماية طبقت هذه السياسة محاولة م خلالها القضاء على اللغة العربية وثقافتها واحلال اللغة الفرسية محلها من خلال تطبيق سياسة التجنيس الفردي والجماعي، وذلك عن طريق قرارات صادرة منها قرار 1887-1889م الذي تعطي تسهيلات للتونسيين الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية، كما تم إصدار قانون التجنيس سنة 1923م ووعد التونسيين بامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون وكل ذلك للمساس بوحدة الشعب التونسي[2].

كما شرعت فرنسا عام 1885م قانونا أباح لكل تونسي مسلم التمتع بحقوق المواطن الفرنسي في حين تقدم لذلك ويصبح خاضع للقانون المدني الفرنسي، كما تم تقديم تسهيلات كثيرة للحصول على الجنسية الفرنسية[3] وتعززت التشريعات بالقانون الفرنسي الصادر في 20 ديسمبر 1923م الذي فتح باب التجنيس الاختياري بالجنسية الفرنسية[4].

---

[1] - ثامر عزام: المرجع السابق، ص 145.

[2]- محمد علي داهش: **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 21.

[3] – جمعة عليوي فرحان الخفاجي : المرجع السابق، ص 259.

[4] – الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 87.

وسعت السياسة التعليمية في تونس إلى مقاومة ومنع إدخال الاصلاح على جامعة الزيتونة، ولم يوجد تعليم عال حديث وهذا ما يدفع بالطلبة لاستكمال تعليمهم بمختلف الكليات والمعاهد بفرنسا ما جعل السلطة الفرنسية تعرقل الطلبة ولا تمدهم بالمساعدة اللازمة، بالمقابل سعت لتعليم أبنائها في تونس وأنشأت لهم المدارس الكافية في البوادي وقرب المراكز الفرنسية[1].

سيطرت فرنسا على التعليم الرسمي وأخضعته لنظامها وسعت للقضاء على المعاهد التي أخرجت علماء اللغة والشريعة، وذلك لجعل تونس فرانكفونية وحاربت بدورها كل المؤسسات الدينية في تونس للقضاء على الروح الوطنية إلا أنه كان لجامع الزيتونة الدور الفعال في الدفاع عن اللغة العربية وثقافتها[2]. وكان جامع الزيتونة الحصن الحصين للثقافة العربية الاسلامية، حيث اقتصر فيه التعليم على العلوم الدينية واللغوية ونشر الثقافة العربية[3]، ودعي الطلبة لجعل التعليم في جامع الزيتونة حصري[4].

أما فيما يخص السياسة التعليمية **في المغرب**، فقد اتجهت السياسة التعليمية على الاقتصار على تخريج طبقة الموظفين في الوظائف القليلة وأقام مدارس أجنبية وأنشاء مدارس، خاصة لأبناء الأعيان في طابع خاص يتلاءم معهم. وما ميز التعليم في المغرب هو محاولة السلطة الفرنسية إنشاء مدارس قروية في المناطق الصحراوية والجبلية، وتمّ وضع فيها برامج خاصة لإعداد الفلاحين. وتقسم إلى قسمين قسم ذو برامج عربية وقسم ذو برامج بربرية والهدف من هذا هو بث سياسة التفرقة بين المراكشيين والبربر، وهنا فقد جعلت فرنسا التعليم الوسيلة التي تفرق فيها بين ابناء البلد،كما فرضت فرنسا ضرائب على المدارس الخاصة واعتبرتها أعمال تجارية[5].

---

[1]- Soualah Mohamed :**La société Indigéne de l'Afrique du nord** (3eme partie) impr Latypo-litho et jules carbonel,Alger,1946,p 400.

[2] – جمعة عليوي ، فرحان الخفاجي : المرجع السابق ، ص 265.

[3]– جميل بيضون شحادة الناظور: المرجع السابق، ص 113.

[4] – سياسة فرنسا الاستعمارية في افريقيا الشمالية : ص 30

[5] – زاهر رياض: **استعمار إفريقيا** ، المرجع السابق، ص 370.

ب–السياسة البربرية في المغرب :

شملت السياسة الفرنسية كل أبناء المغرب العربي من خلال جهود تعليمية تبشيرية مدعومة بإمكانيات وركّزت في ذلك على البربر لأهداف مستقبلية، تخدم الاستعمار وتظهر سياسة الجنرال ليوتي ضد اللغة العربية والدين الإسلامي في المغرب من خلال تعليمات إلى ضباط المخابرات ورءساء المناطق العسكرية كما دعى لاستغناء عن العربية في التعليم وإنشاء مدارس فرانكو بربرية تعلم الفرنسية للبربر[1].

واعتمدت فرنسا في سياستها على أسس معينة تمثلت في عزل المناطق ذات الكثافة السكانية من البربر عن محيطهم الاجتماعي وممارسة لهم إدارة خاصة في كل شؤونهم بعيدا عن الشريعة الإسلامية واللغة العربية ،والعمل على إحياء العرف والتقاليد الموروثة عن البربر، والعمل على إحياء اللهجات البربرية ومنح المجال أمام البعثات التبشيرية وامدادها بالعون السياسي والمالي والعسكري لإنشاء مراكز تبشير بتجريد البلد من هويته[2].

لقد طبقت فرنسا أخطر سياسة، وهي السياسة البربرية فمنذ أن أقرّت الحماية قامت بانشاء مدرسة أطلق عليها اسم مدرسة اللغة العربية واللهجات البربرية وبدأت الدراسة في 1913متمهيدا للسياسة البربرية في المغرب الأقصى، إلا أن السلطان لم يعلم بحقيقة هذه السياسة على الشريعة الإسلامية واللغة العربية والوحدة الوطنية المغربية.

ويظهر ظهير 11 سبتمبر 1914م، وهو أول ظهير استصدره المقيم العام ليوتي لتنفيذ السياسة البربرية في المغرب ومحو سلطة الإسلام والقضاء عليها، ودعى كذلك لتأليف لجنة خاصة بالأبحاث البربرية متعلقة بالقبائل البربرية، كما أصدرت فرنسا عام 1915م بلاغا بجعل اللغة الفرنسية هي الرسمية وتداولها في كل تعامل رسمي[3].

---

[1] - Soualah Mohamed,ibid,p 408.

[2]– محمد علي داهش : **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق ، ص 24.

[3]- – محمد المكي الناصري نفسه، ص 27.

وقد سعى ليوتي إلى إحداث تقسيم في المجتمع المغربي من خلال ظهير1914م ،والهادف إلى تحويل البلاد بعيدا عن الإسلام والعربية وقوى اهتمامه بدراسة البربر وأعراضهم،[1]، كما اهتم بخبراء وباحثين لهم الخبرة في المسألة البربرية ؛ فقام بتأسيس هيآت إدارية للعمل على ترسيخ الفكر البربري بين السكان البربر وسعى لإبعاد البربر عن الإسلام وعقائدهم، وتطبيقا لهذه السياسة قام بإنشاء محاكم للسكان البربر ونقل العقارات للمحاكم العرفية ووضع دعائم للسياسة البربرية في المغرب الأقصى خاصة بعد فشل القوة العسكرية في إخضاع القبائل المغربية[2].

جـ– من أبرز مظاهر السياسة البربرية ظهير 1930م الذي كشف الأبعاد الدينية والثقافية والسياسية وهدفه إلى ترسيخ الوجود الفرنسي في المغرب عن طريق تمزيق وحدته وبعاده الأمازيغ عن العروبة والإسلام[3].

– العمل على إحياء اللهجات البربرية و فسح المجال أمام البعثات التبشيرية وامدادها بالعون السياسي والمالي والعسكري لإنشاء مراكز تنصير لتجريد أبناء البلد من هويتهم، واعتمدت فرنسا في سياستها على أسس معينة، تمثلت في عزل المناطق ذات الكثافة السكانية من البربر عن محيطهم الاجتماعي وممارسة إدارة خاصة في كل شؤونهم بعيدا عن الشريعة الاسلامية واللغة العربية ومن أهم مظاهر السياسة البربرية نذكر الظهير البربري لعام 1934م[4].

– **خلاصة :**

ومماتقدّم يمكن القول أن كلا من تونس والمغرب الأقصى وقعتا تحت الاحتلال الفرنسي بعد العديد من المؤامرات التي حيكت مؤتمر برلين 1878، ومؤتمر مدريد ،فالجزيرة الخضراء 1906م ،وقد حتّم الوضع الاقتصادي والمالي ولوجها الإفلاس مما جعلها عرضة للمطامع الأوروبية،تشابهت سياسة فرنسا في البلدين في الكثير من المحطات وإختلفت في الكثير منها أيضا وفقا لإختلاف

[1]– عبد الجميد زوزو: المرجع السابق، ص 23.

[2]-- أبو بكر القادري: المصدر السابق، ص 49.

[3]- – محمد علي داهش : **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**،المرجع السابق، ص 30.

[4]– محمد علي داهش: **دراسات في تاريخ المغرب**، المرجع السابق، ص 24.

البيئتين والظروف وكذا إختلاف شخصيات المقيمين العامين البنيات الاجتماعية المكونة للبلدين وتطور الرؤى الفرنسية وإستفادتها من الخبرة السابقة في تجربة الحماية في تونس .

تُعددت عوامل وظروف ظهور نظام الحماية في المغرب الأقصى ولعل أهمها الأزمة الاقتصادية التي شهدها في عهد السلطان مولاي عبد العزيز، ضف إلى ذلك الإضطرابات الداخلية والثورات والتنافس الأوروبي عليه .

- **خاتمة الباب :**

تعتبر معاهدة الحماية نهاية لمرحلة طويلة من تاريخ المغرب وتونس المستقل ودخوله في مرحلة جديدة تمثلت في فقدان هذا الاستقلال. وقد مارست فرنسا سياستها للإيقاع بالبلدين عبر خطوات مدروسة، تمكنت من خلالها من السيطرة على إدارة البلدين بصورة غير مباشرة، ورغم التماثل في النظام ذاته، إلا أن السياسة الفرنسة عرفت بعض التغيرات في البلدين وفقا لكثير من الخلفيات، وأهم ما إتسمت به أنها حاولت عدم المساس بخصوصية المجتمع المغربي في حين لامست شخصية المجتمع التونسي وعملت على فرنسته وتحديثه بكل جهدها .

الباب الثالث :المقاومة وإرهاصات الحركة الوطنية بالبلدين

- مقدمة
- الفصل الأول : المقاومة وإرهاصات الحركة الوطنية في تونس
- الفصل الثاني: المقاومة وإرهاصات الحركة الوطنية في المغرب

الفصل الثالث : المقارنة في المقاومة وإرهاصات الحركة الوطنية.

- خاتمة.

مقدمة الباب :

بمجرد توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على البلدين تونس والمغرب الأقصى، حتى انتشرت مقاومة عنيفة بكامل البلاد ومواجهات مستمرة شملت كامل الأقطار المغاربية ،وقد تنوعت أشكال المقاومة بين المسلحة إلى السياسة بظهور الوعي الوطني، وشهدت الحركة الوطنية بالبلدين تطورات تبعا لما شهد العالم من تطورات،ورغم المحاولات الفرنسية لإحتوائها أو القضاء عليها،إلا أنّها عرفت مراحل وتطورات مختلفة ، فما مراحل المقاومة بالبلدين وفيم اختلفت وتماثلت ؟.

الفصل الأول : المقاومة في تونس ورد الفعل الوطني قبل الحرب العالمية

- تمهيد
- المبحث الأول : المقاومة التونسية ورد فعل الإحتلال
- المبحث الثاني: بوادر الحركة الوطنية

المبحث الثالث: :تطور الحركة الوطنية في ظل تحولات الحرب العالمية الأولى

- خاتمة.

تمهيد :

شرعت فرنسا بعد مؤتمر برلين في التمهيد لاحتلال تونس فعرضت على الباي في عام 1879م مشروعا يقضي بقبول حماية فرنسا، لكن الباي رفض ذلك كما رفض أيضا مشروع تحالف عرض عليه في السنة الموالية، وفي جانفي 1881م عزم جول فيري رئيس الوزراء الفرنسي على تنفيذ حملة لاحتلال تونس بعد إكمال الإستعدادات فتذرع في مارس بهجوم قبائل الخمير التونسية على القبائل الجزائرية ،واتهم الباي بعدم القدرة على حفظ الأمان وعلى إثره وقع فرض الحماية على تونس[1].

بعدها إنطلقت المقاومة المسلحة بتونس ضد الحماية، و واصل السكان الجهاد دفاعا عن الوطن، حيث دارت العديد من المعارك ضد الباي و اتباعه من جهة و ضد المحتل الفرنسي من جهة أخرى .

المبحث الأول :المقاومة التونسية ورد فعل الاحتلال:

1- المقاومة التونسية للاستعمار الفرنسي في الشمال:

عرفت تونس مقاومة واسعة في الشمال،حيث هبّ سكان الجبال للمقاومة بعد وصول السفن الحربية، وتطوّع كل من أولاد بوسعيد والحوامد بقيادة شيوخهم لمواجهة الأعداء،كما اعترفت السلطات الفرنسية بشدة المقاومة من طرف أفراد هذه القبائل؛خصوصا جهة ماطر وبنزرت، واستطاعت فرنسا القضاء على هاته المقاومات ودفعتهم لتسليم أسلحتهم للعدو،كما كانت المراسلة مستمرة ومنظمة بين شيوخ القبائل، الذين حاولوا تنسيق جهودهم وتوحيد أعمالهم وكونوا شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة، ومنهم علي بن خليفة واتسعت رقعتها وامتدت إلى قبائل جديدة، كما وحدوا صفوفهم في وجه الأعداء لرد الخطر الذي يهدد البلاد وقبلوا بعلي بن خليفة قائدا للمقاومة [2].

كما تصرف القواد كسادة حقيقيين في مناطقهم وهيؤا السكان للدفاع عن البلاد وأكثر على المقاومة، كانت جل قبائل تونس شهر جوان سنة1881م في حالة إنتفاضة، لقد كانت قبائل خمير وسكان الجبال عموما قائدة لحركة المقاومة في شمال البلاد وجنوبها، فما إن شاع نبأ رسو السفن

[1] – المحجوبي: مرجع سابق، ص 68.

[2]-ANOM: 26H 14(11) :Rapport en Tunisie Tu et dans le sud Tunisien (1889-1895) ; ثورة علي بن خليفة

الحربية بميناء طبرقة بعدما استطاع جول فيري إقناع البرلمان الفرنسي بأهمية حماية مستعمرة الجزائر وإخضاع تونس للاحتلال[1]، حتى هبّت فلول من المتطوعين من قبيلة أولاد بوسعيد،وقبيلة الحوامد، وأولاد عمر بقيادة شيوخهم للمقاومة ومواجهة الأعداء ،ولم تتمكن قوات الاحتلال من الإستيلاء على المدينة إلا في 26 أفريل 1881[2].

إعترفت السلطات الفرنسية بأن أفراد القبائل التونسية قد استماتوا في الدفاع طوال ساعات عديدة ولم يوقفوا القتال إلا بعد ما تكبدوا خسائر فادحة في الأرواح، وقد استمرت المقاومة في الداخل و الجنوب وجهة جندوبة[3].

كما شهد سهل بوسالم في 03 أفريل معركة عنيفة، حيث تواصل القتال من الساعة الثامنة صباحا إلى السادسة مساء واضطر المقاومون إثر ذلك إلى التقهقر و الفرار من ساحة المعركة، نظرا للتفوق التقني الذي أظهره العدو، وذلك بعد وصول تعزيزات هامة لقواته.

تميزت قبائل مقعد وهذيل في الشمال أيضا بمقاومتها الشديدة ،حيث واجهت قوات الاحتلال في ماطر وبنزرت، واستولى أبناء مقعد على سفينة حربية يوم 28 أفريل 1881 غرقت في الساحل الشمالي التونسي فنهبوها وأسرو من فيها[4]، وقد قام سكان قابس بمقاومة الجيش الفرنسي لأزيد من 04 أشهر.

2- المقاومة التونسية للاحتلال الفرنسي في الوسط:

نسيت جميع قبائل جلاص وماجر، الفراشيش[5]، بني زيد، أولاد عيار ونفاث الهمامة جميع خلافاتها، وتوحدت ضد العدو، وقد برزت شخصية **علي بن خليفة**[1] عامل نفاث بمظهر الزعيم،

---

[1]- المحجوبي: مرجع سابق ، ص 69.

[2]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 46.

[3]- ملحق المقاومة رقم07 .خريطة المقاومة

[4]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص47.

[5]- الفراشيش من القبائل الكبيرة بالوسط الغربي لتونس القصرين منطقة السباسب وتنقسم إلى أولاد وزاز ، أولاد ناجي ، أولاد علي ، فامت بانتفاضة كبرى في 1906 ،...للمزيد ينظر : محمد صلاح حقي :**النشاط الإقتصادي لقبيلة الفراشيش في نهاية**

حيث نصب مقر قيادته العامة في منتصف شهر جوان على مقربة من مدينة صفاقس (مدينة قابس) والتي تحولت إلى منطقة يراقبها رجال قبيلته، ثم التحقت بهم قوات جلاص والمثاليث وأولاد عزيز من قبيلة الهمامة، وصفوف الثائرين من بني زيد[2] ثم إن السلط جميعها كانت بيدعلي بن خليفة[3]، وكانت استراتيجيته أن يمنع جيش الاحتلال من محاصرة صفاقس وقطع السبل كي لا يتوغل إلى الجنوب (القيروان)[4].

في هذا الإطار تمركزت قوات هامة من جلاص في الطريق الرابط بين مدينة زغوان والقيروان، ومن جهة أخرى إستقر أولاد إدير من جلاص وفرق من أولاد سعيد والسواسي، ونفاث بين سوسة والقيروان،كما تعهدت مجموعات أخرى من جلاص والهمامة والفراشيش وماجر لمراقبة الطرق التي يمكن أن تسلكها القوات الفرنسية في زحفها على القيروان من مدينة تبسة في الجزائر، أما السلطات الفرنسية فقد عملت من جهتها على تحقيق الهدف الذي رسمته لنفسها والمتمثل في إتمام الاحتلال للأيالة التونسية بغزوها للقيروان التي تعتبر رمزا للمقاومة.

وقد أمر جول فيري باحتلال هذه المدينة ،لكي يضع حدا للحملة التي شنها الصحفيون على الحكومة الفرنسية بخصوص المسألة التونسية ويهدئ الرأي العام والنواب .

قامت القبائل بالتصدي في جهة تونس العاصمة للقوات الفرنسية،ومنعتها من التقدم إلى داخل البلاد، وتمكّن هؤلاء المقاومون من إدخال الرعب والإضطراب في صفوف العدو لمدة أربعة أيام وجابهوا العدو ببسالة في ثلاث معارك، وكان من نتيجة هذه المعارك أن عرقلت المقاومة زحف القوات الفرنسية داخل البلاد أدخل المقاومون الإضطراب لصفوف العدو مدة أربعة أيام متتالية في الفترة بين

القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وعلاقته باقتصاديات البلدان الأوروبية ،في دورية كان التاريخية ،السنة الثانية عشرة –العدد الخامس والأربعون ،سبتمبر 2019،ص128 – 136.

[1]– علي بن خليفة: ولد علي بن راشد 1804 يعد من أوائل المجاهدين الذين قاوموا الإحتلال الفرنسي ...توفي سنة 1885 للمزيد ينظر:شارل مارتال: **حدود تونس الصحراوية الطرابلسية** دار غاليمار ،طبعة1965،مصدر سابق،ج1، ص 295.

[2]– أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 24.

[3]– شوقي عطاالله الجمل: مرجع سابق: ص310.

[4]– وثائق الحكومة التونسية، ملف 477، الصندوق 42.

26-29 أوت 1881م، وانقضوا على معسكرات الفرنسيين التابعة لكتيبة المقدم "**كوريارد** " التي ردوها على أعقابها في معركة ضارية، ولو لفترة وجيزة بل وأجبرت كتيبة المقدم **كوريارد** على الانسحاب إلى ضاحية تونس العاصمة ، وكانت هذه الإنتصارات حافزا لرجال المقاومة،وهذا ما دفعهم إلى مواصلة الهجوم على جيوش الاحتلال[1].

وفي بداية شهر سبتمبر 1881م، قامت قوات من القبائل بمناوشات ضد الجيش الفرنسي بمنطقة زغوان،وكرد فعل على هذه الأعمال أوقف الجنرال **صاباتيه** خمسة عشر من أعيان زغوان واحتفظ بهم كرهائن، وفرض على سكان هذه المدينة الذين إتهمهم بالتواطؤ مع المقاومين غرامة تقدر بـ 100 رأس من البقر و200 خروف و200 قفيز من الشعير، تسلم كلها في ظرف ثمان وأربعين ساعة. وأشار إلى أن كل تأخير في الدفع يستوجب دفع غرامة تقدر بألفي ريال في اليوم، وهدد بقتل الرهائن إذا ما واصل المقاومون هجوماتهم دون أن ينتبه أهالي زغوان السلطة العسكرية لذلك[2].

واضطر المقاومون إلى تغيير طريقتهم في القتال لعدم قدرتهم على مواجهة هذه القوات الفرنسية التي تفوقهم عددا وعدة، ونظرا للإجراءات التعسفية التي اتخذت ضد مدينة زغوان، فتخلوا عن طريقة الهجوم المباشر واكتفوا بمراقبة المسالك التي تؤدي إلى القيروان لكي يمنعوا قوات الاحتلال من التقدم نحو هذه المدينة المقدسة .

3) المقاومة التونسية للاحتلال الفرنسي في الجنوب

تكفل القبطان **ديبورتار** بمراقبة حركة الأهالي بين واد سوف، والجريد التونسي، لكنه لم ينتبه لنشاطهم، حيث كانوا يطاردون المبعوثين في حين قدمت قبائل ورغمه لدعم صفوف المقاومين ،ففي يوم 28 جوان إندلعت الثورة بصفاقس ومع ذلك فقد تعرضت المدينة لحصار منظم، بينما أرسلت فرنسا بوارجها المسلحة لقدف الميناء واستعمال الوسائل القصوى [3].

---

[1] – علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر** ، المرجع السابق، ص 125.

[2] – علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 51.

[3] – أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 27.

3- تقهقر المقاومة وسقوط القيروان:

كان الفرنسيون يعرفون جيدا أهمية هذه المدينة الدينية ومكانتها في نفوس المسلمين ويعرفون أنها كانت مركز تجمع القبائل التي تعاهدت على الإستمرار في الثورة ضدهم، واستمدت منهم طاقة الجهاد الديني خلال الشهور الفارطة، ومن هنا فإن هذا كله قد انعكس على خططهم وتصرفاتهم في احتلال المدينة، فقد أجلوا الدخول إليها إلى وقت ملائم ،و من ثم وضعوا خطة خاصة لاحتلالها بكل الطرق وكانت الخطة تقضي بدخول المدينة من ثلاث جهات، على النحو الآتي:

فرقة تحركت من زغوان ،وفرقة جاءت من سوسة بعد تغلّبها على الثوار في القلعة الصغرى، وفرقة جاءت من الغرب تجمعت وحداتها في الجزائر[1].

وهذه الخطة تعكس دون شك تخوفات الفرنسيين من المقاومة،حيث اعتقدو أن استسلامهم لن يكون سهلا، ثم إن هذا يمكن أن يعتبر دلالة واضحة على أن فرنسا لمست خلال صراعها مع المقاومة الطابع الجهادي بشكل فعلي، ماجعلها تأخده بعين الاعتبار، بيد أن المقاومةلم تحاول الصمود في الدفاع عن المدينة واستسلمت في أكتوبر 1881م.

وهذا يرجع إلى أن المقاومة أدركت مدى خسارة المناطق التي احتلت في الشمال وزغوان والساحل وصفاقس ،فلم تجازف بتدمير المدينة بعد أن خسرت مواقع كثيرة كانت خط حماية للقيروان، فهزيمة القلعة الصغرى ومعارك المقرن في طريق زغوان كانت المفتاح لاحتلال المدينة لذلك لا مناص الآن من تركها تستسلم دون تدمير على الأقل .

لقد استعدت قوات الفرقة الخامسة المرابطة في زغوان وغيرها، للهجوم على مدينة القيروان، وقامت بارسال وحدات تبسة والواد إلى المناطق التونسية جهة الجزائر، كما تمكنت قوات الجنرال ساباتيه المتكونة من المشاة والفرسان، من التغلب على مجموعات من قبائل أخرى ،فإستطاع الجنرال

[1]- الشيباني بلغيث: **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)**، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، صفاقس، 1995، ص 222.

ساباتيه أن يؤمن الطريق المؤدي إلى القيروان وتوجه بثلاثة فيالق وفصيلة من المدفعية إلى القيروان[1]، وتمّ تعزيز المعسكر في أكتوبر بقوات تابعة للفرقة السادسة التي أسندت قيادتها إلى الجنرال فيلبيرت.

وهكذا تمكنت قوات الاحتلال من تأمين الطريق المؤدية إلى زغوان والقيروان واضطرت قوات المقاومة التي يقودها الحاج حسين المكلفة بمراقبة الطريق بالتقهقر نحو القيروان والساحل، بعد محاولاتها البائسة لايقاف القوات الفرنسية التي تفوقها تقنيا وعددا[2].

وقد فتحت مدينة القيروان بعدما أصيب علي بن عمارة الجلاص(قائد صفوف المقاوم) بين 19 و22 أكتوبر 1881م في هجومه على قوات العقيد (**مولان**)، ولما توفي علي بن عمارة إثر الإصابة خارت قوى الجيش وتقهقر المقاومون ووصلت الجيوش الفرنسية يوم 26 أكتوبر 1881م، وحاصرها **مولان** واستولوا عليها دون مقاومة[3].

تسرب عدد من المقاومين أوائل سنة 1882م ، واستقروا بمنطقة **ورغمة** لإستئناف عملياتهم ثم بمنطقة نفزاوة ثم قفصة واتجه مجاهدو **جلاص**[4] نحو القيروان وقاموا بمناوشات متكررة ضد الاحتلال، وسطوعلى الماشية ونصبوا الكمائن للوحدات الفرنسية المصغرة، وعندما عجز **لوجرو** على إخضاعهم بالإقناع أرسل فرقتين عسكريتين إلى الجنوب مكثت إلى سنة 1883م ،من أجل إخضاع أهالي **ورغمة**، وفي شهر جانفي 1883م غادر**علي بن خليفة** وقبيلته بلادهم وقرروا مواصلة الكفاح بطرابلس إلى غاية وفاته يوم 14 نوفمبر 1884 ؛وبوفاته إختفت أكبر شخصية للمقاومة، إثر ذلك وجه الباي 29 نوفمبر 1884 نداء على شكل تهديد قائلا:**"من تفهم منكم هذا الإجراء وأصغى لنصائحه فقد سلك سبيل الرشاد ومن تمادى فسيقترف جرما ضد نفسه"**[5].

وفيما يلي نتطرق إلى أبرز المقاومات التونسية الشعبية بالمدن والأرياف وأهمها:

---

[1]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 52.

[2]- علي المحجوبي: المرجع السابق ، ص ص 53-55.

[3]- نفسه، ص:54.

[4]- **الجلاص**: تنتمي عروش جلاص إلى أصل بربري ،يذكر أنها قدمت من الساقية الحمراء واستقرت بجهة القيروان بعد تأسيس المدينة ....للمزيد ينظر: **عروش تونس**، المرجع السابق، ص 39.

[5]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 45.

أ- الثورة الصفاقسية:

عرفت صفاقس وقابس مقاومة لما أرسلت السلطات الفرنسية بباخرة إلى تونس، وهذا ما دفع بعامة السكان لمهاجمة قنصلية فرنسا ونزعوا العلم من فوقها وقاموا بضرب نائب القنصل الفرنسي وتمت مساندة الشيخ محمد كمون وأقبل كثير من الأعراب لتعزيز المقاومة في صفاقس[1]، وتمكن بن خليفة من ضم عدد كبير من أبناء قبيلته وصار على إتصال دائم من قبائل المثاليث والسواسي وجلاص واستطاع مراسلة ساحل سوسة وقبائل أولاد سعيد ورياح طرابلسية [2].

ب- حادثة الباخرة ابن آوى:

قام القبطان **هنيل** بزيارة للقنصل المساعد **ماتي** بمدينة صفاقس، وعند عودته تعرض لإلتفاف الجماهير حولهما ومحاولة الإعتداء عليهما،فأحس الأوروبيون بالخطر وأسرعوا نحو سفن الصيادين المالطيين ولزوارق البارجة ابن آوى حيث بلغ عددهم 130 أوروبيا[3].

وقد كان أهالي صفاقس يصرخون أن خيانة الباي ناشئة عن معاهدة 12 ماي 1881م التي تقضي بتفريطه ببلاده، وما شجع الثائرين هو الوعود التي كانت تأتيهم حول إعانة تركية طرابلسية، وقد تولى إذاعة الوعود المبعوثون العثمانيون[4]، وقد أشار الجلولي إلى مساهمة المثاليث الجماعية في الحركة الإحتجاجية، وعليه فقد قام الوزير مصطفى بن إسماعيل وروسطان يوم 28 جوان من نفس السنة بإرسال إمدادات عسكرية لصفاقس بلغت ألف جندي تونسي من العاصمة و500 من سوسة، وطلب القائد الفرنسي إمدادات من فرنسا[5]، وهي التي كانت تعيش ظروف حملة إنتخابية مقابل معارضة الرأي العام للحملة العسكرية، إلا أن ذلك لم يمنعها من إرسال بواخر حربية لمعاقبة الصفاقسيين[6].

---

[1] - علي المحجوبي: **انتصاب الحماية**، المرجع السابق، ص 49.

[2] - Albert Grasset, La Défense des côtes, Berger-Levrault, Paris, 1899, p166.

[3] - وثائق الحكومية التونسية، مصدر سابق الصندوق 464.

[4] - علي المحجوبي: العالم العربي ، المرجع السابق، ص 155 .

[5] - مارتال: المرجع السابق، ص 226.

[6] - قانياج: مرجع سابق، ص 130.

وكان الثائرون قد رفضوا أي حوار مع مبعوثي الباي، ولم يعد في نظرهم ملكهم[1]،وقد تكررت المناوشات بين الفرنسيين والثائرين وإستحال التحاور معهم ،لذلك فقد إغتنم علي بن خليفة الفرصة وأرسل إليهم مبعوثا لدراسة الوضع والإلتقاء بالثائرين الذين استنجدوا به وانضموا للقبائل الثائرة السابق ذكرها، بالرغم من أن أعيان المدينة رفضوا ذلك لأنهم فضلوا النظام الفرنسي على دخول الحلفاء البدو إلى مدنهم[2].

وبوصول السفن الحربية الفرنسية لسواحل صفاقس بدأ قصف المدينة ورغم أن المدينة أبدت مقاومة شديدة،إلا أن الفرنسيين استاؤوا لرد فعل جنود الباي التونسيين الذين كانوا يرحبون برد الصفاقسيين والكثير منهم فروا للإلتحاق بالمدنية وإعانة إخوانهم[3].

وبوصول الإمدادات يوم 14 جويلية تعرضت المدينة لقصف مكثف و صار الإنزال يوم 16 جويلية 1881 واستولى الفرنسيون على المدينة، ولم تكن فرنسا تسعى من خلال هذه الحملة إلا للتأثير في الرأي العام التونسي والفرنسي والتأكيد على نفوذ الباي[4]. وعند عودة الصفاقسيين للمدينة بعد أسبوع من قصفها انتزعت منهم أموالهم كضريبة حربية وقد هاجر الكثير من أهل المدينة خشية التعرض للعقاب، فقد هاجر لطرابلس 120000 لاجئ تونسي في أوائل 1882[5].

كما أضطر الكثير من القياد للفرار إلى مدينة تونس هروبا من التعنيف والتهديدات،كما شددت الرقابة على البعض الآخر، حتى أصبحوا لا يتجاسرون على رفع حد لحالة الإضطراب التي تعيشها القبائل، وكل ذلك خوفا من أن تؤّول مواقفهم وينعتوا بالخيانة.

---

[1]– علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 156

[2]– مارتال: فشل حركة في تونس في القرن، ص 257.

[3]– برودي لاي Broudlay ، مرجع سابق، ج2، ص 20.

[4] - I.S.H.M.N : Bobine A18, Archives 25H14, 1881, Expédition deTunisie, (611 Folios).

[5]– مارتال نفسه، حدود تونس، ص 290.

وقد تخلى الكثير منهم عن مناصبهم والتحقوا بالعاصمة قبل إشتداد المقاومة، كما اعترفت السلطات الفرنسية نفسها أن روح المقاومة كانت تختلج في صدور جل سكان الأيالة الرحل ومن خارج المناطق التي تراقبها القوات الفرنسية[1].

وعلى الرغم من سقوط مدينة صفاقس في شهر جويلية 1881 بعد قصف دام عدة أيام وذلك بعدما أبداه رجال المقاومة من بسالة وشجاعة أدت إلى استشهاد عدد كبير منهم، إلا أن ذلك لم يحد من عزيمة المقاومة التي تواصلت في باقي القرى المجاورة مكبدة العدو خسائر في العتاد والأرواح،وصمد الثوار لمدة تزيد عن الأربعة أشهر واصلوا فيها مناوشة سكان جارة الخاضعين للعدو والقوات الفرنسية التي لم تتمكن من السيطرة الفعلية والتامة على هذه المنطقة إلا شهر نوفمبر 1881.

ب- المقاومة بمدينة قابس 1881:

بعد سقوط مدينة صفاقس وهزيمة علي النقّاثي لجأ إلى الجنوب بمنطقة **ودران**، حيث كثّف ضرباته تجاه حكومة الباي وإغارته المعتمدة على الكر والفر بواسطة مجموعات من المقومين إلتحق بهم مجاهدون من قبائل نفاث وبني زيد والجزم،وقاوموا محاولات فرنسا للإنزال بمدينة قابس التي تمت يوم 24 جويلية 1881 وقصفت المدينة واستمرت المعارك بين الكر والفر بصفة متقطعة ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على المدينة ،إلا في 24 نوفمبر 1881 بعدصمود طويل إنتهى بالإستسلام[2].

وقد إستمر الشيخ علي بن خليفة في نشاطه من وراء الحدود إذ لجأ لليبيا في محاولة لتنظيم المقاومة من جديد وطلب الدعم من حكومة اسطنبول حتى وافته المنية في سنة 1884[3].

[1]- علي المحجوبي: انتصاب الحماية، المرجع السابق، ص 48.

[2]- محمد دبوسي: المرجع، ص 224.

[3]- نفسه، ص 321.

ج- إنتفاضة الفراشيش بالقصرين 1906:

توالت المواجهات العسكرية بين قبيلة الفراشيش مع القوات الفرنسية والموالين لها، كمعركة **الرميلة** شهرسبتمبر 1881م، تلتها معركة **سيدي مرغي** بقيادة الحاج حراث ،وقبائل الهمامة ،وأولاد عيار وغيرها، ماأجبر القوات الفرنسية على استعمال المدافع لتفريقها [1].

وتعتبر معركة **حيدرة** في 17 أكتوبر ومعركة **الروحية** يوم 23 أكتوبر،ومعركة **كدية الحلفاء** يوم 25 أكتوبر أشهر معارك قبائل الفراشيش،وماجر، وأولاد عيار، والهمامة،والزغالمة،بقيادة الحاج أحمد بن حراث، وعلي بن عمار العياري وأحمد بن يوسف، وقد دعمتها الزاوية الرحمانية بقيادة الشيخ معمر الزاير[2].

- وقائعها:

قام الولي **عمر بن عثمان** بزاوية عثمان في سيدي عبيد بلمّ شمل جميع قبائل الفراشيش ولحوادث والحراكتة وقماطة والحنادرة ،واستطاع اقناعهم بنسيان خلافاتهم واعتقد الجميع بقدراته الخارقة والغريبة وأنه بإمكانه تخليصهم من ظلم الفرنسيين خاصة وتزامن بعض الأحداث مع دعواته.

وفي يوم 26 أفريل 1906م هاجم مجاهدون من الفراشيش برج المعمر **ليسان سال** وقتلو أمه وأخاه وأسرّو خادمه وكذلك فعلو مع **تورنياي** ورئيس العساكر في برج تجويد، وبرج المعمر **برتران** الذي أسر،واقتيد الجميع إلى **عمربن عثمان** الذي إجتمع بالأهالي ووعدهم بمعجزة فتح تالة، وتوجهو نحو تالة في المسيرة المقدسة يوم 27 أفريل 1906م، بقيادة **أحمد بن مسعود** الحنديري وبوصولهم للمدينة هاجمهم الفرنسيون فاطلقو عليهم النار فقتل 12 منهم وجرح 07 وألقي القبض على بقية المهاجمين وعلى الولي **عمر بن عثمان** والمقدم علي بن صالح[3].

---

[1]- محمد الحماص: المرجع السابق، ص ص 97- 98 .

[2]- محمد فوزي سعداوي: **موقف قرى فضاء الفراشيش وأعيانها من أحداث المقاومة لسنة 1881 مثال: تالة**، أعمال الندوة العلمية المنظمة بالقصرين من 05 إلى 08 أفريل 2007، القصرين ذاكرة وتاريخ، منشورات المندوبية الجهوية للثقافة والمحافظة على الثراث، القصرين، تونس، 2009، ص43.

[3]- الهادي التيمومي: **انتفاضة القصرين**، المرجع السابق، ص ص 154 – 161.

أثارت انتفاضة الفراشيش التي جاءت بعد عشرين سنة من الإنقطاع، جدلا كبيرا في أوساط المثقفين التونسيين كما نشرت الهلع بين المستوطنين الأوروبيين في تالة والقصرين، وأثارت الحقد والكراهية للفراشيش الذين اصبحو تحت رحمة الأوروبين[1]، إذ صارت المنطقة في حالة شبه حصار، وأصبح السكان يعاملون على أنهم خطر عام ودائم وزادت معاناتهم ،واشتدت المراقبة على الطرق الدينية وتحركاتها، ومع ذلك فإن فرنسا غيرت من سياستها تجاه مطالب الحركة الوطنية التونسية فقررت تعيين ستة عشر تونسيا في الجمعية الشورية التي كانت حكرا على الفرنسيين بقرار 02 جانفي 1907م[2].

4- دور الطرق الصوفية التونسية :

استسلمت بعض المناطق في تونس بسهولة للقوات الفرنسية ،كمدينة بنزرت ومدينة الكاف، إلا أن هناك مناطق شهدت مقاومة شديدة للقوات الفرنسية من قبل سكانها، ففي الشمال الغربي لتونس ثارت قبائل خمير ممثلة في أولاد بوسعيد ،والحوامدة، وأولاد عمر، الموجودة في طبرقة، حيث وصلت السفن الفرنسية إلى مينائها، ولم تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة على المدينة إلا بعدما قصفت المدينة بالقنابل.

وتنتمي قبائل خمير إلى الطريقة الرحمانية التي رفضت الدخول الفرنسي لتونس، وحملت لواء الجهاد ضده، أما في منطقة الوسط والوسط الغربي فشهدت هي الأخرى مقاومات ومعارك مع العدو، منها معركة حيدرة التي ذكرنا سابقا، قادها مقاومين من قبائل ماجر والفراشيش والزغالمة وكان تعدادهم ألفين مقاتل بين خيالة ومشاة يقودهم القائد محمد بن يوسف والحاج حرات وتمت المواجهة بينهم وبين القوات الفرنسية التي يقودها القائد فورجمول.

وكان هذا يوم 17 أكتوبر 1887م،وخلفت عشرات القتلى منهم القائد محمد بن يوسف والعديد من الجرحى، وكذلك معركة الروحية في 23 أكتوبر1881م ،التي شاركت فيها قبائل أولاد مهنة

[1]- عدنان المنتصر وعميرة علية الصغير: المرجع السابق، ص147.

[2]- الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص ص193-197 .

وأولاد عيار والفوايد والفراشيش وورتان والهمامة وجلاص وونيفة، خلفت مقتل 25 **قتيل**، والعديد من الجرحى، ومعركة كدية الحلفاء وقعت يوم 25 أكتوبر 1881م ، كانت معركة شرسة بين الفيلق الفرنسي والمقاومين الأهالي، والتي تكبدوا فيها مقتل مئة وخمسين قتيل،والمقاومين من تلك القبائل التي تصدت للقوات الفرنسية كانت لها انتماءات لبعض الطرق الصوفية فقبائل ماجر والفراشيش على سبيل المثال تنتمي للطريقة الرحمانية التي كانت تدعو للجهاد ضد الأجنبي[1].

المبحث الثاني: بوادرالحركة الوطنية

1- بوادر نشأة الحركة الوطنية 1882-1907:

يعود تاريخ ظهورها إلى اليوم الذي فرضت فيه فرنسا الحماية على تونس بما ظهر من مقاومات شعبية عنيفة، وقد أخذت الحركة الوطنية في تونس عدة أبعاد تبعا لما أملته الظروف الداخلية أو الدولية وأهم المراحل التي مرت بها هي:

أ- مرحلة حركة الفكر الاصلاحي:

تعود بداياتها الأولى إلى مواجهة **العربي زروق**[1] للباي ومطالبته بإعلان الحرب على فرنسا ومقاومتها، ففوجئ بقرار عزله من جميع الوظائف والحكم عليه بالقتل من طرف الباي وسلطة الحماية، وبذلك ظهرت بوادر المقاومة الوطنية بطابعٍ اصلاحي وثقافي وثمثلت في:

1- حركة العروة الوثقى:

برزت في طابع سري سنة 1882م، بزعامة جمال الدين الأفغاني ،بهدف تحرير العالم الإسلامي وقد لقيت أفكاره إستجابة لدى التونسيين خاصة علماء الزيتونة أو الطلبة الذين درسوا أو تعلموا

[1]- التليلي العجيلي: **الطرق الصوفية و الاستعمار الفرنسي بتونس** ، (د ط) ، ص ص 125- 129.

[1]- العربي زروق (1832-1902): كان مدير معهد الصادقية ورئيسا لبلدية تونس ..للمزيد ينظر: الطاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية**، مرجع سابق، ص 24 .

بالجامعات الغربية،كما انضم التونسيون لها وكافحوا في سبيل نشر مبادئها[1]، وأبرز زعماء هذه الحركة **علي أبو شوشة** الذي أصدر جريدة **الحاضرة**[2].

وتعتبر نواة لتنظيم التونسيين ،إذ تطالبت بتقوية الروابط بين تونس و الجامعة الإسلامية ،و قد أسسها الشباب الوطني التونسي يوم 03 أوت 1888م ،بدعم من **البشير صفر**[3]، الذي أصبح زعيم الحركة الاصلاحية الثاني وأبو النهضة الوطنية بعد خير الدين التونسي، ومقر جريدة **الحاضرة** هو النادي الذي يجتمع فيه أركان الحركة الاصلاحية، وهم: البشير صفر، الشيخ السنوسي، والشيخ سالم بوحاجب وأحمد القروي.

اتخذت هذه المجموعة جريدة **الحاضرة** للدفاع عن مصالح التونسيين، والكشف عن أوضاعهم المتردية وكانت تنادي بضرورة اصلاحها[4]،كما صار لها شكل الحزب السياسي وهو ما أزعج السلطات الاستعمارية،وفي عام 1889م برزت جريدة عربية اسمها "**الزهرة**" ساهمت في فضح سلطات الاحتلال[5].

أما عن الحركة الإحتجاجية التي تزعمها الشيخ **محمد السنوسي** في مظاهرة من العاصمة إلى المرسى طالبا من الباي توقيف الفرنسيين عند حدهم وأبلغ عن مطالب السكان المتمثلة في إلغاء قرارات الزيادة في فاتورة الماء ودفع الأداءات وإجراءات دفن موتى المسلمين،وقد عرفت المظاهرة توقيع ثلاثة آلاف تونسي على عريضة إحتجاجية جعلت المقيم العام يتخوف ويلغي قراراته[6]، غير أن فرنسا قامت بنفيه بعد ذلك قد قام الشيخ **المكي بن عزور** بعده بقيادة الحركة المقاومة التي تكونت من

---

[1]- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 63.

[2]- اسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 358.

[3]- البشير صفر: من اصول تركية تخرج من الصادقية وواصل الدراسة بباريس وهو : لواء تقلد عدة وظائف إدارية ....للمزيد يظر: علي المحجوبي، **العالم العربي الحديث و المعاصر**، المرجع السابق، ص 135.،وايضا : محمد بوذينة ، أحداث العالم في القرن العشرين 1910-1919،منشورات بوذينة ، تونس ، د ت ، ج1 ، ص 205.

[4]- خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 65.

[5]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 25.

[6]- قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص 248.

شباب الزيتونة الثوري والذي استمر في المقاومة، لكنه تعرض هو الآخر لمضايقات كبيرة، فاضطر للسفر إلى المشرق تاركا تلاميذه بعده يكملون مسار المقاومة[1].

2- الجمعية الخلدونية:

دعى زعيم الحركة الاصلاحية **البشير صفر** إلى تكوين جمعية لنشر الوعي الوطني في سنة 1896م، وهدفها هو إدخال الاصلاح على جامع الزيتونة، ومساعدة طلبته على تحسين مستواهم العلمي، أطلق عليها "**الجمعية الخلدونية**"[2]، وقد ترأسها **محمد الأصرم**، أدت هذه المؤسسة دورا وطنيا في نشر العلم و الثقافة عن طريق الدروس والمحاضرات التي كان من بين من يلقيها البشير صفر، وقد لقيت في البداية دعما من المقيم العام **روني ميلي René Millet** الذي شجعها.

3-جريدة سبيل الرشاد:

أصدرها عبد العزيز الثعالبي، كانت تضم طلبة جامع الزيتونة ومعهد الخلدونية وملازمي الشيخ سالم بوحاجب والأستاذ بشير صفر، ثم عطلها وسافر إلى الأستانة[3].

4- جمعية قدماء تلاميذ المدرسة الصادقية:

تأسّست الجمعية في 23 ديسمبر 1905م تحت رئاسة **خير الله بن مصطفى** تضم قدماء المدرسة الصادقية وفي مقدمتهم **علي باش حامبة**[4].

اتجهت في البداية إلى الفكر الفرنسي والمحاضرة بالفرنسية، ثم فتحت المجال لعلماء الزيتونة بأفكارهم الاصلاحية ما جعل التواصل بين الزيتونيين والصادقيين مستمرا ،كل هذه العوامل وغيرها شكّلت

---

[1]- خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 65.

[2]- مجموعة من الباحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية، ص 75.

[3]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 29.

[4]- علي باش حامبة: من أصول تركية تخرج من الزيتونة، ثم باريس كان محاميا ثم مستشارا .....للمزيد ينظر:محمود شاكر : التاريخ الإسلامي، المرجع السابق، ص 40

التربة الخصبة التي نمت فيها الحركة الوطنية، ومن هنا بدأ الوعي لدى الشباب التونسي يتجه إلى العمل السياسي التنظيمي ،وهو ما مهّد لظهور حركة الشباب التونسي أو ما يعرف **حركة تونس الفتاة**.[1]

ب- تطور حركة النضال الوطني وظهور التنظيمات السياسية 1907-1914:

عرفت سنتي 1905- 1906م مرحلة غليان محلي وعالمي، استغلها الشباب التونسي للظهور العلني لحركتهم ،حيث ألقى **البشير صفر** رئيس جمعية **الأحباس** بمناسبة تدشين مأوى التكية " دار العجز" يوم 24 مارس 1906م،بحضور المقيم العام **ستيفان بيشون Stephen Pichon**، الذي نوّه فيه لتردي الأوضاع في تونس في مختلف الميادين[2].

ورغم أن المطالب كانت مسالمة غير منددة ومحتشمة،إلا أن الحديث عن **"الوطن"** لأول مرة مهّد لمراحل من الوعي السياسي وتطور في المفاهيم[3]،إثر ذلك شنّت الصحافة الفرنسية حملة على المثقفين التونسيين وأعفي البشير صفر من مهامه،وبالمقابل طالبت الصحافة الاشتراكية الفرنسية إحترام النخبة التونسية واشراكها في المؤتمرات والندوات المتعلقة بالبلاد[4].

1- مؤتمر هرتسيليا:

انعقد بمرسيليا في 05 سبتمبر 1906م من طرف جمعية الإتحاد الاستعماري الفرنسي، حضره مجموعة من الشباب التونسي المثقف بالفرنسية،ومثله **محمد الأصرم**[5]،الذي طرح مداخلة تتعلق بالبلاد التونسية تناول فيها وسائل التقارب بين الحامي والمحمي وأثارت قضية المساواة بين الفرنسيين والتونسيين وطالب بإعادة العمل بدستور 1869م[6].

---

[1]- محمد الطاهر الجونيي: **تحليل موضوع الحركة التونسية**، نشر 26-05-2012.

[2]- عبد العزيز الثعالبي: المصدر السابق، ص10.

[3]- عبد المجيد كريم: المرجع السابق، ص 31.

[4]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص ص39 -40.

[5]- محمد الأصرم: أصله من القيروان درس بالصادقية ثم باريس شارك في مؤتمر مارسيليا 1906م وشمال إفريقيا عام 1908م: للمزيد ينظر: قدادرة شايب ، **الحزب الدستوري الحر وحزب الشعب دراسة مقارنة**، ص 59.

[6]- خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 69.

2- حركة الشباب التونسي :

إتخذ النشاط الفكري والاصلاحي منحى سياسيا تنظيمي قاده مجموعة من المثقفين الشباب الذين عملو على تشكيل تنظيمات سياسية وأحزاب، من أهمها:

أ)-حركة تونس الفتاة 1907م:

كان جلّ المكونين لحركة تونس الفتاة من خريجي المدرسة الصادقية المتشبعين بالثقافة المزدوجة وأفكار الثورة الفرنسية، وأبرزهم علي باش حامبة وأخوه محمد وخير الله مصطفى وعبد العزيز الثعالبي، عبد الجليل الزاوش ومحمد الأصرم، وقد سمي بالحزب التطويري ثم حزب المقاومة التونسية ثم غير إسمه إلى حزب تونس الفتاة، وقد أدّت هذه الحركة دورا هاما في الحركة الوطنية التونسية وكانت متأثرة في نظامها وأهدافها بحركة تركيا الفتاة، وتمتعت بتأييد شعبي قوي، وساهمت بشكل كبير في دفع طريق النضال إلى الأمام وبدأت في محاولة تنظيم الجماهير في إطار الحزب[1].

وأول عمل قامت به الحركة إنشاء جريدة باللغة الفرنسية في 07 فيفري 1907م سميت **بجريدة التونسي**، وأعلنت برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وانضم إليها أغلب الشباب[2].

أصيبت فرنسا بالخيبة عندما لاحظت ابتعاد حركة الشباب التونسي عن المسار الذي حدده مؤتمر 05 سبتمبر 1906م*،فدعت إلى عقد مؤتمر جديد في باريس 06 إلى 10 أكتوبر 1908م*. (**مؤتمر شمال إفريقيا**[3]) للإيقاع بالحركة الوطنية من جديد،إلا أن الشباب التونسي حقّق إنتصارا

---

[1] – الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 42.

[2]–Kariem Mostapha : **National front populaire la Tunisie des années trente**,Université detumisl, ISHMN, 1996, P 100.

*– مؤتمر مارسيليا: قدم فيه محمد الأصرم قضايا التونسيين مركزا على فشل سياسة الحماية وأعاد بعض مطالب البشير صفر، ص 121.

*– مؤتمر باريس: أعدت مطالب تتعلق بحياة الحرفيين والمزارعين والتعليم، ينظر الشايب قدادرة، ص 122.

[3]– **مؤتمر شمال إفريقيا**: من 06 إلى 10 أكتوبر 1908: شاركت النخبة التونسية بالمؤتمر بزعامة البشير صفر ومساعدة خير الله بن مصطفى وقد حاول الفرنسيون الذين تزعمهم الحاكم الفرنسي بالجزائر "جونار "رئيس المؤتمر تقريب العرب من الفرنسة لكن البشير صفر رفض ذلك وأكد على عروبة تونس وإنتمائها للوطن العربي والعالم الإسلامي للمزيد ينظر: الطاهر عبد الله : المرجع السابق، ص 43.

فكريا في هذا المؤتمر، وقد شنت الصحافة الفرنسية ضدهم حملة شعواء خاصة ضد خير الله بن مصطفى الذي طالب بتعريب التعليم،و بدأت الحركة الوطنية تحقق الإنتصارعلى الصعيد الثقافي.[1]

في سنة 1909م أصدر **علي باش حانبة**[2]نسخة من **جريدة التونسي** بالعربية ترأّس تحريرها الشيخ عبد العزيز الثعالبي، وقد أصبح مقرها هو مقر قيادة الحركة الوطنية[3]، التي بدأت تخوض معركة بسبب محاولة اليهود التونسيين إكتساب حق النظر في قضاياهم أمام المحاكم التونسية، ما يعني بداية لحركة **التجنيس** لليهود بالجنسية الفرنسية الذي كان سببا في عقد مؤتمر شعبي عرف بمؤتمر "**البلماريوم**" طلب فيه القادة الحرمة، وألحوا على التمسك بالجنسية التونسية والدفاع عنها[4]، وقدسبق للفرنسيين إصدار مرسوم مماثل بالجزائر في 24 أكتوبر 1870م، لكن التونسيين أصدروا مرسوما في وجه الهيمنة الاستعمارية والرد على جريدة **الوحدة** المغرضة التي تصدرها الجالية الإيطالية بتونس[5]،كما صارت تونس ممرا سريًا للضباط العثمانيين القادمين من أوروبا نحو طرابلس[6]، وتقديم العتاد الحربي لهم ودعمهاضد الإيطاليين الأمر الذي أثار أحداث الزلاج .

---

[1]– خليفة الشاطر وآخرون: **تونس عبر التاريخ**، مرجع سابق، ص 63.

[2] علي باش حانبة "حمبة " : من أص تركي ولد عام 1876 بتونس ، درس بجامع الزيتونة ، ودرس الحقوق بباريس عمل محاميا بعد عودته ، أسس حزب المقاومة ، ثم جريدة التونسي باللغة الفرنسية سنة 1907، ألقي عليه القبض في انتفاضة الزلاج عام 1911 ....للمزيد ينظر: محمود شاكر التاريخ الإسلامي :التاريخ المعاصر بلاد المغرب ، ط2 ، المكتب الإسلامي 1996، ص130.131 –وينظر : نزار المختار: وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق 1918 /1958م ،ط1 ، الدار التونسية للنشر ،2011، ص –ص 36 -38.

[3]– محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط2014، ص 21.

[4]– الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 41.

[5] – خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ**، المرجع السابق، ص 76.

[6]– علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية**، المصدر السابق، ص 51.

ب)–أحداث الزلاج[1] 1911م:

لقد كانت لمقبرة **الزلاج** مكانة خاصة عند التونسيين لاحتوائها "**جبل التوبة المعروف بجبل سيدي أبي الحسن**" الصوفي صاحب الطريقة الشاذلية منذ أكثر من ستة قرون، وتضم عددا كبيرا من قبور العلماء ومشاهير الرجال وهذه المقبرة أرضها أرض وقف، ويعود أصل الحادثة إلى اتخاذ البلديةذريعة إقتطاع بعض المواطنين الحجارة من جبل التوبة، لتقديم طلب للمحكمة العقارية في 26 سبتمبر 1911م، للحصول على حق إذن للمسح و التسجيل وتنظيم المقبرة.

وقد شاع الخبر بين الناس بعد نشره في جريدة الرائد الرسمية وعيّن يوم 07 نوفمبر موعدا للتسجيل فتوالت الإستنكارات والتهديدات والإحتجاجات واجتمعت في اليوم عينه(07 نوفمبر 1911م)، وإعتبرت القرار إعتداء على الحرمات وإزداد الغضب الشعبي وحدثت صدامات مع الجالية الأوروبية بعد قدوم رئيس بلدية تونس ومندوب عن الحكومة وإدارة المسح و قوة الشرطة، فتلقى رئيس البلدية التهديدات وعليه تظاهرت الشرطة بالإستجابة لهم حتى أبعدت المسؤولين، ثم أطلقت الرصاص على الجماهير فوقع الكثير من القتلى والجرحى، وقابل الجمهور هذا القمع بوسائل تقليدية كالعصي والحجارة، فقتل الكثير من المنتفضين وسجن الكثيرون وبعض من الأوروبيين[2]، واستهدف بعض الإيطاليين لأن حكومتهم أعلنت ضم ولاية طرابلس إليها[3].

تعتبر الحادثة أول صدام عنيف بمدينة تونس بين الجماهير الشعبية وسلطات الحماية حيث أكّدت وجود قوة صامدة من الشعب[4]،وهي التي أحدثت هوة بين التونسيين والفرنسيين وهي التي

---

[1]– تعريف الزلاج: هو الشيخ محمد بن عمر الزلاج من صوفية تونس، صاحب المقبرة ودفينتها، للمزيد ينظر: يوسف مناصرية، مرجع سابق ،ص 19.وأيضا : الثعالبي: **تونس الشهيدة**، المصدر السابق، ص 12.

[2]– كانت حصيلة الأحداث أكثر من 30 من الضحايا في تونس و5 من الإيطاليين و9 من الفرنسيين وسجن الكثيرون منهم من حكم عليهم بالإعدام ...للمزيد ينظر: ص 45. أحمد توفيق المدني:**حياة كفاح مذكرات الجزء الأول**، في تونس 1905–1925، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

[3]– خليفة الشاطر: **تونس عبر التاريخ**، المرجع السابق، ص 45.

[4] – Le Tunisien 24 October 1910, P 77.

جعلت القلوب تضطرم نارا ولا تهدأ[1]، وفي ظل هذه الظروف تبرّأ علي باش حامبة من الزلاج لكنه تبنى كامل المسؤولية في مقاطعة الترامواي.

ج)–مقاطعة الترامواي 8 فيفري 1912م:

بعد ثلاثة أشهر من أحداث الزلاج ،وبتوتر العلاقات الإيطالية التونسية جراء الحماية على ليبيا وآثار إنتفاضة الزلاج،إضافة إلى السلوك العنصري الذي سلكه العمال الأجانب لشركة الترامواي، وقلة عدد الموظفين بها مقارنة مع الأجانب، وإنخفاض أجورهم ،كان لحادثة الترامواي أبعادا أخرى، حيث أن الحادثة انجرت عن وفاة الطفل "**أحمد إبراهيم الحربي**"ذو الثماني سنوات يوم 08 فيفري بعد دهسه بعربة القطار التي كان يقودها عامل إيطالي في باب سعدون[2]، فاشتعل فتيل الغضب والثورة،مما أدى إلى احتجاج الأهالي الذين قرروا مقاطعة الترامواي[3]، ومقاطعة الشركة التي كانوا يؤاخذونها على اعتمادها سياسة التمييز بين العمال الإيطاليين والتونسيين،وعدم المساواة بينهم في الأجور، وبإيعاز من لجنة سرية حدثت المقاطعة للشركة لمدة ثلاثة أشهر كاملة حتى أصبحت الشركة مهددة بالإفلاس.

وأمام استمرار المقاطعة قرر المقيم العام في 13 مارس 1912م، إيقاف عناصر من الشباب ونفي أربعة منهم هم[4]: علي باش حامبة، الثعالبي، محمد النبهان إلى فرنسا، وحسن قلاتي إلى الجزائر.أما صادق زمرلي وشاذلي درغوت نفيا إلى تطاوين، ووُضع مختار كاهية تحت الإقامة الجبرية، كما شمل قرار الإبعاد منع صحيفة **Le Tunisien** من الصدور وحل حركة الشباب التونسي بعد أن رفضت الشركة مطالب التونسيين واكتفت بتقديم التعازي لأهل الضحية.

[1]– أحمد توفيق المدني:المرجع السابق، ص ص45-46.

[2] – عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، المرجع السابق، ص13.

[3]– أحمد القصاب: المرجع السابق، ص495.

[4]– خليفة الشاطر: **تونس عبر التاريخ**، المرجع السابق، ص 80.

المبحث الثالث :تطور الحركة الوطنية في ظل تحولات الحرب العالمية الأولى

بإندلاع الحرب العالمية الأولى،وسّعت فرنسا حالة الحصار ليشمل كامل البلاد التونسية، وزجّت بأكثر من 65 ألف من الشباب التونسي في معاركها ،فقتل منهم نحو 12 ألف وأصيب الكثير بجروح وعاهات،وقد شهدت البلاد تعاطفاكبيرا مع الخلافة العثمانية آنذاك،كما أنّ عمل الزعماء بالخارج لم يتوقف لمجرد نفيهم ، فاستقر علي باش حامبة بالإستانة، وتقلّد خطة مستشار الحكومة التركية واضطلع رفقة الشيخان صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي بمهام تنسيق نشاط الوطنين التونسيين في المهجر مع المهاجرين الجزائريين والطرابلسيين،فأسّسوا سنة 1916 برئاسة لجنة **"تحرير المغرب العربي"**[1].

أما الثعالبي فتنقل بين الشرق الاسلامي واسطنبول سعيا لربط حركته بحركة هذه الدول والعمل ضد الاستعمار، فذكر أنهم أقاموا بلوزان مكتبا يدعون منه لتركيا وأحلافها وحربهم من أجل تحرير الشعوب المهضومة الحقوق على حد ما يكتبون[2]، ولم يقتصر عمل محمد باش حامبة على إدارة **"مجلة المغرب" Le Revue du Maghreb** الناطقة باللغة الفرنسية والتي تطالب بإصدار دستور[3]بل كتب عدة مؤلفات دعائية باللغة الفرنسية[4]، كما كان الشيخ صالح الشريف من أبرز قادة الحركة الوطنية في المهجر حيث بادر بتكوين لجنة **"استقلال تونس والجزائر"** ببرلين للدفاع عن قضايا الشعوب المغربية[5]، وفي نفس السياق اشتعل فتيل الإنتفاضات بالجنوب التونسي سنة 1915 حيث قامت إنتفاضات عدّة؛ أهمها[6]:

---

[1]–المالكي : أعمال الندوة الدولية 13، تونس 2010، ص12.

[2]– عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، المصدر السابق، ص14.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض،ط ،2000، ص 105.

[4]– منها: العدالة التونسية (جنيف 1917)، الشعر الجزائر و تونس وفرنسا ..... الخ ، للمزيد ينظر:المالكي الندوة **تونس** ، ص 13.

[5]–المالكي :الندوة ، المرجع السابق، ص 13.

[6]– الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 176.

1-ثورة الودارنة 1912- 1916م:

تضرر شيوخ الودرانة[1]من التضييق الفرنسي عليهم جهة الحدود ما أدّى على منع سكان وزان ونالوت من تقديم المساعدة[2]،لهم فعقد شيوخ القبيلة اجتماعا لتنظيم الثورة وقامت انتفاضة الوردانة التي قادها سعد بن عبد اللطيف الديابي التي التحمت فيما بعد مع حركة المقاومة الطرابلسية بقيادة خليفة بن عسكر النالوتي،و اعتبرتها فرنسا جبهة من جبهات الحرب فلجأت لوسائل الإبادة معها،وقد شارك فيها أزيد من خمسة آلاف مقاتل[3].

2- ثورة بني زيد 1917م:

وقد ارتبطت بالثوار المتواجدين في ليبيا وبحركة الشباب التونسي،ورأت أن تنتهز فرصة الحرب بالثورة في وجه فرنسا ونظمت عدّة هجمات على المراكز الفرنسية بجهة قابس، وقد انضم بني زيد إلى علي بن خليفة النفاثي، واتخذوا من"**المنزل**" مركزا للمقاومة،ولكسر شوكتهم عمدت فرنسا لعزل شيوخ القبيلة الرافضين للاستعمار،وتعيين آخرين قابلين له، وإدماج الأجانب في القبيلة، وفرض المجبى عليهم وتسفيرهم إلى الخارج[4] فظهر منها مقاومين كمحمد علي الحامي والدغباجي.

3- ثورة الدغباجي1916-1921م:

بعد عودة الدغباجي[5] من ليبيا نظم الكفاح المسلح مستعينا ببعض العناصر، وقام بينه وبين الفرنسيين عدة وقائع منها:

---

[1]- تعتبر قبيلة الودارنة من أهم المجموعات المنتسبة لقبائل الزناتية ،وكانت عددهم منتصف القرن 19 حوالي 20.000 نسمة تعود أصولها لقبائل واردين وتنقسم إلى ثلاث أقسام كبرى هي أولاد سليم ،أولاد عبد الحميد ، الجليدات وقد اشتهرت ثورتهم بثورة الجنوب ..للمزيد ينظر :عدنان المنصرو عميرة علية الصغير : **المقاومة المسلحة في تونس 1881-1939**،ط2،المطبعة الرسمية للجمهورية التوسية ، تونس 2004، ج1، ص160.

[2]- هي ضريبة كانت تقدم لعرب الودرانة وبمراقبة الحدود ..... القبائل الليبية عن تقديمها نتج عنها فقر وبؤس شيوخ القبيلة.

[3]- مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ المغرب**، المرجع السابق، ص 99.

[4]- وناس الهادي زريبي: **تاريخ وحضارة الحامة**،مرجع سابق، الجزائر، ص08.

[5]- ولد الثائر التونسي الشهير وبطل الجنوب محمد الدغباجي عام 1885.تزعم العديد من التنظيمات الجهادية التي قاومت الاستعمار الفرنسي والإيطالي. مثل بين 1918 و1924 أسطورة حية في البلاد التونسية بعد عمليات عسكرية ناجحة ضد المستعمرين، وفي مايو 1922 ألقي القبض عليه في ليبيا من طرف الجيش الإيطالي وسلم إلى القوات المحتلة الفرنسية وحكم عليه

- واقعة خنقة عيشة 1919م.
- واقعة المحفورة 1919م[1].
- واقعة الزلوزة (جانفي 1920).
- واقعة المغذية 1920م[2].
- واقعة الجبلانية 1920[3].

ولما انتهت الحرب أرسل الوطنيون الثعالبي لباريس في 1919م؛ لعرض القضية التونسية بمؤتمر الصلح[3]. وتوفي علي باش حامبة وبقي الثعالبي هو الزعيم في تونس، ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها، تنادى رفاق علي باش حامبة للبدء في عمل سياسي منظم وجرت الإتصالات (عقد الاجتماع في مارس 1919م) حضره ثلاثون مندوبا من المسلمين وثلاثون من اليهود، وظهرت في النقاش خلافات جذرية وتمسك الكل بموقفه ولم يتوصل المجتمعون إلى اتفاق، لذلك عقدوا جلسة ثانية تخلف عنها اليهود ومن هذا الاجتماع ولد الحزب التونسي بقيادة الثعالبي وأحمد الصافي وحسن قلاتي[4].

4-تدويل القضية التونسية:

أرسل الوطنيون التونسيون الثعالبي بمعية أحمد السقا،من أجل عرض القضية التونسية كغيره من زعماء المشرق، وفي 10جويلية 1919م إلتحق الثعالبي بالسقا لباريس، وقد قدّم عريضة للمؤتمر وإلى الرئيس ولسن باسم الشعب التونسي، مطالبا بتحرير بلاده من قيود الاستعمار[5]، واستطاع الثعالبي أن يقنع الفرنسيين والإشتراكيين بالقضية التونسية،كما استطاع الإتصال بالزعماء وتكوين الصداقات

بالاعدام في 27 أفريل 1921..،للمزيد ينظر: وناس الهادي،مرجع سابق ، ص 08. وأيضا :محمد المرزوقي : **الدغباجي محمد بن صالح الزغباني** ،مكتبة المنار ، تونس ، ص55.

[1]- للتفصيل عن هذه الثورات ينظر: وناس الهادي زريبي، تاريخ **وحضارة الحامة**، ص ص13-14.

[2]- الطاهر الهمامي : ذاكرة شعب ،صامدون للنشر والتوزيع ،1989،صفاقس، تونس، ص60.

[3]- عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، المصدر السابق، ص 14.

[4]- لم يكن حزبا بالمعنى المتعارف عليه الآن بل تجمعا وطنيا غايته الإصلاحات، ينظر: عبد العزيز الثعالبي :نفسه ، ص 14.

[5]- الحبيب ثامر:المرجع السابق، ص 86.

معهم واتصل بالتجمعات السياسية واختلط بهم[1]،مستغلا فترة تواجده بباريس من أجل عرض أوضاع تونس ومطالبها على الساسة الفرنسين ونظّم الاجتماعات، وكتب المقالات، وارتبط بالزعيم الإشتراكي مارسيل كاشان الذي مكّنه من عرض القضية التونسية على مجلس النواب الفرنسي، والتقى لونجيه ورونودي بيني الذي وعده بتبني القضية التونسية والعمل على تحقيق العدالة في تونس.

كما انتسب لعدّة جمعيات منها: اللجنة الفرنسية الشرقية ،والجمعية الفرنسية الشرقية واللجنة الإسلامية وترأس جمعية الطلاب التونسيون،كما أسّس الجمعية الفرنسية التونسية[2].

لم يقتصر نشاطه على هذا الحد،فلما فشل الإشتراكيون في إنتخابات أكتوبر 1919م، تأثرت قيادة الحزب بخيبة آمال النخبة التونسية التي كانت تعوِّل على الحزب الإشتراكي، واستغل الثعالبي فرصة تواجده بباريس لينشر كتابه **"تونس الشهيدة"**، الذي حمَّل فيه الاستعمار الفرنسي مسؤولية البؤس والفقر الذي آل إليه الشعب التونسي وتم نشره سنة 1920م[3]. وتم سجنه بعد ذلك، ولكن بضغط من التونسيين أطلقت فرنسا سراحه، إثر ذلك ظهر الخلاف بين عمال النخبة التونسية وحتى بين أعضائها الذين انقسمت إتجاهاتهم إلى :

أ) إتجاه ثوري: سيطر على أصحابه فكرة الجامعة الإسلامية، فدعوا إلى الاستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين، يمثل هذا الإتجاه محمد باش حامبة.

ب) إتجاه اصلاحي: ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين، يؤمن أصحابه بسياسة التعاون مع إدخال اصلاحات على نظام الحماية وتحقيق حكم ذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية، ويمثل هذا الإتجاه حسن القلاتي.

ج) إتجاه معتدل: يسعى إلى النهوض بالتونسيين، ومشاركتهم في إدارة شؤون البلاد في ظل سلطة الحماية، ويمثله: فرحات بن عياد، وعلي كاهية، والشاذلي القسطلي.

---

[1] - عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، المصدر السابق،ص16.

[2] – عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، المصدر السابق ، ص 16 .

[3] – محمد بلقاسم:**الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1993-1994، ص 215 .

د) إتجاه واقعي:

يمثله الثعالبي الذي أخذ موقفا وسطا بين الإعتدال والتطرف، بعدما كان يطالب بالاستقلال التام، لكنّه عدل عن هذه السياسة لعدم جدواها ،فسلك بدلا من ذلك منهج الاصلاح[1]. وقد وجّه رسالة إلى أصحابه في 20فيفري ينبه فيها لتبخر آمالهم وأنه لا يتسنى للشعوب كسب حقوقها إلا بمجهوداتها ونضالها، وأنه لابد من الإستعداد لخوض معركة وقد غير موقفه من الاستقلال بعد سقوط ولسن جاء فيها:"إنه لم يعد الآن في الإمكان المطالبة بإلغاء نظام الحماية، فذلك قول لايسمع له اليوم أحد، إنما يجب أن نطالب بإعلان الدستور التونسي وأخذ زمام الحكم بأيدينا وإدارة بلادنا بأنفسنا، وتكتفي فرنسا بالإشراف والحماية الخارجية كما هو منطوق ومفهوم معاهدة 1881"[2].

الأمر الذي دفع بالأعضاء النافذين بالحزب التونسي إلى الاجتماع في /1920فيفري22/ لوضع حدٍ للخلافات القائمة بينهم، فاقترح حسن القلاتي أن تنحصر مطالب التونسيين على تحسين أجهزة الإدارة في البلاد التونسية دون المساس بالحماية، لكن محمد الرياحي عارض أي تعاون مع الاستعمار، وأجاب أنّ الشعب التونسي يرفض إعطاء أيّ حق لفرنسا في تونس، وتكررت اللقاءات السرية في تونس إلى أن توصل النقيضان إلى الاتفاق على برنامج عمل غايته كما تقرر إرسال لجنة إلى باريس تعاون الثعالبي في مهمته، وأطلقوا على حركتهم اسم " الحزب الحر الدستوري التونسي".

5- تأسيس الحزب الدستوري التونسي:

[1]- يوسف مناصرية: **الصراع الايديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937م**، دار المعارف للطبع، ص ص 78-79.

[2]- أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح "مذكرات"**، ش.و.ن.ت، 1976، ج1، ص 173.

أرسل الثعالبي برنامج الحزب بعد عدّة اجتماعات،وتم الاجتماع يوم 14 مارس 1920 لتأسيس الحزب وتحديد أهدافه، وانتُخِب الثعالبي رئيسا للحزب وأحمد الصافي أمينا عاما له، وأطلق عليه اسم "الحزب الحر الدستوري التونسي"[1].

بدأ الحزب في تكوين القاعدة الشعبية وتعبئتها، رغم التراجع عن مطلب الاستقلال الخارجي فقد أخذ الحزب إتجاها مرنا من سياسة الحماية الفرنسية، إذ كانت الوصاية المفروضة علينا تمارس ضدنا سياسة التعسف[2].

ورغم ذلك، فإن فرنسا ما فتئت تلصق التهم للحزب لعلمها بأهدافه ومبادئه[3]،وقد استعمل الحزب الصحافة كوسيلة لنشر الوعي، وترسيخ مبادئ الوطنية، بعودة الصحف القديمة للظهور مثل؛"**المنير**"،"**مرشد الأمة**"وتأسسّت "**النديم**" و"**لسان الشعب**"، ولئن فشلت قيادة الحزب في تحقيق أهدافها، إلا أنها تمكنت من تنويع المرجعيات، خاصة بعد انشقاق القوى المثقفة عن الحزب الدستوري الحر وأسست الحزب الاصلاحي الموالي للسياسة الفرنسية الذي سرعان ما انتهى لعدم

---

[1] – تمّ تأسيس الحزب التونسي رسميا يوم انعقاد مؤتمره الأول بمدينة تونس، بدار الشيخ المختار كاهية بتاريخ، 1920/03/14 لكن لم يعلن عنه جهرا إلاّ يوم انعقاد مؤتمره الثاني بتونس في 1920/06/03 بمنزل الشيخ حمودة المنستيري بالمرسى حيث تقرر الإعلان عنه حالا، وأخذ من مدينة تونس مقرا له، واعترف به رسميا على أثر استقبال الباي محمد الناصر للوفد الدستوري يوم 1921/06/18وموافقته على مبادئه... للمزيد ينظر: عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص18.

[2]– عبد العزيز الثعالبي: **تونس الشهيدة**، المصدر السابق، ص 291.

[3]– أهداف الحزب التي عرضها ابن عياد على الثعالبي في رسالة له بتاريخ 1920/03/07 للنظر والتحقيق فيها ،فوافق عليها بعد أن قام بتعديلها، وردّها إليه في 1920/03/18 وصار هذا البرنامج بعد إقراره النهائي يمثّل ميثاق الحزب الذي طالب بجملة من الحقوق المنتزعة، قام الأعضاء بصياغتها على النحو التالي:

تشكيل مجلس استشاري يتكوّن من أعضاء فرنسيين وتونسيين منتخبين بالإقتراع العام، تكون له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله، كما له صلاحيات واسعة لاسيما فيما يتعلّق بالقضايا المالية.

– تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.– الفصل بين السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية.

– منح التونسيين حق اشغال الوظائف الادارية– المساواة في أجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأوربيين على حساب التونسيين–.تنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع أنحاء المملكة.

–حرية الصحافة، والاجتماع، وتأسيس الجمعيات.– مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية وأملاك الدولة. إجبارية التعليم ...للمزيد ينظر: اسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم الإسلامي**، ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994م ،ج2، ص 106.

وجود قاعدة شعبية، وقد كان لحزب الدستوري نشاط سياسي في الفترة 1926م تحت جمعية شمال إفريقية وجمعية طلبة شمال إفريقيا 1927م بباريس[1].

6- تصدع الحزب:

لقد قامت الحماية بتسليط ضغط شديد على الباي **محمد الناصر** بسبب مواقفه الوطنية فحوصر قصره بالجيش والدبابات،لكنّ تظاهر الشعب وتضامنه معه أجبر المقيم العام **لوسيان** أن يفك الحصار عليه،كما أصدر برنامجه للاصلاح الإداري سنة 1922الذي رفضه بعض أعضاء الحزب، وقبله البعض .

وعليه تعرض الحزب الأول للتصدع نتج عنه ظهور ما عرف بحزب **الاصلاح** برئاسة **حسين قلاتي**، ثم لما شدد المقيم العام على[2]،الحزب الدستوري ضاق المعتدلون بنشاط الشيخ الثعالبي وجماعته من الراديكاليين فأوعزوا إليهم بمغادرة البلاد للتعريف بالقضية التونسية[3]،واستمر نشاط الحزب في غيابه،ومن بينهم محي الدين القليبي،أحمد توفيق المدني،الطاهر الحداد،أحمد الدرعي، وقد ترأس الأول الحزب،وترأس الثاني لجنة الخلافة بتونس، وساهم الآخرون في تأسيس الحركة النقابية التونسية الأولى[4]،لكن جمعية العمال التونسيين التي تأسست سنة 1924م، بقيادة محمد علي الحامي سرعان ما حلتها السلطات الاستعمارية ونفت قادتها، ورغم ذلك استمر نشاط الحزب واقتصر على تنظيم الاجتماعات في القاعات المغلقة ،والحملات الصحفية في المناسبات، مثل مسألة فتح باب التجنس للتونسيين 1826،واقامة تمثال لكبير المنصرين الأسقف لافيجري 1925م، في واجهة الطريق المؤدية إلى جامع الزيتونة،وكما قام بإرسال وفد إلى باريس لتقديم العرائض للمسؤولين الفرنسيين ،في حين ،كان هؤلاء لا يبدون إهتماما بهذا النضال السلمي، كما طالب باستقلال تونس وبلدان المغرب العربي في

[1]- مسيرة الإستقلال، مرجع سابق، ص 18.

[2]- شارل أندري جوليان، المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تر:مزالي، تونس سنة 1967م، ص138.

[3]- فغادر إلى المشرق العربي عام 1923 ولم يعد إلا في 1937م بطلب من أنصار الشيخ ومعظمهم من الزيتونيين، للمزيد ينظر: الثعالبي ص52.

[4]- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 139.

مؤتمر" **الرابطة ضد الإضطهاد الاستعماري و الإمبريالية**" المنعقد في بروكسل من 10 إلى 15 فيفري 1927[1]،كما عاد مطلب الاستقلال ضمن استراتيجية النضال، والذي تزامن مع الظروف الدولية ؛كالأزمة الاقتصادية وآثارها الداخلية وكذا الثورات الشعبية (بن سديرة) .

إلا أن الحركة الوطنية عرفت فترة من الركود مابين 1925-1930م،بسبب السياسة القمعية والإضطهاد الاستعماري ،وقد أثر الركود الذي أصاب الحزب الدستوري بعد نفي عبد العزيز الثعالبي ثائرة بعض من شباب الحزب العائد من فرنسا، والذي إلتف حول جريدة "**صوت تونس**" La Voix du Tunisien" التي أصدرها الشاذلي خيرالله، إضافة إلى حادثتين غيرتا من مسار الحركة وأعطتها نفسا جديدا[2]،وهما:إنعقاد المؤتمر الأفخارستي سنة 1930م[3].

كما شاع خبر مفاده أن الإحتفال بالذكرى الخمسين لاحتلال تونس ستقام سنة 1931م، فشددوا اللهجة ضد المستعمر وفضحوا مخططاته من خلال جريدة"**صوت تونس**".

ورغم السياسة القمعية الفرنسية ومحاولاتها القضاءعلى نشاط قادته بمحاكمتهم، إلا أن الدعم الشعبي والتضامن أجبر سلطة الاحتلال على التراجع[4]،أدى ذلك إلى تنشيط الحزب وتنظيمه وترتيبه ولم يمض وقت طويل حتى انشق مجموعة من الشبان الدستوريين وأسّسوا جريدة **العمل التونسي**، ومن بينهم **الحبيب بورقيبة**[5].

---

[1]- محفوظ قداش: **الحركة الاستقلالية في الجزائر**، المرجع السابق، ج19-39، ص ص41-48.

[2]- أسبوعية من 26 مارس 1930- 15 أفريل 1931، رقم اليومية 16 فيفري 31 جريدة صوت التونسية كانت تصدر بالفرنسية ،لأن الصحف العربية ممنوعة وإلتف حول هذه الجريدة نخبة من شبان الحزب الدستوري التونسية وتأثروا بالثقافة الفرنسية والتي تميزت بالصراحة والصلابة والجرأة، للمنزيد ينظر: قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 188.

[3]- الذي انعقد بسبب الاحتفال بمئوية احتلال الجزائر، غصّت فيه تونس بالرهبان وقد اعتبره الفرنسيون حملة صليبية ،للمزيد ينظر: الحبيب تامر: المرجع السابق، ص 147.

[4]- نفسه، ص148.

[5]- ولد الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير التونسية يوم 03 أوت 1903 وهو من عائلة متواضعة وقد قال عن نفسه: "لقد ولدت على وجه التقريب مع ميلاد هذا القرن حيث أني ولدت حسب الرأي الراجح في 03 أوت 1903 وهناك اختلاف في تاريخ مولدي لأن أقاربي وهو المرحوم شاذلي زوتيين الذي ولد عندما حملت بي أمي ...فإذا صحت هذه الرواية فتاريخ مولدي هو 03 أوت 1903". وله خمسة اخوة ذكور وكان آخرالعنقود،وفي عام 1907 بعثه أبوه إلى تونس العاصمة من أجل الدراسة، لأن

شهدت فترة الثلاثينات تجذرا وتطورا في النشاط الاستعماري إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت انعكاساتها على تونس منذ 1931م، فانخفضت أسعار المواد الأولية من "قمح وشعير وصوف وزيت ..الخ"ومسّت صغار الفلاحين الذين يبيعون تلك المواد، حيث سجلت أسعار هذه المواد في المحاكم تباع بيعا عدليا.

وحوالي سنة 1930م كانت السلطات الاستعمارية تبدي تفاؤل بإقامتها حفلات ذات وقع أليم في نفوس التونسيين[1] إذ وقعت مواجهات عنيفة بين جماعة جريدة **العمل التونسي** والإدارة الفرنسية خاصة في قضية التجنيس، وقد دعت الجريدة لعدم دفن المتجنسين في مقابر المسلمين ولأول مرة صدر يوم 16 نوفمبر 1932م أمر يقر بالحريات النقابية، وفي ماي 1933م عاد الحزب الدستوري للنشاط وعقد مؤتمره "**بنهج الجبل**" يومي 12-13 ماي 1933م[2]، تم فيه دخول فريق جريدة "**العمل التونسي**" إلى الحزب وتمّ انتخاب الحبيب بورقيبة والبحري قيقة عضوين في لجنته التنفيذية، وفي السنة نفسها أثيرت مسألة التجنيس، وفتح بابه على مصراعيه فشنّت الصحف الوطنية حملات شديدة على

والده غير قادر على التكفل به لفقره وتقدمه في السن، توفيت والدته فطومة في نفس العام الذي تحصل فيه على شهادة الابتدائي سنة 1913، دخل والده كجندي في الجيش العثماني، أما هو فالتحق بمعهد " كانو" وهو وصديقه =الذين أصبحوا يسمون الثلاثي الساحلي وواصلو مسيرتهم إلى سنوات باريس ، كما تعلم منهم الخطابة والقدرة على تناول المواضيع قولا وتحريرا، بدأ اهتمام الحبيب بورقيبة نحو السياسية وهو في معهد الصادقية حيث قام بأعمال سياسية عام 1919 وشارك عام 1922 في مظاهرات 05 أفريل للدفاع بالفكرة الوطنية، التي كان يحلم بها، وفي سن 23 غادر بورقيبة إلى فرنسا ودرس المحاماة فيها منذ 1924، إثر عودته إلى تونس 1931 اشتغل كحمامي ليتدرب على يد صالح فرحات الأمين العام للحزب الحر الدستوري الذي خصص له 200 فرنك شهريا وأوكلا إليه مهمة المرافعة في عدة قضايا، ومنها بدأت مطامع بورقيبة في السلطة بالانخراط في العمل السياسي، وفي 13 ماي 1933 عقد الحزب الدستوري مؤتمر نهج الجبل، وانتخب جماعة جريدة العمل التونسي، والتي ظهرت سنة 1932 تحت قيادة الحبيب بورقيبة، ثم أسّس حزب جديد اسموه الحزب الدستوري في 02 مارس 1932، لما أسس الحزب الجديد اعتقلت فرنسا زعماء الحزب في 03 سبتمبر 1934 واستبعد بورقيبة إلى جنوب ثم ما لبث أطلق سراحه في ماي 1936 توفي بورقيبة بتاريخ 06 افريل 2000 بمسقط راسه بالميرة عن عمر يناهز 97 عام وذلك بعد تدهور حالته الصحية للمزيد حول شخصية بورقيبة ونضاله ينظر :الطاهر بلخوجة : الحبيب بورقيبة سيرة زعيم،ط1 ،الدارالثقافية للنشر ،القاهرة ،1999م ص01.

[1]- ومن ذلك التحضير لتأسيس المؤتمر " **الأفخارستي**" في تونس للمزيد ينظر:محمد السعيد عقيب :**المؤتمر الأفخارستي بقرطاج ماي 1930 وتطور العمل الوطني بتونس**، في مجلة البحوث والدراسات ،السنة 13 العدد22، جامعة الوادي،2016 ،ص-ص292-300 .

[2]- علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 262.

تلك السياسة وعمل الشعب على منع دفن المتجنسين في مقابر المسلمين تنفيذا لفتوى الشيخ إدريس بعدم جواز دفنهم بها، فكثرت المصادمات إضطرت السلطة الفرنسية في آخر الأمر تخصيص أماكن لدفن المتجنسين خارج المقابر الإسلامية، فكان انتصارا كبيرا أحرزته الحركة الوطنية التونسية بوجه عام وجماعة جريدة العمل التونسي بوجه خاص وسقط شهداء وجرحى في المصادمات مع أعوان السلطة لكن الخلافات سرعان ما ظهرت في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري مع الشبان من جماعة **العمل التونسي** وتطورت إلى قطيعة،وانقسم الحزب الدستوري إلى تيارين متصارعين:تيار الحزب الدستوري القديم وتيار الحزب الدستوري الجديد المنشق عنه،إلا أن مظاهرات الشعب التونسي يوم 07 أوت 1933م، التي قامت بسبب دفن أحد المتجنسين في المقابر الإسلامية كانت بداية التصدع بين الحزبين لأنها كشفت عن مواقف مختلفة بين الجدد والقدامى،خاصة إثر زيارة بورقيبة للباي يشكو فيها من تصرفات القايد يوم 07 أوت، فتلقى توبيخا قدم بسببه استقالته من الحزب[1].

وفي شهرأكتوبر 1933 استقبل بيرطون وفدا[2]دستوريا ليستفسر عن الإضطرابات فنسب الوفد أسباب الإضطراب لبورقيبة، وتعاهدوا على عدم إفشاء ما دار بمقابلته، غير أنّ البحري قيقة أخبر بورقيبة بما جرى ولقي ذلك امتعاضا شعبيا،وتسببت هذه الحادثة في توسع الهوّة والخلاف بين الحزبين واستقال الشباب من لجنة الحزب.

7- الحزب الدستوري الحر الجديد ومؤتمر قصر هلال وتأسيس الحزب 1934-1956م:

بعد التصدع في الحزب إنقسم إلى شقين متنازعين متبادلين بالتهم والإنتقادات فبمنع الصافي بورقيبة من الإطلاع على نشاط الحزب، وتخوينه لقيقة ،إتهم بورقيبة الحزب بالتخاذل،وأنه كان جزءا من مسرحية الحماية[3].

وما كان من شعب الحزب وفروعه إلا أن تدعوا لعقد مؤتمر لحسم هذا الخلاف[1]، وبحث أسبابه خوفا من الإنهيار، إلاأن اللجنة التنفيذية رفضت المؤتمر ودعت الشعب للمعارضة، وشكّلت

[1]- محمود الماطري: مرجع سابق، ص 53.

[2]- ضم الوفد كل من ، للمزيد ينظر قدادرة شايب، المرجع السابق ص137.

[3]- حسن حسني عبد الوهاب: **خلاصة تاريخ تونس**، تح: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004، ص 176 .

جماعة "**العمل التونسي**" في شكل لجنة مؤقتة كلفت بمهمة الإعداد لعقد المؤتمر يوم 02 مارس 1934م بقصر"**هلال**"وكانت الدعوة موجهة للشعب وأعضاء اللجنة الدستورية[2]، فعقد المنشقون مؤتمر بقصر هلال في 02 مارس 1934م، وشكّلوا ديوانا سياسيا للحزب الدستوري الجديد انتخب لرئاسته محمود الماطري، ولأمانته العامة الحبيب بورقيبة.

وقد سلك هذا الحزب منهجا مختلفا في النضال ضد الاستعمار على المنهج الذي يسلكه الحزب الدستوري القديم، تمثل في الإتصال بالجماهير العريضة وكسب الطبقة العاملة بضم الحركة النقابية ورغم أن مؤتمر قصر هلال أقرّ لميلاد الحزب الجديد، إلا أنه إعتبره إمتداد للحزب الدستوري الأصلي، وذلك لأنه لم يصحبه تغير في البرنامج الذي أقره مؤتمر **نهج الجبل** 12-13 ماي 1933م، لكنه اهتم بالفريق المسير سابقا،وتنظيم محكم وانضباط وديمقراطية شاملة ،وغاية الحزب هي السعي"**لتحرير البلاد**"[3].

بدأ نشاط الحزب الجديد بشكل قوي ما شكل قلقا للسلطات الاستعمارية، فأوقف مسيرته يوم 03 سبتمبر 1934م, ونفت قادته لجنوب البلاد ببرج القصرة ومنعت كل نشاط سياسي، لكن الحزب بقي حيا،رغم سياسة المقيم العام **بيرطون** Peyrouton الشديدة ضد العمل السياسي والحزب.

وعليه قررت الحكومة الفرنسية في 21 مارس1936م، تغيير المقيم العام وتعيين غيلي (**Guiller**)، وبالتالي تغير السياسة المتبعة في تونس، وبعد انتخابات شهر ماي 1936م نجاح الجبهة الشعبية بفرنسا عاد الحزب من جديد ليمد فروعه ويكون قاعدة شعبية عريضة،ورغم أن غايته هي الاستقلال ، إلا أنه كان يطالب بالاصلاحات الإدارية والقضائية والديمقراطية من حيث تمثيل الأهالي في مجلس الحكومة، أو اصلاحات اقتصادية واجتماعية[4]؛كمرحلة أولية حيث قدمت لحكومة **بلوم**

---

[1]- علي محجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر** ، المرجع السابق ص565.

[2]- جاء في الدعوة" بناءا على طلب أغلبية الشعب ...."، ينظر: علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 568.

[3]- المالكي :مرجع سابق مسيرة الإستقلال ، مرجع سابق ص20.

[4]- محمد الهادي شريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال،المرجع السابق ، ص123.

فيوليت[1] مشروعا بمطالب مستعجلة وهي منح الشعب التونسي برلمانا وحكومة مسؤولة أمامه،إلا أن معارضة المهيمنين الأجانب، وخطط الحكومات الفرنسية لم تستجب له، فلم يلق إلا الوعود ولما رأى الحزب أن سياسة التفاهم لا تجدي نفعا دعا إلى عقد مؤتمر أكتوبر 1937م، يرمي لتنظيم المقاومة ومواجهة العنف بالعنف.[2]

وبعودة الثعالبي سنة 1937م لتونس،ومحاولته لم الشمل بين شقي الحزب والاصلاح،إلا أنه فشل في ذلك ورفض النظرة لبورقيبة لتحقيق الاستقلال وكل مبادراته فظهر الخلاف من جديد بمؤتمر **نهج التربونال** وبرز فيه تياران تيار متشدد وتيار معتدل يمثله الماطري[3].

برّر بورقيبة قضية تعويض كلمة التحرير بالاستقلال ،كمابرّر بورقيبة سياسته بقوله:" لا شك أننا متفقون أن الغاية هي الاستقلال ، إني أول من رأى بضرورة الاستقلال ...ورحت أكوِّن له الأسس الصالحة للبناء وأستعد له وأعتقد أنني هيأت له بعض التهيوء و لازلت مستمرا في البناء"[4].

كما شنّت الحكومة الفرنسية جملة من الإعتقالات في صفوف الحزب والشعب، وفي يوم 06 أفريل تمّ إعتقال **صالح بن يوسف والهادي نويرة ومحمود بورقيبة**،في منطقة الكاف وأصدر الحبيب بورقيبة إذنا بشن إضراب في 08 أفريل 1838،لكن في يوم 09 أفريل قامت مظاهرات إحتجاجا على محاكمة علي البلهوان والمنجي سليم، وأقدمت فرنسا على جريمة فقتلت العشرات منهم، وألقي القبض على بورقيبة والطاهر صفر،يوم10 أفريل، وأعلنت حالة الحصار[5]،وحلّ الحزب يوم 12 أفريل، وتمت مصادرة وثائقه ومنعها من الصدور 1938، وانتظمت القيادة من جديد تحت قيادة الحبيب تامر[6]

---

[1]- محمود الماطري: **مذكرات مناضل** ،تقديم عز الدين قلوز –تعر حمّادي الساحلي القاهرة ،دار الشروق 2005،ص ص119-120.

[2]- حسن حسني عبد الوهاب : المرجع السابق ص168.

[3] - الماطري : المرجع السابق ص120.

[4]- الشابي :مسيرة الاستقلال،مرجع سابق، ص21.

[5]- الحبيب تامر: المصدر السابق، ص 157.

[6]- ولد الدكتور الحبيب تامر المناضل بتونس 1909،زاول تعليمه بالصادقية ثم سافر لفرنسا حيث التحق بكلية الطب وتخرج من جامعة باريس بالدكتوراة ،انتخبه طلاب شمال افريقيا 1935 وترأّس خلية الحزب الدستوري بفرنسا 1936 ،عاد إلى تونس سنة

بشكل سري فنظم مظاهرة بميناء تونس إثر قدوم المقيم العام **إيريك لابون** في 22 نوفمبر 1938م، وطلب بعدها التونسيين بإطلاق سراح الزعماء، والسماح له بالنشاط من جديد، والذي وعد بتخفيف القمع وسمح لبعض الجرائد بالصدور.

- **خلاصة الفصل :**

ومما تقدّم يمكن القول:

بالرغم من أن فتيل المقاومة التونسية، قد اشتعل بعد فرض الحماية الفرنسية، وانتشرت في عموم البلاد ، إلا أنها لم تكن موازية لقوة الفرنسيين. وقد شقّ البعد السياسي للمقاومة التونسية طريقه من أجل تحقيق الاستقلال موازاة مع المقاومة المسلحة، وسجل حضورا أكبر وفعالية أقوى وأكثر في المقاومة التونسية، وبرزت تيارات سياسية مختلفة أبرزها الحزب الدستوري الحر الذي قاد مبادرة العمل على الاستقلال، وبرز الدور الأكبر في البداية للثعالبي ثم الحبيب بورقيبة.

1938،ترأّس الحزب رسميا سنة 1939 ،ونظّم حركة الكفاح ضد فرنسا...للمزيد ينظر أحمد القصاب ،تعريب :حمادي الساحلي : تاريخ تونس المعاصر من 1881 إلى 1956 م ، ط1 ،تونس،1986،ص 568.

الفصل الثاني: المقاومة وإرهاصات الحركة الوطنية بالمغرب

- تمهيـــد
- المبحث الأول: المقاومة المغربية وردّ فعل الإحتلال الفرنسي
- المبحث الثاني:بوادر الحركة الوطنية المغربية
- المبحث الثالث: تطور الحركة الوطنية المغربية.
- خلاصة الفصل .

تمهيد:

انتشرت ردود الفعل المغربية الرافضة للحماية الفرنسية في شكل مقاومة عنيفة، شملت أنحاء البلاد بصور وأشكال مختلفة ،تبعها رد فعل سياسي تطور تدريجا وانتظم من أجل المطالبة باستقلال البلاد فكيف واجهت فرنسا هذه المقاومة وتطوراتها ؟

المبحث الأول:المقاومة المغربية ورد فعل الاحتلال الفرنسي

واجهت الإدارةالاستعمارية الفرنسية مقاومة شديدة بالمغرب الأقصى،حيث إندلعت مقاومة الاحتلال الفرنسي في بداية الأمر بمدينة فاس، بدعوى حماية السلطان عبد الحفيظ من قبائل الشمال، التي تخلّت عنه بسبب إنصياعه لفرنسا وبايعت شقيقه ليحل مكانه.

1- المقاومة في الشمال 1906:

أ) مقاومة الشاوية:

أرغمت فرنسا المولى عبد العزيز على قبول شروطها بإعطائها حق تسيير ميناء مدينة الدار البيضاء،وقررت في 02 أوت 190م الحكومة الفرنسية احتلال مدينة الدار البيضاء ومعاقبة قبائل الشاوية[1] .

وتحت ذريعة الثأر لمقتل عدة عمال أوروبيين بمرسى المدينة يوم 30 يوليو 1907م، وقبل وصول قوات الاحتلال؛حيث قدّر الفرنسيون أن إستقدام 300 جندي كافية لاحتلال الدار البيضاء، عرفت الدار البيضاء يوم 05 جويلية قصفا مفاجئا نفذته سفينة حربية قادمة من طنجة، ثم عززتها ثلاث سفن أخرى، وتمّ الإنزال بالمدينة لكن المغاربة قاومو بضراوة ،ورغم قصف الفرنسيين لهم بالمدافع إلا أن المجاهدين نفّذوا هجمات شديدة أيام 10 إلى 11 و16 - 18 أوت، وتمكّنوا من حصار الدار البيضاء

[1]- علال الخديمي :**التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**، حادثة الدار البيضاء وإحتلال الشاوية، الدار البيضاء 1994، ط2، ص 288.

ومنعوا عنها الإمدادات من الداخل[1]، وقد حدثت إشتباكات كثيرة بين الفرنسيين والمقاتلين المغاربة دفعت الجنرال **دورود** لطلب الإمدادات من الحكومة الفرنسية لمواجهة الموقف بالدار البيضاء،كما طالب حكومته بضرورة القيام بعمل سياسي سريع لتفكيك تجمعات المغاربة حول الدار البيضاء، ولإقناع القبائل بوضع السلاح، ومنه فإن المقاومة التي أبداها المغاربة في سهول الشاوية وتلالها، المعارك التي خاضوها بين سنتي 1907-1908،أثبتت أن مقاومة البوادي كانت جماعية منظمة[2].

ب)- مقاومة الاحتلال بزعير 1908:

ساهم مجاهدو زعير وأعيانها في مقاومة الاحتلال هي قبائل متداخلة مع قبائل الشاوية في الزيايدة والأعشاش ، وأول تدخل عسكري في زعير يوم 18 فيفري 1910 لمعاقبتهم، حيث دخل قائد قوات الاحتلال بالشاوية الجنرال **موانى** أرض القبيلة على رأس فرقة من جيشه عددها 1000 رجل يوم 28 فيفري 1910م وحاول تمهيد الطريق لمرور المدفعية في المستقبل، لكنه تعرض لهجمات إضطرته للخروج من زعير يوم 12 مارس 1910م، بعد ذلك بسنة دخلت دورية عسكرية بقيادة رئيس إستخبارات جيش الاحتلال القبطان نانسي إلى زعير يوم 14 جانفي 1911م، تعرض بنفسه هجوم خاطف من إحدى القبائل دمر القوات الفرنسية[3].

وقد كانت القبائل تتحسب لرد الفعل الفرنسي،لذلك عقدت اجتماعا ضم وفودا عن القبائل المجاورة نتج عنه تحالف مقدس ووزعت القيادة بين الشيخ حمو،الشيخ الخليفي على المزارعة وزمور والشيخ علي بن حمو الغالمي على رأس الكيفان وبني خيران وزيان، ووقع الإتفاق على تخريب طريق الفرنسيين وعقاب المتعاونين معهم[4].

---

[1]- علال الخديمي :**نظرات حول الإحتلال والمقاومة في السهول الساحلية والهضاب الوسطى 1907-1912**، في **تاريخ المقاومة والإستعمار بالبادية خلال القرن 20**،منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ،مطبعة المعارف الجديدة ،2010 ، ص 38.

[2]- الخديمي :المرجع نفسه ، ص 39.

[3] - المرجع نفسه ، ص 46.

[4] نفسه، ص44.

وفي 11 و12 جويلية 1911م، وقعت معارك عنيفة بعين الضباب مع الفرنسيين ،أما في 1912 خاض الزموريون أزيد من30 إشتباكا مع الفرنسيين، من أشهرها :معركة تافودايت، وولجة السلطان ،وتيدامس خلال شتاء وربيع 1912[1].

ج)– المقاومة بمدينة فاس:

وقد انطلقت في 17 من شهر أفريل 1912م[2]،أي بعد حوالي أسبوعين من توقيع السلطان المولى عبد الحفيظ على معاهدة تقر بهيمنة فرنسا على معظم المغرب الأقصى[3].

وقد بدأت المقاومة بطلقة نارية من جندي مغربي في صدر ضابط فرنسي[4] أثناء التمرين[5]، حيث كان الجيش الفرنسي الذي إحتل فاس قبل الحماية بسنة يدرب الجيش المغربي قبل أن تمنحه معاهدة الحماية الحق التام، وتمّ التحضير لهذه المقاومة من العلماء والشرفاء والتجار والنساء والأطفال[6] الذين كانوا ينشرون دعايات بين رجال الجيش ويؤكدون للمواطنين أن السلطان محاصر في قصره وأنَّ الفرنسيين يرغمونه على بيع البلاد ثم ينفونه إلى فرنسا[7]إذ كان السكان بفاس يشعرون بالعار من ذلك، فقاطعوا الفرنسيين مدنيين وعسكريين، وكان يقود المعركة ضد فاس الجنرال **بريلار** الذي أقام معسكره في دار الدبيغ يصدر تعليماته للضباط الفرنسيين من بينهم الكولونيل مونجان (الذي سيظهر بلقب الجنرال في حرب الأطلس)، أنقذ كثيرا من الفرنسيين المحاصرين في فاس من الصبايحية"، وهم

---

[1]– علال الخديمي: مقاومة قبائل زعير للتدخل الفرنسي، **في ندوة المقاومة المغربية 1904–1955 الجذور والتجليات**، ص39

[2]– محمد علي داهش: **دراسات في الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 131.

[3]- علي المحجوبي: **العالم العربي**، المرجع السابق، ص 133 .

[4] – شوقي عطا الله الجمل: **تاريخ إفريقيا**، المرجع السابق، ص 338.

[5]– عبد الهادي التازي: **الحماية الفرنسية بدءها نهايتها حسب إفادات معاصرة**، (ب ط)، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ص 11.

[6] – عبد العزيز بن عبد الله: مرجع سابق، ص 102.

[7] – عبد الكريم غلاب: **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر** ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005 ، ج3 ،ص 220.

مجندون جزائريون تحمل فرقتهم هذا الاسم لمنظمة للجيش الفرنسي[1]، وكان من المقرر أن يغادر السلطان العاصمة إلى غير رجعة يوم 18 أفريل إلى الرباط بأمر من المارشال ليوطي[2].

كما وفد على القصر في يوم 17 أفريل عدد كبير من الجنود المغاربة وأعلنوا للسلطان أنه سلطانهم مقدمين شكواهم من الضباط الفرنسيين الذين يعاملونهم معاملة قاسية ويكلفونهم بالأعمال الشاقة، كما طالبت جماعة أخرى من الجنود بإلحاح رؤية السلطان، إلاّ أنه قبل ثلاثة منهم ومجردين من الأسلحة،ثمّ وفدت جماعة أخرى وتحدثت بعبارات قاسية مطالبين السلطان أن يتدخل لصالحهم وأن لا يُغادر البلاد،ثم غادروا من القصر ساخطين وأعلنوا الخروج عن سلطة حكومة المخزن الخاضعة للنفوذ الأجنبي[3] .

كان السكان يساندون المتظاهرين والثوار الذين لم يكن لهم لا رئيس ولامفكر وخصوصا بعدما تبين في الحين أن السلطان المولى عبد الحفيظ ليس إلاّ حاكما رسميا فاقدا لكل سلطات السيادة، وأنّ بلاد المغرب بيعت،وأصبحت قضية تجارية وصناعية حسب المفهوم الاستعماري، فالسلطان الحقيقي هو المقيم العام الفرنسي الذي عينته حكومة باريس ولديه السلطات العسكرية الكافية لمواجهة الثورة الفاسية وكل الثورات المغربية المرتقبة[4].

وهكذا أصبحت المدينة يوم 18 أفريل محاصرة بفريق من الجيش الفرنسي،وكانت القنصلية الفرنسية محاصرة بحراسة قوية بفيالق عسكرية، ومع ذلك وصلها الثائرون ثم طلبت القوات العسكرية المعونة من القوات الموزعة على المناطق المغربية بمكناس وصغروا، وكانت فرقة من الجيش في طريقها إلى الرباط فطلب الجنرال **بريلار**المعونة منها،وكان الإستعداد قويا،كماجمعت السلطات

[1] – نفسه، ص 224.

[2] – عبد الرحيم الورديغي: المرجع السابق، ص 18.

[3] – العقاد: المرجع السابق، ص 251.

[4] – عبد الرحيم الورديغي: المرجع السابق، ص 16.

العسكرية السلاح حتى من اليهود الذين كانوا مسلحين باعتبار الكثير منهم يخدمونهم ،وما كادت الأحداث بفاس تبدأ حتى كان جيش الاحتلال على أتمّ الإستعداد للتدخل لإيقاف الثورة[1].

إحتل الفرنسيون المدينة في ليلة 17- 18 أفريل أمام مقاومة ضارية،وخصص يوما 23- 24 أفريل لتجريدسائر السكان من السلاح؛حتى لا يتمكنوا في يوم من الأيام من تجديد الثورة ، فسلِمت 13.000 من البنادق و2000 من المسدسات،و2000 من السيوف، بالإضافة إلى الهروات[2]،بهذا أُجبر الثوار المغاربة على الإستسلام وأُعدم عدد منهم كما فُرضت غرامات حربية على سكان مدينة فاس[3].

عاشت مدينة فاس ما تبقى من شهر أفريل خصوصا الأحرار من رجالها في حالة كشف لمنازلهم عن الأسلحة من طرف المتعاونين الفرنسيين، إلى غاية يوم 28 أفريل، وهو اليوم الذي عيّن فيه الجنرال ليوطي مقيما عاما بالمغرب،قاصدا مدينة فاس يوم 24 وتسلمه مقاليد الأمور في اليوم التالي، إلاّ أنه أستقبل بالرصاص،حيث هاجمت بعض القبائل المجاورة مدينة فاس في اليوم نفسه، مما أدى إلى تواصل القمع في جميع البلاد،كما إعتمدت قوات الاحتلال سياسة الأرض المحروقة التي تقوم على إتلاف المزارع والإستيلاء على الماشية لحرمان السكان من محاصيلهم وموارد رزقهم قصد إرهابهم وصدهم عن المقاومة،غيرأن ذلك أثار حفيظة العديد من القبائل التي قدمت من جبال الأطلس لتقوم بمعية سكان الشاوية وجميع المزارعين بحصار فاس،حيث تقيم السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية ، فقام ليوطي بفك الحصار معتمدا على سياسة على سياسة الترغيب والترهيب،إذ عمد في الوقت نفسه إلى قصف الثوار المحاصرين لفاس بمدافع حديثة وإلغاء الغرامة التي فرضت على هذه المدينة لإرضاء سكانها،وكذا امتصاص نقمتهم على قوات الاحتلال،كما عمل لإكتساب ثقة علماء فاس لما لهم تأثير على أهالي المدينة.

---

[1]- جواد الفرخ :**فاس في مواجهة الاستعمارالفرنسي**،ط1،دار أبي الرقراق للنشر ،الرباط ،2012 ص 73.

[2]- عبد الكريم الفيلالي: **تاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ج8، ط1، شركة تاس للطابعة، القاهرة، 2006، ص 225.

[3] - عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 227.

ونظرا لهذه الأحداث فضّل السلطان عبد الحفيظ الإنتقال إلى الرباط التي أصبحت عاصمة المغرب الأقصى متنازلا عن الحكم لشقيقه يوسف، الذي كان أكثر مرونة أمام رغبات فرنسا[1].

2- المقاومة في جبال الأطلس المتوسط سكان أزيلال:

قامت القوات الفرنسية بواسطة،المدافع بقنبلة التجمعات السكانية بمنطقة أزيلال،كما قامت بالإستيلاء على رؤوس الماشية،وأرغمت السكان على مغادرة منازلهم[2]،فلم ينتظر مجاهدوا منطقة أزيلال حتى وصول قوات الاحتلال على ترابهم لمواجهتها،بل إنهم ساندوا منذ أن حلت القوات الفرنسية بإقليم الشاوية لاسيما في بلاد البروج وببني مسكين وشاركوا في مختلف المعارك التي عرفها سهل تادلة،ومنطقة الدير من سنة 1910إلى 1916، ومنها معارك سيدي الصالح، العين الزرقاء، تارباست، سيدي علي بن براهيم، منطقة بني ملال.

فقد كانت مقاومة قبائل منطقة أزيلال ذات بعد جهوي ووطني مغاربي،فطيلة مرحلة احتلال منطقة أزيلال الذي استغرق 42 سنة،برز عدد من الزعماء السياسين الذين لاتخلو أي قبيلة من أكثر من واحد منهم،مثل سيدي عباس موحا الحنضالي وسيدي الحسيني أوتا مكة وسيدي أحماد أو العباس، وكانوا كلهم في اتصال مستمر مع الزعماء الوطنيين.

كما لجأت الكثير من الأسر من سهل بني موسى إلى بني مكيلد مرورا بآيت سيري وآيت سخمان وإشقرون وزيان وبني مطير إلى منطقة أزيلال هروبا من قوات الاحتلال بعد دخولها لترابهم ، وذلك في شكل أسر كاملة أوعبارة عن أشخاص منعزلين مسلحين بأسلحة متطورة وينتمي بعض هؤلاء اللاجئين إلى مناطق نائية،مثل:دكالة التي لجأ اليها القائد محمد بن المعطي التريعي الذي كان في بداية مرحلة احتلال المغرب من المحميين الإسبان، وبمجرد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912. تم عزله فواصل مقاومته ضد قوات الاحتلال،ولجأ في الأخير إلى منطقة أزيلال، حيث توفي سنة 1929.

---

[1]- عبد الرحيم الورديغي: المرجع السابق، ص 18 .

[2]- عيسى العربي:**مقاومة سكان إقليم أزيلال للاحتلال الفرنسي في مرحلة غزو المغرب مابين سنتي 1912-1913**، ج1، ص 36.

كما تذكر بعض المصادر أنه باستثناء فاس لم يضع أمامهم صعوبة تذكر، فإن احتلال بقية مناطق المغرب السهول منها، والجبال كلّف الفرنسيين والإسبانيين أيضا كثيرا من الصعوبات والضحايا، كان الأطلس المتوسط والكبير والصغير.

كما كان الريف من أكثر المناطق صعوبة، وإرهاقا للاحتلال ليس فقط صعوبة مسالكه،وسمو مرتفعاته التي لايستطيع جيش يعتمد على الآلة والمدفع أن يسلك منعرجاته ويصل إلى قممه، ولأن الإنسان الأطلسي محارب بطبعه عنُود لدرجة الموت تحت سلاحه يستمد وجوده من كرامته، فقد عانى جيش الاحتلال صعوبات جمة لإخضاع سكان الأطلس واقتنع ليوطي بإستعمال السلاح من أحداث فاس فقرر الاحتلال العسكري لبعض المناطق الأطلسية الأقرب إلى السهول فأسند مهمة احتلال بني مطير للكولونيل هونريس سنة 1913م، بحيث أقام سلسلة من المراكز العسكرية بإيطواوإيفران وأزرو وأسند مهمة احتلال تادلة للكولونيل مانجان في نفس السنة كانت خنيفرة[1] خاتمة أسند مهمة احتلالها للجنرال هونريس وذلك سنة 1914م[2].

وبعد مفاجأة ثورة فاس شعر الفرنسيون بأنهم سيجدون صعوبة أكثر في احتلال الأطلس (قلب المغرب النابض)، الذي يربط بين شمال المغرب وجنوبه كما أنه يمثل مركز إعتصام المجاهدين الذين عرفوا على مرِّ التاريخ بإتقان فنون الحرب لحماية الأطلس،فقد حاول ليوطي بواسطة مساعديه منهم المغاربة إسترضاء بعض رؤساء القبائل فاستغل النزاعات القبلية بحيث إستجاب بعض رؤساء القبائل وخضعوا للاحتلال، غير أنه لم يستطع إستمالة ثلاثة من الرؤساء الكبار الذين أصبحت

[1] – **خنيفرة**: هي مدينة مغربية وحاضرة إقليم يحمل اسمها خنيفرة، تقع في جهة بني ملال حسب التقسيم الجديد للجهات بين جبال الأطلس المتوسط على ارتفاع 826م فوق سطح البحر، تعتبر عاصمة قبائل زيان الأمازيغية إذ يشهد لها التاريخ بمقاومتها ضد المستعمرين الفرنسيين في بداية القرن ال 20م، هزموا الفرنسيين في معركة لهري سنة 1914م بقيادة موحا أو حمو الزياني، وقد أخذت إسم خنيفرة عن بعض الروايات التي تقول أن هناك راعي غنم كان يعيش قديما في هذه المنطقة يدعى خنفرللمزيد ينظر :أحمد بلقاسم الزياني :**تاريخ بلدة خنيفرة** ،تح محمد أمحزون ،ط1،دار الثقافة،الدار البيضاء ،ص05.وأيضا :
https://ar.wikipedia.org/wiki.

[2] – محمد بن بلحسن: **معركة لهري 13 نوفمبر 1914 صفحات من الجهاد الوطني**، ط1، مطبعة انفو برينت، فاس، 2001، ص 81.

سيطرتهم كاملة على الأطلس هم: موحى أوحمو الزياني[1] ، علي أمهاوش، موحسعيد، مؤكدين على مواصلة النصر حتى الموت، نذكر منهم:

أ)– قبيلة زيان أوموحى أوحمو:

كان موحى أوحمو من الذين أخلصوا للدولة، منذ عهد الحسن الأول الذي عينه قائدا على المنطقة كما زوده بالسلاح والمقاتلين من جنده هو يعرف أن المنطقة ستضطر في يوم إلى الدفاع عن نفسها ثم إن السلاح كان جزءا من حياة الأطلسين لإقرار الأمن الداخلي، فهم جنود الدولة للدفاع عن المراكز والمناطق التي يسكنوها، وقد بنى هذا القائد مدينة خنيفرة وحارب لحمايتها إلاّ أنها أحتلت سنة 1914م[2].

كان يعتبر زعيم الأطلس جميعه وبالأخص رئيسا منتخبا لقبيلة زيان إحدى القبائل الكبرى ذات السيادة في الأطلس، وقد أبدى موحى الزياني عداء للفرنسيين منذ علمه باحتلال الدار البيضاء، فبدأ بطرد المحتلين من البلاد رفقة الذين كوّنهم من الفرسان الأبطال فانتقل الرجال من منطقة خنيفرة للإلتحاق بميدان المعركة المنتظرة.

قال الجنرال ليوطي في السنوات الأولى من المعركة 02 ماي 1914م:" إن بلاد زيان أكثر مجموعة قبلية في الأطلس تصلح كسند لكل العصاة بالمغرب الأوسط، وأن إصرار هذه المجموعة الهامة في قلب منطقة احتلالنا وعلاقتنا المستمرة مع القبائل الخاضعة يكون خطرا فعليا على وجودنا فالعصاة والمتمردون والقراصنة مطمئنون لوجود ملجأ وملاذ وغذاء وموارد توفرت لها من خطوط محطات الجيش

---

[1] – **موحى أوحمو الزياني**: هو محمد بن حمو بن عقى بن أحمد أو المدعو أمحزون بن موسى ولد وسط عائلة أمحزون الأمازيغية التي تنتمي إلى قبيلة آيت حركات وفي فخذة تنتمي لقبائل زيان الأطلسية، وهو من أبرز رجال المقاومة في التاريخ المغربي الحديث اشتهر بنضاله المستميث في المعركة الشهيرة التي أباد فيها الكثير من قوات الجيش الفرنسي في الأطلس المتوسط قرب مدينة خنيفرة التي تسمى بمعركة لهري 1914م، بعد أن حاصر الفرنسيون مخيم قبائل زيان من جميع النواحي قصد القضاء عليه بصفة نهائية ظل يناضل في سفول خنيفرة وفوق ضفاف نهر أم الربيع إلى أن أستشهد في معركة أزلاك نتزمورت بجبل تاوجكالت يوم 27 مارس 1921 م .للمزيد ينظر :فرنسوا بيرجي :موحى وحمو الزياني (1877-1921)،تر محمد بوستة ،ط1،مطبعة أنفو برينت ،1999،ص08. وأيضا
/https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] – عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 238. وينظر أيضا : محمد بن بلحسن: المرجع السابق، ص 81 .

ومناطق الإستغلال جعل منها تهديدا دائما بالنسبة لمواقعنا، فكان من الواجب أن يكون هدف سياستنا هو إبعاد كل الزيانيين الساكنين بالضفة اليمنى لنهر أم الربيع "[1].

وكانت الغاية من عمليات زيان ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توسيع المنطقة الخلفية للشاوية التي كان يتسلل إليها المقاومون الزيانيون بتحريض من قائدهم وينتشرون في المناطق الساحلية بين الدار البيضاء وهضاب المغرب الأوسط (الجزائر).
- كانت هذه المنطقة من المناطق الأولى التي عرفت إزدهارا كبيرا في استثمار الأموال المستوردة، والتي توغلت فيها الرأسمالية الأجنبية مسجلة نجاحها الأول في المضاربة العقارية ،تأتي قبيلة زيان وزعيمها موحى أوحمو الذي أرعب جيش الاحتلال في المقدمة المكونة من نحو 9000 عائلة[2]، وتعتبر قبيلة زيان من أهم القبائل قوة وسلاحا وتدريبا على الحرب مما منحها الزعامة في الأطلس كله، وقد عرف الجيش منها أعظم خصالها قوة الهجوم وتنظيم المقاتلين المهاجمين وقدرتها على الدفاع .
- كانت القبيلة تسيطر على الطريق الجبلي الرابط بين فاس ومراكش حيث كانت تهدد المراسلات الاستعمارية بين العاصمتين التاريخيتين للمغرب ، حاول ليوطي إستمالة موحى وحمو كما فعلوا مع بعض زعماء القبائل الأُخرى الذين انهزموا نفسيا بعد أن شاهدوا ثورة العدو لكنه صمّم على النصر أو الموت .
- بعدما يئس قادة جيش الاحتلال من موحى أوحمو ،أيقنوا أنّ مقاومة زيان لا تصفيها إلا الحرب،كما أكّدت القيادة الفرنسية في المنطقة، لذلك خططت هذه القيادة لحرب طويلة ،بدأت تحقيق مخططها الطويل الأمد سنة 1914م ،حيث حاولت في البداية تطويق قبيلة زيان، لكن

[1]- محمد بن جلون: **معالم الكفاح الوطني والمقاومة في سبيل الاستقلال والوحدة "المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904 – 1955** "، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1997، ص 32.

[2]- محمد بن جلون :مرجع سابق :نفسه، ص 33.

موحى كان هناك فجنّدت لذلك نحو 15000 جندي يقودها 15 من الضباط[1]، وانطلقت جحافل القوات الفرنسية من ثلاث إتجاهات في إتجاه خنيفرة.

ابتدأت المعركة في 10 جوان 1914م، واستطاعت إحدى الفرق أن تستولي على المرتفعات المحيطة بالمدينة لتتمكن كتائب من احتلالها، بحيث كان موحى قد أفرغ المدينة من المقاتلين ليلتحقوا به في ميدان المعركة الكبرى، ولم تحتل المدينة دون خسائر كبرى كبّدتها قوات المجاهدين في صفوف العدو،استمرت المعارك طيلة صيف 1914م ولم يسلم مركز من مراكز تجمع الجيش الفرنسي من هجوم قوات موحى وحمو، كما أن قوات المجاهدين كانت تحيط بمدينة خنيفرة فقد زعم قائد مركز خنيفرة أنه يستطيع أن يغدر بقبيلة زيان والقبائل المجاورة في ليلة ممطرة (12 نوفمبر 1914) فجمع كل قواته لمهاجمة قرية الهري حاول الهجوم بقوة 1300 جندي وعند الفجر بدأت المدافع القوية تقصف المنطقة[2].

وعليه قاد موحى وحمو القبائل المتحالفة معه حيث أختُطِفت سيدتين من نسائه، فكان الرد قويا حيث إلتحموا بقوات الاحتلال،وتسلل مقاتلون داخل صفوف العدو وتمكنوا من قتل العديد ودبّت الفوضى في جيش الاحتلال الفرنسي فقد 35 ضابطا و700 من الجنود القتلى وعدد من الجرحى وغنم المجاهدون سلاحا كثيرا 8 مدافع و700 بندقية[3] وعددا كبيرا من العتاد ،كما أسر عدد كبير من الضباط والجنود .

وهكذا إستمرت الحرب شمالا بين جيش الاحتلال الذي استنجد بكل قوات الاحتلال، وكانت الحرب تشتد وتخف في سنوات 1915 – 1920م، والتي إحتل جيش الاحتلال فيها المناطق المحيطة بالجبل؛ كقصبة تادلة. وكان الطيران الفرنسي قد اِستفاد من تجربة الحرب الكبرى فاستعملها في معارك الأطلس، وكان له أثر في تراجع بعض القبائل، إلاّ أن موحى وحمو وجماعة من المجاهدين

[1] – عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 240 .

[2] – جمال قنان :**المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي**، مرجع سابق، ص 271.

[3] – محمد بن بلحسن: المرجع السابق، ص 130.

معه استمروا في القتال يكبّدون العدو خسائر في الأرواح[1]،فدفعت به إلى المناطق الوعرة لجبال الأطلس الوسيط، حيث واصل المقاومة حتى سنة 1920م ،فرغم ملاحقته من قبل قوات الاحتلال وتخلي جل أتباعه الذين أنهكهم البؤس والتعب عنه، إلاّ أنه لم يقبل الإستسلام للسلطات الفرنسية بل واصل المقاومة إلى حين نفاذ عتاده وموته وهو حامل لسلاحه[2].

2- المقاومة في الجنوب:

بدأت مع الشيخ ماء العينين ضد التوسع الاستعماري الذي قاده كزافي كوبولاي نحو السينيغال وأوقفها بعد وفاته في 1910م[3].

وبمجرد توقيع معاهدة الحماية عمّ نوع من الإستنفار منطقة سوس[4]،أدّى تزايد التهافت الاستعماري عليها واشتداد الحمية لدى القبائل الجهادية السوسية، وقد رأى العامة في الشيخ أحمد الهيبة ماء العينين[5]شخصية القائد والمنقذ،إضافة إلى الشخصية الثورية التي تغلب على القبائل الصحراوية.

وفي هذا الإطار، ثار البربر بقيادة الهيبة إبن الشيخ ماء العينين لمناهضة الهيمنة الفرنسية[6]،فما إن وقّع السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية،حتى تخلى أهالي الجنوب عنه للإلتفاف حول لشيخ

---

[1]- عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 241.

[2]- علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 135 .

[3]- مولاي حسن كفناني: **المقاومة المغربية في الجنوب**،" نموذج أحمد الهيبة " ،في ندوة المقاومة المسلحة 1900-1934، منشورات المندوبية السامية لقدماء المجاهدين وأعضاء جيش التحرير، مراكش ، نوفمبر 1990، ص ص97- 105.

[4]- محفوظ أسهر:إعداد علي بن طالب،أحمد بومزكو "تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن 20"،ص57

[5]- **الشيخ أحمد الهيبة بن ماء العينين** : ولد في رمضان المعظم عام 1293 هـ نشأ ودرس على يد والده ودخل مراكش وفاس ولقي أعيانها ونظم الشعر والنثر، قام مقام والده بعد فاته في تزنيت عام 1327 هـ، قام الشيخ الهيبة بعدما وقع السلطان عبد الحفيظ معاهدة فاس وسار نحو مراكش في 15 جويلية مع جيش كبير ما بين القبائل الصحراوية وقبائل سوس دخلها في 15 أوت إلا أن الفرنسيين حاصروا مراكش، توفي في رمضان 1336 هـ. ينظر: عباس ابن ابراهيم التعارجي المراكشي: **تاريخ ثورة أحمد الهيبة**، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء ، (ب ت) ، ص ص 3-4.

[6]- جمال قنان : المرجع السابق، ص 142.

الهيبة ومبايعته محله[1] يوم 18 أوت 1912م[2]، حيث إستقبله أهالي مدينة مراكش بحفاوة وتوجه شقيقه إلى مدينة أغادير.

وقد إزدادت المقاومة في الجنوب حدة ،بعد تخلي السلطان عبد الحفيظ عن العرش لمصلحة شقيقه يوسف الذي كان أكثر ولاء لفرنسا، إذ تحمس عندئذ أهالي الجنوب إلى الشيخ الهيبة أكثر، ولئن ترك جيش الاحتلال الفرنسي في بداية الأمر جبال الأطلس إلى سكانها، غير أنه لم يتقبل احتلال قوات الهيبة لمدينة مراكش ، فشنت السلطات الفرنسية في بداية الأمر حملة دعائية ضد الهيبة تقوم على إتهامه، قصد بث البلبلة والريبة في صفوف الأهالي[3].

واهتم المقيم من ناحية أخرى بالبحث عن مبرر يقدمه لحكومته وللرأي العام في فرنسا لتغطية أهداف حملته، ووجد ضالته في الإدعاء بأن رعايا فرنسيين أسرى عند الشيخ الهيبة ومن واجبه إنقاذهم[4].

وفي أواخر شهر أوت 1912م، غادر الشيخ الهيبة مدينة مراكش على رأس 5000 رجل لمواجهة الجيش الفرنسي، إلاأن تواطؤ القياد مع الاستعمار عجّل بإنهيار القدرات الحربية، إضافة إلى انعدام التنظيم،وحدث أول صدام بين اتباع الهيبة والفرنسيين بسيدي عثمان تلقى المجاهدين إثره ضربة لقدراتهم الحربية[5]، إذ هزم أمام قوات العدو التي بلغت حوالي 25.000 جندي فرنسي تحت قيادة الجنرال **مونجان**، وتراجعت قوات المجاهدين إلى تاوردانت ،ودخل **الكلاوي** التهامي، وحيدة بن مايس إلى تاوردانت يوم 24 ماي 1913 ،وحاول إقناع الشيخ الهيبة بالخضوع للمخزن، إلا أن الشيخ الهيبة رفض الخضوع والإستسلام.

---

[1]- عباس ابن ابراهيم التعارجي المراكشي: **تاريخ ثورة أحمد الهيبة** ، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدارا لبيضاء ، (ب ت)،ص 6.

[2]- شوقي عطاالله الجمل: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المرجع السابق ، ص 338 .

[3]- جمال قنان: **المقاومة**، المرجع السابق، ص 143.

[4]- نفسه، ص 145.

[5] - محفوظ أسهر: المرجع السابق، ص 60.

وقد وجد الفرنسيون مقاومة شديدة من أهل سوسن كما أن الشيخ **الهيبة** كثّف إتصالاته مع الألمان وربط التواصل معهم من أجل الحصول على الدعم وهو ما حدث في منتصف نوفمبر 1916، حيث وصلت غواصة ألمانية إلى مصب وادي"أسكا" لتمرير مساعدات للمجاهدين ما ألهب حماس المجاهدين بالسوس[1].

وللقضاء على هذه الحركة بادر المقيم العام ليوطي لزيارة أغادير، واجتمع بكبار قادة تزنيت وضع استراتيجية لمراقبة تحركات الألمان ورصد تنقلات المجاهدين[2].

وأسفر ذلك عن احتلال مدينة مراكش في 07 سبتمبر 1913م، وعلى إثر ذلك استولت القوات الفرنسية على أغادير وبعض الموانئ الأُخرى على المحيط الأطلسي وأمّنت بذلك خطوط مواصلاتها بين فاس ومكناس والرباط، فلم يبق للشيخ الهيبة سوى التقهقر والإنسحاب نحو موريتانيا ومع ذلك ظل يكافح قوات الاحتلال في الجنوب إلى حين وفاته 1919م[3]،وعندئذ خلفه شقيقه الذي واصل الكفاح حتى 1934م .

بالرغم من تراجع المقاومة في جنوب البلاد، فقد بقيت مناهضة الاحتلال الفرنسي قائمة في جبال الأطلس الوسيط التي تركتها القوات الفرنسية وشأنها طوال الحرب العالمية الأولى لدعم نفوذها في المناطق الأكثر خصوبة التي لقبها الجنرال ليوطي بالمغرب النافع.

2-المقاومة في الشمال الغربي:

تزعمها الشريف مولاي أحمد الريسوني[4] في منطقة جبالا في الشمال الغربي، وقد كان الريسوني عاملا على هذه المنطقة والتي شهدت إضطرابات أمنية أظهرتها الصحافة الفرنسية بإتهامها للريسوني وجماعته أنهم سبب في الفوضى الأمر الذي يستدعي التدخل الأجنبي[1].

---

[1]- محفوظ أسهر: تاريخ المقاومة والاستعمار ،المقاومة بالسوس ، ص68.

[2]- نفسه ، تاريخ الاستعمار ،ص69.

[3] - الحسن الباز: **مقاومة الشيخ أحمد الهيبة للاستعمار الفرنسي، " المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904 – 1955م** ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1997، ص 407 .

[4]- الريسوني : هو أحدأبطال المقاومة المغربية ....للمزيد ينظر: بن عزوز عبد الحكيم :**الشريف الريسوني والمقاومة المسلحة في شمال المغرب**، مطبعة الساحل، الرباط، 1981، ص31.

وفي أواخر 1906م، حاولت فرنسا وإسبانيا احتلال مدينة طنجة بدعوى حماية الأجانب من تصرفات الريسوني وعملوا على إبعاده فقام الريسوني بقيادة القبائل والتي إجتمعت بقوة حوله وبمجرد الإنزال الإسباني بالعرائش عقب إتفاقهم مع الفرنسين على مناطق النفوذ، فإصطدم قائد الحملة الإسباني فيرناندوسلفيستر الذي وصفه الريسوني "زعيم عصابة اللصوص"بالريسوني لمواجهتهم وحين تقدمت القوات الإسبانية في فيفري 1913م من سبتة إلى تطوان واحتلالها قام الريسوني بمواجهتهم وإضطرت إسبانيا لإرسال تعزيزات لقواتها حتى وصل عددها إلى 40000 ألف رجل، واضطرت إسبانيا لمهادنة الريسوني بعدما أرسلت للمفوض السامي الإسباني الذي عينته لمنطقة نفوذها بحكمه لإقليم جبالا "المركيز دي فالتيزويلا"، أما في ما بعد بسبب مقاومته العنيفة سنة 1915، وتم ذلك وإعترفت إسبانيا بحكمه لإقليم جبالا فقضى فترة متعاونا معاها،إلا أنها شنت في عام 1919حربا ضد الريسوني يقصد بها القضاء على سطوته،واستطاعت القوات الإسبانية تطويق جبالا[2].

وقامت معركة شديدة بين الخطابي والريسوني لمساندة عبد المالك الريسوني قبل عبد الكريم :ورد في برقية مستعجلة يوم 29 جوان 1918م: لقد تم تحديد الخسائر ضمن الفرق العسكرية التابعة لعبد المالك في المعركة التي وقعت بتاريخ 26 جوان ضد الفرقة المجندة بفاس حيث أسفرت عن مقتل 33 جندي وإصابة 70 آخرين، وكانت المعركة بقيادة عبد المالك وحرمان الذان كان يسعيان إلى انشاء معسكر جديد بالموقع الإستراتيجي لباب ميزاب شمال غرب جنان مجبر بحيث سبقناهم إلى هذا المكان وإستخدموا الرشاشات والبنادق الرشاشة ونحن بصدد القيام بحملتين الحملة الأولى بالناحية 656 التي تقع حوالي سبعةكيلومتر شرق جنان مجبر، والتي ستحمل إسم عبدد الكريم ، والثانية بموقع ميزاب بحوالي اربعةكيلومتر غربا وتمتد إلى غاية منطقة فاس بالحد الشمالي بمحاذاة المراكز الموجودة

[1] – علال الخديمي: **التدخل الأجنبي ومقاومته**، المرجع السابق، ص 91.

[2] – إبن عزوز حكيم: **الشريف الريسوني والمقاومة المسلحة في المغرب**، المرجع السابق، ص ص 31- 32.

بشمال تازة في حين أن جيوش االعدو تكون محتشدة بالقرب منا ، وتجدر الإشارة إلى انه في حال تحقيق للأهداف العسكرية عن طريق بسط نفوذنا [1].

وقد أورد قائلا : " قبل مغادرتي التقيت ب قادة كل من المنطقة فاس ومكناس ومنطقة وزان بهدف جمع المعلومات حول الجبهة الشمالية وشخصيا لاأمتلك المعلومات حول وضعية الإسبان بحيث ان وضعهم في مليلة أصبح اكثر تعقيدا وظهرت حركات في الغرب ، جنوب تطوان وهي تشكل خطرا حقيقيا بالنسبة لشفشاون ويبدو أن الريسوني إستعاد حريته في العمل إلى جانبهم وفي هذا الصدد يبدو ان الجنرال برينغي يبذل مجهودا سياسيا نشطا للغاية بهدف الحصول على دعم أبرز الشخصيات لدى الأهالي ولاسيما عبد المالك ، وأورد بعدها :أما على مستوى جبهتنا بتازة وفاس ومن الواضح أنه لامجال للقلق من تعليمات الريفيين حيث بعث لنا عبد المالك برسائل لى مراكزنا بحاسي ونزغة لتبديد مخاوفنا بشأن هذه التعليمات .إن موقف عبد المالك لايزال متأرجحا بين الريفين والإسبان ويبدو انه متردد في إتخاد أي إجراء غير أنه يمارس أعمال عدائية ضد القبائل المجاورة لنا وتثمثل النقطة الحساسة في منطقة وزان حيث أن معظم القبائل تكن عداوة للأجانب ومع ذلك أعتقد أنه لا مانع من الإتحاد بينها بما أن جبهتنا الجديدة ستتأسس هناك [2].

وقد ورد تقرير آخر، يصف الأوضاع في دورية يوم 05 جويلية 1919م ،على الساعة 20.00 رقمها 427 من 29 يونيو جاء فيها : "على الجبهة الشمالية تازة أزعر بيون، بسبب الضغط من تبدأ وإنتاج جزء في أو مازلنا نكافح عبد المالك يعترف بتاثير السيادة الألمانية ويقول لا للضرب والقوات مهمة واتخد موقفا كيف يعرف أين وعود التعويض الذي سيقدم وكلفناه 08 قتلى وقتل واحد ما ومع ذلك ألاحظ أنه بعد المزايا العظيمة إستقر الوضع لبعض الوقت على الجبهة الشمالية. ويبدوا أن رباعي برلين قد استقر على الجانب المجبر الذي أطلقه عبد المالك على الجنوب القيام لا يزال الوضع مضطرب جدا في ويعني عدم الثبات" .

[1] مذكرة دورية مؤرخة بـ29جوان 1918ملحقة برقم 419 الصادرة بتاريخ 27 جوان 1918:الأرشيف الوطني الفرنسي service historique de l'armée: Carton 604 sous série 3H .N419 ;27-06-1918.

[2] SHAT service historique de l'armée: Carton 604 sous série 3H .N ;2/1 :433 05-07-1919.

4- مقاومة أهالي الريف للاحتلال الإسباني والفرنسي :

واجه سكان الريف المغربي سلطات الحماية الإسبانية ،وقد بدأت الحرب بالريف المغربي قبيل إمضاء معاهدة الحماية واحتلال شمال المغرب،فقد كانت إسبانيا تحتل سبته ومليلية، وكان الريفيون والجبليون في مقدمة المجاهدين الذين حاولوا طرد المحتلين الإسبان من المدينتين في مراحل مهمة من التاريخ، لذلك حينما حاولوا التوسع في منطقة الريف سنة 1909م، إنطلاقا من مدينة مليلية المحتلة تصدى لمقاومتهم بطل الريف الأول المجاهد محمد أمزيان[1] الذي عرف في شبابه باستقامته[2]، ونزاهته وسمو أخلاقه وهو سليل أسرة من الشرفاء أحد أجداده محمد بن عبد السلام في زاوية أزغنغان(قرب الناظور)، عمل في ميدان التجارة كان ينتقل بين منطقته (**قرب مليلية**) والجزائر للتجارة خاصة خصوصا في أوقات الحصاد وجني العنب[3]،تبدأُ شخصيتة تظهر عندما كان الإسبانيون يستغلون المعادن بإتفاق مسبق مع الزرهوني وحتى بعد وفاته ظلّ الإستغلاليون الإسبان يواصلون عملهم في المعادن الشيء[4].

2- موقف فرنسا من دولة الأميرالخطابي:

فوجئ الفرنسيون بإنتصار الخطابي على الإسبان،كما تفاجؤوا من إنسحاب القوات الإسبانية من إقليم الجبالة كله،لذلك فبرّرو التدخل في القتال ضد الخطابي ولمصلحة الإسبان، حيث خشت فرنسا أن يكون نجاح ثورة الخطابي عاملا مشجعا للثورات في شمال إفريقيا والمغرب العربي خصوصا، واتخذت قرارا بتدشين حمالة عسكرية وإحتلت نهر وادي الخصيب قاطعة الإمدادات الغذائية من

---

[1] – **الشريف محمد أمزيان** : هو من أبناء أحمد عبد السلام القلعي الريفي الأمازيغي ولد سنة 1859م أسست عائلته زاوية في أزغنغان قرب مدينة الناظور عرفت بزاوية أولاد أحمد عبد السلام القلعي، تلقى تعليمه بالمسجد اشتغل منذ شبابه في التجارة... خاصة بين الريف والجزائر، كان ضمن زعماء القبائل الذين تحركوا للدفاع عن أرضهم،ووّحد كلمة القبائل للدفاع عن البلاد وهكذا إلى أن تحمّل مسؤولية قيادة ثورة الريف الأولى،للمزيد ينظر: **حسن الفكيكي :الشريف محمد أمزيان شهيد الوعي الوطني (1908-1912)،مطبعة ريبانيت ، الرباط ، ط 1،2008،ص ص10**

[2] – علال الفاسي: **الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية**، المرجع السابق، ص 27 .

[3] – عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 244 .

[4] – محمد بن عبد الكريم الخطابي (جمعية الامتداد الثقافي) : **مجلة تاريخ المغرب** ، ع3 ، مطبعة التومي ، الرباط، ص 17.

الحبوب على سكان الريف الذين ردوا في أفريل 1925م بهجوم معاكس خرقوا خلاله خط التحصينات الفرنسية واقتربوا من مدينة تارة الإستراتيجية مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى تنحية الجنرال ليوتي وتعويضه،كما عمدت فرنسا إلى تقوية موقعها الذي دفع بالريفيين إلى الإعتراض ومقاومة هؤلاء الاستغلاليين.

المبحث الثاني:بوادر الحركة الوطنية في المغرب.

1- تحول المقاومة في المغرب الأقصى:

شهدت بداية الثلاثينات تغيرًا ملحوظًا في أسلوب المقاومة،إذ انتقلت من مرحلة المقاومة العسكرية إلى السياسية المنادية بالاصلاح في ظل دولة الاحتلال،والمتمسكة أكثر بالهوية، إذ أن اكثر الممارسات مساسا بالهوية المغربية كانت السياسات البربرية[1]،حيث اتخذت فرنسا من السياسة البربرية، والتي تعوذ جذورها إلى فترة مابعد الحماية 1934م[2].

وقد استلهمتها من تجربتها البربرية بالجزائر، وحاولت تعميمها بالمغرب الأقصى الذي وجدت في تركيبته الاجتماعية المختلفة الأكثر قربا لتحقيق تلك السياسة حسب إعتقادها.

ولذلك فقد إعتمدت على مجموع الأبحاث والكشوفات العلمية والدراسات الاجتماعية التي قدّمها مستوطنوا الجزائر؛كالسيد هنري برونو أستاذ اللغة العربية بالمدرسة العليا الذي اهتم بالتركيبات الاجتماعية للمجتمع المغربي،وبول مارتي الذي نقل التجربة الجزائرية للمغرب وكان مترجما عسكريا[3].

وفي 16 ماي 1930م وقّع الملك الظهير البربري الذي عرضه عليه المقيم العام لوسيان سان، وقد تولت لجنة من رجال القانون إعداده، فكان يقر بالإختصاص القضائي للجماعات الشعبية والمحاكم

---

[1] - فادية عبد العزيز القطعاني : **الحركة الوطنية المغربية 1912– 1937**،في المجلة الجامعية،ع16 ،(د ت)، د م 2014م ، ص 49.

[2] - Charles Robert Ageron : **Politique colonial au maghreb**, presse universitaire de France, Paris, 1972, p109.

[3] – محمد المالكي: **الحركات الوطنية في المغرب العربي والإستعمار**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص 198- 199 .

العرفية على القبائل البربرية ونص على نقل القضايا الجنائية الخاصة بالبربر إلى القضاء الجنائي الفرنسي مايجرد السلطان من واحدة من أهم صلاحياته .

2- الحركة الوطنية المغربية:

يرجع أغلب المؤرخين إلى أن ظهور الحركة الوطنية السياسية جاء بعد محاولات فرنسا العنصرية من أجل خلق الصراع الداخلي بالمغرب من خلال صدور الظهير البربري لتكشف محاولاتها وتعلن عن ميلاد حركة وطنية تجسدت في تيارين بارزين:

أ-الإتجاه الاصلاحي السلفي:

إتخذت المقاومة المغربية شكلا جديدا من الكفاح التحرري، وهو المقاومة السياسية في منطقتي النفوذ الفرنسي والإسبانية بين سنتي 1927-1934م، حيث تبلور الفكر الاصلاحي بالمغرب في أواسط القرن التاسع عشر متأثرا بالفكر النهضوي الحديث وهي **دعوة اصلاحية سلفية**[1]، وقد قادها مجموعة من الشباب المختلف التوجهات والأفكار،حيث إنقسموا إلى قسمين قسم الدروس العربية المحضرة مسجدية ،وغير مسجدية .

أما القسم الثاني الذي سمي بالشباب العصر والذي إنخرط في سلك المدارس الفرنسية وبرامجها الخاصة أما **الفكر السلفي** فقد تزعمه في البداية الشيخ أبوشعيب الدكالي والفقيه بن العربي في ذلك الوقت، وكان الأدباء والعلماء حينها ينتمون إلى الطرق الصوفية كالدرقاوية والكتانية والتجانية والقادرية وغيرها أما طوائف الحرفين فأغلبيتهم ينتمون إلى العيساوية والحمدوشية والغازية وغيرها[2]،كما كان لأساتذة وعلماء جامعة القرويين، ومثقفي المدن دور كبير في الحركة الاصلاحية السلفية الوطنية

---

[1]- – عبد الإله بلقزيز: **الخطاب الإصلاحي في المغرب العربي**، التكوين والمصادر، ط1، دار المنتخب العربي بيروت، لبنان، 1997، ص 41.

[2] – عبد الحميد المرنيسي :الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الاستقلال ،مطبعة الرسالة ، الرباط ، المغرب ،1978،ص34.

بشكلها الجديد؛ وكان أبرز من زعمائها هم علال الفاسي[1]، فقد كانت هي المنبع الّذي استقى منه أغلب زعماء الحركة الوطنية التي ساهمت في استقلال البلاد وعمره لايتعدّى العشرين سنة، ولكن سلطات الاستعمار منعتها عنه لمعتقداته السياسية والوطنية ولأفكاره التحررية، ولم يحصل عليها إلاّ بعد فترة طويلة، وقد عمل على تأسيس الكثير من المدارس الحرة مساهمًا في هذا المشروع مع بقية أعضاء الحركة الوطنية، وتطوع بالتعليم في إحداها وهي المدرسة الناصرية.

ومن هذا المنطلق،أخذ يدعو زملاءه الطلبة إلى الحركة السلفية ونبذ الشعوذة والوثنية ورجال الطرق والزوايا، ممّا تلقاه عن شيوخه أمثال: محمد بن العلوي،الشيخ أبي شعيب الدكالي[2]،محمد حسن الوزاني، أحمد بلافريج، عبد السلام بنونة، عبد الخالق الطريس، محمد الناصري وآخرون.

لقد لعبت الظروف الداخلية الخارجية دورا هاما في تغير أسلوب الكفاح وتأثر المغرب في حركته التجديدية بشكل كبير برياح النهضة في المشرق العربي، وانتشار الوعي السياسي بمصر خاصة جاء ذلك نتيجة إحتكاك الشبان المغاربة بالمصريين، وتأثّرهم بدعوة سعد زغلول وخطابه النهضوي[3].

أما في الجنوب المغربي الخاضع للحماية الفرنسية ،بدأ الكفاح السياسي وراء واجهات ثقافية ودينية، تمثلت بالعديد من الجمعيات (إتحاد الطلاب- أنصار الحق) التي ركّزت على التوعية الإسلامية والاصلاح الاجتماعي.

أسّس أفراد هذه الجمعيات كتلة العمل الوطني عام 1929م برئاسة علال الفاسي،فيما أصبح محمد حسن الوزاني،أمينها العام وظهرت هذه الكتلة،كحركة سياسية،إبتداء من صدور الظهير البربري[4].

---

[1]- **علال بن عبد الواحد الفاسي** : ولد يناير 1910في بيتٍ يعرف بالجاه والغنى من أسرة عربية مسلمة، تعتّز بعروبتها وإسلامها هاجرت من الأندلس إلى المغرب واستقرت في مدينة فاس، فأبوه عبد الواحد كان من كبار علماء المغرب للمزيد ينظر :عبد الحقّ عزوزي وآخرون: **علال الفاسي: نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة**، ط1، 1431هـ- 2010م، ص 336.

[2]- عبد الحميد المرنيسي: **الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيّام الاستقلال**، تق: عبد الكريم غلاب، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب الأقصى، 1978،مرجع سابق ، ص ص 22- 23.

[3]- محمد حسن الوزاني: المصدر السابق،ج1، ص 320.

[4]- الظهير البربري، ويعني المرسوم أو القرار الذي أصدرته السلطات الفرنسية، وحاولت من خلاله فصل العرب عن البربر في ميدان القضاء الإسلامي- الشريعة الإسلامية- والحيلولة دون استعمال اللغة العربية تمهيداً لعزلهم عن العرب وإدماجهم فيما عرف بـ (العائلة الفرنسية).ينظر: صلاح العقاد: **المغرب العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، مرجع سابق، ص ص 358-359.

ب- الظهير البربري:

نص الظهير على تبعية محاكم البربر لمكاتب الإستخبارات العسكرية عتمادها على الفرنسية والتشريع الفرنسي مباشرة، ويقضي هذا المشروع أيضا على إخراج البربر من دائرة القضاء الشرعي في الأمور المدنية ويجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصا بالنظر إلى تلك الشؤون، فقد أنشأت محاكم عرفية مكلفة ببعث الحق البربري القديم، واستحدثت فرنسا هذا القانون بهدف حماية حقوق البربر التقليدية ولغتهم وأصالتهم[1].

ويبدو أن المقصود من وراء ذلك هو إدماج البربر في البيئة الفرنسية، وعلاوة على ذلك فقد تضمن هذا المرسوم:تحويل زعماء القبائل إلى إقطاعين كبار إلى جانب تدعيم مجموعة من الشخصيات كان في طليعتهم باشا مراكش الجلاوى[2]،إذ لم يكن الهدف من سياسة فرنسا المس بمقومات الشخصية العربية فحسب،بل محاولة ملحة على الإدماج والتجنيس أولا والتميز العرقي ثانيا بالتشكيك بمكانة الإسلام والإثنية المغربية والقيم الاجتماعية الموجودة في وجدان المغاربة، وكانت منطلقة من تفسير بسيط لتاريخ "المغرب الأقصى" القائم على صراع دائم بين العرقين "البربر والعرب"، والوصول حنينئذ إلى التفريق بين المسلمين عربهم وبربرهم وتجزئة وحدة نضالهم، بضرب بعضهم ضد بعض،إلا أن هذه السياسة الخطابية الفرنسية. قد ساهمت في حقل المغاربة، فأصروا على عروبتهم المتجذرة فيهم منذ القدم ؛كمظهر واضح من مظاهر الإسلام، وهو ما جعلهم يتخذون من تلك السياسة البربرية سلاحا يتسلحون به، كما رأى البربر أن إعتناقهم للإسلام فيه تتويجا لهم، وليس تنكرا لماضيهم وهنا يقول علال الفاسي: "ولكن قلوبهم إنفتحت للإسلام ودعوته التي رأوا فيها أداة للتحرير القومي والاستقلال الوطني إلى جانب الإنفتاق الفكري والروحي، ولم تكن الدعوة الإسلامية في نظرهم إلا إمتدادا لعقائد الوحدة الإلهية التي تنسجم مع طابع الوحدة الذي يريدونه ويعملون به"[3].

---

[1]- سمير أمين: **المغرب العربي الحديث**، تر: كميل داغر، ط2، الجزائر، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص 144.

[2]- سمير أمين: المرجع السابق ، ص 198.

[3]- عبد الله العروي: المرجع السابق، ص 155.

كما كان لانتشار الحركة السلفية تأثير في مسار الحركة الوطنية في المغرب ،وقد تأثرت السلفية المغربية بأفكار السلفية الحديثة التي ظهرت في مصر على يد جمال الدين الأفغاني ،ومحمد عبدو والتي كانت أكثر تفتحا على روح العصر من السلفية الوهابية، إذ أنها كانت أوسع أفقا من الناحية السياسية فقد إرتبطت على يد الأفغاني، ورشيد رضا بالجامعة الإسلامية في مطلع القرن العشرين، وكذا على يد شكيب أرسلان بالجامعة العربية عقب الحرب العالمية الأولى، فكان لها بذلك أثر في وصل الحركة الاصلاحية المغربية بالحركة الاصلاحية العربية. ولعل أبرز زعمائها أبو شعيب الدكالي[1] ومحمد بن العربي العلوي[2]، فالمنهج الذي إعتمدته الحركة السلفية هو اتباع التعاليم الإسلامية ونبذ البدع والخرافات التي حاول الاستعمار زرعها من خلال قضية الظهير البربري؛ كونها ضربت العمق المغربي إنطلاقا من بعده الديني وبعده العربي، لذلك بادرت الحركة الوطنية إلى تنشيط حركة رد فعل تجاه الظهير الذي كان له إنعكاس إيجابي على الوطنيين في المغرب، حيث أدى لتوحيد المنظمات وشعاراتها ودفعها للعمل الوطني ،كما أمدها بالجماهير الشعبية الواسعة بعد أن كانت مقتصرة على عدد محدود من شبيبة المدن[3] ،وقد قاموا بمواجهة أصحاب الطرق الصوفية الموالية للاستعمار،إضافة إلى تأثر الطلبة المغاربة بالحركة الاصلاحية في المشرق خاصة خريجي الأزهر الذين دعوا إلى النهضة الإسلامية وتحرير المغرب من الاستعمار[4].

كماكان للصحافة دور كبير في انتشار الوعي الوطني حيث أسست صحفا عديدة للدفاع عن مصالح الوطن،ففي سنة1932صدرت مجلة المغرب باللغة الفرنسية بباريس بدعم من الأمير شكيب أرسلان

---

[1]- أبو شعيب الدكالي 1878-1937، ولد بالمغرب تأثر بأ فكار محمد عبدو أصبح من قادة الوطنية المغربية ،للمزيد ينظر: محمد عبد السلام :**علال الفاسي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر**، ص ص25-33.

[2]- العربي: ولد سنة 1883 بالقصر الجديد بمدغرة، وبعد أن درس بمسقط رأسه إنخرط في سلك طلبة معهد القروين سنة 1900ثم تولى قاضيا بأحباس فاس سنة 1914ثم تولى رئاسة مجلس الإستئناف الشرعي الأعلى بالرباط سنة 1927 ثم عين وزيرا للعدل سنة 1940، ويعد من الوطنيين الأحرار حيث ساهم بنشاطه العلمي في مسار الحركة الوطنية في المغرب إلى أن توفي سنة 1964. للمزيد ينظر: محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص167.

[3]- محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 453.

[4]- نبيه الأصفهاني: **تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي**، في مجلة المستقبل العربي، بيروت،ع11، ديسمبر 1982، ص 83.

وكلفت أحمد بلفريج[1] بهذه المهمة،وتركزت مقالاتها بصورة رئيسية على فكرة الوطن والقيم الوطنية، وانتقدت بشدة السياسة التي اتبعتها فرنسا في المغرب،ولكي تتغلغل في صفوف المواطنين عمدت الكتلة إلى إصدار جريدة عمل الشعب في فاس بالفرنسية وهي صحيفة وطنية عبرت عن أوضاع المغرب وانتقدت سياسة فرنسا لكن سلطات الحماية أوقفتها عام 1934، وجريدة الحياة ومجلة السلام في تطوان[2]،وفي 02 أوت 1926 قرّر أحمد بلفريج مع بعض زملائه إنشاء جمعية "**أنصار الحق**"بغرض التمويه وأنتخب بلفريج رئيسا لها أعضائها المكي الناصري ومحمد بن نونة وكان هم هذه الجمعية الوضعية السياسيةومستقبل البلاد[3]،وفي أفريل سنة 1927 إلتقى مؤسسوا حركة الرباط "**أنصارالحق**" بزعامة أحمد بلفريج مع جماعة فاس "الحركة السلفية الاصلاحية "بزعامة علال الفاسي وفي هذا اللقاء تم دمج الجمعيتين فاس والرباط وبدأتا العمل المشترك في إطار التجديد والديمقراطية من جهة،وبعث الإسلام الصحيح والتمسك بفضائله من جهة أخرى[4]،وقد تأسست كتلة العمل الوطني 1932م[5]،وأصدرت أول أسبوعية باللغة الفرنسية،منذ أوت سنة 1933م وأشرف على تحريرها محمد الحسن الوزاني.

---

[1]- بلفريج أحمد: (190-1990) ولد عام 1908بالرباط من عائلة محافظة تلقي تعليمه بمدينة الرباط بعد حصوله على شهادة البكالوريا، إنتقل إلى فرنسا أين حضر ليسانس في التاريخ ثم دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية بجامعة السربون. للمزيد ا ينظر: معمر العايب:**مؤتمر طنجة المغاربي "دراسة تحليلية"**،مرجع سابق، ص 383.

[2]- محمد علي الداهش: ، **دراسات في تاريخ الحركة الوطنية** ، المرجع السابق، ص 156.

[3]- شوقي عطاء الله الجمل وعبدالرازق إبراهيم: **تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر "من العهد العثماني للعالم العربي إلى الوقت الحاضر"**، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2007، ص 281.

[4]- محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 448.

[5]- القادري أبوبكر:مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من سنة 1941إلى 1945، ط1 ،ج2 ،مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء ،دت ، ص290 .

المبحث الثالث:تحولات الحركة الوطنية وبروز التنظيمات السياسية الجديدة

لقد شكّلت التنظيمات السياسية دورا فاعلا في توجه الحركة الوطنية ،ولعل أبرزها:

1-كتلة العمل الوطني بزعامة الفاسي:

عمدت فرنسا إلى إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات،فإحتج الوطنيون المغاربة على هذا الإلحاق[1]،مما تسبب في ظهور أول تنظيم سياسي تمثل في:

2- كتلة العمل الوطني المراكشي ماي 1934:

كانت تمثل إتجاها سياسيا وطنيا بين قادة وطنين للعمل من أجل البلاد، رغم أنها ليست حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم، لكنها اعتمدت على أسس دينية وسياسية قبل إعتمادها على أسس اجتماعية[2].

تأسّست في 1934م بزعامة علال الفاسي،أبوبكر القادري، محمد الحسن الوزاني، محمد اليزيدي، محمد الغازي، عمر عبد الجليل، أحمد الشرقاوي، محمد الدويري، عبد عزيز إدريسي، الذين قدموا رسالة إحتجاجية إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية والبرلمان الفرنسي عارضوا فيها قانون الحكومة الفرنسية بإلحاق المغرب بوزارة المستعمرات[3].

تعتبر الكتلة أولى الأحزاب السياسية الوطنية المغربية،وقد أعدت الكتلة برنامجا للاصلاحات طالبت فيه فرنسا بتطبيق معاهدة الحماية[4]،لقيت هذه المبادرة نجاحا كبيرا في الرباط وفاس ومكناس وطنجة والدار البيضاء ومراكش، مستغلة الحركة الوطنية الزيارة التي كان يقوم بها الملك كل ربيع إلى فاس،ونظمت له إستقبالا حارا أثناء زيارته لها في 08 ماي 1934م، فتحول هذا الإستقبال إلى مظاهرات هاتفة بحياة الملك والمغرب، وخشيت فرنسا تطور الوضع،فقررت منع الملك محمد الخامس

---

[1]- عبد الغني اليعقوبي: **الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي**، ع 932، 2004، ص 3.

[2] - جلال يحي: **العالم العربي الحديث " الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين"**، المكتب الجامعي الحديث للنشر، القاهرة، 1998، ص 721.

[3]- روم لاندو: **مراكش بعد الإستقلال**، تعريب خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 34.

[4]- محمد ظريف: **الأحزاب السياسية المغربية**، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1988، ص 20.

من الصلاة في جامع القروين في ماي 1934م".

قرر أن يقوم بزيارة لمدينة العلم والعرفان فاس فاستقبله إخواننا الوطنيون الشباب بما يستحقه من تكريم وتعظيم،فكان يوم زيارته يوما مشهودا في تاريخ فاس تجلى فيه تجاوب العرش والشعب، حيث كان استقباله منقطع النظير ،حيث خرجت فيه مدينة فاس بكاملها لإستقباله بالهتافات والأناشيد التي كانت تشق فيه عنان السماء وأدرك الفرنسيون المستعمرون مغزى هذا التجاوب، فعملوا على إفساده وأعلنوا في جرائدهم أن السلطات غضبت على أهل فاس، وعلى الشباب الوطني بخصوص قيامه بمظاهرات كان الهتاف فيها يشق الطرقات المؤدية إلى ضريح المولى إدريس فلهذا قرر أن يرجع إلى الرباط تعبيرا عن سخطه وعدم رضاه"[1].

حينها إحتجت الكتلة على هذا القرار وانتهزت الكتلة هذه الفرصة ونزلت إلى العمل الجماهيري لكي تزيد من ولائها للسلطان حتى تجذبه إليها وتتخذه شعارا للوحدة الوطنية مما أدى إلى إلتجاء سلاطين المغرب لمساندة الحركة الوطنية[2].

إزداد الملك إنجذابا للكتلة الوطنية ،وركّزت الحركة الوطنية المغربية تحركاتها السياسة إلى التشهير بالحماية والأساليب التي تعتمدها فرنسا ضد الشعب المغربي ،وطالبت بالاصلاح العام لشؤون البلاد وتحسين حالة أبنائها[3].

3- نتائج زيارة الملك لفاس عام 1934م:

لقد ضاق الاستعماريون بهذا التلاحم وتضايقوا من هذه التجارب؛ فقرروا أن يوقفوا سير القافلة في الطريق ،فأصدروا قرارا يمنع بعض الجرائد التي كانت تصدر،و كانت الأولى تصدر بفاس هي جريدة عمل الشعب باللغة الفرنسية والثانية هي مجلة المغرب بالفرنسية أيضا وكانت تصدر

[1]- القادري: المصدر السابق، ص293

[2]- شوقي عطا الله الجمل : المرجع السابق وص433.

[3]- محمود علي عامر: المرجع السابق، ص ص 269-270.

بباريس، وكانت الثالثة هي الحياة الأسبوعية ،و الرابعة هي مجلة السلام، وكانتا تصدران بتطوان فقرروا أن يبرزوا بالبرنامج الوطني المطالبة به والمسمى بمطالب الشعب المغربي يوضح فيه مطالبهم السياسية[1].

وأعتقل العشرة الذين تقدموا بمطالب الشعب المغربي[2] وعلى إثر هدا الاعتقال اندلعت تظاهرات احتجاجية عمت جميع مناطق المغرب واعتبر علال مسؤولاً عنها،ونجم عن هذه التظاهرات اعتقال المئات من المواطنين.

وبعد شهر من الاعتقال أطلق سراح القادة فانتخبت الكتلة علال رئيسا لها،وبازدياد نشاط الكتلة أقدمت الإدارة على حلّها بدعوى أنها تهدف إلى خلع الطاعة عن السلطان، وفضّلت الكتلة عدم مواجهة هذا الإستفزاز إلى حين هدوء الأمور واستغلال الوسائل الممكنة واكتفت برفع احتجاج صريح وقوي اللّهجة إلى الحكومتين المغربية والفرنسية على هذا الإجراء الذي يتنافى والحريات العامة[3].

بعدها إتجه علال الفاسي وأعوانه وفي مقدمتهم محمد بلحسن الوزاني وأحمد مكوار إلى تطوير الكتلة لتصبح حزبا سياسيا، فعقدت اجتماعا في فاس فأختير علال الفاسي رئيسا ومحمد الوزاني أمينا عاما وأحمد مكوار أمينا للصندوق وأصبح للحزب جريدتان "الأطلس" تصدر بالعربية و"العمل الشعبي" بالفرنسية وأخرى أسبوعية هي الوداد ولكنها أخضعتها دوما لرقابة الحماية[4].

في خضم هذه التطورات شهدت كتلة العمل بداية شهر فيفري 1937 صراعا داخليا ،شجعته عدة تأثيرات داخلية وخارجية منها ظروف التشدد التي كانت تفرضها الرقابة الفرنسية كخنق جو

---

[1]- القادري: المصدر السابق، ص294

[2]- امن جملة العشرة الذين تقدموا بمطالب الشعب المغربي لجلالة الملك المعظم وللسلطات الفرنسية في الإقامة العامة بالرباط وفي باريس لوزارة الشؤون الخارجية ،وهكذا قدم المرحومون الفقيه محمد غازي والشهيد عيد العزيز بن إدريس وسيدي أحمد الشرقاوي الرباطي مطالب الشعب إلى جلالته محمد الخامس بواسطة الصدر الأعظم الحاج محمد المقري الذي استقبلهم بالدار البيضاء وذلك يوم فاتح ديسمبر سنة 1934،كما قدمها للمقيم العام الفرنسي المرحومون علال الفاسي ومحمد اليزيدي ومحمد الديوري من القنطيرة وقدمها للوزارة الخارجية الفرنسية وكذلك محمد بن الحسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل أما المرحوم الشيخ محمد المكي الناصري كان ضمن العشرة المسؤولين فكان مسافرا إلى تطوان،للمزيد ينظر القادري،مرجع سابق :ص295.

[3]- عبد الكريم غلاب: **تاريخ الحركة الوطنية في نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال**،الدار البيضاء،الشركة المغربية للطبع والنشر، 1976،ص 178.

[4]- شوقي عطاالله الجمل: المرجع السابق،ص 443.

الحريات العامة الذي خلفه المقيم العام نوجيس،أدى بها إلى الإنشقاق إلى جماعتين الأولى بزعامة علال الفاسي. وشكلت "الحزب الوطني"، والثانية بزعامة محمد حسن الوزاني. وشكّلت "الحركة الشعبية"، ويرجع هذا الإنشقاق إلى مصالح شخصية ووجود فوارق في التفكير عند الزعيمين[1]، لقد كانت جماعة الاصلاح معتدلة في مطالبها، إذ طالبت بالاصلاح تحت نظام الدولة المستعمرة لكن اختلف الأمر بعد تصريح "السلام بدون إنتصار" الذي نادى به الرئيس الأمريكي ويلسون في جانفي الذي نصّ على حق الشعوب في تقرير مصيرها، فاستعادت الجماعة المغربية بعض الآمال وطالبت من خلال مجلة المغرب*التي كانت منبرا لمطالب أهالي المغرب العربي بنظام ملائم لآماله ،ومع ذلك كان للجماعة المغربية بعض الشكوك في تحقيق هذه الآمال[2].

في ظل هذه الأحداث أصدرت فرنسا قرار بحل الكتلة يوم 18 مارس 1937 مما أدى إلى تأسيس أحزاب سياسية جديدة، فكانت في المنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية من المغرب[3].

4- النشاط السياسي في منطقة الحماية الإسبانية :

أ- الحزب الوطني بقيادة علال الفاسي:

استمر النشاط السياسي بعد حل الكتلة الوطنية و انسحاب محمد الحسن الوزاني من كتلة العمل الوطني أعاد علال الفاسي تنظيم الحزب من جديد تحت اسم" الحزب الوطني" بعد المؤتمر السري في الرباط يوم 13 أكتوبر 1937م، ومن أجل كسب التأييد الشعبي.

يُعد هذا الحزب امتدادا لكتلة العمل الوطني برجالها وأفكارها وأطرها وعقيدتها وتم الإعلان عن تأسيس الحزب الجديد في جريدة المغرب وتحصل على حق الإعتراف به والسماح له بمزاولة نشاطه شرط أن يغير مركزه العام الذي كان مركز كتلة العمل الوطني إلى مركز آخر، وأن لا يطالب المنخرطين

[1]- شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص ص 189-190.

[2] **S.H.A.T.**.série 3H carton245.Cabinet-Militaire 2eme bureau "Rapport sur le mouvement "front national de libération "au Maroc ..p-4

[3]- علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية في المغرب الغربي**، المرجع السابق، ص 162.

الجدد فيه باداء القسم أثناء الانخراط، وهكذا استأنف الحزب الوطني أعماله محتضنا أعضاء الكتلة وأنصارها، وأسس فروعا له في سائر البوادي ووصل حتى المدن[1]،

قام الأعضاءبوضع برنامج سياسي للحزب وأصدروا جريدتان هما الأطلس العربية، و"العمل الشعبي " بالفرنسية واستطاع الحزب أن ينقل أفكاره للرأي العام المغربي وأن ينشر مبادئه[2]، ذلك من أجل تحقيق المطالب المغربية وقد أعلن الحزب برنامجه المتضمن:

- العمل لاصلاح أوضاع البلاد وإن الاصلاحات في جميع الميادين وأن تعتمد كافة الاصلاحات على الشريعة الإسلامية،الإهتمام بالتربية الدينية والخلقية،التمسك بالنظام الملكي كأساس للوحدة الوطنية[3].

وحدثت في 25 أكتوبر1937 إضطربات في مكناس،بسبب الإصطدام بين المستوطنين والمزارعين وذلك بعد صدور ميثاق وطني تضمن الإحتجاج على سياسة فرنسا ضد الشعب المغربي[4].

وقد رد المقيم العام الفرنسي على قرارات المؤتمر بحل الحزب الوطني في 25 أكتوبر 1937 وإغلاق مكاتبه واعتقال الفاسي إلى جزيرة الغابون في إفريقيا فبقي تسع سنوات[5].

ب- الحركة القومية :

تزعمها محمد الحسن الوزاني سنة 1937م، وقدكانت في البداية تمارس نشاطها بشكل سري خوفا من السلطات الفرنسية التي كانت تمنع المغاربة من إنشاء الأحزاب السياسية[6]. ومن حيث المبادئ والأهداف فإن الحركة القومية بيّنت أن معاناة المغاربة كانت نتيجة انحراف سياسة الحماية وخروج

---

[1]- فيلالي عبد الكريم: **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ط1، شركة تاس للطباعة، القاهرة، ج8،2006، ص 45.

[2]- محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي "التاريخ المعاصر لبلاد المغرب "**، ط 2، المكتب الإسلامي للنشر بيروت، 1996، ص 351.

[3]- شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 43.

[4]- صلاح العقاد: **المغرب العربي** ، ص ص161-163، المغرب منشورات حزب الإستقلال 176.

[5]- أحمد عبيد: مرجع سابق، ص 265.

[6]- عبد الحميد مسعود الجزائري:حقيقة الجزائر ،مكتب الجزائر للدعاية والنشر ،مطابع دار الكتاب العربي ،مصر المصدر السابق، ص 100.

فرنسا عن تعهداتها، فقد تحول نظام الحماية إلى استعمار وربطت الاصلاح في واقع المغاربة بتغيير سياسة فرنسا وتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها في المغرب[1]،وتبنيه لفكرة الاصلاح، أصدر جريدة الدفاع"، و"جريدة الرأي العام "، و"جريدة الشعب " الناطقة بإسم الحزب يدعو إلى تثبيث الجكم الدستوري النيابي والتدرج في العلاقات مع فرنسا،حيث يطالب ببعض الحقوق فإذا حصل عليها انتقل إلى مطالب أخرى والمطالب الرئيسية يصعب على فرنسا تحقيقها[2].

وقد مثّل تأسيس الحركة القومية نصرا كبيرا في تاريخ المغرب السياسي، لأنه في أول مرة في تاريخ المغرب الحديث تظهر فيه الحركة القومية[3].

وقد طالبت الحركة القومية أن تكون العملية الاصلاحية في المغرب من أعلى وليس من الأسفل،بمعنى أن تبدأ من الاصلاح السياسي قبل غيره وأجملت برنامجها تحت اسم مجمل السياسة القومية وعدت تحقيق مستواه كفيلا بتحقيق أهداف الشعب المغربي في الحرية والاستقلال [4].

شارك القوميون بشكل فعال في التصدي لسلطات الحماية الفرنسية عام 1937،ولاسيما في أحداث بوفكران،وتضامنوا كذلك مع الحزب الوطني عندما تعرض قادته للقمع والسجن والنفي التي قامت بها سلطات الحماية، فقد نفي محمد حسن الوزاني زعيم التنظيم إلى أقصى الصحراء ،وبقي في المنفى نحو تسع سنوات من 1937م إلى حوالي 1946م، وهو ما أدى إلى ضعف هذه الحركة القومية، فكان العمل السياسي في منطقة الريف جزءً لا يتجزء من وحدة عمل الحركة الوطنية في منطقة النفوذ الفرنسية، ومن أبرز الأحزاب:

ج- حزب الاصلاح الوطني :

لعل من أهم الأسباب والعوامل التي أدّت إلى تأسيس هذا الحزب، هو تظاهر السلطات

---

[1]- محمد معروف الدفالي: من **الحركة القومية إلى حزب الشورى والإستقلال**، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة في المغرب، مج 2، ج1،ص 308.

[2]- فيلالي عبد الكريم:التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير ، المرجع السابق ، ص 47.

[3]- زين العابدين العلوي: المصدر السابق، ص 161.

[4]- محمد معروف الدفالي: المصدر السابق، ص ص 308 - 309.

الإسبانية بالتسامح مع رجال الحركة الوطنية المغربية إبان فترة الحرب الأهلية الإسبانية 1939 – 1936م، وما تلى ذلك من قيام الجمهورية و وصول الجنرال (Franco) فرانكو إلى الحكم بالإضافة للتأثر، بالحركات والتيارات التي كانت سائدة في العالم العربي وقع إنقسام بين الحركة الوطنية في 1936، بوصول فرانكو إلى الحكم بين مؤيد ومعارض .

خلاصة الفصل :

ومما تقدم يمكن القول أن المقاومة الشعبية بدأت شرسة بكل البلاد، ثم ظهر النهج الاصلاحي مع الحركة السلفية الاصلاحية وأنصار الحق، وكانت هذه بداية الكفاح السياسي المغربي ضد الاستعمار.

– ظهرت أولى الإرهاصات لحركة الاصلاح في المغرب مع بلفريج وعلال الفاسي في فاس وتجاوب القوى الوطنية وظهور كتلة العمل المغربين وهذا ما دفع فرنسا بتغيير سياستها واعتقال القادة .

– اتخذت المقاومة بُعدا سياسيا بعد مرحلة من نضج الوعي الفكري، ولئن أُرغمت الحركة الوطنية في المغرب على التقهقر والخضوع، ونظرا لإختلال موازين القوى بين قدراتها وقدرات القوات الاستعمارية فإن حركة المقاومة لم تنطفء، بل إنتقلت شيئا فشيئا من الجبال والأرياف إلى المدن وجيئت في سياق مقدمات مهيئةً لأجواء بداية المقاومة ضد الاستعمار.

مرت الحركة الوطنية المغربية أثناء فترة الاحتلال بعدة مراحل، إختلفت كل مرحلة من هذه المراحل عن سابقتها بجملة من العوامل، والتي أثّرت بدورها على الشعب المغربي، ما أثبّت لنا أنها ثورة شعبية عامة شارك فيها كل المخلصين من أبناء المغرب الأقصى.

الفصل الثالث: المقارنة بين المقاومة وغرهاصات الحركة الوطنية بالبلدين

- تمهيـد
- المبحث الأول: أوجه الشبه والإختلاف في المقاومة الشعبية بالبلدين
- المبحث الثاني: مقاربات من خلال وحدة النضال المشترك
- المبحث الثالث:مختلفات من العمل السياسي الى إستقلال البلدين
- خلاصة الفصل

تمهيد:

واجهت فرنسا منذ بداية الاحتلال مقاومة عنيفة ببعديها العسكري والسياسي،وبالرغم من قلة إمكانيات تلك المقاومات الشعبية العسكرية ،إلا أن ذلك لم يمنعها من التصدي لقوات الاحتلال، حيث أبدى التونسيون والمغاربة مقاومة شعبية مسلحة أعلنوا من خلالها الرفض القاطع للاستعمار، ثم تطورت المقاومة إلى نضال سياسي، وبرز ذلك في الحركة الفكرية التي شهدتها البلاد المغاربية ، فبما تميزت المقاومة بالبلدين ؟

المبحث الأول:أوجه الشبه والإختلاف في المقاومة الشعبية بالبلدين

أولا: من حيث إنتشار المقاومة ووحدة العدو:

1- المقاومة بالساحل والوسط :

أ- مميزات مقاومة الوسط التونسي والوسط المغربي في جبال الأطلس:

بعد توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على تونس إعتقدت السلطات الفرنسية أن القضية انتهت وبدأت القوات الفرنسية تنخفض واقتصرت على فرقتين تابعتين للجيش المرابط بقسنطينة ،وهذا ما انخفض في عدد الجنود ساعد على تنامي حركة المقاومة التي امتدت إلى سائر البلاد صيف 1881م، وهذا ما دفع بالقوات الفرنسية بتعزيز نفوذها لمواجهة الموقف وأرسلت إلى البلاد التونسية 84 كتيبة برية احتلت مدينة قابس وصفاقس عقب معارك عنيفة 16جويلية 1881م ولم تستطع القوات الفرنسية فرض رقابة فعلية على واحة قابس بداية شهر نوفمبر 1881م[1].

شملت هذه المقاومة قبائل جلاّص والهمامة وسكان قرى الساحل الذين همّوا لمقاومة قوات الاحتلال، وإنضم إليهم عدد كبير من الجنود النظاميين الذين هربوا من جيش الباي للدفاع عن بلادهم، فنشطوا في أربعة مراكز للمقاومة بالقلعة الكبرى،وبنان، قصورالشاف، وكان يقودها السياسي سويلم، الحاج علي،سعد بن حسين، وقد تحرّك المقاومون للعمل على منع جيش الاحتلال من

[1] - علي محجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 119.

التقدم، فاستجاب للنداء الذي وجهه الحاج حسين بن مسعي فهبت جموع غفيرة من جلاص، الهمامة، السواسي، أولاد سعيد، الطرابلسية لصد القوات الفرنسية ومنعها من التقدم داخل البلاد.

أدخل المقاومون الإضطراب لصفوف العدو مدة أربعة أيام متتالية في الفترة بين 26-29 أوت 1881م وانقضوا على معسكرات الفرنسيين التابعة لكتيبة المقدم "كورياردّ" التي ردّوها على أعقابها في معركة ضارية وكانت هذه الإنتصارات حافزا لرجال المقاومة،وهذا ما دفعهم لمواصلة الهجوم على جيوش الاحتلال[1].

ب- أما في الأطلس المغربي:

فقد شملت هذه المقاومة معظم قبائل المنطقة التي لم تخضع لقوات الاحتلال، واعتمد رجال هذه المقاومة في هذه المناطق الوعرة على مفاجئة قوات الاحتلال ومهاجمتها على حين غرة، وبعدها يتم الإنسحاب واللجوء إلى الجبال التي يتعذر إقتحامها، وكان على رأسها حمو الزياني الذي تمكن من تركيز نفوذه في جبال الأطلس الوسيط وجمع السلاح وأعلن المقاومة على قوات الاحتلال، وانسحب مع أتباعه إلى الجبال الوعرة بعد اقتحام الجيش الفرنسي للمنطقة وشن هجوم شديد على قوات الاحتلال في نوفمبر 1914م، وكبّد قوات الاحتلال خسائر فادحة بفقدانه ثلاثة وثلاثين ضابطا و580 جندي وجزء من عتادها إستولى عليه رجال المقاومة، وهناك قامت قوات الاحتلال بإحكام السيطرة ودفعت حموالزياني إلى المناطق الوعرة لجبال الأطلس الوسط،حيث واصل المقاومة إلى 1920م رغم نفاذ العتاد إلا أنّه مات وهو حامل لسلاحه[2].

ج- المقاومة في المدن:

وقعت المدن التونسية تحت السيطرة دون أيّ مقاومة تذكر رغم انضمام بعض أبنائها للمقاومة المقاومة في الجنوب، وقد كانت تلك المدن تستسلم بسهولة حفاظا على المدن من التدمير والتخريب والنهب وهو ماحدث بالقيروان ،حيث رفعت الراية البيضاء وسلمت المدنية وابتعد حماتها من الفرسان

[1] - علي محجوبي: **العالم العربي الحديث**، المرجع السابق، ص 125.

[2] - نفسه: ص ص 134- 135.

باتفاق مع سكان المدينة[1]، في حين شهدت المدن المغربية أياما دامية وأولها مدينة فاس،حيث قاوم الشعب المغربي قوات الاحتلال واندلعت المقاومة بداية في مدينة فاس وانطلقت أيام 17-18-19 أفريل التي أعقبت التوقيع على معاهدة الهيمنة الفرنسية، حيث وقعت معارك دامية تعرف بالأيام الدامية لفاس تمّ فيها محاصرة العاصمة وقامت معارك طاحنة إستعمل فيها الفرنسيون سلاح المدفعية لاقتحام المدينة.

وقد أسّست للفعل المقاومتي بالمدينة[2]،وأول من قام بالأمر هم الجنود المغاربة الذين أصبحوا تحت لواء الفرنسيين،خاصة حينما تم خفض رواتبهم ،فثاروا على الوضع وقاموا باغتيال بعض الضباط الفرنسيين وكذلك الفتك بالكثير من الفرنسيين المقيمين بمدينة فاس والتحق الأهالي بهم إلا أن فرنسا أرسلت الإمدادات اللازمة لقمع المقاومة وأجبرتهم على الاستسلام، وأعدمت عددا منهم وفرضت غرامة حربية على سكانها وطبقت سياسة الأرض المحروقة ضدها، كما قامت قبائل جبال الأطلس بحصار فاس إلا أن قائد جيش الاحتلال والمقيم العام لفرنسا في المغرب ليوتي قام بفك الحصارعن المدينة[3].

ولعل أهم ما ميّز البلدين من الجانب الروحي:

- الولاء الذي قدمه بعض شيوخ الطرق الصوفية كالزاوية القادرية بالكاف.
- قوة تأتير مشائخ الطرق الصوفية الروحي في العامة أدّى إلى عزوفهم عن مقاومة الفرنسيين.
- التمزق والتنافس والجشع والطمع الذي أصاب مشايخ الطرق الصوفية وابتعادهم عن نهجهم.

2- السياسة الفرنسية الإستغلالية:

يعتبر استغلال المناجم أحد أهم أسباب الثورات ،فقد قامت ثورة الفراشيش بسبب الإستغلال المنجمي وكذلك ثورة الريف في الشمال المغربي.

---

[1] - محمد المرزوقي: **صراع مع الحماية**، ص 110.

[2] - جواد الفرخ: **فاس في مواجهة الاستعمار الفرنسي 1953- 1955 دراسة في التنظيمات الفدائية وأشكال المقاومة**، نشر المندوبية السامية لقدماء المجاهدين وأعضاء جيش التحرير، ط1، 2012، دار أبي رقراق لنشر، الرباط، ص 14.

[3] - علي محجوبي: **العالم العربي الحديث المعاصر**، المرجع السابق، ص ص 133- 134.

أ)– أصداء ثورة الريف على البلدين:

مقاومة عبد الكريم الخطابي والتحالف الفرنسي الإسباني :

تزعّم محمد عبد الكريم الخطابي حركة المقاومة المسلحة ضد المستعمرين الإسبان واستطاع السيطرة على الأقاليم الشمالية من المغرب وتجاوزت حركته الحدود القبلية والإقليمية ونادي بالجهاد ضد الاستعمار[1].

عُرفت العائلة الخطابية بمقاومتها للاحتلال ،و وقع على عاتقها مهمة القيادة والتعبئة لمواجهة الفرنسيين، فركز الخطابي على اصلاح الأحوال الداخلية وتنظيم القيادات العسكرية القتالية و وضع أسسا لأسلوب وإدخاره للمعركة[2].

وشكّل إنتصار الخطابي خطرا على النفوذ الفرنسي في المغرب العربي، واستعدت فرنسا للقيام بأعمال عسكرية ضد ثورة الريف[3]،فقامت معارك بين الطرفين تكبّدت فيها فرنسا خسائر في الأفراد والمعدّات ،ودخلت مع إسبانيا في مباحثات للقضاء على ثورة الريف ،وقام الطرفان بلقاءات في 17 جويلية 1925م إلى 25 جويلية تمخضت عنها إتفاقيات عسكرية سياسية واقتصادية[4]، وتفطن عبد الكريم لسوء نيات العدو ،وقرّر إستئناف الحرب إلا أن موازين القوى لم تكن لصالحه وتعذر عليه الصمود أمام الجيوش الفرنسية الإسبانية واستولت على حصن الأمن الذي لجأ إليه بعد سقوط عاصمته أغادير، واستسلم عبد الكريم في 25 مايو 1926م، ومنه تشتتت المقاومة في الريف[5]،كما أصبح الخطابي رمزا لجهاد الوطني المغربي ورمزا للجهاد العربي ضد القوى الاستعمارية[6].

---

[1] – شوقي عطا الله الجمل: **الكبير في العصر الحديث**، المرجع السابق، ص 344.

[2] – رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ص 106– 108.

[3] – علي محجوبي: المرجع السالق ، ص 139.

[4] – رأفت الشيخ: المرجع سابق، ص ص 171– 172.

[5] – علي محجوبي: المرجع السابق، ص 141.

[6] – رأفت الشيخ: المرجع سابق، ص 114.

ب)– السياسة الفرنسية تجاه البلدين من أجل إخماد المقاومة:

- كان رد الفعل الفرنسي على الثورات بالبلدين يتمثل في القيام بتعذيب المشتبه فيهم من الرجال واغتصاب وقتل النساء والأطفال .
- مصادرة أملاك كل المقاومين والثائرين أوحرق قراقم وإبعادهم ومحاصرتهم وتجويعهم
- حرق القرى وإتلاف المحاصيل ونهبها واضطهاد المشاركين في كل ثورة وإن فشلت الثورات الشعبية في تحقيق مطلب الاستقلال إلا أنها ساهمت كثير في النضح السياسي وتغيير أسلوب الكفاح ذلك ما حدث إثر ثورة الريف 1925م بالمغرب وثورة الودارنة 1915- 1916 بالجنوب الشرق بتونس[1].

ج)– مقارنة الثورات في الجنوب التونسي والجنوب المغربي :

قامت الثورات بالبلدين مباشرة بعد دخول المستعمر الفرنسي إلى البلاد ،وقد واجهت مساعي التوغل الفرنسي في الداخل، ففي تونس قامت في الجنوب التونسي مقاومة على بن خليفة النفاثي الذي صار القائد الفعلي لصفاقس بفضل الدعم الذي لقيه من نفات وبني يزيد والمثاليث، وطرحت عليه كل المسائل الدقيقة والعريضة من طرف أعيان المدينة بسلطته وحماية أملاكهم من عمليات النهب التي يقوم بها العدو والمرابطون في صفاقس وضواحيها غير أن هذه المقاومة لم تستطع الصمود طويلا أمام الأسطول الفرنسي والذي ضم 17 سفينة حربية و600 جندي.

ونظرا للتفاوت التقني بين أسلحة الثوار التونسيين وسلاح القوات الفرنسية إلا أن مدينة صفاقس سقطت في 16 جويلية بعد قصفها لعدة أيام وهلاك عدد كبير من رجال المقاومة[2] التي إنتشرت و وحدت القبائل التونسية واعترفت السلطات العسكرية الفرنسية بأن "روح المقاومة كانت تختلج آنذاك في صدور جل سكان الأيالة الرحل وذلك خارج المناطق التي تراقب قواتنا " وكانت استراتيجية المقاومة ترمي إلى منع الجيش الفرنسي من محاصرة صفاقس جهة البحر حتى تمتع التوغل

[1] – محمد الحماص: مرجع سابق، ص 73.

[2] – علي محجوبي: **العالم العربي الحديث**، المرجع السابق، ص ص 123- 124.

داخل البلاد وقطع السبل المؤدية إلى مدينة القيروان وهذا ما دفع علي بن خليفة لتنظيم صفوف المقاومة[1].

أما في الجنوب المغربي إندلعت المقاومة بقيادة أحمد هيبة الله بن الشيخ ماء العينين، **وتميزت بكونها كانت ذات طابع ديني وسياسي**، وثار البربر للوقوف في وجه الهيمنة الفرنسية وإلتف أهالي الجنوب حوله وتمت مبايعته محل السلطان عبد الحفيظ، وتمكّن الهيبة في 1912م من احتلال مراكش واستقبله الأهالي بحفاوة تحمس أهالي الجنوب إلى الهيبة وأقر قسم كبير على قيادته، وشنت القوات الفرنسية حملة دعائية ضده تتهمه وذلك لبث البلبلة في صفوف الأهالي، غادر الهيبة مدينة مراكش على رأس خمسة آلاف رجل لمواجهة الجيش الفرنسي، إلا أنه هزم أمام قوات العدو بسبب التفوق في الرجال والعتاد.

ما أسفر عن احتلال مدينة مراكش في 07 سبتمبر 1913م، وإثر ذلك استولت القوات الفرنسية على أغادير وبعض موانئ المحيط الأطلسي وأمنت خطوط مواصلاتها بين فاس ومكناس والرباط، وهذا ما دفع بالهيبة بالإنسحاب نحو موريتانيا و واصل الكفاح في الجنوب إلى حين وفاته في 1919م[2].

-ثانيا: طابع المقاومة في الجنوب السياسي والديني:

إندلعت المقاومة في الجنوب الغربي من المغرب بقيادة موحا الزياني والذي أظهر كفاءة عسكرية وإدارية في معالجة الأمور في الحدود الجزائرية المغربية، واجه هذا الأخير موجات عنيفة ومقاومة كبيرة وحملت القبائل لواء المقاومة ضد المحليين وأعوانهم في البلاد[3].

خاضت القوات الفرنسية معارك حامية مع الثوار انتهت باستسلام ثوار مدينة فاس وواجه الفرنسيون ثورة الشرارة والقبائل القاطنة جنوبي مكناس، كما عرف الجنوب في السوس هو الآخر

[1]- علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية**، المرجع السابق، ص ص 47- 49.

[2] - علي محجوبي: **العالم العربي الحديث و المعاصر**، المرجع السابق، ص ص135-136.

[3] - شوقي عطا الله الجمل: **المغرب الكبير في العصر الحديث**، ص 339.

مقاومة من طرف الهيبة ابن الشيخ ماء العينين، وزحف مع رجاله صوب مراكش واستولى عليها 18 أوت 1912م[1]

و تمكّن أحد أتباعه من احتلال أغادير وهذا ما دفع بفرنسا بالمحاربة من كل جهة، كما عرفت حركة الهيبة تفاقما كبيرا واتجهت إليه الأنظار، وهذا ما دفع فرنسا إلى إشاعة الشكوك حول نواياه وأهدافه، وذلك لإضعافه وفض القبائل من حوله، كما نجح الفرنسيون في إضعاف صفوفه وأحرزوا عليه انتصارا حاسما في 07 سبتمبر 1912 ودخلوا مراكش واحتلوها ونجحوا في تأمين خطوط مواصلاتهم بين فاس ومكناس والرباط، كما واجه الفرنسيون كذلك ثورة قبائل غباثة بزعامة عبد الملك الجزائري حفيد الأميرعبد القادر وقبائل زيان التي قادها حمو ،والذي وجه ضربات قوية للقوات الفرنسية وهدد خطوط مواصلاتهم[2].

كان للطرق الصوفية دور في قيادة الثورات التونسية بالجنوب بدءًا ثورة خليفة بن علي، ثم ثورة الفراشيش، وكذا الأمر بالنسبة لثورة الشيخ الهيبة ماء العينين بالمغرب.

تميّزت الثورة بالبلدين بالإمتداد الزمني وطول المدة، رغم أن الثورتين كانتا في زمن مختلف، إلا أنهما تميزتا بكونهما من أولى الثورات التي واجهت تقدم الفرنسيين لجنوب البلدين المحتلين والراغبة في التخلص من السيطرة الاستعمارية ورفض السياسة الفرنسية التجويعة التي تسببت في تدهور الظروف المعيشية بسسب الإستيطان والإستحواذ على أراضي السكان، إذ قامت الثورات بالبلدين لأسباب متشابه تمثلث في رفض الاستعمار الفرنسي.

كما شهدت الثورات عدّة معارك دامية بين الثوار والجيش الفرنسي، وإعتمد أغلبها على الكر والفر وحرب العصابات، إذ شغلت أحداثها الرأي العالمي.

[1]- علي المحجوبي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 176-137.

[2]- شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 342.

ثالثا– أوجه الإختلاف:

قامت المقاومات الشعبية في تونس مقارنة مع المغرب في مراحل زمنية متباعدة ولم تنتشر في جهة واحدة من الوطن بل كانت في مختلف الجهات، وقد تعددت أوجه الإختلاف بين المقاومات الشعبية في تونس والمغرب الأقصى حيث تميزت كل منهما بخصائص عن الأخرى وبدرجات متفاوتة وأبرزها:

1– من حيث عدد الثورات:

حيث يظهر الفرق الكبير بين عدد الثوراث في المغرب الأقصى مقارنة مع تونس، بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة المقاومة في المغرب الأقصى واستمراريتها وانتشارها كانت أشدّ بالمغرب مقارنة بتونس، إذ لم يعرف المغرب الأقصى في مناطق الحماية الفرنسية والإسبانية فترات من الهدوء، ولا توقفا للمقاومات إلا في مراحل زمنية قليلة جدا، الأمر الذي حدث في تونس حيث عرفت المقاومات مراحل زمنية طويلة تصل حتى عشرين سنة من الفتور والهدوء بين"1884 إلى 1906م" مثلا، في حين عرف المغرب بعد توقيع عقد الحماية مقاومة عنيفة في السهول والجبال، سواء في منطقة الحماية الفرنسية أو منطقة الحماية الإسبانية واجهت الجنرال ليوتي بالمغرب.

2– من حيث الجانب التنظيمي:

كانت المقاومات في المغرب الأقصى أكثر تنظيما وتحكما منها في تونس ،من الجانب العسكري والتنظيمي، حيث استفاد المغاربة كثيرا من التدريب الفرنسي والإسباني للجيوش ،كما استفادوا كثيرا من التدخل الأجنبي في الجانب العسكري والتسليح ؛ وأبرز مثال على ذلك ثورة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي الذي استطاع تسيير أموره وقيادة المقاومة الشرسة في الريف المغربي، إضافة إلى الشيخ الهيبة في الجنوب أيضا ومقاومة الأطلس.

3– الاستقلالية:

عرفت المقاومة في المغرب نوعا من الاستقلالية والخروج عن سلطة المخزن في غالب الأحيان؛ فقد قاد المقاومة المغربية قادة دينيون أوشيوخا لزوايا أو مقدمين للطرق الصوفية، لكن ذلك لم يحدث

في تونس ،بل قاد معظم الثورات سواء قادة سياسيون أو أعوان الباي السابقون أو عمال على الولايات، وتكون بدعم من جنود جيش الباي الفارين أو العصاة.

4- قوة المقاومة وحدتها:

تميزت المقاومة في المغرب بضراوتها وقوتها وشدّتها ،بالإضافة إلى إستمراريتها، وقد كبّدت الفرنسيين والإسبان خسائر كثيرة في الأرواح والعتاد، ففي اليوم الأول الذي عُيّن فيه الجنرال ليوطي مقيما عاما بالمغرب قاصدا مدينة فاس يوم 24 وتسلمه مقاليد الأمور؛ وفي اليوم التالي أستقبل بالرصاص، حيث هاجمت بعض القبائل المجاورة مدينة فاس في اليوم نفسه ،مما أدّى إلى تواصل القمع في جميع البلاد، إذ إعتمدت قوات الاحتلال سياسة الأرض المحروقة التي تقوم على إتلاف المزارع والإستيلاء على الماشية لحرمان السكان من محاصيلهم وموارد رزقهم قصد إرهابهم، وصدهم عن المقاومة، غير أن ذلك أثار حفيظة العديد من القبائل التي قدمت من جبال الأطلس لتقوم بمعيّة سكان الشاوية وجمع من المزارعين بحصار فاس، حيث تقيم السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية، فقام ليوطي بفك الحصار معتمدا على سياسة الترغيب والترهيب، إذ عمد في الوقت نفسه إلى قصف الثوار المحاصرين لفاس بمدافع حديثة وإلغاء الغرامة التي فرضت على هذه المدينة لإرضاء سكانها وإمتصاص نقمتهم على قوات الاحتلال من جانب آخر،كما عمل على اكتساب ثقة علماء فاس لما لهم تأثير على أهالي المدينة، ولعلّ ذلك الإختلاف في الشدّة والقوة يعود لمجموعة من العوامل أهمها:

أ- السياسة الاستعمارية المزدوجة على المغرب:

هي التي كانت تكشف بكل وضوح عن أهدافها الإستغلالية الاقتصادية في المغرب الأقصى وتركّز على تحقيقها دون أي مبررات أو ذرائع ،في حين إختلف الأمر تونس، فقد كانت فرنسا تحقق ذلك من خلال التقنع بقناع التمدن والتحضر.

ب- الخصائص الطبيعية والجغرافية للبلدين:

وهو أحد أهم الأسباب في إختلاف المقاومة بين البلدين.

- المساحة في المغرب الاقصى:

عرقلت شساعة المساحة في المغرب، التوسع الفرنسي وأعاقت انتشاره مقارنة مع تونس ،وتأمينه للمناطق بعد وصوله لها، في حين كان لصغر مساحة تونس دور في سهولة الإستحواذ وانتشار قوة الحماية وأقل تكلفة من حيث عدد الجنود والسلاح ،كما كان لشساعة المساحة دور في انتشار الثورات بالمغرب الأقصى واستمرارها وتجددها من منطقة إلى أخرى .

- **صعوبة التضاريس:**

تميّز المغرب الأقصى بالسلاسل الجبلية "الأطلسين "الوعرة المسالك والصعبة الوصول اليها من القوات الفرنسية أوحتى الإسبانية وقد شكلت تلك التضاريس تحديا كبيرا ووقفت عائقا في وجه تقدم أو تفوق الفرنسيين في الكثير من الثورات؛ مثل مقاومة آيت عطا، الأطلس فاس : موحى الزياني، أضف إلى ذلك مقاومة الجنوب والشيخ الهيبة.

ج– الدعم الروحي لمفهوم الجهاد:

مواقف الزوايا والطرق الصوفية :كانت دعوة الجهاد وتعبئة المجاهدين تتم في المغرب عبر شيوخ الطرق الصوفية وزعماء القبائل الذين وضعوا مكانة للجانب الروحي رغم محاولات الفرنسيين الوصول لكثير منهم.

أما في تونس فقد لعبت الطرق الصوفية والزوايا المنتشرة كالقادرية والتجانية وغيرها أدوارا متباينة بين مؤيد ومعارض ومكتف بالصمت وكان تعاون الطريقة التيجانية والقادرية مع نظام الحماية بشكل واضح[1].

و من بين الطرق المناوئة ،نجد الطريقة الرحمانية بالكاف ممثلة في شيخها علي بن عيسى الذي شجع الأهالي بالتصدي لقوات العدو الفرنسي ،إلاّ أن محاولته باءت بالفشل بسبب تدخل شيخ الزاوية القادرية سيدي قدور الذي قام بتفرقة جموع الأهالي، كما أنه قام بحماية القنصل الفرنسي روا الذي كان مهددا بالقتل من طرف شيخ الزاوية الرحمانية علي بن عيسى[2].

[1]– الشيباني بن بلغيت: المرجع السابق، ص187.

[2]– التليلي العجيلي: **الطرق الصوفية بالبلاد التونسية 1881–1939**، منشورات كلية الأدب بمنوبة، تونس، مج2، 1992، ص ص 116– 119.

رفضت الطريقة السنوسيةالخضوع[1]،وقد كان عدم الإنسجام بين الطرق ومريديها في تونس وحتى الزعماء أمر شائع، وأهم الثورات التي قادتها الطرق الصوفية كانت 1906 وهي انتفاضة الفراشيش ويعود ذلك لإنتشار النظام الحضري وإنتشار التعليم، في حين كان النظام القبلي مسيطرا بالمغرب الأقصى والدعم الروحي كبيرا للمقاومة.

د- سهولة سقوط المدن واستسلامها:

ارتبطت المقاومة الشعبية في تونس بالأرياف، وقد استسلمت المدن بسهولة في تونس في حين قاومت المدن بالمغرب مقاومة دامية كفاس، الدار البيضاء، ووجدة .

هـ-الدعم الخارجي:

لم تجد المقاومة التونسية أي نوع من الدعم الخارجي، إذ اكتفت الدولة العثمانية بالإتصال ببعض الدول الأوربية من أجل رفض الاحتلال الفرنسي على تونس واحتجت لدى الدول الأوربيية خاصة بريطانيا وألمانيا وإيطاليا إلاأنها لم تجد أي إجابة[2]،في حين وجد المغرب دعما ألمانيا كبيرا بالإضافة إلى استيلائه على عدة مخازن من الأسلحة الإسبانية أو الفرنسية.

رابعا: الحركة الوطنية بالبلدين:

تشابهت الظروف الدولية التي سبقت عودة النشاط في الحركة الوطنية بالبلدين، ولعل أبرز الظروف الدولية التي واكب نشاط الحركة الوطنية بالبلدين.

إعتراف الرئيس الأمريكي "ولسن" في جانفي 1918م بحق الشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية في تقرير مصيرها، إلا أن هذا المبدأ لا يشمل إلا الشعوب الأوروبية التي تعرضت للهيمنة الألمانية والنمساوية.

[1]- التليلي العجيلي: مرجع سابق، ص 132 .

[2]- محمد عصفور سلمان: مرجع سابق، ص 11.

كان للثورة البلشفية الأثر البالغ لدى بعض الزعماء الوطنيين بالبلدين ومساندة حركات التحرر بالمستعمرات ،و حتى ما حدث في تركيا وهو ارتباط الفئة المثقفة بسياسة الجامعة الإسلامية وجمعية الإتحاد والترقي التي ساندت نشاط الوطنيين في الهجرة.

مبادرة الزعيم المصري سعد زغلول من خلال تأليفه وفدا من حزب الأمة للتعبير عن مطالب مصر أمام مؤتمر الصلح بباريس وطرح قضية الاستقلال ، كما أن لها تأثير على زعماء الحركة الوطنية بالبلدين أمثال عبد العزيز الثعالبي.

اعتبر الوطنيون منح ايطاليا طرابلس ميثاق ينص نشاط مجلس نواب منتخب، بادرة نحو الاستقلال الداخلي لطرابلس .

أما على المستوى الداخلي ،فتمثلث في فقدان تونس رصيدا بشريا نتيجة المشاركة إلى جانب فرنسا في حربها ما أثّر على سوق الشغل الفلاحي بفعل نقص اليد العاملة والسياسة الاستعمارية، وتواصل الإستيلاء على الأراضي الفلاحية، وتعود بوادر الحزب إلى الاجتماعات العديدة التي جرت بالعاصمة سنة 1919 ،والتي أكدت على سنّ دستور يحفظ حق الأهالي، وضم الحزب الدستوري كلا من :عبد العزيز الثعالبي، أحمد الصافي، حسن قلاتي وشلة من الأطباء والصحفيين.

1- من حيث الاختلاف الزمني في انطلاقة وظهور الحركة الوطنية بالبلدين:

تجذّر النشاط الوطني التونسي ،حيث انطلق منذ الوهلة الأولى التي فرض فيها التواجد الفرنسي الاستعماري نفسه على أرض الوطن وتأخر الظهور في المغرب، إذ لم تظهر الحركة الوطنية فجأة بل إستلهمت درسها من المقاومة الريفية، بينما تعود الحركة الوطنية في تونس إلى قدم ظهور الكفاح السياسي التونسي وراء واجهات ثقافية ودينية كالجمعيات والمدارس كالمدرسة الصادقية التي أسسها خير الدين التونسي منذ سنة 1875م وجمعية الصادقية 1904م[1]، والتي أخرجت لتونس والعالم العربي عددا من رواد الحركة التحررية منهم علي باش حمبه[2]، إضافة إلى جمعية تونس الفتاة حركة

[1]- محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 157.

[2]- جلال يحي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 616.

الشباب التونسي 1908م وعددا من الصحف ؛مثل: الحاضرة المستقبل، سبيل الرشاد، الإتحاد الإسلامي،كما سخرت هذه الصحف جهودها لتثقيف الشعب التونسي وتوعيته، وذلك عن طريق المحاضرات والمناظرات وهذا ما أسهم في تخرج العديد من التلاميذ الذين ساهموا في خدمة قضية بلادهم من خلال من نشاطاتهم.

أما المغرب ،فقد كان النشاط السياسي به متأخرا كثيرا مقارنة بتونس، إذ لم تُعرف معالم الحركة الوطنية إلا عندما بدأت في منطقتي النفوذ الفرنسيي والإسباني عام 1926م على يد مجموعة من الأساتذة والمثقفين والبورجوازيين الوطنيين وطلبة جامعة الزيتونة ومثقفي فاس والمدن المغربية وأبرزهم علال الفاسي ،ومحمد حسن الوزاني وأحمد بلفرج ومحمد المكي الناصري وآخرون أخذوا على عاتقهم منذ بداية نشاطهم العمل على إعادة الاستقلال وذلك لعدة أسبابمنها طبيعة لنظام في المغرب، طول مدة المقاومة الشعبية ،والظهيرالبربري أيضا [1] .

2- أثر معركة الريف في نمو الوعي القومي المغاربي والتضامن:

أدّت ثورة الريف دورا في نمو الشعور القومي الوطني بالبلدين،مما كان لها أثر كبير في نمو الوعي القومي السياسي لهما،كما كان لإنكسارها أثر عميق في نفوس المغاربة وقد مهّدت هذه الثورة الأرضية السياسية في بلاد المغرب وفي المهجر، فظهرت مجموعة من الوطنيين المغاربة في مقدمة مؤسسي النجم سنة 1926م لتوحيد صفوف الطبقة العاملة، وحملها على تقديم مطالبها بكل جرأة وشجاعة لتحسين ظروفها، فكان ذلك ثمرة لكل اللقاءات السابقة[2].

كان لمعركة أنوال وحرب التحرير التي قادها "الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي" صداها الوطني والعربي والدولي ،وأيقنت فرنسا أن مصير نفوذها في المغرب متعلق بالحرب الإسبانية، فانتصار هذه القوة الفتية التي بدأت بالظهور يدفع بالمغاربة جميعا إلى التضامن والوقوف ضد وجود

[1]- عبد الحميد المرينسي: **الحركة الوطنية المغربية من خلال شعبية علال الفاسي إلى أيام الاستقلال**، مطبعة الرسالة، المغرب، 1978، ص 15.

[2]- Messali (Hadj) : **Les mémoires de Messali Hadj 1898-1938**, Anep éditions, Alger, 2005, p 151.

الاستعمار الفرنسي، وعليه أخذت سلطات الاحتلال الفرنسي تستعرض جنوده الإهارب السكان فيما شددت من عمليات المراقبة والإعتقال للعناصر المؤيدة للخطابي وحضرت منع وصول الإمدادات إليه.

لقد خشيت فرنسا أن يكون نجاح ثورة الخطابي عاملا مشجعا للتحرر بالبلدين، وجاء هذا الموقف بعد انتشار أنباء انتصارات الريف بين أبناء المغرب العربي في أوروبا، وهكذا تمت محاصرة الريفين من جميع الإتجاهات وقامت عدة معارك استشهد فيها الريفيون إلى أن أجبر الأمير على التفاوض مع الإسبان والفرنسين لعقدة هدنة، لكنهم لم يتوصلو إلى حل في حين واصل الإسبان والفرنسيون هجومهم، وبانقسام بعض الريفين وموالاتهم لفرنسا طلب الأمير التفاوض ثم الإستسلام يوم 27 ماي 1927[1].

كانت ثورة الريف أكبر حدت عاشه المغرب العربي بعد الحرب العالمية الأولى[2]، حيث أن ثورة الريف لم تنحصر في المغرب الأقصى، ولم توقض الوطنية المغربية فقط بل كل العالم الإسلامي حيث اعتبروا هزيمة الإسبان نشرا للتوسع الإسلامي[3].

المبحث الثاني :مقاربات من خلال وحدة النضال المشترك

1- الإيديولوجية المؤثرة في الحركة الوطنية وتأثّرها بالمشرق بالبلدين:

إن الدور الذي لعبه الإتجاه الاصلاحي في إشعال لهيب الحركة الوطنية المغربية كان كبيرا من خلال الحركة الفكرية، التي استمدّت جذورها من الحركة الاصلاحية، لذلك اتّسم نشاطها في بداية ظهورها باتجاه ثقافي وآخر اجتماعي سرعان ما أخذ نشاطه بعدا سياسيا، حيث أنّه ساهم في تكوين حركة الشباب التونسي التي جمعت بين العناصر الزيتونية وبين النخبة المتعلمة في المدارس الفرنسية التي

[1] - عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص67.

[2]- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية** ، ط 1983، ص311.

[3]- Chareles andri julien, 1972, p130.

كانت تؤمن بأنّها قادرة على تسيير شؤونها بنفسها وبدأت تروّج لأفكارها عن طريق إصدارها لجريدة التونسي المطالبة بحقوق التونسيين، السياسية والادارية والثقافية[1].

أ- أبعادها:

غلب على الحركات الوطنية بالبلدين الطابع الديني الاصلاحي في البداية لتتخد بعدا سياسيا بعد انقسامها ،حيث بدأت الحركة الوطنية في تونس بشكل حركة إسلامية قام بها الطلاب الذين درّسوا في جامعات الغرب،تزّعم الحركة في تونس علي أبوشوشة الذي أصدر جريدة الحاضرة واجتمع حولها كتاب من الشباب المثقف لتقوية الروابط الجامعة الإسلامية.

أما في المغرب فقد أخدت الطابع الاصلاحي الديني كما بدأ الكفاح السياسي في الجنوب المغربي وراء واجهات ثقافية ودينية تمثلت في الجمعيات، وركزت على التوعية الإسلامية والاصلاح الاجتماعي.

نشطت الحركة السلفية الاصلاحية بالمغرب بشكل أكبر العشرينات ففي سنة 1929م، اتخذت النخبة المغربية الاصلاحية التفكير في مسألة العمل السياسي والحركة الوطنية مظهرا دينيا قالبا لها، وهذا بسبب تعطيل سلطات الحماية للحريات العامة التي لاتستطيع بواسطتها الأحزاب أن تعبر عن آرائها من خلال مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحد من حرية التعبير، وتجلى هذا الطابع الديني السلفي في الحركة الوطنية المغربية في نوعية المقاومة التي شنتها[2]،وذلك للدفاع عن قضية الحرية واستقلال بلادهم[3]،كما بدأت ثورات التونسيين كثورات العمال أثناء الحرب العالمية الأولى[4].

ب- وحدة المسار والتضامن بين الحركات:

---

[1]- عبد الإله بلقزيز: **الخطاب الإصلاحي في المغرب العربي**، التكوين والمصادر ، ط1، دار المنتخب العربي بيروت ، لبنان، 1997، ص 41.

[2]- نفسه ، ص 41.

[3] - محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص ص 157-158.

[4]- رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص 143.

حيث إنتهجت الحركة الوطنية بالبلدان المغاربية المسعى الوحدوي والتضامني بين المغرب وتونس، وقد أثمرت عن ميلاد مواقف ومحطات مشتركة فيما بينها سياسيا وعسكريا بدأ بنجم شمال إفريقيا، ثم مكاتب المغرب العربي في دمشق وبرلين والقاهرة نتج عنه تجسد للنضال على أرض الواقع من خلال إنشاء جيش التحرير المغاربي ولجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة.

أسّس أفراد الجمعيات كتلة العمل الوطني برئاسة علال الفاسي، وأصبح محمد حسن الوزاني أمينها العام[1]،أصدرت الكتلة صحفا ونشرات للمطالبة باصلاح وتوجيه الرأي العام المغربي في طريق الكفاح الجديد وأصدر الفرنسيون في 16 مايو 1930م الظهير البربري ، و ذلك للتفرقة بين سكان جبال الأطلس وسكان السهول في الإدارة والتشريع، وتضييق العمل على كتلة العمل الوطني[2].

أما في تونس،فقد أصدر علي باش حمبة حزب المقاومة جريدة التونسي[3]،كما دعا لمقاطعة اليهود لتعاونهم مع الفرنسين إلا أنه وبعد أن قامت ثورة تونس الفتاة (حزب الدستور والترقي) غيّر الحزب التونسي اسمه إلى حزب تونس الفتاة والذي قام به الشيخ عبد العزيز الثعالبي برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة التونسي .

تشكل حزب تونس الفتاة سنة 1908م،متأثرا بحركة تركيا الفتاة،والذي تزعمه خليط من الأشخاص الذين تلقوا تعليما دينيا في جامعة الزيتونة، والتحقوا بالمدارس الغربية[4].

لقد عملت الكتلة على تنوير الرأي العام الفرنسي بحقيقة الوضع القائم في المغرب، والإعراب عن مطالب الشعب، وقامت بتقديم عريضة للحكومة الفرنسية باريس سنة 1934م،كما تمتعت الكتلة برنامج من نقاطه تطبيق دقيق لمعاهدة سنة 1912م وإلغاء الحكم المباشر إلا أن السلطات الاستعمارية أصدرت قرارا في 18 مارس 1937م بحل الكتلة[5] .

---

[1]- محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 217.

[2]- شوقي الجمل: مرجع سابق، ص 358.

[3] - اسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 358.

[4]- فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص 285.

[5]- محمود الشرقاوي: **المغرب الأقصى مراكش**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ص ص 42 -43.

ج- النشاط السياسي المغاربي من خلال نجم شمال إفريقيا:

كان "النجم" فضاء يجمع كل المغاربة الراغبين في العمل الوحدوي المشترك ،سواء كانوا من تونس ، أو المغرب، أو الجزائر وظهرت فكرة التأييد المتبادل بين الأشقاء ما دفع بالنجم إلى تنظيم تجمع كبير في شهر سبتمبر من نفس السنة 1926إحتج فيه على إبعاد السلطات الفرنسية لكل من "بورقيبة "،و" الماطري"، وطالب بإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين التونسيين كما أقدم النجم على تقديم دعم مالي للحزب الدستوري حتى يقوم بإعادة جريدة "العمل" إلى الواجهة من جديد[1] .

فأثناء تأسيسه كانت المناشير توزع في تونس وتعيد طرح المبادئ المحددة خلال الاجتماعات الأولى لقادة النجم،كما منعت الإدارة توزيع جريدة "الإقدام نور أفريكان" في تونس ودعا نجم شمال إفريقيا البلدان الثلاثة،إلى جمع كل القوى الوطنية لمقاومة "إرادة الإمبريالية الفرنسية في توحيد شمال إفريقيا" كان برنامج شمال إفريقيا يحتوي على مطالب استقلال البلدان المغاربية الثلاثة، لكن الإقدام أشارت إلى أنه: لن يكون استقلال واحد من هذه البلدان الثلاثة ممكنا ،إلّا إذا كانت تحرير هذا البلد يدعم البلدان الآخران، فكل بلد من هذه البلدان معني بتحرير البلدين الآخرين،و واجب الجميع دعم حركة التحرير الشامل لكل أمة من أمم شمال إفريقيا الثلاث، فبتنسيق جهوده فقط، وعن طريق رابطة وثيقة وعلاقات أخوية فعلية سينتصر الكفاح من أجل استقلال شمال إفريقيا[2].

د- موقف البلدين من التجنيد الإجباري:

أدّت العمليات العسكرية الفرنسية في الأطلس وتافيلالت بنجم شمال إفريقيا إلى نشر بيان جاء فيه "يا شعوب شمال إفريقيا إنهضوا وتصدوا لحرب المغرب"، وبعد أن طلب من التونسيين والجزائريين عدم قبول التجنيد في الجيش الإمبريالي، ومن المغاربة الإلتحاق بالمقاتلين ختمت "الإقدام" بهذا النداء: " أيها الإخوة في شمال إفريقيا لنقاوم جميعا الهجمة الإمبريالية ،سواء كانت فرنسية أم

[1] - مالكي محمد: المرجع السابق، ص287.

[2] - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ج2، ص 380

إسبانية، لننظم أنفسنا لنشكل جبهتنا الموحدة ضد الإمبريالية، لنقف كرجل واحد ضد الحرب عاش شمال إفريقيا حراً، عاش استقلال المغرب"[1].

كما ظهرت فكرة العمل الوحدوي من خلال مؤتمر "بروكسل" الذي انعقد من الفترة الممتدة من 10 إلى15 فيفري 1927م[2]،عندما برزت فكرة الاستقلال السياسي لتحقيق وحدة بلدان شمال إفريقيا[3].

كان لتأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1926م أثراً كبيرا في دعم نشاط الطلبة التونسيين بفرنسا، ولما تقلّد التونسي"خير الدين الشاذلي" رئاسة النجم سنة 1927م زاد انخراط التونسيين داخل النجم خاصة أنه كان من مبادئه الأساسية الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمسلمي شمال إفريقيا، والتحق المناضل التونسي "سليمان بن سليمان"منذ سنة 1928 بالنجم لقناعه بضرورة توحيد العمل بين العمال والطلبة من أجل تحرير بلدان شمال إفريقي[4].

كما تأكّد الترابط بين العناصر الوطنية لبلدان شمال إفريقيا من خلال البرقية المساندة التي أرسلت إلى عبد الكريم الخطابي، والتي حملت التهاني لكافة سكان المغرب الأقصى بانتصارهم على الإسبان، وكذا شعارات تضامنية وأخرى سياسية تطالب باستقلال الشعوب المقهورة التي سلبت منها حريتها، وتمحورت نشاطات النجم حول: إصدار العرائض، عقد الاجتماعات، والقيام بالإحتجاجات ضد السياسية الاستعمارية.

د- السياسة الفرنسية تجاه الحركة الوطنية :

[1] – محفوظ قداش:**تاريخ الحركة الوطنية**،المرجع السابق، ج1 ،ص266.

[2]-Kaddache Mahfoud et Guenaneche Mohamed : **L'Etoile nord africaine 1926-1937**, documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, OPU, Alger, 1984, pp 40-43.

[3] -Messali (Hadj) : **Les mémoires de Messali Hadj 1898-1938**, Op.Cit, p 155.

[4]– خليفة الشاطر وآخرون: **تونس عبر التاريخ**، المرجع السابق، ص99.

كان النشاط الاستعماري قد تطور وتدعم في غضون هذه الفترة، ففي سنة 1930م ،إذ أن السلطات الاستعمارية أبدت تفاعلها بإقامتها إحتفالات ،كان لها الأثر العميق في نفوس التونسيين، من ذلك المؤتمر الأفخارستي سنة 1930م، وخمسينية بسط حمايتها سنة 1930م.

ومن جهة أخرى أخذت السلطة تعطي دفعا جديدا لسياسة توطين الفرنسيين، واتخذت في هذا الإطار إجراءات كان الغرض منها تيسير تجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية وهو ما جعل الوضع متفجرا[1].

حيث تعتبر قضية التجنيس من أهم القضايا الوطنية منذ مطلع الثلاثينيات،إذ شنّت جريدة العمل التونسي حملة شعواء على هذا القانون لما يمثله من خطر يهدد الهوية التونسية العربية الإسلامية، ودعت إلى منع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر التي حدثت بعدها صدامات عنيفة ساهمت في توحيد الوعي الوطني. أما في المغرب؛ فقد أدّى صدور الظهير البربري في 16 ماي 1930[2]، أيضا إلى بداية التطور في الحركة الوطنية، حيث استنكر الوطنيون المغاربة سياسة فرنسا فقاموا بعدة تظاهرات واجهتها فرنسا بمجموعة من الإعتقالات لمنظميها الذين انقسموا إلى قسمين واعتبرو الظهير البربري مشروعا ينتهك معاهدة الحماية[3].

هـ- ردود الفعل الوطنية والشعبية بداية الثلاثينيات وموقف من السياسة الفرنسية:

تمّ استغلال المؤتمر الأفخارستي حيث تمّ إصدار اللوائح ،وشن الحملات الصحفية ضد المؤتمر كان من نتائج ذلك تزايد عدد المنخرطين بالحزب، وقام الدستوريين الشبان بحملة دعائية حيث حثّوا السكان على مقاطعة هذه التظاهرة، وكان من نتائج هذه الحملة الصحفية المناهضة لنظام الحماية، أن قامت السلطات الاستعمارية بمتابعة ضد هيئة تحرير صوت تونس،وإتهامها بإثارة الحقد بين الأجناس وبنفس الحماس والأسلوب، شنّت نفس الجماعة حملة صحفية،إثر صدور قرار دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية وتم نجاح الشبان، وقبل حزب الدستور هيئة تحرير جريدة العمل التونسي

[1]- أحمد قصاب: المرجع السابق، ص 532.

[2]- أبوبكر القادري: المرجع السابق، ص47.

[3]- زكي امبارك والخلوفي محمد صغير: **الظهير البربري**، مطبعة المعارف الجديدة، المغرب، 1993، ص 8.

في الهيئة التنفيذية للحزب بهدف تدعيم نفسه، وبوصول هذه العناصر الشبانية إلى الهيئة التنفيذية، حتى أصبح لها مطالب حديثة تتمثل في مبدأ فصل السلطات وضرورة إنشاء مجلس تشريعي والإهتمام بنشر التعليم.

أمّا بالمغرب فقد مهّد ظهور **الظهير البربري** لأرضية قوية لانطلاق الحركة الوطنية المغربية عام 1930، كما بدأت الكتلة بالعمل ببرنامج اصلاحي توجهت فيه بمطالبها الاصلاحية نحو الحماية الفرنسية، إذ عملت منذ البداية على عدم الإصطدام مع سلطان المغرب محمد بن يوسف 1927-1961 المعروف باسم "محمد الخامس" وعملت الكتلة على انجذابه نحو صفوفها وتكرارها للتصريحات التي تشمل الولاء لعرشه ولسلطته وتمّ تقديم دفتر المطالب المغربية في 01 نوفمبر 1934م ،حيث تم تقديمه إلى الإقامة العامة الفرنسية وإلى السلطان المغربي بالرباط وأكدت الكتلة الوطنية في مطالبها على ضرورة تطبيق معاهدة الحماية، وإلغاء كل حكم مباشر واشراك المغاربة في إدارة شؤون البلاد السياسية في الإدارية والاقتصادية والقضائية، والعمل على إنشاء مجلس وطني يمثل المغاربة ككل [1].

قامت مظاهرات في فاس والرباط وشكّلت لجانا للدفاع عن اللغة والدين ،والكيان ،وسافر وفد من العلماء والأعيان إلى الرباط وقدموا عريضة للسلطان بإلغاء التشريعات المتعلقة بالظهير البربري وتوحيد التشريع والإدارة في البلاد وتم تأسيس عدة صحف للدفاع عن مصالح الوطن ،منها مجلة المغرب في باريس وجريدة عمل الشعب في فاس وجريدة الحياة في تطوان[2].

و- إبعاد ونفي الزعماء سياسة فرنسا إتجاه الحركات الوطنية:

واصل الحزب الدستوري الحر بتونس نشاطاته، والقائمة على المطالبة بالدستور والاستقلال الذاتي الاصلاحات في نطاق الحماية وتقديم الإحتجاجات وإلقاء الخطب ورفض الإجراءات الفرنسية السياسية والاقتصادية، وتعرّض قادة الحزب للإعتقال ونفي أعضائه ومنهم زعيم الحزب الشيخ الثعالبي

[1]- محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص ص 218-219.

[2]- إسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي**، المرجع السابق،ص 433.

إلى الخارج عام **1923م**[1]،

وفي المغرب وبعد وصول الجنرال فرانكو إلى الحكم بادر لاعتقال ثلاثة من رجال الكتلة وأعلن الإضراب العام[2]، وقامت مظاهرات ومعارك بين المتظاهرين والجيش، وهناك قامت فرنسا بالقبض على رئيس الحزب الأستاذ علال الفاسي وأبعدته إلى الغابون وكذلك تم القبض على الأعضاء البارزين وأودعوا المعتقلات[3].

المبحث الثالث :محطات من تطورات العمل السياسي بالبلدين إلى غاية الاستقلال

1- تطور العمل السياسي المغاربي :

كان يهدف هذا النشاط السياسي إلى توحيد جهود دول المغرب العربي لمواجهة الاستعمار وإفشال كل أساليب تسلط السياسة الاستعمارية ،إذ إعتبرت نقلة نوعية في المسار العام الذي سوف تشهده هذه الحركات وتجاوبها مع قضايا المغرب العربي المختلفة، وسوف تشهد لأول مرة بلدان منطقة شمال إفريقيا صيغة تنظيمية ينتقل بها من دائرة الإحساس بالتآزر، بفعل القواسم المشتركة الكثيرة، إلى مستوى الوعي السياسي الذي يسمح له بالتعبير عن إرادة في التنسيق الجماعي الموحد[4]، والكشف عن الخطط الجهنّمية وعيوب الاستعمار حتى يتم الكشف عن حقيقته، فكانت البداية بعودة "مصالي الحاج" إلى فرنسا بعد انتصار حكومة الجبهة الاشتراكية في إنتخابات سنة 1936 بقيادة "ليون بلوم

---

[1]- الذي عاش متنقلا بين القاهرة وبغداد وفلسطين وفي عام 1924م عاد الحزب الدستوري إلى المطالبة بالإصلاحات وبطرق سلمية عبر جريدة الصوت التونسي عام 1930م. للمزيد ينظر: محمد علي داهش : **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 161.

[2]- جلال يحي: المرجع السابق، ص 723.

[3]- محمد علي داهش : **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 220.

[4] - يؤكد هذا الموقف على أن النجم يمثل فعلا نقلة نوعية في مسار الأحزاب الوطنية المغاربية، من أجل نشر الوعي السياسي بين أفراده وعيا منه بأهمية إحياء "فكرة المغرب العربي" والعمل على توظيفها في سياق مناهضة الفكرة الاستعمارية الرامية إلى التوسع على حساب شعوبه ومقاومته لهذا الوجود بكل الأساليب المتاحة. والحقيقة أن الاتصالات والتنسيق بين قيادات حزب الشعب وزعماء الحركة الوطنية في كل من تونس والمغرب لم تكن لتخفى عن أحد. حيث يذكر "علال الفاسي" في هذا الصدد أن روابط متينة جمعت كل من حزب الشعب وجمعية العلماء الجزائريين مع الحزب الدستوري وكتلة العمل المغاربية من أجل مقاومة الاستعمار. ينظر إلى: علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية**..، المصدر السابق، ص 242.

Léon Blum"[1]، حيث إنعقد اجتماع ضخم في باريس سنة 1936 دعى إليه النجم ،ضم أكثر من 40.000 من العمال المهاجرين المغاربة حملوا شعارات "تحرر الوطن العربي"، فكان ذلك بمثابة الدليل الذي سوف ينير الطريق لتحقيق وحدة بلدان شمال إفريقيا[2].

بقي النجم وفيا لمبادئه ومواصلا في مطالبه على ضرورة العمل على تحقيق هذه الوحدة وإلى أخر أيامه السياسية سنة 1937، حيث شدد مصالي" على ذلك بأقواله ومواقفه المختلفة، والتي نجد من بينها:"نحن نعرف بأن مهمة حكومة الجبهة الشعبية لن تكون سهلة، سواء في الداخل أو الخارج، لأن الأوضاع الموروثة كارثية وعليها أن تعمل على تحسين كل الظروف للجزائريين والفرنسيين معا، ونحن من هذا المنبر ندعوها إلى إتخاذ القرارات المناسبة لكسب ثقة 18مليون من سكان شمال إفريقيا حتى يتمكنوا من العيش في حرية وسلام [3].

هذه التجربة التي خاضها النجم من سنة 1926 إلى سنة 1937 ،مثّلت بحق الأرضية الصلبة للعمل المشترك بين مختلف الحركات الوطنية في الأقطار.

3-مساهمة الطلبة المغاربة بشكل فعال في إيقاظ ونشر الفكر التحرري:

حيث تمكن الطلبة من إنشاء فضاء خاص بهم في ظروف كانت كلها توحي بانتقال الصراع إلى حلبة العمل السياسي والحزبي المنظم.فبدأت البعثات الطلابية تتلاحق تباعا على الأراضي الفرنسية ونحو بلاد المشرق، حيث وجدت المناخ الملائم لتحقيق وحدة الطلابية المغاربية من وراء إنشاء جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بهدف التوفيق بين العمل الثقافي والسياسي، وهذا ما ظهر من

---

[1]- رجل سياسي وكاتب فرنسي، ولد في باريس سنة 1872 ،من زعماء الأقلية الذين عارضوا في سنة 1920 خلال أشغال مؤتمر مدينة "تور" –قام بالانضمام إلى الأممية الشيوعية الثالثة ،فاز بانتخابات سنة 1936 ،وشكلت الحكومة الاشتراكية الفرنسية التي قادت البلاد من 1936 إلى 1938، وفي سنة 1943 تم نفيه إلى ألمانيا التي بقي فيها إلى غاية نهاية الحرب. وبعد انتهاء الحرب عاد إلى الشؤون السياسية و شغل منصب رئيس الحكومة من ديسمبر 1946إلى جانفي 1947، توفي سنة 1950.للمزيد ينظر: زوزو عبد الحميد: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 150.وأيضا : .- Petit Larousse illustre.., Op.Cit..,p 117:

[2]-Kaddache (Mahfoud) : **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, T1, SNED, Alger, 1979, p 197.

[3]- مالكي محمد: مرجع سابق، ص293.

خلال أول مؤتمر لها انعقد بتونس في أوت1930م[1]، فبادر الطلبة بجمع القوى وتوحيد الكلمة والجهود وتنظيم الصفوف والتوجه نحو المقاومة لتحقيق النصر عاجلا أم آجلا[2].

بذلت جمعية الطلبة جهودا في تنسيق العمل حيث ترعرعت النخب المغاربية بداخلها وصاغت أفكارها وسياساتها المشتركة وارتبطت بضرورة العمل في نطاق الشمال الإفريقي، حيث تطرق "محمد فاضل بن عاشور" في التقرير الذي قدّمه خلال المؤتمر الأول المنعقد بتونس سنة 1931م إلى ضرورة حل المشكلات العديدة التي تطرح علينا في كل يوم حول وحدة الشمال الإفريقي، وإلى الطرق التي يجب أن نسلكها من أجل الحفاظ على ذاتيته وإبقائه وطنا موحدا بلا حدود[3]..دعّم "علال الفاسي" هذا الطرح بتأكيده على إحدى الروابط المتينة والمتمثلة في توحيد الثقافة القومية من أجل المحافظة على كيان المجمعات..ويعتبر أن اللغة هي أوثق رابطة يمكنها أن تحافظ على هوية الشعوب، وتعتبر من الركائز والدعائم التي يقوم عليها الوطن وتجعل المصير مشتركا بين أفراده[4] وجدت الجمعية في مشروع

[1] – تؤكّد مصادر الجمعية من خلال النشرية السنوية الأولى التي صدرت خلال 1928-1929 أن الجمعية أسست في شهر ديسمبر 1927 لغرض سد الفراغ الذي أحس به طلبة شمال إفريقيا المسلمون والتقريب فيما بينهم والعمل على إنشاء جمعيات يلتفون حولها ويدافعون من خلالها على مطالبهم المشروعة. وقد بادر القادة الوطنيون بتكوين لجنة تمثل جمعية"طلبة شمال إفريقيا المسلمين" في تونس بتاريخ 27 أفريل 1930 لإقامة نشاطات متنوعة لجمع المال لفائدة الطلبة المغاربة بفرنسا، وقد انزعجت السلطات الاستعمارية من هذه المبادرة حيث قام مدير الأمن العمومي باستدعاء الشاب الماطري محمود" وحذره من تنظيم مثل هذه التظاهرات بالقرب من الأماكن العمومية، إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة الجمعية التي واصلت في عملها الداعم للطلبة المسلمين في الأقطار الثلاثة.للمزيد ينظر الشاطر خليفة: **تونس عبر التاريخ**: المرجع السابق ، ص ص99-100.

[2]–ظهرت أهداف جمعية الطلبة من خلال الخطاب الذي ألقاه رئيسها "الحبيب ثامر" في المؤتمر الخامس الذي انعقد بمدينة تلمسان الجزائرية في سبتمبر 1935حين أكد فيه على ضرورة تنسيق الجهود و العمل على الدفاع عن مقومات الشخصية الوطنية المغاربية وتوحيد الصف بهدف تنظيم المقاومة وتحقيق النصر. فجاءت الكلمات معبرة عن أمال وتطلعات الشعوب المغاربية تحمل في طياتها :"إن فكرة التأسيس لمؤتمر سنوي لطلبة شمال إفريقيا،جديدة العهد، حيث أفاق طلبتنا من سباتهم العميق وشاهدوا ما يهدد أوطانهم ..لقد وجدوا جهلا مظلما قد تفشى سمه القاتل في جميع طبقات المجتمع.. وجدوا فقرا منتشرا في كافة البلاد..وأخلاقا إسلامية تضمحل شيئا فشيئا.. ودينا تنهتك حرمته ولغة الآباء". للمزيد ينظر: مالكي محمد: المرجع السابق، ص ص –300. 299

[3] – مالكي محمد: المرجع السابق، ص 310.

[4] – علال الفاسي: **الحركات الاستقلالية**..، المصدر السابق، ص

توحيد التعليم في الأقطار الثلاثة منطلقا لتوحيد وتنسيق العمل المشترك، إلى جانب تعبئة الرأي في أوروبا وإطلاعه بعدالة القضية المغاربية.

3- تأثير الحركة الاصلاحية بالمشرق وزيارة محمد عبده بالبلدين:

إختلفت فترة ظهور الأحزاب السياسية بالبلدين، لكن غلب على هاته الفترة مظهر انتشار الفكر التحرري في العالم ،لتلقى مجددا بعد تحول برامج الأحزاب السياسية إختلافا من حيث مطالب وبرامج وهياكل الأحزاب السياسية في البلدين والحزبين .

4- دور الأحزاب السياسية التونسية والمغربية في التعريف بالقضيتين:

حيث ثقافة وإيدلوجية زعيمي الحزبين:من خلال تتبعنا للسيرة الذاتية لكلا الزعيمين وعلال الفاسي والحبيب بورقيبة ،خاصة فيما يتعلق بالجانبين التكوين الثقافي والإيدلوجي، لاحظنا أن ثقافة وإيديولوجية الزعيمين لم تكن واحدة بل أن هناك فرق شاسع وواضح بين الزعيمين في هذا المجال، فالأول مستواه العلمي والثقافي متواضع؛ أي أنه لم يكن جامعيا،أما الثاني فكان مثقفا بالثقافة المزدوجة ومحاميا مطلعا.

أماعن أسلوب الكفاح بالحزب ووسائله لدى الحزب الدستوري الجديد، فكان يعتمد على العمل العلني أكثر وتختلف الأحزاب من حيث التنظيم والهياكل والبرامج المطالب.

5- الأحزاب السياسية بالبلدين :

أ)- فترة التأسيس بالنسبة للحزبين ففي 1920- 1934م:تأسّس الحزب الحر الدستوري وانتخب عبد العزيز الثعالبي رئيسا وبدأ في تكوين الشعب والفروع في أنحاء البلاد التونسية وبث الدعوة الوطنية في نفوس المواطنين ليكون أداة للكفاح ضد الاستعمار، وقد قدّم الحزب مطالبه[1].

[1]- تشكيل جمعية تشريعية مختلطة (فرنسية – تونسية) لها صلاحيات واسعة كتأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس والفصل بين السلطات التشريعية التنفيذية والقضائية فصلا تاما، المساواة امام الموا طنين الفرنيين والتونسيين بالرواتب، تشكيل مجالس محلية منتخبة، جعل التعليم إجباريا، منح التونسيين حرية عقد الاجتماعات وتشكيل الاحزاب وضمان حرية الصحافة للمزيد ينظر : أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 360.

أما كتلة العمل الوطني في المغرب، فلم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المفهوم، بل كانت إتجاها سياسيا وطنيا، بين قادة وطنيين للعمل من أجل البلاد ،كما كانت تستند إلى أسس سياسية دينية قبل اعتمادها على الأسس الاجتماعية و الطبقية[1].

إلى جانب ذلك شكّل الحزب حركة عربية إسلامية تشبه الدستور التونسي ورابطة العلماء في الجزائر وضم المعتقلين الذين درسوا في الجامعات المغربية ،كما اتصلو برفقائهم في البلاد الغربية وقدمت الكتلة مذكرة للمطالب المغربية للسلطان ولفرنسا ، وأيد الشعب واستجاب للكتلة الجديدة وباشرت عملها بنشاط ونشرت التعليم متمنية وعي الشباب، كما عقد مؤتمر للكتلة في الرباط 1936م واتخذت فيه قرارات مستعجلة قدمت للمقيم العام الفرنسي[2].

ب)– اختلاف من حيث مساعي الأحزاب التونسية لتدويل القضيتين :

بدأ المسعى الوطني لتدويل القضية مبكرا في تونس ،وكان له دور كبير في التعريف بالقضية التونسية وكسب تأييد عريض لها، حيث أنّه انتهج سياسة تعاون مع الباي، وكذلك مع اليساريين الذين عملوا مساندته ودعم قضيّته من خلال محاولة تحقيق مطالبه.

شارك أعضاء حركة الشباب التونسي في مؤتمرات فرنسية في مرسيليا عام 1908م وفي باريس سنة 1910م،و بدأ التدويل مبكرا دعا الثعالبي إلى عقد مؤتمر لحل قضية تونس وأُختير بالإجماع ،حيث سافر وفد من تونس إلى باريس برئاسة الثعالبي لعرض قضية بلادهم على مؤتمر الصلح في فرنسا مطلع **1919م**، إلا أن فرنسا وبريطانيا الحلفاء خيبوا آمال الشعوب المستعمرة ،ومنها الشعب التونسي واعتبرت فرنسا قضية تونس قضية داخلية ولاحاجة لعرضها على المؤتمر وأدى إخفاق الوفد التونسي

[1]– إلا أن الكتلة نزلت إلى ميدان العمل الجماهيري سنة 1934 حين رفضت الإقامة العامة الفرنسية قيام السلطان محمد الخامس بالصلاة بجامعة القرويين وانتهزت الكتلة الفرصة التي تزيد من إعلان ولائها للسلطان وذلك لجذبه اليها واتخاذه شعار للوحدة الوطنية وأساس الكفاح الوطني ضد السيطرة الاجنبية في البلاد للمزيد ينظر :جلال يحي: **العالم العربي الحديث والمعاصر**، المرجع السابق ،ص 721.

[2]– أحمد ياغي : المرجع السابق، ص ص 433.434.

إلى انتزاع حقوقه الوطنية، ما دفع الثعالبي إتجاه الرأي العام العالمي وأصدر كتاب تونس الشهيدة فضح فيه أساليب الاستعمار[1]،.

كما شرح سياسة اغتصاب الأراضي وتأثيرها على الطبقة الكادحة وفقرها ،ودافع عن ضرورة حصول تونس على الاستقلال[2]، كما أسّس الأعيان حزب الدستور الحر التونسي[3] ،ثم زار الثعالبي مصر والدول العربية لعرض القضية في الجامعة العربية والصحافة المصرية وعرض معاناة الشعب التونسي في ضل الأحكام العرفية الفرنسية وأحدث صدى إعلامي واسع[4].

أسّس الحزب الوفد وقدم الوطنيون مطالب الأعيان[5].وأصبح الشيخ عبد العزيز الثعالبي بعد ذلك الممثل للحركة الدستورية في تونس واتخذه كمرحلة أولى في الاستقلال[6]، ضم الحزب كذلك عدد من المثقفين والعلماء من سكان العاصمة وأظهر عداء الصهيونيين خاصة[7].

كما نقل بورقيبة والطاهر قضية تونس إلى المجال الدولي:حينما عرضها في مؤتمر حقوق الإنسان وعاد بورقيبة وأصدر جريدة العمل التونسي عام 1932م ، وبدأ نجمه في البروز ،كما دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في 1933م ،ودعا إلى الجهاد من أجل الاستقلال،وتحرير الشعب التونسي ،وأعطاء البلاد نظام صالح بمجلس نياب منتخب، ووزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي ،وقرّر الشباب الانفصال عن حزب الدستور ،فتم عقد مؤتمر قصر الهلال[8].

---

[1]– محمد الهادي حارش: مرجع سابق، ص 159.

[2] – جلال يحي : **العالم العربي الحديث**، المرجع السابق، ص 702.

[3]– يعتبر الحزب الدستوري أول حزب سياسي والذي عرض فيه الثعالبي قضية تونس في باريس ، كما ان الحزب ذو ميول اسلامية عربية ،وكان معارضا لسلطة الحماية والاستعمار الفرنسي ويهدف إلى استقلال تونس ووحدة الشعب التونسي للمزيد ينظر: يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 7.

[4] – فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص 285.

[5] – أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 360.

[6] – جلال يحي : المرجع السابق، ص 703.

[7] – أحمد ياغي : المرجع السابق، ص 361.

[8] – رفضت العناصر الدستورية الإشتراك في المؤتمر وذلك ما سمح للعناصر الشابة بتعيين بورقيبة أمينا عاما للحزب واتخذ اسم الحزب الحر الدستوري الجديد شعاراته وأنشأ لجنة تنفيذية سمي باسم الديوان السياسي وضم الحزب قيادات تقليدية ذات سمعة

ج)- حدوث الإنشقاق والتصدع بسبب الإختلاف في إيديولوجيات قادته:

عرفت الأحزاب المغربية التونسية على السواء مجموعة من الصراعات الداخلية شكلت إنشقاقا في هاته الأحزاب، إذ أن تصدّع الحزب الإشتراكي قد أحدث انشقاقا في كيان الحزب التونسي والمغربي:

1- بتونس:

قامت مجموعة من الشباب بتأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد، وأصبح الحبيب بورقيبة رئيسا له ، فلقد كان عامل الإختلاف في الثقافة سببا في الإختلاف في المنهج وأسلوب العمل[1]، وعقد الدستور مؤتمر وطني استعرض فيه بورقيبة برنامج الحزب.

وأمام الخلافات ما بين الزعامات القديمة والجديدة التي اعترضت تماسك الحزب و وحدته، وهنا انسحب بورقيبة وانصاره من اللجنة التنفيذية، وعقد في 03 مارس 1934م، مؤتمر طارئ للحزب في قصر الهلال[2]، فكأنّ ميلاد الحزب الدستوري الجديد امتدادا للحزب الدستوري القديم ،ولم يكن انقطاعا له، حيث أنّ جذور الحزب الدستوري القديم كانت بمثابة الأرضية التي قام عليها الحزب الدستوري الجديد، وارتكز عليها ووجّهها لمرحلة تاريخية جديدة، وبذلك أصبح القوة الفاعلة في الحركة الوطنية التونسية، وتمكّن الحبيب بورقيبة من كسب الشعب،وانتخاب أعضاء جدد، ومنه أصبح للبلاد دستورين دستور جديد ودستور قديم لهما نفس الهدف[3]،كما استمر قادة الحزب القدامى مثل أحمد الصافي وصالح فرحات يؤكدون على زعامة الثعالبي، ويعملون ضمن إطارات الحزب الحر الدستوري القديم[4]، وانتقلت زعامة النضال في تونس إلى فئة الشباب من أعضاء حزب الدستور.

وهذا ما سمح لها بالوصول إلى أهدافها واخذ بورقيبة في القيام بجولات في البلاد لعقد مؤتمرات شعبية ولاختيار العناصر اللازمة في التنظيم الحزبي، ينظر أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 365.

[1]- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 61.

[2]- أحمد عبيد: **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية – الجزائر، تونس، المغرب**، ط1، منشورات ابن نديم، الجزائر ،2010، ص 188.

[3] - قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 142.

[4] - محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 165.

ب– في المغرب :

شهدت كتلة العمل بداية شهر فيفري 1937م صراعا داخليا،شجّعته عدّة تأثيرات داخلية وخارجية منها ظروف التشدد التي كانت تفرضها الرقابة الفرنسية كخنق جو الحريات العامة الذي خلفه المقيم العام نوجيس، أدى بها إلى الإنشقاق إلى جماعتين الأولى بزعامة علال الفاسي وشكلت "الحزب الوطني" والثانية بزعامة محمد حسن الوزاني وشكلت "الحركة الشعبية "، ويرجع هذا الانشقاق إلى مصالح شخصية و وجود فوارق في التفكير عند الزعيمين،فالأول يمثل إتجاه النخب المحافظة الثورية هذا الإتجاه حافظ علي المبدأ العربي الإسلامي في نضاله الوطني، وعلي النهضة العربية التي يغلب عليها مصالح الإسلام، وهم ذو ثقافة إسلامية ،ويعادي السياسة الاستعمارية وتجند لمواجهتها بطرق ثورية وأنصاره يركزون على العمل الحصول على حكومة دستورية يحكمها الملك، وقد حرصت هذه النخب علي رفض الاستقلال الجزئي ،ومواجهة العدو المشترك من أجل حل شمولي في المغرب العربي لتحقيق استقلال ه التام ووحدته، بينما الثاني يزخر بثقافة غربية ورأى ضرورةالنهوض بالمغرب في إطار الحضارة الغربية[1].

خلاصة الفصل:

ومما تقدم يمكن القول أنه منذ الوهلة الأولى لفرض السيطرة الفرنسية على البلدين تونس والمغرب الأقصى كانت ردود الفعل المقاومة شديدة وقوية، ثم بدأت تتبلور في شكلها السياسي وقد تماثلث عموما في تعبيرها عن عدم الخضوع والإنبطاح لفرنسا رغم بعض الإختلافات في التفاصيل والأحداث انتصرت المقاومة بتونس بالمغرب فكما انتصرت المقاومة بجهود المجاهدين المسلحين انتصرت أيضا بجهود السياسين الذين ناضلوا بالكلمة والقلم، وأوصلوا صوت الحركة الوطنية في الداخل إلى العالم الخارجي .

[1] – صلاح العقاد: **السياسة والمجتمع في المغرب العربي**، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 1971، ص ص 30-31.

خاتمة الباب :

مجمل القول أن الكفاح المغربي التونسي ضد الاستعمار كان مقاومة عنيف رافضة سرعان ماتيقن أصحابها بضرورة الكفاح السياسي الذي كان من قبل القوى الشعبية بمختلف فئاتها من مثقفين وطلبة وعمال والتي كانت مطالبها الاصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تطبع مسيرتها النضالية، مثلما كان العمل السياسي السلمي صفة النضال الوطني المغربي، فبرزت خلال هذه الفترة أحزاب عديدة في منطقتي الاحتلال الفرنسي والاسباني، ومالت هذه الأحزاب إلى اللين في مطالبها فلم تستهدف الاستقلال التام وجلاء النفوذ الأجنبي، بل اكتفت بالمطالبة بالاصلاحات والحريات وحماية المراكشيين إلاأن السلطات الفرنسية قد عرقلت هذه الحركة الاصلاحية مما أدى إلى عصوف رياح قوية وعنيفة على الحركات الوطنية في المغرب بين 1937م-1945م.

.

الباب الرابع: تطور المد التحرري بالبلدين بين سنتي 1945-1956

-تمهيد

-الفصل الأول :المد التحرري بتونس من الحرب العالمية الثانية إلى الإستقلال

-الفصل الثاني :المد التحرري بالمغرب الأقصى من الحرب العالمية الثانية إلى الإستقلال

-الفصل الثالث:مقارنة بين التحرر والإستقلال في تونس والمغرب مابين 45-56

-خاتمة

مقدمة الباب: اتخذت مسيرة الدول المغاربية نحو التحرر من الاستعمار منعطفا حاسما منتصف القرن التاسع عشر،حيث شكّلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحول فاصل في الوجود الاستعماري (العالم القديم) وامتداده ومهدت بشكل كبير لنهاية الأسطورة الفرنسية، وبدت بوادر الإنفتاح تلوح في الأفق ممهدة لبزوغ شمس الاستقلال والحرية في كل من تونس والمغرب الأقصى فكيف حدث ذلك؟ وما التطورات التي خلّفتها الحرب العالمية على البلدين ؟ وما السبل التي انتهجتها هذه البلدان من أجل نيل الاستقلال ؟

الفصل الأول: تطور الحركة الوطنية والمد التحرري بتونس

- تمهيد

–المبحث الأول : تونس عشية الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني : تصاعد المد التحرري

المبحث الثالث: المفاوضات والإستقلال

- خاتمة

تمهيد:

عرفت الحركة الوطنية التونسية تحولات جذرية عشية الحرب العالمية وتأجج الغضب داخل الأوساط التونسية بسبب السياسة الفرنسية القمعية ومازاد الامر سوءا اقحام البلاد في الصراع الدولي حول بسط السيطرة والنفوذ من طرف دول المحور بقيادة ألمانيا وإيطاليا ودول الوفاق بقيادة الإنجليز والولايات المتحدة الأمريكية فكيف كان ذلك؟ومانتائجه ؟

المبحث الأول : تونس عشية الحرب العالمية الثانية:

بداية من شهر من مارس 1938م توسعت دائرة العصيان المدني، وكان الجو مواتيا للإضطرابات وحوداث العنف المتكررة و عليه قامت الإدارة الاستعمارية بالقبض على عدة مناضلين من الحزب الحر الدستوري وتقديمهم للقضاء الفرنسي، وإحتجاجا على سلسلة الإعتقالات دعا الدستوريون إلى غلق المحلات التجارية وتنظيم مسيرة كبرى يوم 08 أفريل 1938م، وتجمّعت الجماهير، فوقع تبادل إطلاق النار مع قوات الأمن الاستعماري، ما أدى إلى مقتل عدد من المتظاهرين .

وكانت حوادث أفريل 1938م،[1]ضربة موجعة للحركة الوطنية التونسية عموما وللحزب الدستوري الجديد خاصة حيث حل الحزب وأعلنت حالة الحصار وأعتقل الطاهر صفر[2] والحبيب بورقيبة، وبلغ عدد القتلى حوالي الألفين والثلاثة آلاف شخص، ومن جهتها وجلت السلطات الفرنسية الفرصة السانحة لسلوك سياسة جزئية، فقد أصدرت أوامر في جويلية 1938م التي أسفرت على خنق الصحافة التونسية وتشديد التشريع الخاص بالجمعيات والتنظيمات السياسية الأمر الذي كان له دور في تعطيل مد الحركة الوطنية عشية إندلاع الحرب العالمية الثانية.[3]

---

[1] – أحداث أفريل 1938م ظهرت نتيجة اعتقال كل من عيسى الصخري رئيس الشعبة الدستورية ويوسف الملى عضوي الديوان السياسي، حيت اتهمت السلطات الاستعمارية بنشر الأحقاد وتهديد مصالح فرنسا بتونس، وكرد فعل على ذلك نظم الديوان السياسي مظاهرة احتجاجية أمام قصر الباي لإطلاق سراح المعتقلين قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص ص 170-171.

[2] الطاهر صفر : ولد بالمهدية عام 1903 درس بالصادقية ثم كارنو واصل تعليمه في الحقوق والادب والإقتصاد السياسي بباريس سنة 1924 ، انخرط مع بورقيبة في الحزب الحر الدستوري ، شارك في تأسيس جريدة العمل بالفرنسية ، تم نفيه ثم افرج عنه سنة 1936 ثم سجن ولكن خرج في 1939بصحة متدهورة توفي اثرها عن عمر 39 سنة في 1942.للمزيد ينظر أحمد توفيق المدني : **حياة كفاح** ، البصائر الجديدة للنشر ، الجزائر 2013، ج1، ص394.

[3]– أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 195.

2- مشاركة التونسيين في الحرب:

شكّلت الحرب العالمية الثانية منعطفا هاما في دعم الحركة الوطنية التونسية، حيث اقترنت بدايتها بهزيمة الدولة الفرنسية المبكرة ضد ألمانيا جوان 1940م، الأمر الذي وفّر مناخا سياسيا وعسكريا جديدا لصالح حركة تصفية الاستعمار - ميثاق الأطلنطي أوت 1941م، ولعبت الدعاية عبر محطات الإرسال الإذاعية دورا مهما في ترسيخ فكرة الاستقلال لدى الشعوب المستعمرة.[1]

أصبحت تونس مسرحا لعمليات الحلفاء شمال إفريقيا، وخاصة في سنتي 1942 و1943، واختارها الألمان مكانا لصد هجوم قوات الحلفاء من مصر، وليبيا، من الشرق ومن الجزائر من الغرب، وطبع أن تزيد الحرب العالمية هذه الثورة اشتعالا، فإنها فرصة لإغراء الشعب بعدم الاشتراك في الجندية، وفعلا لم ينخرط فيها إلا من أخذ عن طريق القوة، أوعلى سبيل الإحتياج، وتضاعفت أعمال "التخريب" برغم تهديدات الجنرال "بلان" الذي كان حاكما بفاس و تنقل إلى تونس كحاكم عام للجيش، الأمر الذي حمل الإدارة إتخاذ تدابير شديدة كالحكم بالإعدام وتحميل الأهالي مسؤولية حراسة الأملاك التليفونية بإرغامهم على حراستها بالمناوبة.

وبلغ الخوف بالإقامة العامة إلى أن منعت توزيع السلاح على الجند التونسي المقيم بالحصون التونسية، ومع ذلك استمر "التخريب" وظهرت بوادر العصيان المدني بين المجندين حتى اضطرت السلطة من أجل دفعهم لنزول بنزرت والسفر إلى ميادين القتال في بلجيكا وإيطاليا إلى استعمال الحيلة والشدة، فوقعت مشادات بينهم في قابس والقيروان، وهكذا بقيت المحاكم العسكرية قائمة، وملئت السجون والمنافي بأفراد الشعب، وحينما وقعت الهدنة الفيشية إنتهز الدستوريون الفرصة فطالبو بالاستقلال.[2]

3- الدعاية الألمانية في تونس:

تغيرت أوضاعها مع بداية الحرب العالمية الثانية وقد بدأت الحملة الدعائية الألمانية في تونس، لقد شقت الدعاية الألمانية طريقها إلى العناصر الدستورية خاصة إثر الإجراءات المتخذة بعد أحداث 09 أفريل 1938 وبإنتشار خبر إعتقال "البلهوان "ثم "بورقيبة" و"المنجي سليم "وبعد فترة من الركود

[1] - خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 113.

[2] - يحي جلال: **تاريخ المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر**، الدار القومية للطباعة والنشر، 1996، ج3، ص320.

دخلت المقاومة التونسية مرحلة جديدة وإتخد النشاط الوطني طابعا سريا وتعددت المناشير المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، وبرزت جمعيات متطرفة أبرزها اليد السوداء.

كما تشكّل مايعرف بالديوان السياسي الخامس الذي كان يهدف إلى تنشيط الدعاية الوطنية،[1] والذي استغلته المقاومة أشد إستغلال، كما استخدمته لفائدة الوطنيين التونسين، كما سمحت لهم باستعمال الإذاعة "**هنا برلين**" لتوجيه النداءات للشعب التونسي والمغاربي من أجل كسر الحصار الفرنسي.[2]

بالمقابل؛إشتد الحصار والقمع المسلط على الوطنيين فتم في نوفمبر 1940م إيقاف أعضاء الديوان السياسي الخامس[3].وفي جانفي 1941م حصل نفس الأمر لأعضاء الديوان السياسي السادس، والسابع في جوان 1941 و08 جويلية 1941، مع توالي أحداث أوت 1940 في الكاف وفي قابس شهر ماي 1941[4].

4- التجنيد في تونس :

جاء الموقف التونسي من عملية التجنيد العسكري على لسان الباي "المنصف أحمد باشا" في العاشر من سبتمبر 1939، في شكل نداء وزع على أفراد الشعب التونسي، يعتبر فيه أن ما حلّ بالعالم اليوم هو من الكوارث التي كان يخشاها البشر، وأن القوة المغتصبة قد حلّت مكان الحق والحرية.

واعتبر الباي أن فرنسا قد حاولت بكل قوة تفادي الحرب، وقد سعت بكل الطرق إلى المصالحة، و يرى أن تلبية النداء من طرف أبناء الشعب التونسي يزيده فخرا واعتزازا في مثل هذه الظروف، لأنه يدافع عن حرياته وتطوره وممتلكاته و إرثه المادي و المعنوي ضد الغطرسة و الظلم[5].

---

[1] – المولهي محمد الحبيب: **الوطن والصمود** ،دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1991، ص 512.

[2]- Ben sliman M : **Souvenirrs politiques production tunis** ,1989.p 12

[3] ANOM, 26H22 –(23) **resedense de la france reuve de la semaine seuivi en tunisie** (16 /12/1939-28/12/1940).

[4] – محمد الاهر : المرجع السابق ، ص110

[5] –A.N.T, Tunis, le 10/09/1939 : **Voir la proclamation du Bey Ahmed Pacha**, In Annexe N° 2.

أصبح المجندون في تونس يثيرون مخاوف الإدارة الفرنسية بسبب استعدادهم لخوض الحرب ضد إيطاليا الأمر الذي لم تتقبله كل الأحزاب السياسية التي بقيت مترددة بسبب ذلك، غير أن الأوضاع الداخلية بقيت متوترة بفعل القيود التي فرضت على السكان، و في 29 سبتمبر 1939 أقبل مائة جندي احتياطي ينتمون إلى الفيلق الرابع للرماة، والمتمركزين في مدينة القيروان، إلى الإفراج عن كل المساجين الموجودين في سجون المدينة،وقد أرجع هذا الفعل إلى الصعوبات المادية و الحملة الدعائية التي كان يقوم بها الحزب الدستوري الجديد على مجندي الإحتياط.[1]

كما طالت عملية التجنيد خصيصا سكان البادية الذين كانت ظروفهم قاسية جدا، بالإضافة إلى الظروف المادية لجنود الاحتياط التي كانت بدورها غير ملائمة بسبب نقص المخزون من الألبسة إلى جانب ضعف التأطير.

وأثّرت الدعاية الإنهزامية على الوضع في تونس، حيث قام المقيم العام "إيريك لابون"[2] Eirik (Labonne) بتطبيق المرسوم الفرنسي للفاتح من سبتمبر والذي يعاقب الدعاية المرتبطة بالمعلومات التي من شأنها التأثير على عقلية أفراد الجيش والسكان[3] مثلما كان الجنرال "نوغيس" يخشى العواقب التي سوف تخلفها حرب طويلة المدى على السكان الذين أبدوا ولائهم لفرنسا مع بداية الحرب، فعمل على إنشاء مصلحة الشؤون العسكرية الإسلامية لإطلاع القيادة العسكرية على الحالة النفسية للجنود الأهالي ومساعدتهم إن تطلب الأمر ذلك.

وسادت نفس الأفكار والرؤى حول سير عملية التجنيد عند الجزائريين والمغاربة منتشرة في الأوساط التونسية، ففي حين نجد الرسميين الفرنسيين ومن أذناهم ممن يؤمنون بالفكرة الاستعمارية

---

[1] – **TOAFN**, serie 27, N° 224, Journal de marche du général Noguès déclarant qu'il y a eu 2 morts et 9 blesséà la date du 26 Septembre 1939.

[2] – إيريك لابون" دبلوماسي فرنسي ، من نوفمبر 1938 إلى غاية جوان 1940 وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية عين مقيما عاما في المغرب من 02 مارس 1946 إلى غاية 14 ماي 1947 توفي في باريس في 12 نوفمبر عن عمر ناهز 83: معلمة المغرب،الجمعية المربية للنشر والتأليف والترجمة والنشر ج2 مطابع سلا ،1984.ص314.وأيضا انظر :

- WWW monde diplomatique.fr/mab/86.

[3] – Levisse-Touzé (Christine) :**L'Afrique du Nord dans la guerre**..‹op.cit‹ p 34.

يشيدون بتجاوب المسلمين في شمال إفريقيا مع نداء فرنسا للتجنيد، وكان العكس عند المتشددين من الوطنيين الذين يقولون بأن نداءاتها كانت تصب كلها في إتجاه الرفض، وعدم تلبية نداء الإلتحاق بصفوف الجيش الفرنسي.[1]

لم يلتحق بصفوف الجيش الفرنسي إلا من تم تجنيده بالقوة أو عن طريق الضرورة القصوى في حالة ما إذا احتاجت إليه الإدارة الاستعمارية. وقد كانت حاجتها في هذه الظروف الحالكة لمسلمي شمال إفريقيا فتوالت أعمال التخريب تنديدا بعملية التجنيد واشتدت معها تنديدات القائد العام للجيش في تونس الجنرال "بلان "، الذي كان حديث العهد فيها، حيث كان يشغل نفس المنصب في المغرب، وشرع في تحميل المسلمين في تونس مسؤولية حراسة الأسلاك التلفونية التي طالتها عمليات التخريب بشكل ملحوظ.

ورغم تأثير الدعاية الألمانية– الإيطالية على شعور التونسيين (نور يونس بحري في محطة برلين)، فقد التزم منصف باي[2] بالحياد إزاء الحلفاء والمحور، ورفض أمر فيشي بمعاداة الحلفاء، وأبلغ موقفه إلى الرئيس الأمريكي روزفلت والمستشار الألماني "هتلر" 12 نوفمبر 1942م، في حين حذر الحبيب بورقيبة وهو لا يزال في السجن بمرسيليا في رسالة موجهة للحبيب ثامر 08 أوت 1942، من الانسياق وراء الدعاية النازية.

5– نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية:

إن التحولات التي عرفتها البلاد التونسية وفرنسا أثناء الحرب العالمية بانكسار فرنسا أمام ألمانيا في جوان 1940، وإمضائها معاهدة الصلح وحالة التصدع التي عرفها المجتمع الفرنسي، أعطت دفعا جديدا لحق الشعوب المستعمرة في حق تقرير مصيرها والجهر بمطلب الاستقلال.[3]

ومع هزيمة فرنسا العسكرية أمام الألمان وتشكيل حكومة فيشي الموالية بإشراف الماريشال بيتان، إنحلّت كل التنظيمات السياسية بتونس على غرار ماوقع بفرنسا عدا بعض المحاولات التي

---

[1] – الفاسي علال: المصدر السابق، ص 85.

[2]- **محمد المنصف باي** :محمد الناصر باي ولدفي 04 مارس 1881 آخر البايات الحسينيين توفي في 1 سبتمبر 1948 بمنفاه بفرنسا للمزيد ينظر عمار الخليفي : **المنصف باي الملك الشهيد** ،ط1 ،دار ميدياكو للنشر ،تونس 2006 ،ص14.

[3] – الندوة: مرجع سابق، ص 22.

أرادت إستغلال ضعف فرنسا إذ صارت الدولة الحامية عاجزة حتى عن حماية نفسها فكيف لها أن تحمي مستعمراتها.

تقدّم وفد يوم 20 جوان 1940 بزعامة الحبيب ثامر، يطالب حكومة الباي بإعلان سقوط الحماية، وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين في فرنسا، كما تقدّمت عدّة وفود أخرى بعرائض لكن السلطة الفرنسية قامت باعتقال الوفد والوفود الأخرى قبل مقابلة الباي أحمد، وسجنوا ثم أطلق سراحهم، فقامت إثر ذلك عدة ثورات وأحداث كحوادث قصر هلال وثورة دقاش والجريد وتونس، أما بورقيبة الذي كان في السجون الفرنسية أرسل للحبيب ثامر ورفقائه رسالة يناجيهم فيها بالإمتثال لأوامره وتوجيهاته " أعطوا للمناضلين أمر الدخول في علاقات مع الفرنسيين الديغوليين بتونس من أجل تكاثف الجهود بيننا وبينهم وتأجيل قضية الاستقلال لما بعد الحرب، إن دعمنا للحلفاء لابد أن يكون دون قيد وشرط".[1]

لم يفقد الشعب التونسي الأمل بغلق الحزب الدستوري، سواء بتنظيم عمليات التخريب بدعم دول المحور، أو نشر البلاغات الدعائية عن طريق الإذاعة النازية، أو الدخول في مناوشات مع اليهود بتحريض دعائي ألماني في الكاف أوت 1940، وفي قابس ماي 1941، فقد تمكن الدستوريون بتنظيم مظاهرة بميناء تونس إثر قدوم المقيم العام **إيريك لابون**، فضيقوا الخناق على الحكومة من أجل إطلاق سراح الزعماء المبعدين، وتمكنو من ذلك بعد رفع الحصار وإطلاق سراح نحو مائة وخمسين معتقلا من طرف المقيم العام الجديد "إيريك لابون"، كل هذه الظروف الصعبة التي مر بها الحزب الدستوري الجديد جعلته لم يتخذ موقفا علنيا واضحا من اندلا ع الحرب العالمية الثانية، باعتباره من جهة حزبا منحلا ومن جهة ثانية أن أغلب قادته كانوا في السجون والمعتقلات.

في حين أيّد بعض أعضاء الحزب الدستوري القديم دول المحور، واستمر نضال الحركة الوطنية بعد تولي محمد منصف كرسي الحكم في تونس الذي عمل جهده لكي يوحد الحزبين القديم والجديد، وباعتلاء المنصف باي للعرش الحسيني 19جوان 1942، ولموقفه المتعاطف مع الحركة الدستورية،

[1]- أحمد عبيد: المصدر السابق، ص ص197-198.

عرفت الحركة الوطنية مرحلة من الإنتعاش فتمكن الحزب الدستوري الجديد من تجديد تشكيلاته والرجوع لسالف نشاطه خاصة في ظل حملة الإنزال التي عرفتها البلادمابين نوفمبر 1942 و13 ماي 1943 التي جعلت من تونس مسرحا ساخنا لأحداث دامية يوم 09 نوفمبر 1942 إذ تم الإستيلاء على مطار العوينية وبلغ يوم 10 نوفمبر 120 طائرة، ويوم 12-13 نوفمبر نزل الألمان والإيطاليون بحلق الواد بضواحي العاصمة تونس واستولوا على شرق البلاد خاصة الموانئ.[1]

ورغم اتخاد الباي منصف موقفا حياديا من الحلفاء والمحور إلا أنه أطلق سراح المعتقلين السياسيين في تونس في 01 ديسمبر 1942، أما مساجين مارسيليا يوم 21 نوفمبر 1942 ونقلوا لإيطاليا أملا بدعمها، لكن بورقيبة وضع شرط الاستقلال لروما قبل التفاهم لمنع الحلفاء من الوصول لمصر، وحماية مواصلاتهم بليبيا وابتعادا عن جيش الإنجليز.

وفي يوم 21 نوفمبر نزلت الفرقة البريطانية "78" بعنابة وعلى واحة الجبل الأبيض غرب تونس، أما المصفحات الأمريكية قرب باجة وقامت الحرب، وفي الجنوب إستولت فرنسا على قفصة يوم 22 نوفمبر 1942، ويوم 29 نوفمبر وصل الأمريكان والإنجليز جنوب ماطر والجزيرة واحتلّت فرنسا مدينة الفحص.[2]

وبعد إطلاق سراح المعتقلين الوطنيين، قام المنصف بتشكيل وزارة قومية في 13 ديسمبر 1942 دون انتظار موافقة الإقامة العامة، ترأسها: محمد شنيق، أحمد الماطري، صالح فرحات ومحمد العزيز الجلولي وحقق عدة إنتصارات أظهرت تمسكه بالاستقلال،[3] وأدخل فيها فرحات الأمين العام للحزب الدستوري القديم، وبعد إعلان حكومة شنيق، باشرت خلايا حزب الدستور نشاطها العلني وأصدرت صحافتها جريدة يومية تحت عنوان **إفريقيا الفتاة** يوم 02 جانفي 1943، يوما واحد من تشكل حكومة شنيق، وتبعتها جريدة "**الشعب**"، وهي التي كانت تصدر عن المنشقين من الحزب والموالين لقوى المحور، كما تدعم الحزب بجهاز إذاعي تحت اسم "**إذاعة الوطن**" بدءا من 05 جانفي 1943

[1]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص177.

[2]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص ص 199-200.

[3]- قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص177.

لدعاية مناهضة لفرنسا، وبدعم من الألمان قام الدستوريون بتنظيم حركة شبانية دستورية تحت الرئاسة الشرفية للباي لتسهم فروعها المحلية في تنظيم تموين السكان و تدريبهم، زامن ذلك ظهور ثورة المرازيق سنة 1943 بقيادة حامد المرزوقي و عبد الله الغول و الشيخ علي بلطيف.[1]

وكان المرازيق بما عرف عنهم من أصالة وشجاعة قد غنموا بعد زحف الألمان كميات كبيرة من السلاح فأعلنوا الثورة على الاستعمار، واشتبكوا مع القوات الفرنسية بعد انسحاب الألمان فأظهروا بطولات نادرة، فانتقمت فرنسا منهم بوضع أطفالهم ونسائهم في محتشدات واستمرت مطاردتهم، حيث استشهد القائد حامد المرزوقي وحوكم الشيخ علي بلطيف وأعدم رميا بالرصاص، كما حوكم الحبيب صمامة وعبد الله الغول وفرّ الآخرون للجبال.[2]

دخلت جيوش الحلفاء للعاصمة في 07 ماي 1943 واقتحم الإنجليز قصر حمام الأنف، وألقوا القبض على محمد المنصف باي، ونقل إلى المرسى حيث طلب منه الجنرال **جوان** Jun يوم 13 ماي حيث ألقوا القبض على الباي محمد المنصف طلبو منه إمضاء وثيقة التنازل عن العرش فرفض، عندها أمر الجنرال **جيرو** أمرا بعزل الباي، وأبعد لمدينة للأغواط بالجزائر، بحجة دعمه للمحور، وفي 06 جويلية أرسل المنصف باي إلى الجنرال **ماسط** وثيقة التنازل عن العرش، فنقل إلى تنس ثم إلى جنوب فرنسا **بو**، وتوفي هناك سنة 1948.[3]

المبحث الثاني:الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية :

1- موقف الحزب الدستوري من إندلا ع الحرب العالمية الثانية:

يبدو أنّ موقف الحزب الدستوري التونسي من اندلا ع الحرب العالمية الثانيةلم يكن قويا موحدا،بل منقسما إلى تيارين: الأول مثله الحزب القديم الذي كان مؤيدا القوات المحور، والثاني مثله الحزب الجديد الذي كان يسير وفق توجيهات الزعيم بورقيبة الموجود في السجن آنذاك بمرسيليا التي حذر فيها التونسيين من مغبّة التعاون مع قوات المحور، وهو ما سمح للسلطات الفرنسية ممارسة المزيد من الإجراءات التعسفية نتيجة انقسام المواقف.

[1]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص ص199-200.

[2]- مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 102.

[3]- قدادرة شايب: المرجع السابق ، ص 180.

أما زعماء الحركة الوطنية، فقد أهلكوا من الإضطهاد والرقابة المشدّدة التي وضعتها عليهم السلطات الفرنسية، وبالرغم من هذا عملوا على جمع شتات الشعب حول الحزب، مقاومين تيار اليأس ومحافظين على الوعي القومي الذي زرعته الأحزاب بعد جهود جبارة.

وفي شهر فيفري 1945م عقد قادة الرأي العام في تونس مؤتمرا، واتفقوا على تقديم عريضة للحكومة الفرنسية مطالبين بالاستقلال الذاتي للبلاد، لكن السلطات الفرنسية واصلت خناقها للحزب وفرضت الإقامة الجبرية على الزعيم بورقيبة بتونس، ومنعته من القيام برحلات داخل القطر التونسي لنشر دعاية الحزب، وإزاء هذه الأوضاع قرر قادة الحزب أن يرفعوا القضية التونسية في الخارج، وخاصة المشرق العربي، لذلك سافر الحبيب بورقيبة إلى مصر بعد سفرية متعبة وشاقة ومحفوفة بالأخطار من 26 مارس 1945م إلى 16 أفريل 1945م لحضور بروتوكول الإسكندرية بجامعة الدولة العربية ولقد اضطرت قيادة الدستور الجديد التي انتعش نشاطها في فترة سيطرة المحور إلى الهجرة والعمل خارج الوطن وبخاصة في ألمانيا وإسبانيا، فقد قام الحبيب ثامر، ويوسف الرويسي، والهادي السعدي بإحداث مكتب المغرب العربي 1947م للتعريف بالقضية الوطنية، كما تأسّست (حركة الدستور الوطني الشمال الإفريقية).

أ- النشاط الداخلي:

بعد جلاء القوات الألمانية من البلاد التونسية،عملت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بمقتضى الأوامر الصادرة في 21 جوان 1943م و07 مارس 1944م، إلى نزع الصيغة التونسية عن الكاتب العام للحكومة الفرنسية، وفي شهر فيفري 1945 قدم الجنرال ماسط المقيم العام برنامجه الاصلاحي، الذي ظهر هزيلا في نظر الوطنيين التونسيين، فاتحة بذلك جميع الاتجاهات السياسية بالبلاد ما عدا الشيوعيين، لضبط بيان "الجبهة التونسية 1945م" الذي طالب ب: منح الاستقلال الداخلي للبلاد، إقامة نظام ملكي دستوري.[1]

[1] - أحمد القصاب: المصدر السابق، ص ص 600-601.

انتشرت المظاهرات بعد وفاة الرئيس الأمريكي روزفيلت (15 أفريل 1945) وبانتصار الحلفاء (08ماي 1945)، بيّنت مساندة الرأي العام لمطالب الجبهة الشعبية التونسية،غير أن السلطة الفرنسية قد استمرت في سياستها دون أن تلتفت إلى هذه المستجدات التي أصبحت تهدد نفوذها ،فحاولت في مناسبات عديدة إحداث الإضطرابات للبطش بالشعب والقضاء على حزبه، ومن هذه الحوادث حادثة "الطابور"شهر أوت 1945.

وقد أطلقت فيها أيدي جيش الطابور في شوارع تونس فهجم على السكان، وقتل منهم الكثير وتكررت حوادث من هذا النوع قام بها الجيش الفرنسي في سائر أنحاء القطر التونسي، وكانت كارثة بلدة "زرمدين" في شهر جويلية 1946،حيث سلّط الفرنسيون فيها قوات الدرك على سكان القرية أشد أنواع التنكيل والإبادة.

إزاء هذه الاعتداءات الشنيعة، نظم الشعب التونسي حركة مقاومة إلى جانب حركة الحزب الدستوري، ثم تكونت جمعيات سرية كثيرة قامت بتوزيع النشريات السريّة تدعوا إلى المقاومة العنيفة[1].

وقد شرع الحزب الدستوري الجديد 1946م في استرجاع دوره الريادي،فقد عمل الديوان السياسي على تأطير التحركات الجماهيرية، مشجعا على بعث المنظمات المهنية والشبابية، كما قدم الحزب الدعم السياسي والأدبي"لفرحات حشاد"،[2]من أجل جمع مختلف التشكيلات النقابية، وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل جانفي 1946م،وكانت تعقد اجتماعات دورية في الحزب التبادل الآراء حول الوضع السياسي.

وفي جوان 1946م التحق"رشيد إدريس"ورفاقه اللاجئين بإسبانيا بالزعيم الحبيب بورقيبة في القاهرة، وأسّسوا مكتب الحزب الحر الدستوري وساهموا في تنظيم النضال مع بقية المغاربة، فأصدر

[1]– قدادرة الشايب: **الحزب الدستوري**، المرجع السابق، ص 182.

[2]– **فرحات حشاد** : ولد في قرية العباسية بجزيرة قرقنة في فيفري 1941 بعائلة متواضعة عمل والده بصيد السمك مالم يسمح له بمواصلة تعليمه انتقل الى سوسة 1928، وعمل ناقلا للبضائع ثم موظفا بالاسغال العمومية 1943 واصبح رئيسا للاتحاد العام للعمال 1944 اغتيل سنة 1952 علي يد المنظمة الحمراء ..للمزيد ينظر: أحمد خالد: الزعيم فرحات حشاد حياته ونضاله وفكره وكتاباته، شركة بوبليغراف، منشورات زخارف، تونس، ط1،2007، ص ص 13 15.

الزعيم بورقيبة إثر أحداث زرمدين جويلية 1946م، بيانا لفت فيه أنظار الجامعة العربية إلى حقيقة ما يجري بالبلاد التونسية، كما كتب رشيد إدريس مقال بعنوان: "قضية حرية في تونس لا قضية إجرام" بجريدة البلاغ.

وفي عام 1946م أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا وانعكس ذلك على سياستها في تونس،حيث طرح المقيم العام الفرنسي"ماسط مشروعا للاصلاحات الإدارية في سبتمبر 1946م،ومن أهم قراراته تشكيل المجلس الكبير مناصفة بين التونسيين والمستوطنين، وكرد فعل على ذلك جاء مؤتمر ليلة القدر 23 أوت 1946[1]م برئاسة القاضي العروسي الحداد وضم كل التشكيلات الوطنية التي وقعت على عريضة المطالبة بالاستقلال التام، وانتهى المؤتمر باعتقال عدد كبير من المشاركين فيه وفي مقدمتهم (صالح بن يوسف، صالح فرحات...) مما دفع بالمنظمات إلى شن إضراب عام للمطالبة بإطلاق سراحهم.

وقد أدت هذه الأحداث إلى إعلان جملة من الاصلاحات التي قدمها المقيم العام "ماسط" لكنها لم ترض الشعب فقد عملت من موقف الوطنيين فاكتفوا بالمطالبة بالاستقلال الداخلي.

ب- النشاط الخارجي:

إضافة إلى النشاط الداخلي للحزب الدستوري الجديد كان هناك أيضا نشاط خارجي موازي ومكثف لقادة الحزب، وكان للحبيب بورقيبة الحظ الأوفر،وتمثل في:

ج- نشاط المعتقلين التونسيين:

لقد رأى قادة الحزب بعد خروجهم من السجن وهم على الخصوص الحبيب ثامر، الطيب سليم، الرشيد إدريس، حسين التركي، الهادي السعيدي يرون وجوب الهجرة إلى أوربا، وكان على اتفاق معهم يوسف الروسي والحبيب بورقيبة،الذان كانا معتقلين في سجون فرنسا،وكان هؤلاء يرون ضرورة العمل خارج البلاد، فكتبوا صفحة جديدة من الجهاد في الدعاية للقضية التونسية لدى مختلف الأوساط الأوربية، وقد ضموا جهودهما للزعماء العرب المهاجرين فأنشؤوا بالتعاون معهم مكتب ببرلين

[1] الملحق رقم 09.

مكتب المغرب العربي" وأصدروا صحيفتين باللغتين الألمانية والعربية في برلين بعنوان" المغرب العربي". كما عملوا على بث الدعاية الوطنية في صفوف الجالية المغربية المقيمة بفرنسا وأوربا ،وإيقاظ شعورها الوطني،خاصة وأنهم كانوا يعاملون معاملة قاسية من طرف المؤسسات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي.

د- نشاط بورقيبة:

عمل الحبيب بورقيبة على كسب المزيد من الدعم الأنجلو ساكسوني والعربي، وثابر رفقاؤه بالمشرق على توثيق الصلات بحزب الوفد، وحزب مصر الفتاة في جو إقليمي أفضى إلى لم شمل حركات التحرر العربية، وتوج بانعقاد مؤتمر المغرب العربي سنة 1947م، وصدرت من المؤتمر لوائح تنادي بالاستقلال، وشكّلت هيئة ضمّت الأحزاب المغاربية حزب الاستقلال المغربي، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالجزائر، الحزب الحر الدستوري الجديد التونسي لبعث مكتب المغرب العربي التنسيق العمل النضالي المغاربي.

وفي ظل الظروف التي عاشتها الجامعة العربية – القضية الفلسطينية – لم تأخد المسألة التونسية الإهتمام الذي أمله بورقيبة، لذلك قرّر العودة إلى تونس سبتمبر 1949م، وعاود فكرة الاتصال والتفاهم مع الفرنسيين مباشرة، وفي 01 أفريل 1950م ،سافر إلى باريس لهذا الغرض لكنه اصطدم بالسياسة الفرنسية بعدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل 1938م، لذلك تمسّكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضا شرعيا سوى الباي الذي عقدت معه الحماية.[1]

وهناك بعض الساسة أشاعوا إشاعات باطلة حول الدستوريين واتهموهم بالإنتماء إلى الشيوعية الدولية، وكرد فعل على هذه التهم جعلوا الاتحاد العام التونسي للشغل ينظم إلى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار وهو الاتحاد الذي تشترك فيه النقابات الأمريكية ويعتبر معاديا للنقابات الشيوعية، وبهذا يكون الحزب قد قام بنشاط خارجي مكثّف لجلب الدعم السياسي والمعنوي للقضية التونسية.[2]

[1] – قدادرة الشايب: مرجع سابق، ص ص 188-189.

[2] – نفسه: ص ص 188-189.

أما عن وسائل العمل، فقد كانت مختلفة فالأحزاب السياسية كانت تلجأ إلى طرق العمل التقليدية من مقالات صحفية، لوائح اجتماعات وإضرابات ومظاهرات عامة، وقد وحّدت التشكيلات السياسية جهودها بين شهري فيفري وماي من سنة 1945 ثم خلال صيف 1946 فقد تم تقديم برنامج موحد ودعمته بسلسة من الأعمال.

وكانت حركة الفلاقة منذ نهاية الحرب ذات مشرب آخر، فقد ضمّت عناصر متعددة النزاعات، وغير خاضعة في معظم الأحيان للأحزاب السياسية وبالذّات الحزب الدستوري الجديد، إن الأسلوب الجديد لهؤلاء الفلاقة العنيف وتصرفاتهم الفوضوية في نظر سكان المدن وحتى القرى أقضّت مضجع هذا القسم من المجتمع السياسي المنتمين إلى ذلك الوسط.

هـ- النشاط الوطني للإتحاد العام التونسي للشغل:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شرع الحزب الدستوري الجديد في استرجاع دوره الريادي في النضال، ففي الداخل سعى الديوان السياسي بإشراف أمينه العام صالح بن يوسف إلى تأطير التحركات الجماهيرية مشجعا على بعث المنظمات المهنية والشبابية أما الحركة النقابية التونسية فتلقت دفعا قويا بفعل الظروف و قد تمثلت في ارتفاع في الأسعار خاصة، وبفضل عمل فرحات حشاد قد أسس يوم 1946/01/20 "الاتحاد العام التونسي للشغل U.G.T.T"، وكانت النقابة تونسية من حيث العناصر البشرية المكونة لها.[1]

وقدّم كل الدعم الأدبي والسياسي لفرحات حشاد، وانخرط عديد المناضلين في صلب المنظمة النقابية التونسية الجديدة. وتبلورت ملامح المعركة الحاسمة.

و- تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل (جانفي 1946):

نشأ الإتحاد العام التونسي للشغل على فكرة الاستقلال ية نقابية العمالية والاستقلال التام للدولة التونسية، ولذلك عمل جاهدا إلى مقاومة المحتل الفرنسي، و أصبح أحد أهم القوى في تونس نشط الإتحاد من خلال الأحداث التي قامت في 13 أوت، عندما أعلن عمال معمل الجلد إضرابا

[1]- محمد الهادي الشريف:**تاريخ تونس**، محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، 1993، تونس، ص ص130-131.

شاملا لمواجهة السلطات الفرنسية، ولقد خرج الإتحاد من هذه المعركة منتصرا،[1] كما أعلن الإتحاد التونسي بعدها عدة إضرابات في كل من صفاقس وتونس بهدفالمطالبة بتحسين الأجور،[2] إستطاع فرحات حشاد من خلال نشاط الإتحاد من تكوين عالقة جدلية بين النضال النقابي والنشاط الوطني في سنة 1948م، قام فرحات حشاد بتحميل الاستعمار مسؤولية كل المصائب التي يعاني منها التونسيون،كما استطاع الحصول على الإعتراف من طرف[3] الإتحاد الدولي للنقابات الحرة انتخابية كعضو باسم عمال تونس في المكتب التنفيذي لتلك المنظمة الدولية عام 1949م[4] .

هـ- سياسة الحزب الدستوري الحرّ بعد الحربين خاصة:

قام بجملة من الاصلاحات تمثلت في تقديم مذكرة إلى الحكومة الفرنسية (02 أوت 1942) تضمنت 16 نقطة من أهمها: تكوين مجلس استشاري تونسي ،وإطلاق سراح المساجين السياسيين، وإلغاء أمر 1898 الذي يخوّل للمعمرين الإستحواذ على أراضي الأوقاف، وآل الأمر إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، فانتقلوا إلى الخارج لمواصلة العمل الدعائي وتمكّن بعضهم من تأسيس مكتب المغرب العربي ببرلين (جوان 1943) للتعريف بالقضية التونسية.

و- تكوين جبهة وطنية والمطالبة بالاستقلال

بالرغم من اعتقال العديد من التونسيين بتهمة التواطؤ مع المحور ومغادرة البعض الآخر البلاد تمكنت القيادات الوطنية من التحرك. وسعى الحزب الدستوري الجديد إلى مد قنوات الحوار مع السلطة الفرنسية، وخاصة بعد ندوة "برازافيل"(جانفي 1944) التي اعترفت بحق الشعوب بتسيير شؤونها بنفسها ضمن اتحاد فرنسي يعوض الإمبراطورية، وقد وجّه الوطنيون مذكرة في الغرض إلى الحكومة الفرنسية (08 مارس 1944) يعبرون فيها عن رفضهم لمشروع الإتحاد الفرنسي.

[1]- سعد توفيق البزاز: المرجع السابق، ص 90.
[2]- عبد الله الطاهر: المرجع السابق، ص 203.
[3]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 107 .
[4]- سعد توفيق البزار: المرجع السابق ص 92.

ز- إستراتيجية الحزب الدستوري الجديد:

بمناسبة مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946) رفعت فصائل الحركة الوطنية شعار الاستقلال التام، وكان من نتائج السياسة التحررية التي انتهجها المقيم العام جان مونس (1948-1947) أن شهد الوضع الداخلي انفراجا حيث تم رفع الرقابة عن الصحافة الوطنية (أفريل 1947)، فكانت مناسبة لبروز العديد من الصحف والمجلات.

كثّف الحزب نشاطه السياسي موظفا انتصار الحلفاء يوم 08 ماي 1945، بتحرير العرائض وتنظيم المظاهرات، فأقدمت الإدارة الفرنسية منذ سبتمبر 1945 على إجراء بعض الاصلاحات، لكن الحزب الدستوري اعتبر هذه الاصلاحات محدودة وطالب بإلغاء الرقابة على الصحف وإرساء الحريات العام.

وأمام السياسة القمعية التي انتهجها المقيم العام الجنرال ماسط (1947-1943) سعى الوطنيون إلى تدويل القضية الوطنية وإخراجها من نطاق العلاقات الثنائية الفرنسية التونسية،خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية (22 مارس 1945)، فقرّر الديوان السياسي إيفاد الزعيم الحبيب بورقيبة إلى مصر (26 مارس 1945) للتعريف بالمسألة التونسية.[1]

وقد حرص الوطنيون أثناء هذه الفترة أيضا على إبراز البعدين المغاربي والعربي، فتناولت كتاباتهم التعاون والتضامن بين مختلف الدول العربية والمغاربية وساعد تأسيس جامعة الدول العربية

[1] - **الجامعة العربية** :جامعة الدول العربية عبارة عن منظمة إقليمية تأسست في الثاني والعشرين من شهر آذار سنة 1945، تضم في عضويتها 22 دولة عربية من قارتي آسيا وأفريقيا، مقرها الدائم في العاصمة المصرية القاهرة، ووظيفتها التنسيق بين الدول العربية من النواحي السياسية والتجارية والاقتصادية والثقافية وتوثيق الصلات بين الدول العربية، وصيانة استقلال الدول العربية والمحافظة على أمن وسلامة المنطقة العربية في مختلف المجالات، وأحمد أبو الغيط هو أمين جامعة الدول العربية في الوقت الحالي ،للمزيد ينظر : جمال عبد الناصر: **التنظيم الدولي**، النظرية العامة والمنظمات العامة والإقليمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2006. ص18

على إنماء هذه المشاعر، كما وجد الوطنيون مرجعًا أمميا لمطالبهم وحقهم في التحرر إثر توقيع الميثاق الأممي (26 جوان 1945) الذي أقر بصفة رسمية بعث منظمة الأمم المتحدة 24 أكتوبر1945.[1]

2- سياسة فرنسا الاغرائية:

قدّم الجنرال **ماسط** في فيفري1941 برنامجا اصلاحيا واستحدث فيه منصب وزير تونس للشؤون الاجتماعية،و إلغاء وزارة الأوقاف وجاء رد الفعل إتجاه البرنامج سريعا من طرف القوى الوطنية التونسية، وفي مقدمتها الحزب الدستوري التونسي، حيث اتحدت جميع الإتجاهات السياسية بالبلاد باستثناء الشيوعيين، من أجل تحرير وضبط بيان الجبهة الوطنية ،وإعداد تقرير يطالب منح تونس استقلال ها الداخلي، وبيان ثاني في 13 نوفمبر يطالب بإقامة نظام ملكي دستوري[2].

وأمام السياسة القمعية التي انتهجها المقيم العام الجنرال ماسط (1943-1947) سعى الوطنيون إلى تدويل القضية الوطنية وإخراجها من نطاق العلاقات الثنائية الفرنسية التونسية،خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية (22 مارس 1945).

وفي نفس السنة كان الزعيم بورقيبة قد غادر تونس متجها إلى القاهرة من أجل التعريف بالقضية التونسية، وقد خلفه في رئاسة الحزب صالح بن يوسف وسعى الديوان الجديد للحزب كل السعي من أجل تكوين جبهة وطنية مضادة للاستعمار الذي لم يكف بطشه وأذاه للتونسيين، ما وقع في حادثة "**الطابور**" في أوت 1945 التي قتل فيها الكثير من التونسيين، إضافة إلى أحداث "**زرمدين**" في شهر جويلية 1946 التي قتل فيها من الفرنسين عدد كبير بالساحل التونسي.[3]

وقد أدى ذلك إلى قيام حركات مقاومة إضافة إلى تكوين جبهة وطنية مضادة للاستعمار،تمثلت في الإتحاد العام التونسي للشغل في جانفي 1946 بقيادة فرحات حشاد، يضم الأغلبية الساحقة من العمال التونسيين ويعمل في إطار نقابي، كما عقد اجتماع بين مناضلي الحزب الجدد والقدامى والزيتونيين والمنصفيون والوطنيون من أجل ذلك الهدف.

---

[1]- http://educ.forumactif.com/t3283-topic

[2] -Kariem Mostapha : **La classe ouvrier tunisienne et le tutt de libération nationale 1939-1952**, Tunisie, 1980, P 200.

[3]- الطاهر عبد الله : المرجع السابق،ص180.

وفي 23 أوت 1946 عقد اجتماع آخر يسمى "**بليلة القدر**" حضره أكثر من 700 مناضل من بين هؤلاء، إضافة للنقابيين،التجار،الصناع، الإتحاد الفلاحي، الشباب توجّه لهم الصالح بن يوسف بالكلمة فهتفوا بالاستقلال، و قرّروا شنّ إضراب لمدة ثلاثة أيام، كما اتفق المؤتمرون على ميثاق وطني،[1] أعلنوا فيه بطلان الحماية الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام والإنضمام إلى جامعة الدول العربية، وقبل إفتراقهم هاجمتهم فرنسا، وألقت القبض على أربعين متهما،فعمّ البلد جو من الإضطرابات الخطيرة و الإحتجاجات الداخلية والخارجية على رد الفعل الفرنسي الذي سارع لتهدئة الأوضاع بمشروع الجنرال **ماسط** وتضمن اصلاحات بتاريخ 21 نوفمبر 1946، لكنّه ما لبث أن غُيّر يوم 16 جانفي 1947 بالمحافظ"**جان مونس**"،فقام بعدة اصلاحات منها إلغاء الرقابة على الصحافة وزيادة عدد الوزراء التونسيين ومنح الوزير الأكبر صلاحيات أوسع، إلا أن الاصلاحات الفرنسية لم تكن جوهرية، وقد تزامن ذلك مع الجهود التي بدلها الدستوريون فقد أفردت جريدة "**تونس الاشتراكية Tunisie Socialité**"مقالات لتغطية الندوة الصحفية التي عقدها الأمين العام صالح بن يوسف 20 أوت 1947 قائلا" **إن مذهب الحزب يعادي العنف، في تقديرنا يمكن الوصول إلى الاستقلال بالتعاون مع الجمهورية الفرنسية** ....."[2].

وقد ركّز الحزب بشقيه في الفترة ما بين 1948-1952 على مواصلة مساعيه لتدويل القضية التونسية، وكسب أنصار بالدعاية للقضية في مختلف الأوساط، فعلى الصعيد المغاربي ساهمت الجامعة العربية في توثيق العلاقات بين مختلف حركات التحرر المغاربي، فضّموا جهودهم لجهود الزعماء العرب و أنشؤوا مكتبا ببرلين "**مكتب المغرب العربي**"،وآخر بباريس للدعاية لقضية بلادهم،وأصدروا بزعامة الخطابي صحيفة باللغتين الألمانية والعربية بعنوان"**المغرب العربي**"،وبالرغم من النشاط الدعائي الذي اعتمده الزعماء والجرائد الدستورية "**كالهلال والكفاح**"،إلا أن بورقيبة قد يئس من تجربته الاعتماد على جامعة الدول العربية بسبب الظروف السيئة المحيطة بها وهزيمة الدول العربية في حربها

[1]- نص الميثاق، ملحق رقم 8،

[2]-Tunisie Socialité, 21 Aout 1947, conference de presse de me salah ben youssef, secrétaire générale du Néo-Destour.

ضد إسرائيل (ماي 1948)؛ وتراجع السند الأنجلوساكسوني للقضية الوطنية، عندئذ قرر العودة لتونس والتفاهم مع الفرنسيين، مع اقتناعه بضرورة اعتماده"**المرحلية**"[1] في التقدم نحو الاستقلال.

إلا أن فرنسالم تكن لتعترف بمفاوض شرعي دون الباي التونسي، وبغياب بورقيبة قرر الدستوريون ضم الاتحاد العام التونسي للشغل لينظم إلى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار بزعامة فرحات حشاد، الذي يعادي الشرعية، فوجد سندا سياسيا ودعما، لذلك وبعودة بورقيبة حدث تحول في سياسة الحزب الدستوري من الإتجاه الراديكالي إلى الإتجاه المسالم ،وطرح برنامج المفاوضات وهو الاستقلال "**سياسة المساومة المشرفة**".[2]

أمام محاولات بورقيبة التفاوض مع فرنسا في أفريل 1950 لبعث المفاوضات،[3] إثر ذلك جرت اتصالات بين الحكومة الفرنسية والأمين باي وخلال حفل تنصيب المقيم العام الجديد " **ليبيرلي**" بتدخل وزير الخارجية الفرنسية " **شومان Robert Schuman**" وعليه فقد قام المقيم العام باعتماد خطة برتوكول فرنسي ينص على تشكيل حكومة تونسية جديدة برئاسة **محمد شنيق** يوم 17 أوت 1950، وأن تتكلف هذه الحكومة بالإشراف على المفاوضات باسم الباي حول التعديلات المؤسساتية التي تؤدي إلى استقلال تونس حسب مراحل متتالية نحو الاستقلال الذاتي.[4]

وإثر فشل التجربة التفاوضية بعد رفض الحكومة الفرنسية تطوير نظام الحماية بطريقة سلمية، تخلى الحزب الحر الدستوري عن مواقفه المعتدلة التي شاركت على أساسها في الحكومة التفاوضية 17 أوت

---

[1]- هي سياسة تخطيط الأهداف والعمل على تحقيقها وفق الظروف والوسائل وهي سياسة التي اشتهر بها بورقيبة "خذ وطالب" وليس تحقيق الأهداف دفعة واحدة.

[2]- محمد الهادي الشريف: الرجع السابق، ص 132.

[3]- لم يكن الحبيب بورقيبة من أنصار الحلول العتيقة، بل ميالا لأسلوب الحوار، فقد كان يرغب دوما في الحصول على مساندة الرأي العام سواء التونسي أو الفرنسي أو العالمي، وقد وصل الزعيم التونسي إلى باريس 12 أفريل 1950م، وأدلى بتصريح له حول مطالب التونسيين التي لخصها في النقاط السبع وسلمها لوكالة فرانس براس" وهي:1- بعث السلطة التنفيذية التونسية. 2- تشكيل حكومة تونسية منسجمة يترأس اجتماعاتها عاهل البلاد. 3- إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية. 4- إلغاء المراقبين المدنيين.5- إلغاء الخدمة الفرنسية.6- إنشاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيثما توجد جاليات فرنسية.7- إحداث مجلس وطني تأسيس منتخب بالاقتراع العام.

[4]- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص ص 203-204.

1950م، وتولى قيادة المقاومة المسلحة لدعم الكفاح السياسي والدبلوماسي، وأظهرت انتصارات فلاقة زرمدين شمولية الكفاح المسلح، وقد تمكّن نواب الحزب من إقناع أعضاء مكتب المغرب العربي بضرورة إعادة تنظيم طريقة العمل، وأعتمد الحزب على دعم عمليه في باريس خاصة الجالية التونسية

كما استفاد من التضامن العربي الإسلامي ومناصرة حركات التحرر وتصفية الاستعمار في أوربا وشرق أسيا وأمريكا، كما سعى الحزب إلى طلب مساندة الولايات المتحدة والمعسكر الحر في ظروف الحرب الباردة.

وبعد فشل الحكومة التفاوضية برئاسة محمد شنيق 1950م، ونجاح الحزب في مواصلة كسب الدعم الداخلي والخارجي للقضية، وأمام رد الحكومة الفرنسية التي لم تكن في مستوى تطلعات الحزب والشعب، إذ اكتفت مذكرة شومان بمبدأ السيادة المزدوجة، واستخلص الحبيب بورقيبة من تلك المذكرة عدم جدوى الحوار المباشر بين فرنسا وتونس قائلا: "إن جواب السيد شومان سيفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما يتبع ذلك حتما من دموع وأحزان وأحقاد".[1]

رغم أن الاصلاحات المقدمة في 08 فيفري 1951 خيبّت الآمال،إلا أن الظروف المتأزمة في البلاد وإختناق الأوضاع الاجتماعية وانتشار الفقر كانت عاملا لبعث العمل السياسي، فقام الوفد التونسي برئاسة محمد شنيق في أواخر شهر أكتوبر 1951، باستئناف المفاوضات مطالبا منح تونس استقلال ها الداخلي، لترد الحكومة الفرنسية بمذكرة 15 ديسمبر 1951، التي حكمت بتوثيق الصلة نهائيا بين تونس وفرنسا ومبدأ السيادة المزدوجة، ما خيّب المساعي الوطنية التي عادت إلى تشديد الموقف وتدويل القضية، حيث إنطلق محمد بدرة وصالح بن يوسف إلى باريس 13 جانفي 1952 قصد رفع شكوى إلى المنظمة الأممية، وتم تأييد ذلك في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة من الدول العربية والآسيوية[2].

[1] – حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 172.

[2] – الندوة: مرجع سابق، ص 268.

المبحث الثالث:مسيرة الاستقلال

إقترن النشاط الوطني في الداخل وفي الخارج بالمناهضة التي أبداها "حزب المتفوقين" ضد حكومة شنيق مرغما الحكومة الفرنسية على التراجع في وعودها، ووجه وزير الخارجية الفرنسي بتاريخ 15 ديسمبر 1951 مذكرة إلى الوزير الأول التونسي يعلن فيها تمسك الحكومة الفرنسية بالسيادة المزدوجة،وقد أثارت هذه المذكرة استياء كافة الأوساط الوطنية التونسية، ورد عليها الزعيم الحبيب بورقيبة بالتأكيد على ضرورة الصمود والتضحية، ثم شن إضراب عام احتجاجي جمع كافة المنظمات الوطنية واستمر ثلاثة أيام من 21 إلى 23 ديسمبر 1951.[1]

1- مرحلة الصدام:

إنطلاق معركة التحرير الحاسمة 05 ديسمبر 1952 اعتمدت استراتيجية تحرير تونس على تعبئة الجبهة الوطنية وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والعالمي مع إزدواج العمل السياسي والنضال حسب ما تتطلبه طبيعة المعركة وميزان القوى وظروف المقاومة الشعبية، وهو ما يبرز أولوية البعد السياسي في هذه المعركة غير المتوازنة وأهمية الخطة الشمولية التي اعتمدتها، وقد انطلقت المعركة يوم 15 ديسمبر 1951 وكانت بمثابة رد فعل مباشر علي المذكرة الصادرة في نفس اليوم والتي رفضت فيها الحكومة الفرنسية مطالب الشعب التونسي بتطوير نظام الحماية بطريقة سلمية.

وفي 16 ديسمبر 1951 أرسلت المنظمات الوطنية برقية احتجاج إلى الحكومة الفرنسية وقررت الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام ،و أظهر نجاح الإضراب استعداد الشعب لرفع التحدي،وكانت الاجتماعات الشعبية التي نظّمها الحزب الحر الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية ترمي إلى تعبئة الشعب التونسي وتهيئته للمواجهة.

وأمام توالي مظاهرات الإحتجاج في عدد من أنحاء البلاد أقرّت السلطات الفرنسية العزم على قمع كل حركة شعبية وأوقفت رئيس الحزب الزعيم الحبيب بورقيبة يوم 18 جانفي 1952، كما أوقفت في نفس اليوم حوالي عشرين مناضلا وقع إبعادهم إلى الجنوب، فبلغ الغضب الشعبي أوجه إذ نظمت مظاهرات صاخبة في المدن والقرى التونسية وكانت الإنطلاقة الحاسمة للكفاح الوطني.

[1]- عبد القادر نور: **شاهد على الحركة الطلابية أثناء الثورة الجزائرية (1954 – 1962م)**، أحداث أراء، شهادات، تعاليق، وذكريات، دار الخلدونية، الجزائر، 2001، ص 2002.

وتزامنا مع ذلك وتحسبا لردود الفعل التونسية قامت فرنسا بتعويض مقيمها العام بتونس ليبيرلي **Lipériller** بمقيم عام جديد (**هوتكلوك J.De Hautecloque**) المعروف بشدته يوم 13 جانفي 1952، فضغط على الباي لسحب شكواه من مجلس الأمن فلم يستجب له، وأمر بمضايقة الوطنيين الذين عقدوا مؤتمرهم الخارق للعادة يومي 18-19 جانفي رغم منعه، واعتقل الحبيب بورقيبة والمنجي سليم.[1]

وأقرّوا عزم الشعب التونسي على تحقيق المبادئ الأممية بكل الوسائل المتاحة، وتواصلت الاعتقالات الأمر الذي أدى إلى توتر الوضع واضطرابه واتخذت المقاومة وقتها أشكالا مختلفة من أعمال تخريبية واغتيالات ومقاومات مسلحة في أما في المدن كانت الإضطرابات والاضرابات.

أما البوادي، فإن الكفاح المسلح انتظم وعاد إلى عهد الأحراش، أما المنخرطون فكانوا يتحرقون شوقا للعمل المباشر وبمجرد انتشار خبر اعتقال بورقيبة حتى اعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الاضراب، ليواصل حشاد مسيرته النضالية ضد الاستعمار بتصعيد في لهجته رغم القمع الشديد من طرف الفرنسيين.[2]

قام عمال شركة الفلاحين الفرنسية في نوفمبر 1950م في منطقة النفضية ،إضرابا عاما مطالبين بحقوقهم النقابية، وبعد القمع الذي شهده المتظاهرين من طرف السلطات الفرنسية تضامن الشعب التونسي معهم وشنّ إضراب شامل في كافة القطر التونسي في سنة 1951م وقع تصريح من خلال المؤتمر الرابع للإتحاد المنعقد أن الواجب الوطنيهو واجب العمال الأول، ولقد برهن الإتحاد العام على رغبته في توحيد صفوف الوطنيين بإظهار البعد السياسي للعمل النقابي.[3]

شهدت سنة 1951م تأسيس لجنة عمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي، وانبثقت منها لجنة فرعية لتعبئة القوى الحية للدفاع عن الحرية والديمقراطية والعدالة، ولقد نجحت هذه اللجان في شن الإضراب الذي اندلع في 29 نوفمبر 1951م، نتيجة الإضطهاد الاستعماري في متاجر العمل بالجنوب وقطاع البريد والنقل بتونس.[4]

---

[1] – قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 192.

[2] – عبد السالم بن حميدة: المرجع السابق، ص 134.

[3] – عبد الله الطاهر: المرجع السابق، ص 202.

[4] – عبد السالم بن حميدة: المرجع السابق، ص 137 .

وقد شارك إلى جانب الإتحاد كل من الحزب الدستوري والحزب الشيوعي بقيادة النقابي فرحات حشاد بعد فشل السياسة القمعية لفرنسا إتجاه الإتحاد العام التونسي للشغل ،إتجهت إلى خطط اصلاحية، لكنها رفضت من طرف الإتحاد، وهذا جعل الإتحاد يقوم برفع السلاح أمام العدو جنبا إلى جنب مع الشعب التونسي، فقام الإتحاد بتكوين خلايا سرية داخل المدن[1] لضرب المتعاونين مع فرنسا وجواسيسها وتهديد مصالحهم ظهرت عصابة اليد الحمراء. [2]

وبعد النشاط الكثيف الذي عرفته الحركة الوطنية والشعبية عن طريق الإضرابات والقتل للعمال الفرنسيين لتقوم بعمل هزّ الشعب التونسي وهو اغتيال النقابي فرحات حشّاد لتعمّ تونس 05 ديسمبر 1952 إضرابات واسعة،كما أن قادة الإتحاد العام بعد اغتيال زعيمهم حشّاد، جعلوا من الكفاح الوطني طموحا من أجل نيل الاستقلال، فصعدوا الجبال فكان النضال العمالي الشعبي هو أقوى مظاهر النضال الوطني في تونس.

وأمام توالي مظاهرات الاحتجاج في عدد من أنحاء البلاد أقرّت السلطات الفرنسية العزم على قمع كل حركة شعبية و أوقفت يوم 18 جانفي 1952 رئيس الحزب الزعيم الحبيب بورقيبة كما أوقفت في نفس اليوم حوالي عشرين مناضلا وقع إبعادهم إلى الجنوب. فبلغ الغضب الشعبي أوجه إذ نظّمت مظاهرات صاخبة في المدن والقرى التونسية وكانت الإنطلاقة الحاسمة للكفاح الوطني.

ودامت المقاومة المسلحة إلى غاية شهر نوفمبر 1954م، وأحرزت انتصارات منها معارك عرباطة بقفصة 27 مارس وجوان و05 جويلية 1954م، معركة جبل برقو 13 سبتمبر 1954، الأرياف وثورات كثورة "**زرمدين**".[3]

إلا أن السلطة الفرنسية واجهتها بوحشية وعنف، وقامت بتأسيس منظمة "**اليد الحمراء**"،[4] وتعيين حكومة بإشراف صلاح البكوش، كما قامت منظمة اليد الحمراء باختطاف عدد كبير من الزعماء وقتلهم،من بينهم اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد يوم 05 ديسمبر 1952 والهادي شاكر عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري يوم 13 سبتمر 1953، ونفي الحبيب

[1] – محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 58.

[2] – سعد توفيق البزاز: المرجع السابق، ص 396.

[3] – ثورة زمردين:..... ، ينظر الحركة الوطنية، ص 180.

[4] – منظمة إرهابية كونتها فرنسا من مختلف أعضاء الشرطة الفرنسية بهدف قتل الوطنيين الفرنسيين، أسسها هوتكلول المقيم العام الفرنسي

بورقيبة إلى جزيرة مالطا، وأعلن الإتحاد العام للشغل الإضراب العام في البلاد بمقتل زعيمه،وتضاعفت هجمات المقاومين على الأهداف الفرنسية، حيث نُسف مقر العصابة في العاصمة التونسية، ودُمرت ثكنة للجيش الفرنسي في صفاقس، ونُسفت محطة الكهرباء،كما هاجمت قوات المقاومة قطارا يحمل الجنود الفرنسيين من قفصة إلى المتلوي وقطارا آخر بين تونس والجزائر.[1]

وفي سنة 1953م عيّن أحمد بن صالح أمينا عاما للإتحاد العام التونسي للشغل وانتشرت الصدامات والثورة في المدن والأرياف في العاصمة وبنزرت والحمامات والقيروان وسوسة، وشارك فيها النساء والعمال والطلبة، وحركة الزيتونة، التي جعلت من جامع الزيتونة ملتقى للتجمعات الشعبية ،ومنطلقا للمظاهرات التي تطورت إلى صدامات وعمل فدائي منظم،[2]وتوسّعت حركة المقاومة وبدأ العمل المقاوم المسلحة بجمع السلاح وتجنيد الرجال المدربين على حمل السلاح **"ثورة زمردين"**، مثل: أبو الشنب المزروفي، أحمد الأزرق، مصباح بربوعي، في جهة قفصة بقيادة الساسي البويحي وفي منطقة بني زيد بقيادة الطاهر الأسود وتوسّعت العمليات لتشمل المناطق الجبلية،[3]واستمرت المقاومة طوال سنة 1953 وبلغ عدد المقاتلين سنة 1954 حوالي ثلاثة آلاف مقاتل، كان الجنوب التونسي مركز قيادتهم ومسرح نشاطهم،[4] فكانت أول حرب عصابات منظمة في تاريخ حركة التحرير الوطني في المغرب العربي بتدريب من فريق من الوطنيين في اتحاد الشغل أو الحزب الدستوري، أما السلاح فكان من مخلفات الحرب العالمية الثانية وتتكون من بنادق ألمانية أو ايطالية فاستولوا على بعض الأسلحة الفرنسية من الرشاشات والمدافع.

وبالرغم من قلة عددهم وضعف سلاحهم،[5]إلا أنهم كلّفوا فرنسا خسائر كبيرة فقتل الكولونيل **"دولابايون"**، وبلغ عدد القتلى من الفرنسيين من أفريل إلى جويلية 1954 حوالي 155 قتيلا

---

[1]- علي محافظة: **حركة المقاومة المسلحة التونسية 52-94**، جريدة الدستور يوم أكتوبر 2010.ص5.

[2] - محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر، االاستمرارية والتعبير**، الدار العربية للموسوعات، الجزائر، ط1، 2014 ، ص 108.

[3]- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص179.

[4]- علي محافظة: **جريدة "الدستور"**، مقال المقاومة الوطنية، 10-10-2010.

[5]- خليفة الشاطر وآخرون: **تونس عبر التاريخ**، ص ص 103-104.

و74 فرنسيا متعاونا وجرح 97 منهم،[1] بعد الهزيمة التي تلقتها فرنسا في معركة ديان بيان فو، والثورة الجزائرية في الظروف إرتبط نشاط الحركة العمالية بنشاط الحركة الوطنية في سنة 1955م.

وبالمقابل فقد فشلت فرنسا في سياستها التعسفية 1953، وعليه تم تعيين مقيم عام جديد هو بيار فوازار "Pierre Viozard"، عقب ذلك انتخاب رئيس جديد لبلاد فرنسا نهاية 1953 " Réne Coty" الذي حاول إعادة الهدوء للمنطقة خاصة وأن فرنسا قد تكبدت خسائر في الهند الصينية في وانسحاب الجيش الفرنسي من الفيتنام في[2] معركة **ديان بيان فو** ،ثم الثورة التحررية الجزائرية 1954م، والأحداث التونسية والقضية المغربية قيام الثورة المغربية في 1953م والتي أثقلت كاهلها.

وأمام تصاعد المقاومة التونسية اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إعفاء المقيم العام دوهوتكلوك وتعيين **بيارفوازار** الذي إنتهج سياسة المهادنة، فتمكن من استمالة الباي وإقناعه بتكوين وزارة جديدة برئاسة محمد صالح مزالي 02 مارس 1954م كما دفع الأمير الشاذلي الى عائلة صالح بن يوسف بموافقة الباي مبلغ 3 ملايين لمساعدة الفلاقة في جوان 1954.[3]

2- المفاوضات :

وبزيارة رئيس الحكومة الفرنسية **"بيار منداس فرانس Pierre Mandece"** تونس يوم 31 جويلية 1954 التي قامت بإجراء اصلاحات وهمية قابلها الرأي العام الفرنسي بالرفض، وبتشكل حكومة بيار منداس فرنس (مارس – ماي 1954) الذي قرر معالجة القضية.[4]

وقد إستعان في إحاطته بالملف التونسي بعديد من الشخصيات السياسية والإعلامية الفرنسية: النائب الإشتراكي ألان سافري، والكاتب العام للفدرالية الاشتراكية بتونس الحكيم إيلي كوهن

[1] – علي محافظة: المرجع السابق، ص 6

[2] – سعد توفيق البزار: المرجع السابق، ص 98 .

[3] - SHAT,carton 2H 134,dossier1:Evolution de la situation politique(1953-1954),synthése hebdomadaire de renseigments en date du 30juin1954.

[4] –Julien Charler-andré : **E la Tunisie، deriemt indépendant 51-56**، Paris-Ed jeune afrique،1985، P180.

حضرية، والمؤرخ شارل أندري جوليان،والصحفي روجي إستفان، والتي كانت لها علاقات مع الحزب الحر الدستوري الجديد (محمد المصمودي ممثل الحزب الحر الدستوري الجديد بباريس والهادي نويرة).

كما شدّد لويس بريبي من 1950- 1951 وبيار منداس فرنس على إبعاد الأمين العام للحزب صالح بن يوسف من طاولة التفاوض لموقفه" المتصلب والعدائي"، منذ أن اتخذ من الدعم العربي-الآسوي لحركة مناهضة الاستعمار ركيزة لتصفية الحضور الفرنسي بالمغرب العربي إنطلاقا من القاهرة ؛ففي مذكرة لوزير الشؤون التونسية والمغربية كريستيون فوشي بتاريخ 30 ديسمبر 1954 فقد اختار ألان سافري[1] كاتب الدولة المكلف بالشؤون التونسية والمغربية في حكومة غي مولي المفاوض التونسي الأمثل بالنسبة للدولة الفرنسية ملاحظا: لايوجد مثال في تاريخ تصفية الاستعمار يؤكد الظفر بالاستقلال إثر انتخابات حرة، صحيح كان أمامنا الحزب الدستوري الحر الجديد ولكن في وقت معين وجب علينا أن نختار مع من نتحاور: بورقيبة أو صالح بن يوسف أنّ مصلحة فرنسا اقتضت أن نتحاور مع الذين لهم سلطة على أتباعهم حتى يتم الايفاء بالعهود الممضاة ماذا يمكن أن نستخلص من مبادرة منداس فرنس والتعليمات التي وجهها لأعضائه ؟ هو التباين بين مواقف منداس فرنسا"(الاستقلال الداخلي فقط) والزعيم الحبيب بورقيبة الاستقلال الداخلي يفتح الطريق للاستقلال التام) وآلان سافري الاستقلال التام في إطار التكافل وقد أضاف منداس فرنس في مداخلته أثناء مداولات الجمعية الوطنية يوم 08 جويلية 1955 المخصصة للمصادقة على الاتفاقيات التونسية الفرنسية: لقد نقد الكثير مساهمة الحزب الحر الدستوري في الحكومة التفاوضية كذلك تمّ نقد الدور الذي لعبته شخصية من الطراز الأول، السيد الحبيب بورقيبة إعترف عن طواعية أن المفاوض المثالي الذي نحن متيقنون من التفاهم معه بسهولة هو الذي نصنعه نحن حسب ميولاتنا الخاصة، ويمكن أن نعطيه الملامح التي نريدها الحقيقة التي يجب إقرارها هي أن الحزب الحر الدستوري الجديد دون احتكار

[1] -الشابي محمد لطفي: **الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال 1881-1956**، في أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، المنعقدة: أيام 4/5/6/ ماي 2006، تونس، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تاريخ الحركة الوطنية، ع 13، تونس ، 2010، 37

نيابة الرغائب الوطنية – هو الذي يمثلها لأنه له تأثير على الجماهير التونسية وأحبابنا ذلك أم كرهنا فهو الذي قاد المعارضة الوطنية ضدنا طوال سنوات عديدة.

وبالرغم من كل العراقيل يكون الحزب الأكثر أهمية والأحسن تنظيما الحزب الذي يرمز في عيون الشعب التونسي إلى النضال من أجل الاستقلال الذاتي والحرية.[1]

والتوازي مع كشف النائب الراديكالي بيار منداس فرنس بعد سقوط حكومته 05 فيفري 1955 في مداخلته أمام الجمعية الوطنية يوم 08 جويلية 1955، بأن بعض الفرنسيين (فرنسيو تونس) طلبوا خلع الباي، وقد راسل جاك باردو رئيس اللجنة المتوسطية رئيس الحكزمة الفرنسية مبينا أنه تعرض وعرض على قيادة الحزب الدستوري الجديد الحكم الذاتي في خطابه في قصر قرطاج واعترف فيه باستقلال الدولة التونسية الداخلي واتفقت مع الحزب على تأليف وزارة برئاسة الطاهر بن عمار للتفاوض مع فرنسا باشتراك أربعة من الدستوريين، وقد رحّب الحبيب بورقيبة بمنقاه بجزيرة مالطا بهذه الخطوة، وقد وجّه المقيم العام الجنرال **دي لاتور**، نداءا للمقاومين بتسليم بادرت الحكومة الفرنسية مطالبة الوفد المفاوض بإنزال المقاومين وتسليم أسلحتهم، وفعلا قد استجاب بعض الثوار بتسليم أسلحتهم 20 نوفمبر وكونت لجان تتولى إشراف ذلك، وقد حصّلت اللجنة 2713 مقاوما قدموا 2144 بندقية قديمة، لكن فرنسا لم تف بوعدها بالاستقلال الداخلي لتونس، بعض وضع المجاهدين أسلحتهم إلا تحت ضغط الثوار في الجزائر، ودخلت المفاوضات في مأزق ورجع الوفد التقاوضي لتونس 19 جانفي 1955م للتشاور مع الديوان السياسي، ثم استؤنفت المفاوضات، وقد اقتنع الوفد الفرنسي بأن الاستقلال الداخلي يقضي تونسة المدن، وبعد تولي حكومة "إدغارفور" رئاسة [2]الحكومة الفرنسية استؤنفت المفاوضات من جديد وبقيت بين المد والجزر، إلى غاية وصول بورقيبة تونس 1955 وفي جانفي 1956م اجتمع مجلس الحزب الدستوري الحر الجديد السلاح لكن المقاومين لم يلبوا نداءه فعاد القتال لأشده، وبتطور الأحداث حدث خلاف بين الوطنيين على هذه النقطة بين

[1] – الشابي محمد لطفي: مرجع سابق، ص38

[2] –Julien Charler-andré : **E la Tunisie، deriemt indépendant 51-56**, paris-Ed jeune afrique, 1985, P 200.

الزعيمين العائد من المنفى من 01 جوان 1955 بورقيبة وصالح بن يوسف الذي اعترض على مبدأ التسليم قبل الإتفاق.

وبعد مفاوضات طويلة تم التوقيع على إتفاقيات الاستقلال الداخلي يوم 23 جوان 1955، وفي شهر سبتمبر 1955 أعرب صالح بن يوسف لدى عودته عن اعتراضه على الإتفاق الفرنسي التونسي معتبرا إياه عودة إلى الخلف، ودعا الشعب لاستمرار الكفاح[1] نتج عن ذلك صراع داخلي بين الزعيمين اختلفا على طاولة التفاوض لدعم حركات التحرر وتم اختيار بورقيبة مفاوضا، ورغم أن مؤتمر الحزب الدستوري قد أيد سياسة بورقيبة انعقد بصفاقس يوم 15 نوفمبر 1955 إلا أن الحزب انشق بين البورقبيين واليوسفيين.

3- اليوسفية والأزمة التونسية:

ظهرت اليوسفية[2] نتيجة لعوامل ذاتية وموضوعية تجسدت الأولى في قدرة صالح بن يوسف في تجسيد شخصيته السياسية بصور جذرية بعد أن ظهرت الظروف الموضوعية المساعدة على ذلك مجسدة في بروز مصر كقاعدة خلفية للحركات الاستقلال ية في الوطن العربي بعد قيام ثورة الضباط الاحرار 1952 – وانعقاد مؤتمر باندونغ بإندونيسيا الذي حضره صالح بن يوسف.

خاضت اليوسفية معركتين متوازنتين، الأولى ضد الدولة الاستعمارية والثانية ضد جماعة بورقيبة أو ما يسمى جماعة الديوان السياسي الني حسم الصراع لصالحها بفضل دعم الادارة الاستعمارية.[3]

واجتمع المجلس المالي للحزب الدستوري الجديد في 21 جانفي 1956 لدراسة الوضع و أعلن في لائحته الختامية أن أوضاع السياسة تتطور في تونس وأن بتونس تسير نحو الاستقلال الحتمي

---

[1]- حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 173.

[2]- اليوسفية: ترمز هذه الكلمة ظاهرة سياسية واجتماعية تبلور ظهورها قبل أن يلتحق بها صالح بن يوسف ويعود ظهورها إلى سنة 1952، تاريخ ظهور المجموعات المسلحة التي ترى في العمل المسلح الأسلوب الأسلم لمقاومة الإستعمار الفرنسي تجسيد هذا الموقف في تجربة " جيش التحري الشعبي " الذي أسسه الظاهر لسود وتبلور بصورة واضحة مع توقيع اتفاقيات الإستقلال الداخلي 1955– استطاعت اليوسفية أن تكسب تأييد الشعب التونسي للمزيد ينظر- التركي عروسية: **الحركة اليوسفية في الجنوب التونسي 1955**، مجلة روافد، عدد 3 ، تونس، 1997 ، ص 42.

[3]- وردة منجي: **جذور اليوسفية**، مجلة تاريخية المغاربية، عدد 71-72، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1993، ص 502.

وطالب إختصار مراحل تحويل المسؤوليات، وتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء قوة نظامية مسلحة وإدخال تعديلات على الحكم الذاتي، وقد سعى صالح بن يوسف لموصلة حملته في الجنوب وتجاوز الصراع السياسي لتصبح المواجهة عسكرية لكنه غادر البلاد في 28 جانفي 1956، حيث بلغه أن الحكومة قررت إبعاده وواصل نشاطه المعارض في مصر.[1]

4- من الملكية الدستورية إلى إعلان الجمهورية :

وبعودة بورقيبة قبيل ذلك إلى البلاد انعقد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد بصفاقس في نوفمبر 1955 وكانت أهم التحديات المطروحة على نواب الحزب خلال المؤتمر حسم الخلاف الذي ظهر في صفوف قيادته حول الموقف من إتفاقيات جوان 1955.

وقد أيّد المؤتمر قرار الديوان السياسي برفض صالح بن يوسف من هياكل الحزب، كما دعا في اللائحة السياسية العامة إلى إجراء انتخابات ديمقراطية عامة للبلديات ولإنشاء مجلس تأسيسي يضع دستورا يضبط الحكم في البلاد على أساس أنه ملكية دستورية وأنّ الشعب وحده مصدر السيادة وينوبه فيها البرلمان ذو مجلس منتخب إنتخابا عاما حرا ومباشرا.[2]

ويمكن إعتبار عقد المؤتمر الوطني الخامس للحزب الحر الدستوري الجديد بصفاقس النجاح الأول الذي حققه بورقيبة في إطار خلافه مع صالح بن يوسف، إذ تمكن من كسب دعم الإتحاد العام التونسي للشغل ومؤازرة أعضاء الديوان السياسي له وقد عمل بورقيبة على توظيف المعارضة اليوسفية للضغط على سلطات الحماية لقبول التفاوض حول تحقيق الاستقلال التام.

وقد استغل بورقيبة تشكل حكومة الإشتراكي غيي مولي[3] "Guy Mellet" يوم 02 جانفي 1956 وسافر لمقابلته يوم 3 فيفري، واتفق معه على ارسال وفد للتفاوض يوم 20 فيفري، ورغم تعثر المفاوضات 18 يوما بسبب المماطلة الفرنسية وتخوفا من خطورة المعارضة اليوسفية.[1]

---

[1] –Julien Charler-André : **La Tunisie**, deriemt indépendant, ibd; P 203.

[2]– عبد الحميد الهلالي: **الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس 1956 –1959**: في أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول : استقلال تونس ومسيرة التحررمن الاستعمار، تونس 4 –5 –6 ماي 2006،مرجع سابق ، ص 106.

[3]– تشكلت الحكومة من " بيار منداس وزير دولة، آلان سافري، كريستيان بيتو" اشتراكيين.

5-الاستقلال :

إلا أنه بعد بداية المفاوضات بدأت الحكومة الفرنسية تقلّص مفهوم الاستقلال الداخلي، وتجلت مواطن الإختلاف أثناء الجلسة الإفتتاحية التي أشرف عليها الباي 04 سبتمبر 1955م بتونس وقد استؤنفت في باريس 13 سبتمبر، حيث طالب الحكومة الفرنسية بالهدنة، ودرس الأوضاع وأعلن في لائحته الختامية أن البلاد التونسية تتوجه نحو الاستقلال الحتمي.

وقد تم ذلك رغم مماطلة الحكومة الفرنسية بذلك يوم 20 مارس 1956م، وتمّ الإتفاق على التوقيع الذي تعترف فيه فرنسا باستقلال تونس بما يضية ممارسة تونس المسؤولياتها، في ميادين الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وتشكيل جيش وطني تونسي مارس 1956 تم التوقيع على الإتفاق[2] الذي تعترف فرنسا بمقتضاه باستقلال تونس.

خاتمة :

ومما تقدم يمكن القول أن الحركة الوطنية في تونس عقب الحرب العالمية الثانية عرفت تجددا في الهياكل قابله سعي فرنسيا كبيرا لتقديم الاصلاحات، ورغم عديد الأزمات فقد عمل التونسيون بكل الأساليب من أجل الاستقلال وكان لشخصية الحبيب بورقيبة الدور الفاعل في تحقيق الاستقلال بالتدرج.

[1]- خليفة الشاطر: المرجع السابق،ج3، ص 174.

[2]- نص الاتفاق، بروتكول 20 مارس، 56، ملحق رقم 6.

الفصل الثاني : تطور الحركة الوطنية و المد التحرري بالمغرب الأقصى

- تمهيد
- المبحث الأول: المغرب الأقصى عشية الحرب العالمية الثانية
- المبحث الثاني: نشاط المغاربة مابين الحربين
- المبحث الثالث:استقلال وتحرر المغرب الأقصى
- خلاصة الفصل

تمهيد:

أدّت أحداث الحرب العالمية الثانية إلى تغير في مسار الحركة الوطنية المغربية 1954م، ترتّب على هذا تحولات طارئة عرفها الحزبان السياسيان بالبلد من حين لآخر، سواء على مستوى التنظيم الهيكلي أو البرنامج السياسي أو حتى بالنسبة للنهج المتبع الذي يراه الحزبان حتمية ظرفية تتطلبها مستجدات الساحتين الداخلية والخارجية، مما تسبب لهما في بعض الأحيان في الوقوع في أزمات داخلية، كان تغيير النهج وطبيعة المواقف التي يواجهان بها القوة الاستعمارية أكبر الأسباب لتلك الأزمات، ومع ذلك فقد واصل الحزبان نضالهما السياسي السري والعلني إلى غاية بلوغ هدفهما المنشود والمتمثل في تحقيق الاستقلال التام.

المبحث الأول :المغرب عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية من 1939-1945

تسارعت الأحداث في المغرب خاصة، وفي شمال إفريقا عامة، بدخول ايطاليا لليبيا نهاية 1939 وبداية 1940، وكذا الهجوم الإنجليزي على المرسى الكبير في 1940، وانضمام جيش رومل للحرب ،وكان المغرب بدوره ساحة لمظاهر الحرب التي مسّت شعبه وكيانه وأبرزها:

1- عملية التجنيد في المغرب:

أدّى اندلاع الحربين العالميتين إلى جعل فرنسا أحوَج إلى أشكال الدعم اللازمة ،من الرجال والمال بشكل عاجل، فشكل ذلك فرصة بالنسبة إلى طاقم الإقامة العامة لجعل هذه العملية عاملًا لامتصاص البطالة، وخلخلة البنيات القبلية والعلاقات الاجتماعية، وضرب كل مقاومة محتملة، مع العمل في إتجاه الحفاظ على الثروة البشرية الفرنسية، لذا جنّدت فرنسا حوالي 10476 مغربيًا حتى فيفري1915،[1] مع العلم أن الحرب العالمية الأولى عرفت مساهمة نسبة أقل من المغاربة، على العكس من الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عدد المجندين النظاميين حوالي 27500 من دون المتطوعين الذين وصل عددهم إلى 37400؛[2] الأمر الذي انعكس أيضًا على مقدار الخسائر التي أُلحقت بالمغاربة، التي

[1]- ANOM, GGA, Sous-série, 32H6, Situation politique et économique du Maroc, septembre 1939.

[2]-ANOM, GGA, Sous-série, 32H6، Situation politique et économique du Maroc,septembre 1939.

تقدر بالآلاف، وتذكر بعض المصادر نحو 15852 رجلا منهم 2883 قتيلا والباقي بين جريح ومفقود.[1]

أبدى سكان المغرب نفس الحماس الذي أبداه السلطان من أجل الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي بإيعاز من السلطات العليا في البلاد، فبعد قرار التجنيد العام وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في الثالث سبتمبر 1939 استجاب الشعب المغربي لنداء ملكه، حيث بعث السلطان المغربي"**بن يوسف سيدي محمد**" في الخامس من سبتمبر 1939 ببرقية إلى شعبه قُرأت عليهم في جميع مساجد المملكة،حيث بيّن له فيها دور الحماية على رعاياه، ودخول فرنسا الحرب وواجب الإعتراف بالفضل، حيث جاء فيها :" اليوم دخلت فرنسا الحرب للدفاع عن أرضها وشرفها وكرامتها ومستقبلها ومعه الدفاع عنا، ونحن دائما أوفياء لمبادئ شرف جنسنا وتاريخنا ودينينا، ومن واجبنا المطلق أن نبدي للحكومة الفرنسية إعترافنا لكل ما قدمته لنا وأن نعترف بفضلها علينا، وعليه كل من يخون واجب هذا الإعتراف لن يكون أهل لتاريخنا ويعتبر مخالف للأوامر الإلهية التي فرضت علينا واجب الإعتراف بالفضل بداية من هذا اليوم، وإلى غاية أن يرفع علم فرنسا وحلفائها ويكلّل بالنصر، علينا أن نقدم لها مساعدتنا المطلقة ونضع أمامها كل مواردنا من أجل نصرها"[2].

والتزم الملك شخصيا بمساعدة فرنسا حين طلب من الشعب المغربي تقديم المساعدة الإنسانية والمادية الممكنة، كما جاء في رسالته:"كنا مع فرنسا في وقت الرخاء والهدوء. علينا أن نقف معها في هذه المحنة ونحن واثقون من أنها ستخرج منها منتصرة، ممجدة وعظيمة"[3].

بدأت قوائم المتطوعين تتضاعف في كل أرجاء المملكة، وتعهد الآلاف من المغاربة بالدفاع عن الحرية والديمقراطية، فالبعض منهم قاموا بذلك عن قناعة، ومنهم من الإستجابة لنداء الملك، وإلتزم القياد والشيوخ بتقديم يد المساعدة للعائلات التي ستسمح بتجنيد أبنائها وتتعهد بحل مشاكلها[4].

---

[1] -Joanny Ray : **Les Marocains en** France, Trésors de la bibliothèque 8 (Rabat : Université Mohammed V-Agda Faculté des lettres et des sciences humaines, 2011), p 225. (Réimpression 1938); Paul Azan, L'Armée indigène nordafricaine (Paris; Limoges; Nancy: Charles-Lavauzelle & Cie, 1925), p 2.

[2]- Levisse-Touzé Christine : **L'Afrique du Nord dans la guerre**.., Op.Cit, p 33.

[3] - Echaoui (Mohamed) : **Evolution de ....**,Op.Cit, p 39.

[4] - Hadj-Saddok (Mohamed) : **« La guerre de 1939-1940 selon un soldat poète algérien » ,** in R.O.M.M, N°15/16, p 21

لقد أعرب "نوغيس" عن امتنانه لموقف سكان المغرب في الحرب حيث صرح: "لقد تأثّرت كثيرا باندفاع المغاربة لنصرة بلادنا عندما أعطى جلالة الملك الأمر لذلك.فليتقبل منا كل الشكر وفائق الإحترام[1]".

جدّد السلطان المغربي تأييده لممثل الإدارة الفرنسية الجنرال"**نوغيس**" خلال الإحتفالات بعيد المولى إدريس في 23 سبتمبر1939،عندما صرّح له :"لقد أصبحت مصالحنا مشتركة كما هي قلوبنا إلى الأبد،إننا لا نشك في أن النصر في النهاية لن يكون إلا للحق وللحضارة الحقيقية. إنها حرب توحد المسلمين والمسيحيين[2].."

ورغم أن افريقيا الشمالية لم تتأثر بشكل كبير بالحرب ،إلا أنها صارت تحت لواء حكومة فيشي وتحت رحمة ضباطه الكبار مثل نوغيس قائد القوات العسكرية الخاضعة لفيشي ،ذلك أن حكومة فيشي، وبإستقالة رئيس الحكومة بول رينو في 16 جوان 1940م عوضته بالمارشال بيتان[3]،الذي دعا لوقف القتال وسلامة الأراضي الشمال الإفريقية،[4] ودعا إلى هدنة يوم 22 يونيو 1940م بين فرنسا وألمانيا من جوان 1940م، وبمجيء حكومة فيشي إلى السلطة إلى غاية نهاية سنة 1942م تجمّد النشاط السياسي بالمغرب لنفس الأسباب التي تعطل فيها النشاط السياسي عند التونسيين بسبب ظروف الحرب القاهرة التي فرضت على حكومة فيشي الفرنسية منع أي نشاط للمسلمين من شأنه زعزعة الأمن والإستقرار، لأن حزب الاستقلال الوطني كان حينها شبه محطم بسبب وجود أبرز زعمائه خارج اللعبة السياسية التي كان يديرها الجنرال "نوغيس".[5]

---

[1]- Discours du résident général Noguès devant les sections marocaine et française du conseil duGouvernement le 27 décembre 1939, in Bulletin de l'Afrique Française, N° 1420 du 12 janvier 1940, p 94.

[2] - ANOM,GGA,Sous-série، 32H6, Situation politique et économique du Maroc,Septembre 1939.

[3]- **بيتان** :ولد في 24 من شهر افريل في بلدة كوشي شمال فرنساتخرج من أكاديمية سان العسكرية في 1878 وفي 1888 التحق بالمدرسة الحربية العليا ونال شهادة أركان وعين في 1901 مدرسا لمادة التكتيك ،رقي عشية الحرب العالمية الأولى إلى رتبة جنرال ثم قائدا للواء وفي 14 سبتمبر رقي الى رتبة لواء للمزيد :معلمة المغرب ،مرجع سابق ج3،ص112.

[4]-Kenbib .Mohamed De Gaule et le Maroc, **Le général de degaule et le nationalistes marocainnissms** ,Op.Cit, p35.

[5]- Julien Charles André: **Le Maroc face aux impérialismes**., Op.Cit ,p188.

لقد قام بقية العناصر في الحركة الوطنية المغربية، الذين كانوا لا يزالون طلقاء، بالتعبير عن ولائهم ودعمهم المادي و المعنوي لفرنسا، متغاضين بذلك عن مطالبهم بحل مشاكلها العالقة.[1]

غير أنه مع حتمية إندلاع الحرب، إضطر الوطنيون إلى توجيه رسالة إلى المقيم العام باسم الحركة الوطنية والشعب المغربي،[2] ورد فيها:" يشرفنا أن نخبركم بأن الوطنيين في المغرب يتابعون بكل إهتمام تطور الظروف الدولية الحالية والتغيرات التي يمكن أن تحدث سترنا الله جميعا من ذلك أن المصلحة العليا تفرض على المغرب وفرنسا الإتحاد من أجل المحافظة على هذا البلد المهدد جراء هذه أحداث من أجل ذلك، إرتأينا، في ساعات العسر هذه،إلى التصريح برغبتنا الخاصة في التعاون..في جو من الثقة المتبادلة مع ممثل فرنسا في المغرب ،من أجل تدعيم الجبهة الفرنكومغربية وتقديم شروحا إلى مختلف طبقات المجتمع حول الأخطار الناجمة عن هذه الوضعية وضرورة التوحد في أوقات الشدة وحتى يتسنى لنا الوقوف أمام كل الإحتمالات التي من شأنها أن تهدّد وجود المغرب ومصالح فرنسا"[3].

كما حملت هذه الأوضاع معها سلوكيات جديدة، أظهرها سكان المغرب تجاه فرنسا، وقد أدلى بعض الأوربيين بشهادات مفادها أن المغاربة أصبحوا يتصرفون بغرابة بعد الإضطرابات،و قد وضع المغرب كل إمكاناته وموارده ورجالاته ومنتجاته السطحية والباطنية في خدمة فرنسا وحلفائها... لن يترك شيئا حتى يتحقق النصر للحلفاء، وسيأتي يوم تكلّل فيه كل مجهوداتنا بالنصر و تكون بذلك الصداقة الفرنسية المغربية مرتبطة للأبد فوق قداسة التضحية المشتركة، حيث تكون مصالحنا موحدة سوف نشيد بناء على أسس ماضينا والعمل الجاد مستقبل الحضارات الإنسانية.[4]

---

[1] - Voir également : Hadj-Saddok M: **« La guerre de 1939-1940 selon un soldat poète algérien »** ,in Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, N° 15/16, pp 21-34. op. cit.

[2]- تقدم وفد بقيادة كل من: محمد غازي وأحمد الشرقاوي وأبوبكر قادري هذه الرسالة :أنظر.

Echaoui Mohamed : Evolution de l'économie marocaine.., Op.Cit, p

[3]- Texte présenté au résident général le 28 Aout 1939,In B.A.F, Aout 1939 , Rezette,Op.Cit,p 383.

[4]- Discours du Sultan Sidi Mohamed en avril 1940, cité par Delanoë : Lyautey, juin, Mohamed V ; Fin d'u protectorat, tome 1, éditions l'Harmattan, Paris, 1988, p 156. (223 p)

إعتمدت قيادة أركان الجيش الفرنسي على وحدات عسكرية قدرت بـ 400.000 مجند جاءوا من كل أرجاء الإمبراطورية،يضاف إليهم ما بين 200ألف إلى 300000 عامل لخلافة الفرنسيين المجدين، وفي أفريل 1940 قدر عدد جنود الجيش في فرنسا والمغرب بـ 110000 إفريقي و340000 شمال إفريقي،[1] ومن أجل تنسيق كل هذه الجهود، عيّن الجنرال "نوقيس" قائدا عاما للقوات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، وقد أعرب "نوقس" عن امتنانه لموقف سكان المغرب في الحرب.

واستمر أمل سكان المغرب في انتصار فرنسا إلى غاية ماي 1940، غير أن رائحة الهزيمة بدأت تلوح في الأفق مخلفة دهشة كبيرة في أوساط السكان، فجاءت إستقالة حكومة "بول رينود" لتفتح المجال للمارشال"بيتان"وحكومته الجديدة كي تواصل الكفاح ضد القوات الألمانية، هذا الوضع الجديد أنعش أمال السكان في المغرب،غير أنه لم يدم طويلا حيث اضطرت حكومة "بيتان" إلى توقيع إتفاقية الإستسلام في 22 جوان من سنة1940م، إحتدم الصراع بين مؤيدي ومعارضي الفكرة، حيث رفض الجنرال "**ديغول**" أن يعترف بهزيمة بلاده ووجه نداء في 18جوان يحث فيه الجنود والقادة العسكريين والسياسيين إلى عدم تقبل الهزيمة، فكانت عباراته الشهيرة: فرنسا خسرت معركة ولكنها لم تخسر الحرب "، فحاول إقناع من الجنرالات من يمكنه لعب دور هام في إستعادة زمام الأمور، فوقع إختيار الجنرال "ديغول" على الجنرال "نوقس"، المقيم العام في الرباط وقائد مسرح العمليات العسكرية في شمال إفريقيا، الذي كان له تأثير كبير على مختلف المسؤولين الرئيسيين في الإمبراطورية، فوصل به الأمر إلى درجة أنه عرض عليه أن يكون تحت إمرته في حال ما قبل بمواصلة الحرب،[2] ضغط سكان المغرب على الجنرال "نوغيس" من أجل مواصلة الحرب في شمال إفريقيا، غير أنّه اختار في النهاية أن يتبع المارشال" بيتان"، فأصدر في 21 جوان 1940م بيانا في الجرائد المغربية، توجه به للأوروبيين حيث قال:"وحدوا صفوفكم...وأبقوا وراء قادتكم الذين تبقى رغبتهم كبيرة في الدفاع عن مستقبل وشرف فرنسا ونجم شمال إفريقيا ونشاط الإتحاد العام للشغل والنقابات "، قام الجنرال ديغول والجنرال

[1] - De La Gorce (Paul. Marie), **L'Empire écartelé 1936-1946**, l'aventure coloniale de la France, Denoël collection Paris, 1988, p 46 .

[2] – Echaoui (Mohamed): **Evolution de** .., Op.Cit, p 43.

جيرو بتحالف هدفه إسقاط حكومة فيشي وتنحية الجنرال نوغيس، جاء ذلك إثر الدعاية التي قادها ديغول بدعم من الإنجليز الذين استقبلوه في لندن منذ توقيع الهدنة يوم 22 جوان 1940م كما أنه لقي دعما كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية أيضا التي عبّرت عن رغبتها في الفصل بين ماضي فيشي ومستقبل الفرنسين الأحرار، وذلك بالتخلي عن جنرالات شمال إفريقيا التابعين لحكومة فيشي ومنهم الجنرال نوغيس.

ورغم رفض وتمنّع الجنرال جيرو في البداية إلا أنه إنحاز إلى رأي ديغول في النهاية، خاصة وأنه تخلّى له عن الإدارة السياسية لشمال افريقيا ومع ذلك فإن نوغيس لم ييأس في محاولة إقناع وطمأنة الجنرال جيرو بقدرته على الصمود إلا أن ذلك لم يغيّر من رأي الجنرال جيرو ولا من موقف الرئيس الأمريكي الذي كان يشيد بدهاء ديغول ويصفه السياسي المحنك،[1] والذي أقامه نوغيس على شرفه إذا إستقبل بالصراخ والتصفير والإستهجان الحاد.[2]

وفي يوم 4جوان 1943 قدم الجنرال نوغيس استقالته،و تمّ تعيين غابرييل بيو مقيما عاما خلفا له في جوان 1943.

نهاية الجنرال نوغيس :

كان القضاء على فيشي وتنحية الجنرال نوغيس هو هدف التحالف الذي جمع ديغول الجنرال جيرو على خلفية الدعاية التي قادها ديغول بدعم الحلفاء وخاصة الإنجليز الذين إستقبلوه في لندن منذ توقيع معاهدة الهدنة في 22 جوان 1940م.[3]

ويعود سرّ نجاح الديغولية بشمال إفريقيا إلى تخلي الجنرال جيرو بالصمود لارغام الجنرال ديغول على التراجع ملوحا بامكانية الاعتماد على 400000 جندي بافريقيا الشمالية إلى جانب ساكنتها. [1]

[1] -Hosington "w.j",Op.Cit, p 369.
[2] -Ayache Albert: **Le Movement** …..Op.cit, tom 2, p 33.
[3] Kenbib Mohammed. Le général De Gaulle .op/cit p369.

وقد قام بإعطاء تعليمات للجنود وصد الغزاة إذ وجّه نداء لسكان المغرب يدعوهم للإمتثال للأوامر وضبط النفس من خلال تسخير بعض الصحف للقيام بالدعاية الإعلامية لتهدئة سكان المغرب، ففي يوم 8 نوفمبر إقتربت قوات بحرية أنجلوساكسونية من سواحل المغرب في محاولة للقيام بعمليات الإنزال وقد تمّ صدها ماعدا بعض النقاط.[2]

وقد تلاه نداء آخر جاء فيه: "أيّها الفرنسيون والمغاربة، لقد حدث تمرد محلي ليلة الأحد بالمغرب وقد وقع قمع هذه الحركة التمردية عند نهاية الثامنة ونصف صباحا بصفة حاسمة، دون إراقة الدماء وألقي القبض على بعض الرؤساء الذين تركو للغرور سبيلا في نفوسهم وخدعو الجنود، بينما كانت الحوادث تجري على هذا المنوال، كانت عدة قطع حربية أمريكية وإنجليزية تتجول في عرض سواحل المغرب وتقوم بمحاولة الإنزال، فيا أيها الفرنسيون والمغاربة إلزمو الهدوء ولا تغتروا بأي دعاية أجنبية ".[3]

وقد صادف تعين غابرييل بيو[4] هزات عنيفة في البلد جراء تقلبات السنوات الأخيرة حيث اسيقظت الحركة الوطنية وجاء الأمريكيون وبمعيتهم مصالحهم الإستعلامية وعلى صعيد آخر تدخل البريطانيون في لبنان وسوريا فصارت صورة فرنسا تفقد بريقها في جميع بقاع العالم.[5]

ومما زاد في عمق المشاكل كون **غابرييل بيو** جاء بعد الجنرال **نوغيس** الذي عرف نجاحا لا يستهان به في علاقته مع السلطان والطبقة المغربية الحاكمة ولم يكن السلطان راضيا على ذهاب

---

[1] **S.H.A.T.**.série 3H carton251.Cabinet-Militaire 2eme bureau "Rapport sur le mouvement "front national de libération "au Maroc .1943- 1944.p7

[2]. بلاغ 8 نوفمبر 1942 ، جريدة السعادة " الرباط" ، عدد 1942/11/10/5681.

[3] نداء إلى سكان المغرب :" جريدة السعادة ، 8 نوفمبر 1942م ، جريدة السعادة " الرباط" ، عدد 5679.

[4]– سابع مقيم عام فرنسا بالمغرب دبلوماسيا سابقا، كما عمل في فترة من الفترات كاتبا عاما للحماية بتونس وفي سنة1940 م كان مفوضا ساميا لفرنسا بالمشرق وسرعان ما انتقل إلى معارضة حكومة فيشي وقد كان رجلا يتسم بالرقة والرزانة وقوة العزيمة صاحب دراية كبرى بمشاكل العالم الإسلامي وحوض البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى أنه كان يعرف معنى الكرامة والحذر وكذلك الشجاعة والإقدام عند الإقتضاء بمعنى أنه كان يتوفر على كل الصفات المساعدة على النجاح في مهمته بالمغرب للمزيد ينظر: جورج سبيلمان: **المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912–1956م**، تر: محمد المؤيد، منشورات أمل، 2014م ص111.

[5] – نفسه ، ص111.

الجنرال نوغيس حيث تأسف على فقدان الصديق الأمين ومرشد متبصر ورجل صارم على الإقتضاء فلا غرابة إذا تعامل مع خلفه بنوع من التحفظ.

2- الدعاية الألمانية في المغرب :

عشية الحرب العالمية الثانية تزايد النشاط الألماني بالبلاد المغاربية ففي المغرب خاصة في المنطقة الشمالية ورد في إحدى الصحف البريطانية مقالا جاء فيه: "إهتمت ألمانيا بمنطقة النفود الإسباني أكثر مما كانت مهتمة بشبة الجزيرة الإيبيرية وذلك لسعيها لبسط نفودها عليها..... "[1].

وبعد الهدنة بدأ الوجود الألماني بالمغرب يتزايد في شكل لجان من أجل تطبيق شروط الإستسلام لكن أعضاء اللجان قامو بدعاية مكثّفة في أوساط المغاربة، مراهنين على تحقيق النصر النهائي ومساعدة المغاربة على التخلص من الوصاية الفرنسية من جهة أخرى تزايد التدخل الأمريكي في المنطقة من خلال لجان المساعدات الاقتصادية التي إعتبرتها الولايات المتحدة أنجح طريقة لحماية المغرب من الأطماع الألمانية الأمر الذي جعل الحكومة واشنطن تشرع في استئناف برنامج التعاون الاقتصادي بإفريقيا الشمالية[2].

وبدعم من المغاربة الذين تقربوا من ألمانيا والمتأثرين بخطاب "رينتروب"" يوم 21 جوان 1939م، والذي تأسّف على وضعية العرب عبر أرجاء العالم كما أطلقت إذاعة برلين حصصا بالعربية موجهة لسكان شمال إفريقيا برز فيها موقفها المناهض لفرنسا [3] عكس الفرنسيون والبريطانيون وقد نشطت الدعاية الألمانية بين أوساط الشباب المتقف الذين تعاطفوا ألمان المعال كما اندفع بعض السياسين

---

[1]- حسن الوزاني : مرجع سابق، ص10.

[2]- محمد كنبيب: **نظام فيشي وفرنسا الحرة والحركة الوطنية المغربية (1940-1944م)**، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، العدد 20، 1955، ص135.

[2] -AGERON CHAREL ROBERT.**Contribution al etude de propaganda Allemande au Maghrebe pandant la deuxieme guerre mondiale in** revue dhistoire, N°7et 8du MOIS DE JANVIER1977.tunis, pp 233.24.

المغاربة مع هذا التيار وقصدو برلين، مقر الشخصيات المشرقية والمغربية الساعية للخلاص من النير الفرنسي.[1]

كما أن راديو برلين قد واصل نشاط دعايته طيلة الحرب وذلك عبر بث مختلفا لبرامج التي تدعم النازية وتثبيت سيطرتها خاصة بمنطقة شمال إفريقيا ،وذلك ما تبين في عديد التقارير والمراسلات والنشريات الفرنسية الصادرة عن مختلف هياكل الإدارة الاستعمارية طيلة سنوات الأربعينيات والتي من بينها: النشرية " **Bulletin** " الصادرة بتاريخ 02 جانفي 1940م والتي توضح فحوى روبورتاج دعائي عبر راديو برلين،يوضح فيه أن نشاط وضعية بعض أسرى الحرب المغاربة على الجهة الغربية والذين سجنوا بعد عمليات عسكرية، حيث ركز المذيع على مدى اهتمام ألمانيا بهؤلاء المساجين ومعالجتهم، فكان الغرض من ذلك إيضاح مدى إنسانية ألمانيا وإهتماماتها بالجنود الملغاربة المجندين في 40 الحرب، وختمت الحصة بالتوضيح على أن الأنجلوساكسون(الحلفاء) هم في خدمة مصالحهم وأنفسهم للغير[2].

ومن خلال هذه التقارير نستنتج أن السلطات الفرنسية كانت على أعلى مستوى من التتبع للنشاط الإذاعي إذاعة برلين خاصة مع سقوط باريس في سنة 1940م، وذلك ما يتوضح من خلال التقارير اليومية التي كانت تعد وترفع إلى السلطة الاستعمارية وحكامها حاملة معها تفاصيل العمليات الدعائية لهذه الإذاعة.

3- الإتحاد النقابي المغربي(تأسيس إتحاد النقابات):

يعتبر المعلمون أول من قام بأنشطة نقابية في المغرب بالدار البيضاء، حيث قاموا باجتماع قرروا فيه رفض المفصولون إعادة إدماجهم ،وذلك لطرح القضية[3] خاصة بتهيئ وتنفيذ القوانين الاجتماعية بفرنسا، إذ سبق وصدر قانون يعترف بالحقوق النقابية بالمغرب ولكنه يستثني التمتع بحقوق العملة

---

[1]- عبد الكريم غلاب: **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية**، المرجع السابق، ص256.

[2] - النشرية "Bulletin " الصادرة بتاريخ بتاريخ 8 سبتمبر 1940 محول حصة 41 إذاعية أذيعت باللغة العربية عبر إذاعة برلين حيث إحتوت على فحوى نداء موجه مسلمي شمال إفريقيا إنتقدت فيه سلوكيات إنجلترا تجاه مسلمي شمال إفريقيا الدعاية ألمانية في الجزائر وتأثيرها على فكرة العمل الموحد.

[3]- ألبير عياش: **الحركة النقابية بالمغرب – مغربة الحركة 1948-1948م** - ترنور الدين سعودي ، ط1، منشورات أمل، 1988، ج2،ص 18.

المغاربة ويتركهم تحت نير الإستعباد، ولقد تأسّست بفاس جمعية صناعية للدفاع عن حقوق سائقي السيارات المغاربة، ثم إن القوانين الاجتماعية التي حررها "**بروطون** "،فمنها قانون عمل ثمان ساعات وقانون الأجور التي لا تنقص عن أربع فرنكات ولم يجر العمل بها رغم كونها بسيطة ولا تؤدي لنتيجة مهمة، ومن جهة أخرى المساعدات المعدة للعملة العاطلين تدفع إلى الأجانب ولا تدفع للمغاربة، انعقد مؤتمر أعاد تأسيس الإتحاد بتاريخ 13 يونيو 1943م في بورصة التجارة بالدار البيضاء وحضره 73 مندوب وعيّن المؤتمر أعضاء لجنة المراقبة وأعضاء لجنة النزاعات وتكونت لجنة إدارية مباشرة من 13 عضو وتمحور البرنامج حول نقط عديدة منها الرفع من الأجور، وتنفيذ الإتفاقيات الجماعية، وحرية ممارسة الحق النقابي والمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

إستجابت الإقامة العامة لمساعي المكتب بعد جهده الكبير وطبّقتها ،وأعيدت المقرات النقابية، وتمكّن الإتحاد نهاية 1943م من إعادة تشكيل هياكله التأطيرية و روابطه وخلال المؤتمرات التي أعادت التأسيس انتخبت مكاتب تضم أعضاء قدامى وجدد،وتدفقت الإنخراطات ضمن الإتحاد وصدرت جريدة العمل النقابي في صفحتين، وتركزت مطالب النقابات وأعمالها النضالية على التموين والأسعار والأجور ومحاربة السوق السوداء.[2]

4- المطالب والأعمال النضالية النقابية:

تم إنعقاد المؤتمر الثاني لإتحاد النقابات في 05 مارس 1944م بالدار البيضاء، وكانت النقابات تعطي مؤشرات عن الأجور وشروط العمل، ودعى إتحاد النقابات إلى تعيين ممثلين عنه في مختلف الجوانب الأسعار،التموين التجارة، الصناعة، الزراعة على الصعيدين الوطني والجهوي،وميّز سنتي 1944-1945م دخول المغاربة بكثافة إلى النقابات.[3]

كما تمّت المطالبة بضرورة المساواة على مستوى الأجور والتعويضات المالية وتضاعفت المبادرات النقابية بين 1947-1948م طالب الاتحاد بتقديم الدعم للعمال وقروض للحرث والغاء السيطرة،حيث بدأت مطالب الإتحاد تسمع ،تمت مساعدة صغار المنتجين بالقروض، طالب الإتحاد بأن تتم الزيادة

[1] - ألبير عياش :تر السعودي :مرجع سابق ص 21-25.

[2] - نفسه ، ص ص 29.

[3] - نفسه، ص ص 48-60.

في الأجور والتقى ممثلوا الإتحاد العام بالمقيم العام وعرضو عليه التثبت في رفض بجنة الأجور، وطالبو بتعديلات في الأجور، وتوسيع التعويضات العائلية للشغيلة، والزيادة في أجر العمال الزراعيين ومنه حصلت النقابات على مطلب رفع الأجور.[1]

كما دعت التنظيمات النقابية حينما شعرت بالصعوبات المطروحة إلى إرسال مندوبها إلى الدار البيضاء وانعقدت لجنة عامة طالبت لنفس المطالب، إضافة إلى مطلب الحق النقابي للجميع وقرّرت شن اضراب في حال فشل المسعى، قامت السلطات الفرنسية حيال هذه الأحداث إعطاء تعليمات للسلطات الجهوية بعدم الإعتراف بالمكاتب النقابية التي يقوم بها المغاربة، إضافة إلى ذلك قررت فصل المرتبات المغربية عن المرتبات الفرنسية، كما أن الزيادة في الأجور لم تحل أي مشكل حيث تلاها زيادة في الأسعار وهذا ما أضر كافة الشغيلة.[2]

هذا لا يعني أن الحركة الوطنية كانت خلف كل تنظيم عمالي مغربي، فخلال الأزمة إنتفض 300 فلاح مغربي بالعصي، وطارد موظفي مصالح الضرائب وفي نفس السنة، عرف قطاع الصناعي ثورات العمال المغاربة عفويا أثناء دفع أجورهم وشن مئات الفلاحين هجوما مسلحا على مركز عسكري وأصيب خلاله الكثير، وبذلك تأكدت قوة الطبقة العاملة المغربية[3].

– **إن أهم العوامل لظهور الحركة الاستقلالية في المغرب:** كان تأكد السلطان محمد الخامس والوطنيين المغاربة بأن الوعود التي أطلقها الرئيس الأمريكي وحلفائه لهم عند مشاركتهم بالحرب إلى جانب الحلفاء هي وعود كاذبة ماجعلهم يقررون الإعتماد على أنفسهم لتحقيق الاستقلال، خاصة بعد الهزيمة التي لحقت فرنسا أمام ألمانيا 1940م والشعارات التي قدّمها الحلفاء وهي حق الشعوب في تقرير ومصيرها[4].

---

[1] – ألبير عياش : المغرب والاستعمار، مرجع سابق ص 406.

[2] – ألبير تر السعودي: المرجع السابق، ص ص 122-135.

[3] – ألبير عياش :مرجع سابق ، ص 407.

[4] – عبد الكريم غلاب: **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 343.

وهكذا بدأ قادة الحزب الوطني بإجراء إتصالات سرية مع السلطان محمد الخامس وعقد اجتماع سري في شهر ماي 1943 بين السلطان وخمسة من قادة الحزب هم: أحمد بلفريج،[1] عمر عبد الجليل، ومحمد اليزيدي، محمد الغازي، محمد الفاسي في مخبأ خاص داخل القصر الملكي واتفق الطرفان في ذلك الاجتماع على العمل بسرية، واستشارة كل منهما الآخر في أي عمل أو نشاط يراد القيام به.[2]

استمرت بعد ذلك الإتصالات بين السلطان وقادة الحزب الوطني وأوضح أبو بكر القادري طبيعة هذه الإتصالات قائلا: كان نوع من التجاوب الكلي بيننا وكأن إتفاقنا معه مثل ما نتفق في اللجنة التنفيذية فلم يكن هناك تحفظ بينا وبينه وأثناء مدة الإعداد مشروع الوثيقة كان يعرض عليه ليعطي رأيه فيه وذلك في سرية تامة[3].

وقد أكّد الكاتب الإنجليزي دوجلاس أشفورد أنه عن طريق إتصالات الوطنيين بالسلطان كانوا يعرفون رد الفعل والسياسة التي تسير عليها المقيم العام الفرنسي[4].

4- حزب الاستقلال :

في غياب علال الفاسي المنفي، ومحمد بن حسن الوزاني الموجود تحت الإقامة الجبرية،أخذ بلفريج المبادرة وترأّس العمليات بعد مشاورات عديدة مع عبد الخالق الطريس، والمكي الناصري،فقد كان إلى جانبها في تطوان عند توقيع الميثاق بين حزبين الصلاح الوطني والوحدة المغربية.

وبعدما سمح له بالرجوع إلى طنجة ثم الرباط في أوائل 1943 جمع مناضلي الحزب الوطني وأصدقاء محمد بن حسن الوزاني في سرية تامة هيّأ معهم في تأن شديد إنشاء حزب سياسي موحد

---

[1] - أحمد بلفريج : ولد في 01 ماي 1908 ،سياسي مغربي من زعماء الحركة الوطنية المغربية، عين وزيرا للخارجية في حكومة البكاي بن مبارك الثانيةوترأّس ثاني حكومة في المغرب بعد استقلاله ، توفي في 14 أفريل 1990 بالرباط ...للمزيد ينظر : محمد ضيف الله : الحركة الطلابية التونسية 1927- 1939، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان 1999.ص123.

[2] - عبد الكريم غلاب: **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق، ص 343.

[3] - جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 114.

[4] - دوجلاس أرشفورد: المصدر السابق، ص 81.

كما فعل ذلك أصدقاؤهم في المنطقة الإسبانية واختيرت كلمة الاستقلال كتسمية لهذه التشكيلة الجديدة إنها تسمية صريحة لاغموض فيها ولم تستعمل قط من قبل.[1]

وفي آخر ديسمبر 1943م راجت إشاعة قوية حول إمكانية تنظيم مظاهرات بفاس ومدن أخرى وذلك من أجل التمهيد إلى طرح برنامج المطالب السياسية، فأخبرنا قنصل الولايات المتحدة بالأمر فكان رده لأحد مساعدي غابرييل بيو أن الرأي العام ببلده قد يكون مناوئا لفرنسا إنطلاقا من ميثاق الأطلسي، وعكس ذلك أعلم القنصل العام لبريطانيا الوطنيين بأن بلده لن يساندهم، وبهذا يكون الموقف البريطاني في الرباط مخالفا للذي اتُخِذ في بيروت،الأمر الذي يجد تبريره في كون لندن اعتبرت دائما أن الشرق الأوسط محمية بريطانية وأن وجود الفرنسيين به مجرد تطفل سافر،إلا أن البريطانيين يحترمون في الآن ذاته معاهدة الإتفاق الودي التي أبرمت مع ديلكاسي في بداية القرن، والتي جعلت لندن تعترف باستمرار بمشروعية الوجود الفرنسي بإفريقيا وبالمغرب على الخصوص، بعد أن حصل قادة الحركة الوطنية على تأييد السلطان عرضت الوثيقة عليه واتفق معه على تحديد موعد تقديمها في صباح يوم 11 جانفي 1944م[2].

وفي اليوم نفسه توجهت ثلاثة وفود لتقديم الوثيقة، الوفد الأول برئاسة أحمد بلفريج إلى القصر الملكي لتقديم الوثيقة إلى السلطان،[3] أما الوفد الثاني فقد توجه إلى إدارة الحماية الفرنسية وكان برئاسة عمر عبدالجليل في حين توجه الوفد الثالث إلى القنصليتين الأمريكية والبريطانية وترأسه المهدي بن بركة.[4]

---

[1]- جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 114.

[2] - عبد الكريم غلاب: **تاريخ الحركة الوطنية** ،ج1،ص ص 176-277.نص العريضة الملحق رقم 10.

[3] - صلاح العقاد: **تاريخ المغرب العربي**، المرجع السابق، ص 368.

[4]- **المهدي بن بركة** : مناضل وزعيم مغربي ولدبالرباط 1920 ،عمل مدرسا وشارك في 1944 في صياغة بيان الاستقلال ما أدى الى اعتقاله ،للمزيد ينظر :**الموسوعة العربية العالمية** ، المجلد 24،ط02،مؤسسة أعمال الموسوعة لنشر والتوزيع، الرياض، 1999،ص302.

5-رد الفعل الفرنسي والشعبي من عريضة المطالبة بالاستقلال (11جانفي 1944م)

نشر حزب الاستقلال عريضة في 11 جانفي[1] تحمل توقيع ثمانية وخمسين شخصية من الأوساط البروجوازية والشعبية أيضا، ومن بينهم نجد جنبا لجنب موظفين من المخزن وعلماء ومحامين وأساتذة ومديري المدارس ومعلمين وتجارا وبعض الفلاحين،ومن هؤلاء من يحمل ثقافة عربية فقط ومنهم عكس ذلك ممن تكون بثانوياتنا[2].

إثر ذلك أقدم بونيفاص على تنظيم حملة إعتقالات واسعة إستهدفت أحمد بلفريج ومحمد اليزيدي ومجموعة كبيرة من أعضاء الحزب وبإنتشار خبر الإعتقالات إندلعت المظاهرات في وقت واحد بالرباط والدار البيضاء وسلا وقام الجنرال **فيليب (لوكلير Leclerc)** بالزحف على الرباط بدبابة وخلّف قتلى من المدنيين المغاربة[3] .

---

[1] – تقول هذه العريضة:حيث إن السلطات الفرنسية حولت نظام الحماية إلى إدارة مباشرة تعسفية إستبدادية تخدم مصالح المعمرين الفرنسيين إنها إدارة تكتض بموظفين سوادهم الأعظم لا فائدة من وجوده فهذه السلطات لم تستطع التوفيق بين مختلف مصالح مختلف الأطراف، حيث أن الإستعمار الفرنسي إعتمد هذا النظام ليحكر كل السلطات ويستحوذ على خيرات البلاد ضد على الساكنة الأصلية وبناء على أن العالم يمر من ظروف مغايرة لتلك التي أفرزت الحماية فإن حزب الإستقلال يقرر مايلي:

أ . بخصوص السياسة العامة:

1. يطالب بالإستقلال للمغرب بكامل ترابه تحت رعاية صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف نصر الله.
2. يطلب من جلالته أن يأخذ المبادرة للتفاوض مع الدولة المعنية قصد الإعتراف بهذا الإستقلال وضمانه مع تحديد المصالح المشروعة للمقيمين بالمغرب في إطار السيادة الوطنية.
3. طلب إنضمام المغرب إلى الميثاق الأطلسي ومشاركته في مؤتمر السلام.

ب . بخصوص السيادة الداخلية: الطلب من صاحب الجلالة أن يأخذ تحت رعايته السامية الحركة الإصلاحية الكفيلة بضمان الوضع الجديد للبلاد، ولصاحب الجلالة واسع النظر في إختيار نظام ديمقراطي يشبه النظام المتبع في البلدان الإسلامية بالشرق والذي يمكنه ضمان الحقوق كل العناصر وكل الطبقات المكونة للمجتمع المغربي مع تحديد وجبات الجميع ،الملحق رقم 9 عريضةالاستقلال

[2] – جورج سبيلمان : المرجع السابق، ص ص 114- 115.

[3] – برنار: **تاريخ الصراع الفرنسي**، مرجع سابق، ص ص 65-66.

4- رد الفعل المغربي :

أ) **مظاهرة الرباط 1944**: قامت مظاهرات شعبية باعتقال بلفريج شملت الرباط وضواحيها ،منادية إلى الاستقلال وأحاط المتظاهرون القصر الملكي وقد قام بتأطيرها شباب من الحزب منهم محمد بن المدور، محمد عليوة، وتفاعل معها ولي العهد وأبدى تعاطفا معها وزاد إهتياج المتظاهرين حتى بلغ داخل القصر إلى أن تمّ إطلاق سراح اليزيدي من طرف المخزن وحدثت مشادات بين الأطراف مما أدى إلى محاصرة الرباط شاركت الثانويات في الرباط في التظاهر في 30 جانفي، وكذا في المظاهرات التضامنية مع معتقلي 29 جانفي 1944م بفاس والرباط وسلا، وهاج الشعب وتوالت الإصطدامات وسقط الكثير من الشهداء من الطلبة والوطنيين.

ومع استمرار االمظاهرات باشرت الحماية الفرنسية بتفتيش وإعتقال المتظاهرين،أدّى ذلك إلى سقوط العشرات من الشهداء وستون جريحا وأربعة قتلى من الفرنسيين استمر الشعب في المقاومة 15 خمسة عشر يوما بمشاركة الطاهر غلاب وعبد السلام بن عبد الجليل، حيث أورد الكاتب شهادة الطاهر غلاب في سياق الكلام واستعرض الكاتب أحداث الكفاح في وجدة وآسفي والدار البيضاء ومشاركة في توقيع وثيقة الاستقلال وتضامن مع أحداث 29 جانفي 1944م، والإضراب العام في الدار البيضاء.[1]

وكانت الإنتفاضة في فاس أوسع من المناطق الأخرى،في الوقت الذي زادت حدّة الخلافات بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس،[2] فقد حدث تقارب بين السلطان وحزب الاستقلال بعد أن أدرك السلطان بأن لا بديل له بحل مسألتي مصير البلاد ومستقبل العرش غير التحالف مع الحركة الوطنية من أجل الاستقلال.[3]

إثر ذلك قدّمت السلطة الفرنسية برامج اصلاحية من خلال تشكيل لجان لتقديم اصلاحات في مجال التعليم الحماية العامة العدل الزراعة والاقتصاد،[4]بعد تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال كما

---

[1] – صلاح العقاد: **تاريخ المغرب العربي**، المرجع السابق، ص 370

[2] – علال الفاسي: **الحركة الإستقلالية في المغرب**، المصدر السابق، ص 260.

[3] – أحمد عبيد: المرجع سابق، ص 271.

[4] – شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص 384.

إتخذ الباشا الكلاوي في مراكش موقفا والذي كان مواليا لفرنسا وعلى إعتقال الوطنيين مقابل مجموعة من الاصلاحات التي قدمها غابرييل بيو،[1]إلا أن حزب الاستقلال إنتقد البرنامج الاصلاحي في مذكرة للمقيم العام الفرنسي بيو،لأنها لا تتفق مع طموحات المغاربة ولم تكن إلا من أجل إضعاف الحركة الوطنية الاستقلالية المغربية، وهكذا لم تتمكن الإدارة الفرنسية من تحقيق أهدافها خاصة بتأثيرات الحرب العالمية الثانية على أوضاع المغرب وتطور النشاط السياسي للعالم العربي إثر تأسيس الجامعة العربية التي تعاطفت مع الحركة الوطنية المغربية وهو الأمر الذي حفّز الوطنيين المغاربة بتأسيس مكتب المغرب العربي 22 فيفري 1944م[2] .

المبحث الثاني :الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية

بعد وصول المقيم العام إيريك لابون الذي فتح عهدا جديدا سمّاه "الخطة الجديدة" وبمرور(08) ثمانية أيام،سلّمه محمد اليزيدي، الذي تزعم حزب الاستقلال بعد نفي بلافريج، مذكرة تضّمنت المآخذ الرئيسة للحزب حيال النظام ،وأكّد فيها بوجه خاص على غياب الحريات العامة وعلى مصير الزعماء الوطنيين المنفيين أو المعتقلين بين سنتي 1937-1944م،[3]وقد تحقق ذلك بإطلاق سراح علال الفاسي المنفي في الغابون تسع سنوات، فأرسل إليه طائرته الخاصة ودعاه إلى مائدته يوم عودته نوفمبر 1937 وفي فيفري 1946م أرسل **الوزاني**،[4]رسالة سريّة إلى المسؤولين في الحركة القومية يدعوهم إلى التجمع للتقرير في تحويل الحركة إلى حزب سياسي واقترح عليهم صف الجهاد القومي في سبيل الدستور والاستقلال لكن مؤتمر الدار البيضاء إختار اسم حزب الشورى والاستقلال، صادق بالاجماع

[1] – القادري: المصدر السابق، ص 202.

[2]– تعريف المكتب :ينظر بوعلام بلقاسمي،مكتب المغرب العربي خلال الحرب العالميةالثانية :من برلين غلى القاهرة (1942-1947)في مجلة عصور العدد 2،جامعة وهران 2012م ،ص 33.

[3] – الوزاني: المرجع السابق،ص86.

[4]– نفي محمد حسن الوزاني لتسع سنوات والذي كان مقتنعا أن المغرب يستقل عاجلا أم آجلا ويعلم أن الأمر لن يكون سهلا، بل يجب تعبئة الجماهير واستغل الوزاني عزلته بالقراءة والترجمة والتفكير في دولة مستقلة ذات طابع إسلامي ودون تأملاته وفكر أيضا في إنشاء حزب جديد فور إطلاق سراحه في ماي 1946 من أجل تحويل الحركة القومية إلى حزب سياسي،للمزيد ينظر الوزاني ص85.

على ميثاق الاستقلال القومي وقد قدّم إلى الملك في رسالة مؤرخة في 29 جويلية 1946 وأصدر بعدها نداء للشعب المغربي وضّح لهم نوايا فرنسا في ترسيخ أقدامها بالمغرب بعد أن دفع المغاربة دماءهم وأموالهم في الحرب العالمية الثانية، طمعا في الحرية حصنهم فيه على السير نحو الحرية.[1]

كما ألغى حكم النفي الذي صدر سنة 1937 في حق محمد حسن الوزاني وحصل أحمد بلفريج الذي كان تحت الإقامة الجبرية في جزيرة كورسيكا منذ 1944على العفو[2] ولاية الجنرال **جوان**، ثم عيّنت فرنسا الجنرال **جوان** مقيما عاما خلفا لإيريك لابون والذي وصل إلى الدار البيضاء يوم 27 ماي 1947، وقد تم تعيينه على إثر الحوادث الدامية التي عرفتها الدار البيضاء، على إثر تدخل الجنود السينيغاليين من الجيش الفرنسي، وقد واكب تعيينه حملة صحفية أشاعت أنه رجل ذو قوة ولن يسمح لأي مغربي أن يرفع رأسه أو صوته، لكن الصحافة المغربية ردت بجملة أخرى تستنكر فيها سياسيته الجديدة وعلى رأس هذه الحملة جريدة "**الرأي العام**" التي تلقت ضغوطات كثيرة إلى غاية إيقافها عن الصدور.[3]

وبعودة زعماء حزب الاستقلال استمر النضال السياسي الحذر فقاموا بكسب السلطان إلى جانبهم من جهة وإثبات وجودهم بموقف صريح أمام سلطة الحماية من جهة أخرى، حيث قدم بلفريج إلى السلطان رسالة إلتمس فيها تأسيس حكومة مغربية حقيقة يكون بوسعها الشروع تحت رئاسة السلطان في مفاوضات من أجل عقد معاهدة جديدة مع فرنسا[4] ثم طالب في نهاية شهر جانفي1947 بتعويض معاهدة فاس بالحلف القائم على الإرتباط الحر، في حين احتج اليزيدي يوم 30جانفي لدى السلطان، على سياسة المقيم الاقتصادية ،الفعلية للكفاح لأنه مرّ بالعديد من المراحل لكي يصبح له صدى في الأوساط المغربية فبعض الروايات ترجعها إلى سنة 1947م بعد مجزرة الدار البيضاء في 07 أفريل.

---

[1] – عز العرب الوزاني: حدثني والدي، مرجع سابق، ص 86.

[2]–Idris à Mohammed Daniel Rivet : **Histoire de Maroc de Moulay**, **VI** ,Editions Fayard, 2012, p 326.

[3] – حسن الوزاني: المرجع السابق، ص 87.

[4] – برنار : **تاريخ الصراع الفرنسي**، ص 94.

1- الأزمة المغربية 1951:

ساهمت عدة عوامل في خلق أزمة عام 1951م بين فرنسا والسلطان محمد الخامس والحركة الوطنية من جهة أخرى، ولعل أبرز تلك العوامل هي الزيارة التي قام بها السلطان محمد الخامس إلى طنجة في 09 أفريل 1947م، ليؤكد السيادة المغربية عليها، رغم محاولات منعه من قبل المقيم العام لابون. وألقى في طنجة خطابا أشار فيه إلى "وحدة المغرب" و"حقوق الشعب المغربي المشروعة" و"أن المغرب يريد بإلحاح الحصول على حقوقه"[1]، وعليه حمّلت الحكومة الفرنسية المقيم لابون مسؤولية ما حدث في طنجة، مما أدى إلى ضعف مركزه، فقرّرت الحكومة الفرنسية عزله وتعيين الجنرال **جوان** (**1947-1951م**) المعروف بأنّه "الرجل الحديدي" لمواجهة الموقف في المغرب،فابتدأ حكمه إعتباراً من مايو، بعد أن تصاعدت الحركة الجماهيرية المعادية للاستعمار في عموم المغرب بعد زيارة **الملك محمد الخامس** لطنجة.

وكان لهذه الزيارة الدورالكبير في زيادة التقارب بين السلطان والحركة الوطنية المغربية الأمر الذي أثار سخط المقيم العام الفرنسي في الرباط الجنرال"**جوان**" ضد السلطان وضد حزب الاستقلال بشكل عام،[2]ومن هذا يظهر جليا أن حزب الاستقلال الذي ازدادت شعبيته قد تحوّل من حركة سياسية إلى حزب جماهيري بفضل التنظيم والإنتشار الواسع في المدن والقرى وإزدياد خاصة بعد التقارب الذي حصل بين الحزب والسلطان الذي أصبح بمثابة القائد للحزب رغم وجود حزب آخر وهو:

2- حزب الشورى والاستقلال :

بدأ التقارب بين الحركة الوطنية المغربية والملك محمد الخامس في بداية الخمسينات، فقد كان كل منهما يسعى من أجل استقلال المغرب عن طريق الأسلوب السياسي السلمي، وبدأ الطرفان يقتربان من بعضهما بشكل أكثر حين علم الملك أن الوطنيين قادرون على مساعدته لاسترجاع نفوذه وحماية

[1]- S.H.AT serie 3H carton 251 -P1. .1944 -1943 Rapport sur le Mouvement ",Front national de libération au Maroc"

[2]- محمد العربي المساري ، **محمد الخامس من سلطان إلى ملك** ، دار الجداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 16.

العرش، وهم بدورهم كانوا يرون في الملك، ليس رمزاً لسيادة مهددة فحسب، ولكنه شخصية لها صفات تؤهلها لضمان مشاركة شعبية لم يكونوا يأملون في تحريضها ضد الحماية الأجنبية لوحدهم.[1]

قاد التوتر في العلاقات بين الملك محمد الخامس والجنرال جوان، إلى دعوة الحكومة الفرنسية ملك المغرب لزيارة فرنسا.وكان الهدف من الدعوة، تأكيد (الوحدة المغربية الفرنسية) بشكل علني، ومحاولة فرنسا أيضاً الفصل بين الملك وبين العناصر الوطنية في البلاد، وقد قبل الملك الدعوة الفرنسية بعد تردد، على أن تسمح له فرنسا مناقشة قضية تغيير العلاقات بين البلدين تغييراً جذرياً. وتمت الزيارة في 10 تشرين أول-أكتوبر- 1950م، لكنها لم تسفر عن نتيجة إيجابية لصالح المغرب، فقد طرح الملك "قضية منح المغرب الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي"وتوسيع صلاحياته، وتأمين حرية النقابات إلا أن اقتراحه قوبل (برفض شديد)، واكتفت الحكومة الفرنسية بطرح مشروع لبعض الاصلاحات الثانوية، وعاد الملك في 09 نوفمبر خالي الوفاض.[2]

كشفت المفاوضات بين الملك محمد الخامس والحكومة عن إصرار فرنسا على موقفها الرافض للاستقلال، فقد صمّمت على دمج المغرب في نطاق "الاتحاد الفرنسي"،بزعمها أن المغرب مهم جداً للأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكانت تعتقد أيضاً أنه بوجود الاستثمارات الفرنسية في المغرب ووجود عدد كبير من المستوطنين الفرنسيين فيه يخولها حق التحكّم به، وأدى فشل الزيارة الملكية إلى استمرار حركة الحركة الوطنية المغربية في انتقاداتها للإقامة العامة الفرنسية، وإصرار الوطنيين المغاربة على الاستقلال.[3]

وعليه فقد ازدادت الأزمة توتراً بين الملك وحزب الاستقلال من جهة، وبين الإقامة العامة الفرنسية من جهة أخرى. ومنذ مطلع عام 1951، قرّر الجنرال جوان،استعمال القوة في فرض السيطرة الفرنسية وذلك بالعمل على ضرب حزب الاستقلال والملك عند الاقتضاء.[4]

3- عزل السلطان محمد الخامس ونفيه :

حاولت سلطات الحماية الفرنسية إستغلال التهامي الجلاوي في التخطيط لعزل السلطان محمد

---

[1] - جون واتربوري: **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، ترجمة، ماجد نعمة، دار الوحدة، (بيروت 1982)، ص 51.

[2] - محمد المالكي :مرجع سابق ص114.

[3] - علال الفاسي: **حديث المغرب في المشرق**، مطبعة الرسالة (القاهرة، 1956)، ص 104؛ الخزعلي، المرجع السابق، ص 153.

[4] - جوليان: المصدر السابق، ص .409

الخامس حيث نظمت زيارات لأغلب مدن المغرب ،خاصة الذي يسكنها البربر بهدف تعزيز ولائهم لفرنسا،[1]كما قامت بمنح الجلاوي مبالغ مالية كبيرة وأراضي شاسعة وهاكذا فقد كان متحمسا لتنفيذ مؤامرة الإدارة الفرنسية لخلع السلطان محمد الخامس.[2]

وعليه قام الجلاوي بتحريض القبائل ضد السلطان واستعانت سلطة الحماية بشيوخ الزوايا والطرق الصوفية بهدف إعطاء الشرعية بوجود فرنسا حيث جددت إهتمامها بالزوايا كالشيخ عبد الحي الكتاني،[3]وبعد حصول المقيم العام جوان على موافقة الحكومة الفرنسية على مؤامرته لعزل السلطان إلتقى به يوم 26جانفي1951م، وطلب منه إصدار بيان يستنكر فيه أعمال حزب الاستقلال.[4]

لكن السلطان رفض ذلك فرد الجنرال جوان على ذلك بتوجيه إنذار إلى السلطان: "إن رد عظمتكم غير مقبول وأمامكم إما أن تدين حزب الاستقلال أو تتنازل عن العرش وإلا فسأعزلكم بنفسي"،[5]وقد إستغل المقيم العام جوان رفض السلطان التوقيع على مشاريع اصلاح وإذانة حزب الاستقلال [6] واستعداد الجلاوي للتهجم على السلطان وإعداد عرائض جماهيرية ضده تحمل تواقيع رجال البربر والمراقبين المدنيين[7] فدخل رجال قبائل الأطلس مدينة الرباط فاس وسلا وطوقوها يوم 23 شباط 1950م، ثم دخل زعيمهم الجلاوي الرباط وأقام في دار المقيم العام جوان.[8]

وقد كان هدف فرنسا من إرسال رجال قبائل البربر إلى الرباط وسلا لأنها معاقل حزب الاستقلال للضغط على علماء الدين لتنحية السلطان،[9] وفي 25 شباط قدمت فرنسا قائمة بشروط للسلطان وأبلغته أنه في حالة رفض التوقيع عليها في مدة ساعتين يعني ذلك عزله عن العرش كما

---

[1] – صلاح العقاد: **المغرب العربي من الإحتلال الفرنسي حتى التحرر القومي**، مرجع سابق، ص 203.

[2] – أحمد عبيد: مرجع سابق، ص 274.

[3] – عبد الحي الكتاني: **هو شيخ طريق الكتانية تعاون مع الفرنسيين ضد السلطان محمد الخامس** :**أحمد عسة**، مرجع سابق، ص207

[4] – شارل أندري جوليان: مصدر سابق، ص 412.

[5] – عن روم لاندو: **أزمة المغرب الأقصى** ،ج2،ص67.

[6] – روم لاندو: محمد الخامس منذ إعلائه العرش، ص67.

[7] – زين العابدين العلوي: المصدر سابق، ص 301.

[8] – وهو روم لاندو محمد الخامس: مرجع سابق، ص 79.

[9] – روم لاندو: **تاريخ المغرب العشرين**، ص 396.

أعدت طائرة لنقله خارج البلاد فاضطر السلطان لتوقيع الشروط وعليه باشرت السلطة الفرنسية إعتقال قادة حزب الاستقلال، فأمضى السلطان عليها دون ذكر الأحزاب لكن السلطة الفرنسية شنت فشن حملة إعتقالات واسعة في صفوف الحركة الوطنية المغربية، فاعتقل اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، كما جرى مطاردة الحزب الشيوعي المغربي ومحاكمة أمينه العام (علي يعتة) في الدار البيضاء، وبلغ عدد المعتقلين من رجالات الحركة الوطنية حتى أواخر عام 1951م نحو (30) ألف معتقل[1] .

وعلى الرغم من أساليب القمع الفرنسي إلا أن حزب الاستقلال وغيره من الأحزاب،لم يبد أية مقاومة، وكانت حجته في ذلك، خشيته أن تتخذ السلطات الفرنسية من ذلك ذريعة لنفي الملك الذي غدا رمزاً للمقاومة الوطنية، لكن حزب الاستقلال، ناشد الرأي العام المغربي والدولي الوقوف إلى جانب[2] .

وفي 28 اوت 1951 قامت سلطات الحماية تم استدعاء الجنرال جوان إلى باريس وإنهاء مهامه في سبتمبر 1951 وتعويضه بالجنرال أوغستان غيوم الذي نزل بالدار البيضاء يوم 03 أكتوبر 1951، مقيما عاما في المغرب الذي واصل مخطط الإدارة الفرنسية في خلع السلطان واستمر في تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون المخزن على نحو مستمر و لاسيما في تعيين السلطان المحليين وفي تأليف مجلس الحكومة و زادت إعداد المعتقلين بشكل كبير وشملت علماء الدين[3].

تصاعد النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية مع قيام (الجبهة الوطنية)،التي نشأت في 09 أفريل 1951م وبإيحاء من الجامعة العربية من أجل توحيد إتجاهات الحركة الوطنية في مؤتمر طنجة فقد أصدرت الجبهة خلال عامي 1951 و1952،العديد من البيانات والبلاغات التي تبين موقفها من الأحداث السياسية في المغرب، وقد نددت بالبرنامج الاصلاحي الذي طرحه المقيم العام الجديد جيوم، الذي عين في 28 أوت 1951، وأوضحت بأن هذا البرنامج (25 مارس 1952) هو إمتداد

[1] – شارل أندري جوليان: المصدر السابق، ص 414.

[2] – لاندو روم: **محمد الخامس**: المرجع السابق، ص77.

[3] – محمد حسن الوزاني، **حدثني والدي**، المصدر السابق، ص 120.

للبرامج السابقة التي طرحتها الإقامة العامة الفرنسية، وأكدت (الجبهة) بأن الحل الوحيد للمشكل المغربي ينحصر في إلغاء نظام الحماية على أن "لا يمس المصالح المشروعة للفرنسيين والأجانب في المغرب"[1].

إرتكبت السلطات الفرنسية مجزرة كبيرة في الدار البيضاء قتل فيها عدد من المواطنين في فيفري عام 1952م وذلك بسبب رفع شعارات تطالب بالاستقلال أمام وفد الأمم المتحدة الذي وصل المغرب في شباط عام 1952م،وسوّغ المقيم العام هذا التصرف في أثناء مقابلة السلطان بأن عددا من أنباء الشعب المغربي ويقصد بهم الجلاوي وأتباعه إتهموه بالتساهل وعدم إستعمال الشدة والحزم مع القصر السلطاني[2].

وكان رد السلطان على المقيم "جيوم "إن الأسباب التي أدّت إلى خروج الشعب المغربي للتظاهر ضد الإدارة الفرنسية ترجع إلى سياسة العنف وتقييّد الحريات التي تمارسها الإدارة ضد أبناء الشعب، وعدم وجود حكومة وطنية ذات إدارة حقيقية تحقق مطالب الشعب وخلو المغرب من قضاء منظم فضلا عن انعدام المؤسسات الديمقراطية التي تضمن حقوق الأفراد والجماعات، ومادام الأمر كذلك كيف تريد أن لا تسير الأمور من سيئ إلى أسوء".[3]

وقد واصل الجنرال جيوم،عمليات القمع والإضطهاد في صفوف الحركة الوطنية في الجنوب المغربي.

وكان من أبرز هذه العمليات هو القمع الدموي للتظاهرة التي قادها حزب الاستقلال والإتحاد النقابي المغربي والحزب الشيوعي المغربي في مدينة الدار البيضاء 1952،إذ عقدت النقابات المغربية اجتماعا أقرت فيه شن إضراب يوم 08 ديسمبر 52 تضامنا مع العمال التونسيين حيث شهد هذا اليوم مظاهرات الأمر الذي أدّى للشرطة للتدخل من أجل تفريق المتظاهرين، مما سبب العشرات من

[1] – الخزعلي: المرجع السابق، ص 174.

[2] – أحمد عسة: المصدر السابق، ص ص 265 -266 .

[3] – أحمد عسة : مرجع سابق نفسه، ص422.

الجرحى والشهداء في أوساط المغاربة[1] والذين خرجو احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، وقد أحالت السلطات الفرنسية، هذه المظاهرة الجماهيرية، إلى مذبحة دموية راح ضحيتها أربعة آلاف مواطن، كما فرضت حظراً على نشاط القوى الثلاث (حزب الاستقلال – الإتحاد النقابي المغربي– الحزب الشيوعي) واعتبرت حزب الاستقلال والحزب الشيوعي خارجين على القانون، واعتقلت (12) من قادة حزب الاستقلال و(30) من قادة الحزب الشيوعي، إضافة إلى قادة الاتحاد النقابي المغربي، وأوقفت الصحف الوطنية عن الصدور، وزجت بآلاف المواطنين في السجون[2].

كما قامت بحل الإتحاد العام للنقابات المتحدة في المغرب وحزل الاستقلال والحزب الشيوعي وفي هذا الجو المشحون قام حزب الشورى والاستقلال بتوزيع نشرات سرية دعا فيها إلى شن إضراب عام يوم الجمعة 19ديسمبر بمناسبة مناقشة القضية المغربية بالأمم المتحدة وتم الإستجابة لهذا الأمر كما أن بعض الفرنسيين أبدوا تعاطفهم مع المغاربة[3].

استنكر السلطان سياسة فرنسا القمعية فقدم مذكرة احتجاجية إلى الحكومة الفرنسية في 12 ديسمبر 1952م على سياسة الجنرال جيوم وأعلن استعداده للدخول في المفاوضات لحل الخلافات لكن الحكومة الفرنسية لم تستجب لمذكرة السلطان وزادت حدة الصراع الفرنسي المغربي بعد أحداث 1952م وتجددت فكرة فرنسا لعزل السلطان محمد الخامس.

لم تقف عمليات القمع على سلطات الحماية الاستعمارية الفرنسية، بل ساندتها في ذلك ومنذ بداية عام 1953م، القوى المتنفذة من الإقطاعيين المغاربة بقيادة الجلاوي باشا مراكش ،إن حدة الازمة المغربية الفرنسية إشتدت بشكل كبير أثناء المدة التي أصبح فيها جيوم مقيما عاما في المغرب فقد وجد سلطان محمد الخامس أن فرنسا لم تبد أي اهتمام بمسألة السيادة الوطنية المغربية على المستوى المحلي والدولي.

---

[1] – الوزاني: المصدر السابق، ص 120.

[2] – علال الفاسي: **محاضرات**، المرجع السابق، ص ص 129-130.

[3] – محمد حسن الوزاني: المصدر السابق، ص110.

المبحث الثالث: استقلال المغرب

1- المقاومة الوطنية والتحرر :

لقد تبلور الوعي الوطني باعضاء الحركة المغربية وأدرك الشعب المغربي وبعض أعضاء الحركة الوطنية المغربية، وخاصة في حزب الاستقلال، أن الأسلوب السياسي لن يجد نفعا وأن لا سبيل للاستقلال إلا بالإعتماد أسلوب الكفاح المسلح، وكان ذلك انسجاماً مع توجهات لجنة تحرير المغرب العربي[1] ومن هنا كانت البداية لبروز قوى مواجهة الاحتلال، أبرزها إنشاء (جيش التحرير المغربي)، كما بدأت بوادر الكفاح المسلح في المدن من خلال تنظيمات وبين الملك والحركة الوطنية،بدأت جماعات العمال في الدار البيضاء بشكل خاص، تنظيم خلايا سرية يجهلها قادة المنظمات السياسية والنقابية، برغم كون هؤلاء العمال نقابيين أومناضلين في حركة سياسية لا سيما في حزب الاستقلال الذي لا يؤمن بالكفاح المسلح،وقد استمرت أعمال المقاومة المسلحة على شكل عمليات فردية وتطورها وتوسعها إلى شكل جماعي أكثر قوة وتنظيماً وفعلاً.[2]

- الأزمة الفرنسية الغربية وحلها:

أ- الأحداث التي سبقت وقائع 13 و20 أوت 1953م:

بعد تقلد روني ماير منصب رئيس الحكومة الفرنسية فاستغل الملك المغربي بإرسال مذكرة إلى الحكومة الفرنسية بواسطة فانسان أوريول في 12جانفي 1952م من أجل إستئناف المفاوضات الرامية إلى إقامة تعاون مثمر بين فرنسا والمغرب أعجبت هذه الرسالة الحكومة الفرنسية واقترحت دراسة الاصلاحات في إطار إحترام السيادة المغربية، إلا أن المغاربة رفضوا هذه الاصلاحات بإعتبارها إنتهاك للسيادة المغربية والتدخل في الشؤون الداخلية[3] وذلك بتاريخ 05 مارس بواسطة محمد حسن الوزاني عن حزب الشورى والاستقلال وعلال الفاسي عن حزب الإسقلال والمكي الناصري عن حزب الوحدة والاستقلال.

---

[1]-ينظر بلقاسم بولغيتي :**لجنة تحرير المغرب العربي واسهامها في وحدة الكفاح المغاربي** ،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية،قسم التاريخ، جامعة أحمد دراية ،أدرار ،2011- 2012 ،ص 42.

[2] - العلمي: المصدر السابق، ص ص 87-91.

[3]- أحمد منصور: مصدر سابق،ص79

ب- وقائع 13و20 أوت 1953[1]:

أعلن القواد والباشوات الموالين لفرنسا خلال شهر أوت عن عزمهم على خلع الملك المغربي وتنصيب سلطان آخر، لهذا مضى الكلاوي وعبد الحي الكتاني يجوبان المغرب من أجل كسب التأييد لحركتهما وبعد مساعي حثيثة تم تسليم الملك بروتوكولا من طرف الجنرال كيوم يتضمن بعض الاصلاحات منها عدم السماح بالتدخل الأجنبي في القضية المغربية إلا فرنسا وأجبر السلطان على التوقيع على البروتوكول تحت الضغط.تم الإعلان عن بن عرفة ملك للمغرب الذي دعا الشعب إلى إلتزام الهدوء.

ج-ردود الفعل السريعة لحزب الشورى والاستقلال:

بعد فرض الحكومة الفرنسية التوقيع على بروتوكول13 أوت 1953م،وجه حزب الشورى والاستقلال نداء إلى الشعب يدعوه إلى التحلي بروح المسؤولية وفتح بصيرته على التهديدات المحدقة بالبلاد، وأطلعه على الموقف السياسي الذي أخذه الحزب وهو الرفض القاطع لهذا البروتوكول الرامي إلى تهديد السيادة المغربية،إحتج حزب الشورى والاستقلال على الإجراءات بالرباط ومراكش ووجه نداء إلى الحكومة الفرنسية لكي تعيد النظر في سياستها تجاه المشكلة المغربية حيث طلب الحزب من فرنسا الإعتراف باستقلال المغرب وطالبها أيضا بإجراء محادثات مع الدول الموقعة على عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906م وعلى إنتهاك فرنسا لوحدة وسيادة المغرب[2].

8- المقاومة الوطنية والإرهاب الأوروبي:

أ- تأسيس الخلايا المسلحة:

كانت الانطلاقة الحقيقة منذ 1951م لتبدأ من مرحلة جديد الكفاح المسلح بعد إنقطاعه ما يقارب 20 سنة ومن بين هذه الخلايا ومنظمات نجد منها أنواع:

ب- خصائص الخلايا المسلحة:

كانت حركة المقاومة عبارة عن تنظيمات تطوعية من الشباب والكهول ينحدرون من البوادي أو المدن الصغرى أو الأحياء الفقيرة. وما يميز هذه الحركات الثلاث عن بعضها البعض هو موقفها من النظام الحماية وعلاقتها بنظام الحماية واستقلال المغرب،كانت الأعضاء هذه الخلايا لا يعرفون

[1]- الوزاني 124

[2]- الوزاني ،نفسه، ص 125.

بعضهم البعض إلا قائدهم ولا أسماء الحقيقية لبعضهم البعض ولا سكناهم، يعرفون بعضهم في الاجتماعات السرية وبالأسماء الحركة وبالتالي حين يعتقل المقاوم لايعطي الأسماء الحقيقية بل الأسماء المزيفة،كما كان النساء المغربيات دور هام في المقاومة المسلحة بتأمين توزيع السلاح وإخفائه قبل العمليات وبعدها وإيواء المقاومين المطاردين وربط بين أعضاء تنظيم ومساعدة عائلات المقاومين المعتقلين والمتابعين وتوزيع المناشير.[1] بعد الحوادث التي شهدتها كل من طنجة والدار البيضاء وأحداث 15و20 أوت1953 أصبح الشعب المغربي مجبرا على السكوت وتم حظر الأحزاب السياسية ومنعت الصحف عن الصدور وتم أيضا إعتقال مسؤولي الحركة الوطنية.

ج- مجلس دراسة الاصلاحات:

أصر بيير ماندیس فرانس على إقرارات الوئام وتصفية الجو واستتباب الأمن في البلدين المغربي والتونسيوأكد على الوفاء بالوعود التي أعطتها الحكومة الفرنسية للبلدين لكن بمرور الوقت رأى المغاربة أن مجلس دراسة الاصلاحات ليس سوى صيغة جديدة للاصلاحات التي كانت موجودة أو التي يقي مشروعها برا على الورق كما أن المجلس لم يخرج المغرب من الأزمة التي كان يعانيها من جراء القمع والأعمال التعسفية:[2]

وعليه فقد شهدت مرحلة عام 1953م،وما بعدها تداخلاً بين النضال السياسي والكفاح المسلح امتد حتى إعلان الاستقلال، وقد دعا ذلك بالضرورة إلى بروز قيادات وتنظيمات جديدة وهو ما حدث أثناء فترة حكم **الملك محمد بن عرفة**، إذ برزت عدة تنظيمات داخل حزب الاستقلال، وعملت بصورة مستقلة عن الحزب فقد نجحت بشكل كبير في تصعيد النضال لمواجهة الحماية الفرنسية خلال فترة نفي الملك محمد الخامس،وكان أبرزها [الاتحاد الوطني للقوات الشعبية] الذي بدأ نشاطه بتصفية العملاء ومهاجمة المصالح الفرنسية والقيام بمحاولة اغتيال **بن عرفة**.

أما المنظمة الثانية فهي"الإتحادالعام المغربي للشغل" وكلا المنظمتين، وخاصة المنظمة الثانية تمثل تياراً شعبياً تزعمه مناضلون وقادة لم يكونوا متفقين مع القيادة التقليدية التي لم تهتم كثيراً بمشاكل

[1]- أحمد منصور: مصدر سابق، ص 82

[2]- الوزاني ص 128

العمال.[1]حزب الاستقلال، وعلى يد القاعدة منذ عام 1951م، وبدأت المقاومة المسلحة بأعمال فردية، وخلال أزمة عام 1951م، بين الحكومة الفرنسية والإقامة العامة حلّ محمد بن عرفة محل السلطان المخلوع وهذا ما أثار المغاربة وقامت مقاومة مسلحة بواسطة جيش التحرير، حيث أيقنت فرنسا خطورة الوضع[2] فنفي الملك أدى إلى تصاعد التأييد الحزبي والشعبي وإستياء عربي ودولي له وغدا رمزا للنضال الوطني وقدمت فيه الأعضاء مذكرة إلى مجلس الأمن طالبوا فيها مناقشة أمر خلعه وطالبوا بعودته وعدم الإعتراف **بالملك المنصب محمد بن عرفة**.[3]

أصبحت المعركة سافرة بين الشعب المغربي وبين الاستعمار واتجهت السياسة الفرنسية نحو العنف والإبادة واستطاع المجاهدون القضاء على عدد كبير من المتعاونين مع فرنسا كما جرت محاولة لإغتيال بن عرفة وغيره وكثرت الإضطرابات.[4]

وبذلك بدأت المقاومة الشعبية تتنظم وكانت كرد فعل للأعمال التعسفية التي كان يقوم بها السلطات الفرنسية وكان نشاطها يكمن في جمع المساعدات المالية والأسلحة، كان المقاومون يوجهون ضرباتهم إلى المتعاونين مع السلطات الفرنسية وإلى الفرنسيين، ويدعون السكان إلى مقاطعة المنتجات الفرنسية سجلت المقاومة تقدما متواصلا رغم عمليات الإعتقال والإضطهاد وعجزت السلطات الفرنسية عن الحيلولة دون تطورها في يوم 04 فيفري 1954م على إثر موجة من الإعتداءات فضحت جريدة ماروك باريس في إفتتاحيتها وجود إرهاب أوروبي منظم وحملتة مسؤولية سقوط ثلاث ضحايا أمس ذلك اليوم.[5]

وقد ازداد تمسك الشعب المغربي وقواه الوطنية بمطلب عودة الملك محمد الخامس، حيث أعلنو في الذكرى الأولى لنفيه إضرابا عاما في20 أوت1954م، ولم يذهب العمال إلى أعمالهم، وقامت السلطات الحماية والمقيم العام (لاكوست) باعتقال ثلاثين ألف مغربي، لكن ذلك زاد من شدة النضال الوطني ففي نوفمبر واستمرالإضراب العام الثاني ثلاثة أيام، وطالب الشعب المغربي من جديد

---

[1] – لاندو، محمد الخامس، ص 98؛ واتربوري، المرجع السابق، ص 56.

[2] – شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 360.

[3] – محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 241.

[4] – أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي**، المرجع السابق، ص 445.

[5] – الوزاني: المصدر السابق، ص 130

بعودة الملك محمد الخامس، والشروع في المفاوضات.[1]

بالمقابل انطلقت المواجهات المسلّحة في الشمال الريفي بقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أسّس"**جيش التحرير المغربي**"و إتخذ من الشمال المغربي قاعدة للمقاومة ومن مدينة تطوان مركزاً للمجلس الأعلى للمقاومة المسلحة،كما قدّم حزب الاصلاح الوطني (جيش التحرير) بالمساعدة في هذه المنطقة، وبدأت عمليات جيش التحرير، تزداد في القرى والمدن مع ازدياد أعداد المنضمين والمقاتلين،واستطاعت قوات(جيش التحرير المغربي) السيطرة على الأقاليم الشمالية والوسطى في منطقة النفوذ الفرنسي.[2]

كما استمر ذلك عام1955 فقد وصلت عمليات المقاومة بين عامي 1954 و1955 إلى 19 عملية بلغ قتالها 22 شخصا وبين 25- 26 فيفري 1955م، نظم المقاومون 80 علمية وفي مدة 15 يوما ارتفع عدد القتلى إلى177 والجرحى 28،[3] واتسع نطاق نطاق المقاومة المغربية المسلحة ضد الفرنسيين حينما بدأ جيش التحرير المغربي بعمليات واسعة ضد المواقع الفرنسية على المناطق الحدودية بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني في 12 سبتمبر 1955م،وجرت العمليات بالتنسيق مع قادة جبهة التحرير الجزائرية عن طريق قيادة جيش التحرير المغربي[4].

وبعد يوم واحد من بدأ عملياته،حيث أصدر جيش التحرير المغربي في يـوم 13 سبتمبر بيانه الأول حثّ فيه الشعب المغربي على الكفاح للقضاء على قوات الاحتلال الفرنسي وطردها من بلدان المغرب العربي الثالث.[5]

وساعد تضامن الأحرار الفرنسيين في كل من المغرب وفرنسا في دفع السلطات الفرنسية بإتجاه حل القضية المغربية وقام هؤلاء الأحرار بدور كبير من خلال الجمعيات والمنتديات الفكرية والمنابر الإعلامية بتنوير الرأي العام الفرنسي بحقيقة مايجري بالمغرب والبحث لحل لدى نخب من الفرنسيين الذين لم يتشربوا بفكر الاحتلال[6].ومهما يكن من الأمر،فإن العامل الأكثر أهمية في ضعف الحماية

---

[1] – المالكي: **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، مرجع سابق، ج2، ص 409.

[2] – لاندو: محمد الخامس، ص 104.

[3] كفاح كاظم الخزعلي: **حزب الإستقلال ودوره السياسي في المغرب**، المرجع السابق، ص 250

[4] -Julien ,Op.Cit, pp 459 -460.

[5] -Julien, Ibid ,p 460.

[6] – عبد الكريم غلاب: قراءة **جديدة في تاريخ المغرب**، المرجع السابق، ص 387.

الفرنسية بالمغرب تصاعد العمليات العسكرية للحركة الوطنية وفشل السلطات الفرنسية في الحفاظ على أرواح الأروبيين وممتلكاتهم بالمغرب[1].

4- المفاوضات والاستقلال (1955- 1956):

إثر تصاعد حدة العمليات العسكرية للمقاومة الوطنية زيارة **بيرجولي**[2] (**Pierre July**) ،إلى المغرب في أفريل عام 1955 للتعرف على الأوضاع في المغرب التي تزامنت وزيارة قام بها عضو قيادة حزب الاستقلال إدريس البصري إلى فرنسا في 18 مارس 1955 للإتصال بالحكومة الفرنسية حول الوضع المتأزم في المغرب[3]وكان من نتائجها تنظيم ندوة في باريس يومي7 - 8 جوان 1955م حول موضوع تسوية المشكلة المغربية الفرنسية وحضر في هذه الندوة شخصيات مغربية وفرنسية من مختلف التيارات السياسية[4].

بادرت الحكومة الفرنسية في جوان 1955 إلى عزل المقيم العام في المغرب فرنسيس لاكوست، وتعيين "جيلبرت كرانفال"[5] (Gilbert Granval) بدلا عنه والذي دعا إلى اصلاحات جوهرية في نظام الحماية من خلال مقابل إعتراف سيطرتهم على حكم بلادهم وإدارتها وذلك بتبني سياسة فرنسية تقوم على ترويض المقاومين والخاضعين على السواء[6]،حاول كرانفال فتح صفحة جديدة مع الوطنيين واللقاء بهم مباشرة بعد تعيينه في محاولة للإنفتاح عليهم فكان يرى أنهم يمثلون مغرب المستقبل[7] خاصة ببعد الإضطرابات التي عرفها المغرب بعد 14 جويلية 1955 والتي أودت بحياة 55 مغربي و11 أوروبي وجرح 218 مغرب و88 أوروبي بعبوة ناسفة[8] الأمر الذي إضطر فرنسا إلى محادثات.

---

[1] - علي المحافظة: المصدر السابق، ص 243.

[2]- بيير جولي:وزير الشؤون التونسية المغربية في الحكومة الفرنسية أدّى دورا كبيرا في حل القضية المغربية، وكان اليمين الفرنسي اختير في جنة أقاليم ما وراء البحار في البرلمان الفرنسي، أطلع أثناء زيارته إلى المغرب على خفايا الأشخاص الذي قابلهم كابن عرفة والجلاوي ورجال الحماية الفرنسية كان يزعم أنه صاحب فكرة اجتماع إيكس ليبان ينظر : محمد العربي المساري ، المصدر السابق ، ص ص 283-285.

[3] - عبد الكريم غلاب: **تاريخ الحركة الوطنية**، ج 2، المرجع السابق، ص 695.

[4]- قاسم الزهيري: المصدر السابق، ص 202.

[5] - جيلبرت كارنفال: أحد الدبلوماسيين الفرنسيين الذي كان معروفا.

[6]-Granval : Ma Mission au Maroc, Op.cit, P53.

[7]-Ibid ,p 88.

[8]- Granval : Ibid ,p 80.

5- مفاوضات إيكس لي بان مشاورات الحل الوسط:

في 13 أوت أصدر حزب الشورى والاستقلال البيان الآتي:يلاحظ حزب الشورى والاستقلال أن الحل الوسط الذي تبنّته الحكومة الفرنسية يوم 12 أوت لتسوية الأزمة الفرنسية المغربية لا يستجيب للمطامح المشروعة للشعب المغربي،ولا يمكن لهذا الحل الوسط في أي من الأحوال أن يأتي بتسوية الأزمة، على إثر ذلك دعت الحكومة الفرنسية عددا من الشخصيات المغربية للتوجه إلى باريس لمواصلة محادثات إيكس لي بان من أجل إيجاد حل للقضية المغربية[1]،حيث فرض الوطنيون أنفسهم بكونهم المحاورين الوحيدين ثم كان التوصل في 28 أوت إلى إتفاق يقضي برحيل بن عرفة وضرورة إرجاع السلطان المخلوع إلى باريس درءا لتفجر الحكومة الفرنسية[2].

وغداة تعيين دي لاتور مقيما عاما بالمغرب كلّفت الحكومة الفرنسية الجنرال جورج كاترو (**Catroux**) بمباشرة المباحثات مع السلطان محمد بن يوسف بانسيرابي،انعقد مؤتمر مصغر لحزب الشورى والاستقلال بمدينة لوزان تحت رئاسة محمد حسن الوزاني، إذ تدارسوا ما حقّقته مفاوضات باريس وحدّدوا إمكانية إفاد بعثة إلى مدغشقر،وسافر وفد من حزب الاستقلال مشكل من عبد القادر بنجلون، وعبد الهادي بوطالب،إلى مدغشقر لمقابلة السلطان سيدي محمد بن يوسف لإطلاعه على محادثات إيكس لي بان والقرارات التي إتخذها الحزب بلوزان وكذا موقف الحزب من مختلف الحزب من مختلف المشاكل المطروحة[3].

6- عودة الملك إلى المغرب:

استقال بن عرفة في 01 أكتوبر 1955 وفق إتفاق إيكس لي بان الذي قضى تشكيل مجلس للعرش الذي ضم "الكلاوي، المقري، والبكاي ممثلا للسلطان"إلا أن الباشا الكلاوي انقلب إلى جانب السلطان ما أدّى إلى التسريع من ووتيرة الأحداث، فقد طالب حزب الاستقلال في 26 أكتوبر بالعودة الفورية لمحمد بن يوسف إلى العرش، وبذلك عاد إلى نيس الفرنسية لتستأنف

[1] – الوزاني:مرجع سابق ،ص:132

[2] – بيير فيرموريين: **تاريخ المغرب منذ الاستقلال**، تر: عبد الرحيم حزل، دار افريقيا الشرق، المغرب، 2010، ص 36.

[3] – الوزاني :ص 133

مفاوضات لاسيل سان كلو مع فرنسا في 06 نوفمبر على إقامة "تبعية متبادلة "مع فرنسا وعزمت فرنسا على جعل المغرب دولة ذات سيادة و ديمقراطية وإقامة علاقات دائمة مع تأكيدها على إحترام السيادة المغربية[1].

بعد حلول الملك محمد بن يوسف بفرنسا تعالت الأصوات بالمغرب تطالب بعودته إلى العرش المغربي، وفي 16 نوفمبر 1955م، عاد الملك إلى المغرب وسط أجواء من الفرح والإبتهاج[2].

وقد ألقى السلطان يوم 18نوفمبر خطاب العرش عبّر فيه عن "بشرى إنتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية "[3].

وفي07 ديسمبر 1955م تشكلت أول حكومة بالمغرب المستقل برئاسة أمبارك البكاي الذي سبق أن كلف بترؤس المفاوضات على الاستقلال[4] وبعد المفاوضات يوم 2 مارس صدر بيان مشترك أكّد استقلال المغرب نهائيا وبدون تحفظ ورد فيه :"إن حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد بن يوسف ملك المغرب يصرّحان أن المفاوضات التي أستهلت في باريس بين المغرب وفرنسا وهما دولتان متساويتان وذاتا سيادة تهدف إلى إبرام أفاق جديدة تحدد الاستقلال المتداخل بين البلدين في الميادين المشتركة فيها مصالحهما"[5].وهكذا كان التوقيع على معاهدة الاستقلال يوم 02 مارس 1956م.

وفي 07 أفريل1956م أصدرت السلطات الاسبانية والمغربية بمدريد تصريحا مشتركا تمّ فيه الإعتراف بتمام استقلال المغرب وألغيت الحماية الإسبانية على المغرب[6].

---

[1]- بيير فيرموريي: مرجع سابق، ص 37.

[2]-الوزاني ص134

[3]- محمد الخامس: **انبعاث أمة**، ج1، 1956-1957، المطبعة الملكية، الرباط، 1956، ص14.

[4]- بيير فيرمورين: مرجع سابق، ص 37.

5- محمد الخامس: **انبعاث أمة**، مرجع سابق، ص60.

[6]- بيير فيرمورين: مرجع سابق، ص 37.

خلاصة:

مماتقدم يمكن القول أن المقاومة المغربية بشقيها تطورت سريعا ورغم شدة المقاومة المسلحة وعنفها ظهرت المقاومة السياسية بشكل قوي بسبب الظروف الدولية التي تزامنت مرحلة الحماية،خاصة الحرب العالمية الثانية،حيث عرف العالم نضجا ووعيا سياسا كبيرا ،وبدأت الأفكار التحررية والتنظيمات السياسية تبرز بقوة في العالم أجمع بما فيها التيارات الوطنية المغربية.

الفصل الثالث : مقارنة تطورات الحركة الوطنية والمد التحرري بالبلدين

- تمهيد .
- المبحث الأول :أوجه التشابه والإختلاف في تطورات الحركة الوطنية بالبلدين
- المبحث الثاني : مقاربات في النضال المغاربي المشترك
- المبحث الثالث: تحرر واستقلال البلدين
- خلاصة

تمهيد :

أدّت تطورات الحرب العالمية الثانية إلى تغير في مسار الحركات الوطنية المغاربية، ترتّب على هذا التأثير تحولات مختلفة عرفتها الأحزاب السياسية،من حين لآخر سواء على مستوى التنظيم الهيكلي أو البرنامج السياسي أو حتى بالنسبة للنهج المتبع الذي تراه الأحزاب حتمية ظرفية تتطلبها مستجدات الساحتين الداخلية والخارجية،مما تسبب بعض الأحيان بالوقوع في أزمات داخلية، كان تغيير النهج وطبيعة المواقف التي تواجه بها القوة الاستعمارية أكبر الأسباب لتلك الأزمات، ومع ذلك فقد واصلت الأحزاب نضالها السياسي السري والعلني إلى غاية بلوغ هدفها المنشود والمتمثل في تحقيق الاستقلال التام. فما أوجه الشبه والإختلاف في تطوراتها ؟

المبحث الأول:أوجه التشابه والإختلاف في تطورات الحركة الوطنية البلدين

1- تأثيرات الظروف الدولية على الحركة الوطنية بالبلدين:

عاشت الحركة الوطنية في المغرب نفس الأطوار التي عاشتها في تونس تقريبا،باعتبار وحدة الأوضاع والظروف الدولية التي عاشها البلدين وتشابهت وتقاربت في الكثير من المحطّات :

أ- تنوع أشكال التضامن:

اتخذ التضامن المغاربي أشكالا متعددة منها الدّعم اللامشروط للزعماء الوطنيين،إذ أوردت بعض التقارير صادرة عن مصالح الإستعلامات العامة الفرنسية بتونس بتاريخ27 فبراير1937، أن عناصر من حزب الشعب الجزائري قد اجتمعت مع شخصيات قيّادية من الحزب الدستوري الجديد التونسي، لتقديم الدّعم الكامل للزعيم التونسي "الحبيب بورقيبة" بعد تصريحاته حول التضامن الحاصل بين المغاربة والتونسيين،وكان التواصل بالزيارات المتبادلة بين قادة الأحزاب في البلدان الثلاث، ومنها الزيارة التي قام بها الشيخ "عبد الحميد بن باديس" إلى تونس والتي دامت ثمان أيام،إذ اعتبرت السلطات الاستعمارية في تونس أنّه مبعوث خاص لنجم شمال إفريقيا إلى التونسيين ،من أجل إيجاد سبل أحداث التقارب بين الحزبين الدستوريين في تونس،مثلما كانت الأسحلة توجه أيضا عبر الجزائر إلى المغرب الأقصى وتنقل البضائع ومعها السلاح الموجه إلى المغرب، وبدأ النقيب "دي لاتور **De**

Latour" متيقنا بأنّ كل الإشاعات التي تقول بأنّ المغاربة يتسلحون بعد أحداث "مكناس" مبالغ فيها ولا أساس لها من الصحة.

ب- دور الشخصيات الوطنية التونسية ودورها في التقارب المغاربي:

عقد أول مؤتمر مغربي من نوعه في باريس للنظر في أحوال المغرب السياسية والاقتصادية والنقابية ،بقيادة مجموعة من الشخصيات وهي قيقة الباهي، الرويسي يوسف، سليم المنجي، بلحسن خمايس[1]،لعويطي علالة، وغيرهم من الذين وكان من بين أعمالهم إرسال برقية تأييّد إلى الأمير الخطابي ومناضلي الريف المراكشي، تواصل هذا التضامن عندما أعرب التونسيون عن تضامنهم مع الشعب المغربي وقادته في قضية إلقاء القبض على"علال الفاسي"،و"عمر اليازدي "،و" عمر بن عبد الجليل "و" أحمد مكوار"، من طرف السلطات الاستعمارية في أكتوبر من سنة 1937م، كما دعا القادة إلى إضراب عام في 20 من شهر نوفمبر من سنة 1937م تضامنا بين الأقطار الثلاثة للإحتجاج على اعتقال أعضاء الحزب الدستوري التونسي وإخوانهم النقابيين من تونس ثم التحق سنة 1946م مجموعة من الشباب التونسي و وفد من شمال المغرب، فإلتم الشمل وبدأ التفكير في مشاريع تقرب الرؤى بين الزعماء الوطنيين في كل من تونس و الجزائر والمغرب[2].

استسلم الرأي العام في المغرب،كما كان الشأن بالنسبة للجزائر وتونس، إلى أمر الواقع بسبب الهدوء الذي عرفته الأوضاع السياسية عشية إندلا ع الحرب العالمية الثانية، وذلك بعدما تم توقيف ونفي الزعماء الوطنيين خلال سنوات1937-1938م،وكذا تضييق الخناق على الصحافة المغربية والتونسية، وحملة نفي الزعماء القادة وحلّ الأحزاب التي شنتها فرنسا.

[1] - Archives Nationales de Tunisie، Série SG2، boite OO94، dossier n°2، Rapports et notes politique concernant l'activité politique des Algériens et Tunisiens، Folio n° 28, Peuple Algérien..

[2] – الفاسي علال: **الحركات الاستقلالية في**.، المصدر السابق، ص 375.

د– من حيث تجنيد أبناء البلدين في الحرب العالمية:

تمّت عملية التجنيد بالبلدين بانتظام و ولاء لدرجة أن طلبات التجنيد في صفوف المتطوعين قد فاقت كل التوقعات وخلقت إزدحاما كبيرا في مكاتب التجنيد مهما يكن، على الرغم من إنتهاء الحرب العالمية الثانية لم تعمد فرنسا إلى تسريح الجنود المغاربة؛ بل احتفظت بمعظمهم في معسكراتها في ألمانيا،وعملت على استقطاب المزيد من المغاربة للخدمة في القوات الفرنسية لقمع حركات التحرر في المناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسين،و مع إندلاع حرب الجزائر جُنّدَ 3500 مغربي لقمع الثورة الجزائرية،أما في مدغشقر فوُضع 8000 مغربي بين عامي 1947 و1954م ،رهن إشارة السلطات الفرنسية،وكان لمساهمة المغاربة أهمية في أثناء حرب فيتنام،بالنظر إلى الخسائر التي نجّمت عن هذه المشاركة في حروب الشرق الأقصى[1]،كما أن الهجرة العسكرية لم تقتصر على جبهات القتال فحسب، بل ارتبطت أيضًا بالعمل في داخل مرافق الإدارة العسكرية الفرنسية.

2– الدعاية الأجنبية بالبلدين:

ساد في البلاد المغاربية تونس والمغرب الأقصى وحتى الجزائر على السواء إحساس محمّل بالآمال بإنتصار ألمانيا ودول المحور على فرنسا، ورغم تخوف العديد من أن الوضع لن يختلف بحلول الألمان عن ماكان عليه في المغرب[2]، إلا أن الجهات الشعبية كانت مع مساندة الألمان بسبب الدعاية القوية في البلاد المغاربية ولإظهار الألمان حسن نواياهم إتجاه التونسين قامو بالسماح لأعضاء حزب الدستور الجديد بإعادة تشكيل حزبهم وتنظيمه وإدخالهم في الإدارات التونسية،حيث تمّ تنصيب لجان تمثل مختلف شرائح المجتمع التونسي مهمتها المراقبة والتوجيه؛كما كان يسمح بصدور الجرائد كالشعب وإفريقيا الفتاة ،بل إن الألمان طالبو أيضا بدعم المغاربة للدعاية الألمانية[3].

و بالمغرب زادت بوادر ضعف النظام الاستعماري خلال الحرب العالمية الثانية من عزيمة الحركة الوطنية من أجل تحقيق الاستقلال ، إذ كشفت له عن عجز وضعف فرنسا أمام النكسات

[1] -Atouf : **«Les Marocains en France de1910a1965 l' histoire d'une Immigration programée،»** Thèse de doctorat, Université de Perpignan,paris 2002.,pp 258-259.
[2] AGERO - **La Algerier Algerienne de napilion** .Op-Cit, IBID p197 :
[3] -Kariem Mustapha :Ibid, p189

المتتالية التي أُلحقت بها كانت بدايتها احتلال العاصمة باريس من طرف الألمان،وهو مادفع ببعض مناضلي الحزب إلى التفكير جديا في إخراج فرنسا من المغرب بشتى الوسائل، ومما يدل على ذلك إحتفال عبد الخالق طريس بتطوان بالانتصار الألماني عام 1940م أثناء زيارته لألمانيا على رأس البعثة المراكشية في شهر جانفي ومحاولاته الحصول على وعد من ألمانيا لمساعدتهم من أجل الاستقلال .

قام بعض الوطنين المغاربة بربط الإتصال مع الألمان ،وقد تظاهرت ألمانيا بالدفاع عن استقلال تونس و المغرب، فأرسلت مبعوثين للمساعدة الوطنيين ومع نهاية 1942م، أنشأ المناضلون التونسيون في برلين مكتبا للمغرب العربي الذي قام بنشاط إعلامي ودعائي واسع، يهدف من خلاله إلى استقلال المغرب العربي و وحدته في نطاق الوحدة العربية،وقد أشرف هذا المكتب على تجنيد المغاربة في ألمانيا وإصدار جريدة المغرب العربي وتنقل مناضلوه بين العواصم الأوروبية لنشر أفكارهم واستقروا مدة في باريس لتأطير الجالية المغربية هناك وتوعيتها بأهميّة الوحدة وانتهاز الدعم الألماني لتحرير المغرب العربي، مما زاد من تخوف إسبانيا من نشاط حزب الاصلاح والتقارب المغاربي الألماني المفاجئ فضيّقت الخناق على الحزب خلال سنة 1941م، وهو مادفع بحزب الاصلاح الوطني بإصدار ميثاق في 1942م طالب فيه فرنسا بالإعتراف بوحدة أجزاء المغرب واستقلال البلاد[1].

– الدعاية الإيطالية والبريطانية بالبلدين:

أ– الدعاية الإيطالية:

قامت الجالية الإيطالية بالمغرب بأداء دور فعال في العملية الدعائية التي دعت إليها من خلال جريدة إيطالية الجديدة التي أنشئت من أجل ذلك وتصدر باللغتين الفرنسية والإيطالية أسبوعيا فقد وجّهت إنتقاداتها للسياسة الفرنسية في بلاد المغرب، هذا إضافة إلى جريدة أخرى وهي" الإتحاد من أجل الدفاع عن الإمبراطورية "، قامت بتمجيد الحضارة الرومانية على حساب الحضارات الأخرى وكذا قيامهم بنشر المناشير المطبوعة في كل أنحاء إفريقيا، الأمر الذي جعل فرنسا تلقي القبض على مجموعة من الناشطين منهم وتقيدهم للمحكمة العسكرية سنة 1939، إلا أن إصطدام ألمانيا بالمغرب جعلها تتراجع لتحضير نشاطها الدعائي في تونس، حيث حاولت بسط نفوذها مستغلة العدد الهائل

[1] – محمد عابد الجابري: **فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال**، ط1، بيروت، 1986، ص ص 17– 18.

من الجالية الإيطالية بتونس ومحاولة تحسين صورة إيطاليا للتونسيين من خلال أمواج إذاعة باري"، وقد اتهمت فرنسا في كثير من الأحيان بتجويع التونسيين وتخريب بلادهم وخدمة مصالحها[1]".

أما عن الجالية الأوروبية التي كانت موجودة في تونس، فالأمور اختلفت بفعل وجودها تحت ضغط متنامي بسبب ما اصطلح عليه"بالمطالب الفاشية" والتي زادها إنتشار القصف الجوي الإيطالي على تونس في جوان 1940 الذي خلّف عدد من الضحايا، ما أدى إلى تعفن الأجواء بين الفرنسيين والإيطاليين خاصة جنّدت الدعاية الفاشية الإيطالية كل طاقاتها البشرية والمادية في تونس[2].

ومنذ سنة 1942 بدأت تعقد بانتظام لقاءات دورية بين مواطنيها وتحثهم على التظاهر أمام القنصلية الإيطالية في تونس،كما بدت تصرفاتهم تزداد تطاولا على السلطات الإدارية الفرنسية الأمر الذي أثار مخاوف التونسيين الذين لم يكونوا على استعداد بقبول بفكرة "الإيطالي المستعمر الجديد"

وكانت اللجنة الإيطالية تقوم بدفع الأموال لبعض المخبرين حتى يجمعوا لها المعلومات الضرورية عن الحالة العامة للتونسيين، وركزت في ذلك كل جهودها على الحزب التونسي الجديد، إلا أن نتائج ذلك كانت غير مرضية بالنسبة للإيطاليين خاصة وأن تصرفاتهم في ليبيا هي التي زادت في احتقار التونسيين لهم، وكشفت جرائمهم في ليبيا والعالم العربي ضد السكان العزل، ونهب ممتلكاتهم.

ولعل أكبر مشكل واجه الأطماع الإيطالية في تونس هو ذلك الموقف الألماني الذي أوضحه **"هتلر"** تجاه أطماع "موسوليني" الذي كان يطمع أن دعم الألمان لحكومة **"فيشي"** يسبب التنازل له عن كل القواعد الموجودة على التراب التونسي الأمر الذي رفضه **"هتلر"**،لقد عملت سلطات إدارة الحماية الفرنسية على عرقلة تحركات لجان الهدنة،حيث كانت ترصد تحركات الألمان بالمغرب وتتابع تنقلاتهم.إضافة إلى ذلك فقد أصبحت الدعاية الإيطالية في شمال إفريقيا دون تأثير.

ب–الدعاية البريطانية:

برزت الدعاية البريطانية بشكل كبير، خاصة بعدما غيرت نبرتها المعادية لحكومة "فيشي" صيف 1940 من خلال إذاعة البريطانية BBC، التي كانت تذيع نداءات وخطب الجنرال ديغول، وقد

[1] – Levisse-Touzé Christine : **L'Afrique du Nord dans**..,Op-Cit, p 110.

[2]- Rey-Goldzeiguer (Annie) : **L'occupation Germano-italienne de la Tunisie**, un tournant dans la vie politique tunisienne, In les chemins de la décolonisation de l'empire français 1936-1956, IHTP, Octobre 1984,pp 325-340.

دخلت هذه الدعاية في إطار النظام الجديد، حيث تدافع عن الحلفاء وتمجيد ميثاق الأطلس الذي يفتح أفاق جديدة مبنية على الوعود المتزايدة للشعوب المستعمرة بزعامة روبير ميير في الجزائر[1].

3- تشكل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني :

أ- نشاط جبهة التحرير الوطني الفرنسية F.N.D. 1942

تزايد نشاط جبهة التحرير الوطني الفرنسية بالبلدين خلال سنة 1942م، فقد كانت هذه المنظمة تنشط بسرية تامة تضم اليهود والماسونين وجزءا من الديغولين وكان مقرّها بالجزائر، وتعمل على حشد الأنصار بشمال إفريقيا والمغرب خاصة من خلال حملات دعائية مدعمة من القنصليات الأمريكية بالشمال الإفريقي،هدفها الأساسي هو تأسيس حركة اجتماعية تعمل على تسهيل عملية الإنزال الأمريكي بشمال إفريقيا وأوروبا من خلال نشر فرق متحركة مقسمة لمجموعات بقيادة رئيس يتحرك وفق تعليمات خاصة به،و مع بداية عمليات الإنزال الأمريكي بالمغرب يوم 08 نوفمبر قامت الحركة بسلسلة من المظاهرات في الشوارع لأول مرة معلنة عن نشاط واسم هذه الحركة بشوارع مدينة البيضاء وقامت بتويع المناشير التي تدعو إلى التظاهر يوم 11 نوفمبر 1942م[2].

وتوالت الاجتماعات لترسل يوم 05 ديسمبر 1942م لجنة الجبهة التحريرية مذكرة للجنرال جيرو تطالبه بالتعجيل لتنحية الجنرال نوغيس ومساعديه ولحل الفرق العسكرية التابعة لنظام فيشي،كما قدمت مطالب اصلاحية إدارية وسياسية على نظام الحماية بالمغرب .

ب- نشاط جبهة التحرير خلال 1943م:

إستمر نشاط جبهة التحرير الفرنسية خلال سنة بالبلدين 1943 بتوزيع البيانات التحريضية والمنشورات وبتأسيس مكاتب ولجان ،كانت تستهدف الجنرال والمقيمين العامين ومجلسه الحكومي مباشرة،كما قامت الحركة بنشر أهدافها بتونس،و رغم إعتقال عدد من ناشطي الحركة وأعضائها إلا أن دعم الحلفاء لها كان كبيرا وكفيلا بإستمرار باقي المنخرطين في نشاطهم الدعائي ودعم حكومة

[1] - Roger Letouneau:**Histoire du Maroc moderne** ,publications de l'Université de pprovence,1992, P208.

[2] "S.H.AT serie3H carton 251,Gab-Mili 2eme bureau.-P1. .1944 -1943 Rapport sur le Mouvement "Front national de libération au Maroc"

ديغول بكل الوسائل وحتى الأسلحة، وبإشتداد هذه الحملات وتزايد نفوذ الديغوليين ،وبدأ نفوذ الحماية بالتراجع خاصة بعد مظاهرات بالمغرب 1943م، التي زادت من تأزم الوضع كما أنّ طرد الألمان من تونس في ماي 1943م،فرض على الجنرال جيرو التعاون مع الجنرال ديغول الذي أشرف على تأسيس سلطة مركزية فرنسية موحدة تسمى باللجنة الفرنسية للتحرير الوطني GCFLN [1].

3- من حيث أثار عملية الإنزال الأجنبي بالبلدين:

فتحت عملية الإنزال آفاقا جديدة في التاريخ السياسي للمغرب، هذا ما وقف عليه المغاربة الذين اعتبروا أن وجود قوات أجنبية،غير الفرنسية، من شأنه أن يمثل مرحلة جديدة في كفاحهم، كما أدّى وجود الحلفاء إلى حدث بارز وهو عقد مؤتمر **"آنفا"** بالدار البيضاء في جانفي 1943م، والذي جمع الرئيس الأمريكي مع رئيس وزراء بريطانيا،وكان الهدف منه إعطاء بعد جديد للحرب ضد الألمان وكذلك، تنظيم لقاء بين الجنرالين "ديغول "و " جيرو"، لوضع حد للنزاع القائم بينهما، خاصة وأن "جيرو"كان يحكم قبضته على السلطة العسكرية والسياسية في الجزائر وكان دائما في مواجهة قائد فرنسا الحرة،خاصة وأن الملك المغربي خُص بلقاءين مع روزفلت، وكان الثاني الذي جمع بينهما في يوم 22جانفي،وبحضور رئيس الوزراء البريطاني تشرشل وفي غياب المقيم العام في المغرب الجنرال "نوقيس"[2].

هذا الاجتماع ألقى بضلاله على التقلبات التي كانت تمر بها السياسة الفرنسية في تلك الفترة والتي سيطر عليها الصراع حول السلطة بين مختلف الأطراف المتنازعة حتى وإن كان المقيم العام الفرنسي في المغرب، الجنرال" نوقيس"لا يمثل شيئا في نظر السلطات الأمريكية[3].

---

[1] - S.H.A.T. Serie 3H carton 251،1943

[2] - Julien (Charles André) :**Le Maroc face aux impérialismes**.., Op-Cit.., p 189.

[3]- اهتز عرش فرنسا منذ بداية الحرب عندما أقدم الألمان على احتلال باريس في جوان من سنة 1940عندها، هربت حكومة بأكملها إلىبريطانيا لتواصل الكفاح من هناك، بينما استغل الباقية هذه الظروف لإبرام اتفاقية "الاستسلام" التي أدت إلى قيام حكومة فيشي.هذه الحكومة عملت طول فترة حكمها على ولائها للألمان، ومحاربتها لكل السياسة الفرنسية السابقة.غير أن الأمور تغيرت بعد نزول قوات الحلفاء على شواطئ شمال إفريقيا، مما فتح الباب على مصراعيه لاحتدام التنافس على السلطة بين

4-الوعود الأجنبية وآمال البلدين في الاستقلال :

لنفس الأسباب التي تعطل فيها النشاط السياسي عند التونسيين والمغاربة بسبب ظروف الحرب القاهرة التي فرضت على حكومة فيشي الفرنسية منع أي نشاط للمسلمين من شأنه زعزعة الأمن والإستقرار المزعوم، لأن حزب الاستقلال الوطني كان حينها شبه محطم بسبب وجود أبرز زعمائه خارج اللعبة ،رغم أن ميثاق الأطلسي الصادر في 04 أوت 1941م أن للشعوب الحق في إختيار شكل الحكم الذي تريد العيش تحت ظلّه ،ويضيف التصريح أن للشعوب حق استرجاع سيادتها واسترجاع الحقوق التي سلبت منها،ما أعطى أملا على جديدا لهذه الشعوب وقدجاءت تصريحات الرئيس روزقلت لتؤكّد ذلك.

– **لقاء آنفا:** بالرغم من عدم حضور الجنرال" نوقيس" لقاء "آنفا" إلى جانب الملك، فذلك لم يدفع بالسلطان إلى استغلال الموقف لصالح بلاده خاصة في ظل الإنشقاقات الكثيرة التي ميّزت الحياة السياسة الفرنسية[1].

– إن هذا الوضع الجديد، أعطى للسلطان المغربي القوة و التحدث مع الدول الأجنبية باسم شعبه، الأمر الذي وضع إتفاقية 1912م على المحك[2].

– إن الأمل الذي وضعته البلدان المستعمرة في الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها، بعد نهاية الحرب، يعتبر في حد ذاته حدثا تاريخيا[3]،كما أن تعهد الرئيس الأمريكي بمساعدة المغرب سياسيا واقتصاديا،بعد نهاية الحرب حتى يسمح له بتحقيق استقلال ه لذا فكر الوطنيون كثيرا في كيفية استغلال هذه الفرصة التاريخية.

مختلف جنرالات فرنسا، وقد تكون حادثة اغتيال الجنرال دارلان" في الجزائر في ديسمبر 1942 إحدى المحطات الهامة في هذا الصراع :للمزيد ينظر.

- Charles de Gaulle: **Mémoires de guerre، L'Unité 1942-1944,** Plon editions, Paris,1956, pp 80- 84.

[1] - Le Tourneau (Roger): **Histoire du Maroc moderne**.., Op-Cit.., p216.

[2] Belkhodja Amar : **Barbarie coloniale en Afrique**, Anep editions, Alger, 2002, p 21.

[3] - Bernard (Stéphane): **Le conflit Franco-Marocain 1943-1956**، étude de cas des conflits internationaux ،centre européen de la dotation Carnegie, éditions de l'institut de sociologie de l'Université de Bruxelle, Bruges, 1963, T2, p 48.

ازداد تخوف تشرشل الذي لم يكن راضيا عما صدر بقمة آنفا كما ازداد تخوف القيادة في واشنطن على خلق التوتر بشمال افريقيا لإثارة قلق الشريك الفرنسي الذي ساهم إيجابيا في حملة تونس رغم تواضع أسلحته كما وكيفا.

وقد صرّح روزفلت بأن إفريقيا أمانة في أيدي الأمريكيين ،واعترف كاتب الدولة السيد هول كورديل أن حق الشعوب المستعمرة في الاستقلال رهين بقدرتها على ممارسة الحكم بطريقة سلمية[1].

المبحث الثاني: مقاربات في النضال المغاربي بالبلدين بعد الحرب العالمية

1- أوضاع البلدين مابعد الحرب العالمية الثانية:

لقد ظلّت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية خلال فترة ما بين الحربين قائمة على الدفاع وتنمية مصالح أرباب العمل الأوربي، وعلى إفقار الشعبين المغربي والتونسي وتهميش العمل الوطني،ومع مطلع سنة 1943م بدأت تتضح معالم عودة النضال السياسي في الأوساط الوطنية المغاربية وعادت الحيوية ولنشاط الحركة الوطنية المغاربية، لأنها كانت بداية إنتصار الحلفاء على جيوش المحور واتضح جليا أن الهزيمة ستكون للمحور،غير أنّه بعد نزول قوات الحلفاء ولقاء "**آنفا**" بالدار البيضاء، ،عكفت حكومة فرنسا في هذه المرحلة على تحضير مؤتمر"برازافيل"، وقد كانت هذه السنة أيضا فرصة لعودة الوطنيين المغاربة الذين تمّ نفيهم أو عزلهم منذ سنة 1937م ،وفرصة لتشكيل "**حزب الاستقلال** " بالمغرب ونشره لبيانه المشهور[2].

وفي تونس؛وبعودة الثعالبي1937م لتونس ومحاولته لمّ الشمل بين شقي الحزب والاصلاح لكنه فشل في ذلك، ورفض النظرة لبورقيبة لتحقيق الاستقلال معبرا:"أن الغاية هي الاستقلال ، إني أول من رأى بضرورة الاستقلال ، ورحت أكوّن له الأسس الصالحة للبناء وأستعد له، وأعتقد أنني هيّأت له بعض التهيوء ولازلت مستمرا في البناء" وبدأ المغاربة بتأسيس حزب سياسي جديد سنة 1943م حمل اسم "**الاستقلال**"، وقد أوكلت مهمة الإشراف على الحزب للسيد " أحمد بلفريج"العائد من

[1] – جورج سبيلمان: المرجع السابق، ص 112.

[2] - Le Tourneau (Roger): **Histoire du Maroc moderne**.., Op-Cit.., p 217.

المنفى بمعية مجموعة من أعضاء "الحزب الوطني" التي أقدمت السلطات الفرنسية على حلّه سنة 1937،إذ شكّلوا النواة الأولى للعمل الوطني فأصدروا بيانا قرّروا من خلاله ميلاد الحزب،وجاء فيه على وجه الخصوص:"إن الشرط الأساسي لنهضة المغرب يكمن في استقلاله ، لأنه بلد لا يتمتّع بكل مقومات النهضة "أما التونسيون فقد كانت سنة 1943م سنة مفصلية بالنسبة للحزب الدستوري الذي قطع شوطا في تدويل القضية.

2- دور العمال المغاربة في الحركة الوطنية:

لقد أدّت إدارة الحماية الفرنسية التي حالت مسألة اليد العاملة دون حصولها على الحق النقابي في سنة 1935 قانون باسم مكافحة التنظيمات الفاشستية،وهو يتعلق بقمع المنظمات العمالية،دورا رئيسيا في نمو و انتشار الوعي وسط"البروليتاريا المغربية "[1]. وكانت الحركة الوطنية لتستثمر الشعور الوطني لدى العمال وتقاوم بقوة السلاح في السهول والجبال ،فلم يحصل العمال المغاربة المسلمون على أيّ تحسين لحالتهم في تلك السنة ماجعل المقيم العام بيرتون يهدد بأنه آخر اتذار للمحرضين لأن مستقبل المغرب نفسه مهدد أكثر من اللازم [2].

3- العمل على وحدة المغرب العربي:

رفع الوطنيون المغاربة أثناء مرحلة الكفاح التحرري خلال القرن العشرين فكرة وحدة المغرب العربي كشعار للحركات الوطنية المغاربية المشتركة ،وفي ظل الوجود الاستعماري عرف المغرب العربي تطورات هامة في الحركة النضالية[3]،وبقدر أهميتها في تاريخ الحركة الوطنية التونسية والمغربية، كانت كذلك بالنسبة للمسار العام للحركة الوحدوية المغاربية التي انطلقت من القاهرة، إذ وصلها "**الحبيب بورقيبة**"[4]من تونس و"**الشاذلي المكي**" من الجزائر، ثم إلتحق سنة 1946م مجموعة من الشباب

---

[1]- جورج سبيلمان :المرجع السابق،ص 169.

[2]-ألبير عياش :الحركة النقابية في المغرب(1919-1945) ج1،تر نور الدين سعودي ،دار الخطابي ،المغرب ،(د س ن)،ص98

[3]- رضا ميموني:**دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 13.

[4]-Planché Jean-Louis : **Sétif 1945, histoire d'un massacre annonce**, chihab éditions ,Alger, 2006.

التونسي و وفد من شمال المغرب، فإلتحم الشمل وبدأ التفكير في مشاريع تقرب الرؤى بين الزعماء الوطنيين في كل من تونس والجزائر والمغرب من أجل توحيد النشاط التحرري المشترك. وقد كان مؤتمر المغرب العربي أوّل محطاته:

4- إنعقاد مؤتمر المغرب العربي 1947م:

تعود فكرة المؤتمر إلى سنة 1946م وإلى جهود يوسف الرويسي بسوريا ومخالطته لرجال القومية العربية،خاصة وأن النهضة القومية في هذا البلد في هذه الفترة كانت في أوّج عظمتها وكان يوسف الرويسي قد استقبل خلال شهر أوت الحبيب بورقيبة .

وفي شهر أكتوبر إستقبل أحمد بن عبود، وسهّل لهما مهامهما هناك،ويقول يوسف الرويسي عن زيارة ابن عبود لسوريا ولبنان إنّما قد مكنتني من فرصة الحديث معه حول القضية المغربية والنظر إليها من منطلق قومي يؤمن بوحدة المصير و وحدة النضال وأنه آن الأوان لشباب المغرب العربي مواجهة تحديات الاستعمار والقضاء نهائيا على المطامع الفرنسية بعقد مؤتمر، يضم ممثلي الحركات التحررية لأقطار المغرب العربي الموجودين بالخارج لدراسة قضايا المغرب العربي واتخاذ القرارات الضرورية بشأنها وتعهّد محمد بن عبود من جانبه أن يمهد لعقد هذا المؤتمر بمجرد عودته إلى القاهرة[1].

5- مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة :

من خلال الجامعة العربية تغير توجّه الوطنيين المغاربة للدعوة لتغيير نشاطهم وتغير مركز نشاطهم لمصر"**القاهرة** "التي دعّمت حركات التحرر العربي، وبذلك صارت مصر مركزا للزعماء والوطنين الذين قامو بعملية التنسيق من أجل العمل المشترك والدعوة لتوحيد النضال المغاربي ضمن جبهة قوية تمثل أقطار المغرب العربي الثلاث بهدف مواجهة السياسة الاستعمارية المقوضة للعمل الوحدوي المغاربي، وعليه فقد إنعقد المؤتمر من 15- 22 فيفري 1947لقاهرة[2].

---

[1]- محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي**، 1910-1945، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 529.

[2]- الرشيد إدريس: **ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981م، ص ص44-45.

ويبدو أن الإتفاق بين يوسف الرويسي وابن عبود مع الوطنيين المغاربة لتوحيد الموقف لمساندة الحركات الوطنية المغاربية ومواصلة نضالها من أجل نيل شعوب المغرب العربي استقلالها[1]،وكان المؤتمر أول مؤتمر جمع الوطنين المغاربة بشخصيات عالمية بهدف استقلال دول المغرب[2].

قام الزعماء المغاربة بمناقشة مشروع تكوين لجنة لتوحيد الجهود وبضرورة إنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة[3]،وقد حدّدت اللجنة المنظمة مجموعة من المواضيع لدراستها[4].

أ)- أشغال المؤتمر:

ينعقد المؤتمر الأول لممثلي الحركات الوطنية التونسية والجزائرية والمراكشية في الشرق يوم 15 فيفري 1947 وتدوم جلساته خمسة أيام[5].

ب)- قراراتـه:

جاء قراراته الآتي:

- التأكيد على بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر ومطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد وعدم

---

[1] - الرشد إدريس: نفسه، ص ص15-14.

[2]- امحمد بن عبود وجاك كاني: **مؤتمر المغرب العربي 1947 و بداية مكتب المغرب العربي بالقاهرة**، عملية ابن عبد الكريم، المجلة التاريخية العربية، ع 26/25، جوان 1986، ص07.

[3]- الرشيد إدريس: مصدر سابق، ص 71.

[4]- المكاتب المغاربية في المشرق العربي.

- تقوية الدعاية لبلدان المغرب العربي وتوجيهها في المشرق.
- دراسة سبل مواجهة السياسة الإستعمارية.

[5] - يفتتح المؤتمر بحفلة عامة بنادي نقابة الصحافيين .

- يختتم المؤتمر أعماله بحفلة شاي يوم 20 فيفري 1947.
- جلسات المؤتمر سرية لا يحضرها غير المؤامرين ويكون مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي (10شارع ضريح سعد)، مركز الاجتماع.
- مقترحات المؤتمر تكون نافذة من حرزت على أغلبية ثلثي الحاضرين.
- تقوم اللجنة التحضيرية للمؤتمر بكل التحضيرات المادية بلجان مؤتمر المغرب العربي

الإنضمام لفرنسا تحت أي مسمى والمطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب العربي كلها.

- التنسيق بين الحركات الوطنية المغربية وتحديد المطلوب منها في المرحلة القادمة، ويؤكد على التنسيق بينهما عبر مكتب يؤسّس في القاهرة –تمثل فيه الأقطار الثلاثة مع ضرورة الإتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر،وإحكام الروابط بين الحركات الوطنية وتكوين لجنة دائمة من رجال الحركة الوطنية والمغاربية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك والعمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها قوميا[1].

كما شكّل كلا من الاستقلال والتحرر البعد المركزي لقرارات المؤتمر، لكن عن طريق العمل السياسي مع ذكر للكفاح المسلح وتلميحا له [2].

- ضرورة الإتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر وإحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة ذلك ما أوصى به المؤتمر[3].

---

[1]– مجلة البحث العلمي في الآداب، **حركات التحرر المغربي والجامعة العربية**، ص7.

[2]– للمزيد انظر: علال الفاسي: ص375

[3]– وقد جاء في قرارته:

كان أهم موضوع عرض له المؤتمر هو قضية الاستعمار الفرنسي والإسباني في المغرب العربي واتخذت فيه القرارات التالية:

– بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الإعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.

– مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.

– المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها.

– رفض الإنضمام للإتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله للمزيد ينظر: علال الفاسي :مصدر سابق ص 376.

– إعتبار أيام احتلال الجزائر 05 ماي 1830 وفرض الحماية على تونس 12 ماي وفرض الحماية على مراكش 30 مارس أيام حداد في جميع أقطار المغرب.

–تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الإستقلال.

ثم تعرض المؤتمر بعد ذلك لموضوع تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب وقرر ما يأتي:

– ضرورة الإتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر.

– إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة.

6- مكتب المغرب العربي:

بعد إنتهاء أعمال المؤتمر شرع ممثلوا الحركات الوطنية المغاربية في تنفيذ أهم قرار للمؤتمر بإنشاء مكتب المغرب العربي طبقا لتوصيات المؤتمر أطلقو عليها مكتب المغرب العربي[1].

تأسّس مكتب المغرب العربي في 15 فيفري 1947م بمقر الحزب الدستوري الجديد بشارع فريح سعد 10، وأطلق عليه منذ ذلك التاريخ اسم مكتب تحرير المغرب العربي. الذي قام بداية بدمشق الذي ترأسه المرحوم يوسف الرويسي، ويعود الفضل في تأسيسه حسب الرويسي إلى المناضلين الوطنيين التونسيين المتواجدين بأوروبا ما بين سنتي1942-1943م. ومن بينهم يوسف الرويسي،الحبيب ثامر،الرشيد إدريس وحسين التريكي،وكان ذلك بتشجيع من **الحاج أمين الحسني** مفتي فلسطين الذي وفّر للمكتب فضاء بالمعهد الإسلامي الذي كان يديره بمدينة برلين، ثم ظهرت فروعه بباريس[2]،بالقاهرة بهدف التنسيق بين الحركات الوطنية المغاربية وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام:

-القسم المراكشي: ويضم كل من حزب الاستقلال وحزب الاصلاح المغربيين.

- القسم التونسي: ويضم الحزب الحر الدستوري الجديد.

-القسم الجزائري: ويضم حزب الشعب الجزائري[3].

وبناء عليه انطلق مكتب المغرب العربي بالقاهرة في نشاطه من أجل التنسيق المحكم لتجسيد مقررات المؤتمر وأصبح المكتب عبارة عن سفارة لثلاث دول تطمح لأن تكون بينها وحدة[4].

---

[1]- علال الفاسي: المصدر السابق، ص 379.

[2] - ينظر: بوعلام بلقاسمي: **مكتب المغرب العربي 1942-1947م**، تطويرنا العمل المغاربي الموحد بين برلين والقاهرة، **الندوة المغاربية** "وحدة المغرب العربي" في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، الرباط، 24 /26 يناير 2002 الموافق لـ 12/10 ذو القعدة 1422هـ، منشورات مجلة الذاكرة الوطنية، 2002، ص 55.

[3] -Asia and afric/doucumene1235: The charge in morocco (more) to the secretary/of state morocco juma 13, 1949, p1784.

[4]- عبد الكريم غلاب: **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، المرجع السابق، ص 371.

أ)– أعضاؤه:

كان مكتب المغرب العربي عبارة عن لجنة سياسة تضم أعضاء من المغرب وتونس والجزائر منهم الأعضاء الدائمون، ومنهم الزائرون الذين كانوا يتصلون بالمكتب من حين لآخر خلال وجودهم بالقاهرة ويشاركون في نشاطه وبعد فترة من تأسيسه انضم إليه جماعة من حزب المؤتمر الليبي، وقد عيّن **الحبيب ثامر** رئيسا له[1]،وضم المكتب لجانا تفنية متعددة أسندت لها مهام متعددة[2].

ب)– أعمالـه:

تمثلث أعماله في الآتي:

–ارسال وفود إلى البلدان العربية للقيام بالدعاية للقضية المغاربية،تدويل قضية المغرب العربي عن طريق إرسال عدة برقيات إلى هيئة الأمم المتحدة.

– فتح عدّة فروع في بلدان عربية، ومنها مكتب دمشق 1946 من طرف يوسف الرويسي، كما شارك ممثلو مكتب المغرب العربي بعدة مؤتمرات كالمؤتمر الثقافي العربي الأول الذي انعقد في بيروت في سبتمبر1947م،فقدم محمد بن عبود تدخلا حول أوضاع المغرب وأكّد على ضرورة دعم استقلال بلدان المغرب العربي،كما قام الحبيب بورقيبة بجولات في الدول العربية وأمريكا في إطار الحملات الدعائية المناهضة للاستعمار وذلك منذ بداية سنة 1948م[3].

---

[1]– ،نصيرة نواصر،صالح بوسليم : **محطات النضال التحرري المشترك بين المغرب الأقص وتونس مابين سنتي 1945–1956** ، في مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 11 ،جامعة غرداية 2018 ،ص 216 .

[2] – لجنة مكاتب المغرب العربي والدعاية في المشرق العربي، وقد أسندت مهامه لعبد الحميد بن جلون و الشاذلي المكي ومحمد الفاسي والحبيب تامر.

– لجنة تنسيق الحركات المغاربية وربطها بنظيرتها في المشرق وأكلت مهامه لمحمد المليح ويوسف الرويسي والشاذلي المكي.

– لجنة العلاقات مع الجامعة والهيئات الدولية، وضمت هذه اللجنة كل من الرشيد إدريس، محمد بن عبود، امحمد بن المليح، الطاهر بن صالح وقد ترأس كل من هذه اللجان الحبيب تامر ، كما شمل المكتب كذلك يحتوي على مؤلفات ونشرات متعلقة بشأن المغاربة. للمزيد ينظر: صالح بوسليم ،نصيرة نواصر: مرجع سابق ،ص218.

[3]– أمحمد بن عبود: **مكتب المغرب العربي في القاهرة**. دراسات ووثائق، منشورات عكاظ، الرباط، 1992، ص ص 10–11.

ج)– في الجانب الإعلامي:

عمل المكتب على توسيع نطاق الدعاية لقضايا المغرب العربي على إختلافها لمجاعة التي عرفتها تونس ما بين سنتي (1947- 1948م) ،ومذبحة الدار البيضاء أفريل 1948م،وقد تمثل نشاط المكتب بالدرجة الأولى في الدعاية الإعلامية للتعريف بالقضية المغاربية ورفع اللبس عن السياسة الاستعمارية في المغرب العربي بتزويد الصحافة وشركات الأنباء والأخبار بالمعلومات الصحيحة عن بلاد المغرب العربي،و رصد تحليل كل ما يكتب في صحف المشرق العربي عن المغرب العربي لفضح جميع جرائم الاستعمار التي يرتكبها ضد شعوب المنطقة،وكان المكتب يعمل على التواصل مع الحركات الوطنية بالداخل والخارج[1].

كما نشر المكتب سلسلة من الرسائل يعرض فيها قضايا المغرب العربي وأحواله وأهدافه الوطنية وحركة جهاده، وكذا المشاركة في الكثير من المؤتمرات العربية والدولية منها المؤتمر الثقافي العربي المنعقد في بيروت، وإرسال وفود إلى البلدان العربية للقيام بالدعاية للقضية المغاربية في بعض الأحيان إلى منطقة المغرب العربي،وكذلك ربط قضايا المغرب العربي بالقضية الفلسطينية المستأثرة بكل الإهتمام بالمشرق العربي؛وذلك كونها كانت تهتم بنشر المذكرات والبيانات المساندة والمتضامنة مع شعوب المغرب العربي[2].

7– لجنة تحرير المغرب العربي:

بعد أشهر من تأسيس مكتب المغرب العرب و في يوم 05 جانفي 1948م[3] أنشئت لجنة تحرير المغرب العربي والتي اسندت رئاستها لبطل الريف ابن عبد الكريم الخطابي الذي كان واعيا بدوره وأهميته في تأسيس اللجنة المغاربية[4]،وتعتبر اللجنة إمتدادا لعمل المكتب ،وقد حدّد هذا الأخير أهداف

---

[1]– محمد بن عبود : مؤتمر المغرب العربي 1947 وبداية مكتب المغرب العربي بالقاهرة، عملية ابن عبد الكريم، المجلة التاريخية المغاربية، ع 25– 26، تونس، يوليو– تموز، 1982، ص7.

[2] – نصيرة نواصر: **محطات من النضال المغاربي المشترك** ،مرجع سابق ، ص 220

[3]– الزهرة 07 جانفي 1948.

[4]– العروي عبد الله: عبد **الكريم والحركة القومية المغربية حتى سنة 1947م الخطابي وجمهورية الريف**، ص 377.

تكوين هذه اللجنة ومبادئها بالقول :"منذ أن منّ الله علينا بإطلاق سراحنا....ومن تواصل السعي لجمع كلمات الزعماء ،وتحقيق الإئتلاف بين الأحزاب الاستقلال ية في كل من مراكش وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربقة الاستعمار، ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للإئتلاف خيرا وبركة على البلاد فاتفقت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين خبرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي وذكر بميثاق اللجنة[1].

وهكذا تأسّست لجنة تحرير المغرب العربي تحت رئاسة عبد الكريم الخطابي ،وأعلن عن ميثاقها في معظم الصحف المصرية[2].

وقد انتخب الأمير عبد الكريم الخطابي[3] رئيسا بصفة دائمة وعيّن أخوه محمد وكيلا للرئاسة، أما الأمين العام كان الحبيب بورقيبة الذي انتخب لمدة ثلاث أشهر، وقد بعث رئيس اللجنة للأحزاب المغربية كلها كتابا يخبرهم فيه بالتأسيس والميثاق والعمل على تحضير العمل المسلح وفقا المبادى التي رسمها عبد الكريم الخطابي وتمت المصادقة عليها[2].

---

[1]– العروي :مرجع سابق ، ص ص 42-43.

[2] – وهو ينص على المبادئ التالية:

– المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام يسير في حياته المستقبلية.

– المغرب العربي جزء لا يتجزأ في بلد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على دعم المساواة مع بقيت الأقطار العربية.

– الإستقلال المطلوب للمغرب العربي هو الإستقلال التام لكافة الأقطار الثلاثة.

– لا غاية تسعى لها قبل تحقيق الإستقلال.

=– لا مفاوضات مع المستعمر في الجزئيات ضمن نظام الحاضر.

– حصول قطر من الأقطار الثلاثة على الإستقلال التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية على المبادئ. للمزيد ينظر : محمد عبود المصدر السابق، ص 52 .

[3]–عبد الكريم الخطابي، ولد عام 1299هـ في بلدة أغادير من بلاد الريف، حفظ القرآن وهو صغير، عين قاضيا في مدينة مليلة، جاهد ضد الاستعمار الإسباني، وانتصر عليهم في معركة أنوال عام 1921، فسجن ونفي إلى جزيرة شرق أفريقية...من السجن ولجأ إلى القاهرة، أسس مكتب المغرب العربي بالقاهرة، توفيت عام 1382. للمزيد ينظر : حسن البدوي : **مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي** ، دار الفكر العربي للنشر ،الرباط ، ص142.

[2]– تأسيس جيوش المغرب العربي في كل من المغرب و تونس و الجزائر .

– تأسيس قيادة العامة الموحدة في الخارج ريثما يتم نقلها في ما بعد إلى أحد دول المغرب.

– تأسيس القيادة الخارجية لكل جيش تحرير خارج ريثما يتم ادخالها إلى المغرب العربي.

8- تكوين الفرق جيش التحرير المغربي :

إثر تلقي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي بقبول الشباب المغاربة للانضمام للمدرسة العسكرية ببغداد بدأ الخطابي بعثة تتكون من سبعة شباب،وهذا في شهر سبتمبر 1948م. وفي إطار المتابعة تكوين وتأطير جيش تحرير المغرب بالكليات العسكرية بالمشرق العربي، حيث وصل للعاصمة بغداد الفوج الثاني يوم 17سبتمبر 1948م برفقة السفارة العراقية بالقاهرة، وكان في توديعه كلا من **محمد عبد الكريم الخطابي ومحمد كريم** .

ونجد أن **عبد الكريم الخطابي** عمل على تكوين جيوش تحرير المغربية أن ركز في تأسيسها في حرب الريف ومشاركة المغاربة في الحرب الفلسطينية وجنود المغاربة المتوجهين من القوات العسكرية وللطلبة المغاربة المتوجهين إلى المشرق العربي وكذلك القادمين من الحج بهدف تجنيدهم حول فكرة واحد وهي الكفاح المسلح وذلك لتحقيق الاستقلال،حيث كان الكفاح في بداية الخمسينيات من القرن العشرين للنضال المغاربي المعتمد .

وهناك زعماء وطنيون يؤمنون بالتفاوض كوسيلة لتحقيق الاستقلال وهم جماعة بورقيبة وطرف آخر يؤمنون بالكفاح المسلح الهدف المنشود وهو تحقيق الاستقلال في الأقطار المغاربية أمام هذا التفاوت في النضال المغربي المشترك داخل لجنة التحرير المغرب العربي بين مؤيد العمل المباشر من جهة ومن جهة أخرى مؤيد العمل السياسي وفق مبادئ سياسية بالمطالبة في الكفاح المسلح وأمام هذا التباين والجدال العقيم أكّد عبد الكريم الخطابي رفضه للحلول السلمية والسياسية وكذلك المرحلية،في ظل دعم لجنة تحرير المغرب العربي والتي أكّدت بعد تأسيسها على البعد المغاربي الثوري وإعتبرت أن استقلال بلدان المغرب العربي هو استقلال تام لكافة أقطار المغرب الثلاثة، وأكّدت أن الكفاح المسلح في ظل استغلال الخيرات والحلول التفاوضية لبعض الأطراف المغاربة واصلت اللجنة تمسكها

- إعلان الحرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي وكذا الاسباني إذا نكثت الحكومة الإسبانية وعودها.

أ- اعتبار كل واحد من المجتمعين المؤسسين عضو في القيادة العامة الموحدة الخارجية جيش التحرير الوطني مع أعضاء العاملين في لجنة التحرير المغرب العربي ولجنة دفاعه... للمزيد ينظر: فتحي ديب وجمال عبد الناصر: **والثورة الجزائرية**، ط3، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1984، ص ص 24- 34.

بالخيار الثوري والعمل على تنسيق المجهودات من أجل إيجاد أرضية تجمع على تحريردول المغرب من المستعمر ونتيجة هذه الإضطرابات داخل الأحزاب الوطنية مغربية وكذلك تفكك الأراء[1].

أ)– التحرير المغربي:

شكّل تواجد عبد الكريم الخطابي بالقاهرة على نشاط المكتب العربي بالقاهرة وفروعه، حيث أنه بعد تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي دعى لتكوين جيش التحرير يجمع قادة الأحزاب الوطنية المغربية والعمل على تنسيق النضال فيما بينهم مع اقتسام الإعانات المالية وتوزيع السلاح[2].

- **جيش التحرير المغربي** :تأسّس الجيش لتفجير الثورة، ومن الجنود الذين شاركو مع جيش فرنسا في حربها بالهند الصينة[3] وحتى الطلبة بالمشرق ، وقد تكفل الخطابي، الإتصال بكلية عسكرية لتدريبهم ببغداد ليكملو تدريبهم سنة 1951 وعادو إلى القاهرة [4]؛كما قام عبد الكريم الخطابي بالتنسيق بين لجنة التحرير المغربي والشبان الثوريين المغاربة وتكوينهم داخل الجيش التحرير المغربي فأرغمت الحكومة الفرنسية سياستها المعروفة بسياسة تمديد وذلك بهدف تجزئته إلى مناطق قطرية إعتمادا على القيادات السياسة التي سارت وراء هذا الطرح،غير أن أصحاب هذا التوجه الثوري المؤمنين بالكفاح المسلح المشترك قام هذا الجيش إثر محاولات علال الفاسي الذي طرح فكرة تشكيل هذا الجيش على يد قادة المقاومة في الدار البيضاء[5]،كما تدبر نقل الأسلحة على متن الباخرة السياحة للملكة دينا[6]،

---

[1]– صلاح العقاد: **السياسة والمجتمع المغرب العربي**، ط1، معهد البحوث والدراسات العربية، (د س)، ص 28.

[2] – صالح بوسليم ،نصيرة نواصر: المرجع السابق، ص228

[3]– محمد أمزيان: عبد **الكريم الخطابي أراء ومواقف "1926–1963"**، منشورات اختلاف، الرباط 2002، ص ص166–167.

[4]– محمد حمادي، العزيز: **جيوش تحرير المغرب العرب، هكذا كانت القضية في البداية**، منشورات المندوبية السامية لقدماء جيش التحرير، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب،2004 ، ص 22 .

[5]– عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص ص384–385.

[6] –صالح بوسليم، نصيرة نواصر: مرجع سابق، ص229.

وفي بداية سنة1956م، شهدت الأحداث السياسية على الساحة المغاربية تطورا سريعا أدى بالحكومة الفرنسية إلى إتخاد مجموعة من القرارات وعلى رأسها إيقاف القتال في كل من تونس والمغرب من أجل التفرغ للقضية الجزائرية، تقطن أعضاء الوفد الخارجي لهذه السياسة فما كان منهم إلا أن يبادروا بعقد اجتماع مع قادة جيوش المغرب العربي في 24 فيفري 1956م، واتفقوا على مواصلة الكفاح وتوحيده في بلدان المغرب العربي.

ب)– جيش التحرير التونسي:

وباقتراح من عز الدين عزوز، كان إنبعاث تأسيس جيش تونسي تحرير سنة 1948م؛ قد قام بعدة محاولات كبعث مجموعة كشفية للدراسة في سوريا ثم الحفاظ على الجزائر[1].

9– العراقيل التي واجهت نشاط المكتب:

ظلت النزعة القُطرية حاضرة بقوة وأدّت الخلافات السياسية بين الشخصيات والاختلافات في تأويل الأهداف والمبادئ إلى ظهور التنازع والتصدع،فقد اختلف في نهاية الأربعينيات حول مسألة التفاوض القطري،وكذا الاستقلال الذي باشره بورقيبة؛واعتبرها الخطابي مناقضة للإلتزامات المشتركة التي صادقت عليها جميع الأحزاب الاستقلال ية المغاربية بالرغم من كل النجاح الذي حققه المكتب بالقاهرة، إلا أنه قد واجهته بعض العراقيل والتي استغلتها السلطات في محاولة القضاء عليه ،ومن بينها: – الخلافات الحزبية داخل مكتب المغرب العربي؛

– الخلافات حول بعض الأهداف والخطط والأسباب خاصة في تأسيس مكتب تحرير المغرب العربي ومشكلة التوفيق بين كل الأحزاب وعلى المستوى الإيديولوجي يتجلى الإختلاف على أعطاء الأولوية للوطن[2].

[1]– ألبير عيش تر نور الدين سعودي: المرجع السابق، ص 15.

[2]– نصيرة نواصر: المرجع السابق، ص230.

أ- الخلافات القائمة بين الأعضاء:

التي صارت شديدة،خصوصا بداية الخمسينيات، إذ وصلت لدرجة إقفال للمكتب مؤقتا[1]؛ الأمر الذي زاد من حدة الخلافات وتطور الأوضاع،ذلك لأن النضال المغاربي المسلح والتوجهات الوحدوية عندما شرع بتطبيقها على الميدان خاصة في جانبها الثوري،لم تقبلها بعض القيادات واصطدمت بالحل الثوري الذي دعا له "الخطابي"، ومنه فإن خلافات الأعضاء بالمكتب والتي عرقلت مسار الوحدة، فقد وجهت عدّة تهم من طرف التونسيين (الرشيد ادريس والطيب سليم) إلى المراكشيين بدعوى"**لهضمهم لحق لتونس داخل المكتب**"،وإزداد هذا الخلاف تعمقا بين الحبيب بورقيبة و"**الأمير الخطابي**"،حيث اتّهم بورقيبة باستلام أموال بإسم اللجنة وتصرفه فيها[2].

كما كان أيضا مشكل الخلاف أيضا بين التونسيين أنفسهم داخل المكتب بين "**بورقيبة**" و"الحبيب ثامر"؛ بسبب تصرفاته التي لم ترق "للحبيب ثامر"، خاصة وأن بورقيبة كان يريد إدارة شؤون الحزب دون رقابة وتوجيه ودون محاسب،كما اتهمه "**الخطابي**" بالإنحراف والتواطؤ مع الفرنسيين ضد حركة التحرير المغاربي،فازدادت حدّة الخلاف مما دفع بعض الدستوريين للإتصال بـ:" **صالح بن يوسف**" الأمين العام للحزب الدستوري الجديد،فسافر هذا الأخير للقاهرة لتسوية الأزمة وتمكّن بالفعل من المصالحة بين المجموعة التونسية والمغربية في المكتب[3]،بالإضافة إلى الخلافات المالية، وبالرغم من النجاح الذي حقق مكتب المغرب العربي إعتمادا على ميزاته ضئيلة للغاية وتمثّلت الخلافات المالية بشأن تخصيص ماحصلوا عليه لأهداف معينة دون غيرها،وكل مجموعة تحاول أن تستغل الموارد المالية لأغراض وطنية بالدرجة الأولى[4]،ورغم نجاح المكتب المغاربي على صعيد التنسيق و التضامن، إلا أنه لم

---

[1]- ورد في رسالة من ابن جلون لابن عبود :"أن المكتب كان مقفلا ليقوم الطيب سليم بكسر باب غرفة الحبيب بورقيبة وقام الشاذلي المكي بكسر باب غرفة ابن عبود جاء ذلك في رسالة للاستاذ عبد المجيد بن جلون " نص الرسالة ورد كاملا. للمزيد ينظر : محمد عبود: المصدرالسابق، ص 55.

[2]- محمد بلقاسم: المرجع السابق ، ص 399.

[3]- عمار السوفي: **رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي جذوره وتداعياته**، تونس، جانفي 2006، ص ص 25-30.

[4]- محمد بن عبود: **مكتب المغرب العربي بالقاهرة دراسات ووثائق**، المرجع السابق ، ص ص15-16-17-18.

يسلم من نزاعات على مستوى الأفراد ،ولو أن نشاط المكتب قد تقلص بعد تأسيس لجنة التحرير خصوصا بعد حصول المغرب وتونس على استقلالهم[1].

المبحث الثالث: أوجه التشابه والاختلاف في مسيرة البلدين نحو تحقيق التحرر والاستقلال

أولا–تدويل القضيتين:

تأخر تدويل القضية المغربية كثيرا مقارنة مع تونس، إذ إغتنم السلطان فرصة وجود مندوب جريدة "الأهرام" المصرية في الرباط، وقام حزب الاستقلال بتنظيم مظاهرة ضخمة وأثيرت فيها قضية المغرب على الصعيد الدولي وعرضت كتلة الدول الإسلامية الإفريقية قضية المغرب على هيئة الأمم المتحدة إبان اجتماعها في باريس،إلا أنّ الجمعية العمومية قرّرت تأجيل النظر في القضية[2].

قام أعضاء جامعة الدول العربية برفع القضية لمنظمة الأمم المتحدة ودعوا إلى تنظيم تجمعات إدانة في أغلب دول العواصم العربية الإسلامية،كما عقد حزب الاستقلال ، وحزب الشورى، وحزب الاصلاح الوطني، ميثاق داخل المغرب يؤكّد العمل على مبدأ رفض الانضمام إلى الإتحاد الفرنسي وعمل كل الأحزاب على استقلال المغرب، وأدّى تفاقم الوضع في المغرب إلى قيام الملك بتوجيه مذكرة رسمية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في مارس 1952 ونبهه بخطورة الموقف في المغرب،كما طالب بحل سريع وقدم برنامج عملي لحل القضية وأكّد على حرية العمل السياسي والنقابي وتأسيس حكومة مؤقتة للتفاوض مع فرنسا وإلغاء الحماية الفرنسية[3].

إلى جانب ذلك قدمت جامعة الدول العربية إحتجاجا إلى هيئة الأمم المتحدة وفرنسا وطالب بعضها ؛كالأردن بتدخل الولايات المتحدة ورفضت فرنسا مطالب الملك الوطنية مقدمة له عروض جديدة رفضها هو الآخر[4]،وأثيرت قضية المغرب في هيئة الأمم المتحدة وقدّم فيها العراق مذّكرة أيده فيها ثلاث عشرة دولة عربية وإسلامية وأقرّت اللجنة التوجيهية إعطاء صفة لإستعجال للقضية .

---

[1] – محمد عبود: المصدر السابق، ص 55.

[2] – إسماعيل أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 442.

[3] – محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر** ، المرجع السابق ص ص 237– 238.

[4] – أحمد ياغي: المرجع السابق ،ص 443.

ورغم ذلك إستمرت سياسة جوان القمعية تجاه الشعب وقام بقمع دموي لمظاهرة قام بها حزب الاستقلال والإتحاد النقابي المغربي والحزب الشيوعي المغربي في مدينة الدار البيضاء[1]، والتي قتل فيها أكثر من أربعة آلاف مواطن مغربي واعتقل الفرنسيون زعماء الحزب والاتحاد النقابي وأعلنوا حل الحزب، إلى جانب ذلك دفعت فرنسا بأعيان مراكش وقوادها إلى توقيع عريضة في 1953م طالبوا فيها بخلع السلطان وتمّ عقد مؤتمر معادي للسلطان في 1953م ومنه تمّ إعتقال السلطان وأفراد عائلته ونقلوا بالقوة إلى كورسيكا ثم مدغشقر[2].

ثانيا– مظاهر الضعف الاستعماري على البلدين تصاعد المد التحرري المغاربي:

أ)– تراجع سياسة الحماية الفرنسية والحركة الوطنية التحررية بالبلدين:

إنّ توالي النكسات الاستعمارية الفرنسية عسكريا وسياسيا، وتعاقب الأزمات والإنقسامات الداخلية بفرنسا، أكّد محدودية سياسة القوة العسكرية بقمع الحركة واجهاضها وجدوى العمل السياسي الوطني رغم محاولة فرنسا عرقلته باستعمالها مختلف الأساليب الجهنمية من حصار ونفي وتعذيب، غير أن صمود المغاربة أفشل كل المخططات الاستعمارية،ما أدّى لقبولها الخسارة في حرب تصفية الاستعمار برضوخها للمفاوضات.

1–أسهمت عوامل عديدة في ضعف الحماية الفرنسية بالمغرب، كان أبرزها الوضع النتأزم في المغرب بعد نفي السلطان محمد الخامس وفشل فرنسا في إيجاد بديل له[3]،إذ لم يتمكن السلطان محمد بن عرفة من فرض احترامه على الشعب المغربي لخضوعه التام للمقيم العام الفرنسي وتنفيذه السياسة الفرنسية التي رفضتها الأحزاب الوطنية ؛فضلا عن رفض الشعب المغربي التعامل مع حكومة بن عرفة وكل مايأتي عن طريقها من الاصلاحات[4].

---

[1] – محمد علي داهش: المرجع السابق، ص238.

[2] – أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مرجع سابق، ص 444.

[3] – محمد عابدي الجابري: **في غمار السياسة فكرا وممارسة**، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص 180.

[4] – زين العابدين العلوي: المصدر السابق، ص 336.

2- ومن الأسباب الأخرى التي أضعفت الحماية الفرنسية في المغرب اشتداد الحملة الإعلامية المناهضة للاحتلال،فقد أيّد مؤتمر **باندونغ** نضال بلدان المغرب العربي من أجل الاستقلال وأيّدته أيضا البلدان الاشتراكية،وأسهمت الجامعة العربية والأمم المتحدة كذلك في فضح سياسة فرنسا وتعريف الرأي العام العالمي بالقضية المغربية وتركيزها على ضرورة إجراء المفاوضات بين المغرب وفرنسا[1].

3- ومن العوامل الأخرى المهمة التي زادت من ضعف فرنسا: قيام الثورة الجزائرية التي اتسع مداها في أقطار المغرب العربي الأخرى، فأصبحت فرنسا في وضع محرج إذ تطلب احتواؤها والسيطرة عليها نفقات باهضة في وقت كانت الأوضاع المالية لفرنسا لاتساعد في تلك المدة للقضاء على ثورة بهذا الإتساع[2]؛ فضلا عن ذلك هزيمة فرنسا في حروب الهند الصينية[3].

4- ومن أسباب ضعف الحماية الفرنسية: أيضا التقهقر الذي أصاب الرقابة الحكومية في تصريف شؤون الحماية حتى إنها لم تعد قادرة على حماية أصحاب التفكير بالفرنسيين بالمغرب،وهذا يعني أن نفي الملك محمد الخامس لم يكن إلا مظهرا من مظاهر الضعف الفرنسي[4].

5- مساندة الباي محمد المنصف لهذه للحركة:

كان له فضل كبير في تكوين الإتجاه التحرري، وعبّر التونسيين عن رفضهم بإنشاء حركة وطنية لها جريدة بتونس تعبر عن حال الوطنية التونسية،كما عرفت الحركة الوطنية التونسية عدة اتجاهات مثلها مثل الحركة الوطنية الجزائرية ولم يكن ذلك بالمغرب إلا حزب الاستقلال[5].

---

[1]- هيثم عبد الخضر: المصدر السابق، ص 180.

[2]- إبراهيم ولد الشريف الطاهر :**العلاقات السياسية المغربية الجزائرية 1956- 1988م**، رسالة ماجستر غير منشورة، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية،1997، ص 23.

[3]- محمد علي داهش: **دراسات في الحركات الوطنية**، المرجع السابق، ص 178.

[4]- دوجلاس إشفورد: المصدر السابق، ص 105.

[5]- الحبيب ثامر: **هذه تونس**، مرجع سابق ص.

6- ماميّز الحزب الدستوري طابعه اصلاحي :

ومن أهم نقاطه إنشاء جيش وطني وإستعادة الأراضي وفتح الوظائف في وجه أهالي البلاد، كما عرف عناصر الحزب الدستوري باعتمادهم نشاط وعامل الإتصال الجماهيري كدعامة لأعمالهم السياسية وأنشطتهم الحزبية ومن بين زعمائه أحمد الماطري والحبيب بورقيبة الامين العام، إذ راح الحزب الدستوري يطرح المشاكل الاجتماعية بالأوضاع السياسية، في حين طالب حزب الاستقلال المغربي الاستقلال مباشرة ورفض الاصلاحات[1] .

7-كما عمل على مساندة الشخصيات الوطنية :

أما الزعماء خارج تونس،أمثال الحبيب ثامر الذي رفع راية الكفاح وأنشأ مكتب ببرلين مكتب المغرب العربي،وهذا ما جعل الحركة التونسية تنفرد عن غيرها من الحركات من خلال دعم مجهودات المغرب العربي والعمل على تحريره،وهذه نقطة أخرى تنفرد بها الحركة التونسية في حين نفيت الشخصيات البارزة في المغرب .

ثالثا- التكامل والإستمرارية بين التنظيمات السياسية:

يعتبر نقطة مهمة في الحركة التونسية، وذلك من خلال عدّة مظاهر، منها تكوين جمعيات سرية توزع النشرات السرية التي تدعو إلى المقاومة العنيفة ،وتضامن قادة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري مع القادة السياسيين للحزب في ميدان الكفاح الوطني وإتحادهم في جبهة،وما يبرز شدة التلاحم بين القوى السياسية التونسية نذكر تنظيم مؤتمر سنة 1946م الذي حضره ممثلو الحزب الحر الدستوري الجديد والقديم ونقابات العمال وأساتذة جامعة الزيتونة وحضره الوزراء السابقون في عهد جلالة المنصف،حيث أعلنوا بطلان الحماية الفرنسيةفي حين تأخر دور النقابة العمالية بالمغرب بسب السياسة الفرنسية التهميشية لها[2].

[1] - عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 80.

[2] - الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص ص 103- 106.

– الشخصية الوطنية ودورها في إبراز الحركة التونسية :

فحينما نلاحظ شخص بورقيبة ودوره في الحركة الوطنية، فنشير إلى سياسة بورقيبة ونضاله المبني على أساس اعتبار أن سياسة كل شيء أو لا شيء سياسة غير معقولة ،ولا بد للاستقلال أن يكون خاضع بلا شك لشروط من خلال توثيق الروابط من فرنسا،وهنا شنّ بورقيبة رفقة جماعته إضرابات متكررة وأعمال استنكار لإجبار سلطة الحماية على التفاهم مع الحزب الدستوري الجديد تتمحور حول إبعاد سلطة الحماية عن كل جوانب الدولة ،كما تبنى **بورقيبة** مبدأ خذ وطالب أو مبدأ سياسة المراحل[1]. وأعلن عند عودته من مصر سنة 1949م عن التخلي عن هدف الاستقلال التام. وسار على تكتيك أخذ الاستقلال على مراحل. ومن خلال سياسته المعلنة خذ وطالب وضرورة التفاهم المباشر مع فرنسا[2].

أ)– تطور العمل السياسي في المغرب:

حدث ذلك بالمطالبة رسميا وشعبيا بالاستقلال ،ومواجهة الحماية الثنائية رافقه تطور مهم في العمل الوطني خارج المغرب،كما أصبحت القاهرة ودمشق مركز لنشاط الحركات التحررية الوطنية المغاربية عموما ،إلا أن فرنسا قامت بمحاصرة القصر الملكي واحتلت المدن الرئيسية، واضطر السلطان في 1952م لتوقيع مراسيم عزل أعضاء ديوانه وعزل رئيس جامعة القرويين في فاس[3].

كما أعلن بيانا على أنه فوق الأحزاب، وأكّد على الصداقة مع فرنسا. فلقد هدّد الجنرال جوان الملك بالخلع عن العرش في حالة عدم تلبية المطالب[4]، إذ شنّ حملة اعتقالات واسعة لصفوف الحركة الوطنية المغربية وأعتقلت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال [5].

---

[1]– عز الدين معزة: المرجع السابق، ص ص 180–184.

[2]– محمد علي داهش:**دراسات**... ، المرجع السابق، ص 172.

[3]– محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، ص–ص 232–234.

[4]– أحمد ياغي: **تاريخ العالم المعاصر**، المرجع السابق، ص 442.

[5]–محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق ، ص 236.

أمّا في تونس التي انضمت لجامعة الدول العربية بزعامة "**الحبيب بورقيبة**"واعتبرت منفذا جديدا للكفاح السياسي، بحيث فرّ الأخير باتجاه مصر وانظم للجنة المغرب العربي وهو هنا يعد تحولا هاما في إتجاه الحزب الدستوري الجديد، وهذه اللّجنة كان يرأسها الأمير "**عبد الكريم الخطابي**" أشد الزعماء المغاربة خصومة للفرنسيين ويسيطر عليها حزب الاستقلال المغربي الذي كان يؤمن رسائل "**الحبيب**"خلال هذه الفترة، وهنا نلاحظ ميله إلى فكرة التحرر.

لقد أدّى **الخطابي** دورا حاسما في قيادة لجنة تحرير المغرب العربي التي أريد لها أن تكون بتركيبتها وبرنامجها تجاوزا للقرارات مؤتمر المغرب العربي ولنشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة،كما اعتقد الخطابي أن تكوين لجنة تحرير المغرب خطوة هامة للدفع بالعمل التحرري المغاربي إلى الأمام .

كانت طموحات الخطابي متفائلة؛ غير أنه سرعان ما تبين له أن بعض القادة أخذت تصدر عنه مواقف وتصريحات تحيد عن المبادئ التي تأسّست من أجلها لجنة تحرير المغرب العربي، وظهرت ملامح الإختلاف الفكري بين المواطنين المغاربة الذين انقسموا إلى إتجاهين: الإتجاه الأول تزعمه: محمد بن عبد الكريم الخطابي. أما الإتجاه الثاني: فترأسه رئيس حزب الدستور الجديد والحبيب بورقيبة، وقد جعل الحبيب بورقيبة من ضمن اللجنة، وعيّن بدلا عنه علال الفاسي[1].

ثم تطورت حركات المقاومة سنة 1952م، على شكل إغتيالات فردية كرد على سياسة العنف المضاد من المستعمر كقتل الزعيم النقابي "فرحات حشاد"سنة 1952م،بدأت المقاومة المنظمة في الجنوب ومنه انتشرت إلى الغرب حتى حدود الجزائر،وإن لم تكن بقوة الجزائرية سنة 1954م ولا المغربية.

رابعا– مميزات الكفاح المسلح بالبلدين:

أ)– تأثير الظروف الدولية على الحياة السياسية بالبلدين:

غيّرت ظروف الحرب العالمية الثانية طبيعة الحركة الوطنية المغاربية، فتحولت من حركة اصلاحية إلى حركات استقلال ية،وأصبحت ترفض الاصلاحات الفرنسية،لأنّها صارت مستحيلة في ظل

[1]– الزهرة يوم 7 جانفي 1948.

السياسة الاستعمارية التي واجهت مطالب الحركة الوطنية بالرفض والقمع والتنكيل برموزها وحل أحزابها وقامت بنفي زعمائها فأصبحت الأحزاب الوطنية تطالب بالاستقلال [1].

إنّ تطور الحركة الوطنية وتحول مطالبها يعود إلى التحولات والتغيرات التي سبقت الحرب العالمية الثانية،وبروز منظمات دولية مثل هيئة الأمم المتحدة التي جاءت بحق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلال سوريا ولبنان 1946م،وكذا تأسيس الجامعة العربية ودعمها لحركات التحرر من أجل الاستقلال وهناك عوامل أخرى أثّرت على نشاط الوطنيين المغاربة، منها وصول **أدولف هتلر** إلى السلطة في ألمانيا،والدعاية التي كان يقوم بها النازيون والفاشيون تجاه البلدان العربية والمغربية خاصة،ثم إنّ إندلاع الحرب العالمية الثانية وتجنيد المغاربة في الحرب ،واحتلال الشمال الفرنسي ،من قبل الألمان وقيام نظام فيشي المتعاون مع ألمانيا أثّر كثيرا على الحياة السياسية بالبلدين ؛ففي تونس ساهمت عدة عوامل داخلية أيضا في تحول مسار المقاومة تمثلت في تأزّم الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية في تونس، رغبة قادة الحركة التونسية في تحقيق الاستقلال ، عجز الطرق السلمية التي قام بها بورقيبة في تحقيق الاستقلال ، إضافة إلى ظهور هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وتدويل قضايا المستعمرات، حيث لجأ التونسيين للكفاح المسلح بعد فشل النضال السياسي، كما ساهم موقف التونسيين وموقف الأمم المتحدة من خلال البحث في القضية التونسية عام 1953م وموقف الرأي العام العالمي تصاعد واستمرارية الكفاح[2].

وأما في المغرب، فقد نشطت الحياة السياسية بعد 1943م، وتميّزت السنوات التي تلتها بالمطالبة بالاستقلال بين المغاربة وظهور أحزاب جديدة، إلى جانب الأحزاب الشيوعية فبرز في المغرب حزب الاستقلال وحمل على عاتقه ثقل مطالب الجبهة الوطنية الشعبية المغربية المطالبة بالاستقلال،إذ أصبحت له قاعدة شعبية كبيرة، وهكذا بدأت الدعوة لتأسيس جبهة للتحرير الوطني وأعطت دفعا

[1]- عبد الكريم غلاب: **قراءة جديدة**، المرجع السابق، ص240 .

[2]- عز الدين معزة:المرجع السابق، ص 323.

لعمل النقابات المغربية التي شكلت إتحادا سنة 1946م الذي عرف نشاطا كبيرا في الحياة السياسية، لقد كانت إنطلاقة الكفاح المسلح إثر نفي الملك محمد الخامس في 20 أوت 1953م[1].

ب)- استراتيجية العمل المسلح التونسي (05-12-1952م):

إنطلقت معركة التحرير الحاسمة في 05 سبتمبر 1952م،واعتمدت استراتيجية لتعبئة الجماهير الوطنية،وكسب تأييد الرأي العام الفرنسي والعالمي مع إزدواجية العمل السياسي والعمل العسكري ونضال حسب ما تطلبه طبيعة المعركة وميزان القوة وظروف المقاومة الشعبية - في 16 ديسمبر 1952م أرسلت برقيات إحتجاج إلى الحكومة الفرنسية من طرف الحزب الدستوري الجديد وأقروا الإضراب لمدة ثلاثة أيام ،توقفت الثورة التونسية لفترة من الزمن بسبب سياسة التهدئة من طرف فرنسا بإرجاع عدد من المبعدين وإطلاق سراح المساجين توالت الأحداث لتنتهي بتوقيع معاهدة الحكم الذاتي التي اعتبرها بعض القادة الحزب الحر الدستوري الجديد، وخاصة " صالح بن يوسف" تخاذلا مع " بورقيبة "موجة القمع التي اعتمدتها السلطات الفرنسية، خاصة بعد توقيف الزعيم الحبيب بورقيبة عرف بنشاطاته السياسية حتى بالخارج ،مثل القاهرة والبلدان الأخرى وخطاباته المقنعة للجماهير.

هذا ما شكل نقطة تعثر بالنسبة إلى فرنسا فقامت بتوقيفه تارة ،وبسجنه تارة أخرى بالإضافة إلى إنطلاق المظاهرات في معظم أرجاء القطر التونسي، حيث كانت هذه المظاهرات بتأييد من زعماء الحزب الحر الدستوري الجديد في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس: من ضعف في الاقتصاد وتدهور الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للسكان، كل هذه الأوضاع ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حدة وتوتر الصراع بين الطرفين ،خاصة وأن الحبيب بورقيبة " فتح باب مفاوضات مع سلطة الحماية الفرنسية، ولم يوافق صالح بن يوسف في هذا التوجه الذي اتخذه شبان هذه المرحلة الإنتقالية إلى ستسير إليها تونس.

[1]- ستيفان برنار:المرجع السابق، ص 245.

ج- العمل المسلح بالمغرب:

ظهرت فكرة العمل المسلح بعد زيارة السلطان المغربي لطنجة سنة 1947م، حيث ظهرت خلايا من أجل تنظيم المقاومة المسلحة وتهيئة المناضلين المغاربة للدخول في رحلة جديدة الكفاح وكانت الإنطلاقة الحقيقة، منذ 1951م. وقد ظهرت منظمة اليد السوداء التي أسّسها الطاهر العلوي 1952م، المنظمة السرية بالدار البيضاء التي انضم إليها محمد الزرقطوني وسليمان العرائشي في 07 أفريل 1951م، من خلال مجوعة من الهجمات ومحاولات الإغتيالات المتكررة للسلطان محمد بن عرفة في سبتمبر 1953 وفيفري 1954م[1].

كما تعدّدت عمليات التفجيرات التي استهدفت الفرنسيين في الأماكن العامة والقطارات والأسواق بقيادة الزرقطوني والفاسي والعرائشي بين سنتي 1953-1954م[2]، واستمرت بباقي المدن في 1955م إلى غاية تأسيس جيش التحرير المغربي،حيث قام علال الفاسي بتنظيم المقاومين الذين تكونوا بداية الخمسينيات وقام بتدبر أمر السلاح وتأمينه وجمع المال،والتخطيط للكفاح ،كما قام بواسطة أصدقائه باقناع الحكومة الإسبانية في المنطقة الشمالية بالسماح بتحرك المقاومين وتدربهم على أراضيها[3]، أدّت هذه التطورات بالقيام بإجراءات للإحتفاظ بالسلطة في المغرب، وتمّ خلع محمد بن عرفة وإعادة الملك محمد الخامس لامتصاص النقمة الشعبيةسنة 1956م[4].

وهناك اشترط محمد الخامس على فرنسا أن تعترف بحق المغرب في الاستقلال ، وتشكيل حكومة تدخل فيها مفاوضات لتحقيق الهدف وتحديد العلاقات بين البلدين[5] وتوجه إلى باريس

---

[1] - الحسن العرائشي: **انطلاق المقاومة المغربية وتطورها**، طبعة الرسالة، (د.ط)، الرباط 1982، ص28.

[2] - المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير :**أحداث شهر ديسمبر 1953**، مجلة المقاومة وجيش التحرير، المغرب، ع 4، ص1982، ص 42.

[3] - عبد الكريم غلاب:**ملامح من شخصية علال الفاسي**، مطبعة الرسالة، (د ط)، الرباط 1947، ص.42

[4] - محمد الهادي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 247.

[5] - شوقي الجمل :المرجع السابق، ص 360.

لإجراء المفاوضات، شارك في المفاوضات عدد قادة حزب الاستقلال التي بدأت في 06 نوفمبر وانتهت إلى إصدار تصريح سان كلو[1].

د- جهود المغرب وتونس لدعم النضال المشترك:

إتفقت الأقطار المغاربية الثلاث على التحرر من ربقة الاستعمار،حيث فتحت البلدان المغاربية حدودها وقدّمت فيما يتعلق بالأسلحة الذخيرة والمؤونة ونقل الجرحى والمصابين من المجاهدين عبر الحدود؛ بحثا عن العلاج أو الراحة، وكذا مساعدة اللاجئين والمجاهدين المغاربة، فقد أصبحت الأراضي التونسية والمراكشية خطا متصلا توسطته الجزائر، وصارت الحدود مشتركة والإمتدادات الطبيعية واحدة،كما وجدت الثورة دعم نظام بورقيبة وتلاحمه المشترك الطويل والحافل مع أقطار المغرب العربي، واسترجعت تونس استقلالها كذلك عبر مرحلتين الأولى سنة 1955م التي استرجعت بها استقلال ها الداخلي،ثم الاستقلال التام في 20 مارس 1956م[2].

5- استقلال البلدين :

قام التونسيون بتصعيد العمل التحرري، ما أدّى إلى عجز السلطات الفرنسية في السيطرة عن الموقف، وهو ما دفع برئيس الحكومة لقبول المفاوضات، ودعا لتشكيل حكومة فرنسية تتولى المفاوضات معها وسمح للحبيب بورقيبة بالإشراف على ذلك على مراحل نفسها لا من أجل الاستقلال بل من أجل السيادة التونسية وضرورة إحترامها أولا وذلك عن طريق وضع دستور لتونس وتحديد العلاقات المستقبلية، فنجحت في الحصول على مبدأ الحكم الذاتي[3].

---

[1]- احتوى على النقاط التالية:

- إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب .
- إستئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب دولة مستقلة مرتبطة معها- تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الإتجاهات السياسية والإجتماعية للمزيد ينظر: محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 248.

[2]- محمد زنبير: **من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**، دارالنشر المغربية، الدار البيضاء، 199، ص 192.

[3]- محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 184.

وعليه أرادت فرنسا التراجع عن هذا القرار لولا إندلاع الثورة التحريرية الكبرى بالجزائروما انجر عنها ،آنذاك حصلت تونس على سيادتها في 20 مارس1956م بعد ما رأت فرنسا ضرورة وقف القتال في تونس للتفرغ للجزائر[1].

في حين أنه عند استقلال المغرب فنجد السلطات الفرنسية عملت على عرقلة العمل الوطني المغربي من خلال الضغط الذي قام به الرأي العام على الملك محمد الخامس ونفيه ساهم في عودته للحكم وإصدار تصريح مشترك بينه وبين فرنسا اعترفت فيه باستقلال مراكش وإقامة ملكية دستورية بها إنتهت المفاوضات.

لقد أدّى نهوض المقاومة الشعبية والسياسية في المدن والقرى إلى قيام فرنسا بتغيير المقيم العام لاكوست بمقيم جديد إستمرت المفاوضات حتى انتهى الطرفان بتوقيع إتفاقية مارس1956م، وتتضمن إلغاء الحماية وبالإعتراف باستقلال مراكش ووحدة الأراضي المغربية[2].

أما المنطقة الشمالية الخاضعة للحماية الاسبانية فقد سارع الجنرال فرانكوا إلى دعوة الملك لزيارة مدريد وتم الإتفاق في 07 أفريل على إنهاء الاحتلال الإسباني للمنطقة الشمالية للمغرب[3].

كما حصل المغرب على الاستقلال بعد إصرار وكفاح أهلها في 02 مارس1956م، بعد أن أعلنت فرنسا أن نظام الحماية في مراكش أصبح غير متناسب مع الظروف الجديدة. وهنا أصبح لها الحق في تولي شؤونها بنفسها حتى الخارجية منها والحق في إقامة جيش وطني مطالبة "علال الفاسي" بإقامة قرى جماعية يستغلها الفلاحون المغاربة بعد هروبه من المغرب باتجاه القاهرة[4].

---

[1]- مجموعة من المؤلفين: **ثورة يوليو وحركات التحرر في المغرب العربي وجنوب إفريقيا**، موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ص ص 42-49.

[2]- أحمد ياغي: **تاريخ العالم العربي**، المرجع السابق .ص 446.

[3]- محمد علي داهش: **المغرب العربي المعاصر**، المرجع السابق، ص 250

[4]سالم برقوق: المرجع السابق ، ص ص 79-86.

- **خلاصة:**

مما تقدم يمكن القول شهدت الأحداث السياسية على الساحة المغاربية تسارعا شديدا في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، وقد عرف رد الفعل المغاربي تماثلا كبيرا في البلدين، كما تقاربت الرؤى بين الحركات الوطنية التحررية التي عرفت تطورا ملحوظا وسريعا؛ أدّى بالحكومة الفرنسية إلى اتخاد مجموعة من القرارات وعلى رأسها إيقاف القتال في كل من تونس والمغرب من أجل التفرغ للقضية الجزائرية. وعليه اضطرت فرنسا التنازل وتقديم استقلال تونس والمغرب الأقصى؛بسبب ما واجهته من نضج سياسي وكفاح وتصعيد للكفاح المسلح في شكلين مختلفين في مارس من سنة 1956م.

خاتمة الباب:

ومن خلال ما سبق عرضه،يتبين لنا أن وقع الحرب العالمية كان مؤثرا على الأقطار المغاربية، حيث وجدت نفسها تمر بظروف صعبة وتواجه تكالب القوى الاستعمارية علي تسخير قدراتها لخدمة مطامحها الحربية.

وقد أثّرت الدعاية الألمانية علي ظهور العديد من الثوراث الشعبية التي كانت تطمح لانتهاز الفرصة وضرب المحتل، كما كان لنتائج الحرب إنعكاسات كبرى علي تطور أوضاع المنطقة، حيث تبلورت عدّة حركات سياسية تطالب بالحقوق الوطنية، وتمّ تحصيل بعض الحقوق السياسية وسجلت تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة أثناء الحرب العالمية، وأقحم البلدان في الحرب طوعا وكرها ظنا منهم أن الحرب هي خلاصهم إما بالوعود وإما بالقوة.

حاولت الحركات الوطنية التحررية إستغلال ظروف الحرب (الميثاق الأطلسي 1941م،وهيئة الأمم المتحدة 1945م) من أجل إيصال صوت شعوبها ومطالبه في التحرر إلى مختلف المحافل والقوى الدولية على أمل التغيير بعد الحرب 1956م. ولم تجد البلدان المغاربية خلاصا غير تشديد لغة الكفاح وتوحيده من أجل نيل الاستقلال .

خاتمـــــــة

خاتمة:

توصّلت في ختام هذه الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات، يمكن أن نوجزها في ما يأتي :

– لم يعرف التاريخ أسوأ ولا أبشع ممارسة سياسية من الظاهرة الاستعمارية؛ تلك التي اندفعت فيها الدول الأوروبية نحو آسيا وإفريقيا ، وارتبطت ارتباطا وثيقا بالنظام الرأسمالي المتوحش الذي تزعمته دول غرب أوروبا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين. لكن التطور في أشكال الاستعمار وتحوله من الاستعمار الاستيطاني المباشر إلى أشكال أخرى بمشروعية قانونية، لم يكن إلا ليعكس حقيقة الوضع التاريخي العالمي ويعبّر عن تطور النظام الرأسمالي وتطوّر وضع الدول المتحكّمة فيه، ولذلك كان لزاما عليه إيجاد مفاهيم جدية وأشكال متجددة للظاهرة الاستعمار وإعطائها الصبغة القانونية والشرعية الدولية كنظام الحماية .

–لم يكن الاستعمار مؤسسة انسانية ولاتقدمية أوحضارية تمدينية مثلما تدعي الدول الغربية ،بل إنه نظام للاضطهاد السياسي ،هدفه استغلال الشعوب الخاضعة اقتصاديا،كما أن امتيازات الاستعمار مهما كان حجمها، لاتعوّض المظالم التي ارتكبها ولا العنف والجرائم في حق الشعوب بمختلف أشكالها .

–لقد وقعت البلاد التونسية والمغرب الأقصى تحت نظام الحماية الفرنسية الذي يعتبر شكلا جديدا من أشكال الاستعمار طبقته فرنسا بكلا البلدين تجنبا للخسائر التي خسرتها في الاستعمار الإستيطاني المباشر الذي طبقته بالجزائر سابقا، ويختلف شكل نظام الحماية في البلدين لعدة أسباب أهمها نظام الحكم بالبلدين واستفادة فرنسا من خبراتها في تطبيق هذا النظام فيعتبر بتونس أول تجربة ،فكانت لدى فرنسا خبرة أكبر عند تطبيقه بالمغرب، وقد سلّمت إدارة الحكم الصورية لكل من الباي التونسي والسلطان المغربي.

– عرفت البلاد التونسية مراحل تطور تاريخية هامة قبل فرض الحماية الحماية الفرنسية ولعل أبرز الفترات التي عرفت فيهاالإستقرار والتطور هي فترة الحكم العثماني ومابعده من الحكام المراديين ثم الحسينيين، حيث شهدت تطورا كبيرا فتح الباب على مصراعيه للأطماع الأجنبية .

– شهد المغرب الأقصى بدوره مراحل زمنية مختلفة من الحكم قبل الحماية الفرنسية تميّزت بقوة المغرب تاريخيا واستقلاليته عبر العصور إلا أن ضعف بعض الحكام فتح الباب للأجانب بالمغرب.

–

- أدى التكّالب الاستعماري الذي خلّفته الثورة الصناعية بالدول الأوروبية للبحث عن مصدر للموارد الأولية وأسواق تغرق بها منتجاتها؛ ما جعل المؤتمرات تعقد والخطط تحاك من أجل الإستيلاء على الاراضي الإفريقية والأسيوية وإقتسامها بين تلك القوى الاستعمارية، لذا حاول الفرنسيون إيجاد الأطر النظرية المقنعة والصيغ العملية من أجل تحقيق مخططاتهم الاستعمارية في شمال إفريقيا. كما زادت الأطماع الفرنسية بتونس والمغرب الأقصى بمجرد إستيلائها على الجزائر، وأصبحت تبحث عن الذرائع لإستغلالها من أجل فرض السيطرة على البلدين لأنها كانت ترى فيهما إمتدادا طبيعا للجزائر وأن لها الأحقية في إستغلاله .

- خلقت فرنسا مجموعة من الظروف التي ساعدتها في الإيقاع بالبلدين فريسة لها فاتّخذت خطوات ومراحل متشابهة بدءا بالاصلاحات فالقروض، ثم أزمة الديون إلى الحصول على الإمتيازات ثم التوقيع على معاهدة الحماية لعدم القدرة على التسيير بالبلدين،كما قامت فرنسا بعدة مناورات ومعاهدات وحصلت على العديد من الإمتيازات في كل من تونس والمغرب الأقصى الأمر الذي جعلها تنفرد بفرض الحماية على البلدين دون غيرها من الدول الطامحة للاستعمار .

- عملت فرنسا على إستغلال كافة الوسائل الدبلوماسية من عقد التسويات وإبرام الإتفاقات أو المعاهدات مع الدول الأوروبية إيطاليا إسبانيا وألمانيا وباقي الدول واضطرت لتقديم الترضيات مقابل ضمان الموافقة على التدخل الاستعماري بالبلدين وإفساح المجال أمامها .

- إن الحماية شكل جديد من أشكال الاستعمار، قامت فرنسا بتجربته بتونس لأول مرة محاولة ثم المغرب لتفادي تجربة الإستيطان المباشر التي كلفتها كثيرا في الجزائر. وبمجرد توقيع معاهدة الحماية على البلدين حاولت فرنسا بسط نفوذها وإستغلال كل ما أمكنها إستغلاله من أجل خدمة مصالحها فغيرت الهياكل المسيرة وفرضت مفاهيمها وأساليبها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية محاولة خلق بنية اجتماعية خاضعة بالبلدين رغم تفاوت الوسائل في ذلك .

- كانت ردود الفعل على فرض الحماية الفرنسية شديدة وثائرة بالبلدين، حيث إنتشرت المقاومات الشعبية الرافضة لتوقيع معاهدة الحماية بالبلدين رغم تفاوت درجاتها ، إلا أنها عمت أرجاء البلدين

وشملت أطياف الشعبين في تعبير رافض وصريح للحماية الفرنسية على البلدين تونس والمغرب الأقصى.

- تكبد الفرنسيون خسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح والعتاد بداية الحماية لكنهم أحكموا السيطرة بعدما تمكنو من كسب بعض الأطراف إلى جانبهم ماساعدهم في التوغل العسكري والإستغلال بالبلدين .

- تنوعت أشكال المقاومة وأساليبها، إلا أنها لم تجد نفعا أمام القوة الفرنسية الحديثة والمتطورة الأمر الذي دعا إلى تغيير نمط الكفاح المسلح والتوجه إلى الكفاح السياسي والحركة الوطنية. لذا فقد ظهرت بالبلدين عدّة أحزاب وطنية وكتل سياسية في نوع من المقاومة والحركة الوطنية وبإختلاف مشاربها وتوجهاتها؛ إجتمعت وتشابهت في الكثير من أهدافها ومطالبها .

- عاش البلدين عشية الحرب العالمية الثانية أوضاعا متدهورة في كافة المجالات إلا انهما عرفا نوعا من الإنفتاح السياسي بعد ذلك فتطورت مطالب الأحزاب الوطنية وإتخذت الاستقلال شعارا لها .

- واجهت البلدان المغاربية أنواع السياسة الاستعمارية الفرنسية الإغرائية والقمعية في محاولة لإرضاخ زعماء الحركات الوطنية، إلا أنها فشلت بشكل كبير في تحقيق ذلك .

- عرفت حركات التحرر بالبلدين تأثرا كبيرا بمثيلاتها في العالم في شرق آسيا وشمال إفريقيا وتشابهات في الأهداف والمبادئ وعرفت امتدادا كبير و تأثيرا قويا وإنتشارا واسعا .

- بتوحد الجهود التحرّرية تحول النشاط السياسي من العمل السلمي إلى العمل المسلح ،وبدأت بوادر الثورات والإنتفاضات المسلحة التي غيرّت كثيرا من الموقف الفرنسي الذي كان يعيش مرحلة ضعف وتراجع خاصة مع الثورة التحريرية الجزائرية .

- بعد كفاح مرير وصراع طويل مع نظام الحماية الاستعمارية الفرنسية في كلا البلدين، من أجل تحقيق هدف واحد وهو الاستقلال، وقد تحقق هذا الهدف بعد تضحيات جسام راح ضحيتها قوافل من الشهداء في البلدين ، وحصلا على استقلالهما عبر مراحل مختلفة من المفاوضات الفرنسية مع

البلدين والمساومات. وكان لإنشغال فرنسا بالقضاء على الثورة الجزائرية دور كبير في منح فرنسا البلدين استقلالهما في سنة 1956م.

ويمكن القول بأن نظام الحماية الاستعماري الفرنسي في تونس تشابه في جوانب عدّة مع النظام الذي طبق بالمغرب الأقصى، لكنه لم يكن مطابقا له تماما.

الملاحـــق

الملحق رقم 1: الملحق:01 خريطة مواطن بعض العروش والقبائل التونسية. [1]

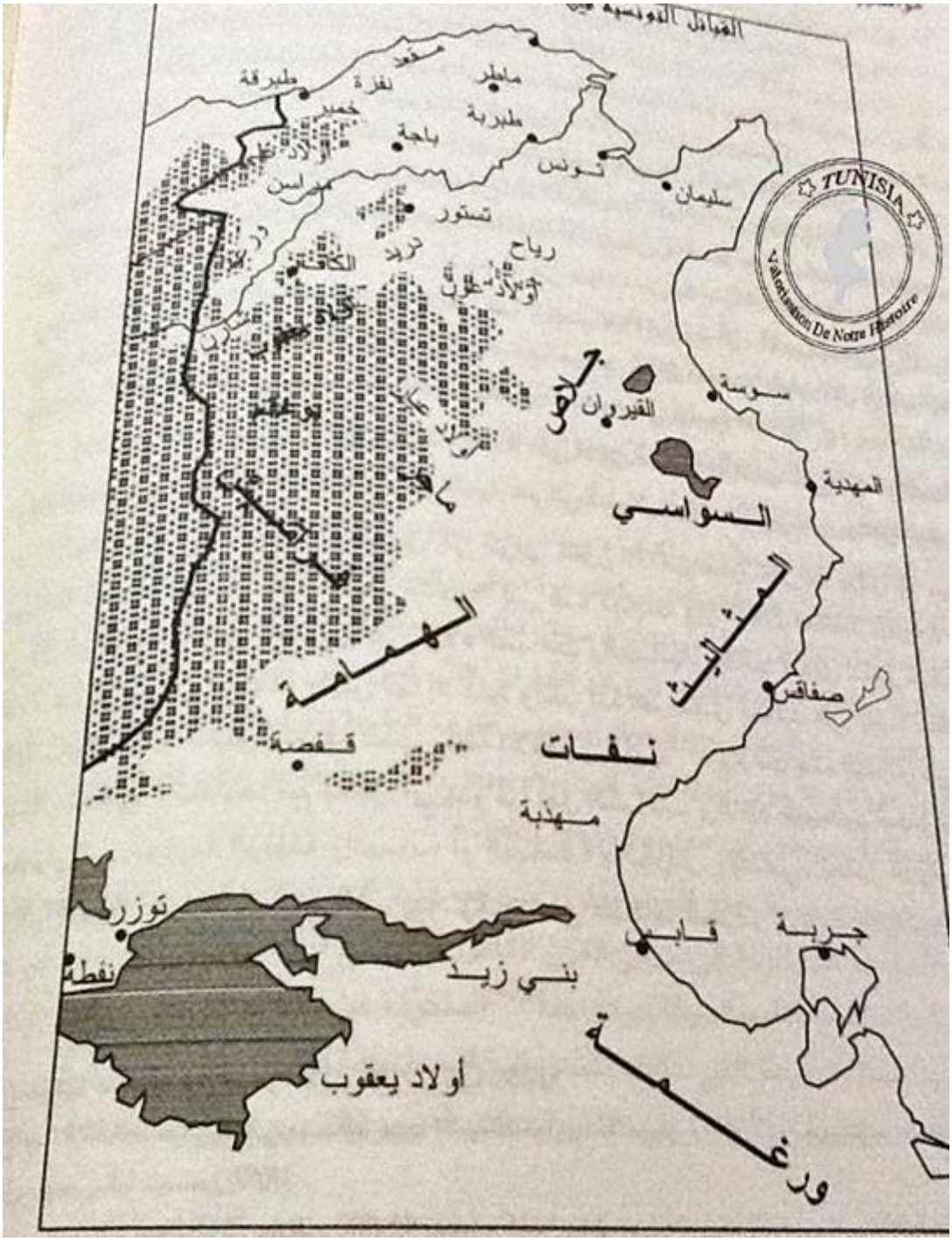

[1] التليلي العجيلي : **الطرق الصوفية والإستعمار**، المرجع السابق،ص271.

الملحق 02: نسخة من معاهدة مدريد بخصوص الحماية، وقعها محمد أبركاش[1]

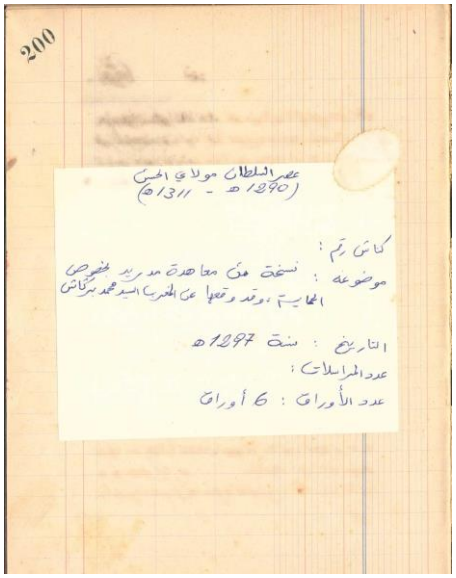

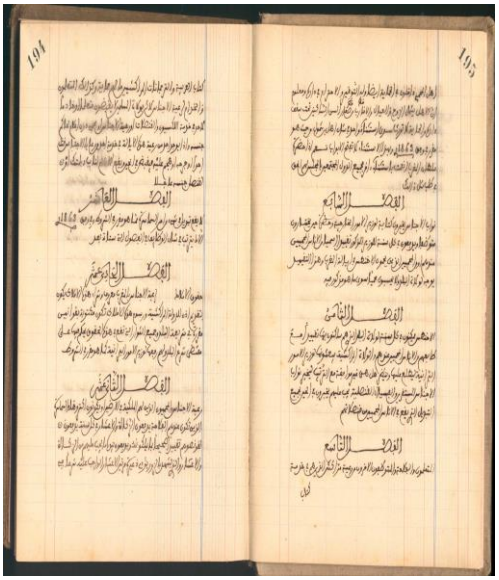

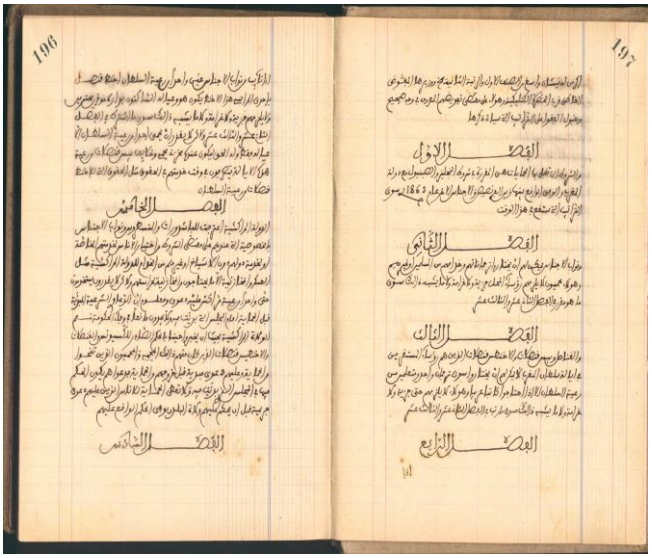

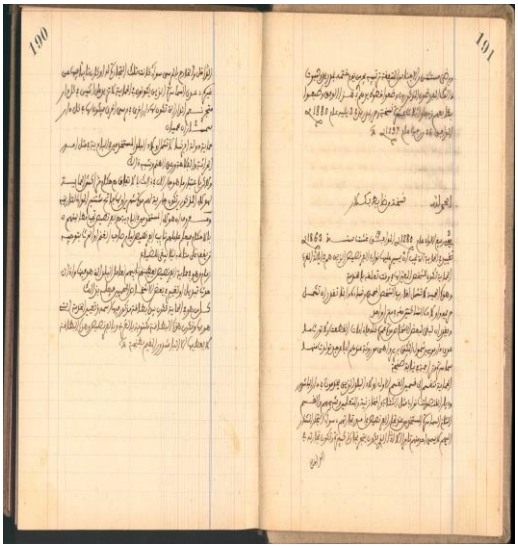

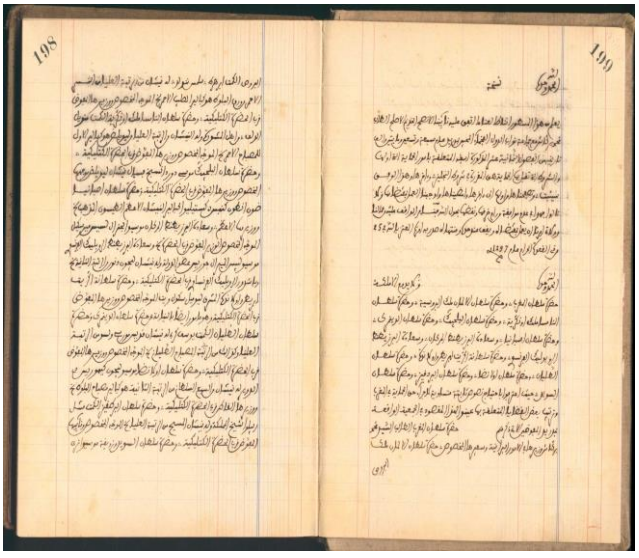

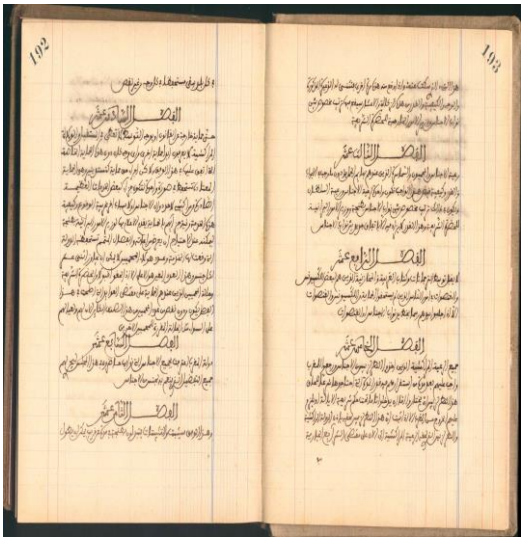

[1]- كناش رقم: 783، الخزانة الحسنية، الرباط، المغرب

الملحق 03: إعلان من قائد جيش الاحتلال إلى الأهالي يدعوهم فيه الى التحلي بالهدوء وعدم الإنضمام الى المقاومة التي عمّت أرجاء تونس ويعدهم بمعاملة حسنة وبحفظ ممتلكاتهم ودينهم[1]

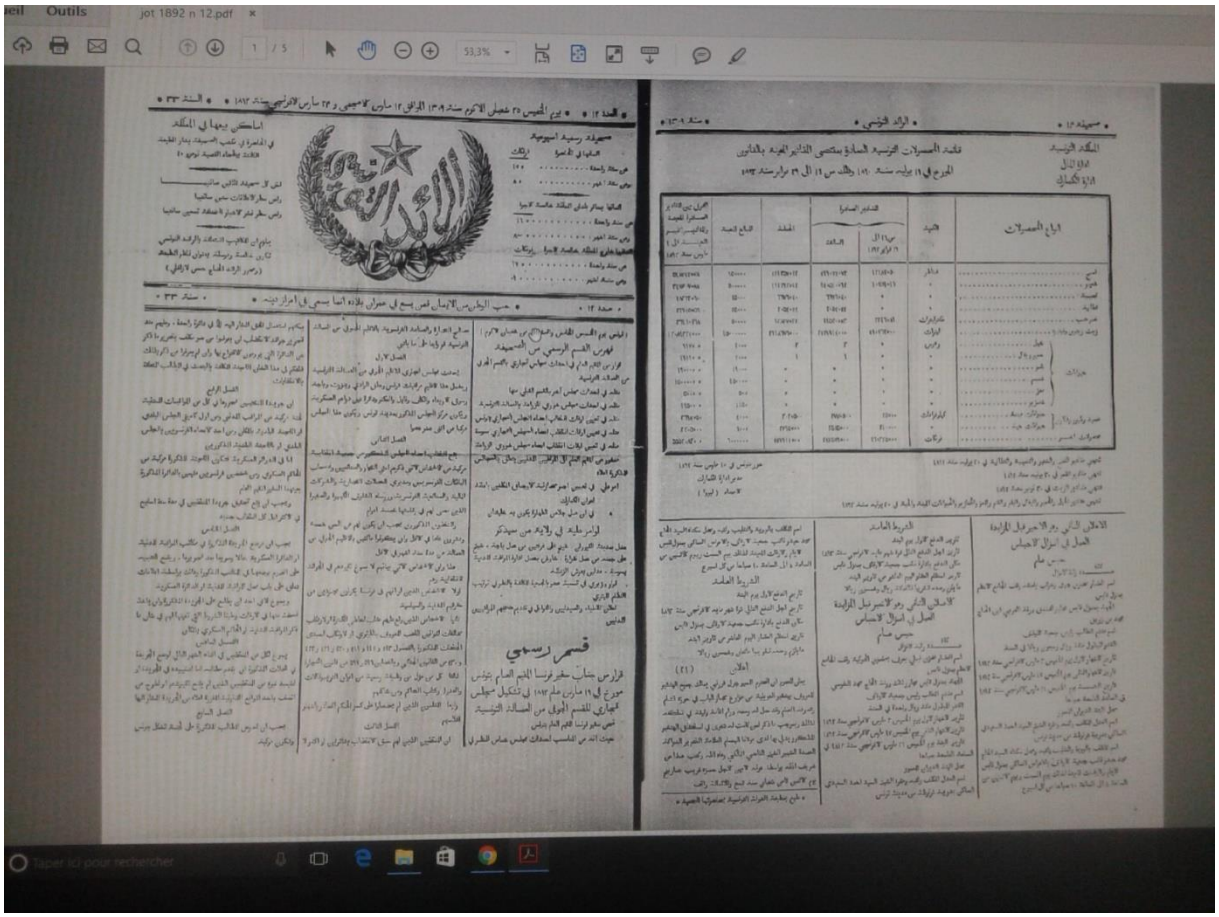

[1] أ . و .ت السلسلة التاريخية ع 215،ملف 307 وثيقة 402.

الملحق:04 الوثيقة تبين معاهدة الباردو التي تنص على الشروط الواقعة بين الدول الفرنساوية القديمة والدولة التونسية في 12 ماي 1881م.[1]

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة
الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية
المؤرخة في 12 ماية 1881 نصها :

الحمد لله،

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتمديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بيار بوفرض له الأمر فاتفق مع وفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة وفيع الشأن باي تونس أعيد وتأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بفرع الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة وفيع الشأن باي تونس بأن السلطة العسكرية الفرنساوية تحتل الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الأدلة العملية كافية لحفظ الراحة على الاستمرار.

[1] علي المحجوبي: **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، تعريب عمر بن ضو، ط1 ، دار سراس للنشر د.ب، 1993م، ص125.

الفصل الثامن :

تحمل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط ويحدد هذا بقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

وتوقاية بلاد الجزاير التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كتريداندة» تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وستبدل المصادقة بسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بهار

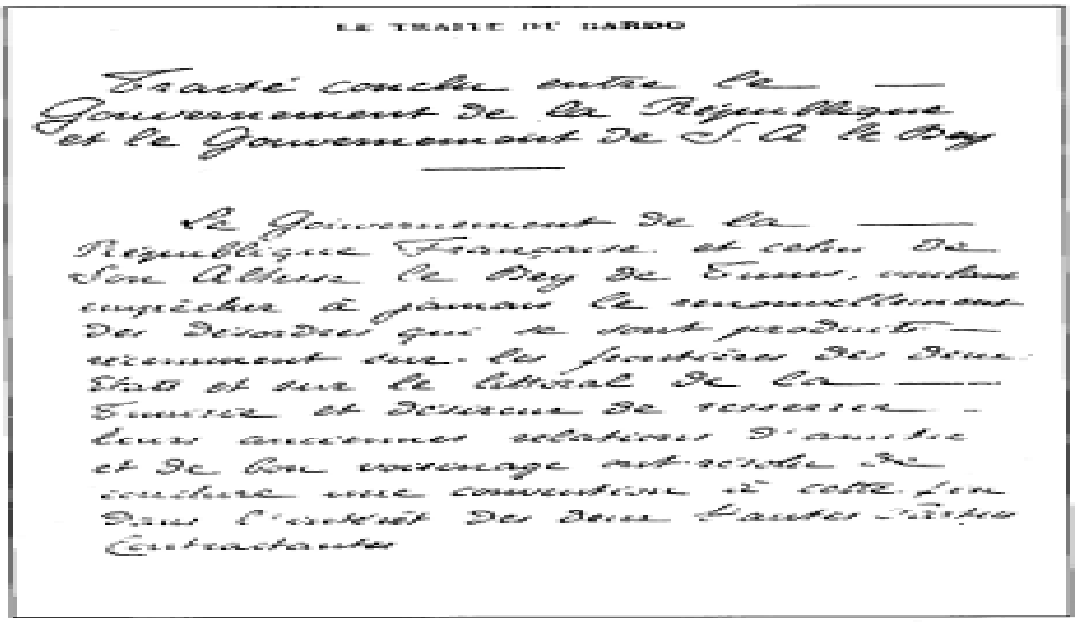

LE TRAITE DU BARDO

Traité conclu entre le Gouvernement de la République et le Gouvernement de S.A le Bey

Le Gouvernement de la République Française, et celui de Son Altesse le Bey de Tunis, voulant cimenter et fonder à toujours la bonne intelligence qui a toujours régné entre la France et la Régence de Tunis et sur le désir de la Tunisie et désireux de resserer leur ancienne solidarité d'amitié et de leur voisinage ont accordé de conclure une convention à cet effet. Son Excellence le Sieur Jules Cambon Ambassadeur

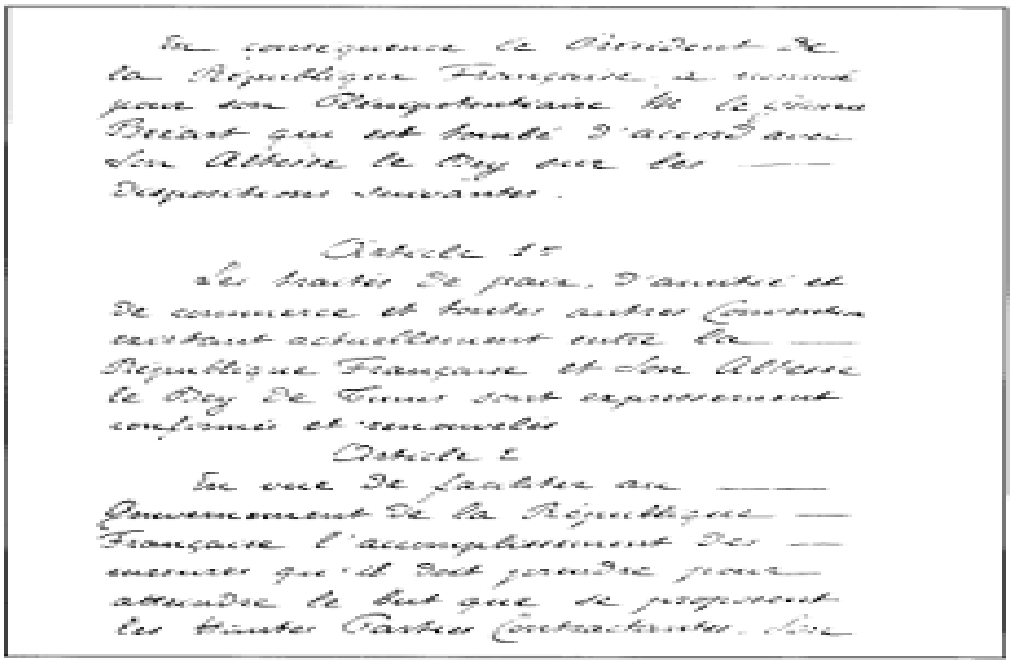

Le gouvernement de la République Française a donné pour mission au Résident Général de France Prés du Bey de veiller à l'exécution des clauses du présent traité

Article 2

Le traité de paix, d'amitié et de commerce et toutes autres conventions existant actuellement entre la République Française et Son Altesse le Bey de Tunis sont maintenues confirmés et reconnues

Article 3

Le cas de faudra au Gouvernement de la République Française l'accomplissement des mesures que il lui paraîtra utile de prendre pour assurer la bonne exécution du présent traité Son Excellence Jules Cambon Ambassadeur

الملحق رقم 05: معاهدة المرسى[1]

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : علي باي /ابول كامبون»

[1]- المرجع السابق، ص112

الملحق رقم 06 : معاهدة الحماية على المغرب الأقصى [1]

معاهدة الحمايـــة

بسم الله

ان دولة جلالة السلطان الشريفة و دولة الجمهورية الفرنسوية بناء على ما لهما من الاهتمام بتاسيس نظام مضبوط مبني على السكينة الداخلية و الراحة العمومية يسوغ به ادخال الاصلاحات و اثبات النشر الاقتصادي بالمغرب قد اتفقتا على ما سيذكر.

الفصـــل الاول :

ان جلالة السلطان و دولة الجمهورية الفرنسوية قد اتفقتا على تاسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الاصلاحات الادارية و العدلية و التعليميـــة و الاقتصادية و المالية و العسكرية التي ترى الدولة الفرنسوية ادخالها نافعا بالايالة المغربية.

و هذا النظام يكون يحترم حرمة جلالة السلطان و شرفة العادي و كذلك الحالة الدينية و تاسيساتها و الشعائر الاسلامية و خصوصا تاسيسات الاحباس كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم مخزن شريف مضبوط.

دولة الجمهورية تتفاوض مع الدولة الاسبنيولية في شان المصالح الناشئة لهذه الدولة من حالتها الجغرافية و مستعمراتها الارضية الكائنة بالساحل المغربي.

كما ان مدينة طنجة تبقى على حالتها الخصوصية المعترف لها وبها و التي من مقتضاها يتاسس نظامها البلدي.

الفصـــل الثانـــي :

جلالة السلطان يساعد من الآن على الاحتلالات العسكرية بالايالة المغربية التي تراها الدولة واجبة للاستتبات السكينة و التامين على المعاملات التجارية و ذلـك بعد تقديم الاعلام للمخزن الشريف. كما يساعد على أن الدولة الفرنسوية تقوم بعمـــل الحراسة برا و كذلك بحرا بالمياه المغربية.

الفصـــل الثالـــث :

دولة الجمهورية تتعهد باعطائها لجلالة السلطان الاعانة المستمرة ضـــد كل خطر يمس بذاته الشريفة أو بكرسي مملكته أو ينشا عنه اضطراب بايالته و هذه الاعانة تعطى أيضا لوالي العهد و لمن يخلفه.

الفصـــل الرابـــع :

ان الوسائل التي يتوقف عليها نظام الحماية الجديد تبرز على يد جلالـة السلطان و على يد الولاة الذين لهم التفويض من الجناب الشريف و ذلك لمعروض من الدولة الفرنسوية، و هذا العمل يكون جاريا ايضا في الضوابط الجديدة و التغييـــرات في الضوابط الموجودة.

.../...

[1] ابراهيم حركات : المغرب عبر التاريخ ، مرجع سابق ،ص345.

الفصـــل الخامـــس :

تعين الدولة الفرنسوية مندوبا مقيما عاما يكون نائبا عنها لدى جلالة السلطان و مستودعا لتفويضاتها بالمغرب كما يكون يسهر على القيام بانجاز هذا الوفق .
يكون المندوب المقيم العام هو الواسطة الوحيد بين جلالة السلطان و نواب الاجانـــب كما يكون الواسطة ايضا في المصارفة التي لهاؤلاء النواب مع الدولة المغربية .
المندوب المقيم العام يكون مكلفا بسائر المسائل المتعلقة بالاجانب فـــي الايالة الشريفة و يكون له التفويض بالمصادقة و الابراز في اسم الدولة الفرنسوية بجميـــع القوانين الصادرة من جلالة السلطان .

الفصـــل الســـادس :

نواب فرانسا السياسيون و القنصليون يكونون هم النائبون عن المخزن والمكلفون بحماية رعايا و مصالح المغرب بالاقطار الاجنبية .
جلالة السلطان يتعهد بعدم عقد اى وفق كان له معنى دولية من غير موافقة دولة الجمهورية الفرنسوية .

الفصـــــل السابـــع :

الدولة الشريفة و دولة فرنسة يتاملا فيما بعد اتفاق معا في تاسيس اصـــول شاملة لنصب نظام مالي يسوغ به ضمانة ما يتعهد به بيت المال الشريف و قبض محصـــولات الايالة على وجه منظم و ذلك مع احترام الحقوق المخولة لحملة سهام السلفات المغربيـــة العمومية .

الفصـــــل الثامـــن :

يتعهد جلالة السلطان بان لا يعقد في المستقبل اما راسا و اما بواسطة اى سلف كان عموميا او خصوصيا او يمنح باى صفة كانت باختصاص من الاختصاصات من غيـــر موافقة الدولة الفرنسوية .

الفصـــل التاســـع :

هذا الوفق يقدم لمصادقة دولة الجمهورية الفرنسوية و تمن المصادقة يد فسيع لجلالة السلطان في اقرب وقت ممكن .
و بمقتضى ما سطر اعلاه حرر الفريقان هذا الوفق و ختما عليه بختمهما بعاصمة فاس يوم الثلاثين مارس سنة 1912 الموافق حادى عشر ربيع الثاني عام 1330 .
ثم رسم الطابع الشريف . و بازائه الاسم المولوى المنيف و نصه عبد الحفيظ الله له و خط عجمـــي .
يشهد الواضعان خط يدهما اسفله بصحة التعريب اعلاه و مطابقته للنص الفرانسم حرفا حرفا . كما يشهد باصلاح التاريخ . ثم خط عجمي . بلان
ثم خط اخر عجمي عبد القادر ابن غبريط لطف الله به .

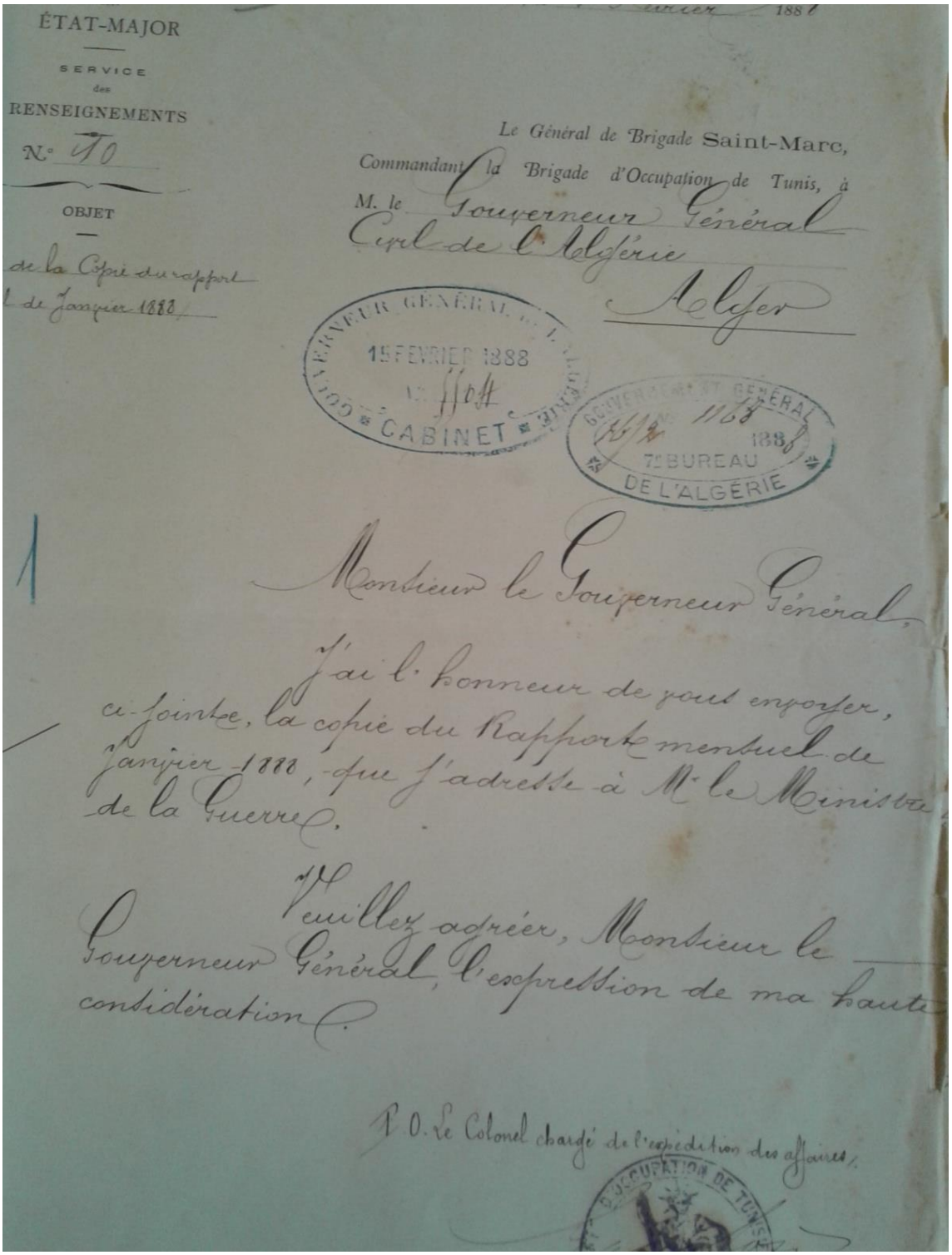

ÉTAT-MAJOR

SERVICE des RENSEIGNEMENTS

N° 10

OBJET

de la Copie du rapport de Janvier 1888

Le Général de Brigade Saint-Marc,
Commandant la Brigade d'Occupation de Tunis, à
M. le Gouverneur Général
Civil de l'Algérie
Alger

GOUVERNEUR GÉNÉRAL ... 15 FEVRIER 1888 ... CABINET

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL ... 1888 ... 7e BUREAU ... DE L'ALGÉRIE

1

Monsieur le Gouverneur Général,

J'ai l'honneur de vous envoyer, ci-jointe, la copie du Rapport mensuel de Janvier 1888, que j'adresse à M. le Ministre de la Guerre.

Veuillez agréer, Monsieur le Gouverneur Général, l'expression de ma haute considération.

P.O. Le Colonel chargé de l'expédition des affaires.

OCCUPATION DE TUNIS

نص المعاهدة [1]:

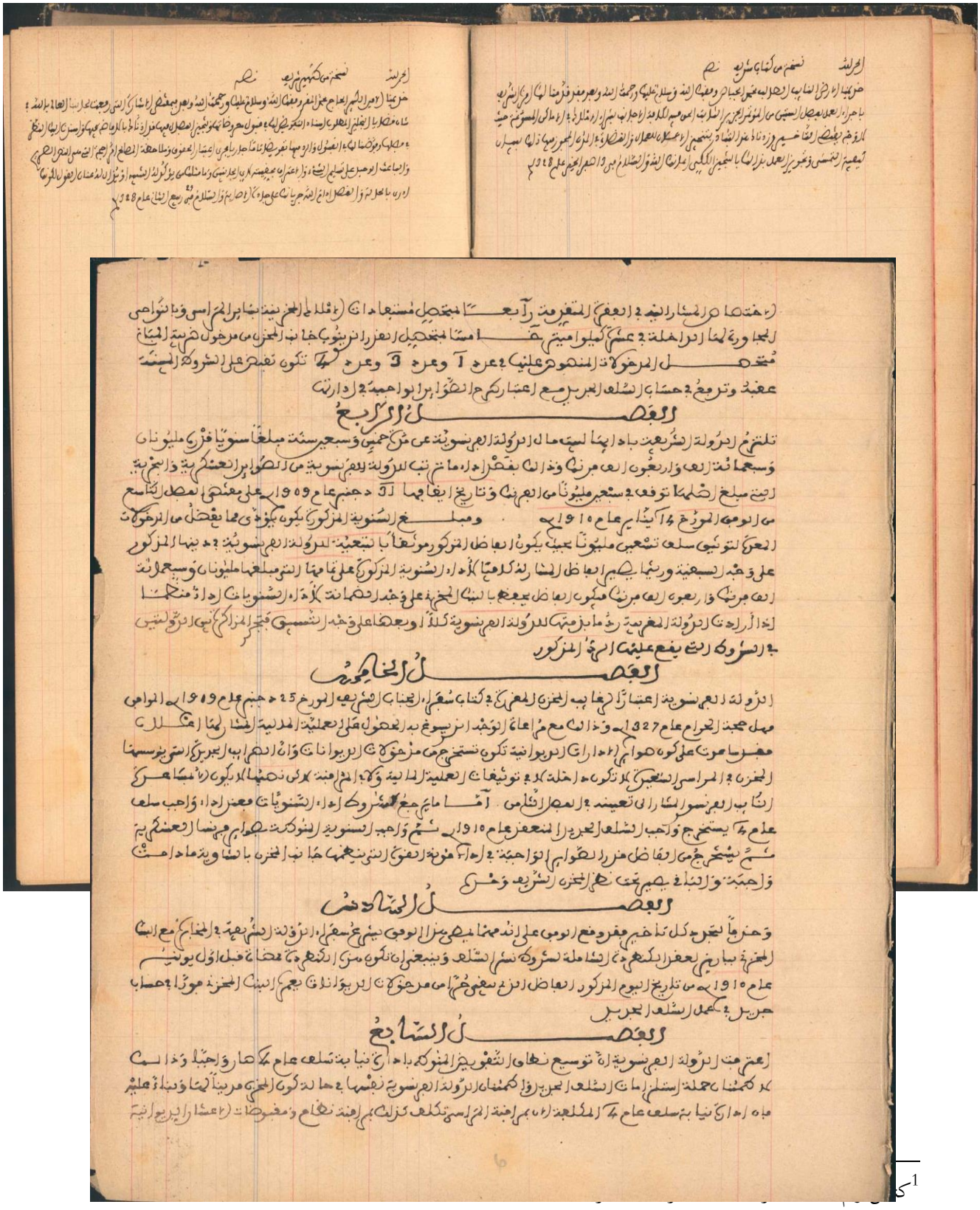

[1] كتاب

الملحق :07 خريطة تبين تحركات الاحتلال الفرنسي بين سنتي 1881–1882م[1]

تونس عبر التاريخ

تحرّكات قوات الاحتلال (1881 – 1882)

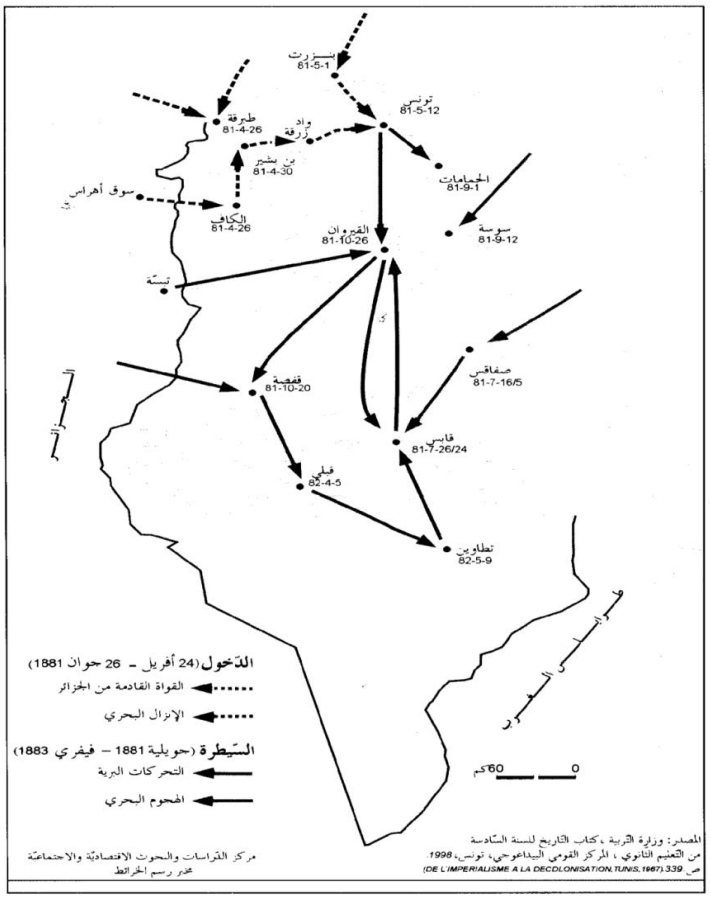

19

[1]- خليفة الشاطر وآخرون:تونس ج3 المرجع السابق ص19.

الملحق رقم08: خريطة الهجوم الفرنسي على شرق المغرب 1900-1911

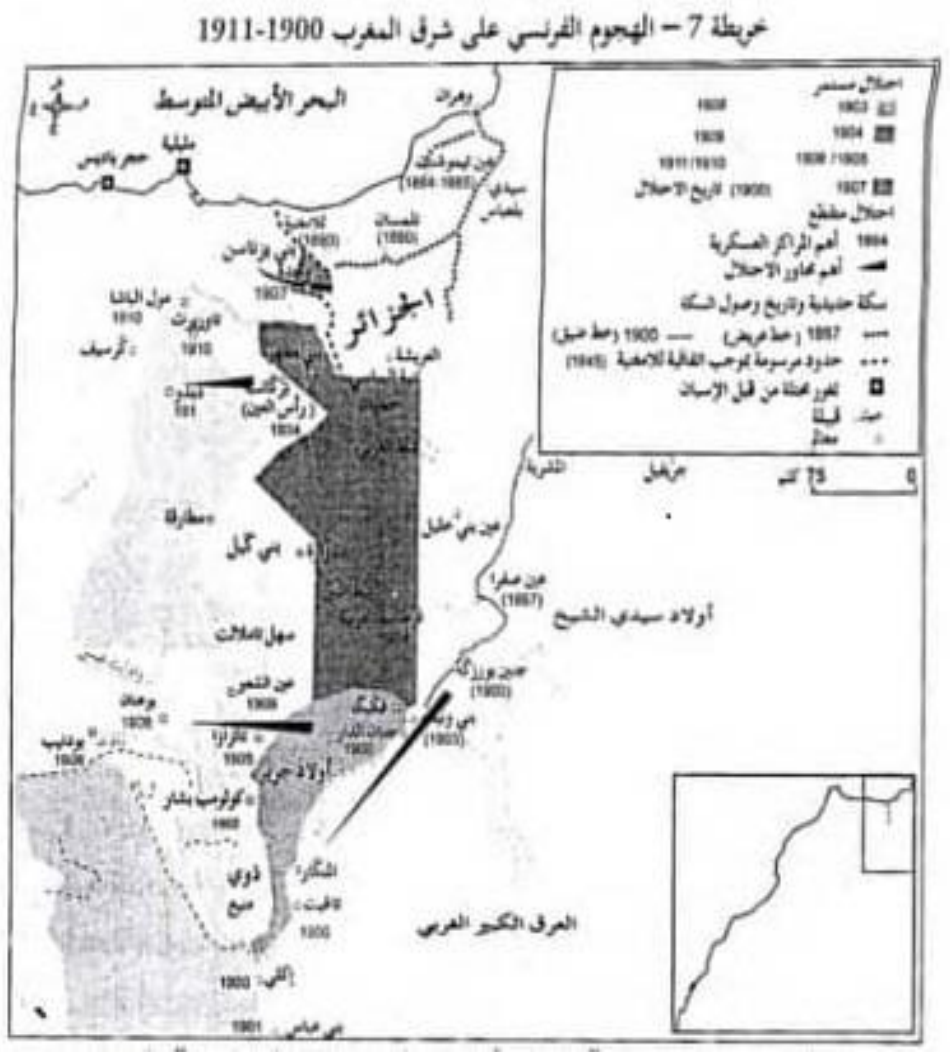

الملحق09: وثيقة مؤتمر ليلة القدر 23 اوت 1946م[1]

ميثاق المؤتمر الوطني العام

الذي أجمعت عليه ووقعته نواب الأحزاب والهيئات التونسية

إن المؤتمر الوطني التونسي المنعقد في ٢٦ من رمضان المعظم عام ١٣٦٥ الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٤٦ — بعد أن درس حالة البلاد السياسية واستمع لمختلف الخطباء صادق بالإجماع على العريضة التالية :

حيث أن البلاد التونسية كانت قبل سنة ١٨٨١ دولة ذات سيادة مرتبطة بالخلافة العثمانية برابطة روحية أكثر منها سياسة وحيث أن سيادة البلاد معترف بها من جميع الدول وقد أيدتها المعاهدات العديدة التي أبرمت مع الدول الأجنبية .

وحيث أن فرنسا التي كانت تؤيد نظرية استقلال البلاد التونسية لدى الحكومة العثمانية قد فرضت على تونس معاهدة وقع عليها الأمير الصادق باي تحت الضغط ولم يصادق عليها الشعب .

وحيث أن معاهدة باردو لم تكن لفصل البلاد التونسية عن المجموع الدولي ولم تبلغ سيادتها الخارجية والداخلية .

وحيث أن الحماية قد استحالت بعد مضي خمس وستين سنة إلى نظام استغلالي استعماري يجرد به الحامي المحمي من سيادته ومن خيراته تجريداً منظماً في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوساطة بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة وحلت محل الدول المحمية في مباشرة السيادة والتصرف في الشؤون العامة .

[1] وثيقة.

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص لسمو الملك حتى أصبح حضرته شبيهاً بموظف شرفي سامي مضغوط على حريته الشخصية كما أن وزراء الدولة التونسية الذين نزلوا بهم إلى رتب وزراء سمو الباي صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل وكما أن العمال أصبحوا أعواناً ينفذون أمر المراقبين الفرنسيين وكذلك نزعت في جميع البلدين الأخرى سلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندت لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا تزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث أن ممثل الجالية الفرنسية بتونس في البرلمان الفرنسي اعتداء جديد على السيادة التونسية ونقض خطير لأساس الوضعية الدولية الحماية .

وحيث أن فرنسا بعد ما التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي النصف باي متعدية على القواعد الأصولية للدين الإسلامي .

وحيث أن هـــذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو بالحق ولا هو بحكم ذاتي وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المسئوليات .

وحيث أن الدولة الحامية سلكت منذ بداية عهد الحماية سياسة تفقير الأهلي بتجريده من أخصب أراضيه ومنح للموظفين (وجلهم فرنسيون) أكثر من ثلثي ميزانية لا مراقبة عليها مستمدة من نظام جبائي مبني على العدد لا الثروة وبإخضاع البلاد التونسية لسياسة مالية جمركية وتجارية مضرة بالاقتصاد التونسي بدون أن تفيده في مبادلاته مع البلاد الأجنبية .

وحيث أن هذه السياسة كانت نتيجة سياسة تعمير البلاد بالفرنسيين
ن معمرين وموظفين ومن طريق التجنيس الذى بعد أن فتح فى وجه
لتونسيين والمالطيين والروس الملوكيين من أتباع (فرانجيل) واللاجئين
لأسبان صار يستميل الايطاليين حتى اليوم لتنمية عدد المواطنين الفرنسيين
النسبة لعدد التونسيين بعد تجريد البلاد من صبغتها التونسية .

وحيث أن الإسراف المالى الذى أوجده هذا التعمير الفرنسى الجائر قد
عجز الحماية عن الوفاء بواجباتها الاجتماعية نحو المسلمين فى ميادين التموين
والسكنى والصحة العامة والتعليم .

وحيث أن ذلك أدى بالدولة إلى إهمال كل ما يتعلق بتحسين حالة
الأفراد والاعتناء بمصالح رأس مالية متفوقة ولم تقم برسالتها التمدينية التى
يحاولون من أجلها تبرير نصب الحماية على البلاد .

وحيث أن التونسيين قد حرموا فى بلادهم من الحريات الأولية
حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتجول حتى أن الخمس والستين
سنة التى مرت على الحماية قضى منها التونسيون أكثر من عشرين سنة
تحت الحكم العسكرى العرفى والباقى تحت رقابة البوليس .

وحيث أنه فيما يخص الأمن قد نكثت الدولة الحامية بعهودها بتسليمها
البلاد لدول المحور بينما كان المحميون يدافعون دائماً عن قضية فرنسا
وقضية حلفائها ويبذلون دماءهم فى هذا السبيل .

وحيث أن التضحيات البشرية والمساهمات فى المجهود الحربى التى
بذلتها الأمة التونسية والتى تتوسيتا بعد الحرب العالمية من شأنهما أن
يستوجبا إلغاء الحماية وتحرير البلاد التونسية .

وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية فى جوهرها نظام وقتى

الملحق10: عريضة حزب الاستقلال [1]

ميثاق ١١ يناير سنة ١٩٤٤

النص الرسمي

« إن حزب الاستقلال الذى يضم أعضاء الحزب الوطنى السابق وشخصيات حرة .

حيث إن الدولة المغربية تمتعت دائما بحريتها وسيادتها الوطنية ، وحافظت على استقلالها طيلة ثلاثة عشر قرنا إلى أن فرض عليها نظام الحماية فى ظروف خاصة .

وحيث إن الغاية من هذا النظام والمبرر لوجوده هما إدخال الإصلاحات التى يحتاج إليها المغرب فى ميادين الإدارة والعدلية والثقافة والاقتصاد والمالية والعسكرية دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب المغربى التاريخية ونفوذ جلالة الملك

وحيث إن سلطات الحماية بدلت هذا النظام بنظام مبنى على الحكم المباشر والاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية ، ومنها جيش الموظفين الذى لا يتوقف بالمغرب إلا على جزء يسير منه ، وإنها لم تحاول التوفيق بين مصالح مختلف العناصر فى البلاد .

وحيث إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الاستحواذ على مقاليد الحكم ، واحتكرت خيرات البلاد دون أصحابها .

وحيث إن هذا النظام حاول بشتى الوسائل تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية فى تسيير شئون بلادهم ومنعهم من كل حرية خاصة أو عامة

وحيث إن الظروف التى يجتازها العالم هى غير الظروف التى أسست فيها الحماية

وحيث إن المغرب شارك مشاركة فعالة فى الحروب العالمية بجنب الحلفاء ، وقام رجاله أخيرا بأعمال أثارت إعجاب الجميع فى فرنسا وتونس وصقلية وكورسيكا

[1] – علال الفاسي : المصدر السابق ،ص 287.

وإيطاليا ، وينتظر منهم مشاركة أوسع فى ميادين أخرى ، وبالأخص لمساعدة فرنسا على تحريرها .

وحيث إن الحلفاء الذين يهرقون دماءهم فى سبيل الحرية اعترفوا فى وثيقة الأطلسى بحق الشعوب فى حكم نفسها بنفسها ، وأعلنوا أخيراً فى مؤتمر طهران سخطهم على المذهب الذى بمقتضاه يزعم القوى حق الاستيلاء على الضعيف .

وحيث إن الحلفاء أظهروا فى شتى المناسبات عطفهم على الشعوب الإسلامية ومنحوا الاستقلال لشعوب غيرها ، منها من هو دون شعبنا فى ماضيه وفى حاضره

وحيث إن الأمة المغربية التى تكون وحدة متناسقة الأجزاء تشعر بما لها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها تحت رعاية ملكها المحبوب ، وتقدر حق قدرها الحريات الديموقراطية التى توافق فى جوهرها مبادئ ديننا الحنيف والتى كانت الأساس فى وضع نظام الحكم بالبلاد الإسلامية الشقيقة .

قرر ما يأتى :

١ — فيما يرجع للسياسة العامة :

أولا — أن يطالب باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى سيدنا محمد بن مولانا يوسف نصره الله وأيده .

ثانياً — أن يلتمس من جلالته السعى لدى الدول التى يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه .

ثالثاً — أن يطالب انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسى والمشاركة فى مؤتمر الصلح .

٢ — فيما يرجع للسياسة الداخلية :

رابعاً — أن يلتمس من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح الذى يتوقف عليها المغرب .

الملحق 10: وثيقة استقلال

[مقتطف من وثيقة الاستقلال المقدمة من قبل الجبهة القومية للوطنية المغربية بتطوان بتاريخ 14 فبراير 1943]

تتلخص أمنية الشعب المغربي وإرادة الأمة المغربية في الظروف الحاضرة فيما يأتي :

إعلان سقوط نظام الحماية المفروض في جميع أطراف المغرب [...]؛

حل القضية المغربية على الأساس الشرعي والقانوني الوحيد، وهو تحديد الاعتراف باستقلال المغرب وسيادته الداخلية والخارجية وإعادة وحدة ترابه الوطني كما كانت في عهد الاستقلال تحت ظل العائلة العلوية المالكة، مع ضمانة هذا الاعتراف من جميع الدول ولاسيما دول أوربا وأمريكا [...]؛

اعتبار التراب المغربي بجميع أطرافه وحدوده وشواطئه ومياهه وأجوائه أرض حياد تام مطلق عند قيام أي نزاع دولي مسلح وبالنسبة إلى كافة المتحاربين حاضرا ومستقبلا، حيث إنه واقع على مفترق الطرق الحيوية العالمية الكبرى وبالنسبة للقارتين الأوربية والأمريكية، وتعهد المغرب الحر المستقل للطرفين المتنازعين بإبعاد شبح كل ما يمكن أن يعتبر تهديدا أو خطرا على أحد الفريقين، بصيانة حياده التام والدفاع عنه إلى آخر رمق برا وبحرا وجوا [...].

هذا وإن المغرب الحر المستقل الذي ينشده المغاربة أجمعون لن يكون مغربا مقفلا في وجه الحضارة الحديثة ولا معزولا عن الاحتكاك ببقية الأمم والشعوب، ولا مطبوعا بأي طابع تشم منه رائحة التعصب الجنسي أو الديني أو عداوة الأجناس والأديان الأخرى، بل إنه سيكون معقلا للحضارة الحديثة إلى جانب حضارته القديمة.

وثيقة الشمال للمطالبة بالاستقلال والوحدة ليوم 14 فبراير سنة 1943.
أوردها محمد بن عزوز حكيم ضمن **مجلة الوثائق الوطنية**،
العدد 5-6، مارس-يونيو، 1990، ص 166-168.

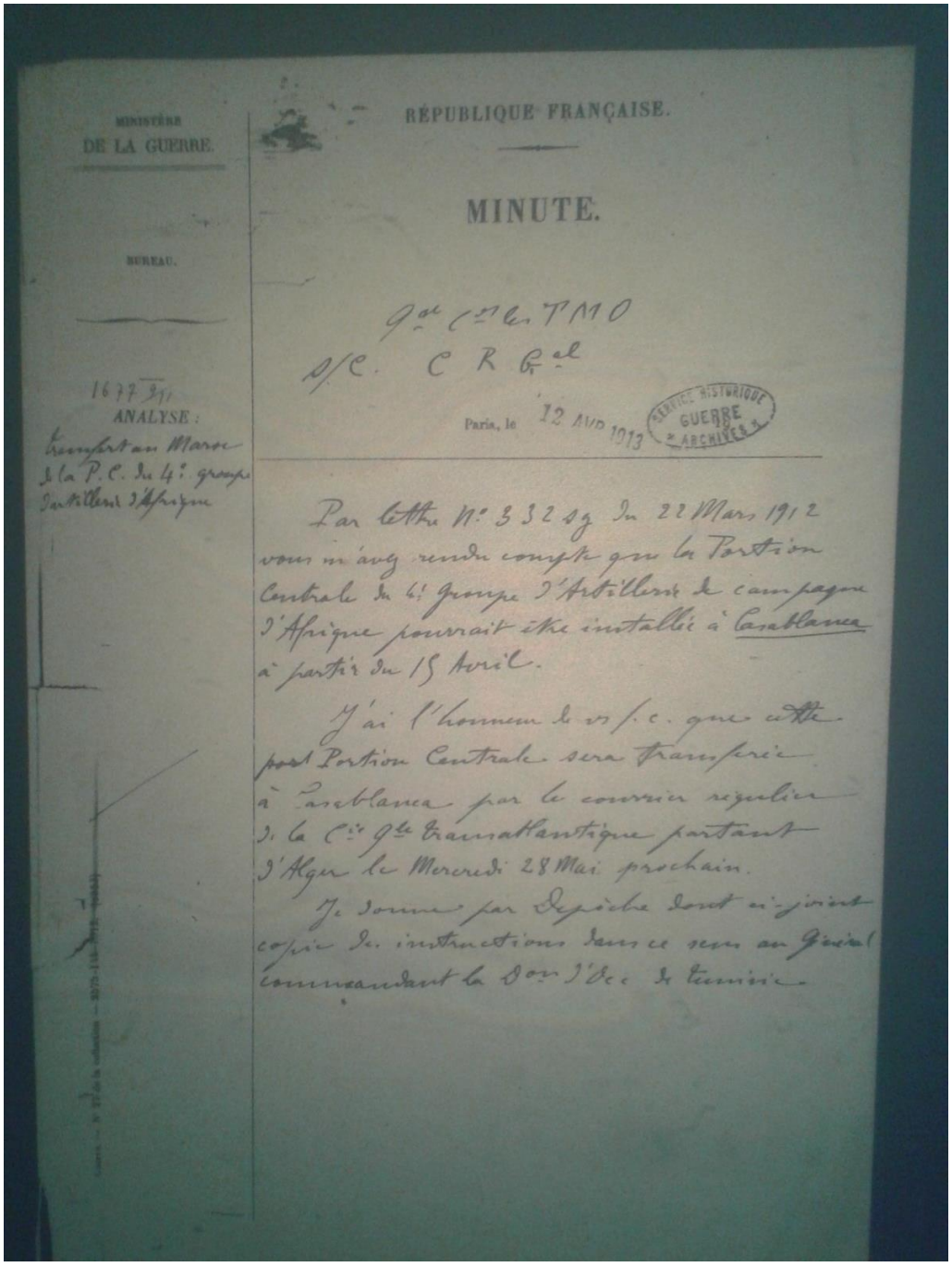

MINISTÈRE
DE LA GUERRE.

BUREAU.

1677 3/1
ANALYSE :
transfert au Maroc
de la P. C. du 4e groupe
d'artillerie d'Afrique

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

MINUTE.

Gd Qr Gl TMO
D/C. C R Gal

Paris, le 12 AVR 1913

SERVICE HISTORIQUE GUERRE 2e ARCHIVES

Par lettre N° 332 sg du 22 Mars 1912 vous m'avez rendu compte que la Portion Centrale du 4e groupe d'Artillerie de campagne d'Afrique pourrait être installée à Casablanca à partir du 15 Avril.

J'ai l'honneur de vous faire que cette Portion Centrale sera transférée à Casablanca par le courrier régulier de la Cie Gle Transatlantique partant d'Alger le Mercredi 28 Mai prochain.

Je donne par dépêche dont ci-joint copie des instructions dans ce sens au Général commandant la Div. d'Occ. de Casablanca.

الملحق 11: مذكرة من ممثلي جيش التحرير للمغرب العربي إلى السيد جمال عبد الناصر رئيس الحكومة المصرية [1]

ملحق رقم 8: مذكرة من ممثلي جيش التحرير للمغرب العربي إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الحكومة المصرية

ممثلو جيش التحرير للمغرب العربي الذين حضروا للقاهرة لرفع شكرهم إلى الرئيس جمال عبد الناصر و حكومته على ما قدمته للمغرب العربي من مساعدات في سبيل تقوية الكفاح المسلح ينتهزون هذه الفرصة ليوضحوا إلى السيد الرئيس مطالب الكفاح خلال مدة الستة شهور القادمة.

أولا :مقدمة

1-الوضع العام بشمال إفريقيا

يجتاز المغرب العربي ظرفا حاسما يتقرر فيه مصير المعركة الراهنة ومستقبل الجزء الغربي من الأمة العربية.

فلقد أيقنت فرنسا خطورة موقفها في المغرب العربي اثر توسيع نطاق الكفاح المسلح و تقويته في مراكش و الجزائر و توقيع انتشاره إلى تونس و أدركت أن كفة النصر تميل إلى جانب المجاهدين لعجز الحكومة الفرنسية على مواجهة الثورة المغربية ماليا و عسكريا و سياسيا .و لدلك فإننا نرى فرنسا تضاعف هجماتها العسكرية و السياسية و الدبلوماسية و حرصا منها على كسب الوقت و الانتصار على الثورة المغربية بأسرع ما يمكن.

2-الميدان العسكري

أرسلت فرنسا حوالي نصف قواتها العسكرية إلى شمال إفريقيا منها في مراكش 130.000 جندي وفي الجزائر 220.000 جندي مع ما لديها من سلاح حديث و عتاد منظمة حلف الأطلنطي بالإضافة إلى استعمال طائرات الهيلكوبتر الأمريكية و البريطانية المتزايد عددها .ولا تزال فرنسا تتابع إرسال نجدات متوالية و الغاية من هذا كاه سيطرة فرنسا على الموقفين السياسي و العسكري.

المرجع : العمري مومن، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني رسالة دكتوراه جامعة منتوري قسنطينة ، 2010 .

[1] – العمري مؤمن: شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني ، رسالة دكتوراة جامعة منتوري ، قسنطينة ،2010.

الفهارس

فهرس الأعلام :

أ

ابن أبي الضياف،34 ،36 ،39 ،43 ،44 ،48 ،90 ،95 ،343
أحسن،17 ،35 ،36 ،141
أحمد إبراهيم،211
أحمد السقا،215
أحمد الصافي،233 ،247
أحمد الهيبة،11 ،156 ،234 ،236 ،344 ،353 ،359
أحمد باي،36 ،45 ،47 ،92 ،100
أحمد بن مسعود،203
أحمد مكوار،312
الباهي،312
البكاي،290 ،308
الثعالبي،37 ،40 ،106 ،138 ،139 ،143 ،207 ،208 ،209 ،210 ،211 ،212 ،213 ،
215،216 ،217 ،218 ،219 ،223 ،233 ،237 ،241 ،244 ،245 ،246 ،247 ،360
الجلولي،200 ،258
الحسن الأول،62 ،63 ،231 ،354
السبوعي،42
الطاهر الحداد،219
الكلاوي،235 ،293 ،302 ،308
المقري،84 ،247 ،308
المهدي،79 ،82 ،291
أوبنهايم،51 ،103

ب

باحماد،76

بانسيرابي،307

برتران،203

بركاش،71

برميليو،49

بريلار:ص،227

بلوم فيوليت:ص،223

بوحمارة،76 ،77 ،79 ، 149

بيرجولي:ص،306

بيرطون:ص،221 ،222

بيسمارك:ص،56

بيكلارد:ص،70 ،72

ت

تشرشل:ص،317 ،318

ج

جمال الدين الأفغاني:ص،205

جورج كاترو:ص،307

جون راسل:ص،69

جيلبرت كرانفال:ص،306

ح

حسن قلاتي:ص،233

حسين بك:ص، 53

حسين بن علي:ص،34 ،38 ،39 ،90

حمو الزياني:ص،230 ،231 ،224

حمودة باشا:ص ،34 ،35 ،36 ،38 ،91 ،92 ،344

خ

خير الدين،9 ،37 ،45 ،46 ،47 ،48 ،50 ،55 ،100 ،131 ،206 ،233 ،238 ،343

خير الله،207 ،209

د

دي لاتور:ص،275 ،307 ،311

ديبوا :ص 50. ،103

ديلكاسيه:ص82 .

ر

رستم:ص 44 .

روباتينو:ص55 .

روزفلت:ص256 .. ،317

روستان49 .. ،117 ،177

روفي:ص82 .

س

سالم بوحاجب:ص،206 ،207

سان كلو:ص،308 ،338

ستيفان بيشون:ص،208

سعد بن عبد اللطيف:ص،214

سعيد بن العياشي:ص، 64

سليم المنجي:ص،312

سليمان القانوني:ص،47 ،100

سنان:ص،34 ،90

سي سليم:ص، 38

سيدي عباس:ص،229

ص

صالح الشريف:ص،212 ،213

صفاقس:ص،41 ،42 ،44 ،118 ،196 ،198 ،200 ،201 ،202 ،214 ،227 ،264 ،272 ،
348،344

ع

عبد الجليل الزاوش:ص، 209

عبد الحفيظ:ص،77 ،86 ،94 ،146 ،148 ،149 ،150 ،151 ،152 ،153 ،176 ،225 ،
346، 227، 234، 229، 228،226

عبد الرحمان:ص،15 ،16 ،61 ،63 ،107 ،184 ،343 ،345 ،354

عبد القادر:ص،4 ،62 ،68 ،93 ،149 ،269 ،307 ،345 ،354 ،360

عبد المجيد،48 ،100 ،208 ،329

عثمان باشا،36

علي أبو شوشة:ص، 206

علي أمهاوش،231

علي باش حامبة:ص ،207 ،209 ،211 ،212 ،215

علي باشا:ص،35 ،90

علي بن حمو الغالمي:ص،226

علي بن خليفة:ص،195 ،196 ،201 ،202 ،214 ، 227

علي بن عمارة:ص،199

علي بن غذاهم:ص،41 ،43 ،360

عمر التازي:ص،82

عمر اليازدي:ص،312

عمر بن عبد الجليل:ص،312

غ

غليوم الثاني:ص،82

غيلي:ص،222

غيوم:ص،299

ف

فرنسيس لاكوست:ص،306

فورجمول:ص،204

ك

كزافي كوبولاي:ص،234

كلخانة:ص،48 ،100

ل

لافيجري:ص،20 ،27 ،219

لعويطي:ص،312

لوجرو:ص،199

لوكلير:ص،292

لونجيه،215

ليسان سال:ص،203

ليوطي:ص،142، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 227، 228، 230، 231، 232 ،
230، 236،235

م

ماتي:ص،200
ماجر:ص،41، 43، 44، 48، 204
مارسيل:ص،42، 215، 360
مانسمان:ص،86
محمد الأصرم:ص،207، 208، 209
محمد الجباص:ص،79
محمد الزيدي:ص،71
محمد الصادق باي:ص،37، 41، 102، 117، 118، 198، 344
محمد الناصر:ص،218
محمد النبهان:ص،212
محمد بن الحسن:ص،247
محمد بن عبد الرحمن:ص،72، 73
محمد بن عرفة:ص،304، 331، 337
محمد بن يوسف:ص،204، 240، 292، 307، 308
محمود الماطري:ص،221، 222
محي الدين القليبي:ص،219
مراد بك:ص،90
مصطفى إبراهيم:ص،34
مصطفى بن إسماعيل،37، 46، 115، 200، 344
مقديش:ص35 ..، 36، 91، 92، 343
موحى:ص،230، 231، 232، 233، 231

موسوليني:ص،315

مولان،199

مونجان:ص،227 ،235

ن

نابليون:ص23.،47 ،100

نوغيس:ص.255 ،282 ،284 ،285 ،286 ،316

هـ

هاي:ص،63 ،69

هتلر:ص،256 ،315 ،335

هنيل:ص،200

هول كورديل:ص،318

هونريس:ص،230

و

ولسن:ص،215 ،216 ،232

وود:ص،50 ،103

ي

يوسف الرويسي:ص،320 ،321 ،323 ،324

يوسف صاحب الطابع: ص،36

فهرس الأماكن والمدن والبلدان :

إ:

إسبانيا:،24 ،62 ،70 ،78 ،82 ،84 ،85 ،87 ،108 ،111 ،148 ،149 ،150 ،151 ، 153
173،174 ،176 ،179 ،236 ،237 ،238 ،226 ،343

أغادير:ص،88 ،89 ،146 ،147 ،148 ،149 ،151 ،174 ،234 ،235 ،236 ،226 ،
228:ص327

إفريقيا:ص،3 ،4 ،12 ،16 ،19 ،20 ،21 ،23 ،24 ،25 ،29 ،30 ،51 ،52 ،53 ،56 ،58 57
:ص65 ،82 ،96 ،136 ،137 ،138 ،145 ،149 ،156 ،158 ،172 ،189 ،191 ،208 ،
209،218 ،224 ،227 ،234 ،239 ،250 ،236 ،237 ،238 ،239 ،242 ،243 ،244 ،
253،256 ،258 ،282 ،284 ،285 ،287 ،288 ،308 ،311 ،314 ،316 ،318 ،319 ،
341،342 ،344 ،346 ،347 ،348 ،349 ،350 ،354 ،356 ،357 ،361 ،362

أكس لاشبيل:ص، 61

الألزاس:ص،56 ،58 ،121 ،172

الإنجليز:ص،48 ،71 ،80 ،103 ،104 ،252 ،258 ،259 ،284 ،285

الإيطالية:ص49 .،53 ،55 ،122 ،132 ،210 ،211 ،256 ،314 ،315

الباردو:ص36 .،43 ،117 ،118 ،132 ،175 ،179 ،348

البروج:ص:229

البلقان:ص87.

البوسنة 87.

الجريد:ص ،42

الجزائر:ص،1 ،2 ،3 ،12 ،16 ،17 ،18 ،24 ،26 ،30 ،34 ،35 ،36 ،37 ،39 ،41 ،42 ،
43،46 ،47 ،49 ،50 ،52 ،56 ،57 ،58 ،59 ،66 ،77 ،88 ،92 ،94 ،98 ،99 ،102 ،
111،113 ،117 ،121 ،129 ،137 ،138 ،142 ،150 ،156 ،157 ،159 ،163 ،168 ،

171،173، 177، 178، 196، 197، 198، 199، 211، 212، 213، 214، 216، 219،
220،232، 241، 243، 250، 237، 242، 245، 248، 252، 253، 266، 270، 273،
276،288، 311، 312، 313، 316، 317، 318، 320، 321، 322، 323، 327، 330،
337،340، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353،
354،355، 357، 358، 359، 361، 362
الجزيرة الخضراء:ص،84 ،85 ،86 ،87 ،147 ،149 ،151 ،303
الحبشة:ص ،19 ،57
الدولة العثمانية:ص،4 ،23 ،40 ،47 ،49 ،52 ،58 ،61 ،95 ،102 ،103 ،173 ،188 ،232 ،
347
الرباط:ص،9 ،65 ،69 ،70 ،77 ،85 ،146 ،153 ،158 ،167 ،227 ،228 ،229 ،236 ،
239،242، 245، 246، 247، 249، 225، 241، 246، 284، 286، 287، 291، 292 ،
293،296، 299، 309، 324، 325، 327، 329، 331، 339، 344، 346، 350، 351 ،
352،353، 354، 355، 356، 360، 362
الريف:ص،67 ،71 ،76 ،87 ،151 ،153 ،156 ،161 ،174 ،182 ،230 ،238 ،239 ،
251،225، 226، 230، 234، 235، 312، 326، 327، 328
السنغال:ص،65
السودان:ص،66 ،77
السويد:ص ،85
السويس:ص،24 ،81
القيروان:ص،42 ،118 ،197 ،198 ،199 ،200 ،208 ،227 ،255
الكاف:ص،36 ،42 ،59 ،116 ،117 ،178 ،204 ،223 ،254 ،257
الكونغو،89 ،148 ،149 ،151

ألمانيا:ص،57، 58، 65، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 147، 149، 150، 151 ،
172،173، 174، 232، 242، 252، 253، 256، 260، 287، 288، 290، 313، 314 ،
337

المغرب:ص،1 ،2 ،3 ،4 ،5 ،7 ،8 ،11 ،12 ،17 ،18 ،24 ،26 ،36 ،37 ،39 ،42 ،49 ،
58،61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79 ،
80،81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 92، 93، 94، 95، 96، 98، 99 ،
100،101، 102، 106، 107، 108، 110، 111، 112، 113، 114، 117، 137، 140 ،
144،145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157 ،
158،159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 167، 168، 170، 171، 173، 174 ،
175،176، 177، 178، 179، 181، 182، 183، 184، 185، 187، 188، 190، 191 ،
192،193، 194، 210، 213، 214، 216، 219، 226، 227، 228، 229، 230، 231 ،
232،236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248 ،
249،250، 251، 252، 225، 226، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235 ،
236،237، 238، 239، 240، 241، 242، 245، 248، 249، 253، 255، 256، 259 ،
260،262، 265، 268، 269، 273، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287 ،
288،290، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303 ،
304،305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 317، 318، 319 ،
320،321، 322، 323، **324**، **3**25، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333 ،
334،335، 336، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 352، 358، 362، 343، 344 ،
345،346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358 ،
359،360، 361، 362، 363، 365

النمسا:ص،85 ،87 ،89 ، 147

اليونان:ص، 40

إ

إنجلترا:ص،48 ،52 ،53 ،57 ،58 ،80 ،81 ،82 ،86 ،97 ،101 ،103 ،108 ،121 ،172 ،
174،288 ،361

ا

ايسلي:ص،62 ،69

ب

باجة:ص43 ..،117 ،258
باريس،20 ،23 ،51 ،58 ،79 ،105 ،113 ،114 ،120 ،148 ،153 ،165 ،189 ،207 ،
208،209 ،219 ،220 ،224 ،228 ،248 ،237 ،241 ،242 ،246 ،255 ،263 ،268 ،
269،270 ،278 ،288 ،299 ،305 ،307 ،308 ،309 ،312 ،318 ،332 ،340
برلين،46 ،56 ،58 ،59 ،86 ،115 ،121 ،149 ،171 ،193 ،195 ،238 ،254 ،256 ،
262،287 ،288 ،324 ،360 ،361
بروكسل،219 ، 239
بلجيكا،85 ،253
بلغاريا،87
بنزرت،48 ،103 ،117 ،204 ،253

ت

تركيا:ص ،24 ،58 ،109 ،209 ،233 ،237
تطوان:ص،62 ،70 ،236 ،238 ،245 ،248 ،241 ،291 ،306 ،343 ،347 ،353
تونس:ص،1 ،2 ،3 ،4 ،5 ،6 ،7 ،8 ،9 ،10 ،12 ،16 ،18 ،22 ،24 ،26 ،27 ،28 ،29 ،
30،32 ،34 ،35 ،36 ،37 ،38 ،39 ،40 ،41 ،42 ،43 ،44 ،45 ،46 ،47 ،48 ،49 ،
50،51 ،52 ،53 ،54 ،55 ،56 ،57 ،58 ،59 ،92 ،93 ،94 ،95 ،97 ،98 ،100 ،
102،103 ،104 ،105 ،106 ،107 ،108 ،109 ،110 ،111 ،112 ،113 ،114 ،115 ،

113،115، 116، 117، 118، 119، 121، 122، 123، 124، 125، 127، 128، 129،
130، 131، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144،
150، 163، 168، 171، 172، 173، 174، 175، 177، 178، 179، 180، 181، 182،
183، 184، 185، 186، 187، 188، 190، 191، 193، 195، 196، 197، 199، 200،
201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214،
215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 227، 223، 227، 229،
230، 231، 232، 233، 235، 237، 238، 239، 240، 242، 243، 246، 247، 248،
249، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 260، 261، 263، 264، 266،
267، 269، 270، 272، 273، 274، 276، 277، 278، 279، 311، 312، 313، 314،
315، 317، 319، 320، 321، 322، 323، 326، 327، 329، 331، 334، 336، 337،
338، 340، 341، 342، 343، 344، 348، 355، 361، 343، 344، 345، 346، 347،
348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 358، 359، 361، 362، 363، 365،
366، 367

ج

جبل طارق:ص،3 ،63 ،81

خ

خنيفر:ص ة،230 ،231 ،233

س

سان:ص لوي،65

سبتة:ص،70 ،236 ،62 ،239

ص

صربيا:ص،87

ط

طرابلس،61 ،210 ،211 ،233
طنجة:ص،62 ،67 ،78 ،83 ،85 ،89 ،95 ،101 ،145 ،153 ،158 ،174 ،179 ،225 ،
236،245 ،291 ،296 ،300 ،304 ،350

ع

عين دراهم:ص،117

ف

فاس،61 ،63 ،73 ،74 ،76 ،78 ،79 ،88 ،89 ،147 ،148 ،149 ،151 ،152 ،154 ،
156،157 ،158 ،166 ،175 ،179 ،225 ،226 ،227 ،228 ،230 ،231 ،232 ،234 ،
236،237 ،242 ،244 ،245 ،246 ،247 ،248 ،252 ،224 ،225 ،228 ،230 ،231 ،
234،241 ،294 ،296 ،299 ،336 ،344 ،353 ،354 ،356
فرنسا:ص،1 ،3 ،7 ،10 ،17 ،20 ،23 ،24 ،25 ،26 ،28 ،29 ،32 ،35 ،36 ،46 ،47 ،48 ،
49،50 ،52 ،55 ،56 ،57 ،58 ،59 ،62 ،63 ،68 ،69 ،77 ،78 ،80 ،81 ،82 ،84 ،
85،86 ،87 ،88 ،89 ،90 ،92 ،94 ،95 ،97 ،98 ،100 ،101 ،102 ،103 ،106 ،
107،108 ،109 ،110 ،111 ،112 ،113 ،114 ،115 ،113 ،115،116 ،117 ،
118،120 ،121 ،122 ،123 ،124 ،125 ،127 ،128 ،129 ،131 ،132 ،133 ،134 ،
135،136 ،137 ،138 ،140 ،141 ،142 ،144 ،145 ،147 ،148 ،149 ،150 ،151 ،
152،153 ،155 ،156 ،157 ،158 ،159 ،162 ،163 ،164 ،165 ،166 ،168 ،169 ،
170،171 ،172 ،173 ،174 ،175 ،176 ،177 ،178 ،179 ،180 ،182 ،183 ،184 ،
185،186 ،187 ،188 ،189 ،190 ،191 ،192 ،193 ،194 ،195 ،198 ،199 ،200 ،
201،202 ،204 ،205 ،206 ،209 ،212 ،214 ،216 ،217 ،218 ،219 ،220 ،224 ،
225،226 ،227 ،229 ،235 ،236 ،239 ،240 ،241 ،243 ،245 ،246 ،247 ،249 ،
250،252 ،223 ،225 ،226 ،228 ،231 ،233 ،234 ،235 ،240 ،241 ،242 ،246 ،

252،254، 256، 257، 258، 259، 261، 262، 266، 267، 268، 269، 271، 272 ،
273،274، 275، 276، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 286، 290، 295، 296 ،
297،298، 299، 301، 302، 303، 305، 307، 308، 309، 312، 313، 314، 317 ،
318،319، 329، 332، 333، 335، 336، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344 ،
351،356، 358، 362

ق

قابس:ص،44 ،196 ،202 ،214 ،223 ،253 ،254 ،257
قبرص:ص،57 ،58 ،121 ،172
قسطنطنية:ص،81
قفصة:ص،118 ،199 ،258 ،273

ل

ليبيا:ص ،28 ،41 ،42 ،43 ،58 ،81 ،82 ،150 ،163 ،174 ،211 ،214 ،315 ،321 ،
345،347، 348، 355

م

مراكش:ص،4 ،26 ،63 ،74 ،77 ،78 ،84 ،86 ،145 ،147 ،150 ،161 ،165 ،175 ،
179،234، 235، 236، 239، 243، 246، 227، 228، 237، 294، 301، 323، 327 ،
332،341، 347، 350، 353، 361، 363
مصر:ص،19 ،23 ،24 ،29 ،30 ،81 ،95 ،173 ،182 ،244 ،250 ،233 ،246 ،253 ،
260،262، 266، 277، 321، 328، 335، 336، 343، 346، 347، 348، 352
مغنية:ص ،62
مكناس:ص،12 ،61 ،149 ،151 ،166 ،179 ،250 ،228 ،312

ن

نافرين:ص،53

نفزاوة:ص، 199

هـ

هولندا29 ، 85

و

والرباط:ص ،148، 149، 179، 236، 245، 228، 241، 293

ورغمة،199

وزان،214، 237

وهران،146، 156

بيبليوغرافيا الأطروحة

بيبليوغرافيا الأطروحة :

أولا: القرآن الكريم .

ثانيا :الوثائق الأرشيفية باللغة العربية

01 – وثائق من أرشيف ما وراء البحار ANOM.

02 أرشيف وزارة الدفاع والخارجية الفرنسية فانسان SHD-/SHAT

03 –ومن الأرشيف التونسي A.N.T

04 ––وثائق الأرشيف المغربي.ANM

05 –وثائق الحكومة التونسية، ملف 477، الصندوق 42.

06 –الخزانة الحسينية الرباط :مخطوطات.خ ح

07 مركز الحركة الوطنية منوبة :I.S.H.M.N

ثالثا: الوثائق الأرشيفية باللغة الأجنبية:

1. Archives Nationales de Tunisie, Série SG2, boite OO94, dossier n° 2, rapports et notes politique concernant 2
2. I.S.H.M.N : Bobine A18, Archives 25H14, 1881, Expédition de Tunisie, (611 Folios).
3. I.S.H.M.N : Bobine A18, Archives 25H14, 1881, Expédition deTunisie, (611 Folios).
4. S.H.A.T. Serie 3H carton 251،1943
5. **S.H.A.T.**.série 3H carton251.Cabinet-Militaire 2eme bureau "Rapport sur le mouvement "front national de libération "au Maroc .1943- 1944..
6. S.H.AT serie 3H carton 251. .1944 -1943 Rapport sur le Mouvement ",Front national de libération au Maroc"
7. .S.H.M.N : Bobine 319, Archives 59, 1881, Soulèvement de la-2 population Tunisienne contre l'occupation française, 210 Folios.
8. .service historique de l'armée: Carton 604 sous série 3H .N419 ;27-06-1918

9. -A.N.T, Tunis, le 10/09/1939 : **Voir la proclamation du Bey Ahmed Pacha**, In Annexe N° 2.
10. -A.N.T, Tunis, le 10/09/1939 : Voir la proclamation du Bey Ahmed Pacha, in annexe n° 2.
11. ANOM, 26H22 –(23) **resedense de la france reuve de la semaine seuivi en tunisie** (16 /12/1939-28/12/1940).

12. -ANOM, GGA, Sous-série, 32H6, Situation politique et économique du Maroc, septembre 1939.
13. -ANOM, GGA, Sous-série, 32H6، Situation politique et économique du Maroc,septembre 1939.
14. -ANOM,GGA,Sous-série، 32H6, Situation politique et économique du Maroc,Septembre 1939
15. -Archives Nationales de Tunisie، Série SG2، boite OO94، dossier n°2، Rapports et notes politique concernant l'activité politique des Algériens et Tunisiens، Folio n° 28, Peuple Algérien

16. Discours du résident général Noguès devant les sections marocaine et française du conseil du Gouvernement le 27 décembre 1939, in B.A.F, N° 1420 du 12 janvier 1940.
17. -S.H.A.T..série 3H carton245.Cabinet-Militaire 2eme bureau "Rapport sur le mouvement "front national de libération "au Maroc

18. -S.H.AT serie3H carton 251,Gab-Mili 2eme bureau.-P1. -1943 .1944Rapport sur le Mouvement "Front national de libération au Maroc"
19. S.H.AT serie3H carton251,Gab-Mili 2e me bureau Maroc"Rapport sur le Mouvement "Front national de libération au. 1944-1943
20. -Serie3H carton251,1943 S.H.A.T.
21. -SHAT service historique de l'armée: Carton 604 sous série 3H .N ;2/1 :433 05-07-1919
22. -SHAT,carton 2H 134,dossier1:Evolution de la situation politique(1953-1954),synthése hebdomadaire de renseigments en date du 30juin1954
23. -Texte présenté au résident général le 28 Aout 1939,In B.A.F, Aout 1939 , Rezette

24. TOAFN, serie 27N 224, journal de marche du général Noguès déclarant qu'il y a eu - Discours du résident général Noguès devant les sections marocaine et française du conseil duGouvernement le 27 décembre 1939, in Bulletin de l'Afrique Française., N° 1420 du 12 janvier 1940 .

-

- Bulletin 1- " النشرية الصادرة بتاريخ بتاريخ 8 سبتمبر 1940محول حصة 41 إذاعية

ثالثا: المصادر بالعربية

1 ابن أبي الضياف أحمد: **إتحاف اهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان**، ج 2،دط، الدار التونسية للنشر، تونس 1975م.

2 البلهوان علي: **تونس الثائرة**، دط، هنداوي، تونس، 2017م.

3 ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي:إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرةمكناس (1290-1365هـ) ، ج3،تح:علي عمر،ط1، مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،2008م/1429هـ.

4 بيرم الخامس محمد: صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار ،القطر التونسي، ج 2،ط1،دار مصادر بيروت ،بالطبعة الاعلامية بمصر ،1302هـ .

5 بن جلون عبد الحفيظ: **هذه مراكش**،ط1،مطبعة الرسالة، القاهرة،1949م.

6 بن عبود امحمد:**مكتب المغرب العربي بالقاهرة دراسات و وثائق**،دط، منشورات عكاظ، الرباط، 1992م.

7 التونسي خير الدين : **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**،تق:محمد الحداد،ط1، مكتبة الإسكندرية،مصر، 2001م.

8 الثعالبي عبد العزيز ،**تونس الشهيدة** ،دت ،دط،تونس .

9 حمادي محمد العزيز:**جيوش تحرير المغرب العرب ، هكذا كانت القضية في البداية** ، منشورات المندوبية السامية لقدماء جيش التحرير ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، المغرب ،2004م.

10السنوسي محمد العربي :**مذكرات خير الدين باشا** ،دط،مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2008م.

11الفاسي علال: **حديث المغرب في المشرق**،د ط، مطبعة الرسالة ،القاهرة، 1956م

12القادري ابو بكر: **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 – 1940** ،ج1، ط1 ، مطبعة النجاح الجديدة ، الرباط ، 1992م

13الوزاني محمد حسن ،حدثني والدي ،مؤسسة محمد حسن الوزاني للنشر،ط1 ، تطوان ، 1990.

14- مقديش محمود: **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ و الأخبار**،ج2، تح علي الزواري و محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي،ط1، بيروت، لبنان، 1988م.

15-المرنيسي عبد الحميد: **الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيّام الاستقلال** ، تقديم: عبد الكريم غلاب، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب الأقصى، 1978م.

16-الناصري أحمد بن خالد: **الإستقصاء لاخبار المغرب الاقصى** ج8، تح و تع : جعفر الناصري ومحمد الناصري ، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م.

17الوزاني محمد حسن: **المعركة من أجل الشورى والاستقلال،1946-1955م: حدثني والدي،** مؤسسة محمد حسن الوزاني للنشر،ط1، تطوان، 1990.

رابعا: المرجع بالعربية:

1. ابن عزوز عبد الحكيم:الشريف الريسوني والمقاومة المسلحة في شمال المغرب،دط،مطبعة الساحل،الرباط،1981م.
2. أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية،د.ط، دار الغرب الاسلامي،الجزائر،1983م.
3. ارجمند كوران: المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913،تر:عبد الرحمان تشايجي، تع: عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس 1973م.
4. الإمام رشاد: سياسة حمودة باشا في تونس (1782-1814م) ،دط، منشورات الجامعة التونسية،تونس 1980م.
5. الإمام رشاد:سيرة مصطفى بن اسماعيل،دط،،وزارة الشؤون الثقافية ،المعهد القومي للآثار والفنون، تونس،1981م.

6. أمبارك زكي والخلوفي محمد صغير: الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي،ج3،ط1، مطبعة دار المعارف الجديدة ، المغرب، 1442هـ/1993م.

7. أمزيان محمد : عبد الكريم الخطابي أراء ومواقف "1926-1963م"، دط،منشورات اختلاف، الرباط 2002م.

8. أمين سمير : المغرب العربي الحديث، ترجمة كميل داغر، ط2 ، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981م.

9. الباز الحسن: مقاومة الشيخ احمد الهيبة للاستعمار الفرنسي،" المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955م، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية ، اكادير ، 1997م.

10. بالحاج الجيلاني يحي ومحمد المرزوقي: معركة الزلاج، الشركة التونسية للنشر تونس 1974م.

11. ب-ج روجرز : العلاقات المغربية الانجليزية إلى عام 1900، تع: د يونان لبيب رزق، ط1، دار الثقافة الجديدة، الدار البيضاء، 1401هـ/1981م.

12. برقوق سالم : الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي،دط، دار طاكسيج كوم ، الجزائر ، 2010م.

13. البزاز محمد الأمين: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الـ18 و19 م، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط ، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 18،الرباط، 1992م.

14. بطرس أسمهان: العلاقات السياسية الدولية في ق 20، ط3،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،1980م.

15. البطريق عبد الحميد : التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960م، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م.

16. بلعسل محمد عبد السلام : علال الفاسي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر : دراسة تحليلية تتناول قضايا الفكر الحديث من خلال الحركة الإصلاحية المعاصرة بالمغرب ،جامعة سبها، ليبيا،(د.ت)

17. بلقاسم محمد:وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا.الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي.1910-1954م،ط1،القافلة للنشر والتوزيع،الجزائر،2013م.

18. بلقزيز عبد الاله ، العربي مفضال: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986م: محاولة في التأريخ دار المريخ، المغرب،1992م.

19. بلقزيز عبد الإله: الخطاب الاصلاحي في المغرب العربي، التكوين والمصادر، ط1،دار المنتخب العربي بيروت، لبنان، سنة ،1997م.

20. البلهوان علي: تونس الثائرة، دط، هنداوي،تونس، 2017م.
21. بن العربي الصديق: المغرب ، ط3 ، دار الغرب الاسلاميّ ، لبنان ،1984م.
22. بن بلحسن محمد: معركة لهري 13 نوفمبر 1914م صفحات من الجهاد الوطني، ط1، مطبعة انفو برينت ، فاس ،2001م.
23. بن جلون عبد الحفيظ: هذه مراكش،ط1،مطبعة الرسالة، القاهرة،1949م.
24. بن داود محمد ، تاريخ تطوان،دط، المطبعة المهدية، ج1،تطوان، المغرب م1379،4هـ/1959م.
25. بن عبود امحمد:مكتب المغرب العربي بالقاهرة دراسات و وثائق،دط، منشورات عكاظ، الرباط، 1992م.
26. بن منصور عبد الوهاب: أعلام المغرب العربي ،ج3، المطبعة الملكية ، الرباط ،1399هـ/1977م.
27. بن منصور عبد الوهاب: مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد، سنة 1880-1917، ط2،المطبعة الملكية، الرباط،1405هـ/1985م.
28. بنبلغيث الشيباني: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882م) ،تق عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلوماتي ، جامعة صفاقس ،تونس، 1995م.
29. بوشعراء مصطفى:الاستيطان والحماية بالمغرب 1280-1311هـ/1863-1894م،تق: عبد الوهاب بن منصور ،ط1، المطبعة الملكية ، الرباط ،1984م/1404هـ.
30. بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر(1830 - 1930م) وانعكاساتها على المغرب العربي، دط،دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م.
31. بوعزيز يحي: الاستعمار الأوربي الحديث في افريقيا وآسيا وجزر المحيطات، ط.خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009م.
32. البير عياش: حصيلة الاستعمار الفرنسي في المغرب، تر:عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي ،ط1، دار الخطابي،د.ب ، 1985م.
33. بيضون جميل، شحادة الناظور: تاريخ العرب الحديث ، ط 1،دار الامل للنشر والتوزيع ، الأردن ،2010م.
34. التازي عبد الهادي : الحماية الفرنسية بدءها نهايتها حسب افادات معاصرة ، ط1، دار الرشاد الحديثة ، الدار البيضاء ، دت.

35. التازي عبد الهادي: التاريخ الديبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم،8ج،ط1،مطابع فضالة،المحمدية،1408هـ/1988م.

36. تأليف نخبة من الاساتذة الجامعيين: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال،ج3، دط ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

37. التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بتونس1881-1939م،مج 2،دط،منشورات كلية الاداب بتونس، تونس، 1992م

38. التميمي عبد الجليل :بحوث ووثائق في التاريخ المغربي :تونس- الجزائر-ليبيا من 1816الى1871،ط1،تق روبير مانتران ،الدار التونسية ، تونس،1972م

39. التميمي عبد الجليل ، تشايجي عبد الرحمان: المسألة التونسية والسياسة العثمانية1881-1913م.دط، دار الكتب الشرقية، تونس،1973م.

40. الثعالبي عبد العزيز : تونس الشهيدة، تر:و تق: سامي الجندي، ط1، دار القدس، بيروت، لبنان، 1975م.

41. الجابري محمد عابد : السياسات التعليمية في اقطار المغرب العربي ('المغرب، الجزائر، تونس)،ط2 ،منتدى الفكر العربي ، عمان،1989م.

42. الجابري محمد عابد: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، ط1، در المنظومة، بيروت، سنة 1986م.

43. الجابري محمد عابد: في غمار السياسة فكرا وممارسة،الطتب الأول، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2009م.

44. جرمان عياش : دراسات في تاريخ المغرب، ط1،مطابع النجاح الحديثة ،الدار البيضاء، 1406هـ/1986م.

45. جمال قنان: المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة لهري 1914-1911م،دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر، 2008م.

46. الجمل شوقي عطا الله:المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب) ،ط1،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،1977م.

47. الجمل شوقي عطاء الله وعبد الله الرازق إبراهيم : تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر "من العهد العثماني للعالم العربي إلي الوقت الحاضر،" ط 1،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، م.2007

48. الجمل شوقي عطالله، ابراهيم عبد الله عبد الرزاق: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض ، 2002م.

49. الجمل شوقي عطالله، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،ط2 ،دار الزهراء للنشر والتوزيع ، الرياض،2002 م.

50. الجميعي عبد المنعم: الدولة العثمانية والمغرب العربي،ج1،ط1، موسوعة الثقافية التاريخية والأثرية الحضارية، التاريخ الحديث ،دار الفكر العربي، مصر2011م،

51. الجندي أنور : الاستعمار والاسلام، دط،دار الانصار، مصر،2009م

52. الجندي أنور: الموسوعة الإسلامية العربية: العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي و الثقافي،دط، دار الكتاب اللبناني ، لبنان ، 1983م.

53. جوليان شارل أندري:المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي، تر: محمد مزالي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1967م.

54. حاطوم نور الدين: تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا والعالم ،ج2،ط1، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ، بيروت لبنان / دمشق – سوريا ، 1995م.

55. الحباشي محمد علي :عروش تونس ، دط،دار سوتيميديا ،تونس،2016م.

56. الحبيب تامر : هذه تونس،مكتبة المغرب العربي ،د.ط، مطبعة الرسالة ،د.س.

57. حركات ابراهيم: المغرب عبر التاريخ من انشاء الدولة العلوية إلى اقرار الحماية ،ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994م.

58. حزب الاستقلال: المغرب الاقصى قبل الحماية عهد افلاس الحماية،ج1، دط،مكتب المستندات والانباء ، مصر، 1951م.

59. حمادي محمد العزيز: جيوش تحرير المغرب العرب ، هكذا كانت القضية في البداية ، منشورات المندوبية السامية لقدماء جيش التحرير ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، المغرب،2004م.

60. الخديمي علال : الحركة الحفيظية او المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894.1912 م، ط 1،دار أبي قراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009م.

61. الخديمي علال : المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947م: دراسات في تاريخ العلاقات الدولية ،دط، افريقيا الشرق ، المغرب، 2006م.

62. الخديمي علال :التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894-1910،حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية ، ط2، افريقيا الشرق،الدار البيضاء، 1994م.

63. الخديمي علال: مقاومة قبائل زعير للتدخل الفرنسي1906-1912م ،ضمن ندوة المقاومة المغربية 1904-1955 الجذور والتجليات، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 1991.

64. الخديمي علال: نظرات حول الاحتلال والمقاومة ص في السهول الساحلية والهضاب الوسطى 1907-1912، في تاريخ المقاومة والاستعمار بالبادية خلال القرن 20للمحفور 38

65. خليفة الشاطر وآخرون : تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال،ج 3،ط1،مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية،تونس،2005م.

66. خير محمد فارس:تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912- 1939) ،د.ط، د.ن، دمشق، 1972م.

67. داهش محمد علي: المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان،1435هـ/2014م.

68. داهش محمد علي: صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م.

69. داهش محمد علي:دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر،دط،دار مركز الكتاب الأكاديمي،بيروت، لبنان،2014م.

70. درمونة يونس : تونس بين الحماية والاحتلال ،د.ط، مطبعة الرسالة، مصر ،1959م.

71. درمونة يونس: تونس بين الإتجاهات ،دط، دار الكتاب العربي ، مصر ، 1953م.

72. دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،ط1،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2008م.

73. ذهني الهام محمد علي:جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850-1914)،ط1،دار المريخ ،القاهرة، 1988م.

74. راشد أحمد اسماعيل: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر/ المغرب)،دط، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،جامعة ميتشيغان، 2004م.

75. رمزي أحمد :الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا ،ب ط ،المطبعة النموذجية ، القاهرة، 1948م.

76. رمضان عبد العظيم : الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة ، دط،دار المعارف ،القاهرة، 1985م.

77. زاهر رياض :استعمار افريقية ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1965م.

78. زاهر رياض: شمال إفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس ،الجزائر ،المغرب)د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة، 1967م.

79. زاهر رياض،أحمد محمد: استعمار إفريقيا، الدراسات الإفريقية،دط، دار القومية للطباعة والنشر،القاهرة، 1965م.

80. الزبيري محمد العربي : مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث ،ط2،المؤسسة الجزائرية للطابعة، الجزائر، 1985م.

81. الزريبي وناس الهادي :الحامة تاريخ و حضارة ، دار التسفير الفني للنشر ،صفاقس ،تونس

82. زنبير محمد: من الثورة الريفية الى الحركة الوطنية، دار النشر المغربية،الدار البيضاء ، 1990م.

83. زوزو عبد الحميد: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

84. زوزو عبد الحميد:تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا وآسيا،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007م.

85. زيادة نقولا: تونس في عهد الحماية1881-1934،الأهلية للنشر والتوزيع، د ط،معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1963م.

86. سبيلمان جورج :المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956م،تر:محمد المؤيد، ط1،منشورات أمل، سبريس،2014م .

87. السرجاني راغب : قصة تونس من البداية الى ثورة 2011م، ط 2،دار أقلام للنشر والتوزيع، القاهرة،2014م.

88. سعودي نورالدين:الحركة النقابية بالمغرب ،مغربة الحركة 1948-1948م،ط1،منشورات أمل ، د.ب،1988م.

89. السقار منقذ بن محمود: الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية،ج1،دط، مكة المكرمة،جدة،محرم 1427هـ/2006م.

90. السوفي عمار: رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي جذوره وتداعياته، تونس، جانفي2006م.

91. السيد حمود: تاريخ الدول المغرب الكبير،دط،مؤسسة شباب الجامعة النشر،الاسكندرية،2000م.

92. شارل مارتال: حدود تونس الصحراوية الطرابلسية دار غاليمار ،ج1،طبعة1965م.

93. شاكر محمود : التاريخ الإسلامي، العهد العثماني ،ط4، المكتب الاسلامي بيروت، 2006م.

94. شاكر محمود: التاريخ الإسلامي"التاريخ المعاصر لبلاد المغرب،ج8،ط2،المكتب الإسلامي للنشر،بيروت،1996م.

95. الشامي صلاح الدين : دراسات في الجغرافية السياسية ،دط، منشاة المصارف، الإسكندرية، 2008م

96. الشرقاوي محمود : المغرب الأقصى مراكش ، دط، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ،دت.

97. الشريف محمد الهادي :تاريخ تونس من عصر ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ،تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3 ،دار سراس للنشر ، تونس ، 1993م.

98. الشناوي عبد العزيز ويحي جلال: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر،دط،دار المعارف،الاسكندرية، 1969م.

99. الشيباني بنبلغيث: أضواء على التاريخ العسكري في تونس من 1837 إلى 1917م منشورات مكتبة علاء الدين، صفاقس 2003م.

100. الشيخ رأفت:تاريخ العرب المعاصر،ج1،ط1،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،الإسكندرية، 1996م.

101. طاهر احمد: افريقيا في فصول من الماضي والحاظر،دط، دار المعارف ، الاسكندرية ، 1979م.

102. ظريف محمد : الأحزاب السياسية المغربية،دط، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1988م.

103. العايب معمر:مؤتمر طنجة المغاربي "دراسة تحليلية تقيمية،دط،دار الحكمة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2010م.

104.عبيد احمد : التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر- تونس- المغرب)، ط1،منشورات ابن نديم ، الجزائر، 2010م.

105.عبيد عاطف:قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم ،تونس الجزائر ،ج21-22، دط ،دس،1441هـ/ 1998م.

106.العرائشي الحسن :انطلاق المقاومة المغربية وتطورها ، د.ط،مطبعة الرسالة ،الرباط ،1982م.

107.العربي عيسى: مقاومة سكان اقليم أزيلال للاحتلال الفرنسي في مرحلة غزو المغرب مابين سنتي 1912-1933م، ج 1،ط1، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،دب، 2008م.

108.العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، ط1،المركز الثقافي العربي ، المغرب، 2007م.

109.عزام ثامر:الادارة الفرنسية في المغرب 1939-1956م، دط،دارغيداء،عمان ، 2016 م.

110.عزوزي عبد الحقّ وآخرون، علال الفاسي نهر من العلم الجاري والوطنية الخالدة، ط1، دن،الرباط، 1431هـ-2010م.

111.عسة أحمد : المعجزة المغربية ،ط1، دار القلم للطباعة ، بيروت، لبنان، 1974م .

112.العقاد صلاح : المغرب العربي من الاحتلال إلى التحرر القومي،دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، مصر ، د ت.

113.العقاد صلاح :السياسة والمجتمع في المغرب العربي ،ط1، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،1971م.

114.العقاد صلاح:" المغرب العربي، دط،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1980م.

115.العقاد صلاح:المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر.الجزائر. تونس.المغرب الاقصى،ط6،مكتبة الانجلو ،القاهرة ،1993م.

116.علوان العجيلي صباح نوري ،الربيعي صلاح حسن:إستراتيجية حروب التحرير الوطنية،ط1،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان،2015م.

117.العلوي مولاي الطيب: تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي احد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط 1896- 1964م،ج1، مع ومر: العلوي أحمد،ط1،منشورات زاوية، المغرب، 2009م.

118.عميرة علية الصغير: المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات، انتفاضة المدن- الفلاقة- اليوسفية- صفاقس، مطبعة التسفير الفني، 2004م.

119. عميرة علية الصغير: عدنان منصر، المقاومة المسلحة في تونس الجزء الثاني 1939-1956م، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 2005م.

120.عودة محمد عبدالله: تاريخ المغرب الحديث ،دط،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان ،1989م.

121.عياش البير : حصيلة الاستعمار الفرنسي في المغرب،ج1،تر:عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي ،ط1، دار الخطابي،د.ب ، 1985م.

122.عياش جرمان :دراسات في تاريخ المغرب،ط1،مطابع النجاح الحديثة،الدار البيضاء ،1406ه/1986م.

123.غانياج جان : جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، 1861-1881م، ج 1،ت: عبد الجليل بوقرة،دط، دار سيناترا،تونس، 2014م.

124.غانياج جان: ثورة علي بن غذاهم 1864، تر: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية ، دط،الدار التونسية للنشر ، تونس،1965م.

125.غلاب عبد الكريم :ملامح من شخصية علال الفاسي ، د.ط،مطبعة الرسالة ، الرباط، 1947م.

126.غلاب عبد الكريم: تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء،ج2 دط، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987م .

127.غلاب عبد الكريم: تاريخ الحركة الوطنية في نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال،ج1، الشركة المغربية للطبع والنشر، الدار البيضاء،1976م.

128.غلاب عبد الكريم: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الامبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر،ج 3،ط1 ،دار الغرب الاسلامي ، بيروت 2005م.

129.غلاب عبد الكريم: من تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الدار البيضاء،1976م.

130.الفاسي علال : الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية،ط1، مطبعة الرسالة ، القاهرة ،1948م.

131.الفاسي علال: الحركات الاستقلال ية في المغرب العربي (تونس-الجزائر- المغرب)، ط6، مؤسسة علال الفاسي للطباعة، تطوان المغرب،دت.

132.الفاسي علال: حديث المغرب في المشرق،د ط، مطبعة الرسالة ،القاهرة، 1956م .

133.الفرخ جواذ: فاس في مواجهة الاستعمار الفرنسي 1953-1955م، دراسة في التظيمات الفدائية وأشكال المقاومة،نشر المندوبية السامية لقدماء المجاهدين وأعضاء جيش التحرير،ط1،دار أبي رقراق لنشر،الرباط ،2012م.

134.فركوس صالح : المختصر في تاريخ الجزائر الحديث ، دط،دار العلوم ، الجزائر، 2003م.

135.فوبليكوف واخرون: تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1970م،ج2،ط1،دار التقدم ، موسكو، 1976م.

136.الفونسو روسو: الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى احتلال فرنسا الجزائر،تع و تح عبد الكريم الوافي،دط، منشورات قاريونس، بنغازي، د ت،

137.فيرموريين بيير: تاريخ المغرب منذ الاستقلال،ترجمة عبد الرحيم حزل، ط3،دار افريقيا الشرق ، المغرب ،2010م.

138.فيلالي عبد الكريم: تاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير،ج8،ط1، شركة تاس للطابعة،القاهرة، 2006م.

139.القادري أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 – 1940م،ج1، ط1، مطبعة النجاح الجديدة ، الرباط ، 1992م.

140.القبلي محمد: تاريخ المغرب، ط1،مطبعة عكاظ الجديدة، الرباط،2011م.

141.قدورة زاهية : تاريخ العرب الحديث ،دط، دار النهضة العربية، بيروت ، دس .

142.القصاب أحمد : تاريخ تونس المعاصر 1881 - 1956م، تع: حمادي الساحمي،ط1، الشركة التونسية للتوزيع ،تونس، 1986م.

143.القصاب احمد : تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956م، تع: حمادي الساحمي، ط1،الشركة التونسية للتوزيع ،تونس، 1986م.

144.القوزي محمد علي : في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2006م.

145.الكتاني محمد الباقر : الشهيد، تر: الشيخ محمد الكتاني ،ط1 مطبعة الفجر ، الرباط ،1380هـ /1962م.

146.لا ندو روم: مراكش بعد الاستقلال، تع: خيري حماد، دط،دار الطليعة ، بيروت ،1961 م.

147.لاندو روم : أزمة المغرب الأقصى، ج 2،تر:اسماعيل علي ، حسين الحوت ، مر: عبد العزيز الاهواني ، ط1 ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1961م.

148.لاندو روم :تاريخ المغرب في القرن العشرين ، تر:نقولا زيادة،د.ط، دار الثقافة للنشر، بيروت، 1963م.

149.لاندو روم: محمد الخامس منذ إعلائه العرش إلى يوم وفاته،تع:ليلى ابوزيد،ط1،دار الافاق الجديدة، بيروت،لبنان، 1979م.

150.لكريط عبد الرزاق: المخزن والحماية الفرنسية وهم السيادة المزدوجة 1912-1956م،ط1،مطبعة أنفو -برانت ، فاس 2015م.

151.المالكي أمحمد: الحركات الوطنية في المغرب العربي والاستعمار،ط1، مركز دراسات الوحدةالعربية،بيروت،2001م.

152.مجموعة من الباحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية.المركز الوطني لتاريخ الحركة الوطنية التونسية ، منوبة ، تونس، دت.

153.مجموعة من المؤلفين: ثورة يوليو وحركات التحرر في المغرب العربي وجنوب افريقيا،موسوعة الثقافة الثاريخية والأثرية والحضارية، دار الفكر العربي،القاهرة،2008م.

154.المحجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس،تع: عمر بن ضو وحليمة قراقوري، دط،سراس للنشر ،تونس،1986م.

155.محمد الخامس ملك المغرب:انبعاث أمة،ج1، دط، المطبعة الملكية، الرباط،1956م.

156.المراكشي عباس ابن ابراهيم التعارجي: تاريخ ثورة أحمد الهيبة،ب ط ، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، ب ت.

157.المرزوقي محمد :صراع مع الحماية ،دط،دار الكتب الشرقية،تونس،1973م.

158.المرنيسي عبد الحميد: الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيّام الاستقلال ، تقديم: عبد الكريم غلاب، مطبعة الرسالة، الرباط، المغرب الأقصى، 1978م.

159.معريش محمد العربي:المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894م/ 1290-1311هـ ، ط1 ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ،1989م.

160.مقلاتي عبد الله :المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر،تونس، ليبيا) ، د.ط،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

161.مناصرية يوسف: الصراع الايديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934-1937م،د.ط، دار المعارف للطباعة والنشر ،سوسة ،تونس ،2002م.

162.المنصور محمد: المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين 1792-1822م،تر: محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، 2006م.

163.الموسى فيصل محمد: موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر،ج1،تر:ميلاد المقرحي،ط1،منشورات الجامعة المفتوحة ،بنغازي،1997م.

164.المولهي محمد الحبيب: الوطن والصمود: مذكرات محمد الحبيب المولهي،دط،دار الغرب الإسلامي،بيروت ،1991م.

165.مؤنس حسين :تاريخ المغرب وحضارته،العصر الحديث،ج3،ط1،العصر الحديث للنشر والتوزيع،بيروت ،1412هـ/1992م.

166.الميداني عبد الرحمان جبنكة: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها(التبشير، الاستشراق، الاستعمار)،ط1، دار القلم، دمشق، بيروت،2000م.

167.الناصري محمد المكي : فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى ، ط2، شركة بابل،د،ب،1993م.

168.نبهان يحي محمد :معجم مصطلحات التاريخ ، دار يافا العلمية ، الأردن ، دط ، 2005م.

169.هريدي فرغلي علي تسن: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر (الكشوف،الاستعمار،الاستقلال)، دار العلم والإيمان ،الإسكندرية ، 2008م.

170.واتربوري جون: الملكية والنخبة السياسية في المغرب، تر: ماجد نعمة وعبود عطية، ط1،دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1982م.

171.الورديغي عبد الرحيم : فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956م: أصولها، تغييراتها،حالاتها الاجتماعية والسياسية ، ط1 ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1992م.

172.ياغي اسماعيل احمد : العالم العربي في التاريخ الحديث ، ط1،مكتبة العبيكان، الرياض،1997م.

173.ياغي اسماعيل احمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1،مكتبة العبيكان ،الرياض،2000م.

174.يحي جلال: العالم العربي الحديث والمعاصر،ج2، دط ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 1998م.

175.يحي جلال: العالم العربي الحديث" الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين،"د.ط، المكتب الجامعى الحديث للنشر،القاهرة،1998م.

176.يحي جلال: تاريخ المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر،ج3،د.ط،الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة، 1996م.

خامسا : المراجع الأجنبية

1. -Albert Grasset, La Défense des côtes, Berger-Levrault, Paris, 1899,
2. -Asia and afric/doucumene1235: The charge in morocco (more) to the secretary/of state morocco juma 13, 1949,
3. Atouf elkbir : **«Les Marocains en France de1910a1965 l' histoire dune Immigration programée،»** Thèse de doctorat, Université de Perpignan,paris 2002.

24- ˉAyache Albert: **Le Movement** syndical au mroc de1919 a1942 tome 1 edition L' Harmattan ,France:1985.

4. -Baurand (m) : **Le cardinel Lavigerie ,**Librairie Paussieligue, Paris 1896.
5. -Belkhodja Amar : **Barbarie coloniale en Afrique**, Anep editions, Alger, 2002.
6. -Ben sliman M : **Souvenirrs politiques production tunis** ,1989.
7. Benamrane Djillali :**L'Emigration Algérienne en France،** passé، présent، devenir، SNED،Alger، 1983.
8. Bernard (Stéphane): **Le conflit Franco-Marocain 1943-1956،** étude de cas des conflits internationaux ،centre européen de la dotation Carnegie, éditions de l'institut de sociologie de l'Université de Bruxelle, Bruges, 1963, T2.
9. -Bouguessa Kamel : **Aux sources du nationalisme Algérien،** les pionniers du populisme révolutionnaire en marche، casbah editions، Alger، 2000.
10. -Charles de Gaulle: **Mémoires de guerre، L'Unité 1942-1944,** Plon editions, Paris,1956.

11. -Charlley Bert Joseph, La Tunisie et la colonisation Française,Léon Charles éditeur, Paris, 1896.

12. Charmes Gabriel, La Tunisie et la Tripolitaine, Calmann levy éditeur, Paris, 1883.

13. -Chatti Mustapha : **La réforme des structures administratives servir revue tunisienne du service public**, N°1,1967.

14. Couillieaux: **Le Programme de la France au Maroc**,Forgetten Books. london2018

15. -De La Gorce (Paul. Marie), **L'Empire écartelé 1936-1946**, l'aventure coloniale de la France, Denoël collection Paris, 1988.

18- De Lanessa Jean Louis: La Tunisie, Paris, 1887.

19- Echaoui Mohamed : Evolution de l'économie marocaine

20- -Faucon Narcisse, **La Tunisie Avant et Apres l'occupation-2française Histoire et Colonialisation**, Tome II, librairiecoloniale, Paris, 1893.

21- Hafidi, lakbir : Evolutions des doctrines et de la pensée pédagogique dans l`enseignement traditionnel au Maroc, Thèse de doctorat, Université de Montaigne, Bordeaux3, année universitaire, 2003-2004 .

22- Hassan II, la mémoire d'un roi, librairie plon .Paris.1993 .

23- Idris à Mohammed Daniel Rivet : **Histoire de Maroc de Moulay, VI** ,Editions Fayard, 2012, p 326

25- Jacques BERQUE; Jean-Paul CHARNAY et autres : Grands documents ; De l'impérialisme à la décolonisation. Les éditions de Minuit, Paris, 1965.

26- -Jean François Martin: **Histoire de la Tunisie contemporaine de Ferrv à Bourguiba ,1881- 1956** , Edition L' Harmattan ,France:2003,

27- -Joanny Ray : **Les Marocains en** France, Trésors de la bibliothèque 8 (Rabat : Université Mohammed V-Agda Faculté des lettres et des sciences humaines, 2011),

28- Jules Harmand : Domination et colonisation. E. Flammarion éditeur, Paris, 1910.
29- -Julien Charler-andré : **E la Tunisie‹ deriemt indépendant 51-56‹** Paris-Ed jeune afrique‹1985‹

30- -Julien Charles André: **Le Maroc face aux impérialismes**

31- -Kaddache (Mahfoud) : **Histoire du nationalisme Algérien 1919-1951**, T1, SNED, Alger, 1979.

32- Kaddache Mahfoud et Guenaneche Mohamed : **L'Etoile nord africaine 1926-1937**, documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, OPU, Alger, 1984.
33- Kariem Mostapha : **La classe ouvrier tunisienne et le tutt de libération nationale 1939-1952**, Tunisie, 1980.
34- -Kariem Mostapha : **National front populaire la Tunisie des années trente**,Université detumisl, ISHMN, 1996.
35- Kenbib .Mohamed De Gaule et le Maroc, **Le général de degaule et le nationalistes marocainnissms** .
36- ¯Kenbib Mohammed. Le général De Gaulle .
37- Laroui Abdellah : L'histoire du Maghreb,éd. MASPERO, Paris: 1970.
38- Lejri Mohamed –Salah : Evolution du Mouvement National Tunisien, des origines à la deuxième guerre mondiale, (Tunis, MTE, 1974) (Thèse) T.I.
39- -Levisse-Touzé Christine : **L'Afrique du Nord dans la guerre**,
40- Levisse-Touzé Christine : **L'Afrique du Nord dans**..,.
41- -Lyautey, juin, Mohamed V ; Fin d'u protectorat, tome 1, éditions -l'Harmattan, Paris, 1988.

42- Mahjoubi Ammar,les origines du mouvement national en Tunisie(1904 à1934),Tunis,Université de Tunis,1982.
43- -Marcel Emerit :La Révolution tunisienne de1864 et le secret de l'empereur ,paris,1939,

44- -Metivier M.L et Charier Beulay: **Petit Histoire de la Tunisie**, edition la flèche (sarth), 1960.

45- -Paul Azan, L'Armée indigène nordafricaine - (Réimpression 1938)-(Paris; Limoges Nancy:- Charles-Lavauzelle & Cie, 1925.

46- -Pierre Ghaleb:**protectorat religieux de la France en orient**,lib-Aubanel fréres ,(sd),.

47- -Planché Jean-Louis : **Sétif 1945, histoire d'un massacre annonce**, chihab éditions ,Alger, 2006

48- -Rager (Jean Jacques) : **Les Musulmans Algériens en France et dans les Pays Islamiques**، Société d'éditions « les belles lettres » ، Paris، 1950.

49- Renaud, (H.P) : l'enseignement des sciences exactes et d'éditeurs
d'ouvrage scientifiques au Maroc avant l'occupation européenne, in Hespéris, Tome XIV, S.D.

50- -Rene Gallissot : **L economie de lA frique du nord** , Iditionde France ,Paris,1961.

51- Robert Rézette, Les Partis politiques marocains, A.colin, Paris,
1955 .

52- Roger Letouneau:**Histoire du Maroc moderne** ,publications de l'Université de pprovence,1992, .

53- Rouard De Card ,La Turquie Et le Protectorat Français en Tunisie1881-1913 , Paris, 1916 .

54- Rounard do Card, La Turquie et le protectorat francais en Tunisice , 1881-1913 , Paris, 1916 .

55- -Soualah Mohamed :**La société Indigéne de l'Afrique du nord** (3eme partie) impr Latypo-litho et jules carbonel,Alger,1946.

56- Tlili Bechir: nationalisme, socialisme et syndicalisme dans le Maghreb des année:1919-1934, tome 01.

57- Tunisie Socialité, 21 Aout 1947, conference de presse de me salah ben youssef, secrétaire générale du Néo-Destour

58- -Victor Piquet **: La Colinisation Francaise Dans L'afrique Du Nord Algérie Tunisie – Maroc,** Libraire Armand Colin, Paris, 1914.

سادسا:المذكرات والأطروحات الجامعية.

1. بلقاسم محمد: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي،رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 1994-1995م.
2. بولغيتي بلقاسم: لجنة تحرير المغرب العربي وإسهاماتها في وحدة الكفاح المغاربي 1948-1956م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أدرار، السنة الجامعية 2011-2012م.
3. الخزعلي كفاح كاظم:حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1924-1956م،رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ، جامعة البصرة، البصرة، 1983م.
4. زايدي عز الدين: نزول قوات الحلفاء وأثره على منطقة شمال افريقيا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2014-2015م.
5. الشايب قدادرة :الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934- 1954م)؛ دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر ،2006م.
6. الطاهر إبراهيم ولد الشريف: العلاقات السياسية المغربية الجزائرية 1956-1988م، رسالة لنيل درجة ماجستير معهد القائد المؤسّس للدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية،1997م.
7. قدور محمد: السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883-1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم تاريخ ،جامعة الجزائر 2، الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004م.
8. معزة عز الدين:فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية 1899-2000م،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010م.

9. مقلاتي عبدالله: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962م"، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2008م.

10. ميموني رضا: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012م.

11. نواصر نصيرة: مواقف تونس والمغرب من الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1847م،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر02، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011م.

سابعا: المقالات في الدوريات.

1 الأصفهاني نبيه :تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي، في مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،المجلد 2، العدد 14 (30 إبريل/نيسان 1980م)،.

2 بن عبود محمد : مؤتمر المغرب العربي1947م وبداية مكتب المغرب العربي بالقاهرة، في المجلة التاريخية المغاربية،العدد 25-26 ، تونس- يوليو- تموز،عام 1982م.

3 جاك كاني أمحمد بن عبود : مؤتمر المغرب العربي 1947و بداية مكتب المغرب العربي بالقاهرة، عسلية بن عبد الكريم، في المجلة التاريخية العربية ،العدد 26/25 جوان 1986م.

4 الجنحاني الحبيب :حوليات الجامعة التونسية ، في مجلة البحث العلمي، العدد6،تونس ،1969م.

5 حباسي شاوش: الأيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية (1860-1881م)، في مجلة الدراسات التاريخية ،معهد التاريخ، العدد 6،جامعة الجزائر ،1992م.

6 الخناجي جمعة عليوي فرجان، عكار العظيم وسام هادي: **السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914م** ، في مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بغداد كلية التربية للعلوم الإنسانية / ابن رشد، المجلد 1، العدد 214 (30 سبتمبر/أيلول 2015م).

7 سنو عبد الرؤوف: **الدبلوماسية الالمانية ومحاولات إحياء الجامعة الاسلامية بين السلطنة العثمانية والمغرب** الأقصى ، في مجلة حوليات ، العدد 6 ، بيروت ، 1992/1993م.

8 السويدي ميثم عبد الخضر جبار: **الادارة الفرنسية في تونس**(1939-1955م) ، في مجلة العلوم الانسانية، المجلد 1، العدد 16 (30 يونيو/حزيران 2013)،جامعة بابل بالعراق.

9 عرويسة التركي: **الحركة اليوسفية في الجنوب التونسي 1955** ، مجلة روافد ،عدد 3 ، تونس ، 1997م.

10 القطعاني فادية عبد العزيز: **الحركة الوطنية المغربية 1912– 1937م**،في المجلة الجامعية ، عدد 16 ،دت ، د م – 2014م.

11 قنان جمال: **المسائل الافريقية في السياسة الأوروبية قبيل الحرب الكبرى** ، في مجلة الدراسات التاريخية، ع 2، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1986م.

12 كنبيب محمد:**نظام فيشي وفرنسا الحرة والحركة الوطنية المغربية (1940–1944)**،في كلية الأداب والعلوم الانسانية ،الرباط ،العدد 20،السنة1955م.

13 محافظة علي: **المقاومة الوطنية**، في جريدة "الدستور"، 10-10-2010م.

14 محافظة علي: **حركة المقاومة المسلحة التونسية 52**-94، في جريدة الدستور، يوم أكتوبر 2010م.

15 منجي وردة : **جذور اليوسفية**، في المجلة التاريخية المغاربية، عدد 71-72، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1993م.

16 المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير: أحداث شهر ديسمبر 1953، في مجلة المقاومة وجيش التحرير ، المغرب ،1982.

17 نواصر نصيرة وبوسَليم صالح: محطّات من النضال التحرري المشترك بين المغرب الأقصى وتونس ما بين سنتي 1945-1956،في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11، العدد 2، الصفحة 215-242، جامعة غرداية فيفري 2019.

ثامنا: النداوت .

1. أعمال الملتقى الدولي الأول لتاريخ الحركة الوطنية حول :"**ردود الفعل على الاحتلال الفرنسي للبلاد التونسية** في سنة 1881"، سيدي بوسعيد يومي: 29 – 30 ماي 1981م.

2. أعمال الملتقى الدولي التاسع حول: "**تصفية الاستعمار بتونس الأطوار والأبعاد 1952**-1964م"، سيدي بوسعيد ماي 1996م. منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.

3. أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار المنعقدة بتونس،أيام: 4و5و6 ماي 2006، تونس 2010.

4. أعمال الندوة الدولية السادسة حول: "**البلاد التونسية سنتي 1950-1951**" تونس، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ديسمبر 1993م.

5. بوعلام بلقاسمي: **مكتب المغرب العربي1942-1947م-تطويرنا العمل المغاربي الموحد بين برلين** والقاهرة، الندوة المغاربية، "وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير"، يومي: 24-26 يناير 2002 / 10-12 ذو القعدة 1422هـ، منشورات مجلة الذاكرة الوطنية، الرباط ،2002م.

6. سعداوي محمد فوزي :**موقف قرى فضاء الفراشيش وأعيانها من احداث المقاومة لسنة 1881م**،مثال : تالة ، أعمال الندوة العلمية المنظمة بالقصرين من: 5 إلى 8 أفريل 2007م، القصرين ذاكرة وتاريخ ، منشورات المندوبية الجهوية للثقافة والمحافظة على التراث ، القصرين ، تونس 2009م.

7. كفناني مولاي حسن: "**المقاومة المغربة في الجنوب،نموذج أحمد الهيبة**"، في ندوة المقاومة المسلحة1900-1934م، المندوبية السامية لقدماء المجاهدين وأعضاء جيش التحرير، مراكش ،نوفمبر 1990م.

8. الهلالي عبد الحميد:**الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس 1956-1959م**، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول : استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار ،تونس 4-5 -6 ماي 2006م.

تاسعا: الموسوعات:

1- الجميعي عبد المنعم : **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، ج 1،ط1، موسوعة الثقافية التاريخية والأثرية الحضارية، التاريخ الحديث ،دار الفكر العربي، مصر2011م.

2- الدفالي محمد معروف: **من الحركة القومية إلى حزب الشورى والاستقلال**،ج1، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة في المغرب، المجلد الثاني .

3- الجندي أنور: **الموسوعة الإسلامية العربية**: العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي، د ط، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1983م.

4- نبهان يحي محمد :**معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا العلمية ، الأردن ، دط ، 2005م.

5- المنجد في اللغة والأعلام ،بيروت ،لبنان .

عاشرا: المقالات والجرائد بالأجنبية:

1. Discours du résident général Noguès devant les sections marocaine et française du conseil duGouvernement le 27 décembre 1939, in -Bulletin de l'Afrique Française, N° 1420 du 12 janvier 1940.
2. AGERON CHAREL ROBERT.**Contribution al etude de propaganda Allemande au Maghrebe pandant la deuxieme guerre mondiale in** revue dhistoire, N°7et 8du MOIS DE JANVIER1977.tunis,
3. Hadj-Saddok (Mohamed): **« La guerre de 1939-1940 selon un soldat poète algérien »** ,in Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, N° 15/16.
4. **TOAFN**, serie 27, N° 224, Journal de marche du général Noguès déclarant qu'il y a eu 2 morts et 9 blesséà la date du 26 Septembre 1939.
5. Charles Robert Ageron : **Politique colonial au maghreb**, presse universitaire de France, Paris, 1972.
6. Messali (Hadj) : **Les mémoires de Messali Hadj 1898-1938**, Anep éditions, Alger, 2005,
7. –Levise-Touzé (Christine) :**L'Afriquedu Nord dans la guerre**..SD-S L.
8. -Lewis Mary Dewburst : **Divided rule sovereignty and empire in prench Tunisia(1881-1938),** University of california press Berkeley and los angeles, London,
9. Le Tunisien 24 October 1910.
10. Tunisie Socialité,21 aout 1947, conference de presse de me salah ben youssef,secrétaire générale du Néo-Destou
11. Rey-Goldzeiguer (Annie) : **L'occupation Germano-italienne de la Tunisie**, un tournant dans la vie politique tunisienne, In les chemins de la décolonisation de l'empire français 1936-1956, IHTP, Octobre 1984.

12. Nouschi Andre,"la cirse de 1930 en Tunisie et les débuts du Néo- Destour",Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée,no8,1970.

حادي عشر: المواقع الالكترونية:

1. https://ar.wikipedia.org/wiki
2. http://educ.forumactif.com/t3283-topic
3. WWW monde diplomatique.fr/mab/86

.

فهرس المحتويات

المحتويات

الإهداء

الشكر

قائمة المختصرات .

مقدمة 19-1

مدخل :الاستعمار وحركات التحرر(بين المفهومية والتعريف) **20**

-الباب الأول : ظروف الاستعمار الفرنسي في تونس والمغرب الأقصى **93**

-مقدمة..... 40

-**الفصل الأول : ظروف ودوافع الحماية الفرنسية في تونس**..... 42

-**المبحث الأول** : الظروف الداخلية لتونس قبل فرض الحماية 43

المبحث الثاني :الظروف الخارجية ودوافع فرض الحماية ..... .55

-خلاصة..... 58

-**الفصل الثاني : ظروف ودوافع الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى** 70

المبحث الأول : الظروف الداخلية بالمغرب الأقصى قبل فرض الحماية..... 71

المبحث الثاني:الظروف الخارجية ودوافع فرض الحماية على المغرب الأقصى 79

- خلاصة..... 101

الفصل الثالث : المقارنة بين ظروف ودوافع الحماية على االبلدين..... 102

-المبحث الأول: المقارنة بين ظروف البلدين الداخلية قبل فرض الحماية..... ... 103

- **المبحث الثاني**:المقارنة بين الظروف الخارجية قبل فرض الحماية 110

خلاصة 128

-**الباب الثاني :فرض الحماية والسياسة الإسعمارية في تونس والمغرب الأقصى** 129

-مقدمة..... 130

-**الفصل الأول :فرض الحماية و السياسة الاستعمارية في تونس**..... 131 .

-تمهيد..... 131

-**المبحث الأول**: فرض الحماية الفرنسية على تونس 132

- **المبحث الثاني**:السياسة الاستعمارية الفرنسية في المجال السياسي والإداري 138

-**المبحث الثالث** :السياسة الاستعمارية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي 150

-خاتمة..... 163.

الفصل الثاني : السياسة الاستعمارية بالمغرب الأقصى 164

-**تمهيد** 651

المبحث الأول :التدخل العسكري الفرنسي على المغرب.....165

المبحث الثاني :السياسة الفرنسية بالمغرب في المجال السياسي والإداري.....175

المبحث الثالث:السياسة الفرنسية بالمغرب في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي 181

الفصل الثالث: المقارنة بين الحماية الفرنسية على البلدين 194

-تمهيد..... 195

المبحث الأول : أوجه التشابه والاختلاف في فرض الحماية على البلدين 195

المبحث الثاني :أوجه التشابه في السياسة الفرنسية الإدارية. بالبلدين.....204

المبحث الثالث:أوجه التشابه في السياسة الفرنسية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية بالبلدين 210

-خاتمة.....218

-الباب االثالث : المقاومة وارهاصات الحركة الوطنية بالبلدين.....219

-**مقدمة الباب** : ..... 220.

الفصل الأول : المقاومة في تونس ورد الفعل الوطني قبل الحرب العالمية..... **221**

المبحث الأول : **المقاومة في تونس ورد فعل الاحتلال**.....**222**

المبحث الثاني: بوادر الحركة الوطنية .....233.

المبحث الثالث :تطوّر الحركة الوطنية في ظل تحولات الحرب العالمية الأولى 241

خلاصة:..... 253

الفصل الثاني :المقاومة المغربية للاحتلال وردود الفعل الوطنية.....254

-تمهيـــد..... 255

المبحث الأول : المقاومة المغربية وردد فعل الإحتلال.....255

المبحث الثاني :بوادر الحركة الوطنية.....271

المبحث الثالث:تطور الحركة الوطنية المغربية.....277

خلاصة.....283

الفصل الثالث: المقارنة بين مقاومة ونضال الشعبين اتجاه الاستعمار الفرنسي..... 842

تمهيد 285

المبحث الأول : أوجه الشبه والإختلاف في المقاومة الشعبية بالبلدين.....285

المبحث الثاني :مقاربات من خلال وحدة النضال المشترك 298

المبحث الثالث:مختلفات من العمل السياسي الى استقلال البلدين 305

خاتمة.....313

الباب الرابع :تطور المد التحرري بالبلدين **314**

مقدمة .....315.

الفصل الأول: تطور الحركة الوطنية والمد التحرري بتونس ..... 316.

-تمهيد.....317.

المبحث الأول : تونس عشية االحرب االعالمية الثانية .....318.

المبحث الثاني :تصاعد المد التحرري.....325

المبحث الثالث: المفاوضات والاستقلال 337

الفصل الثاني : المد التحرري بالمغرب الأقصى من الحرب العالمية الثانية إلى الاستقلال 347

-تمهيد . ..... 348.

المبحث الأول: المغرب الاقصى عشية الحرب العالمية 348

المبحث الثاني :. تصاعد المد التحرري.....363

المبحث الثالث:المفاوضات والاستقلال 371

الفصل الثالث : مقارنة تطورات الحركة الوطنية والمد التحرري بالبلدين.....380.

-تمهيد 381

المبحث الأول :.أوجه التشابه والاختلاف في تطور الحركة الوطنية بالبلدين.....381

المبحث الثاني: مقاربات في النضال المغاربي المشترك 346

المبحث الثالث:تحرر واستقلال البلدين 358

الخاتمـــــة **414**

الملاحـــــــــق..... **419**

الفهارس..... **438**

بيبليوغرافيا الأطروحة.....454

فهرس المحتويات.....480

الملخص.....486.

الملخص

الملخص : شهدت الدول المغاربية محاولات استعمارية متكررة لاستهداف سواحل بلادها ، حيث تعرضت تونس والمغرب لظاهرة الاستعمار الأوروبي الحديث منذ أواخر القرن التاسع عشر القرن وحتى النصف الثاني من القرن العشرين حيث فرضت فرنسا حمايتها على تونس (1881-1956) ، ثم على المغرب الأقصى (1912-1956) فهل يمكن القول إن البلدين ، تونس والمغرب ، تعرضا لنفس التجربة الاستعمارية ، وأن ما ينطبق على تونس انطبق على المغرب حتى تحريرها واستقلالها؟

وفي ختام دراستنا توصلنا إلى أن تونس والمغرب وقعتا تحت نظام الحماية الفرنسي ، وهو شكل من أشكال الاستعمار الذي طبقته فرنسا في كلا البلدين لتجنب الخسائر التي خسرتها في الاستعمار المباشر. الاستعمار الاستيطاني الذي طبقته في الجزائر سابقاًوقد كان في حسب ادعائها نعمة لكنه من أبشع انواع الاستعمار .

الكلمات المفتاحية : الاستعمار الفرنسي ؛ الحماية على تونس ؛ المغرب الاقصى ؛ حركات التحرر الوطني؛ المقارنة بين تونس والمغرب .

Summary: The Maghreb countries witnessed repeated colonial attempts targeting the coasts of their countries, as Tunisia and Morocco were exposed to the modern European colonial since the late nineteenth century The second half of the twentieth century, when France imposed its protection on Tunisia (1881-1956), then on the Far Morocco (1912-1956):so is it possible to say that the two countries, Tunisia and Morocco, were subjected to the same colonial experience, and that what applied to Tunisia applied to Morocco until their liberation?

. **and conclusion:in the end of our study**, we reached a set that- Tunisia and Morocco fell under the French protection system, which is form of colonialism that France applied in both countries in order to avoid the losses in the colonialism that it applied in Algeria previously.

Keywords: French colonialism; protection over Tunisia; Morocco national liberation movements; Comparison between Tunisia and Morocco.

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Ghardaia

Faculty of Social Sciences and Humanities

Department of History

French colonialism and national liberation movements in Tunisia and the Morocco, a comparative study

A thesis submitted to obtain a doctorate of sciences in history

Specialization: Modern and Contemporary History

Prepared by the student:

- Nassira Nouacer -

the supervision of the two professors:

- Prof. Dr. Saleh AboSalim

- Dr. Bandara Mohamed

University year:

1443-1444 / 2021-2022